



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة صالح بوبنيدر - قسنطينة 3
كلية العلوم السياسية
قسم التنظيم السياسي والإداري



الإصلاح السياسي والحوكمة المحلية

دراسة حالة تركيا

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث L M D في العلوم السياسية

تخصص تنظيم سياسي وإداري فرع سلطة سياسية وحوكمة محلية

إشراف الاستاذ الدكتور :

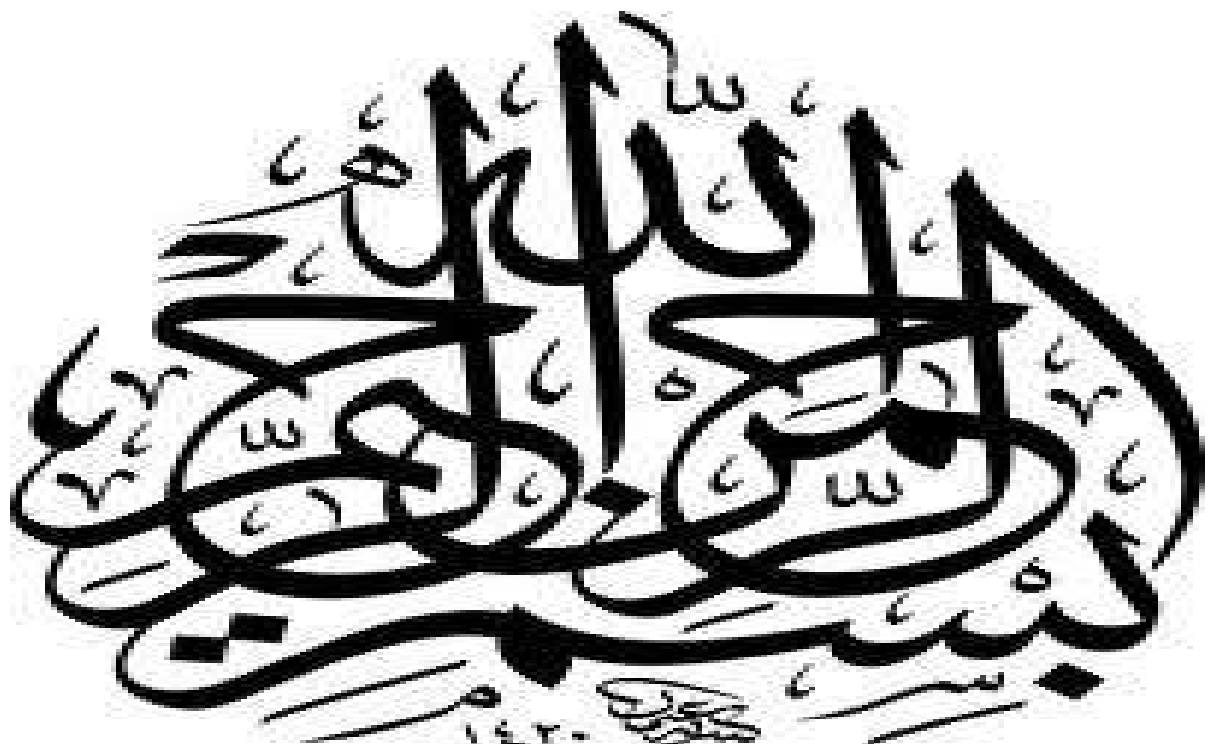
رياض بوريش

إعداد الطالبة :

سامية بابوري

لجنة المناقشة

الجامعة	الرتبة	الصفة	الإسم واللقب
جامعة قسنطينة 3 صالح بوبنيدر	أستاذ التعليم العالي	رئيسا	عبد الكريم كيبش
جامعة قسنطينة 3 صالح بوبنيدر	أستاذ التعليم العالي	مشرفا ومقررا	رياض بوريش
جامعة باجي مختار عنابة	أستاذ التعليم العالي	عضوا مناقشا	عبد النور ناجي
جامعة الإخوة منتوري - قسنطينة 1	أستاذ التعليم العالي	عضوا مناقشا	سامي بن حملة
جامعة قسنطينة 3 صالح بوبنيدر	أستاذ محاضر	عضوا مناقشا	رياض حمدوش
جامعة الإخوة منتوري - قسنطينة 1	أستاذ محاضر	عضوا مناقشا	عصام حوادق



إهداء

أهدي ثمرة جهدي

إلى من حمد فعُبد وإذا ما شُكِرَ زاد؛

إلى رُوح والدي الطاهرة رحمة الله عليه ؛

إلى الغالية أُمي حماها الله ورعاها؛

إلى أحبتي إخوتي وأخواتي ؛

إلى أعز صديقة : منال مطلسي ؛

إلى الأحبة والأصدقاء ؛

إلى أستاذي المُشرف الذي لم يبخل علينا يوما بنصائحه

وتوجيهاته الأستاذ الدكتور رياض بوريش ؛

إلى كلِّ أساتذتي بجامعة قسنطينة كل باسمه ؛

إلى كلِّ من مدَّ إليَّ يد العون لإنجاز هذا العمل.

سامية بابوري
سامية بابوري

شكر وعرافان

نحمد الله عز وجل ونشكره على عنايته وعمونه على إتمام هذا العمل و أن يتقبله منا ولا يحرمنا أجره وأجر من إستفاد منه.
كما نتقدم بخالص الشكر والتقدير والعرافان الأستاذ الدكتور

رياض بوريش

الذي أشرف على هذه الأطروحة بكل عناية وإهتمام والذي لم يبخل علينا يوما بتوجيهاته وإرشاداته القيمة.

إلى الأستاذ الدكتور عبد الكريم كيريش المحترم.

إلى لجنة المناقشة المحترمة كل باسمه لقبولهم مناقشة هذا العمل

إلى أساتذة العلوم السياسية بتركيا

إلى كل العاملين في سفارة تركيا بالجزائر

الذين لم يترددوا يوما في مد يد العون لي

إلى الأستاذ الدكتور بوحنية قوي على لطفه وعنايته

وتقديره لنا

إلى كل من ساهم ولو بكلمة طيبة ، لكم جميعا جميل الشكر

والتقدير والعرافان

حَقِيقَةُ



تعد إدارة الإصلاح السياسي في الدولة من المواضيع المهمة في الحقل السياسي وذلك في البحث عن أسبابه وأهدافه ومتطلباته ، وهي أيضا من أقدم العمليات السياسية التي عرفتھا النظم السياسية من خلال إعادة تقييم وتقويم إدارة مؤسساتها العامة بحثا عن العدالة والمساواة في الحقوق والواجبات إلى البحث عن سبل المشاركة في صنع القرار.

إن فكرة الإصلاح السياسي عادة ما تبدأ بتصاعد وتيرة الحركات الشعبية التي تبحث عن مستقبل أفضل ، وهذا يعمق من الأساليب الديمقراطية، ويمهد الطريق نحو تطبيق لمبادئ الحوكمة المحلية القائمة على آلية الشفافية والمساواة وسيادة القانون والمشاركة في صنع القرار؛ أي بتفعيل جميع أطراف المجتمع الاقتصادية والسياسية و الاجتماعية لتحقيق التنمية.

كما أن الاهتمام بشؤون الحكم ليس بالمسألة الجديدة، لكنها معقدة لتعدد أطرافها وتشعب أهدافها واستمرارية تداخلاتها ، خصوصا مع انتشار مظاهر كثيرة في مجتمعاتنا المعاصرة، كالفساد السياسي، والتعسف البيروقراطي، واستبداد الحكام وغيرها من المظاهر التي ينبغي معالجتها لشدة تأثيرها على الأوضاع العامة للدول ، لذلك فإن الإصلاح السياسي ضروري وأكد من أجل تغيير ما يجب تغييره وتعديل ما يجب تعديله بغية الحفاظ على النظام السياسي من جهة، وزيادة لقوته بالإضافة إلى تحسين الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية خصوصا أنها هي التي تحكم العلاقة بين الحاكم والمحكوم، فكلما تراجع الأداء الاقتصادي أدى ذلك إلى تراجع مستويات الاستقرار السياسي والاجتماعي الذي يعتبر عصب الحياة السياسية والاجتماعية.

على غرار الإصلاح السياسي ، أفرزت التحولات السياسية نهاية العقدین الأخيرین من القرن الماضي ن مصطلح الحوكمة المحلية ، وتهتم بترشيد أسلوب الحكم على المستوى المحلي، من خلال تطبيق معايير الجودة في الخدمة العمومية التي تعتبر مرآة النظام السياسي، والتي تعتمد على النزاهة والشفافية والمشاركة السياسية وحكم القانون وهي معايير تغذي عناصر الديمقراطية التشاركية والتي تطلب لملمة لفواعل اجتماعية تتمثل في (القطاع الخاص والمجتمع المدني والدولة).

فالحوكمة المحلية تؤثر وتتأثر بالإصلاح السياسي؛ كون الحوكمة هي نتاج تطبيق إصلاحات سياسية ترمي إلى زيادة في مؤشرات الحوكمة المحلية، وأن عدم توفر إحدى المتطلبات الأساسية لديها سيعطي إنذارا لإصلاح الخلل الواقع في نظامها العام.

إن عدم شفافية المعلومات تعد من بين الإشكالات المهمة التي يقع فيها النظام السياسي وعلى كافة مستوياته، وبما أن الحصول عليها مهم وضروري على كافة الأصعدة، فإن الأمر حتما سيستدعي ربط تطبيقها بقوانين تمنع حجبها عن طالبيها.

تعتبر تركيا من الدول التي سائرت التحولات الدولية على صعيد إصلاح الحكم فيها، فمنذ تأسيسها عام 1923م وإلى غاية اليوم وهي في عملية الإصلاح السياسي قائمة وبفعالية كبيرة، فالوصول إلى حكم رشيد لن يحدث كما قال كوفي عنان في محاولته لشرح مفهوم الحكم الراشد: " ولا يمكن خلقه بين عشية وضحاها " ¹، وإنما عبر مراحل زمنية يثبت فيها ما هو جيد ، ويعدل فيها ما يستوجب تغييره وتعديله فقد عرفت تركيا خلال ما يقارب القرن العديد من المحطات الإصلاحية، سبقت غيرها في العديد من دول العالم في إرساء بعض معالم الحوكمة المحلية، حيث تعرف الانتخابات المحلية مشاركة غير مسبوقة تتفاعل من خلالها مختلف الطوائف الحزبية وتتشابك فيها رغبات الأحزاب السياسية في الوصول إلى السلطة.

غير أننا من خلال هذا البحث سوف نحاول التعمق في بعد آخر أين استطاعت تركيا أن تتوصل إلى نتائج حسنة في ظل تطبيقها للإصلاحات، لكنها لا تزال تحتاج إلى المزيد من الجهود الإصلاحية لتعزيز مؤشرات الحوكمة المحلية فيها بما يتناسب وإمكانياتها ومعطياتها المادية وطبيعة التنشئة السياسية التي تميز الشعب التركي، من خلال الارتقاء بالمؤسسات السياسية على كافة المستويات ؛ إذ أصبحنا نتحدث عن حوكمة الالكترونية وهذا إنما يعكس مدى أهمية المجالس المحلية المنتخبة، خاصة وأنها تحتاج إلى نظام سياسي قوي ومتمكن وفعال لاستيعاب الحجم المتزايد

¹ الكايد زهير عبد الكريم: الحكمانية قضايا وتطبيقات، (عمان: المنظمة العربية للتنمية الإدارية 2003)، ص17.

مقدمة :

للاحتياجات المحلية من جهة، وعظم مسؤولياتها المحلية والسبب يعود لتضخم الحجم السكاني الذي يفوق عتبة 15 مليون نسمة في اسطنبول وحدها متفوقا بذلك عدد سكان العديد من الدول .

لذلك فقد عمد النظام السياسي التركي على وضع برامج سياسية ثرية وموسعة شملت مختلف الجوانب والأبعاد السياسية والاقتصادية، التي ترمي إلى تحسين المستوى المعيشي للمواطنين وتوفير مختلف السبل الكفيلة بأن تساهم في زيادة الاعتماد على الموارد المحلية، من خلال إدخال إصلاحات جوهرية تمس استقلالية الحكومات المحلية فيها بعد ما عرف هذا النظام بشدة مركزيته لحماية وحدته الترابية جراء النزعة الانفصالية للأكراد من جهة ؛ وللحفاظ على مبدأ القومية للشعب التركي من جهة أخرى.

الإشكالية : تعتبر التجربة التركية في إدارة الحكم المحلي من بين التجارب التي شهدت خلال السنوات الماضية تميزاً في مجال السلطة المحلية واللامركزية والتي استطاعت أن تقدم نموذجاً تنموياً رائداً جاء نتيجة مراجعات فكرية ومنهجية ساهمت الإصلاحات السياسية في بلورته وإعادة هيكلة مؤسساته ، وقد ساهمت هذه الإصلاحات في زيادة الاعتماد على الموارد الذاتية المحلية وعززت استقلالية المؤسسات في اتخاذ القرارات على المستوى الوطني والمحلي، لهذا ومما سبق يمكننا أن نطرح الإشكالية الآتية :

ماهو تأثير الإصلاح السياسي على تحقيق الحوكمة المحلية في تركيا ؟

وقد انبثق عن هذه الإشكالية، الأسئلة الفرعية الآتية :

ما دور الإصلاح السياسي في تجسيد الحوكمة في تركيا؟

وما مستقبل الإصلاح السياسي والحوكمة المحلية في تركيا ؟

الفرضيات: للإجابة على هذه الإشكالية يمكننا تقديم الفرضيات الآتية:

- هناك علاقة طردية بين الإصلاح السياسي والحوكمة المحلية : كلما كان الإصلاح السياسي بناء أدى ذلك إلى تطبيق مبادئ الحوكمة المحلية.
- إصلاح السياسات المحلية القائمة على معايير الحوكمة تؤدي إلى تحقيق الحوكمة المحلية.
- يمكن للحوكمة المحلية أن تتحقق بتطبيق آلياتها.

المقاربات والمناهج المستخدمة : لغرض دراسة وتحليل ظاهرتي الإصلاح السياسي والحوكمة المحلية في تركيا وتعدد جوانبهما ومدى ارتباطهما لتحقيق رشادة الحكم استخدمنا المناهج والمقاربات العلمية الآتية :

1- **المنهج الوصفي التحليلي :** ويعتبر المنهج الأكثر ملاءمة لدراسة الحوكمة والإصلاح السياسي كونه لا يهدف فقط لوصف الواقع وصفا مجردا بل يتجاوز ذلك للوصول إلى استنتاجات ، من خلال الإجابة على سؤال : لماذا؟ وكيف؟ وبماذا؟

ويعتمد هذا المنهج على دراسة الحقائق الراهنة المتعلقة بالإصلاحات السياسية التي تهدف إلى تحسين تسيير الحكومات المحلية في تركيا وفقا لمعايير الحوكمة المحلية التي وضعتها المؤسسات الدولية، ودراسة ما تحقق منها وفق مؤشرات يسهر على مراقبتها مختصين دوليين، ليتم فيما بعد نشرها في تقارير تدون فيها ترتيب الدول، وبوصف طبيعة تلك الإصلاحات من خلال جمع البيانات الخاصة بالظاهرة محل الدراسة .

2- **منهج دراسة الحالة :** كونه المنهج الذي يركز على التعمق في حالة واحدة ويتناولها من جميع جوانبها، من خلال امتداداتها التاريخية وأوصافها الحاضرة ، مما يجعلنا نركز في حالة واحدة بإسقاط الظاهرة عليها ومعرفة كل ما يتعلق بها، ويعتمد هذا المنهج على دراسة التقارير والبحوث وبيانات مراكز البحوث وتعليقات الأكاديميين وكل المعلومات المضمونة التي يمكنها أن تخدم هذا البحث.

3- **المنهج المقارن :** وقد استعنا بهذا المنهج لمقارنة مختلف مراحل الإصلاحات السياسية التي مرت بها تركيا منذ تأسيسها، ومناقشة أهم العقبات التي واجهت تنفيذ تلك الإصلاحات. أما المقتربات المستخدمة في هذا البحث:

1- **المقرب المؤسساتي :** والذي يقوم بتحليل مختلف المؤسسات السياسية للنظام السياسي التركي وعلى كافة مستوياته بالتركيز على مستوى الحكومات المحلية ومراحل تطورها وأهم الإصلاحات التي مستها وفق فترات زمنية محددة.

2- **المقرب النظمي :** كما استخدمنا المقرب النظمي الذي يعتمد على دراسة الظواهر التي تكوّن في مجموعها نظاما هو في الحقيقة جزء من مجموع النظام الاجتماعي ولكنه تفرع عنه بقصد

البحث و التحليل ؛ إذ يرى "استون" ضرورة استعمال مفهوم النظام كأداة تحليلية لتحديد الأنماط

والعلاقات المترابطة والمتداخلة والذي يقوم على دراسة أربعة مفاهيم وأسس رئيسية :¹

1- النظام : إنه من المفيد أن ننظر إلى الحياة السياسية على أنها نظام سلوكي أو نظام من السلوك،

2- البيئة المحيطة : إنه من الممكن التفريق بين النظام و بين البيئة التي يعيش فيها يتأثر بها ويؤثر فيها،

3- الاستجابة : إن اختلاف و تعدد البنى و العمليات داخل أي نظام يمكن تفسيرها بأنها مجموعة من الأنشطة التي يقوم بها النظام من خلال استجابته و مواجهته لمجموع المطالب والضغوط التي قد يتعرض لها من البيئة المحيطة أو من داخل،

4- الاسترجاع (التغذية العكسية) : إن قدرة النظام على الاستمرار في مواجهته للضغوط التي يتعرض لها تتأثر بوجود و بفعالية المعلومات و المؤثرات التي تأتي إلى صانعي القرار السياسي من البيئة المحيطة.

حيث يفترض أن كل الأنظمة تقوم بأنشطة و عمليات سياسية، و قد تختلف من نظام لآخر باختلاف المكان و الزمان وهما :

- قدرته على اتخاذ القرارات الملائمة و تنفيذها على نطاق المجتمع.

- إلزام المواطنين على قبول تلك القرارات، و يكون ذلك بالقوة أو الشعور بشرعيتها.

من دون هاتين الوظيفتين لا يمكن القول بوجود حياة سياسية في أي مجتمع وعندما تعجز هاتين الوظيفتين عن القيام بدوريهما نتيجة لضغط القوى على انظام و يصبح غير قادر على اتخاذ القرارات، سيؤدي ذلك حتما إلى اندثار النظام. لكن هذه الفكرة تبقى نظرية لأن النظام مهما واجه من صعوبات فيمكنه الاستمرار، و هذا راجع لقدرته على التأقلم والاستجابة للتأثيرات و اتخاذ القرارات اللازمة.

¹- محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي المفاهيم، المناهج، الاقترابات والأدوات (الجزائر: دار هومة، 1997)،

أسباب اختيار الموضوع وأهميته:

الأسباب الذاتية:

توظيف الجوانب النظرية والمعرفية التي تلقيناها في تخصص الحوكمة المحلية وتطبيقاتها، والاقتراب أكثر من واقع التسيير لدى الجماعات المحلية في بلدان أثبتت جدارتها في حسن التسيير، ومن خلال النتائج التي حققتها في وقت وجيز بغية الاقتراب من الأسباب الحقيقية وما مدى تأثير الإصلاح السياسي على ترشيد الحكم المحلي، ومدى إمكانية إيجاد نقاط إيجابية لهذه التجربة التي يمكن إسقاطها على نظام الحكم المحلي في بلدنا.

الأسباب الموضوعية : ليس من السهل اختيار مثل هذه المواضيع ،لذلك يمكن تقسيم أسباب اختيارنا للموضوع إلى أسباب ذاتية وأخرى موضوعية:

لقد كان السبب الرئيسي لاختيار موضوع الإصلاح السياسي والحوكمة المحلية في تركيا، هو التقرب من إحدى التجارب الرائدة في إدارة البلديات على ضخ حجمها وتوسع دوائرها وتشعب قوانينها بالإضافة إلى التقرب إلى طبيعة التنشئة السياسية التركية التي أسهمت في إنجاح الإصلاحات السياسية والتي من شأنها ترشد الحكم على الصعيد الوطني والمحلي ، التي من خلالها يمكنها الولوج أي أكبر التكتلات الاقتصادية العالمية المتمثلة في الاتحاد الاوروبي من أجل بلوغ مستوى أفضل لرفاهية الشعب التركي .

كما يعتبر موضوعا الإصلاح السياسي والحوكمة المحلية حديثا نسبيا والذي يتصل بتحول محتوى الديمقراطية من التمثيل إلى المشاركة، الشفافية والمساءلة، وعليه تعود الأسباب الموضوعية من وراء هذا البحث إلى:

- الإهتمام البالغ الذي يحظى به موضوعان من المؤسسات والتكتلات الدولية ، والذي أدرجته ضمن أجندتها السياسية .

- ندرة الدراسات المتعلقة بالحكومات المحلية ، خصوصا في تركيا.

- الصعود التركي الذي أحدث طفرة ، من دولة منهاره سياسيا واقتصاديا إلى أقوى الاقتصادات العالمية بالإضافة الى المكانة السياسية التي أوجدتها لنفسها وهذا إنما يعكس حالتها السياسية الداخلية. فالإصلاح السياسي لا يعطي ثماره إلا إذا نبع من الداخل ونتائجه حتما ستعكس على أوضاع الخارجية للدولة، وفق نسق تفاعلي بين الأوضاع الداخلية للحكم المحلي.

أهمية الدراسة :

فيمكننا القول بأن الإصلاح السياسي هو الأداة التي يمكن للنظام السياسي استخدامها من أجل إعادة تأهيله وتقويمه، فهي المصل الشافي الذي يستخدمه النظام السياسي من أجل ترميم أي اعوجاج أو تحريف في النظام، كما أن الدور الذي تلتزم به الحوكمة المحلية هي وضع وتطبيق مقاييس عالمية من أجل ترشيد الحكم وتحقيق التوازن السياسي والتنموي، وعليه فإن الهدف من هذه الدراسة هو معرفة الغايات من هاتين الظاهرتين إن كانتا مستقلتين فماذا إن ارتبطت غايتهما، فما النتيجة التي يمكن أن نخرج بها، لا سيما وأن تاريخ تركيا منذ تأسيسها مرتبط بالعديد من المحطات الإصلاحية التي ساهمت في جعل تركيا مكانة وقوة سياسية واقتصادية.

أهداف الدراسة : يهدف هذا البحث أساسا إلى النقاط التالية:

- إثراء مكتبتنا بمثل هذه المواضيع في ظل شح المراجع المتعلقة بدراسة حالة تركيا.
- المساهمة في توفير مراجع عن الحوكمة المحلية
- إبراز الاستراتيجيات الدولية لتفعيل الحوكمة المحلية
- إبراز مكامن القوة (الاجتماعية-الاقتصادية والسياسية) لدى تركيا والاستفادة منها .

أدبيات الدراسة:

بعد قيامنا لعملية مسح لدراسات سابقة لموضوع بحثنا، لم نستطع العثور على دراسة شاملة وواقعية، فمعظم الباحثين تناولوا كل ظاهرة على حدة، إما الإصلاح السياسي أو الحوكمة، إلا أنه يوجد بعض الدراسات النظرية التي اعتمدها لتكون ضمن أدبيات دراستنا:

1- وفي دراسة لمحمد محفوظ بعنوان " الإصلاح السياسي والوحدة الوطنية كيف نبني وطناً للعيش المشترك؟ 2004م"، وشملت هذه الدراسة ثلاثة فصول، استعرض فيها الباحث قضايا المواطنة، من خلال إبراز أهم القواعد والسلوكيات التي تسهم في خلق ذهنية جديدة عبر ثقافة قوامها الديمقراطية والانفتاح والتواصل مع الآخر، واحترام الآراء والتعبيرات المتعددة، حيث يشترك المجتمع المدني وجميع أطراف المجتمع في عملية البناء الوطني على أساس أن الوطن للجميع على حد سواء، انطلاقاً من العدل والوفاق الذي يحافظ على الوحدة الوطنية بكل مستوياتها، وتكريس الاستقرار السياسي.

2- دراسة لـ " أمين العلوي مشاقبة" و"المعتصم بالله" 2010 بعنوان: " الإصلاح السياسي الحكم الراشد": قدمت هذه الدراسة في فصلين تناول فيهما الباحثان الإطار النظري لمفهوم الإصلاح السياسي والفساد والحكم الراشد والمفاهيم المرتبطة بهما، مع دراسة للعلاقة بين الإصلاح السياسي والحكم الراشد والديمقراطية، حيث يمثل الحكم جوهر ومسعى للتنمية.

3- دراسة تركية باللغة الانجليزية قدمها الباحثان *Korel Göymen and Begüm Özkaynak* بعنوان: *Recent Developments in Local Governance in Turkey Experiences and Lessons from Pendik*

الدراسة عبارة عن مقال مكون من 21 صفحة تحتوي على العديد من المحاور، المحو الأول تضمن مفهوم الحوكمة المحلية وأهم الآليات الخاصة بها، وتضمن المحور الثاني لها التطورات التي مرت بها إصلاحات الحكومات المحلية في تركيا، ومحور ثالث شمل قواعد الأبعاد الإصلاحية للحكومات المحلية، وفي الاخير عرض تجربة تطبيق الحوكمة المحلية على بلدية من المستوى الثاني والتابعة لميتروبوليتان اسطنبول المسماة "بانديك"، وأهم الدروس المستوحاة من تطبيق الحوكمة المحلية فيها.

تقسيم الدراسة :

قسماً هذه الدراسة إلى أربعة فصول، كل فصل يتضمن ثلاثة مباحث، تناول الفصل الأول الإطار النظري والمفاهيمي للإصلاح السياسي والحوكمة المحلية. فبعد التطرق إلى مفهوم الإصلاح السياسي والمنظورات المفسرة له ومجالاته ، انتقلنا إلى مستوى ثان والذي يُعنى بدراسة الإشكالات المتعلقة

بمفهوم الحوكمة المحلية وتطورها، أهميتها... إلخ والأطر النظرية لها وأسبابها ومكوناتها (الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص) وعلاقتها بمفهوم الحكم المحلي على اعتبارها المستوى المطلوب لدراسة هذا المفهوم والحكم الراشد وقد حددناها في نقطة تقاطع المفهومين المتعلقة بالعلاقة المتعدية للإصلاح السياسي والحوكمة المحلية والفساد.

أما الفصل الثاني فتناولنا فيه واقع الإصلاح السياسي في تركيا دراسة في مكونات ومحددات لتحقيق الحوكمة المحلية كالمحددات التاريخية والثقافية، بالإضافة إلى المتغيرات الاجتماعية والسياسية التركية وإشكالات التي تعترض تطور المجتمع. كما تطرقنا إلى تركيبة المجتمع التركية من حيث المؤسسات السياسية وتدرجها الهرمي بالإضافة إلى المسار التاريخي للإصلاحات السياسية وبناء الدولة التركية الحديثة منذ تأسيسها وإلى غاية آفاق 2023 تاريخ مئوية تأسيس جمهورية تركيا.

أما الفصل الثالث، فتناولنا دراسة شاملة للتجربة التركية في مجال تطوير السلطة المحلية : وهي دراسة شملت التاريخ التنظيمي للحكومات المحلية منذ العهد العثماني، والتي حاولنا من خلالها جمع لمعظم الإصلاحات المطبقة عليها وصولاً إلى نماذج حوكمة الميتروبوليتان والتي طبقت فيها الحكومات الإلكترونية كإصلاح جديد لترشيد وحوكمة الحكم المحلي.

أما الفصل الرابع فتضمن مستقبل الحوكمة المحلية في ضوء الإصلاحات السياسية في تركيا والذي احتوى دراسة لأهم معيق للتنمية المحلية وهو الفساد وسبل مكافحته، بالإضافة إلى دراسة لأبعاد الإصلاح السياسي والحوكمة المحلية وانعكاساته وسبل مكافحته وتحديات الإصلاح في تجسيد الحوكمة المحلية في تركيا، ضمن الديناميكيات الداخلية والخارجية لإصلاح السياسي والحوكمة المحلية، ثم غايات الإصلاح السياسي في تركيا : نظرة مستقبلية 2030.

صعوبات الدراسة : كثيرا ما يصادف الباحث صعوبات ، قد تكون منهجية أو تقنية أو غيرها ، وتكمن أهم الصعوبات التي صادفت انجاز هذا البحث :

- ندرة المصادر والمراجع المتخصصة بموضوع البحث، خاصة ما تعلق بالمتغيرات الداخلية لتركيا باللغة العربية أو الفرنسية بما أننا مجتمع فرنكوفوني ، كما أن وجودها نسبي بالنسبة للغة الإنجليزية باعتبارها لغة العلوم في عصرنا الحاضر. وقد اضطررت لانجاز هذا العمل وضع

- حلين : أولهما محاولة تعلم اللغة التركية لتسهيل عملية البحث ، أما الثانية وكانت الأسرع والأهم وهي الترجمة إما بالاستعانة بمتترجمين أو بتطبيقات الترجمة المتوفرة.
- كما أن حداثة تطبيق الحوكمة المحلية في تركيا مقارنة بالإصلاح السياسي، شكل صعوبة في دراسته والوصول توازن في دراسة المتغيرين.
- كما أن ندرة الدراسات السابقة لموضوع أطروحتي جعلني في وضع أعتبر فيه دراستي هذه هي الأولى من نوعها من حيث البحث في تفاصيل النظام السياسي التركي ومستوياته المحلية، وتأثرها بالإصلاحات ومدى حوكمة حكمها، كما أن الدراسات المنجزة عن تركيا كبلد حقق تجربة رائدة في التنمية المحلية والتي انعكست بالإيجاب عن مكانتها الدولية والإقليمية، مما ساهم في توجه معظم الباحثين لدراسة علاقات تركيا الخارجية.
- ولكن الباحث لا يتعذر بالصعوبات ليبرر فشله في تحليل موضوعه، وتبقى الحاجة أم الاختراع، فما كان لنا سوى الانتقال إلى جامعات الوطن وكذا المكتبات العامة والخاصة.

الفصل الأول

الفصل الأول : الإطار النظري والمفاهيمي للحكومة المحلية والإصلاح السياسي

تعتبر دراسة المفاهيم وتحديدتها وضبطها الخطوة الأولى والمفتاحية التي من خلالها يتم معالجة أي موضوع في العلوم الإجتماعية عملاً بمقولة لفولتير: " إن أردت أن تتحدث معي فحدد مصطلحاتك ". لذا، سوف نقوم بدراسة شاملة لمتغيري الدراسة : الحكومة المحلية والإصلاح السياسي، انطلاقاً من البحث في ماهية الإصلاح السياسي ، بإبراز خصائصه وفواعله وكذا مفهوم الحكومة المحلية بإبراز دوافع وأسباب ظهورها وتطورها ، لذلك إرتأينا تقسيم هذا الفصل إلى المباحث الموالية.

المبحث الأول : الإصلاح السياسي مدخل نظري ومفاهيمي

إن إدارة عملية الإصلاح السياسي بشكل عام في الدولة موضوع واسع ومتشعب الجوانب ومتعدد الأبعاد، يحتاج إلى تحديد المقصود به ليفهم مبتغاه من خلال هذا المبحث، سوف نقوم بتحديد مفهوم الإصلاح ومفهوم الإصلاح السياسي وتطوره.

المطلب الأول : دراسة في مفهوم الإصلاح

إن أصل فكرة الإصلاح the origin of reform فكرة قديمة قدم الإنسانية، فقد شهدت الحضارات عديدة قبل التاريخ وبعده محاولات جادة لإصلاح الفساد، فقد سنَّ "حمورابي" * قانوناً موحداً للبلاد مضمناً إياه العديد من المناخي الإصلاحية وتوجيه المجتمع ضد الفساد الإجتماعي ، ودعت شرعته إلى مبدأ حسن الحكم .

* - أحد ملوك سلالة بابل الأولى وصاحب شريعة حمورابي أو قوانين حمورابي هي اول قانون مسجل فى التاريخ وهي مجموعة قوانين بابلية يبلغ عددها 282 مادة قانونية سجلها الملك حمورابي على مسلة كبيرة أسطوانية الشكل (بتصرف)، للمزيد أنظر : <https://ar.wikipedia.org/wiki/>، تم تصفح الموقع بتاريخ

أما عند الإغريق، فقد لوحظ في كتابات قدماء المفكرين أمثال أفلاطون وأرسطو، الكثير من الأفكار الإصلاحية مثل العدالة والقوانين وتنظيم المجتمع والدولة والاستقرار السياسي والتوزيع العادل للثروة وغيرها. فقد جاء أرسطو بثمانية أنواع من المحاكم تضمن صلاح الحكم وهي:¹

- 1- محكمة لتصفية الحسابات العامة؛
- 2- محكمة الفصل في الأضرار التي تلحق بالدولة؛
- 3- محكمة الفصل في انتهاك الحرمات الدستورية؛
- 4- محكمة لطلبات التعويض من الأفراد أو من المحاكم؛
- 5- محكمة القضايا المدنية المهمة؛
- 6- محكمة لقضايا القتل؛
- 7- محكمة الأجانب؛
- 8- محكمة قضايا الجزاء.

وقد شغل الإصلاح حيزا في الرسائل السماوية ، فمعظم مقاصد الرسائل السماوية جاءت للإصلاح، ودعت كلها إلى العمل الصالح ونبذ كل أنواع الفساد، قدم الانجيل ضمن نصوص كثيرة، العديد من الامثلة التي تنبذ الفساد والابتعاد عن عبادة المال وتدعو إلى خدمة الله " لا يقدر أحد أن يخدم سيدين لأنه أما أن يبغض احدهما الآخر ويحب الآخر، وإما ان يتبع أحدهما وينبذ الآخر ، فأنتم لا تقدرون ان تخدموا الله والمال " .²

¹- أمين عواد مشاقبة والمعتصم بالله داود علوي، الإصلاح السياسي والحكم الراشد، (عمان، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012)، ص.23.

²- أمين عواد مشاقبة والمعتصم بالله داود علوي، المرجع السابق ، ص.24.

كما ورد في القرآن الكريم أمثلة كثيرة، أزيد من مائة وسبعين موضعاً، وفي أربعة وخمسين سورة كريمة كلمة الإصلاح، ناهيك عن السنة النبوية التي قدمت أكثر من صورة تدعو كلها إلى الإصلاح، فعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ انه قال " إن المقسطين عند الله منابر من نور عن يمين الرحمن عز وجل وكلتا يديه يمين، الذين يعدلون في حكمهم وأهليهم وما أولوا" رواه مسلم والنسائي¹، وما نستشفه من هذا الحديث الشريف الحث على ضرورة صلاح الحكم في جميع مناحيه.

وفي السياق ذاته، نجد أن الإسلام دعا إلى ضرورة كشف الذم قبل تولي الحكم، وهذا ما نسميه في الأنظمة السياسية الحديثة بالكشف عن الممتلكات أو إقرار الذمة. فقد عمل الخلفاء الراشدون إلى إدارة الدولة بهدي القرآن والسنة، وعملوا على إصلاح الدولة بإنشاء الدواوين وإحكام قبضة القانون على مرافق الدولة، حيث نادى الإسلام على تطبيق مبادئ المساواة والعدل والشورى والطاعة تحت طائلة المساءلة والعقاب.

في العصر العباسي، أنشئ ما يعرف " بديوان الأئمة" الذي يعنى بالمساءلة والتدقيق المالي والمحاسبي، و"ديوان الاستخراج" الذي كان يقوم بمتابعة أخبار الوزراء والكتاب والحجاب والعمال المهتمين بالمحسوبية والرشوة، وهذه تتشابه تماماً وتتطابق مع ما يعرف اليوم بآلية المساءلة التي هي واحدة من ثلاثة شروط سياسية للإصلاح: المساءلة والشفافية والحسن الحكم.²

ويمكن القول إن فكرة الإصلاح كانت ولم تزل الهدف الأسمى للعديد من الفلاسفة والقادة والحركات السياسية والاجتماعية في مختلف أرجاء العالم، فضلاً عن كونها موضوعاً رئيساً في النظريات السياسية للفلاسفة والمفكرين العصور الوسطى إلى القرن العشرين، حيث تحدث "مكيافلي" في كتابه الشهير «الأمير» عن أهمية الإصلاح وبنفس الوقت صعوبة وخطورة خلق واقع جديد. إلا أن حركة الإصلاح في العالم لم تتوقف وإن تعثرت أحياناً.³

¹- جامع السنة وشروحها، كتاب الامارة، تم تصفح الموقع يوم : 2014/12/20. <http://www.hadithportal.com/hadith>

²- أمين عواد مشاقبة والمعتصم بالله داود علوي، مرجع سبق ذكره، ص.26.

³- عبد الغني نصر علي الشميري، سياسة الاصلاحات الأمريكية في المنطقة العربية: بين القيم والمصالح، (بيروت :

منتدى المعارف، ط1، 2014)، ص. 48

ثم جاء ما عرف بحركة الإصلاح الديني (البروتستانتية) التي تعني لغويا "حركة احتجاج" والتي قامت أساسا كثورة على فساد الكنيسة الكاثوليكية في روما وسلطة البابا ورجال الدين، الذين اكتسبوا سلطة دنيوية من وراء سلطتهم الدينية، وقد تبلورت هذه الحركة في القرن السادس عشر وتزعمها مارتن لوثر وجان كلفن، وقد هاجم رواد حركة الإصلاح الديني الفساد الذي استشرى في أوروبا بسبب السلطة الكنيسية وسلطة البابا بالذات .

لقد بدأت بوادر الإصلاح الحديث تظهر مع نشوء الجمعيات (مجالس تمثيلية) التي إرتقت أعمالها حتى وصلت إلى مستوى ممارسة الرقابة السياسية، والتي مهدت الطريق لبروز مبدأ الفصل بين السلطات (Separation of powers) الذي تبلور على يد "مونتسكيو". استمرت وتيرة الإصلاحات بالتقدم خلال القرن الثامن عشر الذي شهد ظهور ثلاث شرعات bills ، حيث تمت توسعة قاعدة المنتخبين وإزالة عدم المساواة في التمثيل .

أما في القرن العشرين، بدأ البحث عن استكمال الإصلاح، على الأقل تحقيق أكبر قدر ممكن منه من خلال إصلاح الأنظمة الانتخابية، ووضع مواصفات جديدة للأنظمة السياسية تعتمد على مبادئ كل الثورات الإصلاحية التي شهدتها العالم الغربي.¹

حاليا، بدأ الحديث عن الإصلاح يتصاعد في مستويات عدة خاصة بعد أن وضعت حرب إحتلال العراق أوزارها في 2003، فشكل خطاب الرئيس الأمريكي "جورج بوش الابن" يوم 9 ماي 2003 بجامعة كالورينا الجنوبية، علامة واضحة في المسار الذي طرحه كرئيس للإدارة الأمريكية، لصيغة الإصلاح المعدة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية لمنطقة الشرق الأوسط والتي برزت معالمها التفصيلية من خلال مبادرة الشرق الأوسط الكبير الذي يمتد من موريتانيا إلى أفغانستان.²

¹ - أمين عواد المشاقبة والمعتصم بالله داود علوي، مرجع سبق ذكره، ص. 26-27

² - السيد ولد اباه، عالم ما بعد 11 سبتمبر: الإشكالات الفكرية الإستراتيجية (بيروت: الدار العربية للعلوم، 2004)، ص.125.

الجدير بالذكر، أن فكرة الإصلاح بدأت في الدولة العثمانية في المجال العسكري بعد الهزيمة التي تعرضت لها أمام روسيا القيصرية عام 1774 م وتوقيعها معاهدة "كجك قنطارية" ثم امتدت لاحقاً إلى المجالات السياسية والإدارية والاجتماعية، ففي سنة 1839 م أصدر السلطان عبد المجيد الأول مرسوماً عرف "بالتنظيمات الخيرية"، والتي أكدت على المساواة ما بين المسلمين وغير المسلمين في الدولة العثمانية ثم تبع ذلك تبني أول دستور في الدولة العثمانية سنة 1876م¹ والذي تم بموجبه إنشاء برلمان مُثل فيه المسلمون والمسيحيون واليهود، وبذلك ظهر مفهوم المواطنة Citizenship لأول مرة في الدولة العثمانية، في محاولة للنهوض على النمط الغربي للدولة العثمانية التي لم تصمد امام التحولات العالمية بعد الحرب العالمية الأولى ، حيث وصفت الإصلاحات بالبطلى وعدم تلبيتها بتطلعات شعوبها.

عربياً، بدأت الإصلاحات مع ظهور مفكرين حاولوا إصلاح الشعوب التي رضخت للمستعمر من جهة، ولسيطرة نفوذ سلطة العثمانيين كما هو الحال في مصر كرفاعه الطهطاوي ومحمد عبده في مصر ومحمد رشيد رضا وعبد الرحمن الكواكبي في سوريا، خير الدين التونسي في تونس وغيرهم، حيث وجدوا في الإصلاح ضرورة بسبب ضعف السلطة السياسية للعثمانيين واستبدالها وافتقادها للشرعية المطلوبة ، وقد تطور الفكر الإصلاحي بعد ظهور الحركة القومية العربية بزيادة نجيب عازوري وساطع الحصري وانتجت جهودها بإنهاء الحكم العثماني .

شهدت نهاية العقدين الأخيرين من القرن الماضي حراكاً عالمياً قوياً أسهم في إنهاء أنظمة وصفت بالإستبدادية بعد تفكك الاتحاد السوفياتي سنة 1989م، كألمانيا الغربية ومجموعة دول شرق أوروبا ، حيث كشفت عمق الازمة التي عانت منها الشعوب الأنظمة الشمولية المغيبة للحرية والعدالة، وكشفت أيضاً عن عمق الهوة بين السلطة وشعوبها وشكلت لذلك بيئة خصبة لنمو الأفكار المتطرفة والحركات الإرهابية، وقد زاد الامر حدة بعد احداث 11 سبتمبر 2001م، التي مهدت للدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية ممارسة الضغوط على الأنظمة في الشرق الاوسط وشمال افريقيا للتوجه نحو الإصلاح .

من خلال ما تقدم ، نجد ان الإصلاح لم يكن يوماً وليداً للسلطة بالقدر الذي ما كان عنصر ضغط داخلي أو خارجي ، كلُّ له دوافعه وأهدافه ، غير أن إستجابة النظام تبقى نسبية وهذا يرجع لسببين:

¹ - محمد تركي بن سلامة ، "الإصلاح السياسي : دراسة نظرية "، المنارة، 5، المجلد 13، (2007)، ص.151.

- 1- ان استجابة النظام للإصلاح عن طريق الضغط ، يحتم عليه محاولة خفض الضغط الممارس عليه بإجراء إصلاحات جزئية أشبه بعمليات التجميل، من اجل ابقاء النظام واستمراره ومواجهة الاخطار المحيطة به.
- 2- أما الثاني ان الإصلاح الغير متبنى من قبل النظام يبقى غير مؤثر على الواقع ولا يُغيره ، فقد ذكر دكتور عبد الغني نصر علي الشميري، في هذا الاطار¹، إن خلق واقع جديد يليق بتطلعات الشعوب ينطلق من وجود دولة القوية وناجحة وحريصة على أمن وتقدم وإستقرار وسعادة مواطنيها هي التي تبادر بالإصلاح والتصدي للأخطار والتحديات الكبرى الوطنية والقومية قبل وقوعها .

المطلب الثاني : الإصلاح السياسي مقارنة في المفهوم والمصطلحات

يرتبط مفهوم الإصلاح بأبعاده السياسية والإقتصادية والإجتماعية بالكثير من المفاهيم الشائعة كالانتمية السياسية أو التحديث أو التغيير السياسي، أو التحول الديمقراطي، وجميع هذه المفاهيم تقريبا مرتبطة بالعالم الثالث، وعلى الرغم من وجود تعريفات متعددة دقيقة وواضحة لهذه المفاهيم، إلا أن مفهوم الإصلاح ما يزال يكتفه الغموض وذلك لتداخله مع العديد من المفاهيم السابقة ، نظرا لتعدد الأطراف ذات العلاقة بالإصلاح بين أوساط المفكرين والمتقنين والسياسيين لتفسير هذا المفهوم، حيث يختلف المفهوم وفقا لإهتمامات ومصالح كل طرف، فأهدافه ودوافعه طالما إكتفها الغموض وعلى هذا الأساس، ستقتصر الدراسة هنا على الوقوف على شرح هذا المفهوم من زاوية علمية موضوعية وفي إطار المفاهيم المقاربة له والتي ترتبط به بشكل أو بآخر .

الفرع الأول : مفهوم الإصلاح "reform"

إن مفهوم الإصلاح من المفاهيم التي يشوبها الغموض لإستخدامه في مجالات متعددة ومختلفة لذا وجب ردها إلى أصولها النظرية وممارساتها التاريخية.

¹-عبد الغني نصر علي الشميري، مرجع سبق ذكره ، ص ص. 48-50.

أولاً: الإصلاح لغةً

يعود أصل الكلمة إلى جذر "صَلَحَ" ويقال صَلَحَ صَلَاحًا وصلوحًا : أي زال عنه الفساد، وأصلح الشيء أي أزال فساده، فهو يصلحُهُ إصلاحًا أي يقومه ويحسنه، وصَالَحَ: أي أزال العداوة والشقاق والتصليح أي تعديل ما خرب، والصالح هو عكس الفاسد.¹

يقصد بالإصلاح لغة "التقويم والتغيير نحو الأفضل والأحسن والأرقى وإزالة الفساد"، أو هو "الانتقال من وضع ما إلى وضع أفضل عبر إزالة العيوب والنقائص والأخطاء".² وعرف الإصلاح أيضا بأنه "التغيير والتعديل نحو الأفضل لوضع شاذ أو متدهور"³

وجاء في معنى الإصلاح بأنه : أصلح الشيء بعد فساده، أي أقامه، والصالح يختص بخلقه إياه صالحًا وتارة بإزالة ما فيه من فساد بعد وجوده وتارة يكون بالحكم له بالصالح، ويقال أصلح الله في ذريته.⁴ ويشير مفهوم الإصلاح لغة إلى الرتق وسند ما هو موجود فعلا بغية ترميمه أو إقامة دعائم جديدة لمنع انهيار المبنى المتداعي .

فالإصلاح إذن ، هو تعديل جذري في الحكم لتفادي كل نواحي النقص والخلل بالنظر إلى معنى الإصلاح في اللغة العربية، فتوظيف اللغوي لهذا المفهوم إقتصر وأختزل وحدد في كونه مُضاد للفساد دون شرح مناسب لهذه المفردة.

فقد فذهب المفكر "عابد الجابري" في هذا السياق إلى القول بأن "المعاجم العربية القديمة لا تسعفنا بأي تعريف لمفردة "الإصلاح" غير قولها الإصلاح ضد الإفساد.⁵ وفي نفس السياق ، دعم الباحث "عماد صلاح عبد الرزاق " ما تراه المعاجم العربية بقوله: " أن الإصلاح والفساد في اللُّغة متلازمان فالإصلاح هو ضد الإفساد وهذا التلازم يمكن تفسيره تاريخيا بكون الإصلاح ظهر مع ظهور أولى حالات الفساد في الأرض، حيث برزت إلى حيز المعرفة الإنسانية ظاهرة الإصلاح كعكس لفعل الفساد."⁶

¹- مجمع اللغة العربية ،المعجم الوجيز، (القاهرة : طبعة الهيئة العامة لشؤون المطابع الاميرية، 2006)، ص. 368.

²- عبد الغني نصر علي الشميري، مرجع سبق ذكره ، ص.39.

³- عبد الإله بلقزيز، أسئلة الفكر العربي المعاصر، (الدار البيضاء، المغرب: مطبعة النجاح الأيوبية، 1998)، ص. 13.

⁴- المنجد في اللغة (بيروت : دار المشرق، ط41، 2005)، ص. 432

⁵- محمد عابد الجابري، في نقد الحاجة إلى الإصلاح(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، 2005)، ص. 17.

⁶- عماد صلاح عبد الرزاق الشيخ داود ، الفساد والإصلاح (دمشق : منشورات إتحاد الكتاب العرب، 2003)، ص. 33

ثانيا : مفهوم الإصلاح في اللغة الأجنبية : وردت بعض تعاريف الإصلاح reform في المعاجم الغربية يمكن إدراجها كما يلي:

عرف قاموس "أكسفورد Oxford" الإصلاح بأنه " تغيير أو تبديل نحو الأفضل في حالة الأشياء ذات النقائص وخاصة في المؤسسات والممارسات السياسية الفاسدة أو الجائرة، إزالة بعض التعسف والخطأ أي التعديل والوصول لوضع أفضل بتعديل الأخطاء أو إعادة البناء، ومنه عملية لإعادة التشكيل والتحسين".¹

أما في اللغة الفرنسية نجد أن كلمة Réforme تتكون من : لازمة Ré تقيّد معنى الإعادة ؛ ولفظ Forme ويعني الشكل أو الصيغة، أي أن المعنى الكامل هو إعادة تشكيل أو إعطاء صورة أخرى للشئ.

وفي مقارنة مفهوم الإصلاح بين اللغات الثلاث ، إستخلصنا أن المفهوم في المرجعية العربية متعلق بحصول فساد في الشئ ، ومن ثم تؤول قضية الإصلاح فيه إلى الرجوع به إلى الحال التي كان عليها قبل حصول الفساد فيه، كما يمكن تاويله حسب نوع الإصلاح المراد به.

بالنظر إلى شرح ما يرادف المفردة في القواميس الانجليزية أو الفرنسية، نجد ان هناك تباين واضح في مدلولات كل لفظ بينها وبين ما يقابلها في اللغة العربية . فما يقابل كلمة اصلاح في اللغة الفرنسية هو "réforme" وفي الإنجليزية "reform" .

فتشير كلمة "reform" = "to improve by correcting errors" أي التحسين بتصحيح الخطأ.

كما ورد في قاموس Lonman of Dictionary American English لعام 1983، تعريف كلمة الإصلاح Reform تعني Reform= an action that improves conditions، أي العمل على تحسين الأوضاع. أو إعادة تشكيل أو تجديد الشئ أو تحسين الحالة وتصليحها.²

والإصلاح أيضا هو العمل الذي يحسن الظروف، أو التغيير الذي يطرأ على الشئ في إتجاه الأحسن وبصيغة الفعل هي تغيير شئ لجعله أحسن.³

¹ -R.E.Allen, The Concise Oxford Dictionary Current English, (London, Edition, clarendon press, oxford, 1990), p 1009 .

² - أمين عواد مشاقبة والمعتصم بالله داود علوي، مرجع سبق ذكره، ص.28.

³ - P.H.Collin, Dictionary of Politics and Government(London: Bloomsbury, 2004) p 207.

أما في اللغتين الانجليزية والفرنسية فالمقصود بترجمة الإصلاح المقصود في اللغة العربية هو Repair ، Réparer ، أما إذا إستخدمنا لفظ réforme فإن المعنى سيصبح إعطاء الشيء صورة جديدة وشكلا آخر غير الشكل الذي هو عليه ويكون ذلك في إتجاه الأحسن غالبا .¹

بالنظر إلى هذا الإشكال في تباين المعنى بين اللغات، نجد أنه يشكل عائق في تمييز الدلالات اللغوية في العلوم الإجتماعية وتوظيفه في حقل العلوم السياسية، والذي سينعكس سلبا على نتائج البحث في المفاهيم .

من جانب آخر ، وحسب رأي الباحثة، فإن إختلاف المفاهيم ليس بالضرورة يعبر عن نقص في الدلالات في اللغة العربية القوية بكثرة دلالاتها وإنما يتعلق الأمر بنظرة كل طرف للإصلاح، فإذا كانت المرجعية العربية تعتمد على وجود الفساد لإقامة الإصلاح ، وهذا معروف تاريخا ومن منظور القوة في

ممارسته بحكم الاملاءات الغربية المنادية بالتغيير الجذري في شكل الحكم على الطريقة الغربية ، فإن المفهوم لدى الغربيين ايضا يختلف نظرا لكون الإصلاح في نظرهم هو تجسيد لأفكار تغير الواقع إلى حال جديد أفضل .

ثالثا : الإصلاح في القرآن الكريم والسنة

إذا ما رجعنا إلى القرآن الكريم ، فقد تحدث عن الإصلاح ليس للدلالة على إطاره النظري فقط بل بإسناده إلى تجارب عملية وواقعية إلى مجتمعات أقامت الإصلاح وابتعدت عن الفساد، فقد وردت لفظة الإصلاح في القرآن الكريم في سياقات مختلفة ومعاني ثرية ومتعددة، فجزر "صلح" الذي هو أصل كلمة الإصلاح ذكر في صفحات المصحف الشريف بصور مختلفة "الصالحات الصالحين، أصلح، إصلاح...". في مئة وسبعين (170) موضعا، بألفاظ متنوعة لتؤكد مفهوم إقامة العدل في الأرض وإصلاح النفس والمجتمع، كنفويض لفساد قائم، وإنما سنكتفي بذكر بعض الآيات على سبيل الذكر لا الحصر ، وقد ورد في سورة الأعراف في قوله تعالى : * .. وَأَصْلِحْ وَلَا تَتَّبِعْ سَبِيلَ الْمُفْسِدِينَ (142) *²

¹ - محمد عابد الجابري، مرجع سبق ذكره، ص.19.

² - القرآن الكريم، سورة الأعراف، الآية: 142.

وجاء مفهوم الإصلاح هنا لتبيين طبيعة إصلاح أمر الرعية من خلال وصية نبي الله موسى عليه السلام لأخيه هارون أن يكون خليفته من بعده وان يصلح من أمر بني إسرائيل بالرفق بهم وتفقد أحوالهم وعدم إتباع سلوك المفسدين .

الإصلاح هنا يقوم على ترك المعاصي وإفساد المجتمع ، وأمر بإتباع الطاعات التي تعمل على اعتدال النظام في المجتمع أكثر وجعل رسالاته للبشرية الدستور الذي يحتكمون إليه.

وقد جاء على لسان نبي الله شعيب الذي نادى بالإصلاح الإقتصادي والابتعاد عن الفساد الذي كان منتشرا آنذاك في الكيل والميزان اللذان هما أساس النزاهة في التجارة ، في قوله تعالى: ﴿ .. إِنَّ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ ۚ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ ۗ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴾ (88)¹ . مع تعدد توظيف لفظ الإصلاح في الخطاب القرآني، إلا ان المفسرين قد إكتفوا بشرح لفظ "صلح" بالتعريف بالسلب " صلاح: ضد فساد " ، وقد أشار " الجابري" إلى أن تردد لفظ الإصلاح والصلاح في الخطاب القرآني دال على إنشغال مستمر وتاريخي للمجتمع الإسلامي عبر مختلف المراحل بهذه القضية إنطلاقا من كون الدعوة الحميدية كانت دعوة إصلاحية عميقة جعلت على رأس مهامها إخراج الناس من الظلمات إلى النور وهذا الإنشغال بقضية الإصلاح في أبعاده المختلفة لم يشفع للوصول إلى تعريف إيجابي محدد لمعنى الإصلاح في مرجعيتنا العربية.²

رابعا: الإصلاح إصطلاحا

يرى "علي الصاوي" أن مفهوم الإصلاح يشير إلى وجود وضعيتين متميزتين حين يقوم النظام بإجراء بعض التغيرات في المجال السياسي أو الإقتصادي أو الإجتماعي في الدولة:

- وضعية الدول المتقدمة: عندما تتزايد الآمال والتطلعات نحو وضع أفضل من الوضع القائم؛
- وضعية الدول المتخلفة: عندما يتزايد الإحباط من الوضع القائم، ويصبح الخروج منه أمرا ضروريا لتحقيق الاستقرار .

¹ - القرآن الكريم، سورة هود، الآية : 88.

² - محمد عابد الجابري، مرجع سبق ذكره، ص 19.

لذا يتطلب الإصلاح وجود قدرة على التكيف ومقدرة على التغيير، وبالتالي يعتبر الإصلاح وخاصة الإصلاح السياسي، واجب تؤوله الدولة، حتى يتحقق الحكم الجيد، ويتخلص النظام من مشاكله وأزماته.¹ كما عرف: "ابراهيم محمد عزيز" الإصلاح بأنه: "عملية التغيير أو التعديل أو التصحيح الجزئي في المجتمع ومؤسساته السياسية والإقتصادية والدينية والأسرية نحو الأفضل بشكل تدريجي سلمي، وفي إطار قانوني مؤسساتي، وهذه العملية مرتبطة بمعالجة الثغرات والمظاهر السلبية ومكافحة الفساد بأشكاله المختلفة".² وفي هذا الإطار يمكن التمييز بين خمسة أنواع من الإصلاح:

1- الإصلاح السياسي

2- الإصلاح الإقتصادي

3- الإصلاح الديني

4- الإصلاح الثقافي

5- الإصلاح الإجتماعي

في هذا المقام، لا يمكن التركيز إلا على تعريف الإصلاح السياسي دون الأنواع الأخرى من الإصلاحات، لاعتباره محورا جوهريا في هذه الدراسة. لكن قبل الولوج إلى تعريف الإصلاح السياسي لا بد من التمييز بين ثلاث مستويات من الإصلاح:³

✓ **المستوى الأول:** إتخاذ سياسة الإصلاح كإستراتيجية هدفها النهائي الوصول إلى السلطة أو

المشاركة فيها، أدوات هذا المنهج تعتمد بناء القوة من أسفل بصورة تدريجية وتراكمية وسلمية، كما تعتمد التأثير على المجتمع المدني ومكوناته، بغرض السيطرة على المجتمع السياسي.

✓ **المستوى الثاني:** لا يشترط هذا المنهج الوصول إلى السلطة، وإنما غايته عملية تطوير مستمرة

تتعلق بتحسين أداء الأنظمة والمؤسسات الإجتماعية، وهو قد يكون إصلاحا سياسيا أو قانونيا أو ماليا أو اقتصاديا أو إداريا...

¹ - علي الصاوي الإصلاح البرلماني (ورقة بحث مقدمة في إطار ندوة البرنامج البرلماني بجامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2003)، ص ص 130-135.

² - ابراهيم محمد عزيز، اشكالية الإصلاح السياسي في الشرق الاوسط (السليمانية: مطبعة الرون، ط2010، ص1)، ص20.

³ - تيسير محيسن، محاولة أولية للتأصيل في مفهوم الإصلاح، تم تصفح الموقع يوم: 2014/10/22. <http://www.sis.gov.ps/arabic/roya/29/page5.html>

✓ المستوى الثالث: الإصلاح الفردي، ويتعلق بإصلاح الفرد نفسه وتقويمها، من خلال تطوير القدرات الذاتية وتوسيع المعرفة الذاتية، والارتقاء بالمنظومة الأخلاقية والنفسية للفرد، ليغدو الفرد معبرا عن نفسه وقادرا على التفاعل مع الآخرين.

الفرع الثاني: مفهوم الإصلاح السياسي

لعل دراسة ومعالجة مفهوم الإصلاح السياسي تستدعي تحديد مصطلحات مضبوطة كونه من المفاهيم التي لم يتفق بشأنها الباحثون ، كما أن مضمونه يختلف ويتفاوت من مجتمع لآخر بل من فترة زمنية لأخرى ، ومجالات الإصلاح السياسي تختلف أيضا وتتعدد وفقا لتعدد مجالات النظام السياسي. ونخصص بالذكر هنا، علاقة هذا المفهوم بالإصلاح بمفهوم ملازم له، حيث أنه إن وجد أحدهما وجب وجود الآخر، ألا وهو الفساد corruption ، والذي يعتبر أهم أسباب التدار عليها عملية الإصلاح، والذي سوف نتطرق إليه بإسهاب في المباحث الموالية. فما يهمنا في هذا المقام هو مقارنة مفهوم الإصلاح السياسي من خلال ما تطرق إليه الباحثون الأكاديميون والمفكرون والذين يمكن إدراج افكارهم كما يلي:

اولا : مفهوم الإصلاح السياسي من وجهة نظر الأكاديمية

بداية يمكن القول أن مصطلح الإصلاح السياسي طرح بشكل جليّ في الأوساط الأكاديمية الغربية عقب نهاية الحرب الباردة، بالتزامن مع انهيار الإتحاد السوفياتي وثورات أوروبا الشرقية، في سياق حركة الانتقال من نظم سياسية تسلطية الشمولية إلى نظم سياسية تأخذ بالأشكال المؤسسات الديمقراطية الليبرالية .

في هذا السياق، تؤكد الموسوعة السياسية: "أن الإصلاح السياسي هو عملية تعديل أو تطوير غير جذري في شكل الحكم أو العلاقات الإجتماعية، دون المساس بأسسها وهو خلاف الثورة، ليس سوى تحسين في النظام السياسي والإجتماعي القائم دون المساس بأسس هذا النظام حيث أن الإصلاح يشبه الدعائم الخشبية المقاومة لمحاولة منعا لإنهيار المباني المتداعية ويستعمل للحيلولة دون الثورة لتأخير وقوعها"¹.

¹ - عبد الوهاب الكيالي وآخرون، الموسوعة السياسية (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1985، ج1، ط2)، ص. 206 .

ويعرف المعجم السياسي الإصلاح بأنه: "التغيير الاجتماعي المحدود الذي يشمل التحسينات التدريجية التي تقوم بها القيادة السياسية، سواء من الناحية الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية أو الثقافية، وضمن خطة تكون خماسية خمس سنوات، أو عشرية، أو حسب الظروف التي يتطلبها الإصلاح".¹

كما أن يعني أيضا "خلق الأداة الفعالة للقيام بإصلاح، أي الاداة الحاكمة التي تعرف كيف تقود ومتى وكيف تفرض الاحترام وحدود هذا الاحترام".²

وهو أيضا التحسين قصد التغيير والتطوير والتنمية ومن ثمة فهو تغيير جذري في إحدى فروع المجتمع وجوانبه بمعنى تحسين جزئي في إحدى مكونات النظام، كما يشمل المجتمع كله، لكن بصفة تدريجية ، وعليه يمكن تسمية الإصلاح إصلاحاً سياسياً نسبياً للموضوع الذي يقع عليه هذا التحسين (إصلاح: اقتصادي، إداري، سياسي، اجتماعي).³

ثانيا : مفهوم الإصلاح السياسي من وجهة نظر المؤسسات الدولية

أما من جهة المفكرين والمؤسسات والمنظمات الدولية المهتمة بالإصلاح السياسي نجد:

تبنى برنامج الأمم المتحدة لإدارة الحكم في الدول العربية التعريف التالي :

يعتبر الإصلاح السياسي ركنا أساسيا مرسخا للحكم الصالح ومن مظاهره سيادة القانون والشفافية والمشاركة الشعبية في إتخاذ القرار والعدل وفعالية الإنجاز وكفاءة الإدارة ، ولصيغها الدستورية والقانونية بما يضمن والمحاسبة والمسائل والرؤية الإستراتيجية، وهو تجديد للحياة السياسية، وتصحيح لمسار توافق عام لدستور وسيادة القانون، وفصلا بين السلطات، وتحديد العلاقات فيما بينها.⁴

هذا التعريف يؤكد ان الإصلاح السياسي هو تجديد للحياة السياسية و مساراتها ولصيغتها الدستورية والقانونية، ولضمان توافق، سيادة القانون والفصل بين السلطات .

¹ - وضاح عبد المنان زيتون، المعجم السياسي (عمان ، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع ، 2006)، ص. 35 .

² - اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، معجم مصطلحات عصر العولمة، ص51 ، تم تصفح الموقع يوم : 2014/10/22
<http://www.kotobarabia.com>

³ -Frederic Maatouk , *Dictionry of Sociology : English- French-Arabic.* (Beirut, 1993) ,p283.

⁴ - سفيان فوكة ومليكة بوضياف، الحكم الراشد والاستقرار السياسي ودوره في التنمية، (ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي

حول الحكم الراشد، 2008 بجامعة الشلف) ص. 3 تم تصفح الموقع يوم : 2014/11/12
www.univ-chlef.dz/uahc/seminaires_2008/dicembre_2008/com_dic_2008_27.pdf.

كما جاء أيضا مفهوم الإصلاح السياسي ضمن وثيقة الإسكندرية الإصلاحية الصادرة في مارس 2004 في إطار مؤتمر (قضايا الإصلاح العربي : رؤية وآفاق) أنه " يقصد به كافة الخطوات المباشرة وغير المباشرة التي يقع عبء القيام بها على عاتق كل من الحكومات والمجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص وذلك للسير بالمجتمعات والدول قدما، وفي غير إبطاء، أو تردد، وبشكل ملموس، في طريق بناء نظم الديمقراطية التي تعني الديمقراطية الحقيقية وتحقيق أقصى قدر من الشفافية في الحياة العامة، بما يعني القضاء على الفساد، في إطار يؤكد الرشادة ودعم حقوق الإنسان عن طريق التطور الديمقراطي¹. وفقا لهذا التعريف فإن الإصلاح يمثل الخطوات الأولى التي يجب إتباعها لتحقيق عملية التحول الديمقراطي، ذلك أن الإصلاح يخلق المناخ الملائم للتحول الديمقراطي. ثم إن هذا التعريف يركز على أن مسؤولية الإصلاح السياسي تقع على عاتق الحكومات، وقوى المجتمع المدني والقطاع الخاص، فالمسؤولية هنا مشتركة، والهدف منه بناء نظام ديمقراطي. فالإصلاح السياسي عملية حضارية وطبيعية لا بد من تحقيقها من أجل الإصلاح في الأنظمة السياسية والحكومات بشكل جوهري أو تغيير سلمي تدريجي لتغيير الواقع الراهن لمعظم الأنظمة .

ثالثا : مفهوم الإصلاح السياسي من وجهة نظر المفكرين السياسيين يعرف "صموئيل هانتنتون" الإصلاح السياسي في كتابه النظام السياسي في مجتمعات متغيرة، على أنه: "تغيير القيم وأنماط السلوك التقليدية، ونشر وسائل الاتصال والتعليم، بتوسيع نطاق الولاء ليصل إلى الأمة، وعلمنة الحياة العامة وعقلانية البنى في السلطة، وتعزيز التنظيمات المتخصصة وظيفيا وإعتماد مقاييس الكفاءة والإنصاف في توزيع الموارد المادية والرمزية².

وعرفه أيضا في موضع آخر بأنه: "تغيير القيم والأنماط السلوكية ونشر وسائل الاتصال والتعليم وتوسيع نطاق الولاء بحيث يتعدى العائلة والقرية والقبيلة ليصل إلى الأمور وعقلانية البنى في السلطة وتعزيز التنظيمات المتخصصة وظيفيا واستبدال مقاييس العزوف المحاباة بمقاييس الكفاءة، وتأييد وتوزيع أكثر انصافا للموارد المادية والرمزية³.

¹ - وثيقة الإسكندرية عن قضايا الإصلاح في الوطن العربي، مؤتمر قضايا الإصلاح العربي : الرؤية والتنفيذ، 12-14 مارس 2004، مكتبة الإسكندرية، ص 3. تم تصفح الموقع يوم: 2014/11/12
<http://www.bibalex.org/ar/Files/ArDocument.pdf>

² -سمية فلو عبود، مترجمة ، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة (بيروت، لبنان : دار الساقى، ط 1، 1993)، ص.121.

³ - مالك عبيد شهبوة و محمود محمد خلف ، مترجمان ، صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي، ليبيا: دار الجماهيرية للنشر، الطبعة الأولى، 1999)، ص. 145.

أما "أمين مشاقبة" فينظر إلى الإصلاح السياسي على أنه التغيير أو التعديل نحو الأحسن لوضع سيء أو غير طبيعي ، أو تصحيح خطأ أو تصويب إعوجاج ، فالإصلاح السياسي هو عملية تعديل وتطوير جذرية أو جزئية في شكل الحكم أو العلاقات الإجتماعية داخل الدولة في إطار النظام السياسي القائم وبالوسائل المتاحة واستناداً لمفهوم التدرج ، وبمعنى آخر تطوير كفاءة وفاعلية النظام السياسي في بيئته المحيطة داخلياً وخارجياً.¹

و عرف الإصلاح السياسي أيضا على أنه عملية تعديل وتطوير جذرية في شكل الحكم والعلاقات الإجتماعية داخل الدولة في إطار النظام السياسي القائم بالوسائل المتاحة واستنادا لمفهوم التدرج" وهو أيضا تطوير وكفاءة وفعالية النظام السياسي بيئته المحيطة داخليا وإقليميا ودوليا، والإصلاح يكون شاملا لمختلف مناحي الحياة السياسية " البنيوية والتشريعية" وينحى منحى التدرج والشفافية ويركز فيه على المضمون " الجوهر" وليس الشكل.²

وقد ميز "تيسير محسن" ثلاث مستويات من الإصلاح السياسي:³

المستوى الأول: إتخاذ سياسة الإصلاح كإستراتيجية هدفها النهائي الوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها، أدوات هذا المنهج تعتمد بناء القوة من أسفل بصورة تدرجية وتراكمية وسلمية، كما تعتمد التأثير على المجتمع المدني ومكوناته، بغرض السيطرة على المجتمع السياسي.

المستوى الثاني: لا يشترط هذا المنهج الوصول إلى السلطة، وإنما غايته عملية تطوير مستمرة تتعلق بتحسين أداء الأنظمة والمؤسسات الإجتماعية، وهو قد يكون إصلاحا سياسيا أو قانونيا أو ماليا أو اقتصاديا أو إداريا...

المستوى الثالث: الإصلاح الفردي، ويتعلق بإصلاح الفرد نفسه وتقويمها، من خلال تطوير القدرات الذاتية وتوسيع المعرفة الذاتية، والارتقاء بالمنظومة الأخلاقية والنفسية للفرد، ليغدو الفرد معبرا عن نفسه وقادرا على التفاعل مع الآخرين.

¹ - أمين المشاقبة، "الإصلاح السياسي «المعنى والمفهوم»"، جريدة الدستور الأردنية الإلكترونية، 2011، تم تصفح الموقع يوم 2014/10/14: <http://www.addustour.com/16022/BB.html>

² - أمين عوادى المشاقبة، مرجع سبق ذكره، ص. 30.

³ - تيسير محسن ، محاولة أولية للتأصيل في مفهوم الإصلاح ، تم تصفح الموقع يوم

2014/10/16: <http://www.sis.gov.ps/arabic/roya/29/page5.html>

من خلال هذه التعاريف يمكن ان نستنتج ان عملية الإصلاح السياسي تعتمد على:

- أن الإصلاح السياسي هو عملية تغيير وتعديل وتطوير غير جذري في نظام الحكم القائم دون المساس بأسسه ومبادئه، بمعنى الانتقال إلى وضع مغاير لما هو كائن ، ليس تغيير شكلي وجزئي لان ذلك لا يعتبر اصلاحا؛
- يحتاج نجاح عملية الإصلاح إلى الديمومة والإستمرارية والتعميم لبلوغ نتائجه؛
- يحتاج الإصلاح السياسي إلى أن يكون عملية تشريعي وسياسي وإجتماعية، بمعنى يجب تعزيز عملية الإصلاح السياسي بإطار قانوني وتأطير سياسي واجتماعي للأفراد لتعميمه كتنفيذ للمشاركة السياسية والمساءلة ودور في عملية صنع القرار؛ والهدف هو إحداث تغييرات جوهرية هامة على نمط السلوك السياسي في الدولة بغية دفع قوى المجتمع المدني والقطاع الخاص ومراكز القوى في مؤسسات الدولة للعمل بموجب الدستور، بما يكفل الحريات ويصون الحقوق ويحافظ على المكتسبات، وينظم عملية التنافس و الصراع.

المطلب الثالث: المنظورات المفسرة للإصلاح السياسي

ذكرت الباحثة " Amy Hawthorne " وجود العديد من المنظورات المفسرة للإصلاح السياسي، على الرغم من تشكل إجماع حول ضرورة الإصلاح السياسي وما يرمي إليه من تغيير نحو أسلوب أكثر رشادة للحكم، وبدلا من ذلك أصبح المصطلح يستخدم على نطاق واسع كتعويذة أو شعار يغطي وجهات نظر مختلفة ومتباينة جدًا يمكن الإشارة إليها ضمن إطار ثلاث منظورات للإصلاح السياسي¹:

- 1- الإصلاح السياسي من المنظور الديمقراطي الليبرالي : تُعرف الإصلاح السياسي على أنه عملية تحتاج إلى تأسيس للعلمانية to establish secularism على نمط الجمهوريات الديمقراطية الغربية أو الملكيات الدستورية. ويقوم المنظور الليبرالي على دعوى تبني إصلاحات الدستورية وذلك بفرض قيود على سلطاتهم، والتعبير عن إرادة الشعبية من خلال إنتخابات حرة ونزيهة ومنتظمة، وتحديد مدة الولاية . كما تدعو هذه المقاربة أيضا إلى إلغاء قوانين الطوارئ والمحاكم العسكرية، وإلى التوسع في مجال حقوق الإنسان ومنها حقوق المرأة، وإلى إنهاء سيطرة الدولة على وسائل الإعلام، ورفع القيود المفروضة على الأحزاب السياسية والمنظمات المدنية، والتأسيس لقضاء مستقل، وإحترام سيادة القانون.

¹ - Amy Hawthorne, Political Reform in the Arab World: A New Ferment? (Washington, DC, Carnegie, Endowment for International Peace, 2004)pp. 9-11 .

إن اتساع هذه الأجندة وتأكيدا يعكسان درجة التشجيع التي لقيتها الأصوات الليبرالية منذ أحداث 11 سبتمبر 2001. ويتطلب الإصلاح السياسي حسب هذا المنظور استخدام آليات متعددة منها الشفافية وتعني الإنفتاح الكامل على الجمهور في كل السياسات والممارسات ومنها المساءلة وذلك بإشراك الجمهور بعد الاطلاع على سياسات الحكومة بإبداء رأيه بتلك السياسات منها الحكم الراشد الذي يعني الترميم والدقة والوعي في كل ما يتعلق بقضايا الدولة .

2-المنظور الإسلامي للإصلاح السياسي : مَثَلٌ هذا المنظور الإسلامي المعتدلون The Moderate Islamists ، حيث ردد هؤلاء بعض المطالب الأساسية للإصلاح وفق المنظور الليبرالي مثل إجراء انتخابات حرة، وتمكين المؤسسات المنتخبة لأنهم يصرون على أن الإصلاح السياسي يجب أن يتفق مع الشريعة الإسلامية والعادات Islamic Law and Customs .

ويشكل هذا المنظور قلقاً كبيراً لدى مؤيدي الفكر الليبرالي الديمقراطي، من حيث تصور الإصلاح السياسي كمسار لإنشاء الدولة الإسلامية الأصيلة Authentic التي تحكمها الشريعة الإسلامية وليس على نمط الديمقراطيات الغربية التي تحكمها القوانين العلمانية ، وبدلاً من التطلع إلى النماذج الغربية يتقاسم المسلمون المعتدلون مع الحركة الإسلامية الأوسع، إصراراً على وقف إختراق المجتمعات العربية الإسلامية بواسطة القيم الغربية، والهيمنة الإقتصادية والنفوذ السياسي. فهم ينظرون إلى الإصلاح كطريقة لتعزيز مناعة هذه المجتمعات من الفساد والهيمنة .

3- مقارنة تحديث منظور الحكم الراشد :¹ تضم أجندتها إصلاحات الحكم الراشد مثل رفع مستوى القضاء، تبسيط الإجراءات البيروقراطية ومكافحة الفساد، كما تدعو أيضاً إلى زيادة المشاركة السياسية، لاسيما في صفوف النساء والشباب، وتفعيل Activating المجتمع المدني، والتوسيع في تعليم حقوق الإنسان، ورفع القيود عن وسائل الإعلام.

يتذرع أنصار التحديث بالديمقراطية لكنهم يصرون على وجوده بالفعل في الوطن العربي ولا يحتاج إلا إلى بعض الإجراءات والتحسينات وزيادة في ضخ المشاركة الشعبية لتعمل بشكل صحيح.

¹ Amy Hawthorne, IDEM

وفي هذا الإطار، رفع منظور التحديث الفكرة التي تقدم بها الليبراليون من أن الديمقراطية ستكون نظاما جديد يختلف اختلافا جذريا عما سبقه، ومن شأن هذا النظام أن يغير طابع الدولة، وعلى وجه الخصوص تلك التي تتطلب تقديم إرادة الشعوب على الحكام، وبدلا من ذلك يؤكد هذا المنظور الحاجة إلى التغيير التدريجي الذي يجري وفقا لظروف وثقافة كل بلد. والهدف من الإصلاحات السياسية من وجهة نظر هذا المنظور هو جعل الحكم أكثر كفاءة، وإصدار اقتصاديات ناجحة بالنسبة للدول القائمة مع هياكل القوى السائدة.

من جانب آخر، ثمة موضوعات متداخلة بين المنظورات الثلاثة، تكمن وتتجسد في الموقف المضاد للدور الخارجي في عملية الإصلاح، فمعظم الليبراليون يقبلون بقيمة المؤسسات والممارسات الغربية، لكنهم في نفس الوقت يرفضون أي دور للولايات المتحدة الأمريكية، وهي الأطروحة التي يتفق

معها الإسلاميون المعتدلون، حيث أكد الكاتب اسامة حرب في مقاله الإصلاح من الداخل **reform from within**¹ النفي أو التقليل من أثر العامل الخارجي في عملية الإصلاح في اتجاه أكثر وطنية **a move nationalist view point**، وتؤكد بأن الإصلاح يجب ان يكون بتحريض من الداخل، وهي العملية التي يمكن ان تكون بالتنسيق بين الحكومة والمجتمع المدني، كما ينبغي لهذه العملية ان تعبر وتتوافق مع القيم الثقافية والدينية الخاصة بكل بلد.

المطلب الرابع : المفاهيم المقاربة للإصلاح السياسي

إن المفاهيم في العلوم الاجتماعية تتداخل، لذلك نجد أن مفهوم الإصلاح السياسي يتداخل مع عدة المفاهيم والمصطلحات : النهضة والديمقراطية، التنمية السياسية **political developement**، التحديث السياسي **modenization**، والتغير السياسي **political change** و التحول السياسي **transittion** التي جميعها تصب في حالة التحولات التي تحدث في النظام السياسي خصوصا الدول النامية مع اختلاف في نقاط التركيز والأسلوب في التعامل مع مضامين وآليات هذا التحول ضمن إطار الجوهر أو المظهر "الشكل أو المضمون".

¹ - Yasmin Ghrawi and Peter Sass , The Political Rreforme Debat in Middle East and North Africa, arabic news papers and journals june 2004 february 2005) , SWP(Stifrung Wissoschaft and Politik German institute for Iternational and Security Affaire), FG 6 ,2005 ,pp 3-4 .

الفرع الأول: الإصلاح السياسي والتغيير السياسي political change

التغيير لغة هو "جعل الشيء على غير ما كان عليه"، وإصطلاحاً يعرف في العلوم الإجتماعية على أنه "التحول الملحوظ - في المظهر أو المضمون - إلى الأفضل"، وعلى كونه "تحول من نقطة التوازن الحالية إلى نقطة التوازن المستهدفة".¹

ويشير مفهوم التغيير السياسي إلى مجمل التحولات التي تتعرض لها البنى السياسية في مجتمع ما بحيث يعاد توزيع السلطة والنفوذ داخل الدولة نفسها أو دول عدة ، كما يقصد به الانتقال من وضع غير ديمقراطي إستبدادي إلى وضع ديمقراطي.²

ويتسم مفهوم التغيير السياسي بنوع من الشمولية والإتساع ، ويشير لفظ التغيير السياسي لغة إلى التحول، أو النقل من مكان إلى آخر ومن حالة إلى أخرى. قد يطلق على التغيير السياسي مصطلح (إصلاح) نلاحظ أن المقصود بالإصلاح السياسي التغيير أو الانتقال من حال إلى حال أحسن ، ويعني التبديل الجذري لهياكل وبنى اجتماعية وسياسية قائمة ، وتتطوي العملية على استيعاب الإضافات أو التعديلات أو التطويرات المطلوبة المتفق على ها والتي يمكن أن تحدث داخل الأطر الموجودة في الدولة كأن يحدث تغيير في ممارسة السلطة والتوجهات السياسية العامة التي تؤدي إلى تغييرات هيكلية وبنوية تؤثر على مخرجات النظام.³

ويرتبط مفهوم الإصلاح السياسي بالتغيير السياسي على إعتبار أن كليهما يأتيان في الغالب إستجابة لمطالب العامة أو النخبة حيث تتحول تلك المطالب إلى مخرجات، لكن يختلف مفهوم التغيير السياسي عن الإصلاح السياسي في كون الأول جزئي ولا يمكن أن يكون شاملا كتغيير في نفوذ وقوة بعض الحركات والأحزاب، إعادة تغيير الأدوار، أو إستجابة لضغوط قد تكون داخلية أو خارجية، في حين يكون الإصلاح السياسي جزئياً أو شاملاً، بالإضافة إلى إمكانية إستمراره وتعدد مجالاته وموضوعاته.

¹ مصطفى الخشاب، المدخل إلى علم الاجتماع، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ، 199)، ص. 43.

² إسماعيل صبري ومحمد محمود ربيع ، موسوعة العلوم السياسية، (مطبوعات جامعة الكويت- 1994) ، ص. 47 .

³ - محمد بوكماش، الإصلاح السياسي دراسة في المفهوم والغايات، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، 1(2014)، ص. 54.

الفرع الثاني : الإصلاح السياسي والتنمية السياسية

إرتبط ظهور مفهوم التنمية السياسية والتطورات الناجمة عن الحرب العالمية الثانية، والتغيير في ميزان القوى الدولي، وظهور فاعلين دوليين جدد خصوصاً من دول الجنوب، فقد خضعت الساحة الدولية إلى تأثيرات الحرب الباردة وحالة الاستقطاب السياسي والعسكري بين القطبين الذين لم ينظروا إليها إلا كساحة للتنافس وتدافع إلى اتجاهات متعددة أوصلتها إلى حالة التوتر الدائم جراء الحروب والنزاعات، خصوصاً ما تعلق بالحرب مع إسرائيل.

لكن الدور البارز كان للولايات المتحدة الأمريكية التي سعت بمختلف الطرق والأساليب لبناء نظم ديمقراطية خصوصاً في المنطقة العربية والتي تتطلب إصلاحات جذرية في النظم السياسية القائمة من أجل حماية حقوق الإنسان حسب مزاعمها من جهة، والحصول على النفط العربي وحماية إسرائيل من جهة ثانية أكثر واقعية .

فحداثة حقل التنمية السياسية، لم تمنعه ليشهد تطوراً وتغييراً جذرياً، خصوصاً مع نهاية الحرب الباردة وتغير هيكل النظام الدولي، مع انحسار النظام الاشتراكي وإنهياره، وإنتشار المد الرأسمالي وفق مقولة النظام العالمي الجديد، وظهور حركة ما بعد الحداثة على المستوى الفكري والثقافي والاجتماعي . مما دفع حقل التنمية إلى أن يتجاوز النسق التقليدي المسمى النسق الحداثي أو السلوكي أو التنموي ويتحول إلى ما بعد الحداثة أو ما بعد سلوكي أو ما بعد تنموي¹.

عرفت التنمية السياسية بأنها : "عملية مجتمعية تراكمية تكاملية تتم في إطار من الروابط بالغة التعقيد، بسبب تفاعل متبادل ومستمر بين العديد من العوامل السياسية والإقتصادية والثقافية والإدارية والاجتماعية، يكون الإنسان هدفها الأساسي"².

¹ - نصر محمد عارف ، نظرية التنمية في مرحلة ما بعد الحداثة، (في : المحرر ريتشارد هيجوت ترجمة، حمدي عبد الرحمان ومحمد عبد الحميد ، نظرية التنمية السياسية (عمان، الأردن : المركز العلمي للدراسات السياسية، ط1 2001)) ، ص.181.

² - حازم صباح حميد، مرجع سبق ذكره ، ص.44.

و يعرف " لوسيان باي" التنمية السياسية بأنها: " القدرة المتزايدة للنظام السياسي على إدارة الشؤون العامة وتسوية الصراعات وتلبية المطالب الشعبية وتطوير قدرات النظام السياسي بتعزيز أعمال الحكومة وفعاليتها وعقلانيتها، ويتم ذلك بجهود متواصلة لغرض إجراء استحداثات جديدة ومن ثم التكتيف مع التطور والتعبئة المستمرة والمتزايدة لمختلف المصادر البشرية والمادية، وأخيرا بواسطة عملية نشر قيم جوهرية بوسعها أن تضمن بناء النظام السياسي.¹ يرى "صموئيل هنتجتون" أن أبعاد التنمية السياسية تتلخص تحت عناوين أساسية ثلاث وهي كالآتي:²

أ. **ترشيد السلطة**، بمعنى أن تستبدل بالسلطات السياسية التقليدية المتعددة (الدينية، والعائلية، والعرقية) سلطة سياسية موحدة، وعلمانية وقومية.

ب. **تمايز وظائف سياسية جديدة**، وتنمية أبنية متخصصة لممارسة هذه الوظائف.

ت. **المشاركة السياسية** من جانب جماعات إجتماعية في المجتمع.

من كل ما تقدم، يمكن أن نستشف من خلاله أن العلاقة بين مفهومي التنمية السياسية والإصلاح

السياسي يميزها الآتي :

1- يعود ظهور الإصلاح السياسي إلى ظهور أولى المجتمعات الانسانية في سعيها للقضاء على الفساد وبلوغ وضع إجتماعي وسياسي افضل، في حين نجد مفهوم التنمية السياسية يتضمن إدارة قدرات المجتمع من خلال إستعاب النظام لمطالب الشعبية .

2- رغم وجود تكامل بين المصطلحين إلا أن التنمية السياسية تبقى أشمل من الإصلاح السياسي كون هذا الأخير يمثل أحد الادوات الرئيسية في عملية التنمية السياسية فلا يمكن أن نتحدث عن تنمية سياسية دون الإرتكاز على عملية الإصلاح؛ غير أنه لا يمكننا أن نغفل شمولية الإصلاح السياسي إذا ما كان عاما وشاملا لكل ابعاد النظام السياسي وبالتالي يقترب مفهومه هنا من مفهوم التنمية السياسية؛

3- هناك تقارب بين التنمية السياسية وبين مفهوم الإصلاح السياسي، حيث عرفت على أنها "العملية التي يتم بمقتضاها تغيير في القيم و الاتجاهات السياسية و النظم و البناءات وتدعيم ثقافة سياسية جديدة تؤدي إلى مزيد من التكامل في النسق السياسي.

¹-حازم صباح حميد،المرجع السابق، ص. 46.

²-كاظم علي مهدي، "التنمية السياسية وأزمات النظام السياسي في العراق بعد عام 2003"، دراسات دولية، 56، ص. 125.

- وهذا هو جوهر الإصلاح السياسي فهو يرمي إلى إصلاح الخلل الذي يصيب البنية السياسية للنسق السياسي وهو عادة ما يقف عند حدود المؤسسات السياسية الرسمية، وما يتعلق من لوائح وقوانين؛
- 4- أبعاد التنمية السياسية تتضمن تغيير على المستوى المجتمعي وغلبا ما يكون محددًا ببعده مكاني وزماني، فهي عملية مستمرة تتشابه مع غيرها من أنواع التنمية البشرية، الاقتصادية والثقافية وغيرها في حين نجد ان الإصلاح السياسي قد يكون جزئيا أو مؤقتا؛
- 5- كلا من المصطلحين يسعيان للتغيير والوصول إلى وضع أفضل؛
- 6- قد يتفاوت مضمون مفهوم الإصلاح السياسي حسب البيئة ويمكن الحديث عنه في أطر فكرية ومجتمعية مختلفة، أما التنمية السياسية فلها قواسم مشتركة بين جميع الأنظمة والمجتمعات فهي مجردة من قيود الزمان وحدود المكان.

الفرع الثالث: الإصلاح السياسي والتحديث السياسي

التحديث السياسي هو عملية تغيير نحو أنماط من النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تطورت في الغرب ابتداء من القرن 17، ثم انتشرت إلى مناطق أخرى من العالم حيث انتشرت مظاهر التحديث أثناء العصر الاستعماري.

ويطرح في الأدبيات السياسية هذا المصطلح ويختلط مع مفهوم التنمية السياسية والإصلاح السياسي، ويرادف هذا المفهوم مصطلح التغريب السياسي (Westernisation) أي نقل النظم السياسية الغربية إلى البلاد المتخلفة¹، وأحيانا لا يراد من التحديث السياسي نقل النظم السياسية فحسب، وإنما نقل تام لنمط الحياة الغربية، ويتجلى ذلك في تعريف هنتجتون للتحديث بقوله: "هو عملية متعددة الأوجه تهدف إلى إدخال تغييرات في كل نواحي تفكير الإنسان وسلوكه".²

ومصطلح التحديث مصطلح شامل يهدف إلى إدخال تغييرات عديدة في وقت واحد وعلى مستويات متعددة، فهو يشير إلى انتقال المجتمع من مجتمع تقليدي أو مجتمع ما قبل الحديث إلى أنماط تكنولوجية وما يتعلق بها من تنظيم إجتماعي يميز الدول الغربية المتقدمة إقتصاديا والمستقرة سياسيا.³

¹ - حسين أحمد أمين، "نحو رؤيا إستراتيجية لتحديث المجتمع العربي"، مجلة شؤون عربية، 115، 2003، القاهرة : الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ص. 43.41.

² - Samuel Huntington : Political order in changing societies , (New haren and london : yale University Press, (Print 15) 1979),P.32.

³ - سناء الخولي، التغيير الاجتماعي والتحديث (الاسكندرية :دار المعرفة الجامعية، 2003) ص. 85.

لذلك يمكن القول بأن هناك ترابط بين مفهوم الإصلاح السياسي والتحديث السياسي لأن كلاهما يعملان على إيجاد التغييرات التي تمس الأنظمة السياسية القائمة، ووضع أساليب جديدة تدفع نحو الديمقراطية التي تقوم على ترشيد الحكم والتنوع في الوظائف السياسية وتنمية هيكل المؤسسات لأداء تلك الوظائف والمشاركة السياسية التي تعد جوهر التحديث حيث تزداد درجة مشاركة فئات المجتمع في تسيير الشؤون العامة، وبالتالي خلق نمط جديد من الثقافة السياسية والوعي السياسي لأفراد المجتمع. وهذا ما يسعى إليه الإصلاح السياسي.

الفرع الرابع : الإصلاح السياسي والتحول السياسي

اختلف الباحثون حول إعطاء تعريف دقيق للتحول السياسي، ومرد ذلك يعود إلى السياق التاريخي أو الظروف السائدة من جهة، وإلى اختلاف الجوانب التي يركز عليها والزوايا التي ينظر منها كل باحث للمفهوم من جهة ثانية. ويمكن تصنيف التعريفات إلى مجموعتين أساسيتين : الأولى، تعرف التحول السياسي "كسلوك" والثانية، تعرفه "كأسلوب".

1- التحول السياسي كسلوك: تنظر هذه المجموعة إلى التحول السياسي كسلوك سياسي جديد يجري انتهاجه في دولة ما أو مجتمع ما، ويقضي بالانتقال من وضع إلى آخر. فالتحول السياسي من وجهة نظر محمد عابد الجابري هو: "انتقال من موقع إجتماعي أو سياسي أو إيديولوجي إلى آخر، كالانتقال من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين، ومن الفقر إلى الغنى، ومن "خشونة البداوة" إلى "رقة الحضارة" حسب تعبير ابن خلدون -وتغيير الولاء للشخص أو للحزب، واستبدال غطاء إيديولوجي بآخر، بل لباس آخر... كل ذلك يجري وفق حركية غير مضبوطة، مما يفتح المجال أمام كل الاحتمالات".¹

وأنه حسب هنتنغتون: تحول من النظم السياسية غير الديمقراطية إلى نظم أخرى ديمقراطية.² وعرفت الدكتورة إنصاف جميل الربضي، في سياق دراستها للتحولات الجارفة التي اجتاحت دول المعسكر الاشتراكي خلال نهاية القرن الماضي، التحول السياسي بأنه: انتقال الأنظمة السياسية في شرق أوروبا وانتقال الشيوعية الاشتراكية إلى الديمقراطية الاشتراكية.¹

¹ - محمد عبد الجابري وآخرون، إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي "في" المسألة الديمقراطية في الوطن العربي (بيروت: سلسلة كتب مستقبل العرب، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، 2000)، ص 197.

² - صموئيل هنتنغتون ترجمة: عبد الوهاب علوب، الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين (الكويت: دار سعاد الصباح، 1993)، ص 51.

كما وصف كلٌّ من "Guillermo O'Donnell & Philippe C. Schmitter" ان التحول يعني وجود مرحلة وسط، بين النظامين، بحيث يعني ولوج مرحلة التحول المرور إلى عملية تفكيك متدرج للنظام السلطوي، وصولاً إلى ترسيخ دعائم الحكم الديمقراطي، وذلك عبر آليات ديمقراطية.²

2-التحول السياسي كإسلوب: تركز هذه المجموعة في تعريفها للتحول السياسي على الطريقة أو الكيفية التي يتم على أساسها إحداث التغيير السياسي، فالبعض يرى أن التحول السياسي هو عبارة عن ثورة سياسية بيضاء، والثورة البيضاء هو مصطلح يطلق لوصف التغيير الجذري في قمة الهرم السياسي والإجتماعي من خلال إحداث انقلاب سياسي في مواقع المسؤولية بوسائل سلمية.³ أما عبد الإله بلقزيز فيرى أن إنجاز هدف الديمقراطية هو - بجميع المقاييس - ثورة، حتى ولو كانت ثورة بيضاء لا تجري في أنهرها الدماء.⁴

مما سبق يمكن القول، أن العلاقة بين مفهومي الإصلاح السياسي والتحول السياسي هي تبديل جذري لأسس البنية الإجتماعية والسياسية القائمة في المجتمع و تنطوي العملية على إجراء قدر كبير من التغييرات في النظام السياسي كأن يحدث تغيير في القيادة السياسية يليه تغيير في ممارسة السلطة ومن تم في التوجهات السياسية العامة التي تؤدي إلى تغييرات هيكلية و بنوية تؤثر على مخرجات النظام .

وحتى نستطيع أن نعتبر التغييرات في أوضاع النظام إصلاحاً لا بد من أن يكون الإصلاح السياسي :

- ذاتياً من الداخل وليس مفروضاً من الخارج ؛
- ذو طابع شمولي ومستمر؛
- وواقعياً ينطلق من واقع الدولة وطبيعة الاختلافات القائمة المراد إصلاحها؛
- ويجب أن يكون مرحلياً مرحلة تلو الأخرى وأن لا يكون سريعاً ومفاجئاً؛

1- إنصاف جميل الربضي، التحولات السياسية والاقتصادية في دول أوروبا الشرقية(عمان: دار الفكر للنشر و التوزيع، ط1 (1995)، ص. 58.

² -Guillermo O'Donnell & Philippe C. Schmitter, Transitions from Authoritarian Rule: Tentative Conclusions about Uncertain Democracies (Baltimore, MA; London: Johns Hopkins University Press, 1986), pp. 5-7.

3-عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الجزء الثاني ، ط1.، 1981)، ص.882

4 - عبد الإله بلقزيز ، "الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: العوائق والممكنات، في المسألة الديمقراطية في الوطن العربي" المستقبل العربي، 219، بيروت، 1997، ص. 136 .

- يركز فيه على المضمون والجوهر لا الشكل ؛
 - أن يتلازم مع البنى الفكرية القائمة بمعنى أن تكون مستوعبة ومدركة عقلياً من الخاصة والعامّة على السواء ؛
 - الشفافية والوضوح .
- فالإصلاح السياسي حسب "الاستاذ ثناء فتحي" يرتبط إرتباطاً وثيقاً بنشر ثقافة سياسية ديمقراطية تحقق المعادلة المتمثلة في دعم الثقة السياسية بين المواطن و النظام السياسي من ناحية و حق المواطن في نقد السلطة و المشاركة في تصحيح توجهاتها من ناحية أخرى .¹

المطلب الخامس : مجالات الإصلاح السياسي والعوامل المؤثرة فيه

كما سبق وذكرنا أن الإصلاح السياسي هو عملية إصلاح التشوهات والإختلالات التي تصيب النظام السياسي من أجل إستمراريته وتحسين وضعيته للأفضل، لذا ومن هذا المنطلق كان لا بد أن تتضافر جهود أطراف عدة في المجتمع من أجل إنجاحه وإحتواء مطالب الجماهير والقوى الفاعلة في المجتمع وعلى هذا الأساس يمكننا في هذا الإطار الالتزام بطرح يشمل مجالات الإصلاح السياسي والأطراف الفاعلة فيه.

الفرع الأول : مجالات الإصلاح السياسي

قبل الخوض في مجالات الإصلاح السياسي لا يفوتنا ذكر مساهمة "جان ليكا Jean Leca" التي أورد فيها " بأن الديمقراطية ليست نظاماً" طبيعياً "وكأن الانتقال إليها هو أمر مفروغ منه، فما الديمقراطية إلا" صنّعة مسفسطة" ، ويشبه ليكا التحرك نحو الديمقراطية بموجات البحر مع فارق أنها تتكسر بسهولة وارتدادها أقوى بكثير ولا يمكن التنبؤ بها"² ، فحسب رؤية "جان ليكا" فإن للديمقراطية وجهان:

- وجه يحمل حلولاً لمشاكل الحكم والتداول على السلطة؛

¹ - ثناء فتحي حسن و فتحي العفيفي، "الإصلاح السياسي ... خبرات عربية (دراسة حالة مصر)"، المجلة العربية للعلوم السياسية، 12 ، (خريف 2006)، ص. 17.

² - جان ليكا ، التحرك نحو الديمقراطية في الوطن العربي : ما يعترضه من عدم اليقين والتعرض للأخطار وما يعترضه من شرعية - محاولة تجريبية في تحديد المفاهيم وفرضيات أخرى، (المحرر: جون ووتريوي Fondyione Eni Enrico Mattei في : ديمقراطية من دون ديمقراطيين، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ط2 ، 2000)) ص. ص. 42- 43.

- وجه آخر يمثل كل إتجاهات المجتمع التي تفاعل فيما بينها لتحدث في أغلب الأحيان خلافات وعدم الإستقرار في الساحة السياسية.

لذلك فإن أي إصلاح في الحكم الذي يجب أن لا يتعدى مطالب الشعوب في الحصول على الرفاهية السياسية والاجتماعية والإقتصادية، والتي تؤسسها حسب المختصون آليات لتصبح عملية الإصلاح ممكنة الحدوث والوصول إلى مبتغاها الأساسي:

▪ دستور الدولة والمؤسسات السياسية

تعد المؤسسات السياسية في النظام السياسي معياراً أساسياً للديمقراطية، ومؤشراً للتحول نحو الديمقراطية، في هذا السياق، أكد عالم السياسة الأمريكي مايرون وينز Winz ضرورة بوجود العديد من المؤسسات.

يرجع تمايز المجتمعات لقدرة أفراد المجتمع على البناء وإستمرار المؤسسات وذلك لتحقيق أهدافه، ويتفق هنتغتون مع وينز في اهتمامه بعملية بناء المؤسسات، من أجل تحقيق التقدم والتنمية السياسية والتحول الديمقراطي¹. وتتنوع المؤسسات المعنية بالإصلاح السياسي كما يلي:

أ. **الدستور الديمقراطي** : وهو أول مظاهر ديمقراطية النظام السياسي، تؤسسه جمعية تأسيسية منتخبة ديمقراطياً تمثل الإرادة الشعبية ويكون بمثابة عقد إجتماعي وسياسي بين الحكام و المحكومين و يحظى بالقبول الشعبي في إشارة إلى مراعاة الأقليات العرقية والطائفية فالعودة فقط إلى الأغلبية الشعبية لإقرار الدستور لا تكفي لتأمين الديمقراطية فالأغلبية قد تحوز على حقوق الأقليات و من تم كان لا بدّ من ديمقراطية توافقية تراعى النسب التمثيلية لكافة القوى الوطنية ، ويجب أن يتضمن الدستور جملة من المبادئ من بينها:

✓ أن تكون السيادة للشعب

✓ المساواة بين المواطنين دون تمييز بينهم

✓ سيطرة أحكام القانون و المساواة الكاملة أي مرجعية القانون و سيادته على الجميع دون استثناء.

تداول السلطة

ب. **المؤسسات السياسية**: تعتبر مؤسسات الدولة معبراً للنصوص الدستورية ، حيث تسهر على تطبيق مبادئه ودستورية العمليات السياسية وتفاعلها ، وتشمل هذه المؤسسات ما يلي:

¹ - حسين علوان البيج، الديمقراطية وإشكالية التعاقب على السلطة، المحرر خليفة الكواري وآخرون في : المسألة

الديمقراطية في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص.156

1- المؤسسة التنفيذية: يقصد بها السلطة التنفيذية، وهي المؤسسة التي تسهر على تنفيذ القوانين ويتولى هذه السلطة في يحدده الدستور وتشكل الحكومة (المجلس الوزاري) السلطة التنفيذية للدولة وبالتالي فلها صلاحيات كثيرة تضطلع عليها ولا تخضع صلاحياتها إلى أي سلطة أخرى الحكومة مكلفة بإدارة شؤون الدولة الداخلية والخارجية وهي صانعة القرار السياسية وهي المحددة لآليات صناعة السياسات العامة في البلاد.

2- المؤسسة التشريعية : تعد إحدى ثلاث أهم مؤسسات الدولة السياسية، تتمثل وظيفتها الرئيسية في التشريع والرقابة ، أين تتحدد كفاءتها من خلال استقلاليتها من السلطتين التنفيذية والقضائية وايضا من خلال كفاءة ونزاهة النواب وجدية التعددية السياسية ، والاهم بقدر نزاهة الانتخابات النيابية التي تكتسب شرعيتها بتزكية وثقة المواطنين . تتمثل مهام هذه المؤسسة :

✓ التعبير عن المطالب الشعبية ؛

✓ تقديم مشاريع قوانين تخدم الصالح العام؛

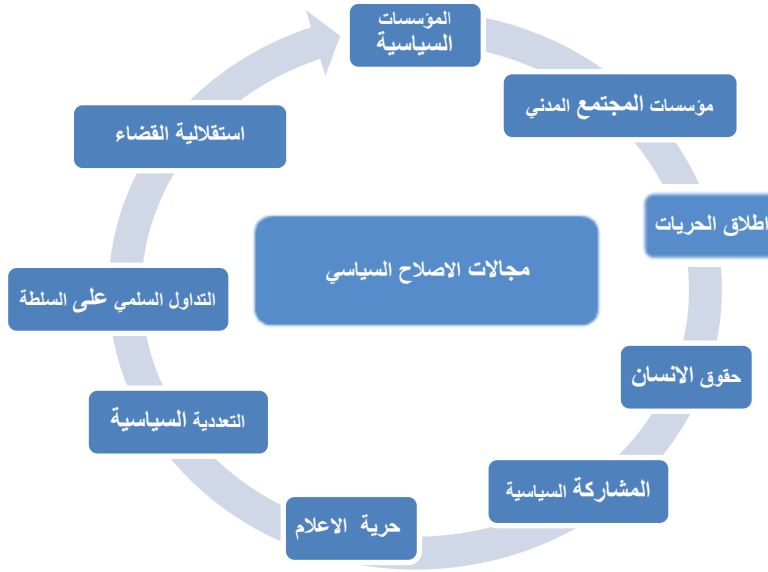
✓ إعطاء الشرعية للقرارات الحكومية بما يسهل تنفيذها ؛

✓ القيام بوظائف الرقابة و المساءلة.

3- الهيئات القضائية: ان حرية القضاء والنزاهة من أهم معايير الحكم على ديمقراطية النظام السياسي ، وقد قدم القضاء فعاليته على ممارسة دوره الإيجابي في ضمان دستورية القوانين والتطبيق الفعلي لمبدأ سيادة القانون والمحافظة على الحقوق والمساواة بين الجميع امام القانون . كما تسهر السلطة القضائية على العمليات الانتخابية ضمان لنزاهتها وحسن سيرها.

هذه المؤسسات تعبر عن مجالات الإصلاح السياسي (الشكل رقم 1) كونها المعبر الأساسي لها سواء من خلال تعديل أم الغاء أم تتميم قوانين تساهم في إرساء لقواعد الديمقراطية الصحيحة وترشيد الحكم ، والتي تمس مجالات هذه الهيئات سواء في تعديل أو إعادة تنظيم أسلوب الحكم كما حدث مؤخرا في تركيا بتعديل النظام السياسي من نظام برلماني إلى نظام رئاسي من خلال استفتاء شعبي، أو تعديل قوانين تخص إطلاق الحريات والمحافظة على حقوق الإنسان والأقليات، أو تلك التي تحفز المشاركة السياسية وحرية الإعلام.

الشكل رقم 1 :مجالات الإصلاح السياسي



المصدر : من إنجاز الباحثة

الفرع الثاني : الفواعل والعوامل المؤثرة في الإصلاح السياسي

هناك العديد من العوامل التي تلعب دوراً أساسياً في إدارة الإصلاحات السياسية أما بطرق مباشرة

أو غير مباشرة وتتمثل في :

أولاً : قادة الدول والنخب السياسية: يؤدي رؤساء الدول دوراً محورياً وأساسياً في عملية الإصلاح السياسي، فالنخب السياسية هي العنصر الأساسي والفعال في عملية الإصلاح السياسي، وهي الفئة المستهدفة الأولى في عملية الإصلاح السياسي كونها من صناع القرار في الدولة. ويرى "سان سيمون" أن الإصلاح الحكم لا يكون إلا بتغيير النخبة، وتبعاً له ينبغي أن تستند مهمة الحكم إلى العلماء والفنانين وكبار الإقتصاديين، الأمر الذي يكشف قناعته بضرورة إرتكاز النخبة السياسية على المؤهلات وليس الإلتناء الاسري ، ومن مصلحتهم أحياناً أن يكونوا عنصراً داعماً للإصلاح من أجل ضمان مصالحهم والحفاظ على مكانتهم وما جرى ويجري¹.

¹ - إبراهيم محمد عزيز، مرجع سبق ذكره ، ص.29.

كما يعتبر وجود قيادات سياسية فعالة ومؤثرة مطلباً أساسياً ، وهذا الأمر أكدته العديد من التجارب وفي مختلف الأنظمة سواء كانت شمولية أم ديمقراطية، كـ "لينين" و"ماو تسي تونغ" اللذان أسهما كل على طريقته في قلب نظام الحكم في روسيا مستغلاً التعبئة الجماهيرية في تمرير إصلاحات وتركيبتها. فوجود نُخبٍ سياسية يسهم لا محالة وبقوة في دفع عجلة الإصلاح حسب تصور هذه النخب، فنجد أن المستشارة الألمانية "انجيلا ميركيل" من النخب السياسية التي أسهمت في جمع وحدة بلدها الذي عانى من التشتت وإستطاعت بحكمة إخراجها من موقع الضعف إلى موقع القوة بفضل حسن إستغلالها لطاقت بلدها والنهوض بإقتصادها إلى مصاف أولى الإقتصادات العالمية.

ثانياً: الأحزاب السياسية : هي من المؤسسات السياسية الحديثة، التي تستحوذ قوة التأثير في أفراد المجتمع والسلطة السياسية، ومعبراً أساسياً للمشاركة الشعبية تفعيلها في الحياة السياسية، ومركز لتكوين أهم القيادات والكوادر السياسية التي تقع على عاتقها تطوير وتفعيل العملية السياسية خصوصاً في المناسبات الإنتخابية وتنشيط الحياة السياسية داخل المؤسسات السياسية . فعندما تطالب الأحزاب السياسية بإجراء إصلاحات سياسية ، في حالات كثيرة، خصوصاً الحزب المهيم على الجهاز التنفيذي يمكن أن يقوم بالإصلاح إذا

ما شعر بالفساد، خير مثال على ذلك حزب العدالة والتنمية في تركيا وما إستطاع إنجازه من الإصلاحات منذ توليه السلطة سنة 2002م وإستمراره في إصلاح الإختلالات والتشوهات الموجودة في النظام السياسي التركي حتى الآن

ويرى الباحثان "مارتن فان فليت" و"ويليك واهيو" أن إشراك الأحزاب السياسية منفردة في الإصلاح السياسي وخصوصاً ما تعلق بوضع الدستور قد يتجاوز إلى حدّ بعيد المصالح الخاصة لممثليها. كما تسهم الأحزاب السياسية في الحفاظ على المصالح العامة لعمليات الإصلاح ، وتشمل هذه المصالح مايلي:¹

- الشمولية في إدراج الأصوات السياسية والإجتماعية الرئيسية، بما في ذلك الأقليات؛
- التسامح وإحتمال وجهات النظر والمصالح المتباينة؛
- شفافية عملية الإصلاح؛

¹ -مارتن فان فليت، ويليك واهيو، اغسطين ماغولونودو ، عمليات الإصلاح الدستوري والحزاب السياسية (مبادئ

للممارسة)، ص. 12 . على الموقع <http://www.idea.int/es/publications/constitutional-reform-processes/ar.cfm> تم

تصفح بتاريخ 2015/01/12

الفصل الأول : الإطار النظري والمفاهيمي للحوكمة المحلية والإصلاح السياسي

- مشاركة المواطنين (بالمعلومات والتشاور والتمثيل)؛
 - بناء توافق الآراء مع أصحاب المصلحة والجماعات الأخرى المعنية
- وظائف الأحزاب السياسية :

جدول رقم 1: مهام الأحزاب في عملية الإصلاح السياسي

مهام الأحزاب السياسية في عملية الإصلاح	التثقيف	التجميع	الإيضاح	الإشراك	الإشراف
	توعية وتثقيف المواطنين وأعضاء الحزب. (المؤيدين على وجه الخصوص)	جمع وتحقيق التوازن بين وجهات النظر من المجتمع ككل ومن أعضاء الحزب. (المؤيدين على وجه الخصوص)	الإفصاح عن مواقف الحزب بشأن قضايا الإصلاح الرئيسية داخليا وخارجيا.	انتخاب ممثلي الحزب داخليا وخارجيا للمشاركة في عملية الإصلاح.	رصد التقدم المحرز في الإصلاح وتقديم تعليقات لأعضاء الحزب المؤيدين والمواطنين عامة.

Source : International IDEA / NIMD / Oslo Center

<https://www.idea.int/sites/default/files/publications/political-party-dialogue-a-facilitators-guide>

ثالثا : الصحافة والمؤسسات الإعلامية ومراكز البحوث: هذه المؤسسات تساهم بدور كبير في تحقيق ديمقراطية المعلومات ومن ثمة ديمقراطية المعرفة ، كما تقوم بدور أساسي في تفعيل المشاركة الشعبية من ناحية عن طريق توفير المعلومات الصادقة وفي ترشيد القرارات السياسية من ناحية أخرى عن طريق توفير الاجتهادات و البدائل السياسية لصانع القرار و من تم هي مؤسسات ديمقراطية تخدم التطور الديمقراطي.

رابعا : المجتمع المدني: هو مجموعة من المؤسسات الطوعية الحرّة التي تملأ المجال العام بين الشعب والدولة وله ستة وظائف رئيسة:¹

- 1- وظيفة تجميع المصالح بمعنى توحيد المواقف الجماعية التي تمكنهم من التحرك جماعيا ضمانا للمصلحة العامة.

المجتمعية وحلها حيث يتم من خلال مؤسسات المجتمع المدني وبذلك فان معظم مؤسسات المجتمع المدني تجنب أعضاءها المشقة وتوفر عليهم الجهود والوقت .

1- محمد الفاتح عبد الوهاب العتيبي، "منظمات المجتمع المدني النشأة الآليات وأدوات العمل وتحقيق الأهداف"، الحوار

المتمدن، 2724 - 31 / 7 / 2009 ، على الموقع : <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=179782> تصفح

2- وظيفة حسم الصراعات والنزاعات وتسهم في تقوية أسس التضامن الجماعي فيما بينهم من خلال حل معظم النزاعات الداخلية بين أعضائها بوسائل ودية دون اللجوء إلى الدولة وأجهزتها البيروقراطية .

3- وظيفة تحسين الأوضاع الإقتصادية من خلال القدرة على توفير الفرص لممارسة نشاط يؤدي إلى زيادة الدخل ذلك أن سوء الأحوال الإقتصادية قد يشغل الناس عن المشاركة السياسية وبالتالي تعطيل للتطور الديمقراطي للمجتمع لانصراف الناس عن الإهتمام بقضايا المجتمع والمشاركة في حلها .

4- تنمية الثقافة السياسية من خلال نشر القيم الحضارية التي تعنى بها الديمقراطية كالشفافية والمساءلة والحوار وتقبل الآخر في ضوء قيم الإحترام والتسامح وما يترتب عن ذلك من تأكيد لقيم الديمقراطية .

5- تدريب وتأهيل القيادات الجديدة في المجتمع .

6- وظيفة المشاركة في صنع القرارات .

من هنا يكون الإصلاح السياسي موجود ضمناً في تلك الوظائف فقط لسبب وهو أن المجتمع المدني أحد الركائز الأساسية لبناء ديمقراطية سليمة، وتبرز أهميته بصورة واضحة في تجسيد الإصلاحات السياسية، إذ لا يقتصر دوره في ترقية المواطنة، أو لعب دور الحلقة الإتصالية المحورية للمجتمع مع النظام السياسي فحسب، بل تتعداه ليشمل المساهمة في تأسيس أنظمة سياسية ومجتمعية قائمة على مبادئ دولة القانون، العقلانية في التسيير، الشفافية، الديمقراطية التعددية والمشاركة السياسية.¹ ولقد أثبتت التجارب العالمية للإصلاح السياسي ، الدور المهم والحاسم لمؤسسات المجتمع المدني في قيادة وإدارة الإصلاحات وأن الديمقراطية والشفافية والمساءلة وسيادة القانون تتواجد في المجتمعات التي تقوى فيها منظمات المجتمع المدني.

¹ - ابراهيم محمد عزيز، مرجع سبق ذكره ، ص.30.

خامسا : - التنمية الاقتصادية Economic Developmen : تعد التنمية الاقتصادية مبتغا أساسيا لحياة الشعوب والدول لذلك، فإن معظم الإصلاحات التي سبقت الإصلاحات السياسية مطلع القرن العشرين كانت تصب في قالب الإصلاحات الاقتصادية للوصول إلى التنمية الاقتصادية ، فغالبا ما ربطت آراء المفكرين أن الوصول إلى التنمية الاقتصادية لا بد أن يمر عبر إدراج إصلاحات السياسات الاقتصادية للوصول إلى التنمية، فحسب المذهب التحديثي، * فإن من الضروري الربط بين التنمية السياسية والليبرالية السياسية ، مستندا إلى أن البلدان الأكثر ثراء في العالم هي بلدان ديمقراطية مقارنة بالبلدان التي إنتهجت الانظمة الشمولية.

وقد دعى آدم سميث Adam Smith في كتابه الشهير " ثروة الأمم" أول من عبر عن هذا الاتجاه من خلال دعوته لليبرالية السياسية باعتبارها شرطا ضروريا ومحركا للنمو الإقتصادي وقد أكد على أهمية التعامل مع المتطلبات المجتمعية ذات العلاقة بالديمقراطية والتنمية الاقتصادية، وذلك استناداً إلى الربط بين الأخذ بمبدأ الديمقراطية بين أفراد ومؤسسات الدولة والانتقال بذلك إلى وضع الصيغ اللازمة الاقتصادية كونها تمس الاحتياجات الأساسية للأفراد.¹

فتنمية الإقتصاد ترمي إلى التعبير عن تلبية الحاجات المادية لأفراد المجتمع ، فالمنتجات المادية للحضارة تتشكل على نحو ينسجم مع أساليب الإنتاج الخاصة لهذه الحضارة، وبما يتناسب مع النظم السياسية والإجتماعية لبناء المجتمع.²

* - المذهب التحديثي والذي يؤكد على أهمية التعامل مع المتطلبات المجتمعية ذات العلاقة بالديمقراطية والتنمية الاقتصادية وذلك استناداً إلى الربط بين الأخذ بمبدأ الديمقراطية بين أفراد ومؤسسات الدولة والانتقال بذلك إلى وضع الصيغ اللازمة الاقتصادية كونها تمس الاحتياجات الأساسية للأفراد. للمزيد انظر : محمد زاهي المغيربي، الديمقراطية والإصلاح السياسي مراجعة عامة للأدبيات، للمزيد تصفح موقع: <http://www.arabrenewal.com/index.php?rd=AI&AI0=9960>

1- محمد المغيربي، الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي (طرابلس، ليبيا: المركز العالمي للدراسات، 2005) ص. 12.

2 - عادل حسين، الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997) . ص.3.

هذا ما بينه عالم الاجتماع السياسي " Seymour Martin Lipset"، من خلال ما إستعرضه في مقاله الموسومة " الإشتراطات الإجتماعية للديمقراطية: التنمية الإقتصادية والشرعية السياسي، تناول فيها وضع البلدان التي تتمتع بالديمقراطيات المستقرة في أوروبا وأمريكا الشمالية مقارنة بالبلدان الغير الديمقراطية في أميركا اللاتينية، فخلص إلى أن البلدان الديمقراطية تتمتع بمستويات تنمية إجتماعية وإقتصادية أعلى بكثير من البلدان غير الديمقراطية، نتيجة إرتباط سياسة الحكومات بالمتغيرات الإجتماعية التي تعنى برفع مستوى التنمية الإقتصادية من جانب، وبتفاعلات الأفراد ومؤسسات المجتمع المدني داخل الدولة بطريقة بعيدة عن الصراع من جانب آخر .

ويعل ذلك بأن النظام السياسي الرشيد يعمل على الدوام لخلق مصالح حيوية مطلوبة تتلاءم وإحتياجات الأفراد والدولة وتميبتها بأسلوب متقدم عند الحديث عن التنمية الإقتصادية اللازمة لإحداث تحول ديمقراطي.¹ فإن المقصود هو تنمية رأسمالية، بمعنى سيادة مبدأ التوسع الرأسمالي والسوق الحر على حساب الإقتصاديات الوطنية²، فالديمقراطية لا يمكن أن تبقى مجرد منظومة من الضمانات المؤسسية فقط أو مجرد حريات سلبية بل هي السياسة الرشيدة الفاعلة عندما يصبح النظام السياسي الديمقراطي هو نمط الحياة السياسية الذي لا يكتفي بإعطاء أكبر قدر من الحريات لأكبر عدد من المواطنين بل يعمل على حماية هذه الحرية فالتفاوت الإقتصادي .

سادسا: الثقافة السياسية: إن الثقافة كما يقول "جان بيير قارنيبي Jean Pierre Warnier هي بوصلة المجتمع ، وبدونها لن يعرف أعضاؤه من أين جاؤوا ، كما لن يعرفوا كيفية الملائمة لهم في السلوك والتصرف.³

¹ Lipset, S. "Some Social Requisites of Democracy: Economic Development and Political Legitimacy" , *American Political Science Review*, 53,1959.PP76-77.

2 - برهان غليون، منهج دراسة مستقبل الديمقراطية في البلدان العربية المحرر :علي خليفة الكواري وآخرون، المسألة

الديمقراطية في الوطن العربي(بيروت: سلسلة كتب المستقبل .العربي(19) ، مركز دراسات الوحدة العربية، أيار / مايو (2000) ص.248 .

³ - جان بيير قارنيبي ترجمة: عبد الجليل الأزدي ، عولمة الثقافة القاهرة: الدار المصرية اللبنانية ، ط 1، (2003) ص.10 .

نستج ان للثقافة السياسية موقع أساسي ومهم في العملية السياسية، وبالتالي فإن إدراك قيمة المواقف والمشاعر التي تنشط وتحكم السلوك السياسي في كل مجتمع تعد مطلباً أساسياً في انسجام المجتمع وتكامله بما يخدم تماسكه وانسجامه .

وقد ميز "ألmond and Verba" " وفيربا" " بين ثلاثة أنواع من الثقافة السياسية ، بناء على دراسة قاما بها نهاية الخمسينيات من القرن الماضي (فترة 1958 . 1963)، شملت خمسة بلدان هي أمريكا وبريطانيا وألمانيا وإيطاليا والمكسيك، حيث جمعا سبراً لآراء 5000 شخص ، وقد كان موضوع البحث حول دراسة الثقافة السياسية بالنظر إلى القيم الديمقراطية لمعرفة ما إذا كانت هذه الثقافة تساعد على تنمية الديمقراطية أو تعرقها، بخلفية أن الهدف المثالي هو الديمقراطية الأمريكية والبريطانية . من أجل القيام بالمهمة كان لابداً من إعداد نظري سابق¹:

1- الثقافة المحدودة أو ثقافة السياسية المتوقعة **parochial political culture**، وهي الثقافة القائمة على الولاءات والانتماءات التقليدية الضيقة (القربة والمنطقة الجغرافية والدين) ، وتتصف بأنها محلية وضيقة الأفق محدودة و تسمى أحياناً بالقبلية ، تتميز بقوة تأثير عوامل مثل العائلة والدين والجيش والمصالح الاقتصادية للزعيم على الحياة السياسية، وفيها لا يعي المواطنون وجود حكومة مركزية، ونادراً ما يتأثرون بقراراتها ، وكذلك الرغبة في المشاركة العامة . وتنتشر هذه الثقافة اليوم في العديد من مجتمعات الدول النامية تكون الحكومة مركزية وأفراد الشعب لا يعينهم ما تتخذه من سياسات؛

2- ثقافة سياسية تابعة **subject political culture**، وتعني ثقافة الرعايا، وهي الثقافة التي تشدد على خضوع المواطنين للحكومة فالمواطن لا يرى نفسه مشاركاً في العملية السياسية وفي الحياة العامة، بل خاضعاً أو تابعاً للحكومة. وتسود هذه الثقافة في مجتمعات متقدمة نسبياً ذات أنظمة سياسية مركزية وتسلطية كالأنظمة الشيوعية يشعر الأفراد أنهم رعايا وتابعون للحكومة .

¹- Gabriel.A. Almond, Sidney Verba, The civic cultures : political attitudes and democracy in five nations, SAGE PUBLICATION(Newbery Park London New Delhi :the publishers of professional Social Science), see in 15/04/2015site : <https://books.google.dz/books>, 1963 , pp17-26.

3- ثقافة سياسية تشاركية participant political culture ، تعد المشاركة السياسية إحدى الركائز الأساسية للديمقراطية، من خلال تفاعل الأفراد وتأثيرهم في الحياة السياسية، من خلال مشاركتهم في صناعة القرار، وتعد محصلة نهائية لجملة من العوامل الاجتماعية الاقتصادية والمعرفية والثقافية والسياسية والأخلاقية؛ والتي تتضافر من أجل القيام بتحديد بنية المجتمع ونظامه السياسي، وبالتالي فهي التي تحدد معالم المجتمع في الحياة المدنية الحديثة، ويمكن القول انه لا يمكن حدوث أي تطور ديمقراطي من دون توفر ثقافة سياسية تحمس المشاركة الأفراد في عملية السياسية والتي تتيح إستيعاب المفاهيم الأساسية للديمقراطية.

المبحث الثاني: الحكومة المحلية مقارنة نظرية

قبل الخوض في دراسة وتحليل الحكومة المحلية، هناك أمران لا يمكن تجاوزهما، الأول يتعلق بتحديد المصطلح وضبطه وتميزه عن باقي المفاهيم المرتبطة به، والثاني فيتمثل في تناول السياق التاريخي للمفهوم وتطوره وإستعمالاته المختلفة عبر فترات زمنية متباينة، إنطلاقاً من أن لكل مفهوم خلفية تاريخية مرتبطة بإستعماله ومدلولاته المتميزة ومتباينة التي قد تصل إلى حدّ التناقض، من هذا المنطلق سوف نتناول من خلال هذا المبحث الحدود النظرية والتاريخية لسيرورة هذا المصطلح عبر محطاته الزمنية ومختلف الإشكالات التي اعترضت المفهوم وصولاً إلى علاقاته وتداخلاته مع المفاهيم المقاربة له سواء من حيث المدلول أو الإستخدم .

المطلب الأول : الحكومة المحلية : دراسة في المفهوم

سوف نتناول من خلال هذا المطلب الحدود النظرية وسيرورة تطور هذا المصطلح عبر الزمن.

الفرع الأول : تطور مفهوم الحكومة المحلية

إن الإهتمام بشؤون الحكم وقضاياها ليس بالمسألة الجديدة، لذلك نجد أنه لدراسة وتحليل مفهوم الحكومة المحلية دراسة إبستمولوجية - علمية المصطلح - تقودنا إلى تحديد مفهوم الحكم *gouvernance*

والذي يعتبر مفهوما بوليسيميكي polisémique يحمل معاني متعددة ولهذا يصعب تحديده ،
ويستخدم في حقول معرفية ومجالات عمل مختلفة وفي فضاءات إقليمية واجتماعية متنوعة¹.

كما يرى " رافائيل كانيت Raphaël CANET " بأن مفهوم الحكومة مبهم ، على الرغم من قدمه
إتيمولوجيا، فتدواله حتى الان أضفى شرعية علاقة جديدة بين السياسة والاقتصاد،² لذلك نجد له عدة
استخدامات على مرّ الزمن.

بداية يعود أصل كلمة الحكومة إلى اللّغة اليونان حيث استخدم مصطلح Kubernân للدلالة على
إدارة وفن حكم السفينة أو إدارة الشؤون العامة.³ كما استخدمه أفلاطون للدلالة على حكم الرجال.

في القرن الثالث عشر، إستخدم مصطلح gouvernement في فرنسا من قبل شارل دوليان في
وصفه لإدارة وفن طريقة الحكم art ou manière de gouverner وكان يستعمل حتى ذلك الوقت للدلالة
على الحكومة. انطلاقا من 1478 استخدم مصطلح gouvernement في إطار تقني جدا للدلالة على
إدارة شؤون المقاطعة سلطة الإقطاعي في شمال فرنسا يدير شؤونها المالية والعسكرية والقضائية نيابة عن
الملك، في حين يشير المؤرخون الانجليز ، أن المصطلح أستخدم لتمييز مؤسسة السلطة الإقطاعية.³

وأشار الأستاذان غانم جطبي والأخضر عزي إلى أن مصطلح gouvernement ظهر في القرن
13 كمرادف لكلمة حكومة، ثم كمصطلح قانوني سنة 1678 ليستعمل بعد ذلك على نطاق واسع معبرا عن
كلفة التسيير charge de gouvernance مما يعزز الأصل الفرنسي لكلمة الحكم، بينما يرى البعض الآخر
أن كلمة gouvernance إنجليزية الأصل.⁴ كما إستعار "تشارلز ألبرت" ملك مملكة بيدمونت وسردينيا
سنة 1840، مصطلح buno governo لحل مشكلة الكساد الإقتصادي وشؤون تسيير مملكته.⁵

¹ -François CASTAING , "La Gouvernance : Défis d'une approche non Normative", *Revue IDARA*(n° spécial), actes du colloque international sur la gouvernance, Alger 20-21 Novembre 2005, Vol 15, N° 2, 2005, p.9

² - Raphaël CANET, "Qu'est-ce que la gouvernance" (conférence prononcée dans le cadre du Séminaire : les nouveaux modes de gouvernance et la place de la société civile, organisé par le service aux collectivités de l'UQAM,-Montréal, Ecomusée de fier monde- 16 mars 2004). P.1.

³ - وثيقة المفوضية الأوروبية، تم تصفح الموقع في : 2015/09/09، : http://ec.europa.eu/governance/docs/doc5_fr.pdf.

³ - Robert Joumard, " Le concept de la gouvernance", *Rapport n° 0910*, Inrets-LTE, 2009,p.09.

⁴ - الأخضر عزي وغانم جطبي، " قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد"، *مجلة العلوم الإنسانية* ، تم تصفح الموقع يوم

<http://www.ulum.nl/a34.htm> : 2015/09/15

⁵ Philippe Moreau Defarges, *La Gouvernance* (Paris : Presses Universitaires de France, Que sais-je ?, 2ème édition, 2003) p5.

في أواسط السبعينيات، إستخدم مصطلح *good governance* للتعبير عن إدارة التسيير الإجتماعي والسياسي . في سنة 1989م إستخدم كل من "جيمس مارش وجوهان " هذا المصطلح في ميدان العلوم السياسية عندما نشر كتاب : "اعادة اكتشاف الهيئات" وتساءل الباحثان من خلاله عن كيفية تحديث المنظمات وتكييف الإستراتيجية الجديدة طبقا لتوازن القوى الحاصل في تلك الفترة وربط ذلك كله برشادة الحكم.¹

ولعل نقطة التحول في إستعمال هذا المصطلح برزت من خلال إعتقاد المؤسسات المالية العالمية له وعلى رأسها البنك الدولي * لأول مرة سنة 1989م، في تقرير أعدته عن قضايا التنمية في إفريقيا بالتحديد جنوبي الصحراء. وقد أضى تركيز البنك الدولي على مفهوم الحكم الجيد، والتركيز على قضايا مهمة تتعلق بمسؤولية وإستجابة الحكومات لحاجات مواطنيها وتطلعاتهم وأثر ذلك على الإستقرار السياسي والرقى الإجتماعي ، وأكدوا على ضرورة تنفيذ آليات الحوكمة للخروج من نفق الفقر.

في حين إستعملت منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم مصطلح " التسيير الديمقراطي " وإستعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مصطلح "التسيير السليم " ويرى "بيار كالام" في كتابه "تفتت الديمقراطية من أجل ثورة الحاكمة" بأن مصطلح *gouvernance* هو الرائج حاليا في إطار مقارنة أمريكية نيوليبرالية هدفها تقليص مسافات النشاط العام ضمن وصفات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والإتحاد الأوروبي ومنها إلى المنظمات الدولية والإقليمية ودول العالم فيما بعد.²

يذكر أمين مشاقبة والمعتصم بالله علوي أن مفهوم *Good governance*، إستخدم حديثا، منذ عقدين من الزمن وذلك في عملية تقويم ممارسة السلطات في الدول ، من حيث ادارة شؤون المجتمعات باتجاه تطويرها وتنميتها وتقديمها.³

¹ - محمد خليفة: " إشكالية التنمية و الحكم الراشد في الجزائر" (مداخلة في ملتقى التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات، جامعة الشلف، ديسمبر 2008)، ص.2.

* - طرحت المؤسسات المالية الدولية وهيئات التعاون الدولي ، نهاية الثمانينات وبداية التسعينيات مفهوم الحكم الراشد وذلك لتشخيص الأزمة الاقتصادية في إفريقيا 1989 في تقرير البنك الدولي حول " إفريقيا جنوب الصحراء من الأزمة إلى النمو المستدام"، والذي تضمن السمات العامة للحكم السبي في دول المنطقة.

² - بيار كالام ترجمة شوقي الدويهي ، تفتت الديمقراطية من أجل ثورة الحاكمة (بيروت: دار الفرابي، ط1، 2004)، ص.14.

³ - أمين مشاقبة والمعتصم بالله علوي، الإصلاح السياسي والحكم الراشد (عمان، الاردن: دار ومكتبة حامد للنشر والتوزيع، ط1، 2012)، ص.45.

كما تضمن إعلان مؤتمر الاتحاد الدولي لإدارة المدن بصوفيا (من 9 الي 12 ديسمبر 1996) إعلان الحوكمة المحلية Declaration of Local Governance، والذي أشار لأول مرة إلى أن نظام الحوكمة المحلية .

وخلاصة لما سبق، نجد أن هناك إختلاف في تحديد الأصل التاريخي للحوكمة، بإعتبارها فلسفة الحكم من جهة وإختلاف التعاريف والمضامين للمفهوم الذي أوردته المنظمات والهيئات والمؤسسات الدولية على إختلاف اتجاهاتها، وهذا يعني ان مصطلح الحوكمة ليس جديدا ولكن الغرض جديد كما أشارت إليه تقارير البنك الدولي ومنظمات الدولية في أواخر التسعينات القرن الماضي، للبلوغ التنمية والمستدامة إضافة إلى ذلك هناك توجه جديد ومتميز ينبثق عن الحوكمة الوطنية وهو الحوكمة المحلية التي أحدثت الإنتقال السلس من نظام تسيطر عليه المجالس المحلية المنتخبة Local Government إلى نظام جماعي مشترك، يشترك فيه بالاضافة إلى المجالس المنتخبة والإدارة المحلية القطاع الخاص والمجتمع المدني المحلي مع دعوة مباشرة للمواطن في تسييره لشؤونه المحلية Local Governance.

الفرع الثاني : أسباب ودواعي الاهتمام بالحوكمة

تعاظم الاهتمام بمفهوم الحوكمة في العديد من الدول والمؤسسات والإقتصاديات الناشئة والمتقدمة على حدٍ سواء، بعد إفرازها لسلسلة الإخفاقات الإقتصادية والأزمات المالية خصوصا في دول في شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا بداية عقد التسعينات من القرن الماضي.

ويرجح المختصون أن سوء الإدارة والفساد المالي وسوء إستخدام السلطة ومركزيتها إفتقارها للرقابة والخبرة بالإضافة إلى نقص الشفافية أسباب محورية فيها مما أدى إلى ظهور الحوكمة المحلية الذي يتلخص بوضع الضوابط القانونية والوسائل الرقابية التي تضمن حسن إدارة.

تجدر الإشارة إلى أن أسباب الإهتمام بالحوكمة المحلية ، إختلفت بإختلاف مستوى تطور النظام السياسي والإقتصادي والإجتماعي لدول العالم، لذلك سوف نتطرق إلى الأسباب الحقيقية التي دفعت الدول النامية إلى الإهتمام بالحوكمة المحلية بالتركيز على إحتمال أن يكون مفروضا من الهيئات الدولية والدول الكبرى بالإضافة إلى أهم المبادرات التي ساهمت في إنتشار الحوكمة بالتركيز على تلك التي تخدم هذا فكرة الإصلاح السياسي.

أولاً: أسباب ظهور الحوكمة المحلية

مما لا شك فيه، أن الحوكمة المحلية نابعة من تلك المجتمعات التي بلغت من تطور حضاري جعل من الحوكمة مكملة لما وصلت إليه الحياة السياسية والاجتماعية من تطور وإزدهار لكن ما هي الأسباب الحقيقية للإهتمام بها؟

هناك أسباب مباشرة وأسباب غير مباشرة لظهور الحوكمة المحلية

1- الأسباب المباشرة :

كما يمكن حصر مجموعة من الأسباب ، يعتقد الباحثون أنها الأسباب الحقيقية لتبني الدول النامية لمفهوم الحوكمة المحلية:

- فشل الدول التي كانت تتبنى التخطيط المركزي كقاعدة أساسية ورئيسية في إدارة الدولة مستشهدين بإنهيار الإتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية؛
- إخفاق السياسات التنموية في البلدان النامية التي إقترحتها المؤسسات المالية الدولية مما أدى إلى فرض إصلاحات سياسية وإقتصادية ؛

ويمكن حصر الأسباب لظهور مفهوم الحوكمة في ما يلي:

أ- الأسباب السياسية: هناك العديد من الأسباب السياسية أسهمت في ظهور الحكم الراشد والتي يمكن أن نذكر منها:

✓ حافظت غالبية الدول المستقلة على نفس نمط و تركيبة نظام المستعمر في تأسيس مؤسسات الدولة على الرغم من تبنيها لإيديولوجيات مغايرة. في هذا الاطار، يرى " حمزة علوي " أن الدولة جاءت إلى مجتمعات العالم الثالث عن طريق الاستعمار ، مما جعل مؤسسات الدولة يغلب عليها الطابع البرجوازي الاستعماري¹. خصوصاً ما تعلق بآليات إدارتها للحكم ونمط علاقاتها بمواطنيها. والتي وصفت في مجملها بأنها علاقة إنفصالية و عمودية يهدف إلى احتواء المجتمع وضبط حركته .² وبالتالي فقد غلب على أنظمتها التسيير التقليدي والتسلطي للحكم، وأصبحت كابحة لكل محاولات التغيير والإصلاح، مما نجم عنه:

- غياب تمثيل حقيقي للشعب ؛

- عدم وجود تنظيمات مجتمعية مستقلة ،كمنظمات المجمع المدني ؛

¹- سعد الدين إبراهيم ، الجمع والدولة في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1988 ، ط 1)،ص.78

²- رفيق عبد السلام بوشلاكة، الجذور الحداثية الاستبدادية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2005 ط 1)،ص.76

-قيام شرعية مبنية على القوة العسكرية أو العنف، مما أفرز العديد من الأزمات كأزمة الهوية الأقليات،...

كل هذا وُلد الحاجة إلى ضرورة الإصلاح السياسي الذي يعد ركنا أساسيا لترشيد الحكم والمناداة بتحقيق سيادة القانون، والشفافية، والمشاركة الشعبية في إتخاذ القرارات وكفاءة الإدارة والمحاسبة...¹

✓ تدخل مؤسسات "برتون وودز" "Bretton & Woods" * ضمن مؤسسات العولمة حيث كان لهما الاثر الفاعل كذراع قوية وطويلة للنظام الرأسمالي في التدخل المباشر في تغيير النظام القيمي للمجتمعات النامية التي هي في حاجة إلى مساعدات مالية من هاتين المؤسستين في مشهد يوحي ببناء التنمية والتطور في بلدان العالم النامي عبر اغراقها في وحل المديونية.²

✓ عودة موجات الديمقراطية بداية السبعينات من القرن الماضي، و ذلك لتحول الكثير من الأنظمة التسلطية نحو أنظمة أكثر ديمقراطية، سواء في أوربا البرتغال سنة 1974، و اليونان، اسبانيا، أو في آسيا الفلبين تركيا، كوريا الجنوبية...، أمريكا اللاتينية، الأرجنتين، البرازيل، البيرو...، بسبب تحولها نحو الإقتصاد الليبرالي، والذي واكبه سقوط المعسكر الشيوعي في أوائل التسعينيات، ليعلن بذلك بداية موجة ثالثة للتحوّل الديمقراطي، أو كما أطلق عليها عالم السياسة الأمريكي "صاموئيل هانتينغتون" في كتابه الصادر سنة 1991 م بعنوان "الموجة الثالثة للتحوّل الديمقراطي في أواخر القرن العشرين"، حيث عرف هذا التحوّل بأنه: "مجموعة التغيرات التي تشكل مراحل انتقالية مختلفة للتحوّل من النظم الشمولية السلطوية إلى شكل من أشكال التعددية، التي عدلت في معدلها و حجمها بل وزادت عن التحولات في الاتجاه المعاكس".³

¹ -برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "تقرير إدارة الحكم في الدول العربية"، تم تصفح الموقع بتاريخ 2015/02/18:

www.undp.org

* - برتون وودز Bretton&Woods مؤسستان دوليتان انشأهما مؤتمر الأمم المتحدة النقدي والمالي الذي عقد عام 1944 في مدينة برينتون وودز بالولايات المتحدة الامريكية و صدر عنه النظامان الاساسيان لكل من الصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

² - بتصرف: مولود زايد الطيب، دور التنشئة السياسية في تنمية المجتمع (عمان: المؤسسة العربية الدولية للتوزيع، ط 1 (2001)، ص. 151.

³ - Samuel Huntington, "How Countries Democratize?", *Political Science Quarterly*, N°4 Vol06, Winter 1991, P.616

✓ أزمة المشروعية : إن فشل بعض الأنظمة في تحقيق الأهداف التي تتطلع إليها جماهيرها، وضعف التمثيل القوى الفاعلة فيها ، وضع شرعيتها على المحك ، زيادة على استبداد والقمع الممارس ضد شعوبها مما اوصلها إلى حالة الانسداد. ما أدى إلى ظهور ما يسمى بالنهضة الإصلاحية التي كانت تدعو إلى ضرورة إجراء تغييرات جذرية في الهيكل المؤسسي للدولة ، و كذا طرح سيناريوهات بديلة للإصلاح تشمل كافة الجوانب ، و إعادة النظر في آليات عمل أجهزة الدولة لتكون أكثر فعالية ، وتجسيد الشفافية والمساءلة و المشاركة في إتخاذ القرارات لتجنب وقوع أزمات قد تؤدي إلى إضعاف الدولة.

✓ غياب مفهوم المواطنة .

✓ تضخم أجهزة البيروقراطية في الإدارة العامة، وترهل الإدارة وتقادماها، والأمر الذي يبعث على التساؤل عن جدوى فعاليتها أمام إرتفاع ميزانياتها وضعف مردودها وخدماتها، مع عدم محاولة الأجهزة الحكومية التكيف مع المتطلبات المتغيرة والمتسارعة للمجتمعات المتقدمة.

✓ ضعف بنية المؤسسات السياسية والإدارية، وغياب أو ضعف نظم المحاسبة والمساءلة في نظم حكم فيها الكثير من شخصنة السلطة، وعدم الفصل بين العام والخاص.

✓ سيادة نمط الدولة الامنية التي تتبع سياسة الإحتواء القمعي، فتضبط حركة المجتمع المدني، وتصادر إستقلالية النقابات والأحزاب من خلال آليات التهيب وآلية الضبط والسيطرة، مع إستمرار دور متناقض لسياسات الإحتواء الإجتماعي عبر دولة الرعاية والتدخل.

ب- الأسباب الإقتصادية :

✓ تراجع الأداء الإقتصادي: حيث يرى "صموئيل هانتغتون" : "إن إحتتمالات التحول الديمقراطي تزيد في الدول التي تقع في المستويات المتوسطة من النمو الإقتصادي، وأن هناك عدة أسباب لذلك ، وأنها تدفع إلى التنمية موارد الدولة، كما أن النمو الإقتصادي ينتج عنه إقتصاد مركب أكثر تعقيدا ، مما يصعب على الدولة السيطرة عليه لوحدها، ويخلق وينمي جماعات منظمة ومستقلة تتشارك مع الدولة في عملية صنع القرار. وهذا سيؤدي إلى تعاضم المساواة بالدخل بين المواطنين على المدى البعيد. "1 وأطلق "هانتغتون" على الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي بالمنطقة الانتقالية ، أين تحاول الدول دفع معدلات تنميتها من اجل تحقيق التنمية بعد دخولها هذه المنطقة .

¹ -Samuel Huntington, The third wave :Democratization in the laste twentieth century (Oklahoma : University of Oklahoma Press , 1992)p.10.

الفصل الأول : الإطار النظري والمفاهيمي للحوكمة المحلية والإصلاح السياسي

في نفس السياق التاريخي، إستمرار تراجع الأداء الإقتصادي فترة الثمانينيات من القرن الماضي، لدى غالبية الدول النامية التي كانت تتجه النهج الإشتراكي في تسيير أنظمتها ، بعد فشل برامج الإصلاحات الإقتصادية من أجل النهوض بتنميتها ، ومن هنا إنتقل من التركيز من تنمية الدولة إلى الاهتمام أكثر بالإصلاح السياسي من خلال الانتقال من الأنظمة التسلطية إلى أنظمة تأخذ بنظام التعددية الحزبية والديمقراطية الليبرالية، وقد إعتبرت المنظمات والدول المانحة للمساعدات الإقتصادية كشرط للإصلاح السياسي للوصول إلى التنمية، إضافة إلى تطبيق مبادئ الحوكمة الذي يجمع بين المضمون السياسي والمؤسستي والإقتصادي .

✓ سيادة نمط الدولة الريعية أو شبه الريعية التي تعتمد على موارد أولية أو مصادر تأتي من الخارج، أو تعتمد على الطلب الخارجي لسلمة أساسية مثل سلمة النفط الخام أو تعتمد على السياحة وتحويلات العاملين بالخارج، والقروض والاستثمارات الأجنبية وضريبة مرور السفن في القناة البحرية، وهذا أدى إلى أن تكون الدولة معنية أساسا بالتوزيع و بإعادة التوزيع دون أن تكون مهتمة بالإنتاج من جهة، وبتحصيل الضرائب من جهة أخرى كما هو الحال لدى العديد من الدول النفطية الغنية¹.

✓ فشل الدولة وعجزها على أن تكون المحرك الرئيس للتنمية حيث تتعايش حالة إستثنائية من العجز التتموي خاصة مع تسلل الفساد إلى المؤسسات القضائية والمجالس النيابية .

✓ ظهور فكرة بديلة تستند إلى الفكر الإقتصادي النيولبرالي وتدعو إلى إنسحاب الدولة إلى أقصى حد ممكن وترك عمليات التنمية لآليات السوق والمنافسة، بإشراك القطاع الخاص في عملية إدارة شؤون الدولة والمجتمع حيث يلعب دور أساسي في عملية التنمية .

✓ إرتفاع المديونية الخارجية التي من شأنها أن تتعكس على الأزمات المالية للدول النامية، زيادة على إرتفاع مستويات الفقر، وضعف القدرة الشرائية، وتدهور ميزان المدفوعات، وإنخفاض كفاءة البنية الأساسية حيث تتأثر هذه المؤشرات بحركة الأسعار النفطية، إذ أن الدول المصدرة للنفط معرضة لتراجع كبير في معدلات نموها الإقتصادي مقابل إستفادة الدول المستوردة للنفط من إنخفاض أسعاره، علما أن الدول المستوردة والمصدرة معا تتأثر بتراجع التجارة الدولية وحركة السياحة العالمية وتناقض تحويلات العاملين في الخارج .

¹ - Lant Pritchelt et Daniel Kaufman, "liberté publique et démocratie et réussite des investissements publiques", finance et développement, (mars 1998) pp. 26-27.

✓ إن تعزيز الحكم الجيد هو مقابل طبيعي للحصول على مساعدات التنمية أو من إستثمارات وكالات الإقراض ومن ثم ربطه بتبني الدول لسياسات جديدة.¹

ج- الأسباب الإجتماعية

✓ إهمال المشكلات التنموية الرئيسية كالفقر والبطالة وبالتالي ضعف مستوى التنمية البشرية، وإهمال القضايا الإجتماعية نتائج سلبية بعيدة المدى كسوء التغذية ومشاكل قطاعي الصحة والتربية.

✓ عدم وجود عدالة في توزيع الدخل والثروة ما يقلل من الكفاءة المجتمعية ويعطل فرص التنمية، ويوطد إستشراء الفساد على وجه الخصوص من أسس سوء الحكم من خلال قيام علاقة بين السلطة السياسية والثروة، بحيث تصبح غاية نسق الحكم ضمان مصالح القلة المهيمنة على مقاليد السلطة والثروة وليس الصالح العام، الأمر الذي ينعكس في تهميش الغالبية أو إقصاءها.

✓ الانفجار السكاني وبروز الزيادات الضخمة في عدد السكان، وما تفرضه من زيادة موازية في الاحتياجات والمتطلبات المختلفة المحلية والأخذ بأنماط جديدة من التخطيط الإقتصادي والإجتماعي ، ما إستدعى إحداث تطوير في نظم الإدارة المحلية في الدول المتقدمة والنامية على حدّ السواء.

✓ الثورة الحضرية وتتمثل في الاتجاه الواضح نحو حياة المدينة والهجرة من الريف والقرية إلى المدينة.

كل هذه العوامل و غيرها، ساعدت على بروز مفهوم الحوكمة المحلية ، كفلسفة ومنهج لتجديد الحياة السياسية على مختلف مستوياتها، بغية إشراك جميع أطراف المجتمع في تحقيق التنمية المحلية والتي من شأنها تحقيق التوازن التنموي على مستويات أعلى.

1- الأسباب الغير مباشرة : والتي يمكن حصرها في كما يلي:

✓ **العولمة** : إن فكرة العولمة وما وضعتها من تحديات أمامها ساهمت بقدر كبير في تطوير مبادئ الحكم الجيد في العديد من دول العالم خصوصا ما تعلق بعولمة آليات اقتصاد السوق وما صاحبه من تطور المعلوماتية وتكنولوجيات الإعلام والاتصال. والأهم من ذلك إتساع حجم المجتمعات والذي خلق ما يعرف بعزلة الحكومة عن الشعب مما دعا إلى ضرورة تفعيل دور ممثلين محليين في مواقع السلطة المحلية . حيث تغير المفهوم التقليدي لدور الدولة كفاعل رئيس لصنع السياسات العامة بسبب ظهور فواعل أخرى لتسيير الشأن المحلي كالقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني .

¹ Weiss,Thomas G . Governanace,Good Governance and Global Governance : Conceptual and Actual Challenges,Third World Quarterly,5 ,vol 21, (october2000) p.801.

الفصل الأول : الإطار النظري والمفاهيمي للحوكمة المحلية والإصلاح السياسي

✓ إنتشار ظاهرة الفساد، وهي ظاهرة ملازمة للوجود الإنساني ومتجذرة في كافة المجتمعات وعلى مستويات متعددة و متشابكة في سلم السلطة ،و في كافة الميادين الإقتصادية ،السياسية، الإجتماعية،... ولعل ما أدى إلى استفحال هذه الظاهرة هو غياب المحاسبة و المساءلة أو عدم فعاليتها،سواء من طرف المجالس المنتخبة، أو مؤسسات المجتمع المدني،أو من قبل أجهزة الرقابة الرسمية ،بالإضافة إلى غياب منظومة قيمية أخلاقية تركز على نظام المحاسبة و المراقبة، مما تمخض عن ذلك آثار سلبية وعلى جميع الأصعدة :

- التشكيك في مصداقية وشرعية المؤسسات ؛
- تثبيط الحوافز وهدر الطاقات ؛
- الفساد يهدد شرعية مؤسسات الدولة و يفرغها من محتواها القانوني والشرعي؛
- إجتماعيا ،يؤدي إلى غياب التوزيع العادل للثروة.

هذا ما إستدعى إلى ضرورة تبني إصلاحات قانونية وإدارية تؤدي لا محالة إلى تكريس مفهوم الحوكمة المحلية كبديل وآلية لمكافحة الفساد بتكريس مبادئ الشفافية في تسيير الشؤون العامة المحلية واللامركزية وزيادة المساءلة خاصة من طرف المواطنين.

✓ **الثورة المعلوماتية:** شهدت نهاية التسعينات من القرن الماضي، قيام ثورة في تقنيات المعلومات والاتصالات والتي تعد من افرازات العولمة، تتميز بقدرتها على الغاء جميع الحدود الدولية محولا العالم إلى قرية صغيرة. من أهم خصائص هذه الثورة انها توفر قدرة فائقة على سرعة وسهولة تدفق المعلومات، وكذا في تحسين طرق المنافسة وحصص الرهانات الإستراتيجية التي تواجه الأسواق العالمية. لذلك هناك إجماع عالمي على ضرورة الاستخدام الامثل والواسع لها لما لها من اهمية على كافة الأصعدة.

ثانيا: المبادرات الداعية لإقامة الحوكمة المحلية : تعددت المبادرات الداعية لإقامة الحوكمة المحلية نتج عنها إجراء العديد من المبادرات الداعية لضرورة الإصلاح السياسي ويمكن إيجازها في الجدول يوضح اهم المبادرات الداعمة لإقامة الحوكمة المحلية وهي كالآتي:

الجدول رقم 2 : المتضمن أهم المبادرات الداعية لتطبيق الحوكمة

المبادرة	الجهة الوصية	الجهة المستفيدة	أهم التوصيات
مؤتمر صوفيا	الإتحاد الدولي لإدارة المدن	عقد في صوفيا في ديسمبر 1996	دعت بضرورة تطبيق الحوكمة المحلية والإصلاح السياسي وتطبيق اللامركزية لتحقيق التنمية
مشروع الشرق الأوسط الكبير*	عرضه الرئيس الأمريكي بوش 2 على الدول 8 بجورجيا 2004	كافة الدول العربية + باكستان، تركيا إيران، افغانستان وإسرائيل	دعى بضرورة الإصلاح السياسي بالخصوص بعد أحداث 11 سبتمبر 2011*
مبادرة اجماع الدول 1 + 7 (قمة الدول السبع الصناعية الكبرى زائد روسيا ،في "سي آيلاند" بولاية جورجيا الأمريكية يوم 06/08/2004)	الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، بريطانيا ألمانيا، ايطاليا اليابان، كندا روسيا	منطقة الشرق الأوسط الكبير وشمال إفريقيا	جاءت في شكل وثيقة "شراكة من أجل التقدم و مستقبل مشترك مع منطقة الشرق الأوسط الكبير و شمال إفريقيا": -إمتداد للمبادرة السابقة ومتضمنة نفس الأهداف والمبادئ والخلفيات مع تعديل و إستكمال لبعض النقائص؛ -أكدت على أهمية القيم العالمية كالسلام والعدالة الإجتماعية الديمقراطية -تم خلالها تشخيص أزمت الشرق الاوسط وشمال افريقيا بأنها أزمت مؤسساتية تقتصر إلى تطبيق الإصلاحات، مؤكدة بأنها لن تفرض على الدول العربية عملية الإصلاح ،لأن قوة الدفع لا بد أن تأتي من الداخل عرضت مساعدات مالية كحوافز للإصلاح.
المشروع الفرنسي	فرنسا و ألمانيا		-تأكيد دعم أوربا لعملية الإصلاح في المنطقة الشرق الاوسط وركز على أهمية خلق شراكة و تعاون في كافة المجالات بين الاتحاد

*مركز حيوي تلتقي فيه المصالح ،و تتصارع فيها الأطماع ،من حيث ضمه لعد عروق: عربية،تركية،فارسية ،و عدة أديان :مسيحية،و إسلامية،يهودية،كما يعتبر مجال النقاء القارات الثلاث:إفريقيا،آسيا وأوربا،كما يعتبر موطن الحضارات ،ويضم أكبر ثروة نفطية في العالم،مما جعله يحتل حيزا كبيرا في سياسات الدول الغربية خاصة الو.م.أ،و الدول الأوربية.
* أحداث 11 سبتمبر 2001 ، جعلت الو.م.أ USA تتهم الدول العربية بالتطرف و الإرهاب الذي أرجعته إلى الطابع السلطوي للأنظمة العربية و انتشار الفساد السياسي و المالي ،و دعت إلى ضرورة الإصلاح لضمان السبيل إلى التنمية ،و هو ما تضمنه " مشروع الشرق الأوسط الكبير"،الذي عرضه الرئيس الأمريكي "بوش الابن".على الدول الثمانية بجورجيا 2004م الذي كان من أهم محاوره تشجيع الديمقراطية و الحكم الصالح. بالتصرف عن : عبد القادر رزيق المخادمي ،مشروع الشرق الأوسط الكبير:الحقائق،الأهداف ،التداعيات ،الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية، 2005 ،ص.117.

الفصل الأول : الإطار النظري والمفاهيمي للحكومة المحلية والإصلاح السياسي

<p>الأوربي وناتو وبين دول حوض البحر الأبيض المتوسط من جهة أخرى و إقامة منطقة التجارة الحرة عام 2010</p> <p>-تعزيز الديمقراطية وتفعيل المجتمع المدني لتكريس الحوكمة في المنطقة؛</p> <p>-التأكيد على السلام و الأمن في المنطقة؛</p> <p>-اقتراح آليات و هياكل ضرورية لتنفيذ الأهداف ،مؤكدًا أن التغيير يتطلب إرادة قوية و إستراتيجية طويلة المدى و تعبئة لكل الطاقات والموارد المتاحة للنهوض بعملية التنمية والإصلاح</p>			<p>الالمانى شراكة إستراتيجية لمستقبل مشارك مع الشرق الأوسط للإصلاح</p>
<p>-تضمن رؤية إصلاحية شاملة على كافة الاصعدة :</p> <p>- التخلص من طبيعة النظم الشمولية للأنظمة السياسية وبناء نظم أكثر ديمقراطية؛</p> <p>-إصلاح هيكلي ومؤسسي وتشجيع الخوصصة؛</p> <p>-إحترام الحقوق والحريات ؛</p> <p>-تجديد الخطاب الديني والحضاري ؛</p> <p>-تفعيل دور المدتمع المدني.</p>	<p>بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا</p>	<p>منظمات المجتمع المدني والعمل الأهلي العربي</p>	<p>مبادرة الإسكندرية 14/12 مارس 2004</p>

المصدر : من انجاز الطالبة بتصرف : بلخير آسيا، "إدارة الحكمانية ودورها في تحسين الأداء التنموي- بين النظرية والتطبيق-(الجزائر أنموذجا:2007/200)" (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية-رسم السياسات العامة جامعة الجزائر، 2009)، ص ص. 32-34.

د.عبد العليم محمد، مشروع الشرق الأوسط الكبير، البيان، على الموقع: www.albayan.ae/opinions/articles/2017-03-23-1.2894179

الفرع الثالث: إشكالية تعريف الحوكمة المحلية

يعتبر مفهوم الحوكمة من أكثر المفاهيم الإجتماعية والسياسية تداولًا خلال العقود المتتالية عقب إنهيار الاتحاد السوفياتي ، يمكن الإشارة إلى أن مفهوم الحوكمة محل جدل حول الطبيعة والمحتوى على حد سواء، لذلك سوف نحاول التقرب من أهم الاشكالات التي تعترض مفهوم الحوكمة كالترجمة ومن خلال بعض المقاربات المهيمنة الإقتصادية منها والسياسية .

أولاً: إشكاليات تعريف الحوكمة المحلية

يتطلب تحديد مصطلح الحوكمة الإشارة إلى الخلط الذي يتم ما بين مصطلحي الحُكُومَة *gouvernement* والحَوَكَمَة *governance* ، والذي ينطوي على انعكاسات سلبية أو مغلوبة نحو كل ما يعنيه كل من المصطلحين من أبعاد على المستوى الحكومي والمجتمعي. وايضا الاختلاف في التفسير والفهم بين الكتاب والمؤلفين وحتى المنظمات الدولية التي بحثت في مضامين الحوكمة كالبنك الدولي ومنظمة التعاون الإقتصادي اللذان ذهبا إلى ان الهدف من استخدام مصطلح الحوكمة هو الوصول إلى التنمية المستدامة في حين يرى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن إستخدام مضامين الحوكمة يهدف إلى الوصول الي التنمية البشرية المستدامة.¹

من أجل الإقتراب من مفهوم الحوكمة ، سنحاول في البداية دراسة أهم الإشكاليات التي تعترض هذا المفهوم و تحديد معنى هذا المصطلح والوقوف على مختلف المصطلحات التي تعتبر ضرورية لفهمه والتي يمكن ان نوجزها من خلال الوقوف على أهم إشكاليات التي تعترض هذا المفهوم والتي لا تزال تشكل جدلا حوله، بداية حول اشكالية الترجمة ثم إلى أهم المقاربات التي حاولت إعطاء تفسيرات حول هذا المفهوم .

1- الإشكاليات التي تعترض المفهوم: كغيره من المفاهيم في العلوم الإجتماعية، اعترض مفهوم الحوكمة العديد من الإشكالات منها :

أ- إشكالية الترجمة : مفهوم الحوكمة *Gouvenance* لم تكن لها ترجمة تعكس نفس الدلالات في اللُغة الفرنسية أو الانجليزية ، فقد طرحت عدة مفارقات تكمن في عدم وجود ترجمة واحدة متفق عليها تعكس دلالاته و أهدافه وتحديد سماته وخصائصه .

تَبَنَى تقرير الحكم الجيد لأجل التنمية في الشرق الاوسط وشمال افريقيا مصطلحان هما (ادارة الحكم) و(الحكم الرشيد) للإشارة إلى مفهومي *Management of governing* و *Governance Good* على التوالي. ترجمة حرفية وبسيطة حكم جيد، في حين بات من المستعصي التوافق على المصطلح يحظى بقبول كافة الناطقين باللُغة العربية لذلك فقد وضع المترجمون العرب في تضارب حول استخدام هذا المصطلح مثل "الحكم الراشد"، "الحاكمية"، "الحكامة" "الحكم الجيد"، "الحكم الرشيد"، "إدارة شؤون الدولة" "الحكم الصالح"، الحكمانية...إلخ.

¹ الكايد زهير ، الحكمانية قضايا وتطبيقات(مركز دراسات الوحدة العربية، 2004) ص. 97،95

الجدول رقم: 3 أهم المصطلحات الدالة على أصل مفهوم الحوكمة

رقم	التسمية	أصل الإستخدام
1	إدارة الحكم	تبنى تقرير الحكم الجيد لأجل التنمية في الشرق الاوسط وشمال إفريقيا 2003، قسم البنك الدولي لمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا مصطلحان: إدارة الحكم و الحكم الجيد للإشارة إلى مفهومي Governance و Governance Good ، وقد اختار البنك الدولي أحد المصطلحات قيد التداول الأقل اثارة للجدل والأقل تحميلا للمعاني السياسية، فترجمة مصطلح ادارة الحكم Management of governing إلى الإنجليزية ترجمة حرفية وبسيطة حكم جيد Good Governance.
2	الحاكمية	أول المصطلحات التي تستخدم للدلالة على مفهوم gouvernance المشتق من الحذر اللغوي حَكَمَ ، ولكن مراقبين العلمانيون إعترضوا على هذا المصطلح لأن العلماء المسلمون يستخدمونه للإشارة إلى حاكمية الله.
3	الحوكمة	لاقي هذا المصطلح رواجاً في شمال إفريقيا، خصوصاً بعد موافقة جامعة الأزهر، وزاد من رواج المصطلح إضافة لفظة الشركات مما تولد عنه حوكمة الشركات Corporate Governance
4	الحكم الصالح	Virtuous Governing كترجمة حرفية للمصطلح وقد لاقى معارضة من فريقين مما قلص حظوظ رواجه واستخدامه على المدى الواسع : أول الفريقين هم الإصلاحيون الذين راو أن لفظة صالح محملة بمعاني الحكمة والعصمة من الخطأ والنقاوة واستحاله إيجادها في عالم السياسة. ثاني الفريقين من المحافظين والموالين للسلطة على اعتبار ان كلمة حكم ان أرفقت بصفة صالح محملة معاني سياسية كثيرة ، لهذا اقترحوا إستخدام مصطلحات بديلة ذات طابع إداري أو تقني تقاديا لأي تلميح إلى الحكم أو ممارسة السلطة.
5	الحكم الراشد	Wise governance و bonne gouvernance رغم إحتوائه على لفظة حكم أيضا إلا أن النقد إنصب على الجزء الثاني منه الذي رأى فيه كثيرون الصبغة الدينية الخلفاء الراشدين والرشد يعني الإدراك والحكمة ويستخدم في اللغة العربية للدلالة على البلوغ، مما أدى لإستخدام الحكم الراشد تحفظات نفسها التي أثارها لفظة صالح.
6	الإدارة الرشيدة	من المصطلحات التي تم استخدامها للدلالة على good governance الإدارة الرشيدة، أخذوا بعين الاعتبار التحفظات التي أثارها لفظة حكم كما أنه يخفف من حدة مفهوم رُشد أو رشيد المثيرة للجدل على الصعيد السياسي.
7	الحكامة	مصطلح حديث النشأة مشتق من الجذر نفسه حَكَمَ وقد تم إستخدامه أحيانا في شمال أفريقيا مع تعرضه للنقد لتأكيد عدم صحته اللغوية.

المصدر : بتصريف بالاعتماد على: أيمن طه حسين أحمد، "المؤشرات المفاهيمية والعملية للحكم الصالح في الهيئات المحلية الفلسطينية" (مذكرة نيل شهادة ماجستير ، تخصص التخطيط الحضري والإقليمي . كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية. نابلس، فلسطين ، 2008) ص 16

بن عبد العزيز خيرة، دور الحكم الراشد في مكافحة الفساد الإداري وتحقيق متطلبات الترشيح الإداري ، مجلة المفكر، 8 . ص. 317.

ان الجدول اعلاه وضع أهم التسميات العربية لمفهوم الحوكمة المحلية، لعل إختيارنا لمصطلح الحوكمة هو مجارة لأغلب التوجهات الأكاديمية التي تبنت هذا المدلول إلى جانب هذا فان لفظ الحوكمة Governance مشتق من الكلمة الإنجليزية govern أي يحكم ومنها أتت governance , governore, gouvernement, ... والتي تعني حكومة، حاكم الحوكمة بتتابع .

كما يمكن استبعاد البدائل المطروحة الأخرى لأنها تتعد عن جذر الكلمة (ح ك م). فيما يقابل باللغة الإنجليزية Governance. ومن ثم فإن البعض يركز على مفهوم "حوكمة على وزن (فَوْعَلَة) لتكون الأقرب إلى مفهوم المصطلح باللغة الإنجليزية حيث تنطوي على معانى الحكم والرقابة من خلال جهة رقابة داخلية Governing Body أو هيئة رقابة خارجية، Regulatory Body كما أنها تحافظ على "جذر" الكلمة المتمثل في (ح ك م)، حيث لا يمكن استبعاده إذا أردنا التوصل إلى مرادف للمصطلح. تجدر الإشارة أيضا أن هذا المصطلح قد تم إقتراحه من قبل الأمين العام لمجمع اللُّغة العربية وقد إستحسنه عدد من متخصصي اللُّغة العربية ومنهم مركز دراسات اللغة العربية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة.¹

أفرزت إشكالية ترجمة العديد من المصطلحات هذا المفهوم، غير أنه من المفيد عدم تبديد الجهود حول الترجمة بقدر ما يجب البحث في المعنى الإجرائي لهذا المفهوم بغية توظيف آلياته المناسبة لكل مجتمع .

ب- إسقاط المفهوم كنموذج دولي: وجد تطبيق الحوكمة في العديد من الدول تناقضات عديدة فملائمة أفكار وآليات الحوكمة قد تختلف من مجتمع لآخر وهذا يرجع إلى العديد من الأسباب ومدى ملاءمة أفكار وآليات الحوكمة لجميع الثقافات والحضارات والمجتمعات، ومدى تأثيرها على المجتمع محل الدراسة. فالمفهوم يكرس منظومة فكرية و سياسية معينة ، هدفها تقليص دور الدولة وهو مقبول في المجتمعات المستقرة والمتطورة ولكن بالنسبة للمجتمعات المتخلفة فهو موضوع شك² . كما هو الحال بالنسبة للمجتمعات التي يهيمن عليها النظام العسكري بشكل رئيسي يتسم فيها النموذج بشكل يختلف عن المجتمع الذي يتسم بالتوازن بين القطاعات المختلفة أو بوجود الديمقراطية.³

¹ - نزمين أبو العطا، حوكمة الشركات .. سبيل التقدم مع إلقاء الضوء على التجربة المصرية (واشنطن : إصدارات مركز المشروعات الدولية الخاصة، غرفة التجارة الأمريكية، ، 2003)، ص.1.

² -زهير عبد الكريم الكايد ، الحكمانية: قضايا و تطبيقات (مصر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، 2003)، ص. 29.

³ - المرجع نفسه

لهذا فلا يمكن إسقاط نموذج موحد للحوكمة على جميع الدول ، فإذا كان هناك نموذج صالح في بلد ما قد لا يكون صالحا في بلد آخر، وهذا ما دفع إلى تكثيف الدراسات مع بداية التسعينات التي توصلت إلى إيجاد نماذج عديدة لها تتفاوت وفقا لمكوناتها ، فهناك نماذج على مستوى الدولة وأخرى على مستوى القطاع الخاص ، وأخرى خاصة بالقطاع التطوعي، والتي يمكن الإستفادة منها بشكل مشترك ومتبادل وفقا لطبيعة و نطاق الحوكمة .¹

في هذا الإطار صرح الأمين العام للأمم المتحدة السابق كوفي عنان : "إن الحكم الراشد لا يمكن فرضه سواء من قبل السلطات الوطنية أو المنظمات الدولية، ولا يمكن خلقه بين عشية وضحاها، فهو انجاز ونتيجة بحد ذاته، وإعداد للبيئة المساعدة والمناسبة التي تمكن للاستثمار ان يتم، وللثروة ان تتحقق وللأشخاص أن يزدهر عملهم وينمو، فهو يتطلب قناعة ومشاركة المحكومين، إضافة إلى الإندماج الكامل والمستمر لكافة المواطنين في مستقبل أوطانهم ."²

ج-صعوبة إيجاد تعريف موحد للمفهوم : يصعب إيجاد تعريف موحد وبسيط واضح وشامل لأي ظاهرة أو مفهوم في العلوم الإجتماعية والعلوم الإجتماعية بطريقة لا تخل بالمعنى، فهناك العديد من التعريفات قدمت لمفهوم الحوكمة، الشيء الذي أثار الكثير من الجدل حول محتواه، حيث أن لكل مفهوم جنسيته دون تحرير مضامينه يعمل على تكريس التبعية المفهومية، لهذا نجد من الصعب إعطاء تعريف عام صالح لكافة المجتمعات .

على الرغم من المتغيرات السابقة التي عرقلت وضع وحصر مفهوم الحوكمة، ذكر أهم الجهات التي إهتمت بموضوع، والتي سندرجها في المطلب الموالي .

المطلب الثاني : تعريف الحوكمة المحلية والمقاربات المفسرة لها

حظي مفهوم الحوكمة بعدة تعاريف أوردتها جهات مختلفة حسب الرؤى التي تبنتها، لذلك يمكن تقسيمها حسب المقاربات المهيمنة التي عرضت المفهوم وفقا لزاوية محددة، وعلى هذا الأساس يمكن إدراج مفهوم الحوكمة وفقا للمقاربات والتعاريف الآتية:

¹ - المرجع السابق، ص ص. 29-30.

² Koffi ANNAN, *Gouvernance for sustainable Grwth and Equity*, (Report on International Confernece, United Nations, United Nations, N.Y,1997),P.20.

الفرع الأول : الحوكمة والحوكمة المحلية

تبنّت المؤسسات والهيئات الدولية طرح ورؤى لمفهوم الحوكمة والحوكمة المحلية، حيث ظهرت العديد من الكتابات والمحاولات الرامية إلى تقديم تعريفات أكثر دقة ووضوح وشمول .

أولاً: مفهوم الحوكمة

1- في الأدبيات الغربية

إهتمت الأدبيات الغربية بموضوع الحوكمة المحلية وقد وضعت العديد من التعريفات لها منها نجد تعريف "جون هايدن" الذي ربط مفهوم الحوكمة بمفهوم النظام Régime ، بإعتبار أن هذا الأخير يتضمن مجموعة من القواعد التي تنظم المجال السياسي، أما الحكم الراشد فيهدف إلى صياغة مجموعة من القواعد التي تعمل في إطارها الدولة والمجتمع المدني معا، وهذه القواعد تترجم فيما بعد إلى دساتير وقوانين وتنظيمات إدارية.

كما إنصرف تعريف "أديان لفتويتش Adrian Leftwich" إلى وضع تعريف أشمل محدد مستويات وتمثل فيما يلي:

✓ مستوى هيكلي ينصرف إلى القواعد العامة التي تحدد توزيع السلطة السياسية والإقتصادية في المجتمع؛

✓ مستوى سياسي وينصرف إلى تحديد القواعد الحاكمة للنظام السياسي، ويفترض أن يتسم الحكم الراشد على هذا المستوى بوجود نظام يتمتع بالمشروعية، ويعتمد على مبدأ التفويض الديمقراطي من طرف الجماهير، التعددية السياسية، الفصل بين السلطات؛

✓ مستوى إداري ويتطلب وجود نمط رشيد من الإدارة، وجهاز الوظيفة العامة، يتمتع بالكفاءة والشفافية ويخضع للمساءلة.¹

عرف D.Kaufman, Aart Kraay & Pablo Zoido-laba في مقال منشور لهم بعنوان " تسيير

الشؤون العامة و تقويم العمل "بمجلة Finances et Développement، جوان 2000 ،على أنه جملة التقاليد والمؤسسات الموجهة لممارسة السلطة في الدولة، و حسب الباحثين ،فإن هذه التقاليد و المؤسسات تتمثل في:

¹-راوية توفيق،الحكم الرشيد والتنمية في افريقيا: دراسة تحليلية لمبادرة النيباد (مصر: معهد البحوث والدراسات الإفريقية (2005)، ص.31.

أ - عمليات الحكومة المختارة؛

ب - قدرة الحكومة على إدارة الموارد بكفاءة ،ورسم وتطبيق السياسات؛

ج- إحترام المواطنين والدولة للمؤسسات المسيرة و فروعها الإقتصادية والإجتماعية؛

ركز هذا التعريف على تقديم أهم الشروط الواجب توافرها لقيام الحكم الراشد في الدولة كالديمقراطية، حقوق الإنسان، سيادة القانون ،الف عالية في تسيير الموارد ،جودة تصميم المسؤوليات و تقويم الأعمال، وبالتالي تركيز على القيام باصلاح الهيكلية لمؤسسات الدولة وفروعها.¹

- تعريف Marcou Rangeon et Thiebault : الحكم الراشد هو الأشكال الجديدة الفعالة بين القطاعات الحكومية والتي من خلالها يكون الأعوان الخواص وكذا المنظمات العمومية والجماعات أو التجمعات الخاصة بالمواطنين أو أشكال أخرى من الأعوان يأخذون بعين الاعتبار المساهمة في تشكيل السياسة. كما عرف **François Asher** الحوكمة على أنها "اشتراك المؤسسات السياسية و الفاعلين الإجتماعي ين والقطاع الخاص مع بعضهم البعض، مما يجعل مواردها بصفة مشتركة و كل خبراتها و قدراتها و كذلك مشاريعها لخلق مبدأ جديد قائم على تقاسم المسؤوليات في عملية إعداد و تنفيذ السياسة القادرة على الحفاظ على تماسك المجتمع".²

2- في الأدبيات العربية:

- تعريف " غادة موسى" تعني الحوكمة مجموع الآليات والسيرورات والعلاقات والمؤسسات المعقدة التي بواسطتها يتبنى المواطنون والمجموعات مصالحهم ويمارسون حقوقهم ويقومون بواجباتهم"، ويتحقق الحكم الجيد بالمشاركة، الشفافية، المساءلة، سيادة القانون.

كما يغطي الدولة، القطاع الخاص، والمجتمع المدني، و لكل من هؤلاء الفاعلين وظائفه ،فالدولة توفر الإطار السياسي والقانوني الملائم، أما القطاع الخاص فهو ينتج الأرباح و يخلق الوظائف، فحين يعمل المجتمع المدني على تسهيل التفاعل السياسي والإجتماعي .³

¹ - عزي الأخضر تقرير حول :قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد إسقاط على التجربة الجزائرية ، تم تصفح الموقع

الالكتروني .www.ulum.unsania.com/pdf.2006/06/16.

² Michel Godet , Comment Traiter les Citoyen aussi Bien que les Actionnaires. Améliorer la Gouvernance pour Resoudre la Crise de Gouvernabilité(France : cousevatoire national des arts et métiers , 1999) p. 39.

³ - مصطفى كامل السيد و آخرون ، الفساد والتنمية: الشروط السياسية للتنمية الاقتصادية (القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، 1999) ،ص.84.

كما صرح الرئيس الجزائري "عبد العزيز بوتفليقة" قائلا: "لا يمكن إقامة الحكم الراشد دون دولة القانون دون ديمقراطية حقيقية ، دون تعددية حزبية، كما لا يمكن أن يقوم حكم راشد إطلاقا دون رقابة شعبية".¹ مشيرا إلى ضرورة إجراء إصلاحات سياسية في هذا الصدد .

ثانيا: مفهوم الحوكمة المحلية

إن تغيير دور الدولة كفاعل أساسي لرسم وتنفيذ السياسات العامة، بتحويل المسؤوليات والقدرات إلى الإدارة المحلية لتسيير شؤونها من خلال تطبيق اللامركزية لدعم وتقوية قدرات الحكومات المحلية من شأنها خلق نسيج إجتماعي يعمل على تحقيق التوازن بين السياسات العامة الوطنية محليا والمصالح المحلية من خلال طرح إهتمامات المحلية بفعالية أكبر بالتنسيق الرقابي للسلطات العليا على العمليات التي يتم تنفيذها محليا.

قدم Charlick تعريفا للحكم المحلي الرشيد أنه: "الإدارة الفعالة للشؤون العامة المحلية من خلال مجموعة من القواعد المقبولة بغية دفع وتحسين القيم التي ينشدها الأفراد والمجموعات في المجتمع المحلي".²

لقد تضمن إعلان مؤتمر الإتحاد الدولي لإدارة المدن بصوفيا (من 9 الي 12 ديسمبر 1996) إعلان الحوكمة المحلية Declaration of Local Governance، وقد أشار لأول مرة : إن نظام الحوكمة المحلية يجب أن يتضمن ما يلي:³

- نقل مسؤولية الانشطة العامة الملائمة إلى المستويات المحلية المختلفة بموجب القانون (الحكومة تهتم بالشأن العام بينما الحوكمة المحلية تهتم بشؤون الجماعات المحلية)؛
- نقل أنشطة الشأن العام إلى الحكومة المحلية؛
- لامركزية المالية وموارد كافية للقيام بتلك الانشطة على المستوى المحلي؛
- مشاركة حقيقية للمواطن في صنع القرار المحلي (اعطاء مكانة للمواطن في الاجندة المحلية)؛

1-الأخضر عزي ،غانم جلطي،"قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد"، الدراسات الإستراتيجية، 12،الجزائر، مركز البصيرة،(جانفي 2006) ،ص.13 .

2- حسن العلواني، اللامركزية في الدول النامية من منظور أسلوب الحكم المحلي الرشيد (القاهرة: مركز دراسات و بحوث الدول النامية 2006) ،ص.80

3-رياض بوريش ، محاضرة في مقياس الحوكمة المحلية، (كلية الحقوق : قسم العلوم السياسية، جامعة قسنطينة، السنة الجامعية 2010/2011).

- تهيئة ظروف خصخصة الإقتصاد المحلي.

كما عرف برنامج الأمم المتحدة الانمائي OCDE الحوكمة المحلية على انها مجموع العمليات التي يتم من خلالها رسم السياسات العامة وتطبيقها، نتيجة التفاعل في العلاقات الشبكية بين مختلف الفواعل الإجتماعية والقطاع الخاص المحلي والمجتمع المدني المحلي، في اطار المساومات التي من خلالها يتقرر من سيقدم الخدمات المحلية والزمن والطريقة التي تتم بها تسيير الشؤون المحلية.

وعليه فالحوكمة المحلية تتعلق بكيفية تطبيق التخطيط و إدارة الخدمات المحلية وتنظيمها ، كل ذلك في اطار النظم السياسية والإقتصادية والإجتماعية. وتستخدم الحوكمة لإعطاء حكم قيمي على ممارسة السلطة السياسية لإدارة شؤون الدولة والمجتمع باتجاه تطوري تقدمي، وفق معايير الجودة بإعتماده على قيادات سياسية منتخبة وكوادر ادارية ملتزمة بتطوير موارد المجتمع، وبتحسين حياتهم ورفاهيتهم وبرضاهم وبمشاركتهم.¹

يمكن القول أن برنامج الأمم المتحدة الانمائي تبنى مفهوم التمكين Empowerment² من خلال ضمان توفير أدوات الديمقراطية والحرية الضرورية للأبعاد السياسية والمدنية من الحكم – تحتل المرتبة الثانية على جدول أولويات البنك الدولي وهكذا حول البرنامج من التركيز على تحسين الأدوار وتحقيق اللامركزية إلى ضرورة إحترام حقوق الانسان والدعم التشريعي والإصلاح القضائي ومكافحة الفساد يتحقق من خلال تنمية قدرات المجتمع المدني والقطاع الخاص والمدنية من الحكم³. وبالتالي فهو يعزز مفهوم التنمية الإنسانية بتركيزه على الانسان بدلا من الدولة. لهذا فقد حدد البرنامج خمس أولويات تمثل نوعية البرامج التي من الممكن تنفيذها في إطار الحكم الراشد:

- 1- المؤسسات الحاكمة: أي التركيز على الهيئات الرسمية: التشريعية، التنفيذية و القضائية ،و المحلية.
- 2- إدارة القطاع العام والخاص : يتم إعداد البرامج، القيادات، و بناء القدرات الخاصة بوضع السياسات وإدارة التغيير .
- 3- اللامركزية و دعم الحوكمة على المستوى المحلي: تقديم الخدمات للدول الراغبة في بناء قدرات المحليات، و دعم التنسيق،...

¹ - برنامج الامم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية العربية لعام 2002 على الموقع www.arab-hdr.org/publications

² - التمكين : هو زيادة القدرة الروحية و السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية للأفراد و المجتمعات. وهو عملية زيادة قدرة الأفراد أو الجماعات على اتخاذ خيارات وتحويل تلك الخيارات إلى الإجراءات والنتائج المطلوبة.

³ -Weiss, Thomas G . « Gouvernance , Good Governance and Global Gouvernance : Conceptual and actual chalenges » Third World Quarterly, Vol 21, No 5(2000)pp 795– 814.

4 -منظمات المجتمع المدني:يسعى البرنامج إلى تأسيس المزيد من التعاون بين المجتمعات المحلية والحكومات المركزية ،و بناء قدراتها و تثقيفها في شؤون الحوكمة¹.

ما يلاحظ من خلال التعريفين ربطهما البعد السياسي والإداري وبين مصالح المجتمع المحلي والفعالية التي يتم بها ادارة الشؤون المحلية. غير ان هذا الربط لا يمنع من إعاقتها حيث أنهما لم يحددا القواعد التي تحكم الأطراف الفاعلة في الحوكمة المحلية، ولا تقتصر فقط على الخدمات المحلية، بل تستلزم الحفاظ على الحريات والحقوق الأساسية للأفراد المحليين عبر توفير البيئة المناسبة لمشاركة المواطنين المحليين في تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع المحلي.

- كما يمكننا أخذ تعريف " عادة موسى" في نفس هذا السياق ذلك أنه تعريف يؤكد أن الحكم الجيد يتحقق بتطبيق معايير ومطلباته من خلال المزيد من المشاركة،الشفافية،المساءلة،سيادة القانون،كما يغطي أيضا جهود الدولة،القطاع الخاص،والمجتمع المدني فلكل هؤلاء الفاعلين تسهل التفاعل السياسي والإجتماعي².

الفرع الثاني: مستويات الحوكمة Zone of Governance : تحدث بلمبتر وجرهام في مقال نشر

لهما سنة 1999 عن ثلاث مستويات للحوكمة وهي:³

1- **الحوكمة على المستوى العالمي Governance in Global Space** خلص تقرير لجنة الحكم العالمي

المعنون **our global neighborhood** ،الذي نشرته اول مرة مطبوعة جامعة أكسفورد، 1995،" إن الحوكمة العالمية تنطوي على إصلاح وتعزيز النظام القائم من المؤسسات الحكومية الدولية، وتحسين وسائلها التعاون مع المجموعات الخاصة والمستقلة، وهذا الأمر يتطلب الإفصاح عن روح تعاون وتأكيد مبادئ التشاور والشفافية والمساءلة لتعزيز المواطنة العالمية⁴.

وتشير اللّجنة بأن الحوكمة العالمية لا تعني وجود حكومة عالمية،لان ذلك سيعزز من مكانة الحكومات، بل جعل الانسان جوهر ومحور التنمية العالمية.

2- **الحوكمة الوطنية أو الحوكمة على مستوى الدولة Governance in National Space**

يشمل مجتمع واحد وتحتوي على عدة مستويات : وطني ، ولائي ، أو محافظة ، بلدية، أو شبه

¹ UNDP , *Priorities In Support of Good Governance: UNDP Governance Policy Paper* , consulté le14/10/2014 <http://www.magnet.undp.org/policy/chapter2.htm>

²مصطفى كامل السيد و آخرون ، مرجع سبق ذكره ،ص.84.

³ - Plumpter Tim & Graham John,"Governance and Good Governance" :*International & Ab original Perspectives*, (1999)p7-8.

⁴ -CCG ,*Our Global Neighborhood*, Oxford University Press,1997.

الفصل الأول : الإطار النظري والمفاهيمي للحكومة المحلية والإصلاح السياسي

المنطقة Aboriginal ، الضواحي أو المحليات Urban or Local¹ ومع أن الحكومة لا تزال هي الجهة الفاعلة الرئيسية، فإنها لا تتحمل وحدها عبء الحكم. فقد تغير دورها ، من دور السلطة الإدارية إلى دور قيادي في بيئة حكم متعدد المراكز. ومن أسلوب العمل البيروقراطي إلى الأسلوب التشاركي ، ومن إعطاء الأوامر والإشراف إلى المحاسبة على النتائج، ومن الاعتماد على القدرات الداخلية إلى الاعتماد على القدرة التنافسية والابتكار². وهذا النوع من الحكومة هو جوهر دراستنا، والذي سوف نركز عليه من خلاله اسقاطه على التجربة التركية في تطبيق الحكومة المحلية. الجدول التالي يبين نموذج هيكل الحكومة على مستوى الدولة.

الجدول رقم: 4 نموذج هيكل الحكومة على مستوى الدولة من أجل التنمية

النمط التقليدي	متطلبات الحكومة
وحدوي	اتحادي / كونفيدرالي
مركزي	معلوم ومحلي
الإدارة للمركز	التوجه للمركز
بيروقراطي	تشاركي
مساءلة من القمة لقاعدة	مساءلة من القاعدة للقاعدة
تركز على القواعد والاجراءات	مرونة إدارية ومحاسبة على النتائج
تعيينات مدى الحياه للحالة المدنية	نظام التعاقد
القيادة والإشراف	مستجيب وقابل للمساءلة
تبعية داخلية	تنافسية
مغلق وبطيء	منفتح وسريع
عدم تحمل المخاطر	حرية الفشل/النجاح
تركيز على الحكومة	تركيز على الحكومة

المصدر: بالاعتماد على تقرير الأمم المتحدة ، الحكم السليم : تحسين الإدارة الكلية في منطقة اسكوا، 2003.

¹ -ibid, p.3.

² - الأمم المتحدة، الحكم السليم : تحسين الإدارة الكلية في منطقة اسكوا، 2003 ، ص.7.

3- الحوكمة المؤسسية **Corporate Governance** : وهذا النوع من الحوكمة يوجد في المؤسسات المساهمة وغير المساهمة، والتي تكون في العادة مسؤولة أمام مجالس الإدارة. ويطلق الكثير من الأدبيات على هذا النوع من الحوكمة اسم حوكمة الشركات، وهي تعتبر أحد العناصر الأساسية في مجال تحسين الكفاءة الإقتصادية. وحوكمة الشركات تتضمن مجموعة من العلاقات (بين الإدارة التنفيذية للشركة ومجلس إدارتها، والمساهمين فيها وغيرهم من الأطراف المعنية وصاحبة المصلحة بصور مختلفة. كما ينبغي أن يوفر أسلوب حوكمة الشركات الحوافز الملائمة لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للشركة لمتابعة الأهداف التي تتفق مع مصلحة الشركة والمساهمين فيها.

الفرع الثالث : المقاربات المفسرة للحوكمة المحلية

أولاً : المقاربة السياسية

إعتمدت هذه المقاربة على الجانب السياسي للمفهوم، والتي شملت مختلف الجوانب المهمة بالإصلاح السياسي والديمقراطية والكفاءة الإدارية و في صنع السياسات العامة، بما يخول الممارسات الديمقراطية في مختلف مستويات الحكم. وأكد تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP على الإصلاح والديمقراطية في مقاربتة حيث حدد الحوكمة بأنها ممارسة السلطات السياسية والإقتصادية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات من خلال آليات وعمليات ومؤسسات تتيح للأفراد والجماعات تحقيق مصالحهم وممارسة حقوقهم القانونية والوفاء بالتزاماتهم وتقبل الوساطة لحل خلافاتهم.

ويعمل الحكم الصالح على تخصيص الثروات وإدارتها لتلبية الحاجات الجماعية ويتميز بالمشاركة والشفافية والمساءلة وحكم القانون والفعالية والمساواة¹ ؛ حيث جاء في هذا التقرير: "إن إدارة المجتمعات من خلال الحكم تنطلق في ثلاثة اتجاهات ، أولها سياسي وهو ما تعلق بذات السلطة السياسية من حيث شرعيتها ، وثانيها تقني الذي يدور العمل فيه حول عمل الإدارة العامة وحول مدى كفاءتها وفعاليتها، أما الثالث فهو اقتصادي إجتماعي ويقصد به كل ما تعلق بطبيعة بنية المجتمع المدني. ومدى حيويته واستقلاله عن الدولة من جهة ، وطبيعة السياسات العامة في المجالين الإقتصادي والإجتماعي وتأثيرها على المواطنين، وطبيعة العلاقات الخارجية من جهة أخرى".²

¹ UNDP برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الحكم من أجل التنمية البشرية المستدامة (وثيقة سياسات عامة من اعداد برنامج الامم المتحدة الإنمائي نيويورك، 1997).

² - امين مشاقبة والمعتصم بالله علوي، مرجع سبق ذكره، ص. 55.

أما المعهد الكندي للحوكمة **Institute on Governance** ، فقد عرّف الحوكمة بأنها " العمليات والهيكل التي تستخدمها المؤسسات لتوجيه وإدارة عملياتها العامة وأنشطة برامجها.¹ كما ترى الوكالة الأمريكية للتنمية **USAID** : أن الحوكمة يعني قدرة الحكومة على تطوير الإدارة العامة وفق منطوق الكفاءة والفاعلية والمساءلة وفتح مجال المشاركة للمواطنين وبالتالي تعزيز للحكم الديمقراطي. وهي تتضمن عملية اختيار، ومتابعة وتغيير الحكومات، وقدرة الحكومات على وضع سياسات سليمة وتنفيذها واحترام المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم العلاقة الإجتماعية والإقتصادية فيما بينهم². من كل هذه التعاريف نستنتج ان الحوكمة هي:

✓ تعزز استقلالية السلطات واللامركزية؛

✓ تحسن السياسات العامة؛

✓ تؤكد على إحترام المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الإقتصادية والإجتماعية فيما بينها؛

✓ عملية اختيار واستبدال الحكومات؛

✓ مكافحة الفساد؛

✓ مشاركة القطاعات الثلاث (الدولة ، القطاع الخاص والمجتمع المدني).

وهذا يعني ان الحوكمة تعكس مناخا تفاعليا مجتمعيا ديمقراطي تشاركي بين كافة الأطراف والفواعل لتحقيق التنمية مستدامة*. ومن تمّ فمقاربة الحوكمة السياسية تعكس زاوية مهمة لتفعيل مؤشر الحكم وتفعيل العلاقة بين الفواعل الثلاثة للدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

ثانيا : المقاربة الإقتصادية

بادرت العديد من المنظمات الدولية إلى إستخدام مضامين الحوكمة بشكل واسع، كالألية لإدامة التنمية، من خلال العناية بتحقيق تنمية الموارد البشرية وإدامتها والعناية بالتنمية الإجتماعية بشكل عام وبالتنمية الإقتصادية والسياسية والإدارية في القطاعات الحكومية والمجتمعية.

¹ John Graham & Bruce Amos & Tim Plumptre , " Principles for Good Governance in the 21 st Century" 1 Policy Brief No. 15 - Institute On Governance, Ottawa, Canada. P1.

² - الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، "تقرير عن التقليل من الفساد في القضاء" (حزيران 2009) ص.3.

*- التنمية المستدامة هي عملية تطوير الأرض والمدن والمجتمعات وكذلك الأعمال التجارية بشرط ان تلبي احتياجات الحاضر بدون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها. للمزيد انظر تنمية_مستدامة/ <https://ar.wikipedia.org/wiki/>

طرح هذا المفهوم لأول مرة في أدبيات البنك الدولي عام 1989 م، في دراسة له عن الأزمة الاقتصادية لدول إفريقيا جنوب الصحراء، حيث عرفه تعريفا عاما على أنه "ممارسة السلطة السياسية لإدارة شؤون الدولة"، وعبر عنه بـ "أسلوب الحكم". مع بداية التسعينيات، حاول خبراء البنك الدولي تطوير المفهوم ليكون أكثر دقة، إذ عرفه في تقريره الصادر سنة 1992 م حول "الحكم الراشد و التنمية بأنه" عملية التسيير و الإصلاح المؤسساتي المتعلقة بالإدارة، وباختيار السياسات، و بتحسين مستوى التنسيق تقديم الخدمات في المرافق العمومية، باستخدام الأساليب السليمة، و روح المسؤولية، الشفافية، للوصول إلى نتائج الأهداف المسطرة و تحقيق التنمية المستدامة¹ ."

قدم البنك الدولي وصفا للحكم الراشد بأنه :

- ✓ إدارة عمومية جيدة؛
- ✓ خدمة عمومية فعالة؛
- ✓ نظام قضائي مستقل ؛
- ✓ إحترام حقوق الإنسان؛
- ✓ هيكل مؤسساتي تعددي و حرية التعبير ؛
- ✓ سوق تنافسية، خصوصية، لامركزية إدارية، و ترقية المنظمات غير الحكومية؛
- ✓ الازدواجية بين الديمقراطية الليبرالية و الإدارة العمومية الجيدة².

من خلال هذا التعريف نلاحظ كيف عرف الحكم الجيد على أنه الطريقة التي يتم من خلالها ممارسة السلطة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للدولة، ووضع للحكم الجيد ثلاث ابعاد وهي:³

- 1- شكل النظام السياسي(الهيكل والمؤسسات) ؛
- 2- إدارة ابعاد العملية السياسية (إتخاذ القرارات من اجل استغلال موارد الدولة لتحقيق التنمية فيها) ؛
- 3- وقدرة الحكومة على تخطيط وتنفيذ السياسات المناسبة؛

¹ -World Bank , " Governance & Development" (Washington : World Bank , 1992)P.01

² -Gerared Presvost , "Introduction a L'étude du Concept de Gouvernance" ,Revue IDARA ,N°21 ,Alger : ENA ,2001 ,P52-53.

³ --Weiss,Thomas G . op cit, p.798.

الفصل الأول : الإطار النظري والمفاهيمي للحوكمة المحلية والإصلاح السياسي

وقد تعامل البنك الدولي مع فكرة الحوكمة من خلال تجربته الفاشلة مع الدول النامية في تمويله للبرامج والمشاريع على الرغم من الإصلاحات القانونية، إلا أن القوانين الجديدة تصطدم بعدم الالتزام المستمر، أو الإعاقة في تنفيذها لغياب المساهمة في إتخاذها، فالحوكمة في نظره تعتبر ضرورية لخلق وإدامة البيئة الداعمة للتنمية و التي تتسم بالقوة والعدالة. وفي نقد لهذا التعريف يمكن إستنتاج ما يلي:

- تعريف البنك الدولي أنه تعريف اقتصادي بالدرجة الأولى حتى وإن كانت العناصر السابقة تتصل بالأبعاد السياسية لنظام الحكم ؛

- ربط البنك الدولي بين الإدارة الرشيدة لموارد الدولة وديمقراطية الحكم، حيث إعتبر الحكم السيئ أنه شخصه السلطة وعدم إحترام حقوق الإنسان واستشراء الفساد ووجود حكومات غير منتجة وغير ممثلة؛

- أنه لم يناقش مفهوم الحكم الراشد كمفهوم سياسي ، فهو يتكلم عن الطريقة التي يتم بواسطتها ممارسة الحكم في تسيير وإدارة اقتصاد ما ،دون تحديد هذه الطريقة ،و كيفية استعمالها ،و الجهة التي تستعملها القطاع العام ام القطاع الخاص ،أم كليهما؛

- تعامل هذا التعريف على اساس أن الدول في مرتبة واحدة من حيث سبل ووسائل ترشيد الحكم فيها، أي أنه لم يراعي بيئة النظام السياسي فجاء المفهوم واسع المضمون والمحتوى.

أما منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية OCDE فعرفت الحوكمة على أنها: "إستخدام السلطة السياسية وممارسة السيطرة في المجتمع لإدارة موارده من اجل تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية".¹

وركزت على قدرة السلطة السياسية في توفير الاجراءات القانونية والبيئة اللازمة لتمكين الفاعلين الإقتصاديين من تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية. ويقترب من هذا التعريف، تعريف الوكالة الكندية للتنمية الدولية IDEA الصادر عام 1997 الذي عرف الحوكمة على انها أسلوب ممارسة التخصيص السلطوي للقيم من قبل الحكومات في ادارة موارد الدولة الإقتصادية والإجتماعية.²

خلاصة لكل ما تم عرضه لتعريف الحوكمة يمكن إستنتاج أن هناك مقاربتان مختلفتان من حيث الأسلوب والطريقة لكنهما متقاطعتان من حيث الهدف:

¹ - "Participatory Development and Good Governance", Development Co-operation Guidelines Series – Organization for Economic Cooperation and Development (Paris, 1995).

² - بيشره و علي محمد الامين، "آليات الحكم الراشد في ادارة التنوع الثقافي" (رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة السليمانية، العراق، 2014)، ص.11.

✓ **المقاربة الأولى :** ركزت في تعريفها للحكومة على المنظور السياسي واعتبرتها أنها تعبير على طريقة أو شكل الحكم وأسلوب صنع السياسة، بالاعتماد على ما تحققه مبادئها من مكاسب ديمقراطية وبالتالي من خلال الإصلاح السياسي والاجتماعي باستخدام آليات المحاسبة في مواجهة السلطات العامة، والشفافية في مؤسسات الدولة، ومدى الالتزام بسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان ومكافحة الفساد. وبالتالي فالمنظور السياسي للحكومة يركز على فكرة الإصلاح السياسي من خلال الانتقال من التفكير النظري إلى التعامل التطبيقي من خلال قياس مؤشرات تقويم حالة الحكم وصنع السياسة

✓ **المقاربة الثانية :** تنظر إلى الحكومة من جوانبها الاقتصادية إلى تحقيق الغايات التنموية من خلال البرامج والمشاريع الاقتصادية والاجتماعية وبشكل عام وبالتنمية الاقتصادية والسياسية والإدارية في القطاعات الحكومية والمجتمعية.

المطلب الثالث : خصائص ومعايير قياس الحكومة المحلية

تباينت الدول والمجتمعات في مستوى النضج السياسي والاجتماعي والثقافي والإقتصادي، كما تعددت مؤشرات الحكومة بين مؤشرات سياسية وإقتصادية واجتماعية وإدارية، فقد تم تحديد مؤشراتها بصورة يمكن تكميمها وقياسها وبالتالي أصبح هناك الحديث عن قياس المشاركة (مشاركة المواطنين في اختيار الحكومة) قياس المساءلة (وسائل تداول السلطة ودور المواطنين في اختيار الحكومة) وقياس للأداء الحكومي (كفاءة وتوفير الخدمات العامة وكفاءة الجهاز البيروقراطي للدولة ونجاح الحكومة في تحقيق برامجها)، قياس مدى فعالية هذه السياسات ومعايير النجاح والفشل في صياغتها، وقياس لدرجة مؤسسية الدولة واحترام طرفي عملية الحكم (الحكومة والمواطنين) من خلال إحترام سيادة القانون ومؤشر مكافحة الفساد في النظام السياسي والحياة العامة. بناء على ما سبق، يمكن إستعراض فيما يلي خصائص الحكومة وقياس مؤشراتها

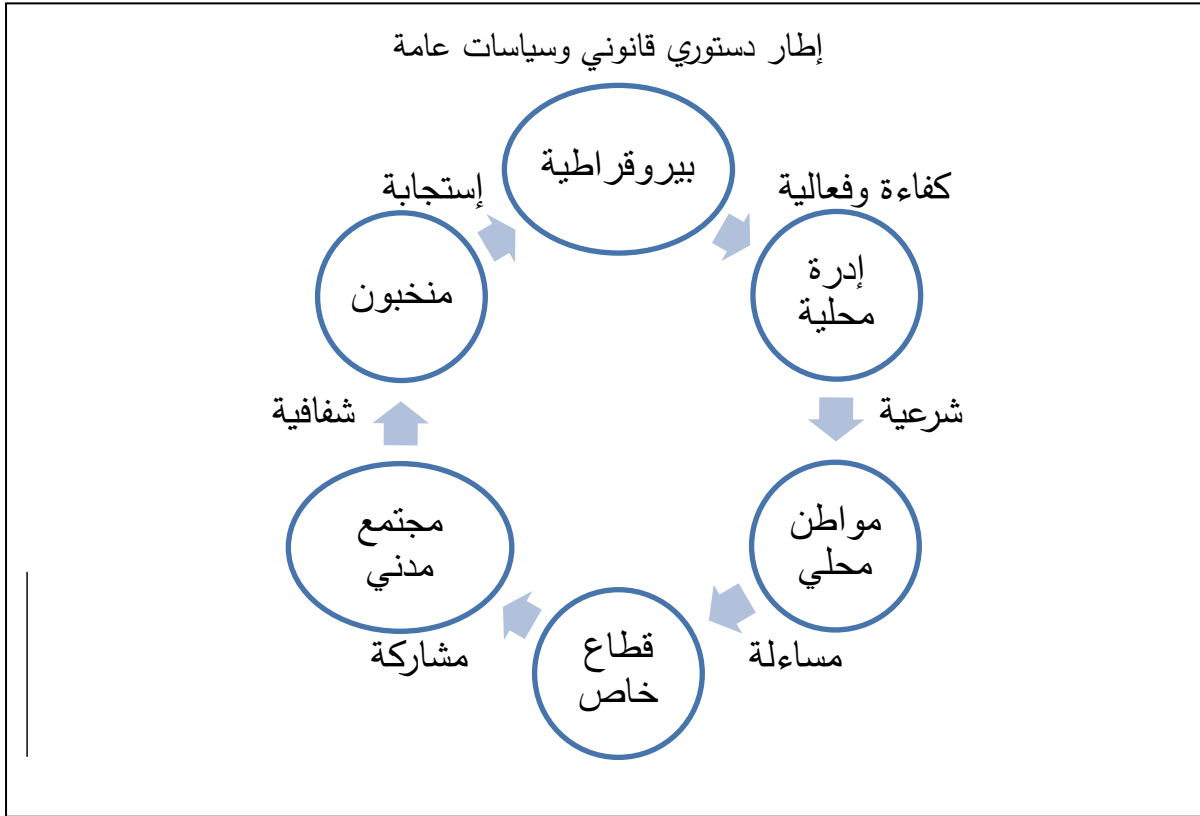
الفرع الأول : خصائص الحكومة المحلية

سمح تطبيق الحكومة المحلية الإنتقال من مرحلة المفهوم النظري إلى التطبيق العلمي والعملي، وقد إختلفت تلك المؤشرات بإختلاف توجهات المؤسسات المهمة بها، فقد إعتد البنك الدولي على مجموعة من

الفصل الأول : الإطار النظري والمفاهيمي للحوكمة المحلية والإصلاح السياسي

الآليات، إختلفت عن تلك التي طرحها برنامج الأمم المتحدة الانمائي، ذلك أن تحقيق الحوكمة المحلية الجيدة وتفعيلها يتوقف على مدى وجود آليات وعمليات مناسبة تحقق أهداف الإنتقال من الحالة التقليدية للحكم التي غالبا ما وصفت بالحكم السيء* إلى حالة الحوكمة أكثر تفاعلا وتكاملا بين الأركان والعناصر المكونة له (الدولة- المجتمع المدني- القطاع الخاص)، وفي هذا الإطار سوف نستعرض تلك الخصائص إلا أننا سوف نكتفي بذكر المعايير التي قدمها برنامج الأمم المتحدة الانمائي UNDP والتي وصفت بأنها الأكثر شمولاً وتنوعاً من تلك التي وضعها البنك الدولي أو غيره من الهيئات الأخرى لكن بإضافة عناصر أخرى رأينا فيها مكملة لما قدمه UNDP وتمثل فيما يلي:¹

الشكل رقم 2 : نظام الحكم المحلي من منظور أسلوب الحوكمة



المصدر: بتصريف حسن العلواني ، مرجع سبق ذكره، ص.83.

* يوصف الحكم بالحكم السيء إذا تحققت فيه الخصائص التالية: 1- غياب الإطار القانوني أو عدم تطبيق القانون 2- عدم شفافية المعلومات 3- الفشل في الفصل بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة ما تعلق بين المال العام والمال الخاص. 4- ضعف ثقة المواطنين بالقوانين و ضعف الشرعية للحكام أو فقدانها وتشي ظاهرة القمع وهدر حقوق الإنسان وتضييق حرية الإعلام 5 - وجود أولويات تتعارض مع التنمية، إضافة إلى إساءة استخدام الموارد 6- انتهاج سياسات لا تستجيب لمطالب الشعب ولا تحقق العدالة في إتاحة الفرص بينهم.

¹ - UNDP, Governance for Sustainable Human Development , (1997), P.13.

1. المشاركة **Participation**: ويقصد بها توفير السبل والآليات للأفراد والجماعات في المساهمة في عملية صنع القرار ، أما بطريقة مباشرة أو عبر مؤسسات شرعية وسيطة تمثل مصالحهم كالمنتخبين المحليين يتعين أن يشارك في بلورة القرار والفعل التنموي المحلي وتنفيذه ومتابعته مختلف مكونات المجتمع بالإضافة إلى إشراك كل المؤسسات وكافة الفاعلين وفق مقاربة تشاركية¹، على اعتبار أنها تشكل آلية حديثة تقود إلى إحداث تغيير إجتماعي شامل للمحيط، فالمقاربة التشاركية تمكن من تحديد الإحتياجات الحقيقية للسكان وما ينبغي الاهتمام به من مشاريع، كما تمكن الخبراء من رصد مدى أهمية المشاريع المقترحة وفعاليتها وكذا إمكانية نجاحها بعدما ثبت أن الجانب الرسمي عاجز عن تدبير القرار التنموي لوحده إضافة إلى أهمية مشاركة المجتمع المدني والنسيج الجمعوي الذي أصبح يطلق عليه القطاع السلطة الخامسة²، دوره في تحقيق نتائج تنموية ريادية .

2. الشفافية **Transparence** : تعني إتاحة كل المعلومات وسهولة تبادلها، بأن تكون متاحة لكافة المؤسسات ولجميع الأطراف المعنية، وأن تكون الحسابات العامة متاحة بصورة مباشرة، وأن تتوفر معلومات كافية وشاملة ومنظمة عن عمل المؤسسات وأدائها لكي يسهل راقبتها ومتابعتها .إذن الشفافية هي تدفق المعلومات الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والسياسية الشاملة في الوقت المناسب وبطريقة يمكن الإعتماد عليها وتتخلص الشفافية بالمكونات التالية :

- الحصول على المعلومة .

- العلاقة السببية بين المعلومة والموضوع المراد مراقبته.

- الدقة في الحصول على المعلومة .

3. العدالة والمساواة **Equity & Equality**: بحيث تتوفر الفرص للجميع بكافة أنواعهم .وأجناسهم، لتحسين أوضاعهم، مثلما يتم استهداف الفقراء والاقبل حظا لتوفير الرفاه للجميع.

4. المساءلة والمسؤولية **Accountability & Responsibility**: يخضع جميع متخذي القرار أو القطاع الخاص أو مؤسسات المجتمع المدني على المستوى المحلي لمبدأ المحاسبة أمام -الرأي العام ومؤسساته دون استثناء .وتعد آلية المساءلة* أهم سبل تحقيق التنمية المستدامة .

¹ - محمد مرابط، مفهوم الحكامة المحلية وعلاقتها بالتنمية، مقال منشور بتاريخ 2015/01/27 على موقع جريدة تطوان نيوز: <http://tetouanews.ma/archive>

² - المرجع نفسه

* - تأخذ المساءلة عدة أشكال وهي: المساءلة التشريعية والمساءلة التنفيذية: خضوع الجهاز التنفيذي نفسه للمحاسبة والمساءلة القضائية و تلعب دورا بارزا في أسلوب الحكم الراشد عن طريق مراقبة تسيير عمل التنفيذ وتوجيه التهم للموظفين والمساءلة بنظام المفتش العام (الأمبودسمان)وهي جهاز

أما المسؤولية فتتطوي على بعد أخلاقي وبعد قانوني، فأما الأول فيتمثل في كون الشخص يمارس مسؤولية تجعل منه عضواً من أعضاء المجموعة، وأما البعد القانوني فيعني أن المسؤولية تتأسس على دعامتين ملازمتين: واجب الشفافية وضرورة دفع أو تقديم الحسابات، وبذلك يتم إحترام وتقدير المجتمع وحاجته إلى التنمية. وهكذا فالمشروع التنموي المحلي في المحصلة عبارة عن توافق وتبادل للإلتزامات من أجل تحقيق نتائج وأهداف مشتركة .

5. **الشرعية** : ويقصد بها ممارسة السلطات المحلية لمهامها في إطار قواعد وعمليات وإجراءات قانونية تستند إلى الحكومة المركزية، وهذا يتم من خلال ثلاثة أبعاد قانوني وإداري وإنساني، أما الأول من خلال إحترام ممارسة الحكومة المحلية سلطتها ، والثاني أن ممارسة السلطات المحلية تخضع أيضاً للبعد الإداري من خلال ممارستها للسلطة الإدارية وإضطلاعها على القضايا الإدارية ، أما الثالث فيتعلق بتوفير الفرص المتساوية للجميع ووضع ضمانات لممارسة حقوقهم؛

6. **الكفاءة والفعالية Efficiency & Effectiveness** : حسن استغلال في استخدام الموارد البشرية والمالية والمادية والطبيعية من قبل المؤسسات لتلبية الاحتياجات المحدد؛

7. **التوجه نحو بناء توافق الآراء Consensus Orientation** : تتوسط الحوكمة المصالح المختلفة للوصول إلى توافق واسع للآراء بشأن ما يحقق مصلحة المجموع كأفضل ما يكون، وبشأن السياسات والإجراءات حيثما يكون ذلك ممكناً؛

8. **الإستجابة Responsiveness** : ينبغي أن تسعى المؤسسات وتوجه العمليات إلى خدمة جميع كافة شرائح المجتمع دون إستثناء.¹

9. **الرؤية الاستراتيجية** : تتحدد بمفهوم التنمية بالشراكة بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص من خلال خطط بعيدة المدى لتطوير العمل المجتمعي من جهة وأفراده من جهة أخرى والعمل على التنمية البشرية وحتى يتم تحقيق النتائج الإيجابية في رسم الخطط ، يجب الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الداخلية والخارجية ودراسة المخاطر ومحاولة وضع الحلول.

للرقابة والمحاسبة ينشأ بموجب دستور ، أو بنص تشريعي وهو مسؤول أمام البرلمان فقط ويتمتع بصلاحيات منها الاستقلالية في أداء واجباته وتخويله سلطة التحقيق و قيامه بتسهيل إمكانية الوصول إليه. بالإضافة الى المساءلة بالسلطة الرابعة.و(الامبوديسمان كلمة سويدية وهو شخص مكلف من البرلمان بمراقبة الادارة والحكومة وحماية الافراد وحررياتهم ،وقد استحدثت السويد هذا النظام في دستورها لعام 1809 ليكون وسيلة لتحقيق التوازن بين الافراد بين سلطة البرلمان والسلطة التنفيذية وللمحد من تعسف هذه الاخيرة في استخدامها لامتيازاتها في مواجهة الافراد) للمزيد انظر. (د.مازن ليلو راضي، "نظام الامبودسمان ضمانة لحقوق الافراد وحررياتهم"، مجلة القادسية مجلد 3 عدد 2 ، 1998 ص. 249).

¹- رياض بوريش، الديمقراطية والحكم الراشد (الجزائر: منشورات الوطن، 2017)، ص.67.

10. إتجاه الإجماع : **Consensus Orentaion** : إستنادا لما قدمه البروفسور " رياض بوريش " في كتابه " الديمقراطية والحكم الرشيد"، فهي السعي لتسوية الخلافات في المصالح من اجل تحقيق الاجماع حول المصالح المتضاربة ، للتوصل إلى الحلول الوسطى بما يشكل أفضل مصلحة للجماعات والسياسات العامة.¹ اذا ما إرتبطت هذه المؤشرات وإتحدت أمكننا حينئذن الحديث عن وجود حوكمة ، فتوفر المعلومة وسهولة الحصول عليها تعني مزيدا من الشفافية ومزيدا من المشاركة في عملية صنع القرار وإعطاءه الشرعية اللازمة لتنفيذه.

الفرع الثاني: معايير قياس الحوكمة المحلية

في إطار التوصل إلى مدى تطبيق مؤشرات الحوكمة المحلية في الدول النامية، خلص البنك الدولي إلى اعداد قاعدة للبيانات لمؤشرات الجدارة غطت خمسة فترات، امتدت من 1996 إلى غاية 2004، يتم تحديثها كل عامين، في اطار عدد من المحاور الاساسية التي يتابعها والتي تشمل ما يلي:

1- محاربة الفساد

2- الإصلاح القضائي

3- الإصلاح الإقتصادي

4- التنمية البشرية.

في هذا الإطار ، وضع البنك الدولي 22 مؤشرا لاختبار تحقيق الحوكمة الجيدة : (12 مؤشرا يخص المساءلة العامة) و(10 مؤشرات تخص جودة الإدارة).

يتم ترتيب الدول بحسب موقعها على سلم يتكون من 173 رتبة، بحسب الدول الخاضعة للقياس، تغطي الاسئلة حقولا عدة منها:²

1- **الحقوق السياسية والمدنية للأفراد** : ويقوم على أنه إذا وقع متوسط تصنيف الدولة للحقوق السياسية والحريات المدنية:

- بين درجة 1 و 2.5 توصف كدول " حرة" ؛

- بين 5.5 و 7 كدول " غير حرة"،

¹- المرجع نفسه

²- بشير مصطفى، " الأداء المتميز للحكومات من خلال الحكم الصالح والادارة الرشيدة" (ورقة مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي : الاداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة ، الجزائر، مارس 2005) ، تم تصفح الموقع بتاريخ

الفصل الأول : الإطار النظري والمفاهيمي للحكومة المحلية والإصلاح السياسي

واعتبارا من العام 2003 صنفت الدول التي يقع متوسط تصنيفها بين 3 و 5 كدول " حرة جزئيا، يستخدم الدليل من 1 إلى 7 لقياس دليل الحقوق السياسية والمدنية.

-2 **حرية الصحافة** : يقصد بها ترتيب مدخلات حرية الصحافة على أساس القيم الرقمية التالية:

- من 0 إلى 30 = صحافة حرة ؛

- من 31 إلى 60 = صحافة حرة جزئيا ؛

- من 61 إلى 100 = صحافة غير حرة .

-3 **مؤشرات أخرى** : مؤشر الأداء السياسي ،مؤشر التوظيف لدى الجهاز التنفيذي ، مؤشر تنافسية

التوظيف ، مؤشر إنفتاح التوظيف ، مؤشر المشاركة في التوظيف ، مؤشر القيود على التوظيف

مؤشر المساءلة ، الديمقراطية ، مؤشر الشفافية

بالنسبة لمؤشرات جودة الإدارة ، فقد حددها البنك الدولي فيما يلي¹:

- حدود الفساد في مجال إدارة الموارد؛

- حدود الفساد في مجال إدارة السوق ؛

- مدى إحترام الحكومة للقوانين ؛

- مؤشر درجة الفساد ؛

- نوعية الإدارة؛

- حقوق الملكية؛

- مؤشر السوق الموازي؛

- مؤشر الإدارة المالية؛

- مؤشر تخصيص الموارد ؛

- مؤشر إحترام و تطبيق القانون.

كما وضع البنك الدولي أيضا معايير لقياس مستوى الحوكمة في بلد ما ، بالإعتماد على ثلاث

معايير رئيسية للتحليل ،كل معيار يتم قياسه عن طريق مؤشرين على النحو الآتي :

¹ - Ahmed Ben bitour , "La Bonne Gouvernance; pourquoi s'inquiéter de la corruption?», (Séminaire scientifique internationale sur la bonne gouvernance et sa rôle dans le développement durable ,Alger: association nationale des économistes algériens, 09-10décembre2006).

الفصل الأول : الإطار النظري والمفاهيمي للحكومة المحلية والإصلاح السياسي

الجدول رقم 5: المتضمن معايير البنك الدولي قياس الحوكمة في بلد ما

المعيار (لكل معيار مؤشرين)	المؤشر	عناصره	تصنيف (القيم العليا هي الأفضل)
المعيار الأول: المسار الذي من خلاله تختار الحكومات وتراقب ويتم تغييرها	مؤشر المساءلة	الانتخابات الحرة والنزيهة؛ حرية الصحافة؛ الحريات المدني؛ الحقوق السياسية؛ دور العسكر في السياسة؛ التغيير الحكومي؛ شفافية القوانين والسياسات.	ما بين: (-2.5) و (+ 2.5)
	مؤشر الاستقرار السياسي	صراع داخلي؛ تشقق الطبقة السياسية؛ تغييرات دستورية؛ انقلابات عسكرية؛ تهديدات ارهابية؛ توترات اثنية.	
المعيار الثاني: قدرة الحكومة على وضع سياسات قاعدية فعالة	مؤشر فعالية الحكومة جودة (الخدمات العمومية واستغلال الإدارة)	نوعية الجهاز البيروقراطي؛ تكاليف المعاملات؛ نوعية الرعاية الصحية العامة؛ درجة استقرار الحكومة.	ما بين: (-2.5) و (+ 2.5)
	مؤشر البيئة الإجرائية	وضع سياسات جيدة.	
المعيار الثالث: مدى إحترام الهيئات المسيرة للمواطنين والدولة معا	مؤشر سيادة القانون	الحياد القانوني ؛ تقيد المواطنين بالقانون.	ما بين: (-2.5) و (+ 2.5)
	مؤشر مراقبة الفساد درجة إدراك الفساد الموجود في أوساط المسؤولين العاملين والسياسيين	فساد القطاع العام، واستغلال الوظيفة العامة من أجل الكسب الشخصي، الفساد لدى الحكومات المحلية والوطنية ليس لدى الشركات المحلية والأجنبية الناشطة في هذه الدول،	وتتراوح قيمة تصنيفاته من 10 الأقل فسادا إلى صفر الأكثر فسادا ، وفقا لثلاث دراسات مسحية على الاقل تقيس مدارك السكان المحليين والوافدين ورجال الأعمال والأكاديميين ومحلي المخاطر

المصدر : بتصرف: برنامج إدارة الحكم في الدول العربية : مؤشر حق التعبير والمساءلة ، مؤشر الاستقرار السياسي

مؤشر سيادة القانون ، مؤشر فعالية الحكومة ، مؤشر البيئة الإجرائية، مؤشر مدركات الفساد، تصفح الموقع بتاريخ

<http://www.pogar.org/arabic/countries/indicatoryear.asp> :2015/03/18

المطلب الرابع : فواعل وأبعاد الحوكمة المحلية

إن الحديث عن الحوكمة يفتح أبواب النقاش حول دور مختلف الفواعل في المجتمع، لإيجاد حلول للمشاكل التي تعيق التنمية ، لذلك فموضوع الشراكة المجتمعية هو الفكرة الأساسية للحكم الراشد ، حيث تنتج من خلال عملية تفاعلية تربط كلا من الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص في منظومة متكاملة.

الفرع الأول : فواعل الحوكمة المحلية

في هذا السياق الحديث عن الحوكمة المحلية، حدد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سعيه لتعزيزها في البلدان المشمولة في برامجه مجالاً للحكومة ، وحصره بين ثلاث فواعل أو أقطاب وهي (القطاع الحكومي، المنظمات الغير الحكومية والقطاع الخاص) والتي سوف نحاول دراستها وإدراك مهامها والهدف من ضرورة وجودها لتمكين الحوكمة.

أولا : الدولة Stat : ترى الباحثة كلاوديا بادوفاني Claudia Padovani انه لا يمكن الحديث عن الرشادة أو الحوكمة إلا من منطلق العلاقة بين الحكومة government والحكم governing والحوكمة governance وهذا يعني أن أساس الرشادة الحكومية هو الاعتراف بالعلاقة القائمة بين الفاعلين والتسليم بوظائفهم الجديدة التي يتقاسمونها مع السلطة ويشتركون معها في عمليات صنع القرار لأن الدولة في علاقتها التقليدية العمودية الهرمية مع مختلف الفاعلين السياسيين والإقتصاديين والإجتماعي ين تصبح عائقا في وجه تطور العمل السياسي، وبالتالي تجد نفيها أمام خيار واحد هو التعاون مع مختلف الفاعلين كي تتمكن من الاستمرار على مستويين¹:

- **المستوى الأول:** هو الحيز الداخلي الذي يؤدي إلى خلق علاقة طبيعية مع المواطن الذي يصبح بدوره عنصرا فعالا في مجال دعم أجهزة الدولة في مواجهة أشكال المعارضة .
- **المستوى الثاني :** يشمل الحيز الخارجي الذي يمنح الدولة شرعية تمكنها من تسيير مؤسساتها بطريقة منسجمة ويقدم المساعدة لمختلف الفواعل من خلال فتح فرص وأدوار على مستويات مختلفة .

1 - Padovani Claudia, Global Governance Analysis and Democracy: From Output to Outcome, a Theoretical Approach to WSIS, at p.4.

الفصل الأول : الإطار النظري والمفاهيمي للحكومة المحلية والإصلاح السياسي

في نفس السياق، وضعت منظمة التعاون الإقتصادي و التنمية OCED تصورا للأدوار الجديدة التي يجب أن تلعبها الحكومة لبلوغ الرشد تتمثل في ¹:

- **الحكومة كصانع سياسة:** أي لا بد أن تعمل على توفير سياسات منسجمة وفعالة من خلال تحسين إتخاذ القرارات وعمليات وضع القواعد والإجراءات الحكومية، خاصة فيما يتعلق بإنسياب المعلومات ذات العلاقة بالسياسات وتقييمها.

- **آداء الحكومة :** كما يقع على عاتقها استمرار وتطوير الإستراتيجيات، الهياكل، الأنظمة وتقديم الطرق الفعالة للسيطرة على الأداء وقياسه، وتقوية المساءلة مع التركيز على نوعية الأداء ، إضافة إلى تقوية عمل القطاع العام وتحسينه، وجعله يساير التغيرات السريعة الداخلية والخارجية، بشكل يؤكد التكيف مع الظروف الطارئة وتبني إستراتيجية لإدارة الموارد البشرية.

- **الحكومة كممكن Enabler** فهي تقوم بوضع الإطار العام لتقديم خدمات ومنتجات القطاع العام أو الخاص أو المشترك، ونقل اختصاصاتها للسلطات اللامركزية بما يحقق فعالية الحوكمة المحلية ، بالإضافة إلى وضع نظام رقابي فعال يسمح بمراقبة السلطات المحلية وتنظيمها مع توفير احتياجات المواطنين .

- **الحكومة كإصلاحي :** تدير عملية الإشراف على عمليات الإصلاح والاستفادة منها، تسطر وتقيم التجارب في تنفيذ الإصلاحات .

ثانيا: القطاع الخاص Private Sector : يمثل القطاع الخاص أحد اقطاب الحوكمة، وأحد الأطراف الفاعلة في عملية التنمية الإقتصادية، حيث يتولى دفة الانشطة الإقتصادية في سعيه لتحقيق اكبر قدر ممكن من الأرباح والمنفعة. ولغرض الوصول إلى تلك الأهداف سعت بعض الدول إلى إيجاد حلول ناجعة منها فتح المجال أمام القطاع الخاص لبعض المشاريع التي تمتلكها الدولة بعد وتأزم في أوضاعها وجدت في الخوصصة سبيلا لإعادة بناء اقتصادها.

بدأت الخوصصة * كسياسة إقتصادية و برنامج تنموي منذ أوائل الثمانينات بالمملكة المتحدة. عندما إتخذتها رئيسة الوزراء " مارجريت تاتشر " كبرنامج عمل لتحقيق معدل نمو أفضل بحجة أن ملكية الدولة للمشروعات الكبيرة وإدارتها قد يوقعها ضحية للبيروقراطية.

¹ - OCDE ,*Governance In Transition : The New Agenda* (Paris: Public Management Reforms in OCDE Countries 1995)P.89.

في حين أنها ستحقق نجاحا أكبر إذا تركت لقطاع الأعمال الخاص الذي تحكمه فلسفة " المخاطرة و العائد" أي أنه كلما زادت درجة المخاطرة زاد معها العائد المتوقع، مما يحفز رجال الأعمال على تفجير طاقاتهم الإبداعية الكامنة و يدفعهم إلى البحث عن التحسين و التجديد عن طريق تشديد المنافسة.¹ مما يحول الإقتصاد القومي إلى كتلة دينامية تندفع إلى التطور والنمو بقوة الدفع الذاتية القائمة على المبادرة و المخاطرة و المنافسة، و من هنا تتحقق معدلات أداء عالية للاقتصاد القومي تعود بالفائدة على الجميع من تقديم خدمات و سلع ذات جودة عالية ومنه تحقيق رفاهية المواطن الإقتصادية و الإجتماعية².

لقد شكلت السياسات التاتشيرية موجة عالمية تخطت حدود الدول النامية من خلال السياسة الإصلاحات الهيكلية التي فرضتها مؤسسات "البرتن وود" عليها، حتى أن حزب العمال الذي طالما عارضها ورفضها، وجد لنفسه طريقا إليها مع الإصلاحات التي عرفها نهاية التسعينات بوجه جديد "The New Labour".³

ينظر إلى القطاع الخاص ، تقليصا لدور الدولة في الإقتصاد أو الاستغناء عنها شكليا، لهذا يشكل القطاع الخاص موردا أساسيا للفرص التي تفتح المجال للقضاء على البطالة وتشغيل اليد العاملة وتأهيلها وتحسين مستوى المعيشي للأفراد ؛ هذا يعني أحداثا نقلة نوعية داخل المجتمع من خلال الحيوية التي تنتجها التفاعل والتكامل مع دور الحكومة خصوصا ما تعلق بالخدمات العامة والتخلص من الأساليب البيروقراطية التي تعرقل مسار التنمية المجتمعية .

وتجدر الإشارة هنا، إلى أن عجلة التنمية يدفعها محركان أساسيان هما القطاع العام والقطاع الخاص ، حيث أنه لا يمكن للقطاع الخاص تحقيق أغراض التنمية بمفرده من دون مساعدة يتلقاها من

*- الخوصصة : نقل لملكية مشروع من القطاع العام الى القطاع الخاص . للمزيد انظر : جدو سامية: " طرق و أساليب خوصصة المؤسسات العمومية الاقتصادية" (ورقة مقدمة ضمن ملتقى دولي " إقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة" جامعة فرحات عباس، سطيف، 2004).

¹ - شيماء مبارك، "إستراتيجية الخوصصة في المؤسسات الجزائرية"، مجلة العلم الإنسانية والاجتماعية، 26، (سبتمبر 2016)، ص.432.

² - عبده محمد فاضل الربيعي ، الخصخصة و أثارها على التنمية بالدول النامية (القاهرة : مكتبة مدبولي ، 2004)، ص. 15-30.

³ - فريش مليكة، " دور الدولة في التنمية" (رسالة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية، جامعة قسنطينة ، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، ، 2012)، ص. 160.

الدولة وبالتالي بات ملزما بتحقيق البيئة الإقتصادية الكلية المستقرة إدامة التنافسية في الأسواق ومن تم استقطاب الاستثمارات والمساعدة على نقل المعلومات والتكنولوجيا مع تنفيذ القوانين واحترامها وتحفيز لتنمية الموارد البشرية المحافظة عليها.

ثالثا : المجتمع المدني Civil Society : يمثل المجتمع المدني ثالث اقطاب الحوكمة، حيث يؤمن المجتمع المدني البنية مساعدة للعمل الانساني الطوعي والغير الربحي، هذا الدور الذي عزز مكانته مما جعله ملازما للدولة العصرية.

حين نتحدث عن الدور الذي يلعبه المجتمع المدني داخل المجتمع، فإننا نتحدث عن الشريك الفاعل في الحوكمة المحلية الذي يربط الدولة مع مجتمعها، كونه القناة التي تسمح بتأطير مشاركة الافراد في مختلف الأنشطة وتنظيمهم في جماعات ذات قوة للتأثير في السياسات العامة وتمثيل مصلحة الجماعة ونفعها، لذلك فالمجتمع المدني يمثل حلقة الوصل بين الحكومة والقطاع الخاص والمواطنين، مما يضعها موضع شريك محوري وفعال في ترشيد الحكم. ومن هنا تبرز مسؤوليات المجتمع المدني التي تدعوه إلى إحداث البدائل التي من شأنها تحقيق التنمية الشاملة من خلال الوظائف التالية¹:

1- الوظيفة السياسية:

-التأثير على السياسات العامة من خلال تعبئة جهود جماعات من المواطنين و حملها على المشاركة في الشأن العام؛

-تعميق المساءلة والشفافية عبر نشر المعلومات والسماح بتداولها على نطاق واسع؛

2- الوظيفة الإجتماعية:

-العمل على تحقيق العدالة و المساواة أمام القانون و حماية المواطنين من تعسف السلطة؛
-غرس مبادئ الديمقراطية والمشاركة والمساهمة في احقاق الديمقراطية وحقوق الانسان وإشاعة الحريات الاساسية في المجتمع ؛

- مساعدة الحكومة عن طريق العمل المباشر أو التمويل أو الخبرة،على أداء أفضل للخدمات العامة وتحقيق رضى المواطنين كالاهتمام بمجال الصحة ، التعليم ، السكن ، القيم... ؛
- المحافظة على العلاقات العامة.

¹-زهير عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص. 48.

2- الوظيفة الاقتصادية:

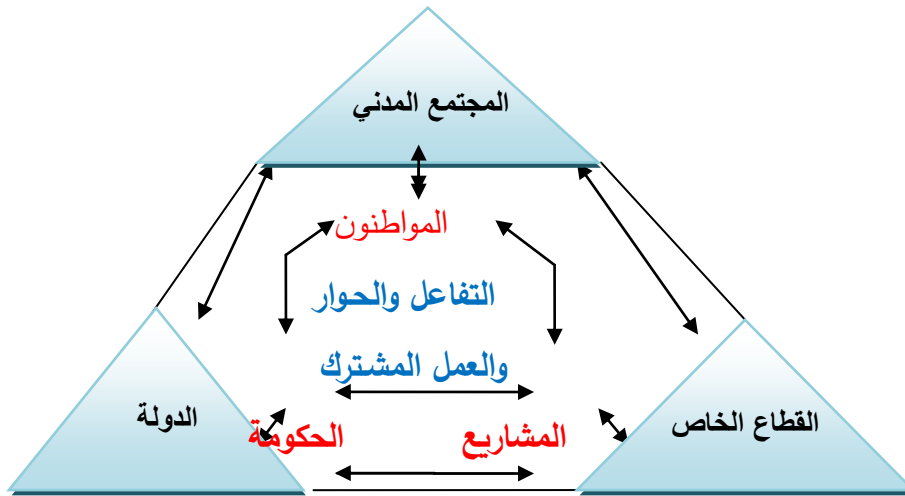
-تحقيق التنمية المستدامة؛

-تعزيز التوجه نحو الخوصصة؛

- مكافحة الفساد.

إن فكرة اشراك المجتمع المدني كفاعل إجتماعي ، تعزز لا محالة المسار الديمقراطي الذي يتماشى وقيم الحوكمة الجيدة، حيث يعتمد على درجة عالية المشاركة السياسية في التنمية و الالهم من ذلك نشر قيم المشاركة التي تعوض فشل التشريعات بإعطائها نفس جديد يقضي بتوجيه الإصلاحات نحو القيم الحقيقية للحوكمة بموجبها يتم ضمان تأهيلها لحكم تشاركي ناجح في اطار الحوكمة الرشيدة ويتضح من خلال الشكل التالي :

الشكل رقم 03 الاطراف الفاعلة في الحوكمة (مكونات الحوكمة)



المصدر،بتصرف : شعبان فرج، "الحكم الرشيد كمدخل حديث لترشيد الانفاق العام والحد من الفقر،دراسة حالة الجزائر(2000-2010)"، (اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2011-2012) ص16.

من خلال هذا الشكل، فإن سياق التكامل والتداخل بين مكونات الحكم الرشيد يسعى البنك الدولي إلى تحديد امتيازات ومهام الدولة من جهة وتقوية منظمات المجتمع المدني، بحيث يصبح دور الدولة الأساسي تهيئة البيئة السياسية والقانونية المساعدة لعمل قوى السوق ومعالجة جوانب القصور في أنظمتها التشريعية ولوائحها التنظيمية¹.

¹ للمزيد من التفاصيل أنظر:

- Riadh Bouriche, « l'Etat et la gouvernance », le quotidien d'oran, N2919, 29 Juillet 2004, P.10.

الفرع الثاني : أبعاد الحوكمة المحلية

للحوكمة المحلية ابعاد مترابطة ومتفاعلة وينفرد بتخصصه ومجاله :

أولا : البعد السياسي

يعد البعد السياسي البعد الأول الذي تعتمد عليه هندسة الحوكمة المحلية الرشيدة، لأنه وببساطة يتعلق هذا البعد بطبيعة السلطة السياسية و شرعية تمثيلها، وهذا يعني أن ممارستها للحكم تستمد شرعيتها من الإرادة الشعبية، بحيث يتم انتخاب الهيئات المركزية والمحلية بطريقة نزيهة وشفافة، وهذا من خلال توفر العناصر التالية:

- وجود منظومة سياسية تقوم على أساس الشرعية والتمثيل، ويؤديان إلى التفاعل الايجابي بما يحقق الانسجام والتضافر خدمة للصالح العام وضمان لحقوق المواطنين.¹
- إنتخابات دورية شفافة ونزيهة ، والتي تعبر عن آلية مساهمة المواطن في صياغة وصناعة القرارات وشرعيتها ، كما تعتبر وسيلة رقابة فعالة.²
- التداول السلمي على السلطة دون اللجوء إلى العنف، ويضمن نوعا من التوافق بين الأطراف السياسية والقوى الإجتماعية المتنافسة وهذا ما سوف يخلق أسس وقواعد دولة الحق والقانون، التي تستند إلى القوانين لفرض سلطتها ، وإخضاع كل من الحاكم والمحكوم للمساءلة ، وتنظيم الحياة السياسية وفق أساليب وقواعد الديمقراطية.³
- سيادة الحق والقانون والتي تفرض وجود سلطة قضائية مستقلة؛ تكرس إحترام الحريات العامة للمواطنين من خلال الرأي العام الفعال، بالإضافة إلى كفالة العدالة الإجتماعية من حيث الفرص في الارتقاء الإجتماعي ومن خلال توزيع الثروات.⁴

- Riadh Bouriche, « l'Etat a l'épreuve de la bonne gouvernance : la question de l'action publique», le quotidien d'oran, N 3108, 03 Février 2005, P.07.

¹- عبد الرزاق مقري، "الحكم الصالح وآليات مكافحة الفساد"، مجلة البصيرة، 10، الجزائر: الدار الخلدونية للنشر والتوزيع (2005)، ص. 10.

²- عبد حسن مسعودي ، الديمقراطية: أسئلة و أجوبة (الجزائر: دار ميريت ،دون تاريخ نشر) ، ص.35

³- بن عبد العزيز خيرة، "الحكم الراشد بين الفكر الغربي والفكر الاسلامي: دراسة مقارنة" (رسالة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2014) ، ص. 325.

⁴- المرجع السابق، ص. 31.

- وجود صحافة مستقلة و منافسة قادرة على تشكيل رأي عام ضمان لحرية الراي والتعبير في القضايا العامة .

- وجود مجالس نيابية منتخبة انتخابا حرا ونزيها ودوري وتنوب هذه المؤسسات عن أفراد المجتمع في وضع القواعد القانونية، وفي ضبط الرقابة على الحكومة . كما يجب أن تعكس مؤسسات التمثيل ضمانة لصلح ورشاد الحكم، وتزداد فاعليتها بقوة هذه العارضة .

وعليه، يبقى النظام الديمقراطي ضروري لتأكيد فعالية ومشروعية الدولة والتوزيع العادل للعائدات الإقتصادية وتحقيق المسؤولية والشفافية والمشاركة، والاستقرار السياسي* .

ثانيا :البعد الإداري وهو البعد التقني المتعلق بعمل الإدارة العامة وكفاءتها وفاعليتها التي تعتبر جهازا دائم ما دامت الدولة والذي يقوم بتنظيم وتنفيذ سياسات الدولة والاستجابة لحاجيات المواطنين والنظر في مطالبهم بالاعتماد على الشفافية من أجل تهيئة بيئة صالحة في ظل الحكم الراشد ومن خلال محاربة الفساد الإداري بكل صوره، ومحاولة القضاء على العيوب البيروقراطية، ووضع قيود وضوابط تحدد حقوق وواجبات الموظفين العموميين..، إضافة إلى توفير فرص التدريب والتكوين من أجل زيادة الخبرة والجودة لدى المنفذين، وتتأثر الإدارة تأثرا قويا بنظام الحكم القائم، لأنها وفي نواح عديدة، صورة الحقيقية المعبرة عنه والسبب في ذلك أن الإدارة تعمل من خلال الأنظمة السياسية التي تعيش في ظلها، سواء على مستوى الأجهزة الإدارية المحلية أو على صعيد الأجهزة المركزية .

*- نشير هنا إلى أن أي استقرار سياسي يخضع لتأثير نوعين من العوامل أولا تكون له آثار استقراريه، وثانياها يكون له آثار غير استقرارية بحيث تكون حالة النظام هي نتاج التفاعل بين هذين النوعين من العوامل، وبذلك فإن كل سلطة تتجه أحد الاتجاهين: أما أن تتحول إلى إدارة السلطة تدير مؤسسات المجتمع تحت سلطة الدولة، الدستور القانون، فتنتمي بذلك إلى أنظمة الاستقرار السياسي، أو أن تبقى سلطة متسلطة تنتمي إلى سلطة الانقلابات وبعبارة أخرى فإن وجود استقرار سياسي للحكم القائم يعني تغلب القوى الاستقرارية على قوى عدم الاستقرار والعكس صحيح، لمزيد من التفصيل أنظر: الطيب البكوش، "هل للعلاقة بين الديمقراطية والتنمية حدود؟"، المجلة العربية لحقوق الانسان، 02 ، تونس(1995) ، ص.109.

ثالثاً: البعد الإقتصادي والإجتماعي لا يجوز إغفال أهمية البعد الإقتصادي للحكم الراشد، لانه وببساطة يعد الاداة المحورية في الديمقراطيات الحديثة، فالاهتمام لم يعد محصوراً في تحديد مستويات النمو الإقتصادي بل شمل جوانب ومستويات الأداء الإقتصادي لمواجهة مختلف الأزمات والأخذ بالأسباب المؤدية لتحقيق التنمية، وتشجيع القطاع الخاص وتمكنه من أداء دوره مع تحقيق التكامل الإقتصادي وعليه فإن الحوكمة المحلية تتضمن التوزيع العادل للثروات، ورفع المستوى المعيشي للمواطنين وتحسين نوعية الحياة وحماية حقوق الإنسان.¹

أما البعد الإجتماعي فقد ارتبط بطبيعة بنية المجتمع المدني ومدى إستقلاليته عن الدولة من زاوية وطبيعة السياسات العامة في المجالين الإقتصادي والإجتماعي وتأثيرها في المواطنين من حيث الفقر ونوعية الحياة من زاوية ثانية، وكذا علاقتها مع الإقتصاديات الخارجية والمجتمعات الأخرى من زاوية ثالثة . والحكم الرشيد يشمل جميع المؤسسات في المجتمع من أجهزة دولة وهيئات المجتمع المدني والقطاع الخاص، فهي عبارة عن ممارسة للسلطة وحقوقها وفقاً لمبدأ المحاسبة، ولا تقتصر فقط على الاهتمام بآثاره التنموية الحالية وإنما تشمل على التنمية المستدامة وطويلة الأمد والممتدة عبر أجيال متعاقبة.² أي إضافة معيار الإدارة الإقتصادية - الإجتماعية العقلانية ذات البعد الإجتماعي في مسار العملية التنموية والمساهمة في تقديم الخدمات الإجتماعية السياسية ، كما تقوم بتقويم الخدمات الإجتماعية السياسية وفق العدالة الإجتماعية وإتاحة الفرص المتساوية للمواطنين ويشترط هذا البعد الفعالية في نشاط الحكم وذلك من خلال الاستعمال العقلاني للموارد العمومية، وعلى الصعيد الإجتماعي يعمل على التوزيع العادل للثروات وفق معيار الإنتاجية وهذا يضع المواطنين في صلب الإصلاحات الإدارية ونجد أنه أعيد تحديد دور الدولة في الإقتصاد وذلك من خلال تركيز عملها على ثلاث مجالات وهي:

-تحقيق الإستقرار في وضع الإقتصاد الكلي.

-تخفيض حجم القطاع العام.

-إصلاح الإطار التنظيمي.

¹ - عزي الأخضر وغالم جلطي، تقرير حول، "التنمية البشرية للحكم الراشد"، تم تصفح الموقع الإلكتروني: 2013/04/15
www.freemediawatch.org .

² أيمن عقيل وآخرون، المجالس الشعبية المحلية الواقع... المشكلة... الحل (مصر: ماعت للدراسات الحقوقية والدستورية،

رابعاً: **البعد القانوني** ، يتجسد من خلاله الحكم الراشد بتحقيق شرط مشروعية جميع تصرفات الهيئات الحاكمة ومطابقتها للقانون الذي وضعته الهيئات المنتخبة الممثلة للشعب من جهة ومن جهة أخرى يفتح القنوات أمام المواطنين لمناقشة تصرفات الحكام ومعنى هذا الحكم الذي يطبق القانون بطريقة غير تعسفية كما لا يعفي المسؤولين من تطبيق القانون، والحكم القانوني يعني مرجعية وسيادة القانون على الجميع من دون استثناء انطلاقاً من حقوق الإنسان بشكل أساسي ، يمكن لهذا البعد أن يعطي صفة المشروعية لجميع الأعمال التي تقوم بها الحكومة ومن ثمة توقع قبولاً في غالب الأحيان من طرف المواطنين ما ينجم عليه وجود توافق بين مختلف هذه القوى السياسية والاجتماعية وهذا ما يؤدي إلى التجسيد الميداني لفكرة الحكم الراشد والاستقرار السياسي.¹

المطلب الخامس : الحوكمة المحلية والحكم المحلي بين جدلية المفهوم والعلاقة

هناك من يجد صعوبة في إيجاد فرق بين الحوكمة المحلية والحكم المحلي ، فما هي العلاقة التي تربط المفهومين، هذا ما سنحاول كشفه من خلال ما يلي :

الفرع الأول : مفهوم الحكم المحلي Local Government

أولاً: تعريف الحكم المحلي : يعرف الحكم المحلي على أنه إطار تنظيمي للسلطة المحلية لمنطقة لها سكان في منطقة جغرافية معينة مع تنظيم مسموح به وهيئة حاكمة، بالإضافة إلى شخصية قانونية مستقلة وسلطة تقدم خدمات عامة أو حكومية معينة بموجب تعاليم وأحكام القانون مع درجة كبيرة من الاستقلال بما في ذلك سلطة قانونية وفعالية لجبي جزء من إرادتها وتضع جلاً تركيزها على تطوير البلديات بما يشمل تلبية مطالب المحلية ورفاههم.

وفي تعريف آخر للامم المتحدة للحكم المحلي " أن تغير الحكومة المحلية يعود إلى التقسيم السياسي لدولة أو (في حالة النظام الفدرالي) ولاية التي يتم إيجادها بموجب القوانين والتمتعة بقدر كبير من السيطرة على الأمور المحلية بما في ذلك سلطة فرض الضرائب وإستخدام الأفراد لأغراض محدودة وان تكون الهيئة الحاكمة لمثل هذه الحكومة أما منتخبة أو مختارة أو مختارة محلياً.²

¹ - United Nations Development program. Human development Report , New York : (Oxford : Oxford University Press 1997).

² - اركان نواف القاضي، أثر العوامل والاساليب المستخدمة في فعالية قرارات الحكام الإداريين من وجهة نظر موظفي وزارة الداخلية، (عمان: دار الخليج -صناع التغيير، ، ط1، 2015)، ص.178.

وفي تعريف وداعة الله سحرأوي : فإن الحكم المحلي هو أحد صور اللامركزية السياسية بمعنى توزيع السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية بين أجهزة السلطة المركزية في العاصمة وبين حكومات الأقاليم.¹

ومن هنا، نستنتج بأن الحكم المحلي يستوجب توفر العناصر التالية :

✓ وجود قانون ينشأ بموجبه، يحدد فيه الموارد، السلطات والصلاحيات تمكنها من إدارة الشأن المحلي؛

✓ وجود رقعة جغرافية محددة المعالم تتميز بتجانس سكاني - لتمارس فيها تلك السلطات ؛

✓ وجود هيئة حاكمة منتخبة أو معينه أو كليهما معنية بصنع القرار المحلي وتمثل مواطني المجتمع المحلي ، تعمل على إدارة الشؤون المحلية ، وتحقيق رغبات وتطلعات المواطنين في توفير الخدمات الضرورية ، وتحقيق التنمية المحلية ؛

✓ وجود أجهزة تنفيذية معنية بتنفيذ السياسات العامة المحلية ؛

✓ لامركزية سلطة القرار والمال في تسيير الشؤون العامة أي بدرجة مناسبة من الإستقلالية تمكنها من ممارسة سلطاتها ورسم السياسات وإتخاذ القرارات وتنفيذها (فيما يتعلق بالشأن المحلي) ؛

✓ وجود اطار مالي مستقل (موارد مالية وبشرية) كافية تمكن وحدة الحكم المحلي من تنفيذ مهامها دون الإعتماد على غيرها.

ثانيا : الحكم المحلي والإدارة المحلية :Local Government & Local Administration

قد يتبادر إلى الذهن أنه لا يوجد إختلاف بين الحكم المحلي والإدارة المحلية، ذلك أن مدلولهما واحد، لكن من حيث الفعل والممارسة فإنه يختلف، فقد عرفت "رنا عبد العزيز الخماش" الإدارة المحلية على أنها: "هي كيانات إعتبارية عامة تنشأ لتلبية الاحتياجات المحلية المشتركة لسكان المقاطعة والمناطق البلدية والقرى، ينتخب الناخبون أجهزة صناعة القرارات فيها على النحو الموصوف في القانون، ويحدد القانون مبادئ هيكلها."²

¹- المرجع السابق، ص. 178.

²-رنا عبد العزيز الخماش، النظام السياسي التركي في عهد حزب العدالة والتنمية 2002-2014، (بيروت : مركز

الدراسات الوحدة العربية، 2016)، ص. 74.

كما عرف الكاتب البريطاني "كيرام مودي Crime Modie" الإدارة المحلية بأنها : " مجلس منتخب تتركز فيه سلطات الوحدة المحلية ويكون عرضة للمسؤولية السياسية أمام الناخبين ، سكان الوحدة المحلية ويعتبر مكملا لأجهزة الدولة".¹

وذكر الدكتور "أحمد صقر عاشور" في كتابه "الإدارة العامة" بأن نظام الحكم المحلي بإعتباره أسلوبا لممارسة الحكم ذاتيا يقوم من خلال مشاركة المواطنين في الأقاليم في تسيير أجهزة محلية تتمتع بقدر كبير من الاستقلال الذاتي ، على ثلاثة أركان هي :²

- 1- تقسيم الدولة إلى وحدات جغرافية يتضمن كل منها تجمعا إقتصاديا وسكانيا مناسباً
- 2- وجود اجهزة محلية مستقلة ذاتيا.
- 3- تمتع هذه الاجهزة بسلطات تشريعية وتنفيذية اصيلة .

وبهذا فإن الإدارة المحلية هي:

- هيئة عامة لها شخصيتها المستقلة وإستقلالها المالي؛
- تنشأ بموجب قانون ؛
- مهمتها تلبية إحتياجات المحلية لسكان المقاطعات والمناطق البلدية والقرى؛
- إدارة الشؤون المحلية للمناطق والوحدات الإدارية في البلاد بوساطة المواطنين المحليين في ظل إشراف ورقابة السلطة (الحكومة) المركزية؛
- تسييرها هيئة منتخبة لصناعة القرارات؛
- لها هيكل إداري يحدده القانون وهو مكمل لأجهزة الدولة.

من خلال هذه التعاريف وفي تحليلنا للفرق بين الحكم المحلي والإدارة المحلية، فيمكن القول أن الإدارة المحلية مشتقة من الإدارة العامة المركزية أو جزء منها، تتحدد إستقلالها وفقا لنوع مركزية الحكم ولنمطية النظام السياسي، وتعتبر مهمتها الأساسية هي تولي إدارة المسائل المحلية، بما يعبر عنه الآن باللامركزية الإقليمية كأسلوب للتنظيم الإداري في الدولة، لتقسيم وتوزيع وظائف الدولة في المجالات السياسية والإقتصادية والإدارية محليا على الأقاليم والبلديات ومجالس المدن والقرى وغيرها من التنظيمات الإدارية المحلية .

¹ - Crime C. Modio , *The Government of Great Britain* (London : 1965)p. 135.

² - احمد صقر عاشور، الإدارة العامة : مدخل بيئي مقارن، (بيروت دار النهضة العربية للنشر ، 1979)، ص. 483.

بناء على التعاريف السابقة للحكم المحلي وللإدارة المحلية نستخلص أهم نقاط التشابه والاختلاف بين المصطلحين :

1- من حيث الإختصاص :

- يتعلق الحكم المحلي باللامركزية السياسية ، وهذا النوع من اللامركزية شائع جدا في الدول الفيدرالية.
- تتعلق الإدارة المحلية باللامركزية الإدارية ، وتتم بناء على تفويض للسلطة أو جزء منها من الإدارة المركزية للجهات المحلية وهذا النوع من اللامركزية تختلف درجة الوصاية على الإدارات المحلية حسب نظام الحكم والقوانين المتبعة .

2- من حيث العلاقة :

- بالنظر إلى المدلول ، فإن أغلب المهتمين لا يفرقون بين مدلول الإدارة المحلية والحكم المحلي، على أنه مجرد إختلاف في التعبير .
- وهناك من يرى أن نظام الإدارة المحلية خطوة أو مرحلة أساسية نحو الحكم المحلي، أو مرحلة سابقة له ، ذلك ان كثير من الدول إعتمدت على أسلوب الإدارة المحلية في إدارة المناحي السياسية والإقتصادية والإدارية تعزيز الوحدة الوطنية ثم إنتقلت لاحقا إلى مرحلة منح إستقلالية سياسية وإدارية للأقاليم ومنحها حرية إدارة الشأن المحلي.¹
- الإدارة المحلية والحكم المحلي هما اسلوبان من اساليب الإدارة العامة التي تختلف أساليبها وفقا للمدرسة التي تتبعها، وفي هذا الاطار أشار "أكرم سالم" في مقال نشره على مجلة "الحوار المتمدن" الإلكترونية إلى وجود مدرستين:²

✓ **المدرسة الإنكليزية :** وتقوم على أن يحدد المشرع إختصاص الهيئات اللامركزية على سبيل الحصر فلا يحق لها أن تمارس أي نشاط جديد الا بتشريع مستقل ، كما أن كل هيئة لامركزية اقليمية لا تتمتع بذات الإختصاصات التي تتمتع بها غيرها ، وإنما يكون لكل هيئة من الإختصاص بقدر ما سمحت به القوانين الخاصة بها .

¹ - محمد محمود الطعامنة وسمير محمد عبد الوهاب، الحكم المحلي في الوطن العربي واتجاهات التطوير (الأردن: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، بحوث ودراسات، 2005)، ص. 19-22.

² - أكرم سالم، "حقائق ومعايير عن الادارة المحلية او الحكم المحلي"، الحوار المتمدن، 2258، (2008) على الموقع: <http://www.ahewar.org> تم تصفح يوم 2016/05/02

✓ المدرسة الفرنسية : وبمقتضاها يحدد اختصاصات الهيئات اللامركزية بوضع قاعدة عامة تبين نوع الاعمال التي يجوز للهيئات اللامركزية ممارستها ، وبالتالي يكون للهيئات اللامركزية انشاء وادارة كافة المرافق المحلية التي من نوع ما حدده المشرع . وهذه الطريقة اتبعتها التشريعات المصرية بهذا الخصوص .

3- من حيث الإختلاف :

- يرجع الاختلاف الأساسي بين المصطلحين إلى القوانين والانظمة السائدة، فكل من الإدارة المحلية والحكم المحلي هما أسلوبان من أساليب الإدارة العامة، وبهذا تكون الإدارة المحلية أقرب إلى أسلوب تطبيق اللامركزية الإدارية في الإدارة بمرتبة أقل من الحكومة المركزية .
- يكمن الاختلاف بين المصطلحين أيضا كون الأول يوحي إلى التحكم بالشيء أو المؤسسة المحلية عبر سياسة حكم جماعية بصورة لا تنتقص من هيبة ومركزية السلطة المركزية في البلاد ، بينما الثاني (الإدارة المحلية) يشير إلى وجود عمل إداري أو جهاز إداري معين يعمل على تسيير هيئة ما بما يتوافق مع الإدارة العامة أو الخاصة .
- بعض الباحثين يرجحون الإختلاف إلى أن الإدارة المحلية " تنشأ بموجب القانون وترتبط بالتنظيم الإداري للدولة ولذلك تعتبر اسلوبا من اساليب التنظيم الإداري ، وأنها تمارس جزءا من وظيفة الدولة الإدارية فقط ، أما إختصاصاتها فهي قابلة للتغيير زيادة أو نقصا ، وتخضع لرقابة واشراف السلطة المركزية . " في حين أن نظام الحكم المحلي يقوم على توزيع الوظيفة الإدارية والتشريعية والقضائية وهو سمة من سمات النظم الفيدرالية¹ .

الفرع الثاني: مبررات وأهمية قيام الحكم المحلي

إهتمت الأدبيات العالمية بدور البلديات وهيئات الحكم المحلي في التنمية الإقتصادية والسياسية والإجتماعية وعلاقتها بالحكومة المركزية والتي ترتكز بالأساس على اللامركزية في تسيير شؤونها المحلية من خلال تنمية قدراتها الإقتصادية من جهة وتمتين البنى الإجتماعية المبنية على أساس التعاون والتكافل الإجتماعي وتوفي الأسس للبناء الديمقراطي المحلي والتمثيل السياسي والمشاركة.

¹- أكرم سالم، " المرجع نفسه.

أولاً: مبررات قيام الحكم المحلي

- ساهم تطور المجتمعات الانسانية ونمو الوعي السياسي إلى ضرورة وجود حكم محلي يهتم بإدارة الشؤون المحلية ، ويرجع الباحثون إلى إلتحام الاسباب السياسية والإقتصادية والإجتماعية والادارية لظهوره.
- يعود ايضا ظهور الحكم المحلي إلى زيادة في الإستقرار السياسي، خصوصا في الأقاليم التي عرفت تاريخا غير مستقر، فقد عمل نظام الحكم المحلي إلى زيادة في توحيد سياسي للأقاليم بعد تفرقها في كيانات سياسيا مستقلة استقلالا تاما ، ففي هذا النوع من الحكم المحلي يكون الإرتباط مع الكيان المركزي للدولة هو الحل للمحافظة على الإستقرار السياسي من جهة و تحقيق الطموح السياسي في إستمرار عناصر السيادة السياسية للدولة الموحدة.
- الأخذ بأنظمة الحكم الديمقراطية، حيث صاحب تطبيق الديمقراطية في أغلب الدول المعاصرة في إدماج أسلوبها على الصعيد المحلي من خلال اشراك المواطنين بإدارة شؤونهم المحلية وفي إدارة المجالس المحلية وتدريبهم على اصول العمل السياسي وإدارة الدولة .ويمكن تلخيص أهم هذه الأسباب إلى:
 - إتساع وظائف الدولة:كانت وظيفتها حتى وقت قريب، مقتصرة على المحافظة على الأمن وتحقيق العدالة؛
 - إضافة تضخم إهتمامات الإدارة المركزية وعدم جدوى إهتمامها بالشؤون المحلية؛
 - التفاوت بين اقاليم الدولة إقتصاديا وإجتماعيا.

ثانيا : أهمية الحكم المحلي

- تتميز أهمية الحكم المحلي من خلال إهتماماته المحلية ، حيث تتزايد أهميته بالنظر إلى النتائج وبناء على الاهداف التي يتوجب عليه تحقيقها وتتمثل في:¹
- 1- الأهمية الإجتماعية :** تتمثل في ما يلي:
- إبراز القيم الإحتماعية والثقافية، وحتى الدينية من خلال توفير الأماكن المناسبة لممارسة تلك القيم كالمكتبات والمسارح ودور الرعاية والجمعيات؛

¹ - محمد محمود الطعمنة وسمير محمد عبد الوهاب ،مرجع سبق ذكره ، ص.181.

- مكافحة البطالة محليا بالعمل على خلق فرص عمل محليا خصوصا في المناطق الريفية تقاديا

لمشكلة النزوح نحو المدن الكبرى، مع العمل على تلبية مطالب المواطنين؛

2- الأهمية الثقافية : تتمثل في الترويج إلى سياسات ثقافية تهدف إلى زيادة مشاركة الأفراد في الحياة

السياسية ، والترويج إلى الثقافات المحلية وتنميتها مع الإهتمام بزيادة النشاكات التي ترمي إلى التنوع الثقافي والحضاري.

3- الأهمية السياسية والإقتصادية: إن تقديم الخدمات وتلبية حاجات الأفراد البيولوجية والنفسية

والإجتماعية يعتمد إشراك الأفراد في الهيئات المحلية في تقدير الحاجات ورسم الخطط وتنفيذها

على إعتبار أن الإدارة المحلية هي وسيلة التنمية التي تقوم على إنجاز التنمية الإقتصادية

والإجتماعية، بالإضافة إلى العمل على توفير تمويل محلي من أجل سدّ كلفة المشروعات والأعمال

المحلية، وهذا لا يتحقق إلا من خلال العمل على ترشيد الوقت والإنفاق وتحسين إنجازات العمل

وهذا يتوقف على إشراكهم في سلطة إتخاذ القرار.

هذا لأنهما وببساطة يعتبران مطلبان وهدفان مهمان ومكملان لبعضهما البعض فلا غنى عن

أحدهما، الأول يشير إلى البعد الإقتصادي والتنموي للحكم المحلي بإيجاز (تحقيق التنمية). أما

الثاني فيشير إلى المشاركة الشعبية والسياسية بإيجاز (تحقيق الديمقراطية).

كما أن للحكم المحلي أهمية في تحقيق الاستقلال الذاتي في تسيير الأمور المحلية من

خلال المحافظة على علاقته مع الإدارة العامة التي تبقى عبارة عن خريطة تبين التداخل بين

النسيج السياسي والإداري للدولة، وأن اللامركزية عبارة عن إعادة رسم لهذه الخريطة بحيث يتم

تغيير شكل وطبيعة هذه العلاقات سلبا أو إيجابا¹.

من خلال هذه المفاهيم يمكن القول بأن الحكم المحلي يتحقق من خلال:

- تنظيم السلطة المحلية وتحديد كيفية إدارة أجهزة الخدمات.

- القدرة على إقامة الجمعيات وشركات البلدية.

- تحديد وظائف وتجنيد موظفين في خدمة الصالح العام.

- تحديد طابع وجودة السلطة وتركيبها السكانية.

- تفعيل مبادرات تربية في السلطة.

¹ - Mohammad Shtayyeh, Asamah Habas , Municipalities and Local Government, Publisher: PECDAR, siteM :<http://www.pecdar.ps/article/80> see in 12/05/2015

- أن تقوم بدعم وتشجيع المبادرات الخاصة لتطوير مشاريع إقتصادية، مثل: مجموعات

تجارية ومراكز خدمات ومبان صناعية ودعمها.

الفرع الثالث : مكانة الحكم المحلي من الديمقراطية ومن الحوكمة المحلية

المسلّم به ، أن الديمقراطية هي نظام لحكم الشعب نفسه بنفسه، ولأن الحوكمة هي طريقة للحكم

الجيد، فما العلاقة التي تربط الحكم الديمقراطي المحلي بالحوكمة المحلية؟

أولاً : الأداء الديمقراطي للمجتمع المحلي

إن أداء الحكم المحلي يتطلب وجود طرق حكيمة في تسيير، على إعتبار أن المجتمعات المحلية

لا يمكن أن تقوم بنفس الدور في كل المجتمعات ، وإفتراض أن المجتمعات المحلية غير متماثلة من حيث

الكثافة السكانية ولا من حيث الإمكانيات ولا حتى الثقافات والأهم من حيث تطبيقها للديمقراطية، لذلك فقد

وضع المهتمون توجيهين حول أداء الحكم المحلي ومكانة الديمقراطية فيه، أما التوجه الأول فيدور حول

نجاحة السلطة المحلية. فمن أجل إنجاز عمل الحكم المحلي خاصة وتقويته وإختبار قدرته على الصمود

ليكون ذرعا إداريا للسلطة المركزية، فإنه يجب تقليص عدد السلطات المحلية وإقامة سلطات محلية كبيرة

تضم عده بلدات. في بريطانيا مثلا فإن الحكم المركزي يرغب ان يقلل من عدد السلطات المحلية وضم

عدة سلطات معا في سلطة واحدة (543 سلطة محلية بينما يبلغ عدد السكان قرابة 63 مليون شخص).

إضافة إلى ضرورة تقليص صلاحية السلطة المحلية في فرض الضرائب¹.

أما التوجه الثاني ، فهو إتجاه مناقض تماما للإتجاه الأول ، ويرى أن الفكرة الأساسية للديمقراطية

هي ضرورة وجود سلطة محلية إلى جانب السلطة المركزية. لسبب وجيه وهو استقلال سلطاتها المستمدة

الدستور ومن الشرعية الشعبية كونها سلطة تنتخب. وتتحمل تبعات هذه السلطات من إنجازات

وتقصيرات. و منه فإن الحكم المحلي المنفصل هو أساس ديمقراطي هام في الدولة. حيث يعمل جنبا إلى

جنب مع السلطة المركزية دون أن يتدخل أي طرف في صلاحيات الآخر. كما ويؤيدون تقليص تبعية²

¹ -Idem.

² موقع الحكم المحلي في النظام الديمقراطي"، أفاق برلمانية، 4، المجلد 7، مواطن، المؤسسة الفلسطينية للدراسات الديمقراطية 2013/12/30 ، ص1.

السلطات المحلية للسلطة المركزية ويعارضون تقليص عدد السلطات المحلية وإقامة سلطات محلية كبيرة تضم عدة بلدات. ويبرر اصحاب هذا الاتجاه موقفهم ، أن معظم الدول السلطوية،¹ تسعى إلى ربط السلطات المحلية بشكل محكم بالسلطة المركزية؛ خشية "تغلغل" المعارضة من خلال أية ثغرات قد توجد في القوانين الناظمة لعمل الحكم المحلي .

في نفس السياق، نجد أن للحكم المحلي مكانة خاصة لدى الديمقراطيات الحالية ذلك لقيامه لوظيفتين مزدوجتين، فمن جهة يكون ذراعاً إدارياً منيعاً لمساعدة السلطة المركزية (الحكومة) على تقاسم أعباء السلطة ، حيث تنصدر هذه الأخيرة هرم السلطة محلياً فهي التي تسيّر مصالحها محلياً من خلال الصلاحيات التي تتمتع بها على المستوى المحلي .

من جهة ثانية، تعتبر السلطة المحلية ، هيئة سلطوية منفصلة محلياً، تتمتع بالاستقلال المالي والذاتي ، وتخول لها شرعية الانتخابات المحلية سلطة إدارة وتسيير شؤونها الداخلية وخدمة السكان المحليين، حيث تتحمل أعباءهم ومسؤولياتهم ورفع التحديات من أجل إحداث التنمية المحلية . ويعتبر الحكم المحلي المستقل شرطاً أساسياً للفعل الديمقراطي في الدولة ، لأنه وبكل بساطة يعبر عن حكم الشعب والمشاركة الفعلية للمواطنين بانتخابهم لرئيس واعضاء مجلس السلطة الذين يمثلونهم أمام السلطة المركزية .

ثانياً : علاقة الحكومة المحلية بالديمقراطية

بداية، إن تعريف العلاقة بين الحكومة بالديمقراطية، يستلزم الإشارة إلى أن الديمقراطية هي نظام حكم يشارك فيها جميع أفراد الشعب، ويمكن تتخذ أشكالاً عدة تبعاً لاختلاف التجربة السياسية التي يعيشها المجتمع وتقاليد وتاريخه، ولكن تبقى الانتخابات النزيهة والعادلة طريقاً إلى إحترام حقوق الإنسان وتوفير إمكانية محاسبة المفسدين.²

حسب هذا التعريف فإن الديمقراطية بهذا الشكل تتضمن القواعد الأساسية لتطبيق الحكومة، كونها توفير متطلبات الحكم الراشد في إقامة حكومة ذات مشروعية تعمل على تقوية مبدأ الفصل بين السلطات

¹- "موقع الحكم المحلي في النظام الديمقراطي المرجع السابق، الصفحة نفسها.

²- خليل جبارة، "مكافحة الفساد في لبنان من منظور برلماني بين النظرية والتطبيق" (ضمن دراسات بحثية وورشات عمل

حول بناء قدرات المؤسسات البرلمانية وتعزيز مشاركة المواطنين في الدول العربية) مرجع سابق، ص.125

لتفعيل آليات مراقبة المؤسسات وتطوير وتعزيز استقلالية السلطة القضائية لتمكينها من أداء دورها في تطبيق الرقابة على القوانين بفعالية وتعزيز القدرة التسييرية والتخطيطية للسياسة التنفيذية، واحترام حق المعارضة وتفعيل دور المجتمع المدني .

في نفس السياق، وفي تحديدنا للعلاقة بين الحوكمة المحلية والديمقراطية، لا بدّ أن نتوقف عند نقطة مهمة جداً وهي متى يمكننا أن نقول أن المشروع الديمقراطي هو مشروع متكامل وناجح ؟ الاجابة على هذا السؤال تحتاج إلى التدبر كونه يتعلق بتطبيق لمقاييس الحوكمة، وإجابة البروفيسور " آمي جادوري " (أستاذ العلوم السياسية في جامعة كلكتا والمتخصص في موضوعه (الحكم) في الهند وباكستان وبنغلادش وسيريلانكا والنيبال) عن تساؤل حول إمكانية الحديث عن الحكم الرشيد بمعزل عن الديمقراطية : بأنه ليس هناك فرقا بين الحكم الديمقراطي والحكم الرشيد لأنك لا تستطيع ان تتحدث عن حكم رشيد مع عدم وجود الديمقراطية. وذلك اعتبار للمقاييس التالية :¹

- إن تشكيل الحكومات عن طريق الانتخابات لا يعني بالضرورة يكفي لإثبات مقاييس الحكم الرشيد ، ولو سارت الأمور بشكل جيد، لأنه إذا غابت حرية التعبير، الحريات الدينية والسياسية فلا مكان لحكم رشيد .
- على السلطات ان لا تتجاوز حدود صلاحياتها ، في نفس الوقت فان الحكومة الرشيدة تعتمد الشفافية اثناء أداء واجباتها وعلى السلطات الثلاث وإعتماد هذه الاسس اثناء أداء وظائفها.
- الحكومة التي تدير شؤون البلاد ، لا يمكن ان ترسم سياستها على ضوء المصالح الخاصة لحزب معين
- انتخاب المسؤولين من طرف الشعب ، له معنى واحد ان السلطة في خدمة الشعب
- في اطار قوانين تنظيم طرق عمل السلطة المحلية وضعت نظم اشراف؛ رقابة ومراقبة (رقابة داخلية ورقابة خارجية) وذلك من أجل ضمان أداء السلطة لوظائفها بموجب القانون ووفقا لمتطلبات الجدوى والجدارة؛ الإقتصاد والتوفير والشفافية والنزاهة قدر الإمكان.

إن الحوكمة المحلية والديمقراطية المشاركة كشكل جديد للممارسة السياسية الشعبية مفهومان مترابطان، ووجهان لعملة واحدة ، و ضروريان و مكملان ولا يمكن الفصل بينهما لتأمين كفاءة وشرعية السلطة، فلا يمكن الحديث عن ديمقراطية لا تحترم فيها مقومات الحكم الرشيد، كما لا يمكن الحديث عن هذا الأخير في ظل نظام غير ديمقراطي ، ومن هنا أصبح الحديث عن الحكم الديمقراطي democratic*
governance كتعبير عن مجال تقاطع المصطلحين .

¹ -غولان، الحكم الرشيد Good Governance، ترجمة : عبد الرحمان الباشا، على الموقع الالكتروني:

<http://www.gulan-media.com/arabic/details.php?section=3&id=2>

فالديمقراطية وسيلة للإصلاح وأداة من أجل تغيير الأوضاع وفتح المجال أمام الحلول،¹ وهذا ما ينطبق أيضا على الديمقراطية المحلية والحوكمة المحلية، فلا يمكننا الحديث عن حوكمة محلية رشيدة تتوفر على معايير الجودة السياسية من دون فعالية مشاركة الدولة للمجتمع مدني والتي تقوم على إدارة السلوك المجتمعي نحو تنمية سياسية تقوم على ضرورات أساسية منها ما تعلق في المشاركة الأفراد في تسيير الشؤون المحلية ، وقطاع خاص يعمل على إدارة المشاريع المحلية استثمارية خالقة للثروة وزيادة فعاليتها مع دمج أفراد المجتمع فيها، وتواجد الدولة كعصب متين يقوم على المحافظة على تطبيق القوانين والمحافظة على الإستقرار السياسي والإقتصادي والإجتماعي .

المبحث الثالث: مقارنة الفساد للإصلاح السياسي والحوكمة المحلية

قبل الخوض في تفكيك اطراف هذه المعادلة لابد من وضع اطار مفاهيمي للفساد كونه المحور الذي يقوم عليه الإصلاح السياسي والحكم السيء كضرورة تستلزم وجود الفساد .

المطلب الأول: الفساد مقارنة مفاهيمية

إن ظاهرة الفساد من الظواهر الاكثر انتشارا في العالم كونها غير محصور في اطار زمني أو مكاني، تتحمل تكلفتها العديد من المجالات ، اجتماعية، إقتصادية، سياسية وحتى الثقافية، وتمثل أهم عائق امام التنمية الانسانية .

*- الحكم الديمقراطي : هو ثقافة من الحكم الديمقراطي تتحرك أبعد من مجرد إجراءات ديمقراطية وإنشاء مؤسسات ديمقراطية حيث تنطوي على تعزيز استدامة الديمقراطية من خلال مجموعة من العمليات التي من خلالها يصل المجتمع إلى حالة توافق في تنفيذ اللوائح وحقوق الإنسان والقوانين والسياسات الاجتماعية هياكل - في السعي لتحقيق العدالة والرفاهية وحماية البيئة لضمان المساواة والعدالة لجميع المواطنين، بالتصرف عن :

G. Shabbir Cheema, *Demoratic Governance: Theory and Practice in Developing Countries*, Available at: http://www.nyu.edu/gsas/dept/politics/grad/syllabi/G53.1731_cheema_f05.pdf:

¹- رياض بوريش، المرجع السابق، ص.33.

الفرع الأول : مفهوم الفساد

الفساد لغة في معاجم اللُّغة العربية هو من فعل " فَسَدَ " عكس "صَلَحَ"، والفساد لغة هو البُطلان، يقال فسد الشيء أي بَطُلَ وإِضمحل ويأتي التعبير على معانٍ مختلفة حسب موقعه من الجملة .¹

أما الفساد في اللغة الانجليزية « corruption » فهو مشتق من الفعل « corrupt » ويعني وفق قاموس أكسفورد تدهور القيم والأخلاق، ويقترن بالرشوة Bribery والانحراف والفوضى graft والجريمة المنظمة organised crime .²

ويعني أيضا في قاموس اللغة الفرنسية (corruption) " أن يقوم الموظف بتكسير قاعدة قانونية أو أخلاقية أو عرف لبلوغ غاية معينة". وقد يأخذ معنى « pourrissement » تدهور الأوضاع أو « Subordination ».

أما اصطلاحا، هناك اجماع من قبل المختصين على اختلاف تخصصاتهم وتوجهاتهم ، إقتصادية واجتماعية ، والعلوم السياسية وحتى القانونية على ضرورة مكافحة الفساد، لكن هذا لم يمنع من وجود إختلافات في تعريفه، لتعدد مظاهره وكيفية ممارسته المحاطة بالخوف والحذر وتغييره على حسب الظروف الإجتماعية والإقتصادية والسياسية ،لذلك لا يوجد تعريف واحد وشامل يحظى بوافقة الجميع .

في تقريره السنوي لعام 1997، عرف البنك الدولي الفساد على أنه: "إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص.³ أما منظمة الشفافية الدولية فعرفت الفساد على أنه: " استغلال السلطة للحصول على المنفعة الخاصة أو سوء إستخدام السلطة من أجل تحقيق مكاسب خاصة أو إستخدام السلوك البيروقراطي المنحرف الذي يستهدف تحقيق منافع ذاتية بطريقة شرعية ".⁴

¹ - جمال الدين بن منظور، لسان العرب(بيروت المجلد الثالث، دار الكتب العلمية، ، 2003)صص 412، 413.

² -corruption noun, dishonest or immoral behaviour or activities : there were accusations of corruption among senior police officers. , (New York: university press ,oxford word power Dictionary, 2012) p.166.

³ - محمد عبد الفضيل، " مفهوم الفساد ومعاييرها"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، 309، (2004) صص. 34-35.

⁴ - الرشوة هي استغلال الموظف العمومي السلطة لتحقيق مكاسب شخصية (مادية او معنوية) دون الاخذ بعين الاعتبار للقوانين والانظمة والقيم واهداف عامة للجهاز الحكومي.

كما عرفه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي : " الفساد عَرَضٌ من الأعراض الدَّالة على خَلَلٍ في إدارة الدَّولة . ذلك أن المؤسسات التي أنشئت لتنظيم العلاقات بين المواطنين والدَّولة تسخر بدلا من ذلك في الإثراء الشخصي للمسؤولين الحكوميين وفي توفير الامتيازات للفاستين".¹

نستنتج من خلال التعاريف الثلاثة السابقة للفساد ما يلي :

- أن الفساد هو وضع اليد على المال العام دون وجه حق للحصول على مكاسب شخصية؛
- الحصول على مواقع متقدمة للأبناء والمعارف من خلال إستخدام النفوذ؛
- رشوة الموظفين لتسهيل الحصول على خدمات.

وفي التعريف آخر وضعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سنة 2008 شمل القطاع الخاص : "إساءة استخدام السلطة المخولة لتحصيل كسب خاص". أما الفساد السياسي "إساءة إستخدام السلطة السياسية لتحقيق مكاسب خاصة بهدف الحفاظ أو تعزيز السلطة أو لإثراء الذات أو كليهما".

ويُعزى الفساد السياسي أولئك الذين يتولون عملية صنع القرارات السياسية الخاصة بالقوانين والتشريعات، وتخصيص الموارد الأساسية للدولة، ومن بين أهم مظاهر الفساد السياسي شراء الاصوات وتزوير الانتخابات،... وسوء استخدام الممتلكات العامة في العملية السياسية".²

هذان التعريفان قدما تعريفا وسع دائرة الفساد لتشمل القطاع الخاص والقطاع العام . أما التعريف الثاني فقدم تعريفا للبعد السياسي للفساد سواء من حيث أسبابه أو آثاره، وتتاسى الأبعاد الإقتصادية والإجتماعية لأخرى المكملة لهذا البعد.

ويعتبر تعريف منظمة الشفافية العالمية أكثر شمولاً، كونه شمل ترسبات الفساد على النسيج الإجتماعي من جوانبه الثقافية والسياسية والإقتصادية

¹ - برنامج الامم المتحدة الإنمائي، الفساد والحكم الرشيد(ورقة مناقشة رقم 3، لسنة 1997)ص. 6، تصفح الموقع في:

<http://www.pogar.org/publications/finances/anticor/fightingcorruption97a.pdf>: 2015/05/15

² برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إدماج الفساد في التنمية، نيويورك، (ديسمبر 2008) ص. 6 وص 8 تصفح الموقع في

<http://www.pogar.org/publications/finances/anticor/Corruption-and-Development-Primer-08a.pdf>: 2015/05/12

حيث اعتبره أكبر التحديات التي تواجه عالمنا الحديث فالفساد يقوّض الحكم الصالح، ويشوّه السياسة العامة، ويدفع إلى إساءة توزيع الموارد، ويضر بالقطاع الخاص وتميمته، ويلحق أكبر الضرر بالفقراء¹.

الفرع الثاني : أشكال الفساد

هناك العديد من مظاهر وصور الفساد التي لا يمكن حصرها لتعدد وإختلاف الجهة التي تمارسه أو المصلحة المراد تحقيقها سواء كان الهدف مالي ام سياسي أم إجتماعي. كما يأخذ الصفة الفردية أو الجماعية لممارسته وبشكل منظم ومنسق، ويشكل هذا الأخير اخطر أنواع الفساد وأكثرها تعقيدا لأنه يتغلغل داخل المجتمع سياسيا واقتصاديا واجتماعيا ويميز الخبراء بين نوعين من الفساد هما:

- أما الأول يسمى بالفساد الصغير Minor Corruption يشمل قطاع الموظفين العموميين الصغار بحيث يتطلب إنجاز أية معاملة مهما كانت صغيرة تقديم رشوة للموظف المسؤول ؛
- أما النوع الثاني يسمى الفساد العمودي أو الفساد كبير Corruption Gross يمارسه كبار المسؤولين ويهدف إلى تحقيق مكاسب اكبر ومنافع اكثر وفي دائرة اوسع.

ويمكن التمييز بين أكثر صور الفساد انتشار فيما يلي:²

- ✓ استغلال المنصب العام لتحقيق مكاسب نفعية خاصة؛
- ✓ الرشوة Bribery: الحصول على أموال أو أية منافع أخرى من اجل تنفيذ عمل أو الإمتناع عن تنفيذه مخالفة للاصل؛
- ✓ المحسوبية Nepotism في التعيينات الحكومية، كقيام بعض المسؤولين بتعيين أشخاص في الوظائف العامة على أساس القرابة أو الولاء السياسي أو بهدف تعزيز نفوذهم الشخصي، وذلك على حساب الكفاءة والمساواة في الفرص؛
- ✓ المحاباة Favoritism: تفضيل جهة على أخرى في الخدمة بغير حق للحصول على مصالح معينة؛

¹- داوود خير الله، الفساد ومعوقات التطور في العالم العربي، تصفح مقال في 2015/05/16 على الموقع: <https://arabhumansecuritynetwork.files.wordpress.com/2014/05/8b1.pdf>

²- رشيد البرجس، "اشكال الفساد" جريدة الرياض ، 17126 - 15 مايو 2015 متوفرة على الموقع : <http://www.alriyadh.com/1048374>

✓ الواسطة: التدخل لصالح فرد ما، أو جماعة دون الالتزام بأصول العمل والكفاءة اللازمة مثل تعيين شخص في منصب معين لأسباب تتعلق بالقرابة أو الانتماء الحزبي والقبلي رغم كونه غير كفؤ أو مستحق؛

✓ الابتزاز Blackmailing: الحصول على أموال من طرف معين في المجتمع مقابل تنفيذ مصالح مرتبطة بوظيفة الشخص المتصف بالفساد.

الفرع الثالث: أسباب الفساد

أمام تقادم الظاهرة وجب البحث في أسباب الفساد فلا يمكن حصرها لإرتباطها بصوره ؛ لذلك سنكتفي بذكر أهم الأسباب التي تؤدي إلى انتشار الفساد:

1- الأسباب السياسية والإدارية :

✓ غياب الحكم الصالح وسيطرة الاستبداد ؛ كلما كان الحكم سيئاً استدعى وجود الفساد وهيئت له كل الظروف والأطر لانتشاره ومباركته وتعميمه داخل المجتمعات ليصبح ثقافة شعباوية بدل محاربتة ومواجهته؛ تجدر الإشارة هنا إلى ما يترتب عنه في هذه الحالة تقليص دور اغلبية الشعب في المشاركة الأغلبية في الحياة العامة لصالح النخبة الفاسدة، مما تسهم في إضعاف لشرعية نظام الحكم ، وتزييف الانتخابات وغياب الرقابة والمساءلة، وتشويه الجهاز الإداري للدولة نتيجة اعتماد الفئوية والعائلية على حساب الكفاءات في التعيينات الحكومية وغياب أجهزة الرقابة والمحاسبة؛¹

✓ الإفتقار لقوانين رادعة وان وجدت لا تطبق وإن طبقت تُطبق بشكل محدود على مسؤولين غير نافذين وهذا ما يترتب عنه ضعف وتقييد للسلطة القضائية؛

✓ ضعف فعالية المؤسسات والمنظمات المستقلة التي تعنى بمكافحة الفساد؛

¹-عزمي الشعبي وآخرون، الفساد السياسي في العالم العربي: دراسة حالة، (فلسطين: منشورات الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (امان) ، 2014)، ص،6.

✓ تضخم الجهاز الإداري وتعقيده وزيادة عدد الموظفين علاوة على عدم وضوح التعليمات وغياب المعايير الدقيقة لقياس الأداء الوظيفي في ظل البيروقراطية وضعف أو انعدام الرقابة على الأجهزة الحكومية ، مما شجع على ظهور ممارسات لا تدخل في إطار وظيفة الخدمة العمومية بل تخدم المصالح الخاصة؛

✓ غياب النزاهة والشفافية خصوصا ما تعلق في تسيير المال العام وإعداد الصفقات العمومية بطرق غير قانونية، إضافة إلى تبذير المال العام والذي يظهر على عدة أوجه : منح تراخيص أو إعفاءات ضريبية أو جمركية لأشخاص أو شركات بدون وجه حق بهدف تحقيق مصالح متبادلة أو رشوة، مما يترتب عنه حرمان الخزينة العامة من أهم مواردها وزيادة في فئة الفقراء والمهمشين وتغذية للتطرف، والانكشاف أمام القوى الخارجية.¹
كما أن هناك أسباب أخلاقية ، إجتماعية وثقافية :

✓ قابلية الفرد للفساد، فالفساد كما يعتبره معظم المختصون ظاهرة متعلقة بشخصية الفرد ورغبته في ممارسة الفساد بأشكاله: الرشوة والابتزاز وغيرها ؛حيث نوهت التقارير الأممية إلى أن الفساد قضية أخلاقية عالمية بغية جذب انتباه العالم والمساعدة في تغيير السلوك الفاسد من خلال توفير المبادئ التوجيهية والتوصيات الواردة في بعض التقارير الأممية لمحاربة مبادئ الفساد والحد منها؛

✓ توفر الضغوطات الإجتماعية المناخ المناسب لانتشار مظاهر الفساد كالمحسوبية والرشوة وإستغلال النفوذ والابتزاز وغيرها ، ناهيك عن ممارستها علنا أدخلته ضمن قائمة الأعراف والتقاليد المعمول بها داخل المجتمع خصوصا وأن الأمر إذا عمَّ ساد؛

✓ التخلف هو أحد العوامل التي تهيء الظروف المناسبة للفساد، كما ان ضعف النظام التعليمي ويعد احد العوامل المساعدة على انتشار الفساد وعلى كافة المستويات المجتمع خصوصا مع ارتفاع نسبة الأمية، فهذا يعد فارقا بالنسبة لانتشار مظاهر الفساد على العموم.

فالفساد إذا ساد، فهو يؤدي إلى خلخلة النظام الإجتماعي بما يحمله من قيم سامية اخلاقية واجتماعية التي تنمي النسيج الثقافي للامة، وما ينجر عنه من أفرزات تغذي التطرف والتعصب كردة فعل طبيعية لانهيال القيم وفرص المساواة داخل المجتمع.

¹ - عزمي الشعيبي وآخرون، المرجع نفسه.

أما الأسباب الإقتصادية تتمثل في:

- ✓ ضعف المنظومة الإقتصادية وقلة مردوديتها، وبالتالي ضعف مردودية الافراد خصوصا في الدول النامية حيث معدل دخل الفرد الاضعف عالميا ، كما ذكر "بوزيد سايح" أن هناك أسباب أخرى:¹
- ✓ ضعف الحوافز والمكافئات الوظيفية وتدني المستوى المعيشة لغالبية الموظفين؛
- ✓ تدخل الحكومة في النشاط الإقتصادي من خلال خلق قيود على الاستيراد ومنح الإعانات الحكومية والتحكم في الأسعار، وانخفاض معدلات الأجور في القطاع العام، ووجود موارد طبيعية كبيرة في الدولة تغري بانتهاج طريق الفساد، والمستوى المرتفع للميزانية العسكرية في الموازنة العامة للدولة؛
- ✓ تعقد التنظيم الإداري وغياب الشفافية في المعاملات الإقتصادية وعدم فاعلية الجهاز الرقابي للدولة .

المطلب الثاني: الحكم السيء والإصلاح السياسي: معادلة لا بدّ منها

إن فساد الحكم هو أخطر المظاهر إنتشارا في العالم، وقد أخذ الإهتمام به حيزا معتبرا بسبب انتشار مظاهر الديمقراطية في العديد من الدول ؛ مما فتح الباب أمام حرية التعبير والرأي للنقاش فيه أن دور للعولمة التي أتاحت فرصة إحتكاك الدول والشعوب مما عمق الوعي لديها حول انعكاسات الفساد. كما أن تنامي دور منظمات غير الحكومية في الكشف عن ممارسات الفساد وتعبئة وعي الجماهير باتجاه رفض ممارساته² بسبب الآثار السلبية التي خلفها على التنمية. كثيرا ما إقترن الحكم الجيد بنقيضه الحكم الفاسد أو الحكم السيء، لذلك سوف نحاول من خلال هذا المطلب إلقاء الضوء على العلاقة التي تربط المفهومين.

¹ - بوزيد سايح، "سبل تعزيز المساءلة والشفافية لمكافحة الفساد وتمكين الحكم الراشد في الدول العربية"، مجلة الباحث ، 10، ص، 42.

² - إبتسام محمد العامري، ظاهرة الفساد السياسي .. أسبابها وتأثيراتها وسبل معالجتها (الصين أنموذجا) مجلة الكوفة، 7، ص. 89

الفرع الأول : علاقة الحكم السيئ بالفساد

يعتبر الحكم السيئ (poor governance) نقيضاً للحكم الصالح أو الحوكمة للاعتبارات التالية:

- ان صفات الحكم السيئ أو الفاسد تقترن بعدم تطبيق مبدأ سيادة القانون أو حكم القانون والذي تعتبر من أهم المبادئ الأساسية للحكم الجيد، حيث يتطلع عامة الشعب إلى المساواة بين الجميع في سريان القانون على الجميع دون استثناء؛
- أن الحكم الفاسد لا يفرق بين المال العام والمال الخاص والمصلحة العامة والمصلحة الخاصة؛
- كما أنه لا يميز قاعدة للشفافية المعلومات وبالمقابل يصنع لنفسه قاعدة ضيقة لصنع القرار والانفراد به يسهم في إضعاف شرعية النظام السياسي والحكام وتفتشي ظاهرة القمع وهذر لحقوق الإنسان؛
- الحكم السيئ لا يشجع الاستثمار، ويعتمد على الطرق الريعية والمضاربات للحصول على مستلزماته
- يتميز الحكم السيئ بإنتشار لثقافة الفساد والرشوة وأليتهما وقيمهما.

من خلال ما سبق، يكون الحكم السيئ مهدداً لإنتشار الفساد ولعرقلة تنمية المجتمع، خصوصاً ما تعلق بعملية صنع القرار التي تعتبر من العمليات الجوهرية بما تتحمله من المسؤولية إتجاه المحكومين من خلال توفير مستلزمات الحياة فتضييق دائرة صنع القرار يؤثر سلباً على حقوق الأفراد وتحقيق رفاهيتهم داخل المجتمع.

وقد أشار "أسطو" Aristot من قبل أن الموناركية (حكم الاقلية) هي أكثر الأنظمة السياسية فسادا بسبب تأثيرات النزعة الفردية في الحكم وما ينجر عنها من استبداد وقمع للحريات في المجتمع؛ في هذا الإطار قدم "مايكل جونستون" في كتابه "متلازمات الفساد"، عرضاً قدم فيه العلاقة التي تربط بين أنواع الفساد في المجتمع وقوة وضعف المؤسسات السياسية والإجتماعية وبين تحرير السياسي والإقتصادي، فخلص إلى ان عوامل الفساد الذي يحدث في الدول المتقدمة ليست بالضرورة هي تلك التي تقود إلى الفساد في الدول النامية واعترض بشدة على مؤشرات قياس الدول الأكثر فسادا، على اعتبار ان تقديم الإصلاحات الضرورية للقضاء على الفساد ليست بالضرورة تلك التي تطبق في الدول المتقدمة من التحرير الإقتصادي ودمقرطة الانظمة السياسية لأنه يجب البحث في العوامل التي تقود إلى الفساد في بيئة تلك المجتمعات،لذا يجب وضع اصلاحات مرتبطة بصلب بيئة المجتمع، ومن تم صنف الطرق المستعملة للحصول على القوة والنفوذ والمال¹ إلى أربعة مجموعات اساسية :

¹- مايكل جونستون ترجمة نايف الباسين، "متلازمات الفساد: الثروة، السلطة والديمقراطية" (المملكة العربية السعودية:

الطبعة العربية للكعبان (بالتعاقد مع جامعة كامبريدج مملكة المتحدة)، 2008، ط1، ص. 22.

- 1- فساد اسواق النفوذ :تنطوي على جهود تبذلها المصالح الخاصة، لتستأجر الوصول والنفوذ إلى عمليات وضع السياسات العامة، في معظم الاحيان من خلال شخصيات سياسية نافذة(ينتشر هذا النوع في ديمقراطيات السوق المتقدمة)؛
- 2- فساد كارتيلات النخبة : ينتشر هذا الفساد في شكل نخب سياسية ، إقتصادية ، عسكرية، بيروقراطية عرقية ومحلية طبقا لطبيعة المجتمع وتساعد هذه الكارتيلات على تعزيز هذه الشبكات من اجل فرض هيمنتها على المناخ السياسي لكسب النفوذ والمال؛
- 3- فساد أوليغاركيات والعائلات : توجد في بيئات خطيرة وأحيانا عنيفة تعد فرصا إقتصادية وسياسية متعاضمة في ظل مؤسسات ضعيفة، يسيطر عليهم أشخاص (موظفون حكوميون أو رجال اعمال) سلطتهم شخصية تجلب الكثير من الإلتباع؛
- 4- المسؤولون الحكوميون: الذين ينهبون الإقتصاد الوطني دون رادع، في مثل هذه الحالة توصف المؤسسات والمنافسة السياسية بالضعف ، مع قلة الفرص الإقتصادية.

الفرع الثاني : إصلاح الحكم السيئ

إن معرفة كيفية سريان الفساد وكيفية ممارسته اصبح معروفا لدى جميع الشعوب ، لكن تبقى كيفية التصدي له من اجل بلوغ الغاية وهي انهاء الحكم الفاسد وإصلاح الحكم من اجل بلوغ الحكم الراشد أو الحوكمة الجيدة المبنية على سيادة القانون وشفافية والمساءلة والمشاركة الفعالة لمختلف فواعل المجتمع في صنع قرارات تنعكس بالإيجاب على حياة افراد المجتمع ومن تم تحقيق الرفاهية المجتمع ؛ لكن وبالمقابل من ذلك هل يمكن بناء حوكمة جيدة في بيئات بات فيها الفساد أمرا عاديا من خلال الإصلاح السياسي ؟

إن الوظيفة الأساسية للحكم تتعلق بإتخاذ القرارات وتوجيه المجتمع ومؤسسات الدولة، وكيفية ممارسة السلطة المخولة له من طرف الشعب لإضفاء شرعيته من جهة وقيامه بواجباته ضمانا للمطالب الإجتماعية وللحقوق والحريات العامة لذلك هل من يحكم يمتلك النفوذ وحرية توجيه صناعة القرار على حسب الامكانيات المادية والثقافية المتوفرة .

تجدر الاشارة إلى أن تزايد الفساد نهاية الثمانينات من القرن الماضي، خصوصا مع الأزمات الإقتصادية العالمية التي الفت بظلالها على أنظمة الحكم التقليدية بتنظيمها الهراركي وتداخلية جهازها الاداري لم تتمكن من التكيف مع التحولات السريعة للبيئة الإقتصادية والإجتماعية والثقافية ضمن ما يسمى بأزمة

القابلية للحكم *la crise de la gouvernance*، وفق هذا المنظور فإن هذه الازمة تعود اسبابها إلى تفشي ظاهرة الفساد في تلك المجتمعات وفي العديد من القطاعات مما إنعكس سلبا على الاداء الإقتصادي والتنمية. إن نجاح عملية الإصلاح السياسي ، تعتمد بالضرورة على كيفية اعتماد بنود الإصلاح من أجل بلوغ حكم جيد والقضاء على سبل الفساد ، وهذا يعتمد بالدرجة الأولى ديمومة العملية الإصلاحية والالتزام بها ضمانا لنتائج افضل حيث يرى "صمويل هنتجتون" في هذا الصدد أن الإصلاح السياسي تغيير في القيم والأنماط السلوكية التقليدية ونشر وسائل الاتصال والتعليم وتوسيع نطاق الولاء بحيث يتعدى العائلة والقرية والقبيلة ليصل إلى الأمة وعقلانية البنى في السلطة، وتعزيز التنظيمات المتخصصة وظيفيا وإستبدال مقاييس العزوف والمحاباة بمقاييس الكفاءة، وتأييد توزيع اكثر انصافا للموارد المادية والرمزية.¹

لذلك فإن عملية الإصلاح السياسي بأبعادها المختلفة ضرورية ولازمة للقضاء على الفساد بأشكاله وتنطوي عملية اصلاح الحكم على تحقيق حوكمة جيدة تركز على القضاء على الفساد وتحقيق تنمية إقتصادية وعدالة ومساواة بتوزيع الثروات وإصلاح أنظمة الحكم بما يعزز رفاه الإنسان ويوسع قدرات البشر وخياراتهم وحياتهم الإقتصادية والإجتماعية والثقافية .كما تنعكس على المجتمع كالولاء والابداع والرقابة الذاتية والمرونة وهو شرط لعملية النمو المستديم ومحاربة الفقر ويؤمن النقاش العام لسياسات الحكومة ويقلل من السياسات المنحرفة والخاطئة عبر المساءلة العامة للسياسيين والموظفين.

المطلب الثالث : العلاقة المتعدية للإصلاح السياسي وآليات الحوكمة المحلية والفساد

يعد الفساد من الظواهر التي وضعت مصير دول ومؤسسات عالمية على المحك نظرا لتعدد المخاطر التي تتعرض لها جراء استتراء هذه الظاهرة، لذلك وضعت المؤسسات الدولية مجموعة من القواعد ترمي إلى اعادة صياغة قوانين وإعداد أنظمة ترمي إلى القضاء أو حتى التقليل من آثار هذه الظاهرة .

¹ - صمويل هنتجتون ، ترجمة سمية فلو عبود ، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة (بيروت لبنان : دار الساقى، ط1

1993) ،ص.121.

الفرع الأول: آليات الحد من الفساد

يعود الفضل في قمع وبتر اذرع الفساد، إلى مجموعة الآليات التي بادرت بها مؤسسات الدولية في مجال مكافحتها للفساد واستئصال جذوره، ولأن هذه الآليات هي مستمدة من الحوكمة، فقد ساهمت معظم الدول التي تبحث في اصلاح سياستها وكل ما يتعلق بتغيير أنظمتها ، سارعت لاستحداث قوانين ترمي إلى اصلاح الاختلالات في انظمتها في اطار تطبيقها لآليات الحوكمة، ولانها تقضي على الفساد وتحاصره في أضيق حدوده، بما يحقق العدالة المجتمعية وتنمية إقتصادية وتعزيز لرفاهية الأفراد من خلال المحافظة على حقوقهم وحررياتهم الدينية والثقافية والإجتماعية.

تتعزز الحوكمة المحلية بمجموعة من الآليات التي تمكنها من سدّ الثغرات القانونية التي اخترقها الفساد، وتتمثل تلك الآليات فيما يلي:

أولاً: الشفافية

أخذت الشفافية أهمية بالغة من قبل المؤسسات الدولية ومنظمات المجتمع المدني، التي أصبحت تطالب بإففتاح الإدارة على المجتمع من خلال نشرها ل كل ما يمكن نشره عن قراراتها ومشاريعها وميزانياتها، ومواردها، وعقودها، ونتائج سياساتها وأعمالها وآفاق توقعاتها. ويتفق الجميع على ضرورة وجودها في مختلف القطاعات والأجهزة على اختلاف مستوياتها، لكن الأمر لم يكن كذلك عند محاولتهم لتعريف الشفافية. فما هو معنى الشفافية؟

إذا ما نظرنا إلى الشفافية في المصطلحات العلمية، فهي تعني نقل الأشعة الكهرومغناطيسية دون تشويه، لكن هذا المعنى لا يستخدم في حياتنا اليومية المعتادة، كما يعني المصطلح في القواميس " السماح بمرور الضوء من خلال وسيلة كالزجاج بحيث يسمح برؤية واضحة في الجانب الآخر. وهذا التعريف هو الأقوى ويشير إلى أن تمرير الضوء إلى الجانب لتمكين رؤية الأشياء فيه بوضوح. فالمعنى الأساسي للشفافية هي الرؤية الواضحة للأشياء دون غموض أو وساطة. ويمكن تعريف الشفافية المستخدمة بهذه الطريقة المجازية على النحو التالي:" الشرط الذي تكون فيه معرفة الأنشطة ذات الصالح العام كشفت من أجل توفير إمكانية المساءلة"¹.

هذا التعريف واسع بما فيه الكفاية لإستيعاب مجموعة واسعة من الطرق التي يتم تطبيق تسمية الشفافية فيها. فهو يشير إلى أن الشفافية تتعلق بمعرفة المعلومة المتاحة.ويجب على الأسئلة التالية:

¹ - Paul Sturges, *What is this absence called transparency?*(Delivered at an ICIE Conference, Pretoria, February, 2007(p5.

ما هي المعرفة؟ والجواب هو معرفة النشاط البشري. لماذا؟ لأن المعلومات هي إهتمام عام. فالقصد هو

جعل من الممكن محاسبة المعنيين على أساس ما تم الكشف عنه. كما أن الشفافية تسمح¹:

- للناخبين من معرفة أعمال السياسيين حتى يتمكنوا من اختيار ممثليهم؛
- توفر تفاصيل أعمال الشركات التجارية تمكين المستثمرين من إتخاذ قرارات سليمة ، تفاديا للمخاطر الاستثمارية؛

- تسمح لكشف السلوكات الغير القانونية؛

- تسمح للجمهور تلقي المعلومات بكل ثقة من خلال وسائل الإعلام.

فالشفافية إذن، هي حرية تدفق المعلومات وسهولة الحصول عليها مع توفير المعلومات والعمل بطريقة منفتحة تسمح بالحصول على المعلومات الضرورية محافظةً على المصالح، وإتخاذ القرارات المناسبة، وإكتشاف الأخطاء، بحيث تصبح شرطا أساسيا في القضاء على الفساد من جهة وبناء حوكمة رشيدة من جهة أخرى، والأفضل من ذلك كله هو تحقيق جوٍ نظيف، يحقق أعلى درجات الكفاءة المهنية ويسمح بتقييم أداء المؤسسات الحكومية والخاصة على مختلف مستوياتها، وتعتمد الشفافية حسب المعايير الدولية التالية:²

- تصميم الإجراءات والتعليمات الحكومية بما يتفق مع قواعد قانونية مكتوبة ومنشورة؛
- وضع قواعد واضحة للنشر والإفصاح تحدد فيها: (المعلومات التي يجب توفيرها - المواعيد التي يجب نشرها فيها - المسؤولية القانونية عن عدم نشرها).
- أن توفر المؤسسات الحكومية معلومات كافية لفهم عملها وتسهيل مراقبة أدائها؛
- أن توفر المؤسسات الحكومية البيانات التي يحتاجها المواطن والقطاع الخاص لوضع الخطط المستقبلية، وتقدير معدلات المخاطرة الاستثمارية؛
- أن تكون نصوص القوانين واللوائح والتعليمات والإجراءات في متناول المواطن وأصحاب الأعمال؛
- يتم توفير البيانات الأساسية عن الأداء الإقتصادي في وقت سريع وملائم؛
- يتم توفير البيانات الرئيسية المتعلقة بالمالية العامة بشكل مفصل ودقيق وسريع؛

¹ -ibid.p5.

² - عبد الكريم قندوز، بومدين نورين، الشفافية والمساءلة كمدخلين للحكم الراشد للحد من ظاهرة الفساد (مداخلة مقدمة في فعاليات الملتقى الوطني الثالث حول : سبل تطبيق الحكم الراشد بالمؤسسات الإقتصادية الوطنية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، يومي 04 و05/12/2017)

- يتم توفير نصوص الدراسات والبحوث التي تقوم الدوائر الحكومية بإعدادها والتي تمس حياة المواطنين بشكل مباشر؛
- تقوم الدوائر الحكومية بشكل دوري وكلما دعت الحاجة بوضع نصوص السياسات والإجراءات والخطط التي تتبناها في متناول الجمهور .

ثانيا: المساءلة

تتضمن المساءلة الإجراءات والقرارات التي يتخذها الموظفون العموميون والتي تخضع للرقابة لضمان لوفاء المبادرات الحكومية بأهدافها المعلنة وإستجابة لاحتياجات المجتمع المحلي ، مما يسهم في تحسين الإدارة والحد من الفقر.¹ وتكمن أهمية المساءلة بالنسبة إلى التطبيق الحوكمة كونها تكفل تقييم لفعالية المسؤولين الحكوميين أو الهيئات العامة من خلال تقديم أداء متميز يعبر عن كامل إمكاناتهم، ويوفرون قيمة مقابل المال في المخصص من الخدمات العامة، وغرس الثقة في الحكومة والاستجابة لمطالب المجتمع. فالمساءلة هي الإلتزام بالإجابة عن كل الإفسارات التي تخص الأداء أو القرارات المتخذة وكيفية استخدام الصلاحيات الممنوحة. والمسائلة لها علاقة بسيادة القانون من حيث تطبيق عقوبات على من يسيئ استخدام السلطة.²

ثالثا : النزاهة والمسؤولية

تعتبر النزاهة من الضوابط الأتوماتيكية الأساسية ومصل لمحاربة أشكال الفساد وسوء ادارة الموارد والشؤون العامة وسوء استغلال السلطة ، حيث يشكل لوحده ثقافة قيمية يصعب إختراقها ، خصوصا إذا ما إقترنت مع أداء مهني عال الكفاءة . فالنزاهة ظاهرة ذاتية، لا يمكن تمييزها أو التحقق منها إلا من خلال النتائج المحققة ، أي انه كلما زادت نزاهة الموظف أو المسؤول وحرصه على المصلحة العامة، كلما ساهم ذلك في ايقاف الفساد.

1 - World Bank Group, Accountability in Governance, by site : <https://siteresources.worldbank.org>, see in 22/02/2016

2- عبد الله سعد محمد الغامدي، " دور النزاهة والشفافية في محاربة الفساد " (الملتقى العلمي الجرائم المستحدثة في ظل المتغيرات والتحوالت الإقليمية والدولية يومي 2 - 3/9/2013م عمان-الأردن)

من خلال ما سبق، ما يمكن ملاحظته من خلال العلاقة بين المبادئ الحوكمة المرتبطة بالفساد نجد أنه، كلما كانت هناك نزاهة كان ذلك سببا في الحد من الفساد. وهذا ينطبق أيضا مع الشفافية والمساءلة، فكلما زاد معدل الشفافية زاد مستوى المساءلة والعكس صحيح، لذلك تأتي أهمية نظام النزاهة الوطني ليكون الضابط الذي يضمن أن المسؤولين يعملون للمصلحة العامة ويديرون الموارد العامة بكل كفاءة وفاعلية ويقلل فرص الفساد ويعزز الشفافية والمساءلة والنظام الوطني للنزاهة عبارة عن مزيج من الاجهزة الحكومية، والانظمة والقوانين، والمدونات السلوكية، و السياسات والاجراءات التي توفر إطار عام للحوكمة الرشيدة وتوفر البيئة المثالية لإتخاذ القرارات الجيدة .

فالشفافية من شأنها إحداث إنفتاح على المجتمع وهذا من شأنه أن يؤدي إلى نجاح عملية المساءلة وتثبيت المصادقية، على الرغم من ذلك تبقى مشكلة هامة ذات طابع سوسيوثقافي والتي تواجه عمليتي الشفافية والمساءلة.

الفرع الثاني: الإصلاح السياسي والفساد

طالما إقترن مفهوم الإصلاح بالفساد، لسبب بسيط وهو أنهما مفهومان متناقضان، فكلما ظهر الفساد كلما استحضر الإصلاح من أجل ترميم وتغيير ما فسد، لذلك سوف نحاول مناقشة المفهومين بشكل أكثر تخصصا، ما تعلق بإصلاح السياسي .

شكل الفساد معضلة حقيقية امام النخب السياسية، التي حاولت مكافحة مظاهره، وقد شكلت الضوابط القانونية لمكافحة الفساد حاجسا لدى المهتمين لقياس مدى فعاليتها في استئصال جذوره والقضاء عليه بشتى آليات مكافحته.

شكل الإصلاح السياسي أحد الخطوات الساعية إلى إيجاد الضوابط والحلول لتحسين ما ترتب عن الفساد من آثار سلبية سواء كانت سياسية واقتصادية واجتماعية، وذلك من خلال ايجاد حلول جوهرية تمثلت في تحسين ظروف الحكم من خلال وضع ميكانيزمات جديدة تعمل على توضيح العلاقات بين فواعل المجتمع من جهة، وتوسيع دوائر آليات الحوكمة كالشفافية والمساءلة واحترام القانون.

وهذا ما أكدته الدراسات المهمة بالإصلاح السياسي من خلال وضع منظومات مكافحة للفساد التي إعتمدت على المنهج المعياري ، والذي يقوم على نموذج " القائد " leader ، والذي يستخدم إستراتيجية توفير المعلومات وتحليل نتائج الفساد من أجل السيطرة على أعمال وسلوك المسؤولين،ومن أجل كسب الثقة العامة للنخبة السياسية.

خلاصة الفصل

نستنتج من خلال دراسة هذه المفاهيم أن الإصلاح السياسي والحوكمة المحلية مفهومان تعرضا إلى كثير من التناقضات سواء من حيث إيجاد تعاريف مشتركة أو حتى الإشتراك في الرؤيا من زاوية موحدة مما وضع المفهوم محل جدل حول الطبيعة والمحتوى على حد سواء، لذلك حاولنا التقرب من أهم الإشكالات التي تعترض خصوصا ما تعلق بالترجمة أو المقاربات المفسرة للمفهوم .

بالنظر إلى إرتباط المفهومين ، نجد أن الإصلاح السياسي أصبح ضرورة أكيدة لتغيير مختلف القوانين والعلاقات التي تربط المجتمع المحلي ببعضه البعض ومع مختلف مكوناته على حدّ السواء (المجتمع المدني والقطاع الخاص والدولة) كل حسب إختصاصه وصلاحيته من أجل بلوغ أعلى درجات المشاركة في صنع السياسات العامة وفي صنع القرار بإحلال درجات متقدمة من الشفافية وإتاحة مجال أكبر للمساءلة وعلى كافة مستويات الطبقات السياسية وصولا إلى تحقيق حوكمة رشيدة تتوازن فيها القوى الإجتماعية والإقتصادية والسياسية حيث من شأن هذا التوازن ان يحقق الرفاه لكل أفراد المجتمع .

فالحوكمة المحلية كمفهوم هي نتاج لعملية سياسية معقدة، تتضافر فيها جهود أصحاب القرار السياسي بجهود المواطن سواء كان داخل اللعبة السياسية كممثل للأحزاب أو في إطار جمعي يتكفل بإنشغالات المواطنين وإحتياجاتهم المحلية وحتى الوطنية ، بالإضافة إلى كونه صاحب المال والاعمال ومساهم في تنمية الإقتصاد المحلي .

كل هذا من شأنه ان يرفع من كفاءة الحكم ورشادته، وهو مبتغى لا يتحقق إلا اذا تضافرت جهود الإصلاحيين القامعة للفساد وأشكاله، فلا يمكننا أن نتصور حوكمة رشيدة دون أن تقودها نخبة تسييرها وتتحقق وتسعى لإصلاح وتغيير ما يجب الرفع في شأنه، فيمكننا أن نتصور الحوكمة المحلية في شكل جوق موسيقي لا يمكنه أن يعزف سمفونية بطريقة ممتازة إلا إذا ما توفر الإمكانيات المادية (الآلات الموسيقية) والبشرية (العازفين) ولا يمكن بحضور هؤلاء العزف إلا إذا ما توفر رئيس أوركسترا متمكن من عمله ، فعملية الإصلاح السياسية هي مهمة الجميع لكن بقيادة نخبة تأطرها وتسييرها وتسهر على الحصول على أعلى مستويات مردوها إذا ما توفرت الإمكانيات اللازمة .

إن نجاح عملية الحكم المحلي ، تعتمد بالضرورة على كيفية اعتماده لبنود الإصلاح من أجل بلوغ حكم جيد والقضاء على سبل الفساد ، وهذا يعتمد بالدرجة الأولى ديمومة وإستمرارية العملية الإصلاحية والإلتزام بها ضمانا لنتائج أفضل .

الفصل الثاني

شكلت منطقة الأناضول ممرا تقاطعت فيه مختلف الحضارات العريقة، حيث تشاركت أعظم الإمبراطوريات مدينة " إسطنبول " عاصمة لها، الإمبراطورية الرومانية والبيزنطية وصولا إلى الخلافة العثمانية (1288-1924).

شكل صعود تركيا دوليا حافزا للكثير من المهتمين بدراسة الشأن التركي ، وقد إعتمدت معظم الأبحاث ضمن هذا الإختصاص ، دراسة تركيا إما بعلاقتها الخارجية كعلاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية أو الجمهورية الإيرانية أو الكيان الصهيوني وإنعكاس تلك العلاقات على الامن الوطني العربي أم ما تعلق بالاستراتيجيات الامنية والعسكرية والأدوار السياسية والديبلوماسية ، لكن دراسة الإصلاحات السياسية والدستورية التي شكلت اللبنة الاساسية للظهور الدور الجديد لتركيا كدولة قوية لم تعطى الاهمية التي تستحقها في الكتابات خصوصا العربية منها. وعلى هذا الأساس سوف نحاول من خلال هذا الفصل إبراز أهم ملامح التجربة التركية في إصلاح الحكم .

المبحث الأول : بيئة النظام السياسي التركي

إن دراسة الظواهر الاجتماعية تحتاج إلى معرفة المتغيرات الثابتة المتمثلة في الموقع والمساحة والسكان أمام المتغيرات الدينامكية المتغيرة ، ولدراستنا لحالة الإصلاح السياسي في تركيا، لا بدّ من دراسة هذه المتغيرات من خلال ما يلي :

المطلب الأول : المسار التاريخي لبناء الدولة التركية الحديثة

تتأثر جودة الحكم بمخرجات النظام السياسي القائم، خصوصا ما تعلق بالإصلاحات السياسية وهذا ما سوف نتطرق إليه من خلال دراسة المسار التاريخي لإصلاح النظام في تركيا.

الفرع الأول : المشهد السياسي لتركيا خلال القرن الماضي

يرجع المؤرخون قيام الدولة التركية إلى مصطفى كمال أتاتورك* الذي سيطر على الحياة السياسية وعلى الفكر السياسي التركي كمحاولة للانسلاخ من ماضيها المجيد وإدماجها في أوروبا

*-اول رئيس لجمهورية تركيا ترأسها عام 1923.

الفصل الثاني :..... واقع الإصلاح السياسي في جمهورية تركيا : دراسة في المكونات والمحددات

كمحاولة لتحديث الدولة . على الرغم من أن تاريخها العظيم يمثل مجدا لتركيا وشعبها.

أضحت تركيا نتيجة إصلاحات أتاتورك بعد الحرب العالمية الأولى علمانية على النمط الأوروبي رغم أن أكثر من 96% من سكانها مسلمين. إرتكزت إصلاحات أتاتورك على مبادئ الستة** وعلى نظام حكم الحزب الواحد والذي إستمر حتى نهاية الحرب العالمية الثانية أين إتجهت بعدها إلى التعددية الحزبية والديمقراطية النيابية وإقتصاد السوق إستكمالا للشكل الغربي للحكم بصفة شكلية فقط.¹

ظلت مبادئ الكمالية السامية بهدف الانضمام إلى الإتحاد الاوروبي* ، حيث لاقت طلبات الإنضمام إليه الرفض في العديد من المناسبات.²

* للمزيد حول المبادئ الستة (الجمهورية- الوطنية- الشعبية- الدولية-العلمانية- الانقلاب) أنظر : أردل تورك قان وآخرون ترجمة، أحمد عبد الله نجم " Türkiye'de Demokratikleşme Süreci " ، (القاهرة:مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، 2012) ،ص.14.

** للمزيد حول المبادئ الستة (الجمهورية- الوطنية- الشعبية- الدولية-العلمانية- الانقلاب) أنظر : أردل تورك قان وآخرون ترجمة، أحمد عبد الله نجم " Türkiye'de Demokratikleşme Süreci " ، (القاهرة:مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، 2012) ،ص.14.

¹ - محمد جمال عثمان جبريل، التجربة الدستورية التركية (القاهرة : دار النهضة العربية، ط1، 1998)، ص.6.

* - إنضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي : منذ تأسيس السوق الاوروبية المشتركة سنة 1958 لقيت طلبات تركيا الانضمام المتكررة (1958-1963-1970) ضمن بروتوكول اضافي بالرفض رغم الاغراءات التي قدمتها تركيا من اجل الانضمام في مجال الدفاع والاستثمار (الموائئ التركية) إلا أن هناك ابعاد ومعايير تقوم تركيا بوضعها كحواجز دون انضمامها والتي تقوم على منظورين: الاول: نصت ديباجة اتفاقية روما 1957 على أن الدول الاوروبية المؤسسة تعتمد على مبادئ الليبرالية الديمقراطية المنسجمة في جوهر وروح الفكر الغربي (معنى جغرافي وحضاري). اما المنظور الثاني : فنصت المادة 238 أن الدول المؤسسة يمكن أن تقيم علاقة حقوق والتزامات متبادلة ضمن صيغة عمل مشترك أو اجراءات خاصة دون الدول الاوروبية. للمزيد انظر : احمد عبد الله نعم، مترجما، التحول الديمقراطي في تركيا (القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، ط2012، 1)، ص.ص 13-15.

² - عوني عبد الرحمان السبعوي، الأقليات والطوائف في تركيا، تم تصفح يوم 2015/03/18، على الموقع:

الفصل الثاني :..... واقع الإصلاح السياسي في جمهورية تركيا : دراسة في المكونات والمحددات

كلقاء بروكسل 1995 الذي علّل هذا الرّفْض بأن تركيا ينقصها : "مراعاة حقوق الأساسية للمواطنين خصوصا ما تعلق بالطوائف والأقليات"، خصوصا وأن غالبية الإضطرابات الداخلية سببها غالبا ما يكون عرقي أو ديني (علويين وأكراد)، مما يمنعها أن تكون دولة قادرة على تنفيذ الديمقراطية كنظام مستقر ودائم ، واعتناقها للعلمانية الكمالية ضمن كل هذه الظروف لم تسلم تركيا كدولة حديثة من الانقلابات العسكرية، التي شكلت هاجسا لكل من يتولى السلطة حيث توالى الانقلابات العسكرية على مدار عهود من الزمن أهمها انقلاب عام 1980 الذي اعقبه دستور 1982/11/8 ، أين أسندت السلطة إلى الجيش .

اعتبر المحللون أن هذه الفترة مع بداية التسعينات من أهم المراحل حيث وضعت مصير الدولة في مفترق الطرق ؛ ففي الوقت الذي عادت فيه الديمقراطية في تركيا إلى الواجهة صاحب ذلك انتعاش في الاقتصاد والذي ساعد في انطلاقة اقتصادية معتبرة وبالتالي أصبح ضروريا ادخال إصلاحات جوهرية تتماشى والأدوار والتحويلات التي واجهتها تركيا خصوصا ما تعلق بمسألة إنضمامها للاتحاد الأوروبي ، خاصة مع التصديق على إتفاقية الوحدة الجمركية مع الإتحاد الأوروبي والوضع الحرج الذي نتج عن الإنتخابات التشريعية المبكرة عام 1990 والتي حقق فيها حزب "الرفاه" الإسلامي تفوقا على سائر الأحزاب السياسية.

تمثل تركيا نموذجا جيدا لدراسة ظاهرة الانتقال السياسي أو الإصلاح السياسي في أوسع معانيها، حيث عاشت على مدى قرن العديد من التجارب الإصلاحية لانتقال من وضع إلى وضع أفضل منه:¹

- بعد عام 1839 عاشت تركيا تجارب الإنتقال من النظام الشمولي الشرقي التقليدي إلى نظام حديث

- بعد عام 1920 من حكم تيوقراطي إلى نظام علماني؛

- بعد عام 1930 من نظام اقتصادي زراعي إلى نظام صناعي؛

¹ - أحمد عبد الله نعم، مترجما، التحول الديمقراطي في تركيا (القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، ط2012، 1)، ص.11.

الفصل الثاني :..... واقع الإصلاح السياسي في جمهورية تركيا : دراسة في المكونات والمحددات

- ما بين 1930 إلى 1980 من اقتصاد تقليدي شبه استعماري إلى اقتصاد مختلط مغلق امام الخارج؛

- بعد عام 1945 من نظام حكم سلطوي ذو حزب واحد إلى نظام ديمقراطي مناصري للحرية متعدد؛

- إعتبارا من 1982 من رأسمالية الدولة إلى اقتصاد السوق؛

- في عام 1991 شهدت البلاد انتخابات اتسمت بزيادة ملحوظة في قوة المنافسة السياسية مع دخول الأحزاب القديمة والساسة القدامى إلى الحياة السياسية من جديد ، حيث أصبحت الدولة إلى غاية 2002 تدار من حكومات الأقلية ، حيث ساد عدم الإستقرار السياسي ولم يكن في هذا الوضع أن تستمر الإصلاحات البنوية اللازمة التي قد لا تكون مقبولة شعبيا خصوصا ما تعلق بالإتجاه نحو إقتصاد السوق، فقد تسبب ذلك إلى التوسيع الشامل لنظام الضمان الإجتماعي بعد زيادة في العلاوات والمكافئات والقيام بزيادة الرواتب والأجور التي ظلت ثابتة طوال حقبة الثمانينات دون تحيين للقوة الانتاجية ودون وجود تمويل مالي سليم في الميزانية.

تجدر الإشارة هنا، إلى أن الإصلاح الأكثر شمولا سواء في المجال الاقتصادي والسياسي حدث خلال ما بعد 2002، أي فترة حكم حزب العدالة والتنمية الذي حصد أغلبية الأصوات في البرلمان، والذي أصبحت تركيا من خلاله نموذجا يحتذى به ، من حيث نجاح الإصلاحات المنتهجة ورشادة الحكم التي وضعتها قيادات البلاد لتحقيق التنمية المستدامة.

وفي نفس السياق، كان إلغاء البنود العامة الكبيرة كميزانية الحكومة المركزية وبنود نظام الضمان الاجتماعي وبنود المؤسسات الاقتصادية العامة وبنود ميزانية الحكم المحلي ظلت عائقا خلال فترة العقدين الأخيرين من القرن الماضي حيث ضلت مسائل الإصلاح الضريبي وإصلاح الانفاق العام وبرامج الخصخصة وإصلاح نظام الضمان الإجتماعي حاضرا على أجندة الساسة الأتراك ، فالحكومات المتعاقبة خلال تلك الفترة لم تبدي إستعدادها في تبني وتحقيق تلك الإصلاحات ، عكس ما حدث مع حزب العدالة والتنمية بعد بلوغه سدّة الحكم، أين بادر بجملة من الإصلاحات إنعكست بشكل ايجابي على الحياة العامة وعلى الإقتصاد والسياسة وهذا ما سوف نتطرق اليه في هذا المطلب.

المطلب الثاني: المقومات الوطنية للجمهورية التركية

إن تمتع الدول بالقوة، غالبا يرجع إلى جغرافيتها الجيدة، فالموقع ووفرة الموارد البشرية والطبيعية عوامل مساعدة على سرعة التطور والنمو، حيث أشار نابليون بونابرت إلى " إن الوضع الجغرافي هو الذي يملي السياسية" في هذا الإطار سوف نقوم من خلال هذا المطلب بدراسة أهم مقومات الطبيعة لدولة تركيا.

الفرع الأول : جغرافية تركيا

لتركيا موقع متميز ، يتمتع بمقومات طبيعية متميزة وهذا من خلال

أولا : الموقع

تقع جمهورية تركيا TÜRKIYE في منطقة الأناضول بالقارة الآسيوية 98% كما يقع جزء صغير من أراضيها 3% في منطقة البلقان بالقارة الأوروبية تقدر مساحتها الاجمالية 783.562 كلم²، تطل على مسطحات مائية عديدة : البحر الاسود، بحر مرمرة والبحر الابيض المتوسط.

شكل الموقع الجغرافي التركي وعلى عهود من الزمن، ركيزة إنطلاق لإرتقاء تركيا داخليا وعالميا كونها تتوسط قارات العالم القديم (آسيا - أوروبا - إفريقيا) منحها هذا الموقع التفاوض الحيوي المحيط حيث علق "أحمد داوود أغلو" في هذا الصدد: " تحتل تركيا من حيث الجغرافيا مكانا فريدا، بإعتبارها دولة مترامية الأطراف وسط أرض واسعة بين إفريقيا و أوراسيا يمكن أن يتم تعريفها على أنها بلد مركزي ذو أهمية إقليمية متعددة لا يمكن إختزاله في صفة واحدة".¹

ثانيا: المقومات البشرية

1- السكان : تحتل تركيا المرتبة 17 من حيث تعداد السكان، حيث أعلنت دائرة الإحصاء التركية حسب الأرقام الأخيرة المتعلقة بالتعداد السكاني لعام 2015 ، بلغ التعداد السكاني بـ 78.741.053 نسمة، اي بزيادة سكانية سنوية تقدر بـ 1.5 % سنويا² تبلغ متوسط الكثافة السكانية 92 نسمة لكل كلم² ،

¹- على حسين باكير ،محمد عبد العاطي: محررا ، تركيا: الدولة والمجتمع.. المقومات الجيو- سياسية - استراتيجية، في تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، (بيروت: مطابع الدار العربية للعلوم،2010) ،ص.19.

²- ترك بريس: عين على تركيا، دائرة الإحصاء التركية تعلن عن الارقام النهائية فيما يخص تعداد السكان في تركيا،تاريخ النشر 2016/01/28 على الموقع: www.turkpress.co/node/17901 تم تصفح في 2016/02/26

الفصل الثاني :..... واقع الإصلاح السياسي في جمهورية تركيا : دراسة في المكونات والمحددات

2- وتشكل الفئة العمرية بين 15 إلى 64 عام 67% من عدد السكان وهذا يعني أن الفئة الشبابية هي الغالبة على التركيبة السكانية، وهذا يعني أيضا أن تركيا دولة فتية في المعيار الهرمي تتمتع بديناميكية شابة بالمقارنة مع شعوب أوروبا التي أصبحت تعاني من انخفاض كبير في نسبة الشباب . كما يعيش غالبية الأتراك في المدن أما التعليم في تركيا إجباري وإلزامي من سن 6 إلى 15 سنة. لقد شكل تعداد الشعب التركي عنصر توازن مع المحيط الإقليمي القريب (الفارسي العربي والأوروبي)، بما يسمح بممارسة تأثيرات في 4 جهات لاسيما في العالم التركي¹ الذي يضم 200 مليون نسمة من غرب الصين إلى حدود أوروبا. (انظر الجدول الاتي)

3- الجدول رقم: 6 مؤشرات عدد السكان حتى سنة 2016

المميزات	السكان
78.741.053	العدد الاجمالي
70 %	نسبة التحضر
25% في محيط بحر مرمرة	التركيز السكاني
- من 1-14 سنة = 26.3 % - من 15-64 سنة = 66.9 % - اكثر من 65 سنة = 7.1 % - معدل النمو 1.5 %	التركيبة العمرية
- الاسلام : 99% - المسيحية واليهودية : 1%	الديانة
- التركي : 70-80 % - الاكراد : 20-30 % - عرب 2% - (جورجيون - شركس - ارمن - بلغار - الزازيون وغيرهم): 1- 3 %	العرق

المصدر بتصريف: على حسين ، مرجع سبق ذكره ،ص23.

¹ العالم التركي: يرمز إلى الشعوب الناطقة باللغة التركية، للمزيد انظر الموقع :

www.worldturkey.com/lang/eng/p

4- المميزات الثقافية والحضارية :

تركيا من الدول الغنية بإرثها الحضاري والثقافي، والتاريخ يشهد على كونها سادت العالم لقرون متتالية إبان الخلافة العثمانية ، لذلك تتعدد الاعراق فيها بنسب متباينة:¹ " صحيح أن اتاتورك نجح إبان إعلان إستقلال تركيا سنة 1923 بإلغاء مفهوم الاقليات من الناحية العرقية، وأن يحصرها فقط من الناحية الدينية، ليحقق انتصارا في اطار اعادة تركيب الامة عبر رسم وحدة للأمة التركية بإعتبار الموجودين على الاراضي التركية أترًاكًا² لغة وثقافة وتراثا". في وقت كانت الاضطرابات الناجمة عن سوء معاملة للأقليات . أما اليوم فتحاول الدولة اعطاء حقوق اكثر للأقليات العرقية لاسيما الكردية بشكل يؤسس لدولة قوية متعددة الاعراف والأديان والإسلام معتدل³

لذلك حملت مسيرة الإصلاحات السياسية الأخيرة جانبا من الأهمية لهذا العنصر الذي يحمل على عاتقه مدى أهمية الاستقرار السياسي للدولة، فمن أجل الإهتمام اكثر بالنهوض بالدولة من خلال إعطاء نفس جديد للعلاقات الإجتماعية بين الأقليات المختلفة المشكلة للمجتمع التركي، تمهيدا للتعايش السلمي فيما بينها وإنهاء للاضطرابات التي غالبا ما شكلت هاجسا للحكومات التركية وصورة للمشهد التركي مضطرب وغير مستقر، تمهيدا أيضا لقيام نظام ديمقراطي محافظ على الحريات العامة وإنهاء لمسلسل إرهاب الدولة والإقصاء والتهميش.

الجدير بالذكر ، أن القومية التركية تعتمد بالأساس على اللغة التركية وعلى الدين الاسلامي بشكل قوي جدا متجذر من العمق التاريخي للدولة .

ثالثا: المقومات الاقتصادية (النظام الاقتصادي)

إن موقع تركيا وطبيعتها الجغرافية ، جعلها منها بلدا غنيا بالموارد الطبيعية رغم افتقارها للمحروقات، تكاد تحتكر موردين الأكثر أهمية وهما الماء والغذاء حيث تتوقع الدراسات المستقبلية احتمال أن يتسببا في صراعات دولية.

¹ - عوني عبد الرحمان السبعوي، الاقليات والطوائف في تركيا؟، عبر الموقع :

www.aljazeera.net/specialfiles/pages/s4a016 تم تصفح في:

² - المادة 66 من دستور الجمهورية التركية : " التركي: شخص مرتبط بالدولة التركية من خلال رابطة المواطنة"

³ - على حسن باكير، مرجع سبق ذكره، ص. 22.

الفصل الثاني :..... واقع الإصلاح السياسي في جمهورية تركيا : دراسة في المكونات والمحددات

تشكل المعادن النفيسة أحد أكبر المصادر خصوصا الذهب (تحتل المرتبة الأولى أوروبا من حيث الإنتاج والعاشرة عالميا من حيث الإحتياط)¹ إستخرجت على مدى 10 سنوات 82 طنا و حجر المرمر تحتل المرتبة الخامسة عالميا نسبة التصدير 11% . إن تمتع تركيا بموارد طبيعية متميزة وموقع متميز مهد لقيام قطاع إقتصادي مركب ومعقد جمع بين التراث الحضري والتاريخي المتميز والحداثة الصناعية والتجارة والخدمات المتطورة.

كما تتمتع تركيا باكتفاء غذائي ذاتي وزراعي (الأولى عالميا من إنتاج البنقدق والمشمش والتين والمرتبة الثالثة صناعيا في إنتاج الزجاج المسطح وتقع ضمن قائمة الخمسة الأوائل في إنتاج الذهب والثامنة عالميا في صناعة بناء السفن).

لهذه الأسباب يضع المختصون الاقتصاد التركي في خامة الإقتصادات العالمية الحيوية، فالقفزة النوعية التي أحدثتها الإصلاحات الاقتصادية في عهد حكم حزب العدالة والتنمية، جعلت من الاقتصاد التركي ينتقل من مرحلة الانهيار مع بداية العام 2002 إلى مرحلة المراتب المتقدمة عالميا، فأصبح يحتل المرتبة 16 عالميا ومرشح للزيادة والدخول في مرتبة متقدمة، بدخل قومي قدره 401 مليون دولار ويساهم في التجارة العالمية بما يقدر ب66 مليار دولار .

تجدر الإشارة إلى أن التوظيف الجيد والرشد لإستغلال الموارد الطبيعية للبلاد مهد لبلوغ تركيا مراتب مشرفة بين القوى الصاعدة إقتصاديا وسياسيا وحضاريا.

إن تدخل الدولة في الإقتصاد من أهم السياسات التي قادت إلى إحداث القفزة بطريقة مستمرة ومضطربة من خلال ضبطها للتغييرات والتداعيات السياسية الناتجة عن التحولات الاقتصادية.

المطلب الثالث : الفواعل المؤثرة في النظام السياسي التركي

إن عملية صنع السياسات العامة يتطلب بالإضافة إلى الدولة وجود فواعل تشمل المؤسسات والمنظمات الرسمية والغير الرسمية ، حيث يتفاوت حجم تأثير بسبب توصيفها القانوني وصلاحتها الدستورية من جهة وبقدراتها الذاتية وكاريزما شخصيتها الفاعلة والمؤثرة في صنع القرارات العامة.

1- وكالة الأناضول للأخبار، TRT Arabic ، تركيا تحتل المرتبة العاشرة عالميا في إحتياطي الذهب، الاخبار

الاقتصادية ليوم 2018/02/07.

الفصل الثاني :..... واقع الإصلاح السياسي في جمهورية تركيا : دراسة في المكونات والمحددات

تتنافس العديد من المؤسسات الرسمية والغير الرسمية في رسم المشهد السياسي التركي، ويمكن رصد العديد منها كما يلي:

الفرع الأول : الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني

عرفت الحياة السياسية التركية تطورا متناميا لدور المؤسسات الغير الرسمية في رسم وتنفيذ السياسات العامة ، لذلك سوف نسلط الضوء على أهم الأحزاب السياسية النشطة ومؤسسات المجتمع المدني من خلال ما يلي:

أولا : الأحزاب السياسية

تنقسم الأحزاب السياسية التركية إلى تيارات متباينة، يتمسك كل منها بإتجاه معين ؛ لكنها تتحد في الهدف وهو وحدة تركيا:

1- الأحزاب العلمانية : تزامن ظهور العلمانية في تركيا وانتشارها مع ظهور جمهورية تركيا وتعتبر من المبادئ الكمالية الستة، والتي كان لها أثرا واضحا على السياسات العامة التركية خلال عقود من الزمن، خصوصا ما تعلق بالمناهج التعليمية والفكر والقوانين وقد عطف احزاب سياسية على صيانتها وتعبئة الجماهيرية للمحافظة عليها، فكان حزب الشعب الجمهوري بالتركية Cumhuriyet Halk Partisi أو CHP أقدم الأحزاب السياسية التركية التي أنشأت النظام الجمهوري والبرلمان في تركيا شعار الحزب عبارة عن ستة أسهم بيضاء على خلفية حمراء. أنشئ في تاريخ 9 سبتمبر 1923 على يد مصطفى كمال أتاتورك.

حكم حزب الشعب الجمهوري الحياة السياسية لمدة طويلة من الزمن، وهو الآن يمثل أحد أقطاب المعارضة السياسية في تركيا، خصوصا ما تعلق بالمساس بالعلمانية، التي لا يعتبرها فقط فصل الدين عن الدولة بل يتعدى مفهومها لديه لما هو ابعد وأشمل من ذلك وهو تكريس "اللادين في الحياة السياسية والإجتماعية بل والقضاء على كل ما له علاقة بتاريخ الدولة العثمانية بالتالي فهو توجه نحو الأسلوب الغربي المؤسس على الرأسمالية وفصل الدين على الدولة تمجيدا للكمالية متجاهلين بذلك خصوصية الهوية التركية المركبة دينيا وثقافيا وحضاريا.تعتمد الأحزاب العلمانية في معارضتها على إتهام الحكومات على سياساتها العامة التي تمثل خطرا على علمانية الدولة.

2- الأحزاب السياسية ذات التوجه الإسلامي : تشهد الحياة السياسية التركية وجوداً متميزاً ومتنامياً للقوى السياسية الإسلامية خصوصاً بعد البعث الجديد للأحزاب الإسلامية ، حيث يمكن تقسيمها إلى تيار إسلامي تقليدي وتيار إسلامي معاصر، هذا الأخير إستقطب رموزاً من الفكر العلماني لا سيما الماركسي منه، بحثاً عن مشروع نهضوي يعتمد في الأساس على الإسلام كمرجعية دينية لتلاؤمه مع أغلبية الشعب التركي. تحظى هذه الأحزاب بشعبية عالية في تركيا خصوصاً في المرحلة الحالية، بعد مواجهتها وتكيفها بما يناسب توجهها الإسلامي من جهة والمتغيرات والتطورات التي حدثت ولا زالت تحدث مع المجتمع التركي.

بدأ النشاط الحزبي لتيار الإسلام المعاصر مع حزب "الرفاه" برئاسة "تجم الدين أربكان" الذي تأسس في عام 1983 أي بعد صدور دستور 1982، الذي سمح بتكوين جمعيات ذات الطابع سياسي حيث خاض هذا الحزب جولات الإنتخابات البلدية والتشريعية منذ تأسيسه وحقق تقدماً مضطرباً. دفعت الإنتخابات البلدية لعام 1994 بحزب "الرفاه" إلى ساحة الإهتمام العالمي والإقليمي والمحلي ، حيث فاز في أكثر من 400 بلدية، كان أهمها بلدية أنقرة وبلدية إسطنبول. ومثلت هذه الإنتخابات إرهاباً بتزايد شعبية الرفاه. لكن سرعان ما تم إجهاض هذه التجربة الديمقراطية بإتهام الحزب بإنتهاك علمانية الدستور وهذا بعد نتائج الإنتخابات التشريعية لسنة 1995 حيث فاز بـ 158 مقعداً ، أي ما يعادل الخمس 5/1 من أعضاء المجلس التشريعي وقد تم حضر الحزب عام 1998.¹

أما حزب العدالة والتنمية بالتركية Adalet ve Kalkınma Partisi (PK) فقد تشكل من قبل النواب المنشقين من حزب الفضيلة الإسلامي الذي تم حله بقرار صدر من محكمة الدستور التركية عام 2001، ويمثل هذا الحزب الجناح الإسلامي المعتدل في تركيا الغير معادٍ للغرب، وهو حزب حرص على الاستفادة من الدروس السابقة، لا يعرف نفسه كحزب إسلامي وإنما كحزب ديمقراطي ليبرالي محافظ، سعياً منه للموازنة بين هوية المجتمع الثقافية سلطة الدولة، حيث تعرض سنة 2008 ، إلى خطر الحظر لولا تدخل المحكمة الدستورية التي إكتفت بقرارات تحذيرية².

¹- علي الدين هلال، ماذا بعد حل حزب الرفاه، البيان، 1998/02/02، اتجاهات، عبر الموقع الإلكتروني:

<http://www.albayan.ae/opinions/1998-02-02-1.1021795> تم التصفح بتاريخ 2016/07/12.

²شيماء بهاء الدين، خرائط القوى الداخلية في الجمهورية التركية: خرائط القوى السياسية التركية، (مصر : المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2016)، ص. 32.

الفصل الثاني :..... واقع الإصلاح السياسي في جمهورية تركيا : دراسة في المكونات والمحددات

تبنى (PK) رأسمالية السوق الحر لغرض تسهيل إنضمام تركيا للإتحاد الأوروبي ، حيث حرص على إبعاد الشعارات الدينية في خطابه السياسية منافيا كونه حزب إسلامي على الرغم من جذوره التي تعود إلى المعارضة الإسلامية ، كرس إحترام الحريات الدينية والفكرية والإنتفاح على العالم وبالتالي إبعاد لأي شبهة نحو معارضته للعلمانية والمبادئ التي قامت عليها الجمهورية التركية، وهو حاليا يعمل على مواصلة تطبيق برنامج الإصلاح السياسي والاقتصادي الذي يجري تطبيقه في تركيا تحت إشراف صندوق النقد الدولي مع نقده لبعض جوانبه، هو الحزب الحاكم حاليا في تركيا منذ العام 2002.¹

3- الأحزاب السياسية القومية : لهذه الأحزاب رؤية مغايرة تماما لما تراه الأحزاب الأخرى في تركيا سواء ذات التوجه العلماني أم الإسلامي ، حيث ترى في القومية التركية خارج حدودها مرجعا لها حيث يتعدى خطابها السياسي حدود الوطن إلى تعزيز التعاون مع الأمة التركية التي تمتد إلى حدود الصين ، حيث ارتفعت وتيرة عمل هذه الأحزاب بعد انهيار الإتحاد السوفيتي وتككك جمهورياته ذات القومية التركية " كتركمانستان وكازاخستان وأوزباكستان وأذربيجان " وغيرها من الدول ؛ أين يوجد أكبر تجمع للدول والشعوب التركية بالإضافة إلى أقليات ضمن أقاليم دول أخرى، " كأوكرانيا وتركستان الشرقية" إضافة إلى جاليات كبرى هاجرت بداية القرن العشرين إلى ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا.

تتطلع هذه الأحزاب على إعادة بناء الأمة التركية ، متصدية بذلك إلى الخطاب السياسي لحزب العمل الكردستاني المطالب بالمزيد من الحقوق الكردية في تركيا، والتي تُمثل تحفظا لانضمام تركيا للإتحاد الأوروبي تطبيقا لمعايير " كوبنهاجن " التي تقتضي ضرورة منح المزيد للحقوق والحريات للقومية الكردية في تركيا وغيرها من الأقليات.²

أبرز تلك الأحزاب هو حزب الحركة القومية باللغة التركية Milliyetçi Hareket Partisi، MHP ويعرف أيضا بحزب العمل القومي، وهو حزب سياسي يميني تركي ، حصل الحزب على 14% من الأصوات في الإنتخابات التركية العامة 2007.

¹- سونر كاجابتي، "شبح اتاتورك 7 سنوات من حكم حزب العدالة والتنمية"، مجلة العرب الدولية، 1534، (2009)، ص 20-24.

²- شيماء بهاء الدين، مرجع سبق ذكره، ص.31.

الفصل الثاني :..... واقع الإصلاح السياسي في جمهورية تركيا : دراسة في المكونات والمحددات

أما الحزب الديمقراطي باللغة التركية Demokrat Parti (DP) وهو حزب يميني قومي محافظ ويعتبر هذان الحزبان أشد معارضي إنضمام تركيا للإتحاد الأوروبي.

ثانيا: المجتمع المدني : للمجتمع المدني في تركيا دور خاص في عملية الصنع القرار ، وهذا لتنوع تصنيفاته وأدواره والتي يمكن ايجازها كما يلي:¹

1- جماعات المصالح وقوى الضغط التركية : لها مكانة متنامية في عملية صنع القرار ويمكن تصنيفها كما يلي:

- النقابات والاتحادات العمالية، أهمها (إتحاد النقابات العمالية التركية ، إتحاد النقابات التقدمية - الإتحاد النقابي لحق العمال).
- **جماعات رجال الأعمال :** متمثلة في (إتحاد الغرف والبورصات التركية - جمعية رجال الصناعة والأعمال الأتراك ، جمعية رجال الأعمال الشبان) في هذا الإطار ، ذكر " البنك الدولي" في تقريره عن إقتصاد تركيا لعام 2014، أن القطاع الخاص لعب دورا رئيسيا أثناء هذا التحول ، مدعوما بوفاق سياسي إيجابي بالحلول المستندة إلى آليات السوق.
- وقد أفسحت الأزمة السياسية والإقتصادية التي تجرت بنهاية تسعينيات القرن الماضي الطريق أمام سلسلة من الإصلاحات المؤسسية التي حفزت النمو في القطاع الخاص. وهذا النمو عززته عملية التفاوض للإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي والتي وفرت هدفا منشودا لهذه الإصلاحات.
- **النقابات :** أهمها (نقابة المحامين الأتراك، نقابة الأطباء الأتراك، مجلس الصحافة، نقابات وجمعيات الصحافة) وتستخدم النقابات العمالية عادة اسلوب المساومة الجماعية للضغط على الحكومات لتعديل قراراتها أو توجيهها للوصول إلى مطالبها، لكن هذا يختلف مع النقابات العمالية في تركيا، فقد كرس دستور عام 1982 في العديد من مواده ، إتاحة المساومة الجماعية من خلال حق الاضراب ولكن؟ دون الاضرابات السياسية أو العامة أو منع العمال عن أداء أعمالهم أو إحتلال المصانع أو التلكؤ في الانتاج أو تقليصه وبالتالي فإن كل هذا يعني تفرغا لمحتوى مفهوم حق الاضراب المشروع لدى كل المجتمعات والذي يعد بالنسبة لكل نقابات العالم مكسبا سياسيا وقوميا واجتماعيا مشروعا وجعله نصا فارغا من محتواه.

¹- جلال عبد الله معوض، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية - التركية (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية

1998)ص ص. 112-117 متوفر قراءة دون تحميل عبر الموقع :

<http://dar.bibalex.org/webpages/mainpage.jsf?PID=DAF-Job:39429&q>

الفصل الثاني :..... واقع الإصلاح السياسي في جمهورية تركيا : دراسة في المكونات والمحددات

بالنظر إلى الحالة التركية في هذا المجال، نجد أن عمل النقابات العمالية في الحياة السياسية محدود بفعل محظورات دستور 1982، الرّادع إلى حد وقف نشاط أي منظمة عمالية مخالفة لما سبق ذكره، حيث تلقت العديد من المنظمات العمالية ضغوطات وصلت إلى حد العنف الجسدي خلال عام 1991 وإثر كارثة انهيار منجم سوما للفحم في 2014/05/14 الذي خلف 274 قتيل فيما شهدت البلاد إحتجاجات عنيفة ضد إهمال سلامة العمال في قطاع المناجم.¹

● **الحركات الطلابية :** تعتبر فئة الشباب في أي مجتمع، الفئة الأكثر تأثيرا وتفاعلا مع الاوضاع الراهنة الشباب التركي من خلال الحركات الطلابية لعب دور متميزا كمحاولة للتغيير ورفع مطالبه الاجتماعية والسياسية. كانت بداية تفاعل الشباب التركي في الحياة السياسية منذ قيام الجمهورية الحديثة سنة 1923 بقيام عناصر شابة من الجيش في المساعدة على الاطاحة بالسلطان عبد الحميد وانهيار الخلافة العثمانية، بعد ذلك، تغيرت السياسات المنتهجة إتجاه الشباب بتحجيم الدور السياسي لجميع القوى السياسية أو المدنية.

وما زاد من حدة بعد إنقلاب 1980، أنه قد طال منظمات الطلابية الحرة، حيث تم إنشاء مجلس التعليم العالي لتوفير التوجيه المركزي الشديد للنظام اللامركزية للجامعات والذي يتألف من 25 عضو يتم تعيين أغلبهم من قبل رئيس الدولة الذي يرأسه ويشرف هذا المجلس على كل ما يتعلق بشؤون الجامعات وتحديد المناهج الدراسية. وحرّم مجلس التعليم العالي على الهيئة التدريسية والطلاب من الإنتماء إلى الأحزاب السياسية. ورغم ذلك لا يمكن تجاهل الدور السياسي للطلاب فلقد أثبتت الأحداث والاضطرابات التي أثارها طلاب في الجامعات عام 1987 والتي شكلت أول مشكلة سياسية منذ أحداث عام 1980.²

● **الأقليات العرقية و الدينية :** هناك العديد من جماعات المصالح والضغط التي تسهم بشكل أو بآخر في التأثير على السياسية في تركيا، وتتفق معظمها على ضرورة رعاية مصالحها من خلال الضغط بمختلف الطرق لتوجيه صناعات القرار نحو خدمة مصالحها؛ ولعل ما يميز جماعات المصالح والضغط في تركيا هو تنوعها العرقي والديني، جعلها تمارس دورها للمحافظة على كيائها ومصالحها، ويمكن تقسيمها على النحو التالي:

¹ - موقع قناة الحرة : تقرير حول حادث انفجار منجم الفحم 2014/05/14 : <http://www.alhurra.com/a/249574.html>

² -وصال نجيب العزاوي "بنية النظام السياسي وصنع القرارات في تركيا"، قضايا سياسية، 65، المجلد 2، (2004)، ص 22.

1- حركة الجماعة اليهودية (الدونمة Dönme) : يرجع أصل تواجدهم في تركيا إلى حقبة الخلافة العثمانية بعد اعتناقهم الاسلام ظاهريا وقد ظلت هذه الحركة متعاطفة مع اليهود حتى اليوم، تتمتع هذه الحركة بالثراء ومزايا اقتصادية هامة اذ يسيطر يهود "الدونمة" على مراكز هامة اقتصادية واجتماعية بإمتلاكهم لرؤوس أموال الشركات الكبرى واستثماراتها وبالتالي فهي محاولة السيطرة على مراكز القوة في الاقتصاد التركي ومن تم التأثير على صانعي القرار واللعب كجماعة ضغط على النظام السياسي التركي بالإضافة إلى التأثير على إتجاهات الأحزاب السياسية على الرغم من عدم انتمائها لها وتسيطر أيضا على وسائل الاعلام بما فيها الإذاعة والتلفزيون والصحف وذلك تهيئة الرأي العام التركي لتقبل الكيان الصهيوني ونشر الفتن في العلاقات العربي التركية.

2- الحركات الإسلامية : الحركات الاسلامية التركية، كغيرها من القوى الاسلامية في العالم نتمنى إلى ما يسمى بفئة "الأنتليجانسيا الحديثة".¹ تلقوا تعليمهم في المعاهد والجامعات الحديثة ويقروون مستقبل تركيا قراءة سياسية حديثة في ظل المرجعية الدينية الإسلامية، تمثل أبرز القوى السياسية والاجتماعية الفاعلة والمؤثرة في عملية صنع القرار في تركيا.

على الرغم من العراقيل التي سببتها العلمانية والتي كانت تهدف بالدرجة الرئيسية إلى منع الحركات الإسلامية من استخدام الدين كأداة ضد الكماليين² ، حيث تم حظر كل أشكال الممارسات الدينية حماية للعلمانية، وبالتالي تم الحظر القانوني للعديد من الطرق التي كانت منتشرة في وقت سابق كالطرق الصوفية مثل "المولوية والبكتاشية والنقشبندية" .

لكن ما يمكن ملاحظته وتأكيدُه هو أن تأثيرات السياسة والعمل الإجتماعي لتلك الطرق اختراق العلاقات القائمة بين الطرق والقيادة السياسية وبالتالي فإن إختراقها للنسيج الاجتماعي والسياسي جعل منها قوة فاعلة وضاغطة على العمل السياسي بالدرجة الأولى على الرغم من ممارسات الحضر العلماني عليها خصوصا بعد احتجاجات 1980، وصدور دستور 1982 الذي لم يدرس جيدا طرق معالجة معادلة تطبيق العلمانية على شعب يدين بالإسلام وبأغلبية مطلقة.

¹- بشير موسى نافع، الحركة الاسلامية في تركيا، ازمة العلمانية الشاملة، على موقع الجزيرة نت: <http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/84246fe0-4496-4ef7-82f6-d46c7eaa3110>

²- وصال نجيب العزاوي، مرجع سبق ذكره، ص.23.

3- وسائل الاتصال والإعلام : تعدد تأثيرات وسائل الإعلام والاتصال على الرأي العام التركي ليمتد تأثيرها على الساسة من خلال توظيفها من طرف النخب وجماعات الضغط والمصالح وخاصة في ما يتعلق بعمليات التعبئة الشعبية للأحزاب السياسية، حيث يتميز الشعب التركي بالمحافظة على قوميته وتأثره المباشر وتعلقه بالنخب السياسية المتميزة ذات التأثير الكاريزماتي خصوصا تلك التي ترأس الأحزاب السياسية، ومن تمّ سهولة استخدام الرأي العام بشكل مؤثر وضغط ، بالإضافة إلى ذلك هناك الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام التركية المتفاعلة مع محيطها القومي السياسي والرسمي والاجتماعي حيث تتميز طبيعة الإعلام التركي بالقومية التركية التي تتعدى حدود تركيا وبالتالي فان تأثيرها على الرأي العام تتعدى الشأن المحلي وقد تشمل تركيا كلها.

الفرع الثاني: القطاع الخاص

حتى بداية القرن الحالي، لم يكد دور القطاع الخاص يذكر في دعم الإقتصاد التركي، حيث وصف الوضع الإقتصادي في تلك المرحلة بالبائس، بعد إنهيار الميزان التجاري والمالي وإرتفاع معدل التضخم لم يكن أمام هذا الوضع المتأزم من خيار إلا القيام بإصلاحات تركز على مشاركة القطاع الخاص للنهوض بالإقتصاد التركي بعد عقود طويلة من فضائح الفساد المالي والإداري التي عانى منها المجتمع التركي.

يرجع المحللون السياسيون، تدخل القطاع الخاص كقوة ضاغطة على النظام في تركيا ، إلى حقبة الخمسينيات من القرن الماضي، بالموازاة وظهور الطبقة البرجوازية في تركيا، طالب الفلاحون والعمال وأصحاب المهن الحرة من الاتراك الذين تضرروا من آثار الحرب العالمية الثانية، برفع سيطرة الدولة على الإقتصاد، حيث كان النظام السياسي يمارس دوراً أبويّاً (يفكر عن الشعب ويختار ما ينفعه)، من هنا برز الدور السياسي للقطاع الخاص في تركيا ومن تم التدخل في رسم الحياة السياسية، ويبرز ذلك من خلال مساهمته في فوز الحزب الديمقراطي الذي كان يرأسه عدنان مندريس (من كبار ملاك الاراضي في تركيا) الذي ساهم في تطوير إستفادة ملاك الأراضي من سياساته الداخلية ، وأكد على ضرورة أن يصبح الإقتصاد السياسي عاملا في مسار الإنتخابات وتشكيل الحكومات التركية¹، وبذلك فتح المجال لفوز الأحزاب اليمينية التي تمثل أصحاب طبقات إقتصادية معينة أو شركات أو قطاعات اقتصادية نافذة

¹ - محمد زاهد جول، التجربة النهضوية التركية : كيف قاد حزب العدالة والتنمية تركيا إلى التقدم؟، (بيروت-لبنان مركز نماء للبحوث والدراسات، ط2013،1)،ص.63.

الفصل الثاني :..... واقع الإصلاح السياسي في جمهورية تركيا : دراسة في المكونات والمحددات

بينما كانت الأحزاب اليسارية تدعو إلى نوع من إشراف الدولة على العملية الاقتصادية. على صعيد آخر، كان الإقتصاد السياسي أحد المداخل الأساسية للحركة الإسلامية ، فقد أولى " نجم الدين أربكان"¹ الشخصية الأبرز في الإقتصاد التركي الإهتمام البالغ لبناء قوة إقتصادية، ووضع اللبنة الأولى لهذا الأمر، حيث صرح قائلاً: " لا يمكن التقدم من خلال السياحة والزراعة. من يقول ذلك فهو غافل عن الحقيقة ، أن ما يلزمنا هو ثورة صناعية لتطوير الصناعات الثقيلة. فإن لم نصنع نحن محركاتنا ولم نصنع مصانعنا فلن نتمكن من مقاربة الغرب."²

إبتداء من عام 1999، باشر النظام السياسي التركي مجموعة من الإصلاحات السياسية تصب في خامة الإقتصاد، برعاية من صندوق النقد الدولي، الغرض منها إحداث نقلة نوعية يتعدى نطاقها إصلاح الإقتصاد إلى إصلاح الحكم وترشيده. ومن الواضح أيضاً أن إشراك فواعل أخرى للقيام بهذه المهمة هو من بين المرامي التي يسعى إلى تحقيقها ؛ فلم يكن من السهل على النظام السياسي التركي مباشرة إصلاحات عميقة في الإقتصاد خصوصاً وأنها ترافقت بشكل متواز مع وجود مشاكل أدت إلى اضعاف الإقتصاد وإدخاله في أزمة عميقة سنة 2001.

كان أهم مظاهرها : إنخفاض معدل النمو ، وتضخم معدلات الصرف وبالتالي عجز تام في ميزانية الدولة التي لم تعد بإستطاعتها تسيير قطاعاتها الإقتصادية وتحمل تبعات تلك التغيرات. أمام هذا الوضع الإقتصادي المتردي ، كان لا بدّ من إدراج إصلاحات أخرى بالإعتماد على مُدخلات البيئة الداخلية لتركيا وليس فقط على الإصلاحات المشروطة من طرف صندوق النقد الدولي حيث تم تغيير قسم كبير من الافتراضات والمبادئ الأساسية التي إعتدها ، ومنها نظام الصرف الثابت عوضاً من نظام الصرف المرن ، وتم التزود بإحتياطي خارجي بلغ ما يقارب 25 مليار دولار من أجل ضمان نجاح البرنامج، ومن هنا بدأت موجة الإصلاح تجتاح القطاعات المالية والإدارية.

بعد عام 2002 ، تم إعتداد إستثمارات القطاع الخاص كشريك قوي في صنع السياسات العامة الاقتصادية ، مما ساهم بقدر واسع في تعميق الإصلاحات الاقتصادية في الوقت تراجعت المراقبة الحكومية خصوصاً ما تعلق بمصادر رؤوس الأموال والإنتاج والبيع ؛

¹ - نجم الدين أربكان، (1926/10/29 - 2011/02/27) مهندس وسياسي تركي تولى رئاسة حزب الرفاه ورئاسة وزراء تركيا من الفترة بين 1996 و 1997 عرف بتوجهاته الإسلامية.

² - محمد زاهد جول ، المرجع نفسه، ص.65

الفصل الثاني :..... واقع الإصلاح السياسي في جمهورية تركيا : دراسة في المكونات والمحددات

ومن نتائج ذلك ¹: إرتفاع حجم الاستثمار بحوالي أربعة أضعاف ونصف، وارتفاع حجم الإنتاج ضعفين، وارتفاع معدل استخدام رؤوس الأموال من (75% إلى 80%) وارتفاع معدلات إستثمار القطاع الخاص في المرحلة الواقعة بين 2001-2008 ما نسبته 300 %.

أما استثمارات القطاع الحكومي فقد زادت بنسبة 100 %، وارتفاع نسب الاستهلاك في المرحلة نفسها بنسبة وصلت 39 % في القطاع الخاص و22 % في القطاع الحكومي، وبلغ مجموع قيمة الاستثمارات من الناتج المحلي الإجمالي ما نسبته حوالي 25 % محققة أعلى مرتبة على مستوى أوروبا.

أما بالنسبة إلى التضخم فبعد أن وصلت نسبة التضخم سنة 2001 إلى 70 % انخفضت في نهاية سنة 2007 إلى 8.4 %، ثم عادت وارتفعت قليلا حتى وصلت إلى 10 % سنة 2008 بسبب زيادة الأسعار العالمية، الذي يمكن ملاحظته من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم 7 : أهم الشركات المساهمة في الاقتصاد التركي

الترتيب العالمي	الشركة	النشاط الاقتصادي	الدخل (\$ مليار)	الأرباح (\$ مليار)	قيمة الأصول (\$ مليار)	القيمة السوقية (\$ مليار)
274	كرنتي بنك	صرفية	9.75	2.06	77.02	16.06
288	تركي عيش بنك	صرفية	10.97	1.61	86.34	12.60
321	كوج القابضة	متعددة الأنشطة	36.34	1.32	41.80	7.45
343	آق بنك	صرفية	8.06	1.16	60.23	15.75
414	صبانجي القابضة	متعددة الأنشطة	12.93	0.78	65.24	7.33
534	خلق بنكسي	صرفية	5.76	1.05	33.17	8.10
609	وقف بنك	صرفية	6.25	0.81	35.48	5.93
666	ترك تلكوم	اتصالات	6.82	1.18	8.97	11.25
683	تركسل	اتصالات	5.89	1.55	8.00	13.19
934	إنكا إنشاءات	إنشاءات	5.87	0.50	7.63	7.29

¹ - مركز سورية للبحوث والدراسات، النظام السياسي في تركيا (نظام الحكم والمؤسسات)، على موقع: إصدارات المركز/ <http://www.syriasc.net> تم الاطلاع: 2015/08/15.

1507	الخطوط الجوية التركية دولة	مواصلات	4.00	0.74	5.10	2.87
------	----------------------------	---------	------	------	------	------

المصدر : مركز سورية للبحوث والدراسات: على موقع :اصدارات المركز/ <http://www.syriasc.net>

الفرع الثالث : المؤسسة العسكرية

تعد المؤسسة العسكرية التركية أكثر المؤسسات الرسمية الفاعلة في الحياة السياسية التركية، تتمتع بصلاحيات واسعة اكتسبتها من ميراثها التاريخي والاجتماعي والثقافي كونها مؤسسات مخضمة احتفظت بمكانتها السياسية من عهد الدولة العثمانية إلى قيام الجمهورية التركية. تجدر الإشارة إلى أن استقلالية المؤسسة العسكرية التركية التامة والكاملة عن السلطة التنفيذية، شكلت ظاهرة فريدة وغير مألوفة في الانظمة السياسية المعاصرة ، أوجدها مؤسس الدولة التركية الحديثة مصطفى كمال وثبتها دستوريا. لقد كان للمؤسسة العسكرية الدور الفاعل في الانقلاب على نظام الخلافة العثمانية وتأسيس الجمهورية التركية سنة 1923، لذلك وضع "مصطفى كمال أتاتورك" القوات العسكرية التركية حارسا على مبادئ تركيا الكمالية (الجمهورية والانقلابية والشعبية والدولية)¹. وتعتبر أيضا حارسا للعلمانية ، هذا الدور الذي أخذ طابع الاستمرارية في ممارسته عبر عقود متباينة إبتداء من انقلاب 1908 إلى سلسلة التدخلات العسكرية المباشرة في الحكم عبر سياسية الانقلابات العسكرية المتعاقبة² قبل وبعد قيام الجمهورية التركية وحتى الآن كان آخرها انقلاب جويلية 2016.

لقد لعبت المؤسسة العسكرية دورا بارزا في توجيه السياسة الداخلية وحتى الخارجية التركية خلال القرن الماضي، حيث حكمت قبضتها الحديدية على السلطة التنفيذية التي تركز على ضرورة العمل على رفاهية الشعب وترسيخ مبادئ الديمقراطية في ظل المبادئ أتاتورك . في هذا الاطار قسمت الباحثة "وصال نجيب العزاوي" تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية إلى ثلاث صور متميزة وهي:³

¹- وصال نجيب العزاوي، "بنية النظام السياسي وصنع القرارات في تركيا"، قضايا سياسية، العددان 5-6، (2004)، ص.20.

²- الانقلابات العسكرية في تركيا خلال السنوات : 1908-1919-1923-1960-1970-1971-1980-1997

. 2016

³- وصال نجيب العزاوي، مرجع سبق ذكره.ص.20.

الفصل الثاني :..... واقع الإصلاح السياسي في جمهورية تركيا : دراسة في المكونات والمحددات

1- **الحكم العسكري المباشر**: عادة ما تكون عقب الانقلاب العسكري، وتتولى ادارة السلطة في البلاد دون مشاركة أي من الاجهزة السياسية الرسمية الاخرى(تنفيذية- تشريعية-قضائية) بعد إلغاء لجميع القوى الفاعلة ، سيمتها الأساسية أنها مؤقتة أو فترة انتقالية حيث ينتهي حكم المؤسسة العسكرية تدريجيا بعد استقرار الوضع السياسي والأمني في البلاد بعد السماح للأجهزة السياسية مباشرة مهامها جزئيا أو كليا، ويعتبر انقلاب 27 مارس 1960 وانقلاب 12 ايلول 1980 أكثر التجارب وضوحا .

2- **الحكم العسكري غير المباشر** : ويقصد به مشاركة المؤسسة العسكرية في صناعة القرار السياسي بصورة غير مباشرة من خلال السيطرة على أجهزة الدولة، من خلال صنع تحالفات تظهر فيها المؤسسة العسكرية بعيدة عن الحياة السياسية شكليا بينما تسيطر على قرارات الهيئات الرسمية، وقد ظهر هذا الشكل عقب انقلابي 1960 و1980 بالتحديد بعد إجراء انتخابات تمهيدا لإنهاء الحكم العسكري وإعادة بناء المؤسسات السياسية بما يناسب تطلعات المؤسسة العسكرية بعد اصدار دستوري 1961 ودستور 1982 الساري الذي يؤسس دستوريا تحالف المؤسسة العسكرية والمؤسسات السياسية .

3- **الجيش كجماعة ضغط في تركيا** : تعتبر المؤسسة العسكرية من اشمَل صور الضغط السياسي منذ إنتهاء الخلافة العثمانية وحتى الآن حيث أنها الفاعل الرئيسي والأساسي في عملية صنع القرار السياسي والتأثير عليها بشكل مباشر كما رأينا في الصور السابقة أو الضغط على الساسة كمحاولة لتأثير على قرار السياسي المتخذ من جانب السلطة العليا للبلاد.وقد عرفت تركيا هذه الصورة من صور النشاط العسكري في مراحل تاريخها السياسي المختلفة، إلا إنها برزت بشكل أكبر في استغلاله للأحكام العرفية للضغط على الحكومة والتي تحول له السيطرة الكاملة والمباشرة على المؤسسات الرسمية والمؤسسات الشعبية هذا من جهة ، من جهة ثانية فإن الآليات القانونية الموضوعية لقيام المؤسسة العسكرية بدورها السياسي من خلال الدور الذي تمارسه في مجلس الأمن القومي.¹ حيث تتشابك وتتداخل العلاقات بينه وبين السلطة التنفيذية بل ويتعدى الأمر لتطغى المؤسسة العسكرية من خلال المجلس القومي على دور المجلس الوزاري من خلال حق الاعتراض ودون إبداء للأسباب على قرارات مجلس الحكومة، في حين يلتزم هذا الاخير بالنصائح وإرشادات التي يتقدم بها مجلس الأمن القومي ويصادق على قراراته بطريقة آلية.

¹ - مجلس الامن القومي: تأسس بموجب دستور 1961 يتألف من عسكريين ومدنيين إلا انه بعد صدور دستور 1982 زاد عدد الاعضاء العسكريين دون احداث تغيير في عدد الاعضاء المدنيين ، يتكون مجلس الأمن القومي التركي من رئيس الوزراء ورئيس الأركان العامة ووزير الدفاع ووزير الداخلية ووزير الخارجية وقادة الأفرع الرئيسية للقوات المسلحة والقائد العام لقوات الأمن (الجندرية) ويمكن دعوة وزراء آخرين أو غيرهم لحضور بعض اجتماعاته ، ويختص المجلس ببحث الشؤون المتعلقة بالأمن القومي للدولة، ويقدم توصياته بشأنها إلى مجلس الوزراء الذي يتعين عليه الاهتمام بما تتضمنه من تدبيرات للحفاظ على سلامة الدولة وأمنها القومي فضلا عن مسؤوليته التقليدية وهي حماية المبادئ الكمالية، وتتعد

الفصل الثاني :..... واقع الإصلاح السياسي في جمهورية تركيا : دراسة في المكونات والمحددات

وفي خضم كل ذلك ، نجد أن الباحث في الشأن التركي تختلجه جملة من التساؤلات حول طبيعة المؤسسة العسكرية، كيف إستمدت قوتها ومكانتها في النظام السياسي والحياة العامة التركية؟ والأكد أن الإجابة تتطلب النظر في العديد من العوامل التي جعلت هذه المؤسسة تحتل مثل هذه المكانة والقوة على مدى عقود من الزمن.

وكذلك النظر في العوامل التي مهدت الطريق لإبعاد قبضتها الحديدية عن الحياة السياسية في الأونة الأخيرة خصوصا ما تعلق بأحداث الانقلاب الفاشل الذي ابطئ تحركات هذه المؤسسة والتي نتج عنها صدور دستور جديد لتركيا مهد لنظام رئاسي قد يقلص من تأثيرات العلمانية الكمالية ويوسع صلاحيات التقليدية للسلطة التنفيذية.

أولا: العوامل المساعدة على قوة نفوذ المؤسسة العسكرية

- ✓ التنظيم الداخلي المحكم لهذه المؤسسة وإستقلاليتها المادية والمعنوية، بالإضافة إستيعابها لطاقات وكوادر قيادية ووضوح رؤيتها بشأن دورها والأهداف العليا للبلاد، والأهم أن قيادتها لا يمكن أن تتم في أي حال من الاحوال من خارج المؤسسة.
- ✓ يعتبر الجيش التركي من أكبر جيوش العالم، اذ تحتل الصدارة بين أهم القوات المسلحة في العالم (المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الامريكية في حلف الناتو)
- ✓ تاريخيا ، يرجع تعاضم هيمنة النفوذ العسكري على الحياة السياسية إلى نهاية عقد السبعينات أين ساد مناخ سياسي عام، كانت أبرز سماته الانشقاقات الحزبية الخطيرة التي اودت باستقرار تركيا سياسيا واجتماعيا واقتصاديا.

اجتماعاته برئاسة رئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء في حالة غياب رئيس الجمهورية، ولم يعد مجلس الامن القومي يملك تأثيرا في صنع السياسة الداخلية والخارجية كما لم يعد للعسكر السيطرة المطلقة عليه نتيجة الإصلاحات التي تم تطبيقها في تركيا في اطار الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وأصبحت صفته استشارية كما هو معمول في الكثير من الدول الغربية. للمزيد أنظر المصدر: د. جلال عبد الله معوض و محمد وفاء حجازي وآخرون " عملية صنع القرار في تركيا والعلاقات العربية - التركية " حلقة نقاشية " ، مجلة المستقبل العربي، 1227، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت(1998) ،ص20-21.

الفصل الثاني :..... واقع الإصلاح السياسي في جمهورية تركيا : دراسة في المكونات والمحددات

فكان من نتائجها انتشار لأعمال العنف الطائفي (العلوي-سني) و(كردي-تركي) بالإضافة إلى إرهاب نُشطاء الفكر اليساري التي إمتدت إلى المجموعات اليمينية والقومية، أمام هذا الوضع وأمام كل هذه الدوافع بالإضافة إلى فشل المسؤولين السياسيين آنذاك في حل هذه الأزمات ،قامت المؤسسة العسكرية بإنقلاب عسكري في 12 سبتمبر 1980 .وأعلنت الأحكام العرفية وأدارت شؤون البلاد سياسيا دامت ثلاث سنوات إنتهت بصدور دستور 1982 الذي منح المؤسسة العسكرية نفوذا واسعا في السلطة بحجة حماية البلاد والذي وصف بأنه عسكرة الدولة والمجتمع.¹

✓ تحظى المؤسسة العسكرية بحجم انفاق كبير حيث يصل إلى اكثر من 5% من الموازنة العامة التركية.

✓ تحول مؤسسة العسكرية إلى قوة مالية هامة، وهي طفرة نوعية بالمقارنة مع جيوش العالم ، بإستثناء البرازيل، كما أن شركة OYAK التابعة للجيش هي أضخم خمس شركات في تركيا، ولا تخضع لأي رقابة عن نشاطها لخضوعها لقوانين خاصة بها فضلا عن ميزانيتها الخاصة.²

✓ نفوذ الكبير داخل مجالس مؤسسات الدولة، وذلك من خلال تعيين جنرالات في مجلس الاعلى للتعليم، واتحاد الاذاعة والتلفزيون ليكونوا رقباء على هذه المؤسسات.

✓ توسيع مجال إعلان حالة الطوارئ والأحكام العرفية ، وإستخدامه كوسيلة للضغط على الحياة السياسية، كمبرر للمحافظة على امن والحيلولة دون قيام حركات عنف أو إرهاب.

✓ توسيع نفوذ المؤسسة العسكرية في المجلس الأمن القومي بتشكيل الأمانة العامة لمجلس الامن الوطني ، يتولى أمانتها فريق أول ترشحه رئاسة الأركان العامة وتشمل مهامه شؤون تركيا جميعا العسكرية والسياسية والأمنية والاقتصادية والثقافية فضلا عن حمايتها للمبادئ الكمالية، بالإضافة إلى رقابتها على الجهاز التنفيذي توجيهها ورقابة وإدارة .

¹ - طارق عبد الجليل ،"الجيش والحياة السياسية..تفكيك القبضة الحديدية" ، مرجع سبق ذكره ،ص ص 71-72.

² - محمد ياس خصير ، خرائط القوى الداخلية في الجمهورية التركية:الجزء الثالث خرائط السياسة الخارجية،المعهد المصري

للدراستات السياسية والإستراتيجية، الملفات الاقليمية/2016/07/23 على الموقع - <http://www.eipss.org/uploads>

2016/08/22 تم التصفح في

الفصل الثاني :..... واقع الإصلاح السياسي في جمهورية تركيا : دراسة في المكونات والمحددات

✓ بالإضافة إلى حق الصريح في الحصول على المعلومات والوثائق السرية على كل درجاتها وبشكل مستمر عند طلبها من الوزارات والمؤسسات العامة والهيئات والأشخاص. وعلى هذا أصبحت الأمانة العامة لمجلس الأمن الوطني ذاكرة الدولة التركية ومركز عملياتها، لإرتباطه وبعلاقات مباشرة مع المؤسسات الهامة للدولة كالإذاعة والتلفزيون والمجلس الأعلى للتعليم وجهاز تخطيط الدولة والمحافظات والوزارات ويقوم بتوجيهها.¹

✓ ومن أجل كل هذه التهام تسخر المؤسسة العسكرية عددا كبيرا من الوحدات المختصة المعنية بالشؤون الاجتماعية والتعليمية والثقافية والعلمية والتكنولوجية والإعلامية ومنظمات المجتمع المدني ومتابعة للشبكات الدولية ودراسة للحالة النفسية للمجتمع، كل هذا يشير إلى مدى نفوذ المؤسسة العسكرية.

ثانيا: تقليص دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية حتمية لأبعاد سياسية

بداية، لا يمكن لأحد إنكار الحقيقة، أن المؤسسة العسكرية هي من صنعت تركيا كدولة حديثة، فبعد انقلاب 1908 على السلطان عبد الحميد الثاني وسيطرة جمعية الاتحاد والترقي² على السلطة وإعلان مصطفى كمال أتاتورك سقوط الخلافة العثمانية، والحياة السياسية محتكرة من طرف الجيش، فالجيش هو من أسس الدولة التركية وهو من أسقط الحكومات الغير موالية له، وهو أيضا من أصدر الدساتير وعدلها، وهو أيضا من بقي محافظا وحاميا لعلمانية الدولة . لكن إلى أي مدى ستستمر ممارسته السياسية؟ ومن سيضع لها حدود؟ متى وكيف؟

¹ - طارق عبد الجليل ، المرجع السابق، ص75.

² - جمعية الاتحاد والترقي بالتركية İttihad ve Terakki Cemiyeti وهي حركة معارضة هدفت إلى الإطاحة بالدولة العثمانية وصلت إلى سدة الحكم في الدولة العثمانية بعد إنقلابها على السلطان عبد الحميد في 27 ابريل 1909 و من ثم ورطت الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى مما أدى إلى سقوطها وتقاسم الدول الأجنبية لأراضيها. للمزيد تصفح الموقع : <https://www.marefa.org/>

الفصل الثاني :..... واقع الإصلاح السياسي في جمهورية تركيا : دراسة في المكونات والمحددات

مهما اختلفت الأسباب حول العوامل المدعمة لنفوذ المؤسسة العسكرية ، تبقى مصلحة تركيا فوق كل اعتبار ، فكل الإصلاحات التي حدثت كان أساسها تدعيم للاستقرار والمساهمة في تطوير تركيا فبعد انعقاد إجتماع هلسنكي في فلندا عام 1999 م وما تلاها من محاولات للإنضمام تركيا إلى الاتحاد الاوروبي ، ذلك المطلب الأتاتوركي الذي تدعمه المؤسسة العسكرية، وهو أيضا المسعى الإصلاحي الذي إعتمه الرئيس " رجب طيب أردوغان" بعد وصوله للسلطة للوفاء بمتطلبات ومعايير كوبنهاجن ضمن برنامجه الاصلاحى تحضيرا للموافقة على مباشرة البدء في إنضمام تركيا للاتحاد الاوروبي. تتضمن تلك الإصلاحات بداية إنسحاب المؤسسة العسكرية من الحياة العسكرية بالإضافة إلى إنسحابها الغير مشروط من لقوتها الاقتصادية أيضا.

أمام هذا الوضع يتعين أيضا إعادة وضعية المؤسسة العسكرية الدستورية إلى المعايير الاوروبية أي تنازلها عن قوتها مقابل تنفيذها لأحد اهم المطالب القومية الأتاتوركية وهي الانضمام إلى الغرب لتضع نفسها في مفترق طرق صعب، بين التنازل عن قوتها السياسية والاقتصادية مقابل التمسك بالمطلب التركي الأتاتوركي بالإنضمام إلى المجتمع الاوروبي رسميا.

لقد حاولت المؤسسة العسكرية إستدراك الوضع بإدخال إصلاحات خاصة بالعلاقات المدنية العسكرية تمثلت إعادة هيكلة المؤسسات تتوافق ومعايير كوبنهاجن والتي يمكن توضيحها من خلال الجدول الآتي :

الفصل الثاني :..... واقع الإصلاح السياسي في جمهورية تركيا : دراسة في المكونات والمحددات

الجدول رقم 8 : التعديلات الدستورية في تركيا

السنة	موضوع التعديل الدستوري	المؤسسة المستهدفة	النتيجة
2001	تعديل 37 مادة من الدستور تضمنت: -ترجيح كفة الاعضاء المدنيين في مجلس الامن القومي -ادراج عضوية وزير العدل ونائب رئيس الوزراء	مجلس الامن القومي	طفرة عكسية في العلاقات المدنية العسكرية مع تقليص النفوذ العسكري في الحياة السياسية
2003	تعديل المادة: 13و15 من قانون مجلس الامن القومي: -الغاء بند تعيين الامين العام للمجلس برتبة الفريق الاول، وتمكين الشخصيات المدنية من المنصب -انهاء الدور الرقابي للأمانة العامة ولمبادراتها في اعداد القرارات ووضع الخطط والمشروعات للوزارات والهيئات والمؤسسات -مهمة الامانة العامة للمجلس تنفيذ ما يكلفه المجلس لها. -الغاء المواد 9-14-19 بسحب حق الامانة العامة في الحصول على معلومات ووثائق سرية من الوزارات -الغاء المادة رقم 30 الخاصة بالجهاز المحاسبية	-مجلس الامن القومي -الامانة العامة للمجلس - الجهاز المركزي للمحاسبات.	- الحد من دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية -تعيين اول شخصية مدنية على رأس المجلس سنة 2004 - تقليص سلطات المجلس وأمانته وتحولته إلى هيئة إستشارية. - خضوع كوادر الجيش للرقابة المالية من طرف الجهاز المركزي للمحاسبة.
2004	-الغاء المادة رقم 131 -الغاء عضوية الجنرال العسكري داخل المجلس الاعلى للتعليم -الغاء عضوية الجنرال العسكري من داخل اتحاد الاذاعة والتلفزيون	المجلس الاعلى للتعليم اتحاد الاذاعة والتلفزيون	أصبح كل من المجلس الاعلى للتعليم واتحاد الاذاعة والتلفزيون مؤسستين مدنيتين بالمعنى التام
2013	-موافقة الرئيس على تعديلات قانونية للائحة الداخلية للجيش بالخصوص المادة 35 التي استند اليها قادة انقلاب عام 1960 بإطاحة رئيس الوزراء عدنان مندريس وإعدامه لاحقا بالتالي التي اعطت شرعية الانقلابات العسكرية الموالية.	المؤسسة العسكرية	ردع الجيش من التدخل في الحياة السياسية عن طريق الانقلاب.

المصدر : بتصرف : طارق عبد الجليل، مرجع سبق ذكره، ص ص. 77-81

الفصل الثاني :..... واقع الإصلاح السياسي في جمهورية تركيا : دراسة في المكونات والمحددات

بالنظر إلى الإصلاحات المدرجة منذ بداية القرن الحالي، وضع الجيش نفسه محل إنتقاد كبير خصوصا من طرف المناهضين لإصلاحات "اردوغان"، فعلى الرغم من أن تلك الإصلاحات جاءت في الأصل من أجل تحقيق المطلب الأتاتوركي للإنضمام تركيا في الاتحاد الاوروبي والذي لا يزال قيد الأخذ والجذب بين المفاوضات التي غالبا ما تنتهي إما برفض إنضمامها أو وضع عراقيل جديدة من أجل إدخال إصلاحات جديدة على النظام التركي.

في خضم كل هذا تبقى النتيجة الحتمية التي حققتها تلك الإصلاحات هي طي صفحة الإنقلابات العسكرية نهائيا بصفة قانونية، لكن انقلاب جويلية 2016 أعاده إلى الواجهة .

بعد أن خاض حزب العدالة والتنمية إصلاحات جذرية في الدستور التركي، منح بذلك لتركيا نجاحا ارتبط بعاملين اساسيين : اولهما مستوى الاستقرار السياسي الامني الذي حضت به تركيا منذ مطلع القرن الحالي والذي من شأنه تقليص حضور الجيش في القرار السياسي الذي يعد الضامن والحامي لوحدة الاراضي التركية.

أما العامل الثاني فهو جدية الإصلاحات السياسية ومدى تقدم وتيرتها والتي تصب في قالب إبعاد الجيش عن السلطة وتغيير قواعد اللعبة السياسية في جدلية واضحة أطرافها: تأييد شعبي كبير للسلطة الحالية ونموذج إسلامي متصلح مع الديمقراطية والعلمانية.

المبحث الثاني : تركيبة ومكونات النظام السياسي التركي

منذ قيام جمهورية تركيا الحديثة عام 1923، عرف النظام السياسي إستقرار من حيث الحفاظ على مبادئه مع إدراج للعديد من الإصلاحات السياسية الرامية إلى رشادة الحكم، وسوف تركز دراستنا على نظام الحكم الحالي في تركيا.

المطلب الأول : المؤسسات السياسية والدستورية في النظام السياسي التركي

عرفت تركيا خلال تاريخها المعاصر، ثلاثة دساتير وهي دستور 1961، 1924، و1982 ويشير الدستور التركي النافذ¹ حتى إستفتاء تعديل دستوري أفريل 2017 ، والذي وضع قطيعة مع الإصلاح

¹دستور 1982: هو من إفرزات الانقلاب العسكري لسبتمبر من عام 1980، كرس التعددية السياسية التي فتحت الباب امام الاحزاب الإسلامية للدخول بقوة إلى الحياة السياسية، حافظ هذا الدستور على الولاء للمبادئ اتاتورك وتأكيد الاتجاه

الفصل الثاني :..... واقع الإصلاح السياسي في جمهورية تركيا : دراسة في المكونات والمحددات

الأتاتوركي من خلال الإنتقال من النظام البرلماني إلى النظام الرئاسي وذلك عبر مراحل تنتهي سنة 2023 بإعلان لنظام حكم رئاسي، توجهه ترسانة الإصلاحات التي قادها حزب العدالة والتنمية الحاكم حيث سنحاول دراسة دساتير تركيا والمقارنة فيما بينها من خلال هذا المطلب.

الفرع الأول : مميزات الدساتير التركية

سوف نتناول مميزات الدساتير التركية وفقا للمحطات التاريخية التالية :

أولا : دستور 1924 م

كان دستور 1921 هو القانون الأساسي لتركيا لكن لفترة وجيزة فقط، امتدت من 1921 إلى 1924م وأعتبر أول وثيقة تمثل الدولة التركية الحديثة، تتألف من 23 مادة قصيرة فقط. في أكتوبر 1923، تم تعديل الدستور ليعلن ميلاد جمهورية تركيا.

إعتمدت جمهورية تركيا دستورها الأول في عام 1924. وهو مستوحى من دساتير فرنسا وبولندا وقد حمل رسميا دستور جمهورية تركيا مدة 36 سنة (1924-1961)، وهو الدستور الذي صادقت عليه الجمعية الوطنية الكبرى في تركيا بعد إعلان قيام الجمهورية في 29 أكتوبر 1923.¹

وإحتفظت تركيا بالمبادئ الأساسية لدستور عام 1921، ولا سيما مبدأ السيادة الوطنية. إعتبرت الجمعية الوطنية التركية الكبرى (TGNA) Turkish Grand National Assembly "الممثل الوحيد للأمة".² وينص دستور عام 1924 على إستمرار النظام البرلماني. فالسلطة التشريعية والتنفيذية متجسدة في الجمعية.

على الرغم من أن للجمعية سلطة الإشراف على الحكومة وفصلها، فإن الحكومة أو الرئيس ليس لهما سلطة حل البرلمان. ويمكن وصف دستور عام 1924 بأنه خطوة نحو نظام برلماني. وتمكنت الجمعية العامة من ممارسة السلطة التنفيذية من خلال الرئيس ومجلس الوزراء.

العلماني للدولة والولاء للقومية الاتاتورية التي فيها نداء لوحدة الامة التركية من جهة الغاء وتجاهل لكل ما هو مخالف لذلك كإشارة إلى الاقليات العرقية كالأكراد.

¹ - Özlem Kaya , *On the Way to a New Constitution in Turkey Constitutional : History, Political Parties and Civil Platforms*, Friedrich Ebert_ Stiftung & on On the Way to a New Constitution, october 2011.consulted in 12/08/2016 site : library.fes.de/pdf-files/bueros/tuerkei/12220.pdf

² - *Constitutional Development* , site web :<https://www.globalsecurity.org/military/world/europe/tu-government-constitution.htm>. see in 18/05/2016

الفصل الثاني :..... واقع الإصلاح السياسي في جمهورية تركيا : دراسة في المكونات والمحددات

بعبارة أخرى، كان هناك فصل واضح بين السلطات. وفي الوقت نفسه، إعتمدت أيضا المسؤولية الجماعية للوزراء أمام الجمعية. ومبدأ عدم تحمل الرئيس لأي مسؤولية سياسية هو سمة أخرى من سمات دستور عام 1924. وكان القضاء منفصلا تماما عن الهيئات التشريعية والتنفيذية. وينبغي أن تمارس السلطة القضائية المحاكم المستقلة نيابة عن الأمة.

بالمقابل من ذلك ، فقد إعتمد الدستور في مبادئ اتاتورك في مراحل موالية من تعديله، حيث عرف هذا الدستور، سبع تعديلات ، والتي يمكن اعتبارها تعديلات طفيفة، أهمها ¹:

▪ إعتراف بعلمانية الدولة لأول مرة عام 1928 بعد الغاء المادة الثانية التي تنص أن "دين الدولة هو الإسلام".

▪ تعديل 5 ديسمبر 1934، الذي يتعلق بحقوق المرأة واعترف لها بحق الانتخاب وانتخاب البرلمان.

▪ تم تعديل المادة الثانية من الدستور في عام 1937، الذي كرس المبادئ الستة وهي : الجمهورية – الوطنية –الشعبية –الدولالية – العلمانية – الثورية ، والتي عبرت عن جوهر الفلسفة الكمالية السياسية والاجتماعية.

خلاصة لما سبق فقد تميز دستور عام 1924م ، بميزتين أساسيين ، الأولى إسناد السلطة إلى المجلس الوطني الكبير، أما الميزة الثانية ، فتمثل في المبادئ اتاتورك الستة.

ثانيا : دستور 1961

إعتمد الدستور الثاني لجمهورية تركيا في عام 1961. وفي دينامياتها الكلية، يمثل دستور عام 1961 ردا إيجابيا على تأثير المد المتصاعد للدولة اليسرى والاجتماعية في العالم وحالة الاقتصاد شبه الجاهزة في تركيا. وبناء على ذلك، أنشأت نظاما دستوريا في إطار الحالة الاجتماعية وسيادة القانون ونظام حكومي ديمقراطي برلماني.²

¹ - Özlem Kaya, idem.

² - Constitutional Development.,Idem.

الفصل الثاني :..... واقع الإصلاح السياسي في جمهورية تركيا : دراسة في المكونات والمحددات

وقدم دستور عام 1961، برلمانا من مجلسين. وكانت الجمعية الوطنية، إحدى الدوائر البرلمانية تتألف من 450 نائبا ينتخبون بالاقتراع العام. وتضم الغرفة الأخرى المعروفة بإسم مجلس الشيوخ في الجمهورية 150 عضوا ينتخبون بالاقتراع العام. كما سيضم 15 عضوا يعينهم الرئيس وأعضاء لجنة الوحدة الوطنية التي استولت على السلطة في 27 مايو / أيار 1960 والرؤساء السابقين. وكان للجمعية الوطنية الكلمة الأخيرة في عملية وضع القوانين.¹

في ممارسة السلطة التنفيذية، يمثل الرئيس رمزيا وحدة وسلامة الدولة. وقد شكل رئيس الوزراء والوزراء مجلس الوزراء الذي يتحمل المسؤولية السياسية عن استخدام هذه السلطة.

وقد فصل دستور عام 1961 تماما السلطة القضائية والسلطة التنفيذية والتشريعية بموجب مبدأ الفصل بين السلطات. وفي هذا النظام، تم تسليم التفاصيل المتعلقة بأمن القضاة، فضلا عن المسائل المتعلقة بحرية المحاكم واستقلاليتها بالكامل، وتم تسليم مواقف القضاة والمدعين العامين إلى "المجلس الأعلى للقضاة والمدعين العامين". وعلاوة على ذلك، أدخل مفهوم "المحكمة الدستورية" لأول مرة مع دستور عام 1961 وفقا لهدفه المتمثل في وضع مفهوم كامل لسيادة القانون.

ثالثا : دستور 1984

إعتمد دستور 1982م الدستور الثالث لجمهورية تركيا ، بعد الانقلاب العسكري سنة 1980 صاغته المؤسسة العسكرية والذي حدد فيه نظام الحكم التركي على انه نظام جمهوري ديمقراطي " تمثيلي برلماني " علماني.

ووفقا لهذا الدستور، فإن السيادة غير مشروطة وغير مقيدة تقع على عاتق الأمة. وقد نص على أن الجمعية الوطنية التركية الكبرى TGNA يمكن أن تعقد بثلاث العدد الإجمالي للأعضاء لمنع المآزق البرلمانية.

وقد كان التغيير الأساسي في الهيئة التشريعية بموجب دستور عام 1982 هو إلغاء مجلس الشيوخ في الجمهورية. وفي حين أن المهام التنفيذية يضطلع بها رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء أما السلطة القضائية تمارسها محاكم مستقلة. وتصف المادة 2 من الدستور الجمهورية بأنها دولة ديمقراطية وعلمانية وإجتماعية تحكمها سيادة القانون.

¹ Constitutional Development-Idem.

الفصل الثاني :..... واقع الإصلاح السياسي في جمهورية تركيا : دراسة في المكونات والمحددات

أهم ما ميز هذا الدستور، سعيه في المحافظة على الحقوق العامة ، حيث يعترف بجميع حقوق الإنسان الأساسية مثل حرية التعبير، والصحافة، والاتصالات، والسفر، والحق في الخصوصية، والحق في الملكية. والحقوق الاجتماعية الأساسية التي يعترف بها الدستور هي الحق في تنظيم النقابات والحق في الإضراب والمفاوضة الجماعية والحق في الضمان الاجتماعي والحق في التعليم والحق في الرعاية الطبية.

وإذا ما أردنا البحث في العناصر المجردة للنظام السياسي التركي الذي يميزه فهو نظام ديمقراطي محدود الافق، فقواعد اللعبة السياسية فيه تضبطها العلمانية الأتاتوركية التي تحميها المؤسسة العسكرية التي تبيّن التناقض الواضح في الحياة السياسية بين مكونات الهوية الوطنية التركية والعلمانية. حيث أنه كلما حدث تفاعل بينهما ينبئ بتغيير في التوجه الاسلامي للدولة ، تتدخل المؤسسة العسكرية لإعادة الأمور لمجراها الأول. غير أن الطفرة التي حدثت وتجربة حزب العدالة والتنمية سنة 2002، التي نجحت في جعل النظام السياسي التركي يلفت انتباه ليس كما ينص عليه نظريا انما بسبب التفاعلات التي أتاحتها إصلاحات السياسية جعلت الجميع يتحدث عن النموذج التركي The Turkish Model ، الذي جعل من تركيا مثالا للتناغم في ممارسة السلطة بعد وصول حزب العدالة والتنمية .

يمكن القول أن النموذج التركي الحالي يتمحور حول ثلاث قيم أساسية وهي العلمانية ،الديمقراطية

والإسلام .¹

1- العلمانية : وهي المبدأ الاساسي لقيام الدولة التركية الحديثة، وشرطا أساسيا لقبول تركيا لدى الغرب منذ قيامها. مع ذلك ، فبالرغم من أنها شرط محوري لإنضمام تركيا للإتحاد الأوروبي من جهة وبالرغم من النجاح الذي حققه حزب العدالة والتنمية في مجال الإصلاح والانفتاح والاعتدال في ظل نظام علماني. فإن مسألة انضمامها له بقيت معلقة ونسبية وهذا بسبب إشتراط تقديمها للمزيد من التنازلات والإصلاحات قبل النظر في مسألة الإنضمام ، بالمقابل من ذلك فإن هذه الإصلاحات والتغيرات عززت موقع تركيا بالنسبة لأوروبا والشرق الأوسط. ولهذا هم يحرصون على أن تتم جميع الإصلاحات المطلوبة منه.

¹سمية حوادسي، "العلاقات التركية - الاسرائيلية في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية" (رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2014/2015).

الفصل الثاني :..... واقع الإصلاح السياسي في جمهورية تركيا : دراسة في المكونات والمحددات

2- الديمقراطية : تعد الديمقراطية من أهم المبادئ التي يقوم عليها الدستور التركي، لكنها تطورت بعد وصول حزب العدالة والتنمية للحكم، بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 حيث أخذت تبحث في كيفية خلق نموذج إسلامي معتدل يصلح ليكون نموذجا قابلا للتعميم بدمج الإسلام مع الديمقراطية في الشرق الأوسط وعلق الرئيس الأسبق للولايات المتحدة الأمريكية جورج بوش الابن قائلا في هذا الشأن: "أقدر وأتمن عاليا النموذج الذي تقدمه دولتكم إشارة إلى تركيا عن الكيفية التي يمكن بها أن تكون إسلامية تؤمن بقيم الديمقراطية، حكم القانون و الحرية...بما يؤهلها لأن تكون نموذجا للعالم الإسلامي".¹

3- الإسلام : يعتبر الاسلام دين الأساسي في الدولة التركية، والتناقض الموجود بين مبادئ العلمانية ودين الدولة وحضره في الحياة السياسية واستهدافه ،جعل وصول حزب ذو انتماء إسلامي معتدل ونجاحه في إدخال إصلاحات جنبت البلاد الدخول في الفوضى جعلت منه نموذجا يحتذى به في دول الشرق الاوسط وجنبته من جهة ثانية مواجهة الجيش الذي يعتبر الحامي الأول للعلمانية والذي أسقط جميع التجارب الإسلامية السابقة، فحكم حزب العدالة والتنمية بالنسبة إليهم هي تجربة ناجحة لحكم الإسلاميين.

رابعا : دستور 2017

مرر استفتاء الـ 16 من نيسان / أبريل 2017 دستورا جديدا لتركيا، تضمن إستبدال النظام البرلماني بالنظام الرئاسي الذي يتيح مرونة كبيرة في التعامل مع القضايا والمستجدات نظراً لسهولة الآليات المتبعة في صنع القرار وسرعتها بالإضافة إلى التخلص من حالة عدم الاستقرار السياسي التي قد تترتب على عدم حسم أي من الأحزاب السياسية لنتائج الانتخابات بالأغلبية المريحة لتشكيل الحكومة مما يدخل البلاد في دوامة الحكومات الائتلافية غير المستقرة أو يدفعها إلى الانتخابات المبكرة كما حدث مع تركيا في الانتخابات العديد من المواعيد الانتخابية². وقد تناول هذا التعديل الدستوري، العديد من المواد حددت الموقع الجديد لرئيس الجمهورية وصلاحيته الدستورية وتمثل هذا التعديل في المواد الآتية:

المادة رقم 1 : إضافة كلمة "النزیه" على عبارة "استقلالية القضاء"، بهدف جعل القضاء مستقلا ونزيها.

المادة رقم 2: رفع عدد نواب البرلمان من 550 إلى 600.

المادة رقم 3 : خفض سن الترشح للانتخابات البرلمانية من 25 إلى 18.

المادة رقم 4 : إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية كل خمس سنوات، وفي اليوم ذاته.

¹ -سمية حوادسي، المرجع نفسه.

² - بكر محمد البدور ، قراءة في مشروع الدستور التركي الجديد، ترك برس، تم التصفح بتاريخ: 2017/01/12 على الموقع

الفصل الثاني :..... واقع الإصلاح السياسي في جمهورية تركيا : دراسة في المكونات والمحددات

المادة رقم 5 : إلغاء ما يسمّى شرط الحصول على الثقة وذلك بسبب طبيعة النظام الرئاسي التي يحصل فيها الرئيس على الثقة بشكل مباشر من الشعب.

المادة رقم 6 : تفعيل الرقابة البرلمانية من خلال نظام الأسئلة الخطية، وجعل التحقيق البرلماني بشأن أعضاء الحكومة ورئيس الجمهورية أكثر شمولية، والإجابة على الأسئلة الخطية خلال مدة لا تتجاوز 15 يوما وذلك من خلال بيان خطي أيضا.

المادة رقم 7 : تحدد الشروط الخاصة بمرشّح الرئاسة الجمهورية والتي تتلخص بمايلي:

- أن يكون سن المرشح للرئاسة 40 عاما فما فوق، حاصل على شهادة أكاديمية عالية، أن يكون من مواطني تركيا؛

- مدة الرئاسة 5 سنوات، ولا يحق للرئيس الترشّح أكثر من ولايتين على التوالي؛

- تنتهي عضوية الرئيس المنتخب من قبل الشعب في البرلمان التركي فور فوزه في الانتخابات.

المادة رقم 8 : صلاحيات رئيس الجمهورية التركية وفقا للدستور الجديد والتي تتلخص فيما يل

1- الرئيس هو رأس الدولة، وصاحب السلطة التنفيذية في البلاد، ويمثّل بصفته رئيسا للجمهورية وحدة الشعب التركي والجمهورية؛

2- لدى الرئيس الصلاحية في تعيين نوابه والوزراء وإنهاء مهامهم عند الضرورة؛

3- لدى الرئيس صلاحية تعيين إداري الدولة وإنهاء مهامهم وحجب الثقة عنهم؛

4- يقدّم الرئيس الرؤى للبرلمان التركي فيما يخص السياسة الداخلية والخارجية؛

5- ينشر القوانين ويقترح القوانين الخاصة بتغيير الدستور عند الضرورة عن طريق استفتاء شعبي؛

6- يشرف على أداء قسم النواب؛

7- صاحب القرار باستخدام القوات المسلحة التركية عند الضرورة؛

8- لدى الرئيس صلاحية إلغاء العقوبات أو تخفيفها عن المسجونين الذين يصابون بأفة مرضية مزمنة أو الشيخوخة؛

9- لدى الرئيس صلاحية في إصدار المراسيم المتعلقة فيما يخص السلطة التنفيذية للرئيس؛

10- لا يحق للرئيس من خلال المراسيم الرئاسية إجراء تعديلات فيما يخص الجزء الثاني من

الدستور المتعلق بالحقوق العامة، وحقوق الأفراد، وفيما يخص الجزء الرابع من الدستور المتعلق بالحقوق السياسية؛

11- لا يمكن إصدار مراسيم رئاسية فيما يخص المواضيع الخاصة بالتعديلات المتعلقة بالدستور.

المادة رقم 9 : المسؤولية الجنائية للرئيس والتي سيتمكن البرلمان من خلالها الحصول على الأغلبية المطلقة من أصوات النواب، من تقديم مقترح يقضي بفتح تحقيق بحق رئيس الجمهورية في حال وجود تهمة جنائية ما بحقه. فيما يناقش البرلمان المقترح خلال مدة لا تتجاوز الشهر، ومن خلال الحصول على ثلثي أصوات البرلمان يمكن فتح تحقيق بشأن ذلك ، كما لا يحق للرئيس المتهم إصدار قرار بالذهاب إلى انتخابات مبكرة. وفي حال صحة التهمة الموجهة ضد الرئيس، يحق لديوان مجلس البرلمان إنهاء مهام الرئيس المنتخب.

المادة رقم 10 : لرئيس الجمهورية الحق في أن يقوم بتشكيل الحكومة، ويحق له تعيين نائب له أو أكثر؛ في حال حدوث فراغ لسبب ما في منصب الرئاسة، يتم اختيار رئيس جديد خلال مدة 45 يوما. ويسد فراغ الرئيس خلال المدة المذكورة أحد نواب الرئيس إلى حين انتخاب الرئيس الجديد. كما أن نواب الرئيس والوزراء مسؤولون أمام الرئيس، وفي حال وجود تهم، يمكن فتح تحقيقات بحقهم بالإضافة إلى إمكانية إحالتهم إلى القضاء.

المادة رقم 11 : يحق للبرلمان التركي من خلال الحصول على ثلثي أصوات البرلمان إعادة الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، وبذلك تجرى الانتخابات العامة للبرلمان والانتخابات الرئاسية مع بعضهما البعض. في حال إتخاذ قرار إعادة الانتخابات الرئاسية من جديد، يحق للرئيس أن يرشح نفسه مرة أخرى لولاية جديدة، كما في حال إتخاذ قرار إجراء إنتخابات جديدة، يستمر البرلمان التركي والرئيس المنتخب في مهامهما إلى حين اختيار أعضاء البرلمان الجدد والرئيس الجديد.

المادة رقم 12 : يحق للرئيس إعلان حالة الطوارئ لمدة لا تتجاوز 6 أشهر، في منطقة معينة أو في عموم تركيا، وذلك في الحالات التالية : "الحرب، الأسباب التي تستدعي حدوث حرب، الاستتفار، محاولة القيام بمظاهرات مصحوبة بالقوة ضد الجمهورية أو الوطن، التهديدات الخارجية التي تستهدف الشعب والدولة، في حال وجود خطر يهدد الحريات أو النظام الدستوري، بالإضافة إلى الكوارث الطبيعية أو وجود الأمراض السارية، بالإضافة إلى الأزمات الاقتصادية. وتعرض حالة الطوارئ على البرلمان التركي بعيد نشره في الجريدة الرسمية. كما يحق له تمديد أو تخفيض المدة.

المادة رقم 13 : يمكن إلغاء المحاكم العسكرية بشكل تام، والسماح فقط بإنشاء المحاكم التأديبية. وفي حال حدوث الحروب يُسمح بشكل إستثنائي بإنشاء محاكم عسكرية خاصة بالجنود العسكريين الذي يواجهون تهما.

الفصل الثاني :..... واقع الإصلاح السياسي في جمهورية تركيا : دراسة في المكونات والمحددات

المادة رقم 14 : حذف الأعلى من عبارة "المجلس الأعلى للقضاة والمدعين العام"، وإجراء تغييرات بنيته أهمها: أن يتكون المجلس من 13 عضواً، يتم تعيين 4 منهم من قبل الرئيس، و7 من قبل البرلمان، ويتم تعيين وزير العدل رئيساً للمجلس.

المادة رقم 15 : رئيس الجمهورية هو من يعمل على اقتراح قانون الموازنة، ومن ثم عرضه على البرلمان التركي. وتتحصر صلاحية اقتراح القوانين على البرلمان من قبل الرئيس على قانون الموازنة فقط، وكما تتم مناقشة القانون في البرلمان التركي، ليدخل في إطار القرار.

وفي حال عدم مصادقة البرلمان على قانون الموازنة يتم العمل على موازنة مؤقتة كي تتمكن الحكومة من تسيير أعمالها، وفي حال عدم التمكن من ذلك أيضاً يتم تقييم قانون الموازنة السابق، وإضافة النسب الجديدة عليه، ومن ثم إدخاله قيد التنفيذ.

المادة رقم 16 وتنص على ما يلي:

- إلغاء لجنة الرئاسة؛
- النواب وحدهم لديهم الصلاحية في اقتراح القوانين؛
- ضم القوات المسلحة إلى بنية لجنة المراقبة الخاصة بالدولة؛
- تُحيل رئاسة الجمهورية المراسيم إلى المحكمة الدستورية بهدف تدقيقه؛
- إنهاء ما يسمى بالأحكام العرفية.

المادة رقم 17 : وتنص على إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في 3 / 11 / 2019، وحتى التاريخ المذكور يستمر الرئيس المنتخب وأعضاء البرلمان في مهامهم.

وفي حال الحصول على القبول من قبل الشعب في التصويت الانتخابي، يقوم البرلمان خلال 6 أشهر بالتعديلات القانونية اللازمة، وإقتراح القوانين والتعديلات الخاصة بالمرسيم ومن ثم عرضها على الرئيس. يتم انتخاب أعضاء مجلس المدعين والقضاة خلال مدة لا تتجاوز 30 يوماً، وبعد اليوم الأربعين يحق لهم بدء مهامهم.

المادة رقم 18 : إلغاء القانون القاضي بقطع صلة الرئيس بعيد إنتخابه رئيساً عن الحزب الذي ينتسب إليه.

المطلب الثاني : طبيعة النظام الحكم في تركيا (الدستور والمبادئ الأتاتورية)

يقوم الدستور التركي على مبدأ الفصل بين السلطات ، بناء على ذلك يتكون النظام السياسي التركي حسب دستور 1982 (أنظر الملحق 1) من مجموعة من الاجهزة والمؤسسات ، تسهر على السير الحسن لهذا النظام، تتوزع على السلطات التقليدية الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية وملاحقاتها.

الفرع الأول : بنية وتركيبه النظام السياسي التركي

أولاً : المؤسسات الدستورية

1- السلطة التشريعية : تتألف من الجمعية العامة أو مجلس الأمة التركي الكبير TGNA¹ Yasama organi هي جهاز إتخاذ القرار النهائي للتشريع والمراقبة وغيرها من الأنشطة في البرلمان. تقوم بالتشريع في قبول المقترحات ومشاريع القوانين التي تقرها اللجان.² يمارس المجلس الامة التركي الكبير صلاحيتها التشريعية وفقاً لما نصت عليه المادة السابعة من الدستور، وهي صلاحيات لا تفوض. ويبلغ عدد أعضاء الجمعية العامة 550 عضواً ينتخبون كل اربعة سنوات بإقتراع نسبي (بعد التعديل الدستوري نتيجة الإستفتاء الشعبي الذي أجري بتاريخ 21 أكتوبر 2007)، ويحق للنائب الترشح لأكثر من دورة، وتتعدد الإنتخابات قبل موعدها وفي غضون ثلاثة أشهر إذا شغل 5% من مقاعد البرلمان وكذلك إذا فشل البرلمان في تشكيل حكومة في غضون 45 يوماً فيدعو رئيس الجمهورية بالتشاور مع رئيس البرلمان لإنتخابات مبكرة.

¹ - the Turkish Grand National Assembly أو مجلس الأمة التركي الكبير أو البرلمان التركي هو الهيئة التشريعية الوحيدة المخولة بمناقشة وتعديل الدستور التركي. تأسست الجمعية في انقرة في 23 أبريل 1920 في خضم سقوط الخلافة العثمانية وقيام جمهورية تركيا. عن اصل تسمية مجلس الامة الكبير : تم افتتاح المبنى الاول للبرلمان في يوم الجمعة الموافق 23 ابريل 1920. ترأس الاجتماع الاول للبرلمان اقدم نائب شريف بيك نائب عن مدينة سينوب وصرح " يتم تحميل مسؤولية المباشرة للاستقلال الداخلي والخارجي التام للأمة وإعلان لجميع انحاء العالم عندما تدير نفسها ذاتياً فإنني افتتح مجلس الامة الكبير" حيث كان اول من تحدث في البرلمان. والعبارة التي استخدمها "مجلس الامة الكبير" على الرغم من وجود مقترحات اخرى لكنها اعتمدت من الجميع في وقت قصير . وأصبح اسم البرلمان مجلس الشعب التركي الكبير .

² - مجلس الأمة الكبير ، عبر الموقع : <https://global.tbmm.gov.tr/index.php/AR/yd/icerik/15>

الفصل الثاني :..... واقع الإصلاح السياسي في جمهورية تركيا : دراسة في المكونات والمحددات

يقق للمجلس إصدار قرار بإجراء إنتخابات مبكرة أو تأجيل الإنتخابات لمدة عام بسبب الحرب وتجديد الإنتخابات قبل انقضاء الأربعة سنوات. ويجوز الذهاب إلى انتخابات جديدة إذا ما قرر رئيس الجمهورية ذلك وفقا للشروط المبينة في الدستور. وتجري الإنتخابات تكميلية مرة واحدة فقط خلال كل فترة انتخابية. كقاعدة عامة لا يجوز إجراء انتخابات تكميلية إذا لم يبقى سوى عام واحد على موعد الإنتخابات العامة.¹

2- السلطة التنفيذية : Yürütme Organi : حسب المادة الثامنة من الدستور التركي " يتولى رئيس

الجمهورية ومجلس الوزراء ممارسة السلطة التنفيذية ومهامها، وفقاً للدستور والقانون" ² وتتكون من :
أ. **رئيس الجمهورية Cumhuriyet** : أعلى هرم السلطة التنفيذية في الدولة، وبتلك الصفة يُمثّل الجمهورية التركية ووحدة الأمة التركية، ويضطلع بضمان تنفيذ الدستور وانتظام العمل بهيئات الدولة وحسن سيره . حسب التعديل الدستوري لعام 2007، أصبح الرئيس يُنتخب من قبل الشعب عن طريق اقتراع العام بالأكثرية المطلقة الصحيحة من بين النواب الذين اتموا الاربعين من العمر ممن أكملوا دراسات العليا أو من بين المواطنين الأتراك المؤهلين للإنتخاب نواباً، وهذا كل خمس سنوات . حددت عهدة الرئاسة لفترةين على الأكثر كما وجب تنحيه من عضوية الحزب حال اعتلائه كرسي الجمهورية.
مهام وصلاحيات رئيس الجمهورية : تكون الواجبات التي تقع على عاتقه والسلطات التي يمارسها وفقاً للشروط المبينة في المواد ذات الصلة في الدستور على النحو التالي³:

✓ تلك المتعلقة بالتشريع:

- إلقاء الخطاب الافتتاحي أمام الجمعية الوطنية الكبرى لتركيا في أول يوم من السنة التشريعية، إذا رأى ضرورة لذلك؛
- ودعوة الجمعية الوطنية الكبرى لتركيا للانعقاد عند الاقتضاء؛
- إصدار القوانين؛
- إعادة مشروعات القوانين إلى الجمعية الوطنية الكبرى لتركيا لإعادة النظر فيها؛

¹ -على حسين باكير، مرجع سبق ذكره، ص.28.

² - المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ، دستور تركيا الصادر عام 1982 شاملا تعديلاته لغاية عام 2011، على الموقع : constituteproject.org .

³ - The Constitution of The Republic of Turkey , Law No: 2709 Accepted: 7.11.1982, article n° 104.

الفصل الثاني :..... واقع الإصلاح السياسي في جمهورية تركيا : دراسة في المكونات والمحددات

- طرح مشروعات القوانين المتعلقة بتعديل الدستور على الاستفتاء إذا رأى ضرورة في ذلك؛
- تقديم الالتماسات إلى المحكمة الدستورية لطلب إبطال القوانين أو المراسيم التي لها قوة القانون أو النظام الداخلي للجمعية الوطنية الكبرى لتركيا، أو أحكام معينة منها، بسبب عدم دستوريته شكلاً أو مضموناً؛
- إتخاذ القرار بالدعوة لإجراء إنتخابات جديدة للجمعية الوطنية الكبرى لتركيا.
- ✓ تلك المتعلقة بالسلطة التنفيذية:
- تعيين رئيس الوزراء وقبول استقالته؛
- إقالة مجلس الوزراء؛
- تعيين الوزراء وإقالتهم بناءً على اقتراح رئيس الوزراء؛
- إختيار أعضاء مجلس الوزراء ورئاسة مجلس الوزراء، أو دعوته للانعقاد برئاسته كلما رأى ضرورة في ذلك؛
- إعتقاد أوراق ممثلي دولة تركيا لدى الدول الأجنبية، وإستقبال ممثلي الدول الأجنبية المعيّنين لدى جمهورية تركيا؛
- ممثل الدولة للشؤون الخارجية
- التصديق على المعاهدات الدولية وإصدارها؛
- تمثيل منصب القائد الأعلى للقوات المسلحة التركية نيابة عن الجمعية الوطنية الكبرى لتركيا؛
- إعلان الأحكام العرفية أو حالة الطوارئ، وإصدار المراسيم التي لها قوة القانون، وفقاً لقرارات مجلس الوزراء الصادرة برئاسته؛
- التوقيع على المراسيم؛
- إلغاء جميع أو بعض الأحكام المفروضة على بعض الأفراد أو تخفيفها، بسبب المرض المزمن أو العجز أو الشيخوخة؛
- صلاحيات العفو وتعيين أعضاء المجلس الرقابي للدولة ورئيسه؛
- إصدار التعليمات إلى المجلس الرقابي للدولة بالتقصي وإجراء التحقيقات والتفتيشات؛
- تعيين أعضاء مجلس التعليم الأعلى ورؤساء الجامعات.

✓ تلك المتعلقة بالسلطة القضائية:

- تعيين أعضاء المحكمة الدستورية، وربع أعضاء مجلس الدولة، والمدعي العام الرئيس لمحكمة الاستئناف العليا ونائبه، وأعضاء محكمة الاستئناف العسكرية العليا، وأعضاء المحكمة الإدارية العسكرية العليا وأعضاء المجلس الأعلى للقضاة والمدعين؛
- اختيار قضاة المحكمة الإدارية؛
- اختيار قضاة المحكمة الدستورية؛

يمارس رئيس الجمهورية كذلك سلطات الانتخاب والتعيين، ويضطلع بالواجبات الأخرى التي يكلفه بها الدستور والقوانين.

ب. رئيس الوزراء **Başbakan** يعينه رئيس الجمهورية غالبا ما يكون من بين الاغلبية البرلمانية، ويختار رئيس الوزراء حكومته من بين النواب أو من بين المؤهلين للانتخاب كنواب بالتشاور مع رئيس الجمهورية بتصديق الجمعية الوطنية على أعضائها.

ويقال الوزراء من قبل رئيس الجمهورية بإقتراح من رئيس الحكومة إذا وجد ضرورة لذلك.

3- السلطة القضائية **Yargi Organi**: وتنقسم إلى ثلاث فئات: القضاء العدلي والقضاء الإداري والقضاء الخاص وتدخل المحاكم العسكرية ضمن نطاق القضاء العسكري، مع التعديل الدستوري لسنة 2004 ، حلت محاكم امن الدولة.

4- المؤسسات الدستورية : وهي

- المحكمة الدستورية **Anayasa Mahkemesi**

تعتبر أحكامها نهائية. والمحكمة الدستورية هي الهيئة القضائية الأعلى في البلاد، ومكلفة بحماية الدستور والدفاع عنه. وظهرت هذه المحكمة في عام 1961 للتأكد من عدم مخالفة القوانين التي تسنها الحكومة لمواد الدستور، وأعيد تشكيلها في عام 1982. وتحظى بأهمية خاصة ولأحكامها تأثير بالغ في الحياة السياسية، فهي التي أقصت حزب الرفاه ومن بعده حزب الفضيلة بتهمة تهديد النظام العلماني للبلاد بناء على القوانين التركية الصارمة.¹

¹ شفيق شقير، النظام التركي، الجزيرة نت، تاريخ الاطلاع 2016/05/10: عبر الموقع <http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/A0D5ED37-DADA-49CA-A126-2662A02334FB>

الفصل الثاني :..... واقع الإصلاح السياسي في جمهورية تركيا : دراسة في المكونات والمحددات

حسب دستور 1982 تتألف المحكمة من 11 عضواً منتزماً وأربعة أعضاء غير منتظمين يختارهم رئيس الجمهورية من الجهاز القضائي المدني والعسكري التركي مهامها: حماية حقوق الانسان والحريات الأساسية وتطويرها، إلتحاق من مدى دستورية القوانين والقرارات والنظام الداخلي للبرلمان، يحق لها مقاضاة رئيس الجمهورية وأعضاء مجلس الوزراء ورؤساء المحاكم العليا للقضاء والمدعين العامين ووكيل النيابة العامة بتهم تتعلق باختصاصاتهم وصلاحياتهم. كما تبنت المحكمة الدستورية دعاوي حل الأحزاب السياسية ومراقبة الشؤون المالية للأحزاب السياسية، كما تدقق في قرارات البرلمان الخاصة برفع الحصانة التشريعية وإسقاط العضوية من البرلمان .

- **مجلس الامن القومي Millî Güvenlik Kurulu**: هو مجلس دستوري، أشئ ليوفر للجيش قناة قانونية تعطيه صلاحية التدخل في الشأن السياسي، ويتألف هذا المجلس من رئيس الأركان والقادة الأربعة : الجيش والبحرية والجوية وقائد الجندرا إلى جانب رئيس الوزراء ووزير: الدفاع والخارجية والداخلي، بعد تعديل الدستور لعام 2001، تم اضافة عدد من المدنيين فيه بالإضافة إلى ثلاثة نواب لرئيس الوزراء ووزير العدل ، بتاريخ 2004/08/17 وجد المجلس القومي ضرورة تعيين مدني لأول مرة للأمانة العامة للمجلس.¹ وينعقد المجلس برئاسة رئيس الجمهوري الذي يعد برنامج الاجتماع ويأخذ بعين الاعتبار إقتراحات رئيس الوزراء ورئيس الأركان.

يمارس المجلس مهمة الحفاظ على أمن وسلامة تركيا ، بإتخاذ قرارات تتعلق بإستراتيجيات رسم السياسات الأمنية الوطنية وتنفيذها، حيث تقدم تلك القرارات لمجلس الوزراء لتقييمها. في نفس الإطار، يمارس مجلس الامن القومي نفوذاً واسعاً في الحياة السياسية أشبه بحكومة ظل² حيث أن الصلاحيات الممنوحة له تغطي بشكل تام حركية الحياة السياسية.

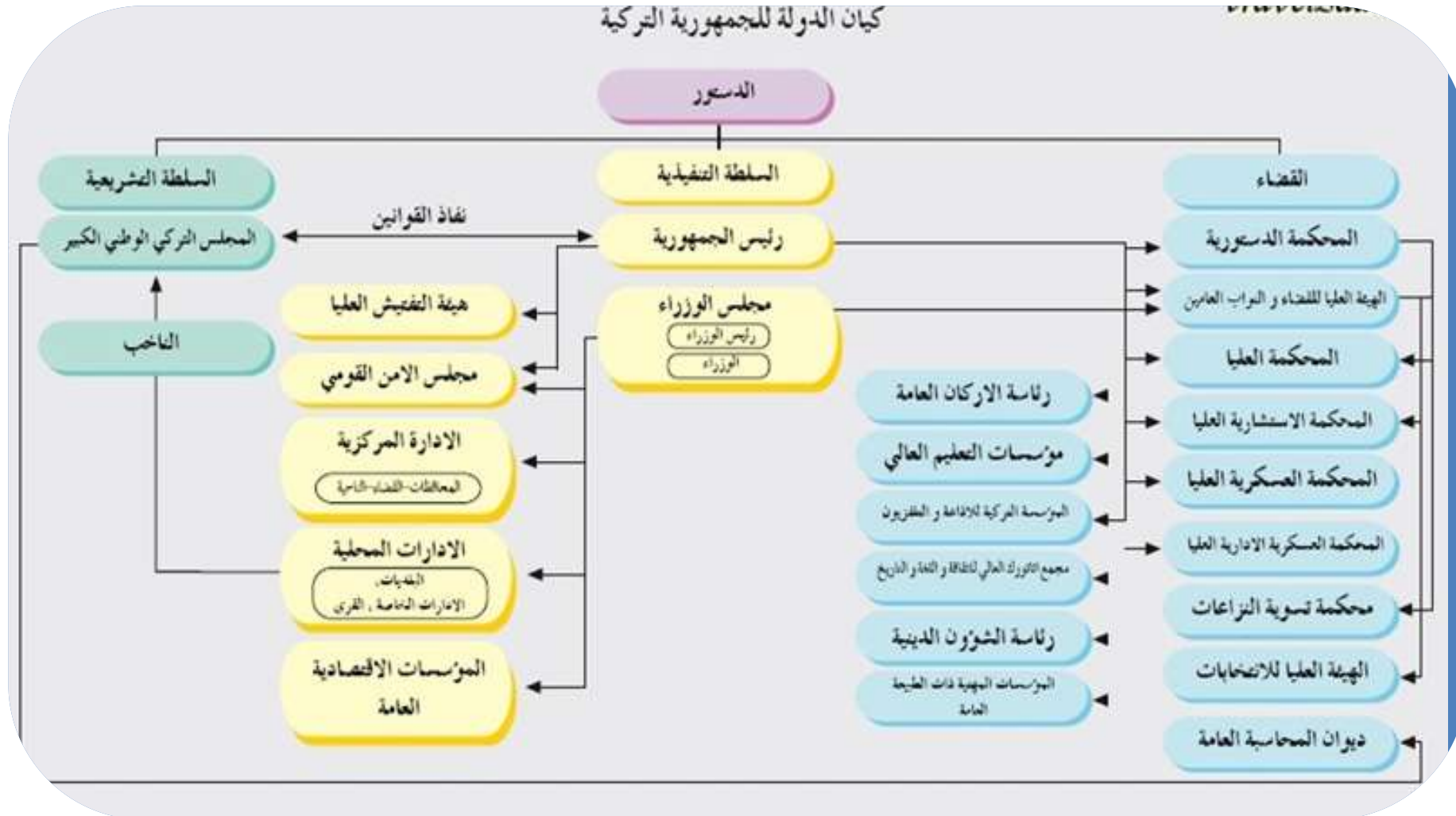
منذ استقلال تركيا وحتى الآن، وجد الجيش التركي نفسه حارساً وفيماً لمبادئ أتاتورك وخصوصاً ما تعلق بالحفاظ على علمانية البلاد، خوفاً من يقظة التاريخ الإسلامي العريق للإمبراطورية العثمانية، متخذاً في ذلك سبباً للتدخل المباشر والغير المباشر في الممارسة الضغوط على المؤسسات السياسية ، وصلت في العديد من المرات إلى الانقلابات العسكرية، وبذلك حفظت المؤسسة العسكرية لنفسها دوراً رقابياً وتنفيذياً في الحياة السياسية يكرسه الدستور . ولعله أبرز عقبات دخول تركيا في الاتحاد الاوروبي.³

¹ - علي حسين باكير، مرجع سبق ذكره، ص 30

² - شفيق شقير، مرجع سبق ذكره.

³ - المرجع نفسه.

الشكل رقم 04 كيان الدولة للجمهورية التركية



المصدر : كيان الدولة للجمهورية التركية موقع : <http://www.travelzad.com/photo/files/299623.jpg>

المطلب الثالث : اللامركزية والحكم المحلي في تركيا

الحكم المحلي هو جزء من النظام العام للدولة، تكون للوحدات المحلية فيه أنظمة فرعية داخل النظام السياسي، تلبى إحتياجات المجتمع المحلي وتعكس تفضيلات المواطنين المحليين مما يحقق درجة أعلى من الرضا وإهتمامات المواطن المحلي. ومن هنا جاء إهتمام الحكومات الحديثة في التعاطي وموضوع خيارات الحكم المحلي والإدارة المحلية وكذا المجالس المحلية، وبالتالي هندسة العلاقة بين الحكومة المركزية والأقاليم وكذا المحافظات والبلديات وفقا لمعالم إستراتيجية الإصلاح والحكومة المحلية بغية الارتقاء بأدوار المجتمعات المحلية فضلا عن تقوية البناء التنظيمي الإداري والقانوني لوحدات الحكم المحلي والإدارة المحلية، وهذا ما ينطبق على نظام الحكم المحلي في تركيا .

الفرع الأول: مستويات اللامركزية في تركيا:

إستلزم تضخم الكثافة السكانية مع مرور السنوات ، ضرورة إدراج إصلاحات هيكلية مست تركيبة الحكم المحلي في تركيا ، تعزز لامركزية الحكم من جهة وتحقيق الأولويات التنمية المحلية من جهة ثانية حيث صدر العام 2002 قانون إعادة ترسيم حدود البلديات الكبرى ، وهذا ضمانا لكفاءة سير أداء البلدية وتقديم خدمات أكثر جودة وهذا تعزيزا لديمقراطية على المستوى المحلي بإشراك لمختلف الفواعل لتسيير الشؤون المحلية، يقوم الحكم المحلي في تركيا على عدة مستويات في اللامركزية ، حرصا على تشجيع ودعم مسوى عال للعلاقات السياسية والاجتماعية التعددية والمشاركة الحزبية بهدف تحقيق تنمية محلية على كافة الأصعدة ، لذلك فان العلاقة بين الحكومة المركزية والمحلية تعتمد بالأساس على التقسيم الآتي:

تنقسم تركيا إلى سبعة مقاطعات وهي :

- 1- منطقة ايجة Ege Bölgesi
- 2- منطقة البحر الاسود Karadeniz Bölgesi
- 3- منطقة وسط الأناضول İç Anadolu Bölgesi
- 4- منطقة شرق الأناضول Doğu Anadolu Bölgesi
- 5- منطقة مرمرة Marmara Bölgesi
- 6- منطقة البحر الأبيض المتوسط Akdeniz Bölgesi
- 7- منطقة جنوب شرق الأناضول Güneydoğu Anadolu Bölgesi

الفصل الثاني :..... واقع الإصلاح السياسي في جمهورية تركيا : دراسة في المكونات والمحددات

ويعتبر هذا التقسيم غير رسميا اذا ما نظرنا إلى ما تحويه كل مقاطعة التي تنقسم بدورها اداريا إلى 81 ولاية (محافظة) Province بالتركية: (il/vilayet) تدار من خلال حاكم معين من وزير الداخلية يسمى بالوالي . (أنظر الملحق رقم : 1)

كما تنقسم الولايات أو المحافظات بدورها إلى بلديات كبرى والتي تكتمل حدودها مع مجموعة من البلديات كل منها حسب اقليمها الجغرافي ، ما مجموعه 923 بلدية، يرأس كل اقليم عمدة منتخب .

الفرع الثاني : التسيير الهيكلي للحكم المحلي في تركيا

إن تسيير الهيئات المحلية في تركيا بشكل متميز عن غيرها من الدول ، فقد ساهمت الكثافة السكانية العالية في توسيع دائرة اللامركزية بسبب الكثافة السكانية العالية التي تتميز بها بعض أقاليم تركيا وبالتالي يبقى الهدف الأساسي هو تسيير أفضل للبلديات ذات الكثافة السكانية العالية، حيث تم إعادة ترسيم الحدود الاقليمية للبلديات الكبرى والتي إرتفع عددها من 16 إلى 29 بلدية كبرى، وبهذا الشكل تحولت البلديات والقرى إلى أحياء وتوسعت مجالات مهام البلديات الكبرى بهدف ضمان تعزيز الديمقراطية المحلية بإتجاه حوكمة محلية أكثر فعالية المدعم بقانون الحكومة المحلية، وهذا ما سوف نستعرضه في ما يأتي:

أولا : المحافظة المحافظة تعني وجود كيانا عاما له سلطة إدارية والاستقلال المالي الذي أنشئ لتلبية الاحتياجات المحلية المشتركة للشعب في المحافظة المسيرون من طرف هيئة منتخبة تهتم بصنع القرار؛ تهتم المحافظة بتقديم خدمات ذات الطابع المحلي التي تتصل بالشباب والرياضة والصحة والزراعة والصناعة والتجارة تسيير المحافظة من قبل "هيئات الإدارة الإقليمية الخاصة" مجلس المقاطعات العام واللجنة التنفيذية للمقاطعة والحاكم.

ثانيا : البلدية تعد البلدية الخلية الأساسية للدولة وأهم حلقات تعزيز الديمقراطية المحلية في تركيا، فبعد إتساع مجالات المهام والسلطات والمسؤوليات من اجل تغيير البنية المتعصبة التي سادت تركيا طيلة سنوات القرن الماضي وساهمت في اضعاف قوة الإدارة المحلية، بات من الضروري إدراج إصلاحات للإدارة المحلية وإعادة ترتيب المهام بين الإدارة المركزية والمحلية من خلال إجراء تعديلات على اللوائح والقوانين، خصوصا بعد نجاح تطبيق الحوكمة المحلية في تجارب عالمية رائدة قد أسهم في إعادة تعريف

الفصل الثاني :..... واقع الإصلاح السياسي في جمهورية تركيا : دراسة في المكونات والمحددات

الإدارة المحلية بإعتبارها كيان مستقل إدارياً ومالياً، والعمل على تقديم خدمات محلية للمواطنين إقراراً لمبدأ اللامركزية في تقديم الخدمة، ونتيجة لهذه الإصلاحات باتت الإدارات المحلية في تركيا أكثر قوة من حيث الإستقلال الإداري والمادي وتحققت إمكانية قيام البلديات والإدارات الخاصة في المحافظات بمهامهم بشكل أكثر فعالية.

وقد عكفت السلطات التركية على تعديل وإصلاح منظومة القانونية على المستويين الولائي والبلدي بل وحتى إنشاء بلديات كبرى، بهدف تعزيز اللامركزية، لذلك سوف نقوم بإبرازه في القانون التركي كما يلي :

أولاً : تعريف البلدية : عرف المشرع التركي البلدية على أنها " شركة منشأة في النظام الأساسي وللقيام القانوني تتمتع بسلطة الحكم الذاتي (المستقل) إدارياً ومالياً على حدّ سواء ، لتلبية متطلبات المجلس وصانع القرار الذي ينتخبه الناخبون"¹ وعلى هذا الأساس تكون المهام الأساسية للبلدية في تركيا:

- تقوم البلدية بجميع أنواع الأنشطة والمشاريع من أجل تلبية المتطلبات المشتركة للمواطنين المحليين؛
 - نشر اللوائح والقوانين والأنظمة؛
 - جمع الضرائب والرسوم؛
 - الإنخراط في أنشطة النقل العام بما في ذلك إنشاء الانفاق والسكك الحديدية ؛
 - جمع النفايات الصلبة وتدويرها وإزالتها وتخزينها؛
 - إصدار التراخيص للمؤسسات الغير صحية والأماكن العامة والترفيه.
- وتقوم البلدية على الأجهزة التالية:

1- المجلس البلدي Municipal Council ؛

المجلس البلدي هو هيئة صنع القرار في البلدية ويتم تشكيلها من قبل الأعضاء المنتخبين، يهتم المجلس بمناقشة واعتماد الخطة الإستراتيجية والاستثمار بالإضافة إلى المصادقة على الميزانية والحسابات

¹ - Official Gazette of the Republic of Turkey, Law N°. 25874, dated 13.07.2005, Law 5393 dated in 03/jul./2005, article n°03

الفصل الثاني :..... واقع الإصلاح السياسي في جمهورية تركيا : دراسة في المكونات والمحددات

الختامية والتحويلات المالية إضافة إلى قبول التبرعات المشروطة وجمع الضرائب والرسوم ومناقشة وتمير الخطط الانمائية الحضرية والبلديات الإقليمية والبلث في المديونية. كما يهتم المجلس ببيع الممتلكات غير المنقولة أو شراءها أو تبادلها أو تخصيصها أو تغييرها. إضافة إلى مهام أخرى كإتخاذ قرار بشأن إدماج المنشآت في القانون التجاري التركي؛ أو الموافقة على حل هذه الشركات، وزيادة رأس المال، وإقامة شركات إستثمارية عقارية والبت في منح الامتياز نيابة عن البلدية ؛ خصخصة الشركات والمؤسسات والمشاركات في البلدية واتخاذ قرار بشأن إقامة تعاون مع السلطة المحلية والبلديات الأجنبية بإذن من وزارة الداخلية ؛ مؤسسة المواطنة الحضرية ؛ تنظيم الأنشطة وتطوير المشاريع في العلاقات الاجتماعية والاقتصادية ؛ تخصيص الأراضي والبناء ؛ مناقشة وإعتماد خطط البناء للبلديات، والتي يتم إعدادها وفقا لخطة التنمية¹.

وفقا لقانون البلديات رقم 5393 فإن مهام وسلطات ومسؤوليات البلدية وأجهزتها قد أعطيت إستقلالية إدارية ومالية تطبيقا لمبدأ اللامركزية في تقديم الخدمات خصوصا ما تعلق بتقليص السلطة الوصائية على قرارات المجالس البلدية وحرية أكبر في التعاملات المالية خصوصا ما تعلق بتشغيل المتخصصين أو التعاقد مع مختلف المتعاملين وإقامة المشروعات الخدمية المشتركة بالتعاون مع المؤسسات المهنية العامة ومؤسسات المجتمع المدني وهيئات الدولة تجسيدا لتفاعلات فواعل الحوكمة المحلية

2- العمدة Mayor ؛

حسب المادة 37 من قانون البلدية التركي السالف الذكر، العمدة هو أعلى هيئة تنفيذية في منظمة البلدية ، هو رئيس الإدارة البلدية والمؤسسة البلدية في النظام الأساسي للكيان القانوني. ويتم إنتخاب رئيس البلدية وفقا للمبادئ والإجراءات المنصوص عليها في القوانين ذات الصلة.

وفقا لقانون البلدية لا يجوز لرئيس البلدية أن يشارك في الأجهزة الإدارية والتدقيقية للأحزاب السياسية خلال فترة خدمته في البلدية ؛ كما لا يجوز أيضا تعيينه كمدير تنفيذي للأندية الرياضية المهنية أو المشاركة في إدارة هذه الأندية.

¹ Official Gazette of the Republic of Turkey, N°. 25874, dated 13.07.2005, Law 5393 dated in 03/jul./2005, article n° 17-18.

الفصل الثاني :..... واقع الإصلاح السياسي في جمهورية تركيا : دراسة في المكونات والمحددات

مهام وصلاحيات العمدة : تعتبر المهام الرئيسية لعمدة البلدية حسب القانون 5393 الخاص بالبلدية هو توجيه وإدارة البلدية وحماية حقوقها ومصالحها مع اتخاذ التدابير اللازمة للسلام والرفاهية والصحة والسعادة لسكان المحافظة ، بالإضافة إلى تمثيل البلدية أمام الجهات الرسمية الحكومية والمحاكم ، اما صلاحياته الاساسية فتتمثل فيما يلي:

- إعداد تشكل الخطة الاستراتيجية وخطة الأداء أساس الميزانية ويجب أن تناقشها وتقرها إدارة المجلس البلدي قبل الميزانية¹ من خلال وضع إستراتيجيات مؤسسية للإدارة البلدية.

- إعداد الميزانية وتوجيه الأنشطة البلدية، وتحديد نطاق الأداء على أساس هذه الاستراتيجيات والإضطلاع بالتنفيذ والمتابعة والتقييم ؛ تقديم تقرير إلى المجلس البلدي يتعلق بهذه الأنشطة.

- ترأس المجلس البلدي واللجنة البلدية، إدارة الممتلكات المنقولة وغير المنقولة للبلدية مع متابعة وجمع الإيرادات والمستحقات للبلدية وإبرام العقود، وقبول التبرعات غير المشروطة

- ضمان تنفيذ القرارات التي يتخذها المجلس البلدي واللجنة البلدية بالإضافة إلى تنفيذ الموازنة ، لإعطاء الموافقة على التحويلات بين بنود الميزانية التي تتجاوز صلاحيات المجلس البلدي واللجنة البلدية بما في ذلك استخدام الإعتمادات المخصصة في الميزانية للفقراء وللمعوزين ؛ وتنفيذ الخدمات لصالح المعوقين وبناء منازل للمعوقين اضافة لإستخدام الإعتمادات المخصصة لنفقات إعادة التأهيل والترفيه.

- تعيين موظفي البلدية مع متابعة وتقييم أداء البلدية والشركات التابعة.

كما يمنح هذا القانون للعمدة القيام بواجبات أخرى واستخدام الصلاحيات الممنوحة للبلدية بموجب

القوانين دون الحاجة إلى الحصول على قرار المجلس البلدي والبلدية.

¹ - حسب المادة 41 من قانون البلدية التركي : يقوم رئيس البلدية، في غضون ستة أشهر من الانتخابات العامة المحلية بإعداد خطة وبرنامج تنمية، فضلا عن خطة استراتيجية متوافقة مع الخطة الإقليمية (إن وجدت) وخطة أداء سنوية قبل بداية سنة لتقديمها إلى المجلس البلدي، وتعد الخطة الاستراتيجية بالحصول على رأي الجامعات والمجالس (إن وجدت) والمنظمات غير الحكومية وتصبح نافذة المفعول بعد موافقة المجلس البلدي. (إعداد خطة استراتيجية في البلديات ضروري للبلديات التي لا يقل عدد سكانها عن 50.000 نسمة.)

3- اللجنة البلدية Municipal Committee؛

تتألف اللجنة البلدية من أعضاء منتخبين تتراوح اعدادهم بين خمسة إلى سبعة اعضاء في البلديات التي يزيد عدد سكانها عن 100000 نسمة ؛ يتقاسم عضوية اللجنة بين الاعضاء المنتخبين وآخرون يرشحهم العمدة بين رؤساء الوحدات وبين رئيس الخدمات المالية. تجتمع اللجنة البلدية مرة واحدة في الأسبوع على الأقل في تاريخ ومكان سابقين. ويجوز لرئيس البلدية أن يدعو اللجنة إلى عقد اجتماع عاجل. وتجتمع اللجنة بأغلبية مطلقة من جميع الأعضاء. ويقوم رئيس البلدية بإعداد جدول أعمال اللجنة. ويجوز لأعضاء اللجنة إقتراح إضافة مادة في جدول الأعمال رهنا بموافقة الرئيس ، ولا يجوز لرئيس وأعضاء اللجنة أن يشاركوا بصفة خاصة في المفاوضات التي تناقش فيها المسائل المتعلقة بأقارب الدم والثقة من الدرجة الثانية.¹

وظائف وصلاحيات اللجنة : تتمثل مهام وصلاحيات اللجنة في ما يلي:

- تقديم رأي إلى المجلس البلدي عند مراجعة الخطة الإستراتيجية وبرنامج العمل السنوي والميزانية والحسابات الختامية.
- البت في أعمال المصادرة التي يغطيها برنامج العمل السنوي وضمان تنفيذ هذه الأعمال.
- تحديد نطاق الإنفاق عند النظر في المصروفات غير المنظورة.
- إجراء تحويلات في الميزانية، بين المستويات الثانية للتصنيف الوظيفي.
- فرض العقوبات المنصوص عليها في القوانين.
- البت في التصفية والتسوية الودية لمطالبات البلدية، بإستثناء الضرائب والرسوم الضرائب.
- تطبيق قرارات المجلس المتعلقة بشراء الممتلكات غير المنقولة وتبادلها وتخصيصها؛ والبت في إيجارها لمدة ثلاث سنوات على الأكثر.
- تحديد ساعات الإفتتاح والختام للأماكن العامة.
- أداء الواجبات الأخرى التي تمنحها اللجنة البلدية بموجب القوانين.

¹ - Official Gazette of the Republic of Turkey, Law No 25874, dated 13.07.2005, Law 5393 dated 03/jul./2005, articel n° 35

ثانيا: بلدية المدينة الكبرى Greater City municipality

لقد تم بموجب إنشاء هذا القانون، (الملحق 3) إنشاء بلديات المدن الكبرى ، وفي إطار تقسيم الدوائر اللامركزية وانتهى بذلك الخلط في مهام بلديات المدن الكبرى وبلديات الاحياء الكبرى ، وبهذا يمكن تعريف بلدية المدينة الكبرى على أنها كيان قانوني عام مستقل إداريا وماليا يتم انتخاب أجهزة صنع القرار من قبل الناخبين والذي يضم على الأقل ثلاث مقاطعات أو بلدية من الدرجة الأولى ؛ وتتمثل المهام الرئيسية لبلدية المدينة الكبرى فيما يلي:¹

- اعداد الخطة الاستراتيجية والأهداف السنوية ، وبرنامج الاستثمار والميزانية بالتشاور مع البلديات المقاطعات الدرجة الأولى،

- إعداد خطة تقسيم المناطق / البناء في كل نطاق بين 1 / 5.000 و 1 / 25.000 داخل البلديات الكبرى في المدينة والمتصلة، أو تفويض الآخرين لأداء هذه المهمة ، والموافقة على خطة أعدت إذا كان يتوافق مع الخطة البيئية.

- القيام بإعداد المشاريع وخطط التنمية على نطاق واسع وخطط المتعلقة بأعمال البناء والصيانة والإصلاح وضمان تنفيذ جميع أنواع التطبيقات التنموية وإصدار التراخيص بالصلاحيات الممنوحة لبلديات المدينة الكبرى بموجب القوانين لتمكين أداء الواجبات والخدمات المضطلع بها؛ استخدام الترخيص الممنوح من قبل قانون الإسكان.²

- إصدار ترخيص ومراقبة أماكن الأعمال في المناطق التي تديرها وتحت مسؤولية بلدية أكبر.

- تخطيط خدمات النقل والنقل الجماعي ، وإقامة التنسيق بشأن هذا الموضوع ؛ تحديد كمية جميع أنواع الخدمات ووسائل النقل الجماعي العاملة على اليابسة والبحرية والمائية والسكك الحديدية ورسوم التذاكر

¹ -Official Gazette of the Republic of Turkey, N 25531, dated 23.07.2004, Law 5216 dated 03/jul./2005, article n°7.

² - Shanty Housing Law Nr. 775 and dated 20.7.1966.

الفصل الثاني :..... واقع الإصلاح السياسي في جمهورية تركيا : دراسة في المكونات والمحددات

والتعريفات الجمركية وتوقيت وتوجيه هذه الخدمات ؛ لتعيين وتشغيل والسماح للآخرين للعمل أو لاستئجار محطات الحافلات وأماكن وقوف السيارات على الطرق السريعة والشوارع والطرق والساحات وأماكن مماثلة أخرى ؛ لأداء جميع الأعمال التي تمنحها القوانين لتنظيم حركة المرور .

- إنشاء الساحات والشوارع والطرق الرئيسية في المناطق الواقعة تحت مسؤولية بلدية أكبر، أو تفويض آخرين للقيام بهذه المهمة، للاضطلاع بأعمال الصيانة والإصلاح لهذه الأماكن ؛ وفرض التزامات امتثالا لمشاريع التحضر في المباني التي تواجه هذه الأماكن ؛ لتعيين المواقع والأشكال والأبعاد من لوحات مشروع القانون وأماكن الإعلان الأخرى لأداء الأعمال المتعلقة بتسمية وترقيم المربعات والشوارع والطرق فضلا عن ترقيم المباني في هذه المناطق.

- إنشاء نظم بيانات جغرافية وحضرية.

- تمكين حماية البيئة والمناطق الزراعية وأحواض المياه وفقا لخطة التنمية السارية ؛ القيام بزراعة الأشجار ؛ لتعيين مناطق تخزين للأرض الحفريات والحطام والرمل والحصى ، وأماكن بيع الفحم والخشب وتخزينها، لاتخاذ تدابير تتجنب التلوث البيئي أثناء نقلها ؛ وإعداد خطة لإدارة النفايات للمدينة الكبرى، أو تفويض آخرين للاضطلاع بهذه المهمة ؛ باستثناء الأعمال المتعلقة بتراكم النفايات في البئر والنقل إلى أماكن النقل، والاضطلاع بالخدمات المتعلقة بإعادة تدوير النفايات وتخزينها والتخلص منها ، وإنشاء وتشغيل أو السماح للآخرين بإنشاء وتشغيل محطات لهذا الغرض ؛ وأداء الخدمات المتعلقة بالرفض الصناعي والطبي، بالإنشاء والتشغيل أو السماح للآخرين بإنشاء وتشغيل مصانع لهذا الغرض ؛ بالقيام بجمع وتنقية حالات الرفض التي تفرغ من ناقلات البحر من خلال إعداد لوائح بشأن هذا الموضوع.

- إصدار التراخيص والرقابة على المؤسسات غير الصحية من الدرجة الأولى، بما في ذلك تلك التي تعمل في إنتاج أو بيع المواد الغذائية؛ إنشاء وتشغيل مختبرات لتحليل المنتجات الغذائية والمشروبات.

- أداء خدمات الأمن العام في الأماكن الخاضعة لسيطرة وإدارة بلدية أكبر .

- بناء أو السماح للآخرين ببناء أو تشغيل أو إصدار ترخيص لمحطات الركاب والبضائع، أماكن وقوف السيارات الداخلية والخارجية.

- إنشاء وتشغيل أو السماح للآخرين ببناء أو تشغيل مرافق اجتماعية وحدائق إقليمية ومأوى للحيوانات ومكتبات ومتاحف والرياضة والترفيه وما شابه ذلك.

أولا : هيئات بلدية المدينة الكبرى

تتكون بلدية المدينة الكبرى من ثلاث هيئات تسهر على السير الحسن لمختلف مصالحها:

1- المجلس البلدي للمدن الكبرى Greater City Municipal Council

حسب المادة 12 من القانون 5216، فإن المجلس البلدي للمدينة الكبرى هو جهاز صنع القرار في بلدية المدينة الكبرى ويضم أعضاء ينتخبون وفقا للإجراءات والمبادئ المنصوص عليها في القانون ذي الصلة. كما يعتبر عمدة بلدية المدينة الكبرى هو رئيس المجلس البلدي للمدينة الكبرى. رؤساء البلديات الأخرى داخل حدود المدينة الكبرى هم الأعضاء الطبيعيون في المجلس البلدي للمدينة الكبرى، حيث تطبق أحكام القانون البلدي فيما يتعلق بإجراءات ومبادئ العمل الخاصة بالمجالس البلدية الأكبر في المقاطعات والمجالس البلدية من الدرجة الأولى، وكذلك في مسائل أخرى تدخل في نطاق الواجبات.

يجتمع المجلس في جلسات دورية كل شهر من اجل دراسة المواضيع التي تخص الامور الخاصة بإدارة البلدية الكبرى وميزانيتها ، تنتهي هذه الاجتماعات عادة بقرارات معتمدة، فضلا عن تلك التي تخضع لإعادة التفاوض، ولكن تمريرها على إصرار الأغلبية المطلقة من أعضاء المجلس البلدي للمدينة الكبرى في الوقت المناسب، بإستثناء تلك المتعلقة بميزانية وإنشاءات البلديات في المقاطعات الدرجة الأولى ، يجوز لرئيس بلدية المدينة الكبرى التقدم بطلب إلى المحاكم الإدارية في غضون عشرة أيام ضد القرارات التي يتم الانتهاء منها بناء على إصرار المجلس. على أن تقدم القرارات المنتهية إلى المحافظ الإقليمي خلال سبعة أيام من تاريخ الانتهاء للمصادقة عليها وإلا فإنها تعتبر لاغية.¹

أما فيما يخص بعلاقاتها بالبلديات والبلديات من الدرجة الأولى ، فإن رئيس البلدية ملزم بإرسال القرارات النهائية إلى بلدية المدينة الكبرى في غضون سبعة أيام. ويجوز لرئيس البلدية أن يطبق على اختصاص المحكمة الإدارية خلال عشرة أيام لإلغاء القرار النهائي.

¹ – Official Gazette of the Republic of Turkey, N 25531, dated 23.07.2004, Law 5216 dated in 03/jul./2005, article n°14.

الفصل الثاني :..... واقع الاصلاح السياسي في جمهورية تركيا : دراسة في المكونات والمحددات

ويقوم المجلس البلدي للمدينة الكبرى بمراجعة قرارات البلديات والبلديات من الدرجة الأولى في نطاق مدينة أكبر فيما يتعلق بالمسائل الإنشائية في غضون ثلاثة أشهر من جانب خطة تقسيم المناطق التشييد المعمول بها، ليتم نقلها إلى رئيس بلدية المدينة الكبرى.

2- لجان التخصص

يشكل المجلس البلدي للمدينة الكبرى لجانا متخصصة تتألف من خمسة أعضاء من خمسة إلى تسعة أعضاء على الأقل ينتخبون خلال الاجتماع الأول الذي سيعقد بانتظام في بداية الفترة. ينتمون بنسبة عدد أعضاء كل مجموعة من الأحزاب السياسية وأعضاء مستقلين في المجلس البلدي للمدينة الكبرى لعدد كامل من أعضاء المجلس. ومن الضروري تشكيل لجنة البناء والأشغال العامة ولجنة البيئة والصحة ولجنة التخطيط والميزانية والتعليم والثقافة والشباب واللجان الرياضية ولجنة النقل. والتي يجوز لها دعوة ممثلي مؤسسات والنقابات المهنية في مراكز المؤسسات العامة والجامعات والنقابات ومنظمات المجتمع المدني التي تمتلك السلطة في مجال نشاطها لحضور إجتماعات اللجان المتخصصة لإبداء رأيها دون أن يكون لها حق في التصويت. كما تخضع المسائل التي تقع ضمن نطاق لجان التخصص لقرار المجلس البلدي للمدينة الكبرى بعد مناقشته في اللّجنة.

3- عمدة بلدية المدينة الكبرى

عمدة المدينة الكبرى هو رئيس بلدية المدينة الكبرى وممثل المؤسسة التي هي مركز الكيان القانوني. يتم انتخاب عمدة المدينة الكبرى مباشرة من قبل الناخبين داخل الحدود البلدية للمدينة الكبرى وفقا للإجراءات والمبادئ المنصوص عليها في القانون ذي الصلة.¹

4- وظائف وصلاحيات عمدة المدينة الكبرى

يتمتع عمدة بلدية المدينة الكبرى بصلاحيات عديدة كما انه يهتم بالمهام المسندة اليه والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

¹ -Official Gazette of the Republic of Turkey, N 25531, dated 23.07.2004, Law 5216 dated in 03/jul./2005, article n°17

الفصل الثاني :..... واقع الإصلاح السياسي في جمهورية تركيا : دراسة في المكونات والمحددات

- بوصفه السلطة العليا في المؤسسة البلدية، فإنه يعمل على إدارتها وتوجيهها ، بالإضافة إلى حماية حقوق ومصالح المقاطعة.
- كما يعمل العمدة على إدارة البلدية وفقا للخطة الاستراتيجية ، ووضع إستراتيجيات الشركات للإدارة البلدية ، والقيام بإعداد وتنفيذ الميزانية وفقا لهذه الإستراتيجيات ، لتحديد ومتابعة وتقييم جداول الأداء للأنشطة البلدية والموظفين ، و تقديم تقارير إلى المجلس البلدي حول هذا الموضوع.
- يتأسس العمدة المجلس البلدي ولجنة المدن الكبرى ، لإنفاذ قرارات هذه الأجهزة.
- يتخذ عمدة بلدية المدينة الكبرى الإجراءات اللازمة لضمان أداء الواجبات والخدمات التي تمنحها بلدية المدينة الكبرى بموجب هذا القانون بأكثر الطرق فعالية وكفاءة.
- يسهر أيضا على ضمان الإدارة الفعالة لبلدية المدينة الكبرى والإعانات والمشاريع المرتبطة بها، وإعداد مشروع الميزانية ، والتتقيات الموصى بها في الميزانية وجداول الحسابات الختامية لميزانية.
- تمثيل بلدية أكبر في المحاكم كمدعي أو مدعى عليه ، وكذلك أمام الهيئات الرسمية أو تفويض سلطات التمثيل لمحامي البلدية والمنظمات المرتبطة بها أو إلى المحامين الخاصين.
- تعيين موظفي البلدية للسيطرة على البلديات والإعانات.
- أداء الواجبات والخدمات الممنوحة لرئيس البلدية من قبل قوانين أخرى والعمل بصفته عمدة، حيثما دعت الضرورة لتفويض جزء معين من صلاحياته لرؤساء البلديات والبلديات من الدرجة الأولى.
- استخدام الأموال المخصصة لإغاثة ورعاية الفقراء والأشخاص المعوزين، وإنشاء مراكز رعاية للأشخاص ذوي الإعاقة.

المطلب الرابع : النظام الانتخابي وأثره على الحياة السياسية في تركيا

يعود نظام الانتخابات الشعبية في تركيا إلى العهد العثماني أي ما يقارب 150 سنة، حيث أجريت أول انتخابات برلمانية عام 1877 م بعد إقرار القانون الأساسي ، حيث أجريت خمسة انتخابات برلمانية في الامبراطورية العثمانية من إنتهاج النمط الديمقراطي ، بعد انتقال شكل الحكم من إمبراطوري إلى نظام ملكي دستوري ثم وانتهى إلى جمهوري بعد إعلان قيام جمهورية تركيا الحديثة سنة 1923 ، حيث عرف حينها المجتمع التركي أولى تجاربه في الانتخابات التعددية الحزبية، كما أجريت في عام 1946 أول انتخابات في ظل نظام التعددية الحزبية. وفقا للإحصاءات الاخيرة التي إجرتها الداخلية التركية في انتخابات تعديل الدستوري، فقد احصت 52 مليون و 695 ألف و 831 ناخبًا يمتلكون حق التصويت. وكانت نسبة المشاركة في الانتخابات في تركيا منذ قبول نظام التعددية الحزبية عام 1946 وحتى يومنا هذا بمعدل 82.4 %¹. وقد منحت تركيا حق الانتخاب والترشح للمرأة قبل العديد من الدول الغربية وذلك عام 1934.

كما يعد النظام الانتخابي في أي بلد أحد الأركان الأساسية لإرساء قواعد اللّعبة الديمقراطية وتطبيقاتها، وهنا نجد العديد من الخيارات أم الديمقراطيات الحديثة لإنتهاج نمط معين من النظم الانتخابية وهنا طرح البروفيسور "حكمت سامي ترك " أستاذ القانون العام بجامعة أنقرة في مقاله المعنون "النظام الانتخابي والتجربة التركية" تساؤلًا بخصوص مسألة مهمة تتعلق بمشكلة في أي قانون انتخابي وهي جدوى الخيار للنظام الانتخابي ؟ حيث لا يوجد في الديمقراطيات الحديثة نظام انتخابي موحد يُمكن من إختيار الحزب الذي سيشكل الحكومة وأي الاحزاب التي ستشكل المعارضة في الدوائر الأخرى التي ينتخب بها المرشحون.² ويرتبط اختيار النظام الانتخابي في الديمقراطيات الحديثة ارتباطًا وثيقًا بالدستور الذي يحدد شكل النظام السياسي رئاسي أم برلماني يرتبط اختيار النظام الانتخابي ارتباطًا وثيقًا بالدستور فإذا كان هناك نظام برلماني، فمن الضروري فوز واحد من الأحزاب المتنازعة في الانتخابات العامة بأغلبية المقاعد في الجمعية التشريعية (البرلمان). وتركيا كغيرها من البلدان الديمقراطية تشهد العديد

1- هيئة الإذاعة والتلفزيون التركية ، نظام الانتخابات في تركيا.. الظاهر والمجهول، على الموقع <http://www.trtarabic.tv>

² Prof. Dr. Hikmet Sami TÜRK، "ELECTORAL SYSTEMS AND TURKISH EXPERIENC"(article is the text of the lecture delivered by the author during the "Seminar on Fundamentals of Election" from 28 to 31 May 1993 in Bishkek, Kyrgystan, organized by National Democratic Institute for International Affairs (NDI), Washington, DC, USA)

الفصل الثاني :..... واقع الإصلاح السياسي في جمهورية تركيا : دراسة في المكونات والمحددات

من الانتخابات والتي تتمثل في الانتخابات البرلمانية والانتخابات المحلية وإستحداث الانتخابات الرئاسية بعد تغيير النظام السياسي من برلماني إلى رئاسي بعد استفتاء افريل 2017.

الفرع الأول : الانتخابات البرلمانية في تركيا

هو إنتخاب أعضاء الجمعية الوطنية الكبرى المكونة أساسا من 550 عضو يجري إنتخابهم كل أربعة سنوات بمعدل اجراء 26 إنتخابا برلمانيا منذ تأسيس تركيا والى غاية سنة 2015 ، تتميز هذه الإنتخابات كونها عامة من خلال الإقتراع السري ، يتساوى فيه الجميع في الإدلاء بأصواتهم لإختبار من يناوبهم في البرلمان.

أولا : سير العملية الانتخابية : تتم الإنتخابات بنظام التمثيل النسبي ذو القائمة المغلقة، إذا تقوم الأحزاب بترشيح مجموعة من الأعضاء في منطقة معينة ضمن قائمة تتنافس فيما بينها ويتم توزيع المقاعد الانتخابية حسب عدد الأصوات الحائزة عليها كل قائمة وتبدأ من أعلى قائمة المرشحين حتى تنتهي الأصوات الحاصل عليها الحزب وتتم طريقة حساب الأصوات طبقاً لطريقة "دوهنتد البلجيكي"¹. تتم العملية الانتخابية في مرحلة واحدة ومحددة بيوم واحد أيضا في كافة أنحاء البلاد تحت اشراف اداري وقضائي. وقد تم بدء العمل بقانون الإنتخابات الحالية في ستينيات القرن الماضي وتمت الموافقة عليه في عام 1983 تحت قانون يحمل رقم/2839 وقد خضع إلى بعض الإضافات والتغيرات.

¹ - التمثيل النسبي أنشأه البلجيكي هوندت عام 1878، ويراها البعض تفضيل للأحزاب الكبيرة .على غرار تركيا تعتمد الأرجنتين والنمسا وبلجيكا وكرواتيا وفنلندا وجمهورية التشيك هذه الطريقة.والتي تقوم على انه اذا كان هناك 8 مقاعد في دائرة انتخابية وكان عدد الناخبين 225 ناخبًا وكان هناك أربعة أحزاب متنافسة وحصل الحزب الاول على 100 صوت والثاني على 80 صوت والثالث على 30 صوت والرابع على 15 صوت فإن كل حزب سيحصل على المقاعد المبينة في الجدول ادناه.

الحزب	1	2	3	4	5	6	7	8	عدد المقاعد
الحزب الاول	100	50	33.3	25	20	16.6	14.2	12.5	4 مقاعد
الحزب الثاني	80	40	26.6	20	16	13.3	11.4	10.0	3 مقاعد
الحزب الثالث	30	15	10	7.5	6	5	4.2	3.75	مقعد واحد
الحزب الرابع	15	7.5	5	3.75	3	2.5	2.1	1.8	0 مقعد

الفصل الثاني :..... واقع الإصلاح السياسي في جمهورية تركيا : دراسة في المكونات والمحددات

حسب الدستور التركي الصادر سنة 1983، فإن الناخب هو كل مواطن تركي بلغ سن 18 سنة يوم الإقتراع أما المنتخب فهو كل شخص بلغ سن 25 من العمر تقدم للترشح للإنتخابات ما لم يكن هناك مانع قانوني ليمنعه من ذلك ، اما الاحزاب المشاركة في الإنتخابات ، هي تلك التي تستطيع اجتياز عتبة 10% من الأصوات لدخول البرلمان والعتبة المئوية هي نسبة مفروضة على الأحزاب السياسية التي تدخل الإنتخابات وليس على المستقلين، فالحزب الذي لا يحصل على هذه النسبة لا يحق له دخول البرلمان وبالتالي ضياع اصواته لصالح الاحزاب المنافسة لان التكتلات غير مقبولة، وتحسب النسبة من مجموع أصوات الحزب في جميع الدوائر الانتخابية ومن ثم تقسم أصواته على مجموع الأصوات ، وبالنظر إلى هذا الشرط التعجيزي بالنسبة للأحزاب الصغيرة والناشئة للوصول إلى البرلمان وبالتالي فقدان طرح افكار المختلفة والتشكيل الحقيقي للتمثيل في البرلمان بعد فقدان لأصواتها المكتسبة لهذه الاحزاب مما يحدث خلل في الممارسة الديمقراطية، لأن هذه العتبة لا تخدم إلا الاحزاب الكبيرة.

في المقابل من ذلك، وبالنظر لمعطيات المناخ السياسي التركي الذي سمح ببروز احزاب سياسية ودخولها للبرلمان وأبرز مثال على ذلك حزب العدالة والتنمية والذي تشكل سنة 2001 م من طرف ممثلي جناح المجددين المنشقين عن حزب الفضيلة الاسلامي الذي تم بقرار من المحكمة الدستورية التركية و قد فاز فوزا ساحقا في إنتخابات الجمعية الوطنية الكبرى سنة 2002 م بنسبة 33.28 % ما يعادل 550/363 مقعد واستطاع المحافظة على الاغلبية المطلقة في البرلمان في كل المواعيد الانتخابية البرلمانية اللاحقة حتى الان بعد انتخابات نوفمبر 2015.¹

أما حزب الشعب الديمقراطي الذي أنشئ عام 2012 ، والذي ينص قانونه الداخلي على أنه "حزب يمثل المضطهدين والمهمشين." فقد شهد هذا الحزب إنعطافة نوعية في تشريعات يونيو 2015 حيث برز وبقوة لا يستهان بها في السياسة التركية بعدما تجاوز عتبة الـ10% التي يسمح بموجبها للأحزاب بدخول البرلمان. وحظي بنحو 78 مقعدا في المؤسسة التشريعية لفوزه بـ13 % من مجموع الأصوات.²

¹- ويكيبيديا، حزب العدالة والتنمية (تركيا)، على الموقع: <https://ar.m.wikipedia.org> تم التصفح في 2016/06/18

²- موسوعة الجزيرة، حزب الشعوب الديمقراطي ، تم تصفح الموقع في 2016/06/18
www.aljazeera.net/encyclopedia/movementsandparties/2015/6/9:

الفصل الثاني :..... واقع الإصلاح السياسي في جمهورية تركيا : دراسة في المكونات والمحددات

أما المرشحون المستقلون للانتخابات فإنهم حسب القانون الانتخابي التركي مطالبون بدفع مبلغ مالي كأمانة لدى دائرة الانتخابات، قدر مبلغ المشاركة في انتخابات عام 2015 بـ 10 آلاف و160 ليرة وفي حال تم انتخابهم أو تراجعوا عن الدخول في الانتخابات يمكنهم إسترداد المبلغ المدفوع بعد الانتخابات ويتم حساب عدد أصوات المرشحين بنفس الطريقة السابقة (طريقة دوهنت).¹

ثانيا: الرقابة على العملية الانتخابية

يقوم المجلس الأعلى للانتخابات (Yüksek seçim kurulu) بتنظيم الانتخابات وهو مجلس مستقل لا يتبع لأي جهة، يشرف عليه مجموعة من القضاء مسؤوليتهم الرقابة مباشرة على صناديق الاقتراع. يتلقى هذا المجلس كل الاعتراضات المودعة لدى مراكز المجلس الأعلى للانتخابات، سواء من اشخاص عاديين أو أحزاب أو جمعيات مدنية، وتكون مهمة المجلس في هذه الحالة دراستها والتحقق من صحتها لاتخاذ الاجراءات المناسبة للاعتراضات المقدمة.¹

كما أن هناك مراقبون يتبعون الأحزاب المشاركة في الانتخابات يقومون بالإشراف على صناديق الاقتراع وتتم عملية فرز الأصوات بحضورهم في عملية الفرز الورقي، ولكن عملية إدخال الأصوات للنظام الإلكتروني في الدوائر المحلية للمجلس الأعلى قد يشوبها بعض الإشكاليات. فيما عدا ذلك هناك العديد من الجمعيات المدنية تقوم بالرقابة على الانتخابات والرقابة عليها من خلال متابعة سير العملية الانتخابية والتدقيق فيما إذا تخلل العملية أية خروقات، بالإضافة إلى الرقابة الخاصة من لجنة الاتحاد الأوروبي تضم بعض الأعضاء لمراقبة سير العملية الانتخابية.

الفرع الثاني : الانتخابات الرئاسية

بلغت أهمية الانتخابات الرئاسية في تركيا ذروتها، بعد إستفتاء التعديل الدستوري سنة 2017 م والذي أفرز تحويل نظام الحكم من نظام برلماني إلى نظام رئاسي والذي يحمل ضمانات الإنتقال السلس لهذا النظام خلال هذه المرحلة الإنتقالية التي ستمتد إلى غاية سنة 2019 م موعد الانتخابات البرلمانية والرئاسية التي سيحدد نفس تاريخ الإجراء، وهذا يتطلب تحضير رزمة من الإصلاحات القانونية والإدارية لمجمل التغييرات التي ستحدث بعد تغيير النظام منها و التي ستؤثر لا محالة في الممارسة

¹ - TC High Election Board, site consulted in 12/06/2016.: <http://www.ysk.gov.tr/> see in 12/06/2016.

الفصل الثاني :..... واقع الإصلاح السياسي في جمهورية تركيا : دراسة في المكونات والمحددات

العملية السياسية والثقافة الديمقراطية وشكل الخارطة السياسية داخل البلاد بعد تغيير أهمية ثقل الأحزاب في الحياة السياسية مصالح منصب رئيس الجمهورية.

الفرع الثالث : الإنتخابات المحلية

تتميز الإنتخابات المحلية التركية بحيوية كبيرة ومشاركة واسعة يبررها التعبئة السياسية الواسعة التي يتمتع بها المجتمع التركي وتعد نسب المشاركة فيها من اكبر النسب في العالم حيث أنها تتجاوز عتبة 80% معظم المحافل الانتخابية.

أولا : نظام الإنتخابات المحلية

تعقد الإنتخابات المحلية في تركيا على نطاق كل بلدية ومحافظة كل خمس سنوات ، كان آخرها في مارس 2014 . يتم إختيار أعضاء المجالس الشعبية البلدية الكبرى والبلدية ومجالس المقاطعات العامة من خلال الإنتخابات المحلية من خلال انتخاب رؤساء البلديات، ومستشاري البلديات، ومستشاري المقاطعات العامة والمختارين عن طريق اقتراع سري متساوي ومباشر تحت رقابة وإشراف المجلس الأعلى للإنتخابات (Yüksek seçim kurulu) ، حيث يكون التمثيل النسبي هو النظام المتبع في هذه الإنتخابات بالنسبة لانتخاب المجالس البلدية الكبرى والمحافظات العامة، في حين تخضع مجالس البلدية لنظام الأغلبية للحصول على مقاعد.¹

في إنتخابات المجالس البلدية والمحافظات العامة ، يكون شرط الحصول على مقاعد في هذه المجالس هو حصولها على 10 % من عدد الأصوات المعبر عنها في الدوائر الانتخابية التي تشكلها المقاطعات و هذا على النحو التالي: 10 % من الأصوات الصحيحة تطرح أولا من مجموع الأصوات التي يتلقاها كل حزب سياسي أو مرشح مستقل؛ ثم يتم تسمية الفائز على أساس الأصوات المتبقية.

يمنح النظام الانتخابي التركي للحزب الفائز بالأصوات بعدد من " مقاعد الحصص " و المحددة

على النحو الآتي:

- للمجالس البلدية التي يتراوح عدد مقاعدها بين 9 و 11 عضوا؛
- لمن لديهم 15 عضوا في المجلس؛
- لمن هم بين 25 و 31 عضوا؛

¹ -TC High Election Board ,idem.

الفصل الثاني :..... واقع الإصلاح السياسي في جمهورية تركيا : دراسة في المكونات والمحددات

- لمن يشغلون 37 مستشارا ومن بينهم 45 مستشارا، من بينهم 55 مستشارا. تحدد الأحزاب السياسية مرشحها لحصص الكوتا من خلال الترشيح المركزي. أما بالنسبة للمرشحين المستقلين ، فإن الأمر مختلف عن الانتخابات البرلمانية، لأن فرص حصولهم على مقاعد ضئيل جدا، حيث يبلغ عدد رؤساء البلديات المستقلين 10 فقط ، اي 0.8% من مجموع رؤساء البلديات تركيا، وهذا راجع بالدرجة الاولى إلى الاجحاف قوانين المتعلقة بتمويل الانتخابات و شروط الانتخابات والحصص الانتخابية الذي يعيق بشدة قدرة المنافسة لدى المنافسين المستقلين حيث يشعرهم بالإغتراب اثناء سير العملية الانتخابية وداخل المجالس.

ثانيا : المشاركة السياسية في الانتخابات المحلية

يتميز المجتمع التركي عن غيره من المجتمعات ، بحيويته ونشاطه سياسي الغير معهود في البلدان المتقدمة، خصوصا في المواعيد الانتخابية وتكثفه حول المشاريع المقدمة من طرف الأحزاب مهما كانت طبيعتها، وهذا ما يفسر أوفول بعض الأحزاب العريقة وتبني بديل يحمل مشاريع تنموية تتناسب وتطلعات المجتمع التركي ومثال ذلك " حزب العدالة والتنمية" أكثر الامثلة وضوحا. لذا فإن إرتفاع معدلات المشاركة في الانتخابات المحلية دليل على الوعي السياسي المتنامي خلال المحافل الانتخابية المحلية المتعاقبة حيث إرتفعت معدلات المشاركة في العقد الماضي من 76 % في عام 2004 إلى 85% في عام 2009 وإلى 89.48 % في عام 2014.¹

المبحث الثالث :المسار التاريخي للإصلاحات السياسية وبناء الدولة التركية الحديثة

هناك العديد من العوامل الاساسية التي هيئت ظروف لإجراء إصلاحات سياسية إنتقالا لنظام أكثر ديمقراطية في تركيا، فعلى مدى قرن من الزمن، تواصلت التجارب لإصلاح النظام السياسي، حيث إنتقلت من نظام شمولي شرقي تقليدي نهاية الخلافة العثمانية إلى نظام ديمقراطي ، حاول كل مرة إعادة ترتيب مؤسساته الدستورية من اجل إيجاد علاقة صحيحة بين الحاكم والمحكوم على أساس من الحرية والتنافس والمشاركة في صنع القرار، من خلال الاختيار الشعبي لتكوين من يناوبهم في المؤسسات السياسية بطريقة تحكمها الشرعية الانتخابية النزيهة مقابل تحقيق تنمية مستدامة أساسها حوكمة محلية رشيدة.

¹-TC High Election Board ,idem.

المطلب الأول : عوامل وظروف التحول نحو الحوكمة المحلية

في عام 1991 شهدت البلاد انتخابات اتسمت بزيادة ملحوظة في قوة المنافسة السياسية مع دخول الأحزاب القديمة والساسة القداماء إلى الحياة السياسية من جديد ، حيث أصبحت الدولة إلى غاية 2002 تدار من حكومات الأقلية ، حيث ساد عدم الإستقرار السياسي ولم يكن في هذا الوضع أن تستمر الإصلاحات البنوية اللازمة التي قد لا تكون مقبولة شعبيا خصوصا ما تعلق بالاتجاه نحو اقتصاد السوق فقد تسبب ذلك إلى التوسيع الشامل لنظام الضمان الاجتماعي بعد زيادة في العلاوات والمكافآت والقيام بزيادة الرواتب والأجور التي ظلت ثابتة طوال حقبة الثمانينات دون تحيين للقوة الانتاجية ودون وجود تمويل مالي سليم في الميزانية.

من هذا المنطلق، وبالنظر إلى النظريات التي فسرت أسباب الإصلاح السياسي والتحول في الدول تعتمد على عوامل أساسية اقتصادية كتردي الاوضاع الاقتصادية اثر ازمت اقتصادية وعوامل ثقافية كظهور توجهات فكرية مغايرة قد تسهم في تنمية المجتمع ثقافية وعوامل سياسية كإنهيار قدرات النظام والتغيير في مدركات القيادة السياسية ، فإنها ترى بأن إصلاح الأنظمة السياسية لا يمكن أن يعتمد على عامل واحد مهما كان مقنعا وعظيما إنما تشترك عوامل أخرى العوامل التي تختلف نسب قوة تأثيرها حسب رغبة كل مجتمع. وبإسقاط لتلك العوامل على التجربة التركية في الإصلاح السياسي يمكن حصر مجموعة من العوامل التي أسهمت في إدراج إصلاحات جوهرية في النظام السياسي التركي

الفرع الأول : عوامل الإصلاح السياسي

ويتمثل في ما يلي :

أولا : العامل السياسي : المتمثل في إنهيار قدرات النظام السياسي والضغوط الأجنبية ، يمكن تمييز ثلاث محطات اساسية التي أسهم فيها العامل السياسي في إدراج إصلاحات جوهرية في النظام السياسي التركي .

الفصل الثاني :..... واقع الإصلاح السياسي في جمهورية تركيا : دراسة في المكونات والمحددات

1- **مرحلة العثمانية:** كانت بداية الإصلاحات مع السلطان سليم الثالث ، الذي أسس لأول مشروع اصلاحي من اجل تحديث الدستوري للدولة العثمانية، إلا أن خطوات اصلاح لديه لم تنجح بسبب العراقيل لكنها مهدت لإصلاحات دستورية على الطريقة الاوروبية أقدم عليها السلطان عبد الحميد خان الثاني سنة 1876. بعد تشكيله لمجلس عمومي (برلمان) يتكون من مجلسين : أحدهما ينتخب الأهالي أعضائه ويسمى مجلس المبعوثان ؛ والآخر يعين أعضائه من طرف الدولة، ويسمى مجلس الأعيان.¹ بالإضافة إلى وضع دستور جديد للدولة العلية العثمانية والذي شمل 119 مادة تتضمن عناوين عامة، تحدثت مواده الاولى عن ممالك الدولة العثمانية والخطط الحاضرة والولايات الممتازة و عن وحدة الدولة العثمانية التي لا تقبل التجزئة وعن الخلافة الاسلامية الكبرى بميزتها السنية والتي نصت عليها المادة الثالثة: " السلطنة السنية هي بمنزلة الخلافة الاسلامية الكبرى، وتكون حسب الأصول القديمة لأكبر الأولاد من سلالة آل عثمان " ، هذه المادة التي تجعل من السلطنة بمنزلة الخلافة وهي نفس المادة التي عمل عليها أتاتوك فيما بعد في وثيقة (الخلافة وسلطة الامة) هي دراسة فقهية تأصيلية ، إستند إليها المجلس الوطني التركي في التفريق بين الخلافة والسلطنة أي بين السلطة الدينية والسلطة المدنية للتمهيد لعلمنة الدولة.² تم نشره وإعلانه قانونا أساسيا بالأستانة .

رغم تلك الجهود لإصلاح النظام السياسي وتحديثه في ظل التغيرات السياسية والظروف الإقليمية التي ميزها ضعف قدرات النظام العثماني في المحافظة على ما تبقى من إمبراطوريته وإنكماشها بسبب السياسات الإستعمارية والأطماع الغربية في الحصول على مصادر جديدة للسلطة والثروة من جهة، ومن جهة ثانية ، ضرورة إعادة ترتيب السلطة التي لم تعد تواكب متطلبات المرحلة من خلال إصلاح الحكم وتجديد للقدرات العسكرية بالطرق العصرية والتي لم تعنى بتطلعات النخب خصوصا النخبة العسكرية سرعان ما أعلنت انسحابها من خيار البقاء تحت لواء الخلافة العثمانية، بعد إحتكاكها بأفكار الثورة الفرنسية المنادية بالفكر العلماني و القومي ومن تم الاعتقاد بان التعدد القومي والديني في تركيا هو من أسباب التراجع العثماني.

¹ - محمد فريد بك المحامي، تاريخ الدولة العلية العثمانية، (بيروت: دار النفائس، ط1، 1981)، ص.590.

² - محمد زاهد غول، مرجع سبق ذكره، ص.35.

الفصل الثاني :..... واقع الإصلاح السياسي في جمهورية تركيا : دراسة في المكونات والمحددات

2- المرحلة قيام الجمهورية التركية الحديثة: بعد المخاض العسير لتحديث تركيا، والذي يرى فيه المحللون أن أتاتورك إستثمر في نقاط ضعف الدستور العثماني التي تصب في مجملها حول حماية وتقديس سلالة آل عثمان في وقت إنتشرت فيه أفكار تحديثية تتعلق بالحقوق والحريات العامة والديمقراطية وغيرها التي جعلت من مواد هذا الدستور قديمة قد تجاوزها الزمن فالمادة الرابعة نصت على : " أن السلطان حامي الدين الإسلامي وحاكم لجميع الرعية العثمانية". كما نصت المادة الخامسة منه : " السلطان مقدس وغير مسؤول" ؛ المادة السادسة : " حقوق سلالة بني عثمان وأموالهم وأملاكهم الذاتية في مدة حياتهم هي تحت الضمانة العامة"¹. بهذا مهد هذا الدستور لقيام مصطفى كمال أتاتورك من الانقلاب على حكم السلطان عبد الحميد وأعلن قيام جمهورية تركيا.

منذ إعلان الجمهورية التركية سنة 1923 : تولى مصطفى كمال أتاتورك رئاسة الجمهورية ووضع دستور 1924م الذي تضمن أفكار وتوجهات تحديثية تغريبية (بمعنى تغريب تركيا عن دينها وتاريخها العثماني بل استئصال علاقاتها مع اللغة العربية والفارسية)، على حد تعبير "جرهام فوللر" في وصفه لسياسته على انها عملية " إستئصال التاريخي للماضي العثماني من تاريخ الأتراك".² تأكيدا على المذهب العلماني لتسيير الدولة ؛ ويمكن ارجاع هذا إلى ثلاث عوامل اساسية:

✓ **المحاولة الإصلاح العثمانية** : كما سبق ذكره ساهمت المحاولات الإصلاحية منذ بداية انهيار الإمبراطورية العثمانية بداية الاستعمار الأوربي للبلدان العربية خلال القرن التاسع عشر، والتي عرفت بالتنظيمات صدرت في شكل فرمانات ، مثل خط شريف كلخانة عام 1839 ، وخط شريف همايون 1856 وقد إستهدف هذان المرسومان الإصلاحيان تحديث الادارة وتحسين الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية للسكان.

لقد كان سببها ضغوطات اوربية اثناء الازمات والحروب التي واجهتها الدولة العثمانية وهذا خدمتا لمصالحها للإستفادة من الليبرالية الخجولة.³ وقامت بمحاولة لتحسين إدارة الدولة

¹ - Talat Sait Halman, Turkey : problems and prospects, the meddle east : Oil Conflit and Hope (Lexington Books : 1976), p.509.

² - op cit. p509.

³ - احمد سليم البرصان، الإسلام السياسي والديمقراطية في تركيا : كيف استطاع الإسلام السياسي الوصول للحكم، (الأردن دار زهران للنشر، ط1، 2013)، ص.15.

الفصل الثاني :..... واقع الإصلاح السياسي في جمهورية تركيا : دراسة في المكونات والمحددات

في محاولة للنهوض بالدولة لمنعا لانهارها من خلال تكوين جهاز بيروقراطي مدني لتحسين ادارة الدولة.

✓ **تأثر النخبة العسكرية بالغرب :** لقد كانت للهزائم التي تعرضت لها تركيا دورا في عملية الإصلاح كما حدث في "حرب القرم 1853-1856" لذلك عكفت على إعادة تنظيم مؤسساتها العسكرية وتدريبها على النمط الاوروبي بالاستعانة بمستشارين عسكريين ألمان، كما أرسلت نخبة من كبار العسكريين للتدريب في ألمانيا وفرنسا للاستفادة من الانظمة والنظريات العسكرية حيث لم تقتصر تدريباتهم على إكتساب مهارات التدريب العسكرية بل تعدت ذلك إلى الجانب الإيديولوجي في أوروبا خصوصا ما تعلق بمبادئ الثورة الفرنسية وما نادى به من الأفكار العلمانية والدولة القومية.

✓ **الدور اليهودي :** لقد وجد اليهود المستوطنين في تركيا دورا في تأجيج الافكار العلمانية والتي تدعو إلى تفكيك الدولة العثمانية، حيث عملوا على نشر العديد من الدراسات ترمي إلى الترويج للشعور القومي التركي وعلى أنهم عرقا متميزا عن غيرهم من الأعراق في الدولة العثمانية (العرب والأكراد) في وقت لم يكن أحد يشعر بالغيرة عن الآخر ، أين وجد المستشرق الفرنسي اليهودي "ديفيد ليون كوهين" في كتابه لا "Introduction Général a l'Histoire de l'Asie" حيث صور للأتراك أنهم جنس متفوق عن غيره وتاريخهم متميز، وقد لاقى هذا الكتاب رواجا لدى الأتراك بعد ترجمته للغة التركية، تمهيدا لصراع عرقي داخل الدولة العثمانية وإضعاف للعقيدة المشتركة الذي انتهى بالإنقلاب على السلطان العثماني سنة 1908 و نفيه عام 1909. بالإضافة إلى هذا، أشار المؤرخون إلى أن جمعية الإتحاد والترقي ، كانت تعقد إجتماعاتها في بيوت اليهود وأعضاء الجمعية الماسونية.

في خضم هذه الظروف، تم إعلان قيام الجمهورية التركية ، عاصمتها انقره في 1923/10/23 بعد نجاح الحركة القومية من خلال الغاء السلطة والخلافة وبالتالي نهاية حقبة الدولة العثمانية التي دامت 600 عام.

الفصل الثاني :..... واقع الإصلاح السياسي في جمهورية تركيا : دراسة في المكونات والمحددات

وشكل النظام السياسي والدستوري لتركيا ذو الحزب الواحد لاعتباره ضرورة مرحلية لتثبيت اقامة جمهورية تركية ميزتها المحافظة على المبادئ الستة : (القومية- الجمهورية- العلمانية - الشعبية - الثورة - سلطة الدولة)¹. أين أصبحت الحكومة تركية في مضمونها عصبية في قوميتها بعد ما كانت عثمانية في مضمونها إسلامية في رابطتها .

3- مرحلة إصلاحات الاتجاه نحو الديمقراطية تعد هذه المرحلة رغم طولها الفترة (1946 إلى غاية اليوم) هي التي عرفت تطورا وتوجها لديمقراطية في النظام السياسي التركي ، بعد تشكيل النظام السياسي والدستوري للنظام لتركيا الحديثة والذي عرف بدوره العديدة من التعديلات الجزئية لكنها تميزت بالجرأة والعمق، سنتي 1961 و1982 بالإضافة إلى الدستور الجديد لتركيا الذي يعكف حاليا البرلمان التركي على دراسته وتكييفه ومتطلبات المرحلة الحالية، حيث يرى بعض المهتمين بالشأن التركي، أن الدستور الجديد الذي يتم مداولته حاليا سيغير من طبيعة النظام البرلماني إلى نظام شبه رئاسي. لكن أسبابها تبقى مختلفة حسب تقلبات كل محطة وهذا سوف نتعرض اليه بالتفصيل في المباحث الموالية.

ما يمكن قوله وكخلاصة لعامل إنهاء النظام السياسي، فإن حركة الإصلاح داخلية بالدرجة الاولى ، بالإضافة إلى عوامل الضغط الأوروبي على الدولة العثمانية بإدراج إصلاحات لتسهيل عملية تفكيكها ، حيث افرزت تلك الإصلاحات تغيير كلي للنظام وقيام دولة مستقلة، بعد إنفصال الأقاليم البلقانية والعربية عن الامبراطورية العثمانية، وقد شكل موقعها المتوسط كمنطقة عازلة بين الاتحاد السوفياتي ودول جنوب شرق أوروبا والدول العربية، جعلها محط أطماع بدرجة كبيرة، بالإضافة إلى تبنيها للاقتصاد الحر ومنفتح.

أما الضغوط الخارجية، مثلما سبق ذكره، فإن الإصلاحات العثمانية مهدت لقيام القومية التركية من خلال ضغوط الأوربية على ضرورة إدراج إصلاحات وتغيير في بنية النظام السياسي والاجتماعي مع تدخل مباشر وغير مباشر، لكن يبدو أن ظروف الإصلاحات تتكرر مع كل محطة تاريخية، غير أن الإصلاحات نهاية القرن الماضي والتي لم تشمل دولة بعينها ولا مجتمعا بعينه إنما شملت كل الدول التي اعتبرها الغرب غير ديمقراطية لاسيما تركيا، حيث لعب عامل إنهاء النظام السياسي بداية القرن الحالي قبل إنتخابات 2002 م ، نقطة حسم فيها النظام السياسي ما يجب إصلاحه من أجل بقائه وإستمراريته.

¹ - Bertil Videt Knudsen, *The Role of the Military in Turkish Politics*, by site : <https://www.academia.edu/11607254/>, see 13/12/2015.

الفصل الثاني :..... واقع الإصلاح السياسي في جمهورية تركيا : دراسة في المكونات والمحددات

لكن تبقى الضغوط الغربية هي السائدة حيث تميز المشهد السياسي التركي بمشاهد عديدة، أفرزتها تدخل أطراف أجنبية تقايبض من أجل فرض إصلاحات جوهرية في النظام السياسي تعزيزا لحكم رشيد أكثر ديمقراطية. ولعل الظروف التي ساعدت على أسلوب المساومة الخارجية لإصلاح النظام الإخفاقات السياسية خلال سنوات عديدة على الاقتصاد التركي.

كما كان لمستويات عدم اليقين السياسي العالية خلال التسعينيات تأثير سلبي على عدد من المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، أين تقاوم مستوى التضخم، وتراكم الدين الخارجي مع زيادة عجز الحساب التجاري ، وضع الاقتصاد عرضة لصدمة محلية ودولية.

كما أن إخفاقات الحكومات الائتلافية في إتخاذ التدابير اللازمة والسياسات الملائمة للخروج من الازمة أدت بتركيا إلى إحدى أشد الأزمات الاقتصادية قسوة في تاريخها سنة 2001 لكنها سرعان ما انتهت ، بعدما النتائج التي أسفرت عليها انتخابات 2002 البرلمانية (إخفاق أحزاب سياسية عديدة في تأمين تمثيل لها بالمجلس التشريعي الوطني وفوز الساق لحزب العدالة والتنمية)، وشروعه في سلسلة إصلاحات في السياسة، والاقتصاد، والسياسة الخارجية، وغيرها من المجالات الرئيسية التي يشار إليها مجتمعة بـ " تركيا الجديدة " . وضعت الإنتخابات نهاية لتعاقب الحكومات الائتلافية التي شلت البلاد 11 عامًا¹.

قد شكل موضوع الإصلاح السياسي تحديا كبيرا للسلطة التركية، أمام إصرار الجيش على حماية النظام السياسي التركي من التهديدات المزدوجة للمجتمع التركي: الإسلام السياسي من جهة والإنفصالية الكردية من جهة ثانية ؛ وعليه فإن التقدم السياسي يبقى مرهون بمدى استجابة أطراف العملية السياسية من أجل الحوار ومناقشة دور الجيش في الحياة السياسية ؛ هذا الاشكال سيتم توضيحه في المبحث الموالي من خلال إبراز أهم الإصلاحات التي قلصت قوة القبضة الحديدية للجيش وعززت السلطة المدنية في مقابل ذلك.

¹ - عامر عادل، "الإصلاحات الاقتصادية وأثرها على الاستقرار السياسي في تركيا"، صحيفة المثقف، 3870، 2017/04/10،

مؤسسة المثقف العربي ، على الموقع : <http://ns1.almothaqaf.com/qadaya2015/889921.html>

ثانيا: العامل الإقتصادي

إن المتمعن لظروف الإصلاح في أي دولة، لا يمكن أن يربطه بالعامل السياسي فحسب بل تشترك فيه أيضا عوامل اخرة فالظروف اقتصادية ترتبط بالانتعاش والاستقرار السياسي، فكلما كان هناك إنتعاش إقتصادي كلما ساهم في تعزيز الإستقرار السياسي وهذا ما سوف نوضحه خلال هذا الجزء من البحث.

1: الظروف الاقتصادية السائدة مطلع القرن الحالي

تعرضت تركيا مطلع القرن الحالي ، نتيجة سياسة "بولنت اجاويد" (رئيس الحكومة الإئتلافية ماي 1999 / نوفمبر 2002) إلى أزمات إقتصادية وسياسية أدت بها إلى شافة الهاوية ، حيث توالى الأزمات الاقتصادية على تركيا، بعد رفض رئيس الجمهورية توقيع مرسوم حكومي يقضي بخصخصة القطاع البنكي، وهذا بناء على إملاءات خارجية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، في حين أصدر مرسوما رئاسيا في 2001/02/16 يقضي بتكليف هيئة تفتيش الدولة بالتحقيق في فضائح فساد البنوك.¹

وقد أدى هذا إلى توجيه مجلس الأمن القومي إنتقادات شديدة إتهم الحكومة بالتستر على جرائم الفساد، مما أدى إلى تداعيات سلبية على الاقتصاد، بدأت بإنهيار للأسواق المالية التركية التي تتصف بالحساسية المفرطة للتقلبات السياسية ولتدهور الإستقرار السياسي في الدولة الذي يرجع بالأساس إلى توالي سقوط الحر لتشكيلات الحكومية بسبب عدم قدرتها للتخطيط لبرامج تنعش الاقتصاد والسياسة على المدى المتوسط ، ونتيجة لهذا، وجد المواطن نفسه رهينة التقلبات المالية حيث فقد ثلث قدرته الشرائية بسبب ارتفاع اسعار الصرف مما إستدعى البنك المركزي التركي ضخ خمسة مليارات دولار أمريكي بالأسواق خلال أربعة ساعات فقط وخسر مؤشر بورصة إسطنبول 14 % من قيمته في يوم واحد وخرجت من الدولة ودائع مالية بقيمة تصل إلى خمسة مليارات دولار في يوم واحد.

¹ - معمر الغولي، الإصلاح الداخلي في تركيا،(المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، معهد الدوحة، 2011)،ص.2.

الفصل الثاني :..... واقع الإصلاح السياسي في جمهورية تركيا : دراسة في المكونات والمحددات

إستشراء ظاهرة الفساد المالي، ويعد الوجه الحقيقي للأزمة الاقتصادية التي عانت منها تركيا وذلك بسبب منح القروض التي كانت تمنها البنوك التركية للمشروعات على أساس الإنتماء الحزبي لأصحابها وليس على أساس الاستحقاق والجدوى المدعومة بالمستندات.

2: تدخلات مؤسسات الدولية

وفقا لرؤيا صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ورعايتهما وتطبيقا لمشروطيتها (حصول تركيا على قروض لمساعدتها للخروج من أزمتها) ؛ قدمت كلا من هاتين المؤسستين الدوليتين قرضا بقيمة 12 مليار دولار امريكي مقابل إجراء إصلاحات اقتصادية التي سرعان ما فشلت وأدت إلى تقاوم الازمة 2001 التي وصفها المختصون بأنها الأعمق والأخطر في تاريخ تركيا وقد كان من نتائجها:

- 1- إختلال الأوضاع المالية للبنوك الخاصة والعامة؛
- 2- إرتفاع معدلات العجز وتزايد حجم المديونية؛
- 3- إنخفاض في احتياطي الصرف؛
- 4- تقلص في حجم الاستثمار إلى أقل من النصف، نتج عنه إرتفاع غير مسبوق في نسبة البطالة لفضل اغلاق للشركات والمصانع؛
- 5- عجز القطاع الاقتصادي للدولة من تحمل عواقب تلك المتغيرات؛
- 6- عدم قدرة حكومة "بولنت اجاويد"، من الصمود امام الاوضاع المتردية السياسية منها والاقتصادية مما إستدعى بالبرلمان التركي إلى عقد جلسة استثنائية في سبتمبر 2002 ، ليقرر إجراء انتخابات برلمانية مبكرة في شهر نوفمبر من نفس العام.

أمام هذه الأزمات الصعبة، باتت تركيا على مفترق الطرق ، إمّا أن تنهار وتفتت ، وإمّا أن تتجدد من خلال تغيير الطبقة السياسية الحاكمة والمسيطرة منذ تأسيس الجمهورية التركية.¹

¹-عمرو الشوبكي وآخرون، الإسلامية التركية من الرفاه إلى العدالة والتنمية، في عودة العثمانيين الإسلامية التركية، (مركز المسبار للدراسات والبحوث الطبعة 4، 2012) ص 93.

الفصل الثاني :..... واقع الإصلاح السياسي في جمهورية تركيا : دراسة في المكونات والمحددات

بعد صعود حزب العدالة والتنمية سنة 2002، وطرح البنك الدولي وصندوق النقد الدولي مجموعة من البدائل وفقا لبرامج الإقراض الجديدة، من أجل النهوض بمستويات التنمية الاقتصادية عن طرق منح قروض ودعم فني ، مقابل تقييد دور المؤسسات السياسية وفاء لشروط الإقراض التي تصبح عائقا أمام صنع القرار في عملية الإصلاح لأنه ليس من الممكن فرض إصلاحات مؤسسية بواسطة شروط تملى من الخارج، فالمنطق يحث على ضرورة تصميم وطرح الإصلاحات وتطويرها وفقا للمعطيات الداخلية للدولة ؛ في هذا الإطار اشتملت الشروط المفروضة على تركيا أثناء مفاوضاتها للحصول على قرض إضافي من صندوق النقد الدولي على الشروط التالية:¹

1. عودة تدفق الائتمان إلى القطاع العقاري
2. شفافية أكثر للعمليات الحكومية
3. إعادة هيكلة مؤسسات الدولة
4. التوسع في الخصخصة
5. تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة
6. إجراءات التكيف المالي
7. تخفيض التضخم في إطار الخطة الهادفة إلى مواجهة التضخم

خلال العقد المنصرم، سعى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في إطار التعاون في مجال مراجعة الإشتراطات وتحسين تصميم البرامج كل منهما، بعد المشاكل التي إعترضت تلك السياسات في الدول النامية . وركزت المؤسسات على زيادة ملكية الدولة والدعم السياسي المطلوب لتنفيذ برامج الإصلاحات المتواصل وفي توضيح الأدوار المؤسسية مع تخفيض لعدد الشروط المفروضة على القروض المقدمة من الصندوق مع تقييم المشكلة وإدخال التغييرات الممكنة التي يجب تجنبها.²

¹-الكسندر شكولنيكوف وجون د. سوليفان، شروط الإقراض الدولي: بدائل برامج الإقراض الحالية لصندوق النقد

الدولي(واشنطن)(غرفة التجارة الدولية) CIPE ،مركز المشروعات الدولية الخاصة)، على الموقع:

http://www.mafhoum.com/press5/144E13.htm تم التصفح 2016/04/16

² IMF and World Bank , Strengthening IMF-World Bank Collaboration on Country Programs and Conditionality. (August 23, 2001).

الفصل الثاني :..... واقع الإصلاح السياسي في جمهورية تركيا : دراسة في المكونات والمحددات

نتج عن ذلك وضع شروط ترتبط بنتائج البرنامج بدلا من إرتباطها بأعمال الحكومات وتتلخص الفكرة فى فرض الحد الأدنى من الشروط مثل الشفافية فى إدارة الميزانية والحكومة، والسماح للحكومة بالسيطرة الكاملة على عملية وضع السياسات وتنفيذها، وهو ما يعتبر من الجوانب الأساسية للملكية ونجاح الإصلاح.¹

3: تحديات الإرتباط بالإتحاد الأوروبي

لقد كان إنعكاسات قانونية لعملية الإصلاح السياسي في تركيا ، عقب " قمة هلسنكي " سنة 1999 التي تم بموجبها ترشيح تركيا وبالإجماع لعضوية الإتحاد الأوروبي وأكد المؤتمر ضرورة تطبيق معايير محددة وضعت كشرط لإنضمامها للإتحاد الأوروبي ، تشمل إصلاح منظومات قانونية وتنظيمية تخص مجالات متعددة كترسيخ المؤسسات الضامنة للديمقراطية، سيادة القانون وحقوق الانسان ، احترام الاقليات وحمايتها بالإضافة إلى اصلاح المنظومات القانونية، كقوانين الجمعيات والنقابات وحرية الصحافة بالإضافة إلى قوانين أخرى والتي يتم مراقبتها وتقييمها ومناقشتها خلال جلسات مباحثات التي تجرى دوريا من أجل تقرير مصير إنضمام تركيا للإتحاد الاوروبي.

¹ wood, Angela, Comments on the IMF Staff's Review of Conditionality, (April 2001)

الفصل الثاني :..... واقع الإصلاح السياسي في جمهورية تركيا : دراسة في المكونات والمحددات

في هذا الإطار حددت تركيا مجموعة من الاهداف الاقتصادية والسياسية التي يجب أن تقي بها من أجل الوفاء بمعايير العضوية ، وعلى الجانب الاقتصادي ، أحرزت تركيا تقدما كبيرا، ورفع العقوبات إمام الخخصة ، وإجتذاب الاستثمارات الاجنبية ، ومعالجة الفساد ، ويلزم القيام بمزيد من العمل لتوسيع النمو وإغلاق فجوة كبيرة في الدخل بين تركيا والاتحاد الاوروبي . فبعد أن شهدت تركيا أزمات مالية وإقتصادية خطيرة في نوفمبر سنة 2000/ فبراير 2001، حيث تم تجنب إنهيار مالي عندما قدم صندوق النقد الدولي والبنك الدولي قروضا طارئة بقيمة 15 مليار دولار و قرض إضافي بثلاثة ملايين نهاية نفس العام.¹ في أبريل من نفس العام، واجهت الحكومة مظاهرات شعبية عارمة شملت جميع أنحاء البلاد وكرده فعل ، تبنت الحكومة مجموعة من الإصلاحات الإقتصادية، شملت تعديلا شاملا لقوانين بما فيها القطاع المصرفي وخصخصة صناعة الإتصالات وغيرها من المجالات الحيوية في الاقتصاد التركي.

المطلب الثاني : مسار الإصلاحات السياسية قبل فترة حكم حزب العدالة والتنمية

تعد تركيا منذ تأسيسها عدة إصلاحات سياسية ساهمت في تحديد معالمها السياسية كما تعرفها اليوم ، وسوف نتطرق من خلال هذا المطلب إلى أهم الإصلاحات السياسية التي عرفتها تركيا منذ تأسيسها والى غاية سنة 2002.

الفرع الأول :إصلاحات فترة حكم مصطفى كمال أتاتورك* والأحادية الحزبية

¹ référence ; <http://freedomhouse.org/report/freedom-world/2002/turkey>.

* مصطفى كمال أتاتورك Gazi Mustafa Kemal Atatürk (1881/05/19 – 1938/11/10) ولد قائد الحركة التركية الوطنية ، أوقع الهزيمة في جيش اليوناني في الحرب التركية اليونانية عام 1922، وبعد انسحاب قوات الحلفاء من الأراضي التركية جعل عاصمته مدينة أنقرة، وأسس جمهورية تركيا الحديثة، ألغى الخلافة الإسلامية وأعلن علمانية الدولة. وأصبحت سياساته ونظرياته معروفة باسم الكمالية. أطلق عليه إسم أتاتورك (أبو الأتراك) .

الفصل الثاني :..... واقع الإصلاح السياسي في جمهورية تركيا : دراسة في المكونات والمحددات

مع نهاية الحرب العلمية الاولى (1914-1918) كانت نهاية لآخر مراحل الدولة العثمانية التي دامت أكثر من ستة قرون إثر هزيمتها أمام البريطانيين والجيش العربي بقيادة " شريف مكة" التي إنتهت بهدنة سمحت بفقدانها لمناطق نفوذ في آسيا. وبمقتضى معاهدة لوزان الموقعة في 1922/07/22 موهي المعاهدة التي تضمنت أول إعتراف دولي بتركيا كدولة مستقلة ذات سيادة في حدودها الحالية والتي يمكن اعتبارها المعاهدة المؤسسة لدولة تركيا الحديثة¹. تم إلغاء الحكم العثماني وتجريدها من مناطق نفوذها وخلع آخر سلاطين محمد السادس سنة 1922.

أولا : شكالات مضمون الإصلاحات السياسية

إتسمت إصلاحات أتاتورك، بالجرأة حيث شكّل تاريخ قيام جمهورية تركيا القطيعة مع تاريخها وحضارتها متخذا من العلمانية مرجعا دستوريا، حيث اعيد تشكيل الهوية التركية ، في هذا الشأن واجهت النخبة السياسية الكمالية أربعة إشكالات محورية وهي:²

- الإشكال الأول : إيجاد هوية وطنية مناسبة للتركية التركية ذات الجذور الاسلامية؛
- الإشكال الثاني : تحديد بناء سياسي يتفق معها؛
- الإشكال الثالث : إيجاد حل لمسألة التحديث ، بقطع كل صلة مع ماضي تركيا للحاق بالركب الاوروبي؛
- الإشكال الرابع : حسم مفهوم الديمقراطية .

¹ - تركيا المعاصرة محصلة لثلاث عمليات تاريخية كبرى ، المجلة على الموقع :

<http://arb.majalla.com/2009/11/article55111289>

² - ادريس بووانو وآخرون، تركيا.. صراع الهوية (من القطيعة الايديولوجية إلى تقارب الديمقراطية)، (الدوحة ،الجزيرة نت للبحوث والدراسات- ملفات خاصة، 2006)، ص.31.

الفصل الثاني :..... واقع الإصلاح السياسي في جمهورية تركيا : دراسة في المكونات والمحددات

لحسم هذه الاشكالات الصعبة على مجتمع يتميز بالوحدة الدينية والثقافة المنبثقة عن ميولات شرقية وضع دستور 1924، تشكلت بمقتضاها دولة تركيا الحديثة من خلال توسيع نطاق النظام السياسي التمثيلي ليشمل قوى إجتماعية وسياسية جديدة ، كما تميز أيضا بتحكيم العلمانية الكمالية كقاعدة اساسية تسير عليها إصلاحات النظام السياسي من أجل إعادة بناء الهوية التركية لتكون علمانية بالدرجة الأولى بالمفهوم الكمالي المتطرف على كل أشكال الدين والهوية المشرقية والمبنية على عدد من الأفكار الأساسية التي تؤسس لأيديولوجيا من أبرز محاورها¹:

- 1- فكرة الجمهورية بديلا للنظام الملكي السلطاني والخلافة الإسلامية.
 - 2- الفكرة القومية، أي أن يكون الرابط الأساسي بين أبناء الشعب التركي " مليية " أو وطنية وليس الدين.
 - 3- فكرة الشعبية، بمعنى ضرب نفوذ الأرسقراطية العثمانية والملاك والإقطاعيين ورجال الدين بتصعيد الطبقات الدنيا من المجتمع في إطار المساواة بين أبناء الشعب ، فكرة هيمنة الدولة وتحولها إلى أداة لفرض العلمانية والتغريب والتحديث الصناعي والاقتصادي والسياسي والاجتماعي.
 - 4- فكرة الانقلابية ، أي الثورة على كل ما هو سائد من الأفكار والأوضاع والمؤسسات التي تعتبر تقليدية ومتخلفة .هو في الغرب مثلا ، لكنه يمضي أبعد من ذلك بإجبار الناس على المفهوم الذي يراه لممارسات الدين .
 - 5- العلمانية : حملت علمنة الدولة معها عدة متناقضات ساهمت في تكوين الهوية التركية الحديثة وتمثلت حسب " إدريس بوانو" إلى رؤيتها عبر أربعة أوجه رمزية وسياسية ودستورية وقانونية:²
- ✓ العلمنة الرمزية : شملت إنهاء الخلافة العثمانية سنة 1924 ، من جهة وإلى عملية الإصلاح اللغوي التي بوشرت باتخاذ مجموعة من التدابير أهمها : كتابة الحروف الهجائية بالحروف اللاتينية بدلا من اللغة العربية عام 1928، بالإضافة إلى ترجمة القرآن الكريم إلى اللغة التركية وحظر للأذان باللغة العربية؛

¹- فكري شعبان وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص.10.

²- ادريس بوانو، مرجع سبق ذكره.

الفصل الثاني :..... واقع الإصلاح السياسي في جمهورية تركيا : دراسة في المكونات والمحددات

✓ **العلمنة الدستورية:** علمنة فكرة الجمهورية بديلا للنظام الملكي السلطاني والخلافة الإسلامية، وقد كان هدفها إزالة القوة الدستورية للإسلام ، فكان إلغاء السلطنة أولى الخطوات ونصّ دستور الإصلاحات الكمالية على إستمداد شرعية السلطة الدستورية من مفهوم السيادة القومية . وحذفت سنة 1928 المادة الثالثة من الدستور التي تنص بان الاسلام هو دين الدولة؛

ج- **العلمنة السياسية:** برزت من خلال القضاء على دور السلطان الديني في مجال القضاء والتعليم؛

د- **العلمنة القانونية:** بدأت منذ فرض نظام التنظيمات، ورغم ذلك إستمرت بعض النصوص القانونية المستمدة من الشريعة الإسلامية سارية المفعول، إلى جانب ما قرره الحكومة الكمالية من تبني للقانون المدني والسويسري، القانون الجنائي الإيطالي والقانون التجاري الألماني مع إدخال تغييرات خفيفة لا تؤثر على القوانين المستوردة .

ثانيا : الأحادية الحزبية: إن فكرة الإصلاحات السياسية في هذه الفترة ، كانت مبنية على فكرة مفادها ترسيخ مفهوم معين للعلمانية بملامح أتاتورية ، دون التركيز على المبادئ الديمقراطية التي ينادي بها الغرب، فقد إستحوذ "مصطفى كمال" على السلطة حتى سنة وفاته عام 1938م، واكتفى بسياسة الحزب الواحد لإدارة الدولة ليس لأنه لا يريد التعددية وإنما للمحافظة على وحدة الدولة حيث قال في أحد أحاديثه " إن الأمة قد إحتقرت ونالها أكبر الأضرار من تعدد الأحزاب ، وفي البلاد الأخرى تتعدد الأحزاب حسب إختلاف المذاهب الاقتصادية التي هي من مظاهر تعدد الطبقات السياسية، فيتألف حزب لصيانة حقوق طبقة أخرى ما وهذا طبيعي ، أما عندنا فقد تعددت الأحزاب ونالت أمتنا ضررها العظيم في حين أمتنا ليست متفاوتة ومتعددة الطبقات ، ونحن نقول (حزب الشعب) نحن حزب الامة كلها وليس حزب طبقة منها"¹. حزب الشعب الجمهوري الذي حكم تركيا حتى عام 1945. من جهة أخرى، ومن خلال دراسته لطبيعة حزب الجمهوري الوحيد في حكم برلماني ، حاول "موريس ديفارجيه" في كتابه "الأحزاب السياسية"، توضيح العلاقة بين الحزب الجمهوري والشعب التركي ومحركاتها للثورة الفرنسية حيث قال: "حتى تسميته بالحزب الجمهوري كانت تقربه من الثورة الفرنسية ومن التعابير السائدة في القرن التاسع عشر، وهذا التشابه يتأكد في الدستور التركي الذي يمنح كل السلطة للجمعية الوطنية الكبرى، كما هو

¹ - أحمد نوري النعيمي، مرجع سبق ذكره، ص ص. 214-215.

الفصل الثاني :..... واقع الإصلاح السياسي في جمهورية تركيا : دراسة في المكونات والمحددات

الحال في أيام حكومة المؤتمر الوطني الفرنسي convention ويرفض انشاء سلطة تنفيذية مستقلة، ويركز هذا الدستور على مبدأ المساواة الوطنية، كما ينص عليها صراحة وبقوة (السيادة هي ملك للأمة من دون منازع)¹. ويعتبر هو من وضع قطيعة ثقافية وإجتماعية وإقتصادية وسياسية والتربوية مع الماضي الاسلامي العثماني، متناسيا أن الدين الاسلامي ليس آل عثمان لأن الشعب لو وافق الانقلاب على آل عثمان فهو لن يرتد على الدين الإسلامي .

لذلك فإن تغيير القيم والثقافة لترسيخ نظام اجتماعي على القيم الغربية لم يترسخ إلا على النخبة الكمالية المؤمنة به المتشكلة من كبار الضباط والموظفين وأرباب المهن الحرة.

بذلك دخل النظام السياسي التركي مرحلة صراع تغريب الهوية وصراع الدين مع العلمانية الغربية تجسد في العديد من المظاهر أهمها:

- الإنتفاضات الشعبية، كالإنتفاضة المسلحة للشيخ "سعيد بيران نور" عام 1925، الذي أراد مقاومة البرامج العلمانية التي طبقت في المقاطعات الجنوبية الشرقية من تركيا والتي تلتها مقاومة الشيخ النورسي، إلا أن الحكومة استطاعت إخمادها والسيطرة على إستقرار الأوضاع.²
- إدراك الطبقة العلمانية نفسها ، بعد وفاة أتاتورك وبداية حكم عصمت اينونو³، إن الاستمرار في معادات الدين يتناقض مع المشاعر العامة والمصلحة العامة.⁴

الفرع الثاني : التعديلات الدستورية

عهدت تركيا العديد من الإصلاحات الدستورية وتمثلت في الآتي:

أولا : إصلاحات السياسية لعام 1945م

عقب نهاية الحرب العالمية الثانية، أدى انقسام الحلفاء إلى معسكرين متخاصمين إلى ممارسة

¹ - علي مقاد وعبد الحق سعد، مترجمان، الاحزاب السياسية (دار النهار، بيروت، 1980)، ص.282.

² - أحمد نوري النعيمي، النظام السياسي في تركيا، (عمان، دار زهران للنشر والتوزيع، 2011)، ص.144.

³ - عصمت اينونو (1884-1973)، أحد أعضاء حركة مصطفى كمال وانتخب نائبا له، قاد سياسة تركيا نحو الحياد

فترة الحرب العالمية الثانية

⁴ - محمد زاهد جول، التجربة النهضوية التركية: كيف قاد حزب العدالة والتنمية تركيا إلى التقدم؟، مرجع سبق ذكره، ص.50.

الفصل الثاني :..... واقع الإصلاح السياسي في جمهورية تركيا : دراسة في المكونات والمحددات

ضغوط على تركيا، حيث أجبرت الولايات المتحدة تركيا على إجراء إصلاحات تمثلت في تبني التعددية الحزبية تفاديا للمد الشيوعي في أوروبا الشرقية، بدأت أجواء الانفتاح السياسي بعد خطاب الرئيس "إينونو" أمام المجلس الوطني في نوفمبر 1945م، بإعلانه لإصلاحات في النظام السياسي وفقا للظروف المتغيرة في العالم¹ ، في هذا الصدد بين الباحث التاريخي التركي "باسكين أوران" في كتابه "السياسة الخارجية التركية تحت فصل فترة الزعامة القومية". فبعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية التي خرجت منه تركيا مُنهكة وضعيفة جدًا سياسيًا وإقتصاديًا وإجتماعيًا أصبح هناك الكثير من الضغوط السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تنهال على "عصمت إينونو" وبعد تعدد هذه الضغوط رأى إينونو أنه يجب الرجوع إلى عهد الديمقراطية من أجل إرجاع التنمية السياسية والاقتصادية لتركيا، وبتاريخ 19 أيار/ مايو 1945 أعلن إينونو، خلال خطاب له للشباب التركي، بأنه اضطر خلال الحرب العالمية الثانية إلى السيطرة على الكثير من الصلاحيات الخاصة بالدولة من أجل مصلحة تركيا ولكن بعد الحرب حان الوقت لإعطاء الإرادة الشعبية والعملية الديمقراطية نصيبها من جديد لتقرر من سيقودها بشكل شرعي وديمقراطي في الأيام المقبلة".²

بهذا القرار، وضع الرئيس "إينونو" حدًا للتشدد الذي فرضه أتاتورك على ظهور أي قوى سياسية موازية ، وإقرار التعددية الحزبية والديمقراطية التي تعد مؤشر مهما جدا لبدء تركيا مرحلة جديدة فتشكل خلال الفترة بين 1945-1946م ، 15 حزبا سياسيا، مثل مختلف التيارات والإتجاهات السياسية في البلاد. لكن الحزب الأبرز تأسس بعد خروج أربعة نواب على قيادة حزب الشعب الجمهوري بسبب سياساته السيئة (عدنان مندرس، جلال بيار، فؤاد كوبرولو ورفيق قورالتان) وأعلنوا تشكيل الحزب الديمقراطي (DP) وأنتخبوا عدنان مندرس زعيما له.

وهكذا انفتح الطريق أمام تأسيس الأحزاب السياسية ووفرت التعددية البرلمانية الفرصة والمدخل لتعديل العلاقة بين الدولة والدين على المتوسط والبعيد، ذلك لأن توفر عنصر الديني في الحياة السياسية التركية يعتبر فاعل ومؤثر على الصعيدين الداخلي أو في التعامل مع العالم الاسلامي ، لكن مع ذلك

¹-فيروز أحمد، سلمان داود الواسطي وحمدى الدورى مترجما ، صنع في تركيا الحديثة (بغداد، بيت الحكمة،2000) ،ص.231.

²- جلال سلمي، القائد التركي عصمت إينونو وعصر الزعامة القومية، خاص بترك برس، على الموقع :-

<http://www.turkpress.com.tr/node/12248>

الفصل الثاني :..... واقع الإصلاح السياسي في جمهورية تركيا : دراسة في المكونات والمحددات

تواصل مسلسل حضر كل الأحزاب الإسلامية التي تم تأسيسها خلال تلك الفترة ، حيث تم حلها ومنعها من العمل السياسي ، ومنها :¹

1- حزب حماية الإسلام: الذي تأسس في 19/07/1946 ، بزعامة "نجمي كوناش" و"مصطفى

اوزباك" حيث حضر بحجة مخالفة دستور 1924 الذي نص على عدم اتخاذ الدين لأغراض سياسية.

2- حزب المحافظين: أسسه الجنرال" جواد رفعت أيتل خان" إلا انه ألغى اعتماده على الأسس الإسلامية في برامجه.

3- حزب الأمة : الذي أسسه المارشال "فوزي جقمق" في 25/07/1948، وأكد في برامجه على احترام الدين إلا انه ألغى في عام 1953، لتوجهاته الفكرية وأفكاره ضد مبادئ الجمهورية التركية.

لقد أسست التعددية البرلمانية في تركيا ظهور أول حكم برلماني حقيقي قائم على أسس ديمقراطية فمنذ تأسيس تركيا سنة 1923، ويعد من أهم إصلاحات السياسية في تلك الفترة ، بعدما أعيد تشكيل أحزاب سياسية جديدة وإقامها في البرلمان، فقد أعطى ذلك نفسا سياسيا حقيقيا للمجتمع التركي خصوصا بعدما أعلنت سعيها لتحقيق الرضى المادي والمعنوي لشعبها خصوصا ما تعلق بالجانب التاريخي والحضاري والديني وذلك في المدن الصغرى والقرى والواحق السكانية المنتشرة في تركيا.

وتعد فترة حكم "عدنان مندريس" 1950-1961 ، حافلة بالإنجازات حيث عمد إلى إصلاح العلاقة بين الدولة وشعبها بعد 27 سنة من العلمانية المناهضة للإسلام وللشعائر الدينية، حيث ساهم في:

- الدعوة إلى التجديد والحرية والديمقراطية والانفتاح على العالم و فتح المدارس والجامعات حيث أدخل التعليم المنهجي للدين في المدارس الابتدائية وفتح مدارس الإمام الخطيب، والاهم انشاءه لكلية الإلهيات (كلية الشريعة) سنة 1949 ومعهد العلوم الإسلامية في أنقرة .
- إستطاعت سياسته إعادة الإستقرار السياسي للبلاد، بالحد من التوتر بين الدولة وشعبها وذلك بتقليل تخفيف من حدة العلمانية الكمالية المفرطة ، بإعادة بعث الحياة الدينية بإنشاء اول معهد

¹ - محمد زاهد جول، مرجع سبق ذكره، ص.53.

الفصل الثاني :..... واقع الإصلاح السياسي في جمهورية تركيا : دراسة في المكونات والمحددات

- اسلامي عال إلى جانب مراكز تعليم القرآن وانشأ عشرة آلاف مسجد وأعاد فتح العديد من المساجد التي حولها اتاتورك إلى مخازن للحبوب، وادخل الدروس الدينية إلى المدارس العامة، وإعادة لغة الأذان الاصلية.
 - ساهمت إصلاحاته في تطوير الاقتصاد التركي بعد الركود والجمود الذي خلفته المتغيرات الداخلية والخارجية، فتم تأسيس المصانع وإنشاء السدود والطرق والجسور والمدارس والجامعات وتحرير التجارة والسعي لتحقيق معدلات نمو أفضل، حيث شهدت تلك الفترة تقلصا معتبرا من نسبة البطالة.
 - إهتمت سياسات الحزب الديمقراطي بفئة الفلاحين وبالقطاع الزراعي، في الوقت الذي اهتم فيه حزب الشعب الديمقراطي بالصناعة.
 - كان للحزب الديمقراطي توجهها نحو الأغلبية المطلقة للشعب خصوصا الفلاحين ، خصوصا بتبنيها للانفتاح الاقتصادي وتشجيعها للقطاع الخاص، في الوقت الذي اهتم فيه حزب الشعب الجمهوري منذ تأسيسه على النخبة في المدن الرئيسية.
 - إستطاع إخراج تركيا من عزلتها بانضمامها إلى حلف شمال اطلسي (الناتو) سنة 1952 وأرسلت كتيبة إلى حرب كوريا طبقا لقرارات الأمم المتحدة.¹ ثم حلف بغداد فيما بعد.
- يرجع المهتمون بالشأن التركي أن جلّ الإصلاحات التي قامت بها حكومة مندريس كانت موفقة إلا أنّ ذلك لم ينعكس على الوضع العام في البلاد التي عانت من اقتصاد متدهور ومازلت تحتاج إلى الكثير من الحريات والديمقراطية للوصول إلى التنمية، لذلك فإن تلك الإصلاحات لم تنتهي بسبب إنهاء حياته عن طريق إعدامه من طرف الجيش التركي بسبب إتهامه بالمساس بالعلمانية.

ثانيا: التعديل الدستوري لعام 1961 م

على الرغم من النجاح الذي حققه الحزب الديمقراطي على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي بالإضافة إلى إخراج تركيا من عزلتها بانضمامها إلى حلف الناتو، إلا أن هذا لم يشفع له للبقاء على رأس السلطة، فبعد تردي الأوضاع الاقتصادية والسياسية ، دفع بالجيش للتدخل في الحياة السياسية بالقيام بالانقلاب العسكري في 27 ماي 1960 وإسقاط حكومة مندريس وإعدامه فيما بعد لسببين رئيسيين :

¹نوزات صواش، قصة الحكومات التركية، على موقع الجزيرة نت:
<http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/9E54EACB->

الفصل الثاني :..... واقع الإصلاح السياسي في جمهورية تركيا : دراسة في المكونات والمحددات

✓ الأول تقريره من الجماعات الإسلامية الصوفية الشيخ " سعيد النورسي" للاستفادة من دعمه في الإنتخابات ؛

✓ أما الثانية تحالفه مع الولايات المتحدة الأمريكية حيث كانت الأسلحة والتدريب في صفوف الجيش التركي تسير وفقا للمنهج الامريكى ، إذ أصبح نظام التدريب خاضعا للمفوضية الأمريكية في أنقرة.¹

بعد هذا الانقلاب، صدر دستور 1961 والذي نتج عنه: ولغرض الحد من طغيان الأغلبية من خلال إنشاء محكمة دستورية وتأسيس مجلس الأعيان إلى جاءت الجمعية الوطنية الكبرى والمجلس الاعلى للقضاء ثم تأسيس مجلس الامن التركي " حكومة الظل" الذي لا يزال يلعب دورا مهما في السياسة التركية حيث يكون توجيهات وإرشادات المجلس الكلمة العليا في مجلس الوزراء. كما اعطى هذا الدستور حريات مدنية أكثر للمواطنين وترتب عنه تعدد في الإيديولوجيات الفكرية عند النخبة المدنية، وقد سمح هذا الدستور بالانتقال إلى النظام الديمقراطي مرة أخرى.

لم تكن الفترة بين ظهور دستور 1961 ودستور 1982 بفترة الإستقرار السياسي، بل على العكس من ذلك فقد شهدت إضطرابات سياسية وصدامات ، وهذا بسبب ضعف الأحزاب السياسية، وعدم نجاحها في تكوين إئتلافات من جهة، وبروز لتيارات يسارية وشيوعية وثورية انتشار لأفكارها ودعواتها للمزيد من الحرية وضرورة قلب النظام. بل وصل الحد إلى صدامات دموية عام 1971، حيث توالى الحكومات في السقوط، إلى غاية حدوث الانقلاب الثالث سنة 1980 بعد انتشار للفوضى والعنف وعدم قدرة الاحزاب السياسية اليمينية واليسارية من السيطرة على الوضع العام

ثالثا : دستوري عام 1982 م

لم تكن الفترة بين ظهور دستور 1961 ودستور 1982 بفترة الإستقرار السياسي، بل على العكس من ذلك فقد شهدت إضطرابات سياسية وصدامات ، وهذا بسبب ضعف الأحزاب السياسية وعدم نجاحها في تكوين ائتلافات من جهة، وبروز لتيارات يسارية وشيوعية وثورية إنتشار لأفكارها ودعواتها للمزيد من

¹ - أحمد سليم البرصان، مرجع سبق ذكره، ص43.

الفصل الثاني :..... واقع الإصلاح السياسي في جمهورية تركيا : دراسة في المكونات والمحددات

الحرية وضرورة قلب النظام. بل وصل الحد إلى صدمات دموية عام 1971، حيث توالى الحكومات في السقوط إلى غاية حدوث الانقلاب الثالث سنة 1980 بعد انتشار للفوضى والعنف وعدم قدرة الأحزاب السياسية اليمينية واليسارية من السيطرة على الوضع العام.

المطلب الثالث : الإصلاحات السياسية ما بعد 2002 :التوجه نحو الحوكمة المحلية

بداية ، من الضروري التنويه إلى ما كانت تعانيه تركيا من فشل على مختلف الجبهات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، فحتى وقت قريب ، كانت تركيا دولة تنخرها مشاكل الفساد وضعف الساسة والمسؤولين ، فكان لابداً من تغيير الأوضاع وإجراء إصلاحات اللازمة للخروج من الأزمة التي تعاني منها البلاد.

بعد نتائج الإنتخابات المحلية لسنة 2002، بدأت مرحلة جديدة في تاريخ تركيا ، أو ما أطلق عليها مرحلة التغيير الحقيقي، بعد فوز حزب العدالة والتنمية بالأغلبية المطلقة في البرلمان وفي المجالس المحلية، وقد تميزت هذه الإصلاحات خلال فترة حكم تجاوزت الخمسة عشر عاما، ممارسات متفاوتة الجودة في عملية الإصلاح السياسي حيث عرفت هذه الفترة تقلبات كبيرة.¹ فمن حيث الإدارة العامة شهدت فترة حزب العدالة والتنمية تطورات هائلة ما زالت مستمرة ، وصفت بالضخمة، وهذا يرجع لمخرجات تلك الإصلاحات من القوة التي منحتها تلك الإصلاحات للمؤسسات من حيث حجم الإدارة ومن حيث التخطيط لميزانية الدولة. حيث أن سلطة إتخاذ وتنفيذ القرارات في هذه المجالات التي لا تترك أي فراغات.وقد إعتد الحزب على مجموعة من الإصلاحات السياسية مست أبعاد سياسية وأخرى اقتصادية واجتماعية.

الفرع الأول : البعد السياسي

يعد التعديل الدستوري مطلباً أساسياً للإصلاحات في أجندة حزب العدالة والتنمية، والتي إقترحها من أجل إعادة ترتيب الأدوار وضبط آليات الحكم ما يتماشى ومبادئ الحكم الراشد، والتي تعدت المؤسسات السياسية للدولة إلى المستويات المحلية، لذلك وجد الحزب نفسه أمام معادلة صعبة لتمرير إصلاحاته الدستورية ، من خلال إجراء إستفتاء شعبي بدلا من الحصول على موافقة البرلمان،

¹ -Barış ÖVGÜN, JUSTICE AND DEVELOPMENT PARTY (AKP) REFORM THOUGHT, consuted in 12/01/2017.site : <http://www.yyusbedergisi.com/dergi/p 2>

الفصل الثاني :..... واقع الإصلاح السياسي في جمهورية تركيا : دراسة في المكونات والمحددات

لتزكية مقترحاته وهذا لغرض معالجة الشلل الذي عطل آليات عمل مؤسسات الدولة السياسية والذي سببته بعض المواد الدستورية (الكيان الموازي (منظمة فتح الله غولن) و قوى الوصايا) اللتان سعتا لسيطرة على الدولة.¹

- الاستفتاء الشعبي الأول : 10 سبتمبر 2010، الهدف منه تعديل بعض المواد الدستورية المتعلقة بعدم محاكمة منفذي انقلاب 10 سبتمبر 1980، كما اقترح تعديل بعض المواد المتعلقة بالقضاء والأحزاب السياسية، وقد حصد هذا الاستفتاء 58 % من أصوات الناخبين.
- الإستفتاء الشعبي الثاني : سنة 2014 ، عرض فيه تعديل مواد دستورية المتعلقة بكيفية انتخاب رئيس الجمهورية (اتاحة انتخاب رئيس الجمهورية مباشرة من قبل الشعب عوض البرلمان).
- الاستفتاء الشعبي الثالث : 16 أبريل 2017 عرض فيه تغيير نظام الحكم من النظام البرلماني إلى النظام الرئاسي.

وقد حظيت هذه الإنتخابات بإهتمام جماهيري بالغ، حيث قوبلت جميعها بالموافقة على المقترحات رغم المعارضة التي تلقنتها من طرف القوى السياسية الكمالية المناهضة للتغيير الدستور ومبادئه العلمانية.

على صعيد آخر، شملت الإصلاحات السياسية التي إقترحت فترة حكم حزب العدالة والتنمية المستويات المحلية (الحكومات المحلية والبلديات) ، حيث تم وضع العديد من المراحل من أجل بلوغ حوكمة محلية رشيدة تؤسسها مشاركة العامة (مواطنين ، قطاع خاص ، المجتمع المدني والدولة) في إدارة الشؤون المحلية وهذا من خلال:²

1- تطبيق جدول أعمال القرن 21 منذ يناير 2000، والذي يتماشى وأهداف الانمائية للألفية)

(سنتناوله في بصفة أوضح في الفصل الرابع)؛

2- مشروع الحوكمة التشاركية الإستراتيجي على المستوى المحلي ، وهذا من خلال تطوير قدرات

الحكومات المحلية في تركيا، لذلك ركزت الإصلاحات في هذا الاطار على ما يلي:

✓ توسيع نطاق الإصلاح الإداري ، كفاءة مجالس المدن؛

¹- انظر ، الجزيرة نت، كيف صنع حزب العدالة والتنمية تجربة نجاحه خلال 16 عاما؟، على الموقع:

الاحداث/الموسوعة/ www.ajazeera.net ، تم تصفح في 2016/05/16

² (تم تصفح في 2016/12/12) http://www.lar.org.tr/sayfalar/goruntule/2 -

الفصل الثاني :..... واقع الإصلاح السياسي في جمهورية تركيا : دراسة في المكونات والمحددات

- ✓ صنع القرار التشاركي على المستوى الثقافي على المستوى المحلي؛ تأسس في هذا الإطار 26 حكومة محلية رائدة المشاركة الجديدة للحكومات المحلية لضمان الشفافية والمساءلة؛
- ✓ تشجيع الخصخصة وتشجيع الاستثمارات الأجنبية؛
- ✓ تخفيض من شدة المركزية تأسيساً لمبادئ الحكم الراشد.

الفرع الثاني: البعد الاقتصادي

تعد التنمية الاقتصادية مطلباً أساسياً للدول الفقيرة التي تعاني سوء تسيير مواردها وطاقتها، لذلك فإن هذا المطلب يزيد الرغبة والقدرة على تحقيق الإصلاح، لذلك كان لا بدّ من الرضوخ لمبادرات الإصلاح السياسي التي نادى بها الدول الكبرى من جهة والمؤسسات الدولية وعلى رأسها OECD، وكانت تركيا من بين الدول التي استفادت من هذا الدعم من أجل إدراج إصلاحات نيوليبرالية على نشاطاتها الاقتصادية.

تبنى حزب العدالة والتنمية مشروع إصلاحات قانونية ودستورية، إستهدفت تسهيل الإجراءات القانونية لإستقطاب الإستثمارات الأجنبية وحماية حقوق الأجانب بما يتماشى والمعايير الدولية من خلال منحهم العديد من الامتيازات بل والمساواة بينهم وبين المستثمرين الأتراك.

وقد كان الهدف من كل هذا تنمية القدرات وتوسيع التنوع في النشاطات الاقتصادية التركية بالإضافة إلى تطبيق توصيات صندوق النقد الدولي وتنفيذ أوسع للعملية الديمقراطية واتخاذ خطوات إيجابية نحو الاندماج مع أوروبا، هذه الإصلاحات الانفتاحية، أحدثت طفرة في النمو القوي والمطرّد خلال سنوات قليلة، حيث أصبح الاقتصاد التركي من أسرع الأنظمة الاقتصادية نمواً في المنطقة وفي ميادين متعددة مثل صناعة السيارات وتصنيع السلع المنزلية المعمرة ومكونات الطائرات وظهور رجال الأعمال ممن يتمتعون بروح المبادرة والذين يأتون غالباً من مدن الأناضول مثل (تونيا وقيسارية) وكذلك (اسطنبول).¹

¹ - M.Tınaz Titiz, Evaluation of Reforms and the State Audit Success, Copyright © TESEV, see in 02/12/2016, to read more at : <http://tesev.org.tr/tr/yayin/turkiyede-devlet-denetiminde-reformlar-ve-basarilarin-degerlendirilmesi/>

الفصل الثاني :..... واقع الإصلاح السياسي في جمهورية تركيا : دراسة في المكونات والمحددات

نتج عن البرنامج الاصلاحى الاقتصادي تبني سياسية الإفتتاح الاقتصادي والإداري والمالي تغيير الأطر والمبادئ ودور الدولة في العملية الإقتصادية والذي دعمه المساعدات الخارجية التي بلغت 25 مليار دولار أمريكي، وقد إنعكس هذا وبشكل واضح على الحياة الاقتصادية، حيث سجلت زيادات في الانتاج وارتفاع في حجم الصادرات حيث إرتفع الناتج المحلي عام 2005 حوالي 481.5 مليار دولار في حين زادت صادرات نفس العام إلى 73.4 ليصل إلى 132 مليار دولار أمريكي عام 2008، وقد تسبب هذا في إرتفاع دخل الفرد التركي من 3 آلاف دولار امريكي عام 2002 إلى 10 آلاف دولار أمريكي العام 2010.

إن الإصلاحات الاقتصادية التي قدمها حزب العدالة والتنمية، جاءت في إطار الإصلاحات السياسية التي طرحها هذا الحزب في برنامجه الانتخابي بما يتفق مع السياسات النيوليبرالية ، حيث يتبنى الحزب المبادئ الأساسية التالية :

- يعتمد على إستبعاد الدولة من حيث المبدأ من جميع أنواع النشاط الاقتصادي.
- يفضل إقتصاد السوق الذي يعمل مع جميع المؤسسات والقواعد.
- يحدد وظيفة الدولة في الاقتصاد كمنظم ومشرف.
- تعتبر الخصخصة أداة مهمة لبناء هيكل اقتصادي أكثر عقلانية.
- الدعوة للتحويل الهيكلي للعولمة بأقل تكلفة ممكنة.

يعتقد أن الطريقة الأكثر صحية هي زيادة القدرة التنافسية الدولية. وبالتالي فهذا سيساهم في زيادة الأهمية الإستراتيجية لزيادة القدرة التنافسية للإقتصاد التركي ومستقبلها السياسي والاقتصادي. في ذات السياق ، نجح الحزب خلال فترة حكمة مواصلة صيرورة الإصلاحات في الميدان الاقتصادي من خلال:¹

- إنسحاب الدولة من العملية الإقتصادية تدريجيا تمهيدا لخصخصة عدد من شركاتها الوطنية ؛
- تشجيع الاستثمارات الداخلية والخارجية في سياق التحالف أو التشارك بين القوى الاقتصادية وبين الكبار من رجال السياسة المدنيين والعسكريين

¹ - European Commission "GENERAL SECRETARIAT", POLITICAL REFORMS IN TURKEY Compliance Packages and Recent Developments.(Ankara : Dumat Offset Printing House, 2007)p .p 23-28.

الفصل الثاني :..... واقع الإصلاح السياسي في جمهورية تركيا : دراسة في المكونات والمحددات

- تعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد التركي حيث إرتفعت معدلات إستثمار القطاع الخاص في خلال ثمانية سنوات الأولى من حكم حزب العدالة والتنمية بنسبة (300%)، أما استثمارات القطاع الحكومي فقد ارتفعت بنسبة 100 بالمائة؛
- تحسين كفاءة القطاع المالي وقدرته على التكيف؛
- ترسيخ نظام التأمينات الإجتماعية.

وقد شجعت هذه الإصلاحات على تحقيق ما يلي:

1- تخفيض ضريبة دخل الشركات من 33 % إلى 20 % . كما تم تقديم حوافز ومزايا ضريبية في مناطق تطوير التكنولوجيا والمناطق الصناعية والمناطق الحرة و يمكن أن تتضمن إعفاء كلياً أو جزئياً من ضريبة دخل الشركات في شكل منحة على حصة صاحب العمل في التأمينات الاجتماعية علاوة على تخصيص الأراضي.

2- إصدار قانون لدعم الابتكار والبحث والتطوير.

3- تقديم حوافز للاستثمارات الإستراتيجية لتقليل الواردات ، وذلك بالنسبة للاستثمارات الكبيرة إلى جانب الاستثمارات الإقليمية

4- المحفزات القانونية على الاستثمار في تركيا¹:

المادة (13): الحوافز في قطاع السياحة والإجراءات والمبادئ التي تتعلق بالاستثمارات السياحية

والمنشآت التي يمكن أن تستفيد من هذه الحوافز التي تحدد بشكل مشترك من قبل الوزارة المعنية.

المادة(14): تخصيص قروض على سبيل الأولوية إلى الاستثمارات التي تمت في المناطق السياحية.

المادة(15): على المنشأة السياحية دفع المبالغ وفق المادة (3) من القانون التكميلي للغابات إبتداءً من

السنة الثالثة من التخصيص على شكل خمس دفعات متساوية على مدى خمس سنوات.

المادة(16): أن الإستثمارات السياحية والمؤسسات المعتمدة دفع تكاليف المرافق مثل الكهرباء والغاز

والمياه بأقل من الأسعار التي تطبق على المنشأة الصناعية والمنازل.

¹ - م.م محمد غسان الشبوط، تركيا بين الماضي والحاضر، المركز الديمقراطي العربي على الموقع : <https://democraticac.de/>

الفصل الثاني :..... واقع الإصلاح السياسي في جمهورية تركيا : دراسة في المكونات والمحددات

بهذه المواد القانونية ، وصفت تركيا على أنها تمتلك احد اكثر الانظمة القانونية للاستثمار الاجنبي المباشر ليبرالية في العالم.

الفرع الثالث : البعد الاداري

مثلت الإصلاحات الإدارية أهم مطالب الإصلاح السياسي في تركيا، حيث شكلت الإدارة العامة ولا تزال تشكل محورا أساسيا للتنمية المحلية، وقد إعتمدت على الفلسفة النيوليبرالية في إطار إعادة هيكلة البنى المؤسساتية والتنظيمية التي نادى بها أفكار التي تتبنى نظرية الدولة ما بعد الحداثة من خلال إستحداث أسس تسييرية حديثة تعتمد على تقنيات مجتمع المعلومات لزيادة فعالية الحكومات الالكترونية وحوكمتها .

لقد سعت إصلاحات الادارة العامة وتطويرها إلى تأسيس لوائح قانونية تتضمن وتضمن التصحيحات التسييرية والأخلاقية والتنظمة للمؤسسات العامة والشركات وعلى كافة مستوياتها التنظيمية وهذا منذ تبنيتها للإصلاحات السياسية مع بداية الثمانينات من القرن الماضي خصوصا وأن الهدف الأساسي من إدراج هذه الإصلاحات هو الانضمام إلى الإتحاد الأوربي حيث وضعت خطط تماوية

خاصة تراقبها تقارير خبراء من الإتحاد الأوربي(EU) لرصد مدى تقدم تلك الإصلاحات وبالتالي شكل هذا المبتغى القوة المحركة للتنمية.

لضمان تحقيق ذلك ، أنشئت الادارة العامة مشروعا بحثيا قام بإعداده مجموعة من الخبراء من معهد TODAİE ما بين عامي 1988 و1990 بالإضافة إلى مشروع بحوث الادارة العامة KAYA ،وقد كان الغرض من جراء هذه البحوث هو البحث في تحسين الخدمة العامة والتنظيم المركزي والاقليمي للحكومة المركزية والحكومات المحلية والهدف منها هو الوصول إلى فعالية أكبر لها وتوفير خدمة منتجة في إطار الظروف المعاصرة وتقسيم المسؤوليات وعادة النظر في الهياكل التنظيمية بما في ذلك المنظمات الإقليمية والحكومات المحلية والمؤسسات العامة الأخرى بالإضافة إلى العلاقة بين المركز والوحدات الاقليمية للحكومة المركزية، فمشروع كايا KAYA هو مشروع شامل للحكومة المركزية وامتداد لمشروع أبحاث TODAİE.

الفصل الثاني :..... واقع الإصلاح السياسي في جمهورية تركيا : دراسة في المكونات والمحددات

في نفس الاطار إصلاح الإدارة العامة، فقد شهدت تركيا رزنامة خطط تنموية ترمي إلى تحقيق التنمية المحلية، والتي يمكن رصدها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم : 9 مخططات التنمية الإدارية

الفترة الزمنية	المخطط التنمية	مضمون وأهداف الخطة
(1983-1979)	الخطة التنمية الخماسية الرابعة	- لم تتمكن هذه الخطة الوصول إلى الهدف المطلوب يرجع السبب في ذلك هو عدم إدراك الإداريين العامين إلى أهمية منظماتهم الحقيقية بما يكفي لانطلاق الإصلاحات فيها ومن تم فإن تحديد السياسات والمبادئ الأساسية في عملهم وإعادة تنظيمهم لذلك تم انشاء مركز إرشاد المنظمات للتكيف مع الهيكل الاقتصادي SPO1 مسؤول عن تحقيق الأهداف المرجوة من هذه الخطة التنموية .
(1989-1985)	الخطة التنمية الخماسية الخامسة	" تحسين الإدارة" استخدم هذا المفهوم لتحقيق الهدف من خطة التنمية والذي تم من خلاله: - تخفيض الإجراءات البيروقراطية للإدارة العامة وفقا للاحتياجات الاجتماعية المتزايدة وأهداف التنمية؛ - تنظيم الحكومات المحلية للحد من عبء الحكومة المركزية ؛ - تعزيز الواجبات والخدمات التي تتطلب الاتصال المباشر مع المواطنين مع الأخذ بعين الاعتبار لأهمية التنفيذ المنهجي للعلاقات العامة ؛ - التنمية الإقليمية في المناطق ، والحكومة المركزية في اتجاه تنفيذ المناطق الإنمائية ذات الأولوية.
(1994-1990)	الخطة التنمية الخماسية السادسة	تضمنت لأول مرة التعبير في خطابات السياسات عن الأفكار النيوليبرالية على سبيل المثال ، في قسم المبادئ الأساسية : - شروط المنافسة الحرة للنمو؛

¹ - SPO State Planning Organization منظمة تخطيط الدولة لسست في 30 سبتمبر 1960 كانت واحدة من أهم المنظمات الحكومية في تركيا تمثلت. كانت مهمتها الرئيسية تقديم المشورة للحكومة بشأن تحديد الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدولة وتصميم الخطط الخمسية وفقا للأهداف التي حددتها الحكومة. من خلال زيادة تحرير السياسة الاقتصادية التركية ، فقدت DPT أهميتها، وأدرجت في وزارة التنمية التي أنشئت حديثا في يونيو 2011.

الفصل الثاني :..... واقع الإصلاح السياسي في جمهورية تركيا : دراسة في المكونات والمحددات

<ul style="list-style-type: none"> - تنظيم الجمهور في الأنشطة الاقتصادية لتشجيع روح المؤسسة الحرة ؛ - التركيز على دور الدولة التنظيمية؛ - كفاءة من خلال زيادة القدرة التنافسية في إطار نهج الإدارة الحديثة؛ - تسريع تقديم الدراسات ودراسات حول الخصخصة من خلال التأكيد على المنافسة والخصخصة. 		
<p>سياسات إقترحها السياسات النيوليبرالية بصفة أكثر وضوحا للجمهور من خلال :</p> <ul style="list-style-type: none"> - إعادة تقييم الواجبات المتعلقة بالخدمات ؛ - تسريع انسحاب الدولة من منطقة الإنتاج عن طريق الخصخصة ضمانا لسوق التنافسية ؛ - توفير مراعاة القواعد في الصناعة مع إعطاء الأولوية لقطاعات تعاني من صعوبات تنافسية؛ - تسريع الخصخصة ؛ - تسريع تدفقات رأس المال مع تمريرها إلى نظام التدقيق لقياس الأداء و"المظالم" (أمين المظالم) المنصوص عليها في النظام التركي. 	<p>الخطة التنموية الخماسية السابعة</p>	<p>(1996-2000)</p>
<ul style="list-style-type: none"> - حركة العولمة ؛ - استنتاجات قمة هلسنكي التي تمت الموافقة على ترشيحها للعضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي؛ - اتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق هدف العضوية ؛ - في فترة تطبيق هذه الخطة ، تم ضمان الوفاء لمعايير كوينهاغن والمكتسبات المجتمعية مع اعتماد تدابير لتبني وتنفيذ مكتسبات الاتحاد الأوروبي ؛ - تحسين القدرة الإدارية كونها أحد أجهزة التوجه نحو الاتحاد الأوروبي. 	<p>الخطة الخماسية الثامنة للتنمية</p>	<p>(2001-2005)</p>

الفصل الثاني :..... واقع الإصلاح السياسي في جمهورية تركيا : دراسة في المكونات والمحددات

<ul style="list-style-type: none"> - تسير السلع والخدمات التجارية للدولة - وظائف الإنتاج وصنع السياسات والتنظيم ومراجعة الحسابات - تعزيز الخدمات المحلية خصوصا البلدية؛ - إعادة الهيكلة الإدارية المطلوبة والتنمية الإقليمية والتنمية المحلية - تنمية توحيد ثقافة الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وسياسات التنمية الريفية - إنشاء الإطار المؤسسي اللازم ، وإدارة صناديق التنمية الريفية ؛ - تحسين الاستخدام الفعال للقدرات الإدارية . 	<p>خطة التنمية الخامسة التاسعة</p>	<p>(2013-2007)</p>
<ul style="list-style-type: none"> - تأسس لحكومة محلية تقوم على تنمية الإدارة الالكترونية تطبيقات وخدمات الحكومة الإلكترونية؛ - إيلاء أولوية عالية للمعلومات الاستراتيجية للمجتمع ؛ - وضع بوابة الكترونية للممارسة العملية جمعت أكثر من 14 مليون مستخدم وقدمت أكثر من 600 خدمة منها (نظام تسجيل المعلومات، المشتريات العامة الالكترونية ، مخططات السجل المركزي ، بطاقة الهوية وأنشطة النشر وغيرها)؛ - تخصص قطاعات التعليم والعدالة والصحة والضمان الاجتماعي والشرطة والمالية. 	<p>الخطة التنموية العاشرية</p>	<p>(2018-2014)</p>

- المصدر : بتصرف
- Yasemin MAMUR IŞIKÇI, " Study of Administrative Reform in Turkey Historical Perspective evaluation " , Journal of Social Science, Yıl/Year: 2017 , Cilt/Volume: 5, Sayı/Number: 1,p.p 171-173.
 - Country Listing(Turkey Table of Contents), Turkey Development Planning, Data as of January 1995,by site: <http://www.country-data.com/cgi-bin/query/r-13963.html> : see in 1/3/2017.
 - he Tenth Development Plan (2014-2018), "Decision on the approval of the Tenth Development Plan (2014- 2018)" Decision No: 1041 Date: 2 July 2013, Decision No: 1041, Date: 2 July 2013, law n° 360 .p .52

الفصل الثاني :..... واقع الإصلاح السياسي في جمهورية تركيا : دراسة في المكونات والمحددات

بأخذنا عينة من خطط تطوير الإدارة العامة في تركيا، فإن سلسلة إصلاح الإدارة العامة قد إكتسبت إستمرارية في الممارسة وفقا لأهداف الخطط التنموية، خصوصا مع انتهاء النهج النيوليبرالي الذي أدى إلى انسحاب الدولة من الحياة الاقتصادية بعد تبني نظام خصخصة الشركات المملوكة من طرف الدولة ، وفتح مجال أوسع للمنافسة و مراقبة الأداء والشفافية والمساءلة، مع التركيز على تطبيق "معايير كوبنهاغن " والتركيز على إكتساب العضوية في الإتحاد الأوروبي.

بالنظر إلى سيرورة إصلاحات فترة حكم حزب العدالة والتنمية، يمكننا أن نستنتج بأنها جاءت تكملة لمخططات سابقة جاءت في إطار تطبيق معايير الاتفاق لانضمام تركيا للإتحاد الأوروبي، حيث شكلت تقارير الخبراء تقييم مستوى تقدم تلك الإصلاحات ، خصوصا ما تعلق بالمكافحة الفساد ومشاكل عدم الكفاءة لعامي 2006 و 2007 لوزارة الاتحاد الأوروبي وفي التقرير المرحلي لعام 2008 :

- التأكيد على الشفافية التأكيد : أي تنفيذ قانون الإدارة المالية العامة والرقابة الكاملة ، أين خصصت لها تقارير وزارة الإتحاد الأوروبي لسنوات 2009 و 2010 و 2011 الخاصة بتقدم "الشفافية والمساءلة والجدارة والتأكيد على تطوير الخدمات الإلكترونية والمعلومات العامة؛

- إنشاء نظام تدقيق داخلي قدمت التوقعات 2009-2010-2011؛
- إنشاء مؤسسة أمين المظالم في رابور عام 2012، قدم له تقرير مرحل لوزارة شؤون الاتحاد الأوروبي لسنة 2012 ؛ 2013 ؛

- كفاءة الأداء الذي يمكن أن يكون عاملا هاما في تطوير الإصلاح الإداري، التقدم 2014؛
وتقرير التقدم لعام 2015 حيث يشيران إلى "تسييس المخاطرة في الإدارة العامة "

خلاصة الفصل

كنتيجة وإستنتاج لما جاء في هذا الفصل، بالنظر إلى المساعي الإصلاحات التي سعى من خلالها النظام السياسي التركي لتحديث نفسه ومؤسساته وإعادة تقييمها ، لا سيما في ما تعلق بتفاصيل الإدارة العامة وعلى كافة مستوياتها ، فإن النموذج التقليدي للإدارة العامة ، الذي يرجع أساسا إلى ما قبل النصف الثاني من الثمانينات القرن الماضي ، والذي اتسم بمحاولات منفردة كإصلاحات "عدنان مندريس" الذي حاول إدخال تغييرات نموذجية فترة حكمة إتسمت بالانفتاح نحو الغرب، أم لضرورة الظروف الإصلاح كإصلاحات "أتاتورك" التي سمحت بظهور تركيا كجمهورية ذات قومية مستقلة وإصلاحات دستوري 1961 و 1982 ، بعد الانقلاب العسكري، لكن مع تطور مفاوضات الاتحاد الأوروبي الذي أخذت فيه الادارة العامة في تركيا مستويات جديدة من حيث الإدارة أكثر مرونة وتفاعل

مع عالمها الخارجي ومنفتحا على السوق، سواء في ما تعلق بعلاقتها مع القطاع الخاص أم المؤسسات الطوعية والمنظمات والإدارات المحلية بشكل تتطور تتزايد فيه عملية تأثير القيم العامة مثل المساواة المنفعة ، وسيادة القانون .ويرجع هذا التغيير إلى تأثر الدولة بالنهج الجديد للإدارة العامة ،أكثر عمومية وأكثر شفافية الغرض منه هو توفير هيكل قابل للمحاسبة الرصد والتقييم السنوي إمتثالا لمعايير الحوكمة المحلية.

الفصل الثالث

لقد أدى تخفيف شدة مركزية العلاقة الرّسمية بين الحكومة المركزية والسلطات المحلية إلى ظهور الحكومات المحلية ، ويعد هذا الإجراء حلًا للمشاكل التي تعرضت إليها التجمعات السكانية الكبرى في تركيا ، خصوصا مع إنتشار الثقافات السياسية الشعبية خلال فترة الستينات من القرن الماضي.

لقد ساهم تنامي هذا الوضع في تزايد أعداد المهاجرين أو ما يسمى بالهجرة الحضرية التي زادت حدتها مع تطور عناصر الديمقراطية المحلية ممّا وضع الحكومة المركزية في مضايقات تسييرية حيث يعتقد الساسة الأتراك أن التنازل يجب ان يكون جزئيا وهذا خوفا من تصدع الداخلي على أسس عرقية وخاصة في المناطق التي يتواجد فيها الأكراد ورغبتهم الانفصالية. لكن بعد الإصلاحات السياسية تم إعداد خطة تتبنى إعادة هيكلة مؤسسية للمدن الكبرى منها إسطنبول وهذا ما سوف نتطرق اليه خلال هذا المبحث .

المبحث الأول: واقع إصلاح وتطوير إدارة البلديات في تركيا

يعتبر الإصلاح السياسي من بين أولويات النظام السياسي التركي منذ نشأة الدولة سنة 1923 وحتى الآن، حيث تسعى جميع الأطراف المعارضة أو المتجاذبة في البرلمان التركي إلى إحداث الفارق في التغيير ذلك أن الإصلاح السياسي كإشكالية للتغيير لم يتوقف إلى حدّ التغيير في النظام أو صياغة القوانين اللّازمة لذلك. إنما تعدى ذلك ليصب في قالب الحكومات المحلية التي تعتبر اللبنة الأساسية في بناء مجتمع تسوده الحوكمة المحلية. على هذا الاساس سنخصص هذا الجزء من البحث ، تسليط الضوء على معضلة الفساد التي تنخر المجتمع التركي وسبل مكافحتها بالإضافة إلى تأثيرات الإتحاد الأوروبي الإصلاحية في سبيل تحقيق الحوكمة المحلية وصولا إلى واقع التجربة التركية في تطوير السلطة المحلية ولامركزية القرار فيها .

المطلب الأول: نشأة الإطار التشريعي للسلطات المحلية في تركيا

لقد كانت تركيا من الدول السبّاقة في ترقية وتطوير إدراتها المحلية ،سواء على المستوى الأقاليم أم على مستوى البلديات وهذا منذ العهد العثماني، حيث أولت لها همية بالغة بإدراج ترسانة قانونية تتضمن المؤهلات التسييرية لها دون الإخلال بنظام المركزية الذي تتميز به. فقد حاولنا من خلال هذا المطلب دراسة هذا الموضوع.

الفرع الأول : إنشاء الحكومات البلدية والهرمية الإقليمية في العهد العثماني

عرفت الإدارة المحلية في تركيا منذ العهد العثماني أو ما يسمى بالفترة "الكلاسيكية" العثمانية (من النصف الثاني من القرن الخامس عشر إلى في نهاية القرن السادس عشر) العديد من التطورات وقد كانت تستند إلى العديد من الوسطاء لإدارة الأقاليم وبالتالي حصلوا على قدر كبير من إمتيازات الحكم الذاتي، فعلى سبيل المثال ، حُضيت مقاطعات في الأناضول بإهتمام خاص من السلطات الحاكمة عبر الزمن، كانت تُحكم هذه المقاطعات بشكل مستقل تمامًا ولكن مع مرور الوقت أصبحت تلك المقاطعات دول مستقلة ضد المركز مما أدى إلى تفكيكها ، مما عزز مركزية التسيير خلال الدولة العثمانية حيث خول صلاحيات الإلتزام بالخدمات المحلية من قبل الحكومة المركزية. لكن مع نهاية القرن الثامن عشر وضعت الإمبراطورية العثمانية العديد من الإصلاحات ، والتي من شأنها التعجيل بما يسمى بـ "إعادة التنظيم" (1839-1876).

لقد عمد تلك الإصلاحات على توسيع نطاق سيطرة الدولة على جميع الأقاليم من خلال تفويض السلطة ، وبالتالي تميزت هذه الفترة بالمركزية المطلقة في إدارة الشؤون المحلية.¹ المستوحات من التقاليد الفرنسية لإدارة الإقليم ، كنتيجة للتطورات الدولية المتعلقة بحرب القرم (1853-1856).

وفقا لطابع فترة التنظيم ووفقا لإصلاحات 28 ديسمبر 1857 ، بدأ أول تطبيق لمفهوم التمدن الغربي، بإنشاء بلدية السادسة كإحدى البلديات الـ 14 لمحافظة إسطنبول وهي "بيوغلو" لقد كان الغرض من إنشاء المكتب السادس أو المنطقة السادسة ،* ومن تم الانطلاق في تعريب تركيا مع تاريخها وجغرافيتها وطابعها العرقي والثقافي حيث بدأت الإصلاحات بإنشاء ميناء "بيوغلو" أو ما أطلق عليه

¹ - Ulaş BAYRAKTAR & Élise MASSICARD: *La décentralisation en Turquie*, (La Fertoise, France, 2011)p.11.

* - حرب القرم هي الحرب قامت بين الإمبراطورية التركية بالتحالف مع فرنسا وانجلترا والإمبراطورية الروسية ، كانت اسبابها أطماع روسية في شبه جزيرة القرم التابعة للدولة العثمانية والتي كانت مسرحا لإحداثها، استخدامات اسطنبول كقاعدة عسكرية للحلفاء، حيث شهدت المدينة زيادة مفاجئة في عدد السكان وضعف في تسيير المرافق كالنقل والصحة وتعطل الشؤون البلدية مما استدعى ضغط القوى المتحالفة وانتقاد الحكومة العثمانية من أجل ادخال اصلاحات على

مستوى الادارة المحلية. للمزيد انظر: Emre Gül, *The first modern municipality in Istanbul: 6th apartment*, consulte site : <http://www.dunyalbulteni.net/tarihten-olaylar/293603/istanbulda-ilk-modern-belediye-6-daire-i-belediye>

** - تم تقسيم اسطنبول إلى 14 بلدية. على الرغم من أنه كان التطبيق الأول ، سمي بيوغلو "الشقة السادسة". كان السبب في هذا الاسم هو أن توامة مع المنطقة المعروفة باسم "Sixième arrondissement" (الدائرة السادسة) في باريس كانت المنطقة الأكثر ازدهارًا في المدينة. كان الغرض من المكتب السادس هو تنظيم التجارة وتقديم خدمات المدينة الأوروبية.

" رصيف القرن الذهبي " ، وقد مثل نافذة على مركز التجارة العالمية، بالإضافة إلى هذه الميزة فقد جذب هيمنة العاصمة ومضيق البوسفور جميع السفارات الأجنبية .فسكان المنطقة أغنياء ومنفتحين على الغرب.

هذه التجربة يمكن إعتبارها المثال الأول للبلدية التركية ، بسبب إستقلال مواردها المادية والمعنوية ومع ذلك ، لم يتم توسيع هذا النموذج على البلديات 13 الباقية لإسطنبول، حيث تم تشكيل المجالس البلدية في مناطق قليلة فقط ، فقد كان الباب العالي المسؤول عن تعيين الموظفين، وقد شهدت الإمبراطورية محاولتين فاشلتين لإعداد قانون البلدية في 1864 و 1871 قانون البلديات الإقليمية (Belediye Kanunu Vilayetler) من 1877 قدم المجلس البلدي من ستة إلى إثني عشر عضوا .¹

هكذا فإن التطور القوي لنظام البلدية في الإمبراطورية العثمانية لكن وعلى الرغم من ذلك فقد إعتبر البعض هذا التطور مزدوج ، ففي حين شكلت الدائرة السادسة تميزا خاصا وإعتبرت مكانا للترحيب ومنفتحا على النظام الغربي لاسيما الفرنسيين ، دون أخذ بعين الإعتبارات الخصائص الاجتماعية الاقتصادية للسياق المحلي. فإن المجالس البلدية الأخرى عرفت تكيفا تدريجي مع السياق المحلي. مع ذلك ففي كلتا الحالتين ، فإن النتيجة بعيدة كل البعد عن ظهور السلطات المحلية المستقلة إشارة إلى المركزية السياسية المطلقة التي تتميز بها النظام السياسي التركي آنذاك.

الفرع الثاني : الحكومة المحلية في نظام الجمهورية التركية

منذ إعلان الجمهورية عام 1923، وضعت وحدة وسلامة تركيا موضع الوحدة القومية الغير قابلة للتجزئة، لذلك نجد أن تطور الحكم المحلي في تركيا إتسم بالبطئ النسبي مقارنة بمعدل التطور الحضري والسبب يعود إلى شدة المركزية التي تتميز بها الادارة التركية ، ولتتبع التطورات يمكن تقسيم مجموع الإصلاحات التي مرّت بها الحكومة التركية وفقا للتحويلات الرئيسية في العملية السياسية الموالية:

1. المرحلة الأولى (1924 - 1946): تأسيس الحكومة المحلية :

إعتمد القانون في عام 1924 م أول قانون للحكومة المحلية لتنظيم مرتبط بالفلاحين القرويين رقم 442 ، لا يزال ساري المفعول حتى اليوم . حيث قسمت الادارة المحلية الاقليمية والبلدية إلى وحدات

¹ - Ulaş BAYRAKTAR& Élise MASSICARD, Op.Cit., p.14.

مستقلة مستوحاة من النظم المحلية الفرنسية لتلبية المطالب والإحتياجات الإجتماعية والإدارية والسياسية على غرار البلدية، حيث تم سن قانون الأساسي خاص بأنقرة رقم 417 ، وفقا للقانون البلدي رقم 1580 الصادر في إبريل سنة 1930، فقد مكن من إنشاء البلديات في الأماكن التي يبلغ فيها عدد السكان 2000 نسمة.¹ بموجب هذا القانون تم تقسيم البلدية إلى 10 فروع وألغيت الألقاب القديمة ، وتم إنتخاب الجمعية بدلاً من الجمعية العامة. ولا يزال أساس النظام الإقليمي للجمهورية حتى الآن .

إن ما ميز هذا القانون ، أنه أسس لقيام حكومات محلية تتصرف وفقا لمبادئ برلمانية قوية فرئيس البلدية معين من طرف البرلمان، ويشترط أن يكون سياسيا فعالا للمشاركة في تعزيز الديمقراطية المحلية وقد سبق وأن حكمت شخصيات سياسية فذك كالسياسي "عمر بيشت أز" حيث وصف برئيس البلدية الأسطوري في الفترة نفسها حكم عمدة إسطنبول " لظفي قيراد" وهو شخصية قوية في المجتمع التركي.

هدفت تلك الإصلاحات إلى تحسين الخدمات المقدمة من الحكومة على المستوى المحلي، فوفق هذا المنظور، فإن تسيير النظام الإقليمي كان وفق لمبدأ ازدواجية الوظيفة مزدوجة للحكومة الوطنية والمجتمع المحلي وضعت مستويات للإدارة المحلية، الجمعيات، الهيئات الإستشارية المنتخبة والمعينة جزئيا مع تطبيق مركزي للضرائب.

2. المرحلة الثانية (1946 – 1961) الانتقال الديمقراطي :

ما بين عامي 1927 و 1957 ، كان تحديد مستويات السلطة المحلية ناتج عن عدم الثقة في المقاطعات الإنفصالية التي تبررها ضرورة المحافظة على الوحدة الوطنية ، وقد إنعكس ذلك في التقسيمات السياسية-الإدارية: فعلى قدر وجود رغبة في توحيد الجمهورية ، هناك أقاليم تدار بوحدات أصغر، بلغ عددها 63 وحدة إدارية رئيسية ، بعد أن إستبدال الكمالين المحافظات القديمة والتي كانت تتصف بأنها كبيرة جدا . وقد نتج عن إنعقاد المؤتمر الجغرافي التركي الأول لعام 1941 ، سبع مناطق (bölge) أكثر شمولاً وتم تسميتها وفقاً لموقعها الجغرافي يخدم أساسا لأغراض إحصائية²، ولم

¹ - Yeter ÇİÇEK, " Past and at Present of Local Governments in TURKEY ", KSÜ Journal des sciences sociales, 1, Volume: 11, (avril 2014), P.59.

² - Ulaş BAYRAKTAR& Élise MASSICARD, Op.Cit.,p.18.

يؤخذ بعين الاعتبار إقامة هيكل إداري وهيكل مؤسسي على المستوى الإقليمي، ذلك أنه لا يتوفر لديه الواقع السياسي .

ما يؤخذ على هذا التقسيم أنه لم يراعي إشكالات المناطق سواء اقتصادية موجودة من قبل أو الوحدة الثقافية واللغوية والدينية.¹ فكان أكثر ما يهتم الكماليين هو فصل وتقسيم خرائط السكان التي تجمعها روابط تاريخية قوية ، مثل Lazistan أو "أرض لازس" في شمال شرق تركيا ، هذا الاسم الذي تم حضره منذ عام 1926 ، على اعتبار أنه إختراع النظام القديم "الغير وطني". وقد كان الغرض من إنهاء مثل هذه الإرتباطات الحصول على مكاسب تحافظ على كيان الإيديولوجية الكمالية للبقاء في الحكم ، أين تم تعيين دوائر انتخابية لتسهيل التزوير والتجنس وغيرها.

صادق دستور 1961 على مبدأ اللامركزية بالاعتراف بالحاجة إلى تخصيص موارد مالية للبلديات (المادة 116)، حيث أدخلت في نظام البلديات مفوضين عن الحكومة المركزية مع انتخاب العمدة والمجلس البلدي عن طريق الاقتراع العام المباشر. على الرغم من ذلك فإن الإقتصاد المخطط في الستينيات يعزز الضغوط المركزية: تركيز القرارات والوظائف والموارد وضعت تحت سلطة الحكومة المركزية لتكون قادرة على إستخدامها على نحو فعال للتنمية الإجتماعية والإقتصادية للبلاد.

3. المرحلة الثالثة (1961 - 1984): صراع الحكومات المحلية المركزية :

قدم دستور 1961 ، فهما جديدا ومختلفا وأكثر ديمقراطية ، وقد شهدت هذه الفترة العديد من الأبحاث والمبادرات لإعادة تنظيم الإدارة العامة. هذه البحوث والمبادرات هي:

- تعيين أقوى السياسيين من طرف البرلمان لرئاسة البلدية من قبل البرلمان مع أعضاء مجلس بلدية يكون الغالبية فيهم من خريجي الجامعات ، حيث إعتد "عثمان كافونكو" على الفهم الجيد للديمقراطية ، أين تم إشراك الجمعيات التجارية والغرفة التجارية ورجال الأعمال ، وإعتبرت هذه العهدة أفضل مثال لتطبيق أسس الحوكمة المحلية.

¹ - - Ulaş BAYRAKTAR& Élise MASSICARD ,Idem.

* - لازي ولازلار بالتركية وهم مجموعة عرقية من شعوب شواطئ البحر الاسود في تركيا و يتحدثون اللهجة الجورجية الأصلية كان اللاز من أوائل من اعتنقوا المسيحية، لكن معظمهم غيروا دينهم إلى الإسلام خلال الحكم العثماني للقوزاق في القرن السادس عشر.

- في 1980، فترة تولي حكومات حزب ANAP الليبرالي (Partisi Anavatan)، حزب الوطن الأم، فإن توزيع الموارد بين الحكومة المركزية والبلديات تغير لصالح السلطات المحلية التي هي تحت سيطرة هذا الحزب، فمع إستمرار تحديد الموارد المخصصة من قبل الحكومة المركزية، لكن مع نقل بعض المهارات والمسؤوليات الإدارية للسلطات المحلية.¹ لقد مهدت هذه الإصلاحات الطريق نحو خصخصة بعض الخدمات البلدية.
- قدم القانون رقم 3030 من 09 يوليو 1984 نوعاً من ممارسة السلطات المحلية تمثل في أكبر المدن "بلدية متروبوليتان"، التي تنص على قدر أكبر من الحكم الذاتي و مهارات التخطيط الحضري التي كانت خاضعة لسيطرة الحكومة المركزية والتي تستفيد من ميزانية أكبر من غيرها لأنه بالإضافة إلى حصة الميزانية الوطنية المخصصة لكل بلدية في وفقاً لعدد السكان، فإنها تجمع 3% من الضرائب المحلية. بالإضافة إلى ذلك، فإنه يمكن لرؤساء البلديات الحضرية التمتع بقوة مالية وإدارية كبيرة كالحصول على حق النقض والمشاركة في قرارات المجالس البلدية متروبوليتان.

4. المرحلة الرابعة (1984 - 2004): ظهور المدن الكبرى و اضطراب التنمية :

منذ العام 1984، كانت للبلديات سلطة محدودة لوضع خطة لتقسيم المناطق حيث إستخدم هذا التفويض مع وزارة إعادة الإعمار ووزارة الأشغال العامة لا يمكن تنفيذ خطط تقسيم الأراضي إلا بعد موافقة وزارة التنمية وقد أدى هذا الوضع إلى العديد من المنشآت غير المخطط لها بسبب التحضر السريع. ويجري تنفيذ الإجراءات البيروقراطية لفترة طويلة في التحضير وتغيير خطة التنمية. إنتهت هذه العملية المعقدة بنقل سلطة تقسيم المناطق بالكامل إلى البلدية. هذه الخطوة الجديدة إستطاعت إحداث تطور في دور البلدية من حيث إستقلالها إلا أن الملاحظ هو أن البلديات لم تستخدم هذه السلطة بطريقة سليمة فمعظم المستوطنات لم تكن بالتنظيم الجيد ولم تهتم بقضايا البنية التحتية والتاريخ والبيئة لا يمكن أن تكون محمية من قبل سلبيية برزت التراث الثقافي.

عام 1992، صادقت تركيا على ميثاق الاتحاد الأوروبي للحكم المحلي والذي مثل الرؤية الخاصة بالاتحاد الأوروبي في الإدارات المحلية، على الرغم من ذلك فقد حددت تركيا أنها تعتمد على الهيكل الوحدوي للدولة والمبدأ الدستوري لوحدة الإدارة. وعلاوة على ذلك، فإنه البعد الأوروبي لا يرمي

¹ -GÜLER, B.-A. Local Governments: Critical approach to liberal explanations, (Ankara TODAIE ,1998),pp.185-194.

فقط لتفويض السلطات وإستقلالها وإنما لإضفاء الشرعية على أهداف السلطات المحلية القادرة على تقديم خدمات عالية الجودة وفعالة وخاضعة للمساءلة والشفافية والنزاهة. وهذا ما أكدته إصلاحات 2004 م للإدارة المحلية.

5. المرحلة الخامسة بعد عام 2004-2016: إستقلالية الحكومات المحلية :

أهم نتائج هذه المرحلة والتي لاتزال مستمرة ، أنه كان هناك فهم للحكومة المحلية، وكننتيجة نهائية إعطاء حساب للجمهور والسلطات والمفتشين وتمكين المجتمع المدني أن يتحدث بفاعلية عن المشاركة في الحكم والإصلاح عملية ديمقراطية في الإدارات البلدية والبلديات الخاصة مع جلب الإبتكارات في الأعمال التجارية وإنشاء مجلس المدينة والمؤسسات العامة وممثلي الجامعات لتشكيل رأي للتأثير على الأنشطة البلدية مع إمكانية المراجعة لديهم القدرة على التأثير في القرارات البلدية وتوفير المشاركة التطوعية في الخدمات الحكومية المحلية وبالتالي نهج جديد لتعزيز البيئة الديمقراطية وهو موجود في الموقع الجديد لبلدية العاصمة. وهذا ما سنكتشفه في تفسيرنا لأهم القوانين التي تخدم هذا المضمون في المطلب الموالي.

المطلب الثاني: الحكومات المحلية كمدخل لإصلاح الحكم المحلي في تركيا

إن جميع أنواع التغيرات والتحولت في العالم تؤثر بشكل أساسي على المدن خصوصا زمن العولمة التي عرفت خلالها المدن فعالية في سرعة التحولات خصوصا مع تزايد تفاعل فواعل المجتمع وتضافر جهودهم لبناء التكامل الحضري وثقافة التعايش داخل تركيا.

الفرع الأول : مفهوم الحكومات المحلية

لقد تم التفكير في الحكم الذاتي ، لأغراض إزالة العيوب الحكومة المركزية. عند هذه النقطة تم تحديد القواعد التي تحكم المجتمع أو الكيان الاجتماعي ضمن الحدود التي تضعها الدولة. بهذا المعنى فإن الإدارة تتحمل مسؤولية الوفاء بالإلتزامات الموكلة لها فيما تتطلبه التنمية المحلية على صعيد الإداري الإقتصادي والإجتماعي بما في ذلك السياسي.

1- مفهوم الحكومات المحلية : يقصد بالحكم الذاتي "الإستقلال الذاتي" بالمعنى نفسه "الإستقلال السياسي" من قبل مختلف القطاعات. غير أن إستقلالها عن الحكومة المركزية لا يمكن أن يفسر بعبارة "أن تكون مستقلاً" بشكل كامل ، إلا أنها تحدث في مقابل "التبعية".¹

إن التحضر عالمي الإتجاهات، فوفقاً لكوكس Cox ، "المناطق الحضرية أصبحت جسدياً أكبر وأكبر . أما التحضر فينتقل إلى المناطق الحضرية الكبيرة (مناطق التطوير الحضري المستمر، بما في ذلك كل من النوى الحضرية والمناطق المحيطة بها تسمى الضواحي)". كما تعبر الحكومات المحلية عن وجود كيان قانونية عامة ومستقلة عن الحكومة المركزية تتفاعل مباشرة مع الجمهور المحلي، وتمثل حجر الزاوية حاسم الأهمية لأنه يربط السكان المحليين ومسؤوليهم المباشرين .

وقد أنشئت الحكومات المحلية للعمل على توفير الخدمات الأساسية التي يحددها السكان المحليون وتشمل هذه الخدمات توفير خدمات المياه والصرف الصحي، والتخلص من النفايات، وتقديم خدمات الإسكان والنقل ووضع معايير للمناهج الدراسية وحماية الجمهور .

لقد عرفت المادة 127 من الدستور التركي الحكم المحلية على أنه: "هيئات إعتبارية عامة تُنشأ لتلبية الإحتياجات المحلية المشتركة لسكان المحافظات والبلديات والقرى، ويحدد القانون مبادئ تشكيلها وطريقة إنتخاب هيئات صنع القرار فيها. وينظّم القانون تشكيل الإدارات المحلية وواجباتها وصلاحياتها وفقاً لمبدأ الإدارة المحلية."

وتعد الحكومات المحلية حجر الزاوية للديمقراطية المحلية² ، إذ تعزز عملية إرسائها من خلال الكفاءة والحرية والإستقلال والمشاركة، إذ تقدم الدول الغربية نموذجاً ناجحاً لتطبيقاتها.

2- مبررات الاخذ بنظام الحكومة المحلية:

شكل موضوع إصلاح الادارة المحلية أزمة حقيقية لدى السلطات التركية على مدى عقود من الزمن، ولعل شدة المركزية كانت أحد الأسباب الأساسية فيها، فالحفاظ على وحدة تركيا هي الأهم في

¹ -Ipek Özkal Sayan and BarÖüÖvgün, "The Autonomy of the Local Governmentsin TURKEY: a Contiuous and Current Discussion ", Humanities and Social Sciences Review, Ankara University, Turkey, p.445.

² -صالح باتل، "المهمة الجديدة في وصف الوظيفة للحكومات المحلية في تركيا: استصلاح الثقافة الحضرية والتحضر"

مجلة الاقتصاد وعلم الاجتماع والسياسة PARADOKS ، 11 (ديسمبر 2016) ، إصدار خاص ، ص.29 : متوفر

على الموقع : <http://dergipark.ulakbim.gov.tr/paradoks/>

نظر سلطاتها ، والتي لا تتحقق إلا بالتمسك الشديد بالنظام المركزي ، لكن آثار الأزمات السياسية والاقتصادية التي مرّت بها تركيا ، جعلها تعيد التفكير في مسألة الحكم الذاتي وتفويض صلاحيات المؤسسات الحكومية المركزية على مستوى المقاطعات والبنية والتقاليد من إدارة عامة شديدة المركزية خصوصا وأنها هي من يتحمل نفقات الحكومة المحلية وهذا من خلال مقارنة مجموع النفقات الحكومية التي انخفضت إلى 12 ٪ في عام 1995 ، بعدما كانت نفقات الحكومة المحلية حوالي 22 ٪ من إجمالي النفقات الحكومية .

كما شكل ترشح تركيا للانضمام في الإتحاد الأوروبي مبررا أساسيا للعديد من الإصلاحات، قبل وبعد ظهور الإتحاد الأوروبي ككتلة موحدة في أوروبا ، حيث وضع مجموعة من التدابير تبرر أهليتها في الانضمام إليه، وقد كانت أولى تلك التدابير ما قدمته أوروبا ، ميثاقا للحكم الذاتي المحلي في 15/10/1985، صادقت عليه تركيا في 21/11/1988 وصادقت معه على القانون رقم 3723 . لكنه تضمن بعض التحفظات بالنسبة لتركيا مما إستدعى إعادة التصديق عليها في 05/08/1992.¹

يعتبر ميثاق الأوروبي للحكم المحلي، الأداة القانونية الملزمة لدول المشكلة للإتحاد الأوروبي وبواسطته يتم إحترام مبدأ الحكم الذاتي ويتم إعتبار الجماعات المحلية واحدة من أهم الأسس التي يبنى عليها النظام الديمقراطي، حيث يضم آليات ممارسة الديمقراطية المحلية .

وقد تضمن الميثاق الأوروبي المبادئ الرئيسية للسيادة المحلية وكذلك قضايا واجبات ومسؤوليات مصادر دخل ، تمويل مالي للدولة ، التفويض الإداري للمؤسسات المحلية. والميثاق الأوروبي للحكم الذاتي المحلي ، كما قد يفهم من إسمه، فإن محتواه يتحدث عن سيادة الحكومات المحلية من أجل الحديث عن سيادة السلطات المحلية في تركيا.

لاقى هذا الميثاق تحفظات عديدة أخرت موضوع إنشاء الحكومات المحلية ، ففي المادة الأولى والثانية من هذا الميثاق، التي تعتبر مواد قصرية " فإعتراف التشريع الوطني بمبدأ الحكومات المحلية السيادية ومع الدستور حيثما أمكن " وهذا متناقض مع دستور عام 1982م، حيث لا توجد " سيادة للحكومات المحلية " .

¹ -Ipek Özkal Sayan and BarÖüÖvgün Op.Cit., p.446.

كما أن تعيين هيئات صنع القرار من المحلية في تركيا عن طريق الانتخابات. وفقا للمادة 67 من دستور 1982 ؛ تُجرى الانتخابات والاستفتاءات تحت إشراف النظام القضائي ، حرة على قدم المساواة سرية مستوى واحد ، التصويت العام " وهذا الحكم غير ملائم مع مواد هذا الميثاق.

ذكر تقرير التقرير السنوي للجمعية المحلية الإقليمية اليورومتوسطية بشأن البعد الإقليمي للإتحاد من أجل المتوسط لسنة 2013 ، "ARLEM" أن تركيا عام 2013، قطعت أشواطاً في تطبيقها لهذا الميثاق بعد أن أعلنت الحكومة عن حزمة من الإصلاحات السياسية نحو إصدار دستور جديد لتركيا، كما أكد التقرير على ضرورة رفع التحفظ على ميثاق الحكم الذاتي المحلي بوضوح قانون خاص بالمحافظين المنتخبين. وقد شكل العام 2014 الإنطلاقة الفعلية لإعتماد قانون البلديات الحضرية، حيث زاد عدد البلديات الحضرية إلى 29 بلدية.

في نفس المنوال، وفي حوار أجريناه عبر وسائط التواصل الاجتماعي، مع الاستاذ الدكتور "Irbai Erkabuga إيرباي أريكبوغا"¹. وفي سؤالي حول إستقلالية الجماعات المحلية في تركيا في ضوء ميثاق الحكم الذاتي المحلي، أجاب: " أن استقلالية الحكومات المحلية وما طرحه ميثاق الحكم الذاتي المحلي ليس بالسهل تطبيقه مباشرة في تركيا ، فوضعها الدستوري مختلف بالنظر إلى مركزيتها الموحدة لذلك فتطبيق وتنفيذ ما جاء فيه يستوجب إصلاحات في النظم المعمول بها وبالتالي فالتعامل مع الحكومات المحلية يكون بالتدقيق المركزي ، وأن الحكومات المحلية تكون في شكل تقسيم أو إتحاد. وأضاف بأنه "الحكومات المحلية مرتبطة حتما بالديمقراطية وأضاف أن سلطات الحكم المحلي التي كانت تستمد سلطتها من قبل القوانين تكون مقيدة بتعاميم وتوجيهات تتعارض مع روح القوانين، وأن البيروقراطيين بحاجة إلى تغيير عقليتهم، لأن الزمن تغير وحان الوقت لإستبدال الوضعيات القديمة بوضعيات مناسبة للبلديات التي تتطور ديمغرافيا."

الفرع الثاني : التقسيم الإداري في تركيا

تعتبر البلدية الوحدة الأساسية للتنظيم الإداري في تركيا وللحكومات المحلية على وجه الخصوص فقد كان تنامي البلديات على المستوى الاقتصادي أو السكاني السبب في الإصلاحات

¹ محادثة الكترونية مع الاستاذ الدكتور Irbai Erkabuga بتاريخ 7 فيفري 2016 كلية العلوم السياسية، قسم الإدارات المحلية والحكم الذاتي المحلي.

الفصل الثالث:.. الحكومات المحلية في تركيا بين تحديات الإصلاح السياسي ورهانات بناء الحوكمة المحلية

السياسية على المستوى المحلي، فوفقاً لمعهد الإحصاء التركي فقد بلغ عدد سكان تركيا د يعيش أغلبية السكان في البلديات بلغ عدد البلديات التركية.

ضمن هذا الإطار ، يظهر التقسيم الإداري في تركيا إلى أن التنظيم الإداري ككتلة موحدة (بنية فردية كإدارة مركزية ومحلية) تعمل الإدارة المركزية في إدارة الشؤون العامة على المستوى الكلي للدولة. إلا أنها لا يمكنها في أي حال من الأحوال تلبية مطالب السكان المحليين والتي يمكن ان تزيد من حدة العملية البيروقراطية . مما أكد ضرورة وجود منظمة ثانية أقل درجة في هرمية السلطة تسمى بالإدارة اللامركزية وتختلف هذه المنظمة في حد ذاتها وتنقسم اللامركزية إلى قسمين وفقاً لمعايير الخدمة والجغرافيا.

وفقاً لهذا التقسيم الإداري ، يمكن التمييز بين نوعين من اللامركزية : اللامركزية القطاعية والتي تتم على مستوى القطاعات كقطاع التعليم العالي حيث توجه خدمات الجامعات. أما الثانية ، وهي موضوع دراستنا فتتعلق بالمؤسسات اللامركزية هي الكيانات التي تُعرف بإسم الحكومات المحلية ويتم إنشاء هذه الكيانات ضمن جغرافية محددة وهي تعبر عن جزء من اللامركزية يتم تأسيسها من أجل تلبية الإحتياجات والمتطلبات المشتركة للأشخاص الذين يعيشون في منطقة معينة. ويمكن معرفة عدد الهيئات الإدارية كما هو مفصل في الجدول التالي

الجدول رقم : 10 عدد الهيئات المحلية في تركيا

العدد الاجمالي	نوع الهيئة المحلية
79	الحكم المحلي الاقليمي أو المحافظة provincial self-government
847	
690	
2.767	municipalities for urban area البلدية المنطقه الحضرية
15	Metropolitan City municipalities بلديات المدينة الحضرية
31.313	Village القرى

المصدر: بالتصرف

-Selçuk Yalçındag, Local Government in Turkey Problems and Solutions, Turkish Public Administration annuals, vol22-23, 1996,p p 48-49.

الفصل الثالث:.. الحكومات المحلية في تركيا بين تحديات الإصلاح السياسي ورهانات بناء الحوكمة المحلية

تم تنظيم الحكومات المحلية بموجب دستور 1982 المستمد من التقسيم الذي إعتدته الدولة العثمانية عام 1864 والذي يعد مشروعاً رائداً لتوأمة مع النموذج الفرنسي القائم على النهج الغربي حيث تم انشاء وحدات حضرية جديدة في المدن التركية.

وقد كرس الدستور التركي مبدأ تقسيم المحافظات في مادته 126 والتي تنص على ما يلي: " من حيث الهيكل الإداري المركزي ، تنقسم تركيا إلى محافظات على أساس الموقع الجغرافي والظروف الإقتصادية ومتطلبات الخدمات العامة .وتنقسم المحافظات إلى وحدات إدارية أصغر.وتقوم إدارة المحافظات على مبدأ تفويض الصلاحيات.ويجوز إنشاء هيئات إدارية مركزية تشمل عددا من المحافظات بغرض ضمان كفاءة الخدمات العامة والتنسيق بينها .وينظّم القانون مهام تلك الهيئات وصلاحياتها.

✓ التنظيم الإقليمي ما بعد الإصلاحات السياسية المحلية لعام 2004 :

أدرجت العديد من الإصلاحات على مستوى الجماعات المحلية ، فبالإضافة إلى المعمول به وفقاً لدستور 1982 ، أدرجت سلسلة من القوانين على الحكم دون الوطني في عامي 2004 و 2005 حيث تم إجراء إصلاحين رئيسيين :

- في عام 2008 ، تعديل قانون البلدية الذي خفض عدد البلديات من 3225 إلى 2950 بلدية
- في عام 2012 ، تم إجراء تعديل في قانون الحكومات المحلية (قانون الحكومة المحلية لعام 2012 وقانون بلدية متروبوليتان جديد رقم 6360).

تم تنفيذ قانون الحكم المحلي في مارس 2014 ، مما أدى إلى تخفيض عدد البلديات إلى 396 1 وإنشاء 14 بلدية جديدة "متروبوليتانية" بالإضافة إلى 16 بلدية منذ عام 2014 ، حسب ما هو مبين في الجدول ادناه.

الجدول رقم : 11 مستويات البلديات متروبوليتان

المجموع	REGIONAL OR STATE LEVEL المستوى الإقليمي أو مستوى الدولة	MUNICIPAL LEVEL مستوى البلدية
1 478	81	1 397
(تُحسب البلديات المتروبوليتان مرتين ككيان على مستوى البلديات وكيان إقليمي)	51 محافظة (İl Özel İdareleri) 30 بلدية متروبوليتان	970 المقاطعة والمنطقة البلديات (Belediyeler) 397 بلدة 30 بلدية متروبوليتان متوسط السكان في البلدية: 53.940 نسمة

المصدر : -

Ipek Özkal Sayan and BarÖüÖvgün, "The Autonomy of the Local Governmentsin TURKEY: a Contiuous and Current Discussion ", *Humanities and Social Sciences Review*,39, Ankara University, Turkey. P.4.

حسب الجدول، يتكون الهيكل التنظيمي لهذا الشكل الجديد من البلديات من طبقات التالية:

- البلدية الحضرية ؛
- بلديات المنطقة المكونة لها؛
- قرية غير تابعة وتضم 18362 قرية وهي مستوطنات تقليدية صغيرة جدا تنشأ لديها إدارات بلدية إلى جانب حاكم ذاتي و ممثل عن الإدارة المركزية يحتفظ بالدور التنفيذي .
ومن هنا فإن الدور الجديد للحكومات المحلية تتمثل في :
- إدارة مرافق البنى التحتية الحضرية (تخطيط المدن ، إمدادات المياه والصرف الصحي والنقل المحلي) ونظم المعلومات الجغرافية ، وقضايا الصحة البيئية والعامه ، والحركة الحضرية والحدائق العامة والترفيه والسكن والخدمات الاجتماعية والثقافية والتنمية الإقتصادية وبناء وصيانة المدارس .
- التخطيط الحضري أو الشرطة الحضرية أو إدارة الكوارث .

- التنمية والتعليم والزراعة (بما في ذلك إعادة التحريج* والري) والخدمات الصحية والضمان الاجتماعي والتجارة والاقتصاد .

الفرع الثالث : العلاقة بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية

أثارت مسألة الحكم المحلي أو الحكومات المحلية دائرة نقاش قوي دار حول كيفية تنظيم العلاقة بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية ، حيث يرى البعض أن الأخذ بنظام اللامركزية بدلاً من نظام الحكومات المحلية ذلك أن اللامركزية ترمي إلى تخفيض ضغط المركزية ، في حين أن الحكومات المحلية هو إنتقال السلطة إلى كيانات تحت تسلسل هرمي للمركز تخول لها تلك السلطة بإتخاذ القرارات وتنفيذها.

فيما يتعلق بمسائل معينة وقضايا محددة دون إستشارة المركز ، وبالتالي فإن هذا الوضع سيخفف من سلطة الحكومة المركزية فيها وستتوازي معها وسيقحم الإدارة في صراعات لا متناهية. في حين يرى البعض الآخر أن الأخذ بنظام الحكومات المحلية سيكون لتسهيل وتبسيط عمل الإدارة على المستوى المحلي والتقليص من نظامها البيروقراطي وكذا تحسين فهم المناخ الديمقراطي.

أولاً : مدى إستقلالية الحكومات المحلية عن الحكومة المركزية

تقوم السلطة في تركيا على هيكل وحدوي ومركزي المبدأ. فهذا المبدأ يعتبر الإدارة جزء لا يتجزأ من السلطة السياسية (الحكومة). لذا فيعتبرها المهتمون بالشأن التركي علاقة فريدة من نوعها ووحودية. إن إنشاء الحكومات المحلية في تركيا، قرار من شأنه أم يضع الحكومة المركزية موضع المراقب فقط لما يدور في المستوى المحلي في هرميتها السلطوية، فالحكومات المحلية تأخذ على عاتقها عناء تلبية الإحتياجات المحلية لمواطنيها دون الرجوع إلى هرمية السلطة المركزية.

فاللامركزية لم تعد كافية لإدارة بلديات بحجم إسطنبول التي تحتوي وحدها ما يقارب 15 مليوناً و 29 ألفاً و 231 نسمة نسمة حسب إحصائيات عام 2017¹ ، أي ما يعادل أو يتعدى تعداد سكان بعض

* - إعادة التحريج هي عملية إعادة تشجير الغابات من أجل تحسين نوعية الحياة البشرية من خلال امتصاص التلوث والغبار من الجو ، وإعادة بناء المصادر الطبيعية والنظم البيئية ، والتخفيف من ظاهرة الاحتباس الحراري حيث أن الغابات تسهل التخلص ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي .

1 - [Istanbul Population](http://worldpopulationreview.com/world-cities/istanbul-population), see in 10/02/2017, site : <http://worldpopulationreview.com/world-cities/istanbul-population>.

الدول . أمام هذا النمو الكبير للسكان وعلاوة على كونها من أكثر المدن إستقطابا للسياح في تركيا، فإنه من غير الممكن ان يكون تطبيق نظام اللامركزية الادارية كافي لتلبية إحتياجات مواطنيها.

الشكل رقم 5 : لا مركزية السلطة في تركيا



المصدر : من إنجاز الطالبة

في نفس السياق، ناقش الأستاذان " Ipek Özkal Sayan and BarÖüÖvgün " أنه : " من الممكن أن نقول أن تعبير "الاستقلال الذاتي المحلي" لا يتم في 127 المادة من دستور 1982 ، التي تنظم الحكومات المحلية ، إذا أخذنا قضية الحكومات المحلية في تركيا ، في المقام الأول من وجهة النظر الدستورية، من جهة ثانية فإن فقرة من نفس المادة تنص على الحكم التالي: "المنشآت والبعثات وسلطات الحكومات المحلية ينظمها القانون وفقا لمبدأ اللامركزية ".¹ فهل المقصود هنا بمبدأ "اللامركزية" يحمل معنى "الحكم الذاتي المحلي" ؟

بالنظر إلى الدستور التركي الوحدوي ومركزي الهيكل ، فالمقصود باللامركزية هنا الحكم المحلي لكن بالمفهوم الذي كان معتمد قبل هذا وهو اللامركزية في الإدارة في هيكل الدولة الموحد . فاللامركزية متوفرة لكنها مهيكلة بمركز ، ينظمها القانون القائم على شروط الحكم الذاتي للحكومات المحلية التي وضعها الميثاق الأوروبي للحكم الذاتي المحلي على إعتبار رغبة تركيا الإنضمام إليه ، حيث يتم ضمان واجبات وسلطات الحكومات المحلية من خلال الدستور والتشريعات في هذا السياق ، فإن الحكومات المحلية ستكون قادرة على خدمة مصلحة السكان المحليين شرطاً للبقاء ضمن الإطار الذي وضعه القانون. مع الأخذ بعين الاعتبار بالوجود القانوني للوحدة المحلية مقابل الحكومة المركزية هذا النوع من الهيكله يهيئ الحكومات المحلية من أداء جزء معين من الشؤون العامة تحت مسؤوليتها الخاصة.

¹ - Ipek Özkal Sayan and BarÖüÖvgün , Loc.Cit.

إن إتخاذ تركيا لقرار إنشاء حكومات محلية ، كأسلوب حديث لتسيير الشأن المحلي من شأنه إعطاء صورة واضحة ومؤثرة على المسار التنموي في شكله السياسي والاقتصادي وخصوصا ما تعلق بترسيخ مبادئ الديمقراطية على المستوى المحلي . كما أن تعزيز الحكومات المحلية هو العملية التي تنتمي إلى تلك الفئة. تعزيز الإستقلال الذاتي للحكومات المحلية ويجب النظر إلى الحكومات المحلية في هذا السياق.

ثانيا : علاقة وزارة الداخلية بالسلطات المحلية

تم ترتيب العلاقة بين وزارة الداخلية والسلطات المحلية في المادة 127 من الدستور والقانون رقم

3152 المتضمن مهام وواجبات وزارة الداخلية ، حيث يتم ترتيب ذلك وفقا لما يلي:

- وفقا للمادة 127 من الدستور ، فإن الهيئات الإدارية المحلية أو أعضاء هذه الهيئات الذين تم استجوابهم أو إدانتهم يمكن ان يتسبب ذلك في فصلهم من قبل وزير الداخلية ؛
- وفقا للمادة 2 من القانون رقم 3152 ، يمكن لوزارة الداخلية إنشاء مقاطعات إدارية في الأحياء والبلديات والإدارة المركزية للإدارات المحلية وهذا مهم جدا لتنظيم هذه العلاقات.¹
- بموجب المادة 11 من القانون نفسه فإن الإدارة العامة للحكومات المحلية هي وحدات خدمات رئيسية في وزارة الداخلية من خلال ما يلي:
 - أ- تطبيق القوانين والأنظمة واللوائح المختلفة التي تنظم أعمال وعمليات الإدارات المحلية وتنفيذ ومتابعة وإتمام وتنفيذ الواجبات والخدمات المقدمة للوزارة؛
 - ب- ضمان تنفيذ تشريعات سلطة الوصاية التي لدى الوزارة على الإدارات المحلية ؛
 - ج- تنفيذ خطط التنمية والبرامج السنوية للإستثمارات والخدمات الإدارية المحلية ومراعاتها؛
 - د- إجراء بحوث لتطوير الإدارات المحلية ، لتقديم معلومات إحصائية وجمعها وتقييمها ونشرها؛
 - هـ- متابعة تنفيذ التدريب أثناء الخدمة لموظفي الإدارات المحلية بالتعاون مع مديرية التربية والتعليم؛
 - و- يتم تنفيذ عمليات مراقبة الإدارة المحلية من قبل مجلس التفتيش بالوزارة لتنظيم والتنفيذ من خلال إتخاذ رأي الرئاسة ؛

¹ - Official Gazette of the Republic of Turkey , issued on 23/2/1985, Law Number: 3152, Date of Acceptance: 14/2/1985, Issue: 18675, Published by: Honor: 5 Volume: 24 Page: 239

ي- في نفس السياق ، فللمديرية العامة للسلطات المحلية الإشراف ، التدريب ، التوجيه والمسائل التنظيمية المتعلقة بالإدارات بإشراك للسلطات المحلية المعتمدة من قبل سلطة الوزارة في 13 أوت 2010.

المطلب الثالث : تنظيم الحكومات المحلية في تركيا في ضوء الإصلاحات السياسية

تتطلب دراسة الحكومات المحلية التركية ، تحديد نوع اللامركزية فيها : حيث أوجد المشرع التركي وحدتين للامركزية الوحدة الأولى هي اللامركزية القطاعية والتي يتم تنظيمها وظيفيا (الجامعات والشركات المملوكة للدولة) الموزعة عبر كل البلاد. أما الوحدة الثانية ، هي الوحدة التي تعمل لأكثر من قضية في منطقة جغرافية محدودة تمثلها الحكومات المحلية وهذا ما يهمننا في هذا المطلب.

الفرع الأول : هيكلية التوزيع الإقليمي للسلطة المحلية

تتوزع السلطة التنفيذية في تركيا على عدة مستويات السلطة التنفيذية للدولة في تركيا، المركز (تنظيم عاصمة، المقاطعة، المحافظات ، حكومات المحلية ، المناطق) والحكومة المحلية (منظمات الحكومة المحلية) .

فمنذ 2004، طورت تركيا مختلف إدارتها ومنها الإقليمية بالشكل الذي جعلتها تمارس عملياتها في شكل برلمانات محلية ، فوضعت ترتيبات قانونية خاصة من حيث المبدأ ، فالحكومات المحلية تمتلك الشخصية المعنوية التي تمنح لها الصفة القانونية .

1- في الإطار السكاني والجغرافي : لدراسة هيكل الحكومات المحلية علينا أولاً الإطلاع على مختلف مكوناتها وأهم مكون لها هو السكان ، حيث تم تغيير المعيار السكاني لعام 2000 المطبق منذ عام 1930م برسم المشرع التركي حدوداً لمشكلة عدم التوازن في التوزيع السكاني للمناطق والأقاليم حفاظاً على توازن مواردها. لذلك وضع تشريعات تنظم هذه الخاصية ، فقد نصت المادة الرابعة من قانون البلدية رقم 5393 الذي خلف للقانون رقم 1580 الخاص بالبلدية على شرط الحصول على الكيان القانوني للبلدية " أن تتوفر البلدية على 5000 نسمة فما فوق". كما حدد مسافة 5 كيلومترات بين مستوطنتين لإنشاء البلدية.

وسع القانون رقم 5216 ، حدود البلدية (بلديات المتروبوليتان والبلديات) وتحويل القرى إلى أحياء ، وقد نصت المادة 4 على ما يلي : " يجب أن تتوفر البلديات الإقليمية على أكثر من 750.000 نسمة ، وهذا حفاظا على مستوى التنمية الاقتصادية فيها " ¹.

كما وضعت تدابير خاصة بالنسبة للبلديات التي يقل عدد سكانها عن هذا المستوى المطلوب حيث إقترح القانون رقم 5747 على أسس عامة ، فقدره اللّحام للبلديات الصغيرة منخفضة السكان التي تعتمد على الأسهم المحولة من عائدات ضريبة الميزانية العامة في منظمة إدارية تتناسب مع السكان البلديات التي يقل عدد سكانها عن 2000 . فتوسعت حدود بلدية أنطاليا لتصبح بلدية متروبوليتان . كما تم تحويل البلديات ال 11 المتبقية إلى بلدية المرحلة الأولى ، 7 قرى أصبحت حي büyükşehirin ومع تطبيق قانون رقم 5747 ؛ فكونت أنطاليا 5 مناطق ككيان قانوني منها 14 بلدية من الدرجة الأولى ².

تعد هذه الإصلاحات أساس إعادة برمجة مهام البلديات وضعها القانوني الجديد نحو إدارة أكثر نجاعة، فالحكومات المحلية من شأنها البحث عن وضعيات أحسن للسكان المحليين من حيث قدرة هذه البلديات من إستيعاب إحتياجاتهم ومتطلباتهم ومشاركاتهم في التنمية. ومعيار هذا الإصلاح ينص على منع الهجرة إلى المنطق الحضرية، بحيث توضع التدابير اللازمة التي تمكن من تلبية الخدمات المشتركة والمدنية بسرعة بإنشاء حقل إداري في القرى.

أما في مجال تحديد حدود البلدية ، فقد تم تغيير الحدود الإدارية والقانونية بموجب القانون رقم 5747 نتج عنه إنشاء 143 بلدية محلية جديدة داخل حدود البلدية (المادة 1) نصت بإزالة الشخصية القانونية لبعض الأحياء داخل الحدود الحضرية والأحياء داخل حدود البلدية ، وحولت إلى حي من أحياء البلديات الحضرية ؛ أما البلديات التي أسقطت ، بسبب عدم بلوغها نصاب التعداد السكاني (2000 نسمة) اللازم الذي يتم من خلاله إعطاءها صفة البلدية فقد تم تحويلها إلى بلدية منطقة وتغيير هيكلها الإداري مع مراجعة ديونها.

إضافة إلى ذلك ، فقد تولد عن تلك الإصلاحات إنشاء 16 بلدية حضرية ميتروبوليتان كما هي موضحة في الجدول الموالي والتي تنصدر هرمية أصناف البلدية أو ما يعرف بالبلدية العاصمة والتي أنشئت بموجب القانون 3030 والبلدية من الدرجة الثانية التي تخضع للقانون 5216 إضافة إلى هذا

¹ - Official Gazette of the Republic of Turkey , issued on :23/7/2004, Law : 5216, article 4 (MUNICIPALITY OF THE METROPOLITAN MUNICIPALITY).

² - Hüsnü AKILLI , " Digital Transformation Results in Local Management System in TURKEY: The Case of ANTALYA", Turkey Administration Journal , Issue 469 , 2010, p31.

الفصل الثالث:.. الحكومات المحلية في تركيا بين تحديات الاصلاح السياسي ورهانات بناء الحوكمة المحلية

فمع تغيير حدود البلديات بموجب القانون رقم 5747 الذي سمح بتوسيع المدن الكبرى والذي أعطى صورة نمطية جديدة لهذه المدن وسمح بظهور عاصمة البلدية وتقسيمها إلى مناطق أقل ووضع تنظيم جديد للمنطقة .

الجدول رقم 12 تقسيم البلديات المتربوليتان وفقا للقوانين الجديدة التي تنشئ وتنظم البلديات

القانون رقم 5747 ¹ بعد انتخابات العام 2009 المحلية		القانون 5216 ²		القانون 3030 ³		بلدية ميتربوليتان	
العدد	نوع البلدية	العدد	نوع البلدية	العدد	نوع البلدية		
5	مجلس المنطقة	3	مجلس المنطقة	2	مجلس المنطقة	اضنة ADANA	1
		17	بلدية المستوى الأدنى	/	بلدية المستوى الأدنى		
16	مجلس المنطقة	15	مجلس المنطقة	8	مجلس المنطقة	ANKARA انقرة	2
		21	بلدية المستوى الأدنى	/	بلدية المستوى الأدنى		
5	مجلس المنطقة	/	مجلس المنطقة	/	مجلس المنطقة	ANTALYA انطاليا	3
		14	بلدية المستوى الأدنى	3	بلدية المستوى الأدنى		
7	مجلس المنطقة	7	مجلس المنطقة	3	مجلس المنطقة	برصا BURSA	4
		18	بلدية المستوى الأدنى	3	بلدية المستوى الأدنى		
4	مجلس المنطقة	/	مجلس المنطقة	/	مجلس المنطقة	ديار بكر DİYARBAKIR	5
		6	بلدية المستوى الأدنى	3	بلدية المستوى الأدنى		
3	مجلس المنطقة	6	مجلس المنطقة	/	مجلس المنطقة	ارض الروم ERZURUM	6
		1	بلدية المستوى الأدنى	3	بلدية المستوى الأدنى		
2	مجلس المنطقة	/	مجلس المنطقة	/	مجلس المنطقة	إسكي شهر ESKİŞEHİR	7
		5	بلدية المستوى الأدنى	3	بلدية المستوى الأدنى		
3	مجلس المنطقة	3	مجلس المنطقة	2	مجلس المنطقة	غازي عنتاب GAZİANTEP	8
		5	بلدية المستوى الأدنى	/	بلدية المستوى الأدنى		
39	مجلس المنطقة	32	مجلس المنطقة	27	مجلس المنطقة	اسطنبول İSTANBUL	9
		41	بلدية المستوى الأدنى	/	بلدية المستوى الأدنى		
21	مجلس المنطقة	19	مجلس المنطقة	9	مجلس المنطقة	ايزمير	10

¹ Official Gazette of the Republic of Turkey issued on 23/07/2004, Law No. 5216 of 10/07/2004. (MUNICIPALITÉ DE LA MUNICIPALITÉ MÉTROPOLITAINE).

² Official Gazette of the Republic of Turkey issued on 22/3/2008, Law No. 5747 of 22/03/2008. (DISTRICT IN THE MUNICIPALITY OF METROPOLITAN MUNICIPALITY AND LAW ON CHANGES IN SOME LAW).

³ - Official Gazette of the Republic of Turkey, Law No. 3030 of 27/06/1984. (For municipal administration), available at: http://www.hkmo.org.tr/mevzuat/mevzuat_detay.php

الفصل الثالث: .. الحكومات المحلية في تركيا بين تحديات الإصلاح السياسي ورهانات بناء الحوكمة المحلية

		38	بلدية المستوى الأدنى	/	بلدية المستوى الأدنى	İZMİR	
5	مجلس المنطقة	5	مجلس المنطقة	2	مجلس المنطقة	قيصري	11
		19	بلدية المستوى الأدنى	/	بلدية المستوى الأدنى	KAYSERİ	
12	مجلس المنطقة	6	مجلس المنطقة	/	مجلس المنطقة	قوصايل	12
		38	بلدية المستوى الأدنى	/	بلدية المستوى الأدنى	KOCAEL	
3	مجلس المنطقة	3	مجلس المنطقة	3	مجلس المنطقة	قونيا	13
		4	مجلس المنطقة	/	بلدية المستوى الأدنى	KONYA	
4	مجلس المنطقة	/	بلدية المستوى الأدنى	/	مجلس المنطقة	مرزین	14
		22	مجلس المنطقة	3	بلدية المستوى الأدنى	MERSİN	
10	مجلس المنطقة	6	بلدية المستوى الأدنى	2	مجلس المنطقة	SAKARYA	15
		15	مجلس المنطقة	10	بلدية المستوى الأدنى	ساكاريا	
4	مجلس المنطقة	1	بلدية المستوى الأدنى	/	مجلس المنطقة	سامسون	16
		14	مجلس المنطقة	3	بلدية المستوى الأدنى	SAMSUN	
143	مجلس المنطقة	101	بلدية المستوى الأدنى	58	مجلس المنطقة	المجموع	
		283	مجلس المنطقة	31	بلدية المستوى الأدنى		

المصدر : بتصريف عن Hüsniye AKILLI , Op.Cit.,p25

ما يمكن ملاحظته من خلال هذا الجدول أن واقع أن التغيير في طبيعة البلديات وإعادة ترسيم حدودها ، قد غير من طبيعة المناطق في حد ذاتها، ففي الوقت الذي يتم تحويل حالة القرويين إلى الحي الحضري، فإن هذا سيعرضهم إلى مشاكل التحضر وبالتالي لن تحل المشاكل المرتبطة بالقيم المحلية والثقافية والبيئية وكفاءة الخدمة وفعاليتها.

بالنظر إلى القوانين المصممة لهذا التقسيم الحضري الجديد ، وضعت بناء على مخططات تقسيم المناطق وفقا لما يناسب وضعيتها التماوية ، من أجل بناء متكامل للبنى التحتية ، وفقا لأبعاد سياسية واقتصادية وحتى إجتماعية .

أ- البعد السياسي : سيؤثر على التشكيل السياسي في مجلس المدينة و الإدارية، وسيحفز زيادة المنتخبين المحليين ، حيث أن زيادة حدود البلدية سيزيد من عدد سكانها، مما يحتم ضرورة زيادة عدد المنتخبين المحليين الذين سيمثلون مجموع السكان المضافون .

الفصل الثالث: .. الحكومات المحلية في تركيا بين تحديات الإصلاح السياسي ورهانات بناء الحوكمة المحلية

ب- **البعد الاقتصادي** : ستزيد من فرص الاستثمار المحلي وزيادة في الموارد التمويلي للبلدية، فالبلديات الصغيرة ليس لديها ديون في الغالب ، بالإضافة أن معظم سكانها هم قرويون يعملون إما في الفلاحة أو في تربية الحيوان ، وهذا سيحفز الاستثمار في نشاطهم.

إضافة إلى هذا، فإن توسيع مناطق الخدمة بالنسبة للبلدية سيدعم ب : البنى التحتية، الصرف الصحي ، نقل المياه ، النقل خدمات القمامة ، مما يحتم وضع لوائح جديدة تجمع بين : التخطيط، التنظيم ، التحفيز ، التنسيق والرصد والإشراف.

ج- **البعد الإجتماعي** : للتغير العمراني هو حركة التحضر في اللوائح القانونية ، تنتهي الشخصية القانونية والحي أصبح الناس في القرى المحولة فجأة "حضرًا" بعد التغيير القانوني.

الفرع الثاني : الإطار التنظيمي للحكومات المحلية :

يعتمد تسيير البلديات على أسلوب دقيق، وفعال يربط بين مختلف الإدارات سواء على المستوى المركزي أو على مستوى أجزاء الحكومة المحلية من أحياء وبلديات وبلديات حضرية ، وترجع جاذبية هذه التنظيم إلى فعالية الهيكل التنظيمي المطبق على مستوى الادارات المحلية، لذلك وضعت الدولة في إطار إعادة هيكلتها للحكومات المحلية مجموعة من القوانين والتي حاولنا تجميعها في الجدول الموالي:

الجدول رقم: 13 اللوائح القانونية المصاحبة لعملية اصلاح الحكومات المحلية

اسم القانون	رقم القانون	سنة صدوره
قانون بلدية العاصمة	5216	2004
قانون البلدية	5393	2005
قانون إدارة المحافظات الخاصة	5302	2005
الإدارات والبلديات الإقليمية الخاصة. حصة الإيرادات العامة للميزانية العامة. قانون المنح	5779	2008
داخل حدود بلدية العاصمة، إنشاء الحي وبعض القوانين حول التغيير القانون	5747	2008
بلدية متروبوليتان في أربعة عشر مقاطعة وسبعة وعشرون بلدة مع إنشاء بعض قوانين و قوانين المرسوم التعديل قانون.	6360	2012

المصدر: تم تجميعها من اللوائح القانونية

حسب هذا الجدول ووفقا لتلك القوانين يتكون هيكل الحكومات المحلية من الهيئات التالية:

أولا : هيئات الحكومة المحلية : تم إنشاء نظام بلدي حضري من مستويين بتطبيق أحكام القانون رقم 3030 الصادر في 1984/06/27 ، والذي ضبط تشكيل البلديات المتروبوليتان ، تم تصنيف البلديات في تركيا بشكل عام إلى مجموعتين رئيسيتين. ومع ذلك ، من خلال منظور أكثر منهجية ، يمكننا تقسيم البلديات في تركيا إلى خمس مجموعات:¹

1. البلديات المتروبوليتان
2. بلديات مقاطعة العاصمة (بلدية البلديات داخل أراضي البلديات المتروبوليتان).
3. البلديات الإقليمية
4. البلديات المقاطعة
5. البلديات الفرعية

حول الاختلافات بين هذه المجموعات:

- إن بلديات العاصمة وبلديات المناطق الحضرية هي أمثلة على بلديات المنطقة.
 - البلديات الحضرية هي المسؤولة عن الخدمة داخل أراضي كاملة من مقاطعة معينة، على سبيل المثال، لا يتم تفويض البلديات الإقليمية ضمن مقاطعة كاملة من مقاطعة ، ولكن فقط داخل أراضي وسط المدينة (المنطقة المركزية). وعلى نفس المنوال ، لا تكون بلدية البلدية مسؤولة عن الخدمات البلدية داخل كامل إقليم المقاطعة ، ولكن ضمن مناطق الإستيطان المركزي لمنطقة معينة.
 - البلديات الفرعية هي البلديات التي إكتسبت وضع البلدية.
- وهكذا ، توجد مقاطعة واحدة فقط في مقاطعة معينة ، ولكن بالإضافة إلى هذه البلدية ، قد تكون هناك أيضًا بلديات فرعية داخل أراضي تلك المقاطعة.
- تكون البلديات Metropolitan وبلديات مقاطعة العاصمة فقط في ثلاثة مدن رئيسية في تركيا (أي إسطنبول وأنقرة وأزمير) عندما كان هناك 67 مقاطعة في تركيا حتى عام 1999 ، وقد بلغ عدد البلديات المتروبوليتان 16 وقد إرتفع عدد المقاطعات إلى 81 محافظة ، مع زيادة حجم ومسؤوليات

¹ - Nazım Kartal, Gökhan Tuncel, Oguzhan Göktolga "Local Governments and Government of Cities in Turkey", *Journal of Public Administration and Governance*, Vol. 5, No. 1, (2015)p p.12-13.

البلدية تقرر إعادة هيكلة البلديات بإستبدال القانون 3030 في ما بعد بالقانون رقم 6360 الصادر في 2012/11/12 ، والذي يرسم لأهم القواعد التنظيمية لتسيير بعد إجراء تغييرات كبيرة في بناء المدينة الحضرية ودخول الإدارات حيز النفاذ .

تضمن نص القانون 3030، إنشاء وتنظيم البلديات ميتربوليتان، ولائحة متعددة الجوانب : الإدارة والقوانين والهيكل الادارية والمالية بالإضافة إلى الواجبات التي تضطلع بها السلطات المحلية والحقوق والامتيازات والعلاقات بين الواجبات والسلطات والسلع والخدمات بين البلديات بين البلديات والشركات التابعة لها. حسب هذا القانون فإن الحكومة المحلية تنقسم هيكليا حسب المادة 3 من نفس القانون :

1- بلدية ميتربوليتان (البلدية الرئيسية): بلدية العاصمة تحمل إسم المدينة الحضرية وتتضمن حدود المنطقة المركزية والمنطقة المركزية ومجموع المدن المكونة لها .

2- بلديات المنطقة : أنشئت في المناطق الواقعة داخل حدود البلدية الميروبوليتان .

3- المدن التي تضم أكثر من منطقة .

4- مراكز التنسيق : ويتضمن مركز تنسيق البنية التحتية ومركز تنسيق النقل ، حيث تضمنت المادة السابعة (7) من القانون 3030 المتعلق بالبلدية : كل ما يتعلق بالطرق الرئيسية والمساحات: التنمية وخطط الطرق البرية، الطرق السريعة ما لا يقل عن ثلاث معابر وبناء الطرق داخل ساحة المدينة كبيرة والأنفاق والجسور، وتمديدات الطبيعية لممرات المشاة ومجموعة متنوعة من النباتات.

بعد صدور القانون 6360 ، إستكملت وتيرة الاصلاحات التي بدأت مع القانون 3030 وجرى تطبيق القانون الجديد بعد أول انتخابات محلية (مارس 2014) ، حيث نالت الإدارات الإقليمية نصيبها من التعديل ، وأصبحت كما يلي :

1- البلديات المتروبولية : بلدية ميتربوليتان (بالتركية بيوكشاهير büyükşehir) هي بلدية بنفس مستوى المحافظات (التركية: il) أنشأها القانون 6360 الصادر في 2012/11/12 . حيث اعتبر كل مقاطعة بلغ تعداد سكانها 750.000 نسمة بلدية ميتربولية فمن الناحية العملية تم دمج سابقا فقط المنطقة الوسطى الحضرية ilçe MERKEZ و المناطق الحضرية المحيطة بالمقاطعة التي كانت موجودة . كما تتمتع بلدية ميتربوليتان بسلطة التخطيط وتقديم الخدمات بشكل عام للمنطقة بالتنسيق والتعاون.

أيضاً، حَسَمَ هذا القانون وضعية المناطق الريفية التي كانت موزعة عبر مناطق متباعدة ودمجها في إطار ما يعرف بحي ilçe ببلدية مركز بحيث أصبحت جميع مناطق البلديات من الدرجة الثانية. بالتالي جمع ما بين المناطق الريفية والحضرية ليعطي تشكيلة حضرية مختلفة عن ما كان معروفاً في تركيا من قبل.

2- بلدية مركز المحافظة : تعتبر مركز المحافظة Valilik Merkezi بلدية ونصبت فيها حكومة مقاطعة (إدارة إقليمية خاصة). فجميع مراكز المقاطعة أيضاً بمثابة مراكز المقاطعة للمنطقة التي تقع فيها، مع إعادة تنظيم أنها لم تعد موجودة في المحافظات الثلاثين التي أصبحت البلديات المترابولية، لكنها استمرت في 51 مقاطعات أخرى .

3- بلدية المنطقة : بلدية المنطقة Bölge belediyesi هي بلدية مرتبطة بمراكز المقاطعات. وتعتبر بمثابة المركز الإداري للمنطقة ، وتوجد في كل من المحافظات والبلديات المترابوليان وحتى في المحافظات مع بلدية العاصمة، وبلدية المنطقة هي تابعة لبلدية العاصمة وأنها مسؤولة عن كل المستوطنات في منطقة حي (الحضرية والريفية). أما في المقاطعات الأخرى ، تكون بلدية المنطقة مستقلة عن أي بلديات أخرى قد تكون موجودة في المنطقة المسؤولة فقط عن التسوية الرئيسية للمنطقة .

4- بلدية المدينة : بلدية Şehir belediyesi بلدية مرتبطة بجميع المدن والمدن الصغيرة التي لا تعتبر مراكز محلية، كانت موجودة أصلاً في جميع مقاطعات تركيا ، ولم تعد موجودة في بلديات العاصمة حيث اندمجت مع بلديات المقاطعات ، ولكنها لا تزال موجودة في 51 مقاطعة عادية .

إستطاعت الحكومات المحلية من خلال هذه الحزمة الهامة من الإصلاحات على النطاق المحلي التي فرضها القانون رقم 6360 والتي وضع من خلالها ملامح النظام المحلي في تركيا، علاوة على ذلك ، بدأت حزمة الإصلاح لعام 2012 بشأن البلديات المترابوليتان وإعتبار مارس 2014 تاريخ بداية العملية الديمقراطية للحكومة المحلية بعد إجراء أول إنتخابات لها .

ثانياً : مهام وواجبات سلطات البلديات المترابوليتان

وضع القانون رقم 5216 في مواده : 7-9 المتعلق بالبلديات المترابوليتانية مجموعة من المهام والمسؤولية وتتمثل في ما يلي:¹

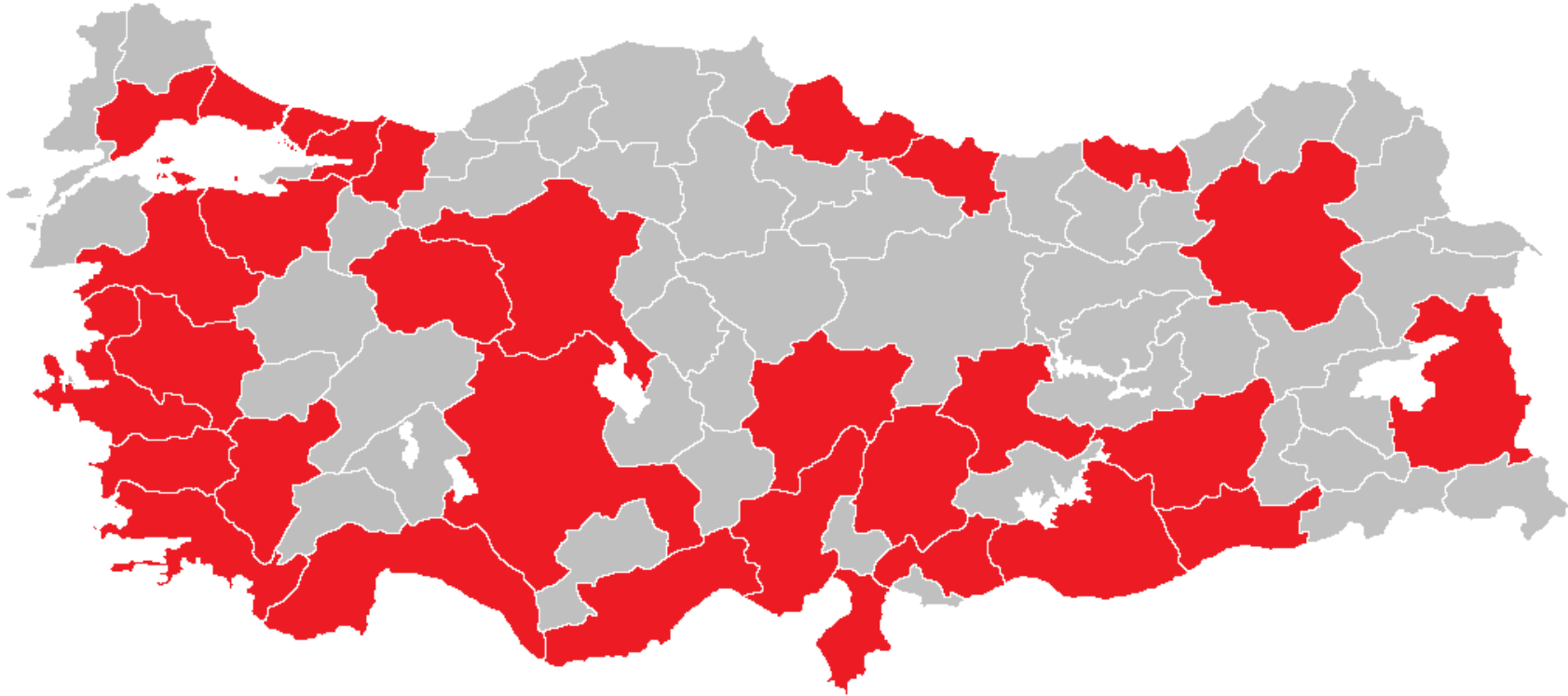
¹ Official Gazette of the Republic of Turkey issued on 23/7/2004 Issue: 25531 Law Number: 5216, (MUNICIPALITY OF METROPOLITAN MUNICIPALITY).

1. إعداد الخطط الإستراتيجية؛
2. إعداد خطط تقسيم المناطق الرئيسية؛
3. ترخيص ومراقبة مؤسسات الأعمال التي ستكون نشطة أو سوف تكون نشطة داخل الحدود التي تكون فيها البلديات المتروبولية مسؤولة؛
4. إعداد خطة النقل الرئيسية للمتروبولتان؛
5. بناء الساحات والشوارع والطرق والطرق الرئيسية التي تقع ضمن دائرة اختصاص بلدية متروبوليتانية؛
6. إنشاء معلومات المدينة والأنظمة الجغرافية للمدن ؛
7. حماية البيئة والأراضي الزراعية وأحواض المياه؛
8. التشجير؛
9. الخدمات المتعلقة بالنفايات الصلبة ؛
10. أداء خدمات الشرطة البلدية داخل الحدود التي يؤذن بها ؛
11. بناء وتشغيل محطات الركاب والبضائع ومواقف السيارات المفتوحة والمغلقة ؛
12. بناء المنشآت الاجتماعية ، والمتنزهات الإقليمية ، وحدائق الحيوان ، وملاجئ الحيوانات؛
- والمكتبات ، والمتاحف ، ومراكز الرياضة والترفيه التي ستخدم جميع المستوطنين المتروبوليتانيين ؛
13. دعم الأندية الرياضية للهواة ؛
14. بناء المباني والنباتات للخدمات الصحية ، والثقافة ، وخدمات التثقيف ، وإمدادات المواد ، وخدمات الصيانة للمرافق العامة التي تقدم الخدمات نفسها للمستوطنين الحضريين ؛
15. خدمات النقل العام ؛
16. خدمات المياه النظيفة والصرف الصحي ؛
17. تحديد مناطق المقابر ، وبناء وتشغيل المقابر ، والخدمات المتعلقة بالجزر ؛
18. بناء مخزونات الجملة والمسالخ؛
19. إنشاء محطات التدفئة المركزية ؛
20. توليد الأراضي والمساكن عند الحاجة (القانون 5393 المادة 69) ؛
21. الحصول على التحول الحضري والتنمية (القانون 5393 ، المادة 73).

ثالثا : الهيكل الادارة وعدد بلديات المتروبوليتان في تركيا بعد تطبيق القانون 6360

نتج عن تطبيق القانون 6360 تقسيم إداري وهيكل جديد مع زيادة معتبرة في عدد البلديات المتروبولية بلغت 30 بلدية وتظهر المدن الحضرية في الأحمر في الخريطة رقم 01 المبينة أدناه . وكذا الجدول رقم البلديات المضافة في رصيد التنظيم الإداري الجديد لتركيا البلديات وتحولت هذه المحافظات إلى بلديات متروبولية داخل الحدود الإدارية لمقاطعات الآتية : أيدين ، باليكسير ، دنيزلي ، هاتاي ملاطية ، مانيسا ، Kahramanmaraş و Mardin و Muğla و Tekirdağ و Trabzon و Şanlıurfa و Van حسب ما نص به القانون رقم 6360 ، يوجد مستويين للعاصمة في نموذج حكومي يكيّف حكومة مدنية متكاملة في المقاطعات و بلديات المقاطعات من الدرجة الأولى لتغطية المتطلبات الخدماتية المحلية وتطبيق عناصر الحوكمة المحلية ، فنظام متروبوليتان أصبحت فيه البلديات حكومات حضرية إقليمية.

شكل رقم 6 : خريطة بلديات ميتربوليتان في تركيا



المصدر : اللون الأحمر يمثل بلديات المتروبوليتان(2016, tr.wikipedia.org, List of Metropolitan Municipalities)

الجدول رقم : 14 بلدية متروبوليتان بعد الإصلاح في تركيا

تعداد السكاني	بلديات نيوميتربوليتان New Metropolitan Municipalities	تعداد السكاني	بلديات متروبوليتان قبل الإصلاح
1.892.320	زالفيرا Şanlıurfa	14.657.434	اسطنبول İSTANBUL
1.533.507	Hatay هاتاي	5.270.575	ANKARA انقرة
1.380.366	مانيسا Manisa	4.168.415	ايزمير İZMİR
1.186.688	بلقصور Balıkesir	2.842.547	برصا BURSA
1.096.610	قهرمانمرز Kahramanmaraş	2.288.456	ANTALYA انطاليا
1.096.397	فان Van	2.183.167	اضنة ADANA
1.053.506	عدين Aydın	2.130.544	قونيا KONYA
993.442	دنيزلي Denizli	1.931.836	غازي عنتاب GAZİANTEP
937.910	تقرير داغ Tekirdağ	1.780.055	قوصايي KOCAELI
908.877	مغلا Muğla	1.745.221	مرزين MERSİN
796.591	ماردين Mardin	1.654.196	ديار بكر DİYARBAKIR
772.904	مالاتيا Malatya	1.341.056	قيصري KAYSERİ
768.417	طرابزون Trabzon	1.279.884	سامسون SAMSUN
728.949	وردو Ordu	953.181	SAKARYA ساكاريا
/	/	826.716	إسكي شهر ESKİŞEHİR
/	/	762.321	ارض الروم ERZURUM

المصدر

الفصل الثالث: .. الحكومات المحلية في تركيا بين تحديات الإصلاح السياسي ورهانات بناء الحوكمة المحلية

بعد الإصلاحات التي طبقت بعد الانتخابات الحكومات المحلية لسنة 2014 وقد حققت هذه الإصلاحات النتائج على مستوى أعداد الحكومات المحلية، حيث تطور عدد الحكومات المحلية من 16 بلدية ميتروبوليتان إلى 30 بلدية بعد ان تمت اضافة 14 بلدية ميتروبوليتان وقد إنعكس ذلك على عدد المحافظات والتي عرفت تناقصا في عددها حيث كانت 81 محافظة أو ولاية ، تمت إزالة 30 محافظة ليصبح عدد المحافظات إلى 51 محافظة وقد نتج عن هذا التغيير النتائج على صعيد الإيرادات ، حيث أعطيت الحكومات المحلية نسبة 6.5 % من الدخل الضريبي للميزانية العامة للحكومات المحلية. حيث كانت في السابق تعتمد على المشاركة توزع بمعدل 2.85% على البلديات من البلديات المتروبولية، من 2,5% إلى بلدية المقاطعات و 1,15% للإدارات الخاصة بالمقاطعات.

الجدول رقم: 15 معدلات التغيير بعد تطبيق قانون 6360 المتعلق ببلديات ميتروبوليتان

نوع الإدارة المحلية	قبل انتخابات 2014	بعد انتخابات 2014	معدل التغيير (%)
المحافظات	81	51	- 37,0
القرى	34.283	18.143	-47,1
البلدية	2.950	1.397	-52,6
بلدية مقاطعة العاصمة	16	30	87,5
بلدية مقاطعة	143	519	262,9
بلدية المنطقة	65	51	- 21,5
بلدية المدينة	749	400	- 46,6
	1977	397	- 79,9

Source :

Tarkan OKTAY, " METROPOLITAN GOVERNANCE IN TURKEY WITH REGARD TO REGIONALISM APPROACHES", *The Journal of Knowledge Economy & Knowledge Management / Volume: XII Spring*, The JKEM.p70

ثالثا : عدد رؤساء الأقسام التابعة للإدارة العامة وفقاً لمديرية العمليات

تم إعادة ترتيب المهام والبنى، تتكون الإدارة العامة للسلطات المحلية من 10 رئاسات إدارية

و26 مكتب فرعي، مع تنظيم رئاسات المقر هي :

1- غرفة الخدمات البلدية؛

- 2 - قسم المعلومات والإعلام؛
- 3- غرفة الخدمات المساندة؛
- 4- قسم العلاقات الخارجية والمشاريع؛
- 5- قسم التقارير والإحصاءات السنوية؛
- 6 - دائرة التفتيش والتفتيش والتدقيق؛
- 7- رئاسة الإدارات والجمعيات والقرويين؛
- 8 - إدارة المساعدات المالية؛
- 9 - رئاسة التشريع وتنمية الإستراتيجية؛
- 10- مكتب شؤون الموظفين والخدمات التعليمية؛

يرد أدناه المخطط التنظيمي للإدارة العامة للسلطات المحلية.

المبحث الثاني : الحوكمة الميتروبوليتانية كمدخل جديد لإصلاح الحكومات المحلية

مثلت التجربة التركية في النهوض بالدولة والمجتمع أحد أهم النماذج حيث شهدت خلال السنوات الماضية تميزاً في مجال السلطة المحلية واللامركزية الواسعة التي استطاعت أن تقدم نموذجاً متموياً رائداً على المستوى الإقليمي والعالمي، و هذا النجاح لم يكن صنيع اللحظة ، بل جاء نتيجة مراجعات فكرية ومنهجية و جهود حثيثة باتت تركيا اليوم معها المصدر الرئيسي لنماذج عمل البلديات في محاور كثيرة لعدد من الدول الأوروبية.

تمتلك تركيا اليوم أكبر خمس شركات تطوير في أعمال البلديات على مستوى أوروبا وتعمل في أكثر من 10 دول في مشاريع تطوير أعمال البلديات، يوفر هذا المؤتمر الفرصة للتعلم عن قرب ومحاكاة هذا النجاح بإشراف خبراء وممارسين.

المطلب الأول : عوامل إصلاح المحلي لنظام إدارة وتسيير البلديات الجديد (ميتروبوليتان)

تعددت الأسباب التي ساهمت في تطوير أسلوب إدارة الشؤون المحلية في تركيا، غير أن السبب الرئيس هو تمتعها بمساحة جغرافية واسعة وكثافة سكانية عالية، حيث تنقسم تركيا إدارياً إلى 82 محافظة تشمل 1350 بلدية ، هذا ما أدى بها كدولة قومية إلى مواجهة تحديات كبيرة سببتها عولمة الحياة السياسية والاقتصادية ؛ مع تزايد التطورات التكنولوجية والإيكولوجية، خصوصاً مع زيادة الوعي العام

بالمشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي لم تحل بعد ، مما أدى أيضا إلى تباين المطالب على أسس عنصرية وإثنية ودينية وإيديولوجية وإقليمية. وعليه يمكن إرجاء توجه تركيا لتبني نظام الحوكمة المحلية إلى العوامل الآتية :

الفرع الأول : العوامل المباشرة للأخذ بنظام الحوكمة المحلية

أولا : وجود تفاعل رئيسي ، يحفز على إنشاء أو تعزيز الحكومات الإقليمية والمحلية، وخصخصة أصول الدولة، وزيادة الدور الممنوح للقطاع الخاص (بما في ذلك الهيئات غير الحكومية) في توفير الخدمات والذي يصب في زيادة أكبر للامركزية وهذا ما يؤدي حتمية التغيير في دور الحكومة المركزية والحكومات المحلية هذه الاخير التي تعتبر نظام نشط جدا لتنفيذ السياسات الوطنية، مما يفضي إلى دعم استقلالية الحكم الذاتي المحلي والاختيار المحلي؛ "تدخل عام قوي مع اتجاه لا مركزي قوي".¹

ثانيا: شدة المركزية، التي تعد موروثا عثمانيا بسبب تقاليد الحكومة المركزية المركزة الموروثة من الإمبراطورية العثمانية ، فقد كان مصير منطقة أو مدينة في تركيا مرتببا إرتباطا وثيقا بالسلطة المركزية. وبالتالي فقد شكلت مخاوف بشأن التغييرات الدستورية والمؤسسية في الأوساط الأكاديمية والتجارية والسياسية التركية.

تميزت السلطة المحلية بنقص في وضع خطط إستراتيجية أو توليد الإيرادات. فمنذ منتصف الثمانينيات، كان هناك نقاش حول اللامركزية وما يرتبط مفهومها المباشر بمنهجية الحكم الذي يعتمد على توسيع قاعدة المشاركة الشعبية في عملية صنع القرار المحلي، من خلال تفويض السلطة ونقل الصلاحيات بأنواعها التنفيذية والتشريعية والاقتصادية من مستوى المركز إلى المستويات الإدارية المحلية وتعتبر أهم مبدأ من مبادئ الحوكمة المحلية المعتمدة على إشراك أصحاب المصلحة من المواطنين (مجتمع مدني وقطاع خاص) في صناعة القرار.

لقد كان مبرر التوجه نحو اللامركزية ، أن الناس في المجتمعات المحلية أعرف وما يناسب إحتياجاتهم وبالتالي من الضروري أن يتاح لهم الفرصة في عملية القرار الخدمي والتموي الذي يمس حياتهم اليومية. من هذا المنطلق فإن الدور الجديد للمركزية الحكومية في تركيا يكون الوسيط أو

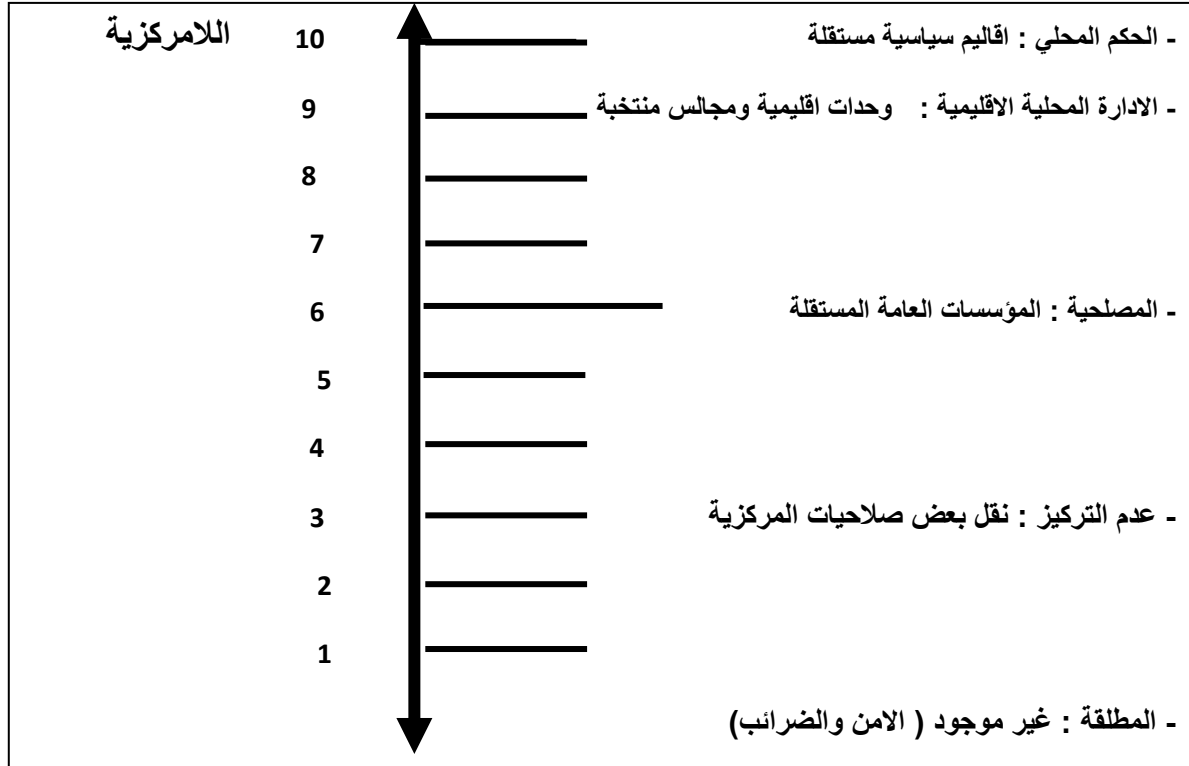
¹ - Korel Göymen and Begüm Özkaynak, Recent Developments in Local Governance in Turkey: Experiences and Lessons from Pendik, p2. By site :[http:// research.sabanciuniv.edu/5233/1/Local_Governance-Pendik_v11.doc](http://research.sabanciuniv.edu/5233/1/Local_Governance-Pendik_v11.doc)

الفصل الثالث: .. الحكومات المحلية في تركيا بين تحديات الإصلاح السياسي ورهانات بناء الحوكمة المحلية

المساعد بدلا من القائد دون منازع، من جهة ثانية تكون للحكومة المحلية مبادرة وقائدة لمختلف أنواع الشراكات الموجهة نحو التنمية.

شكل رقم: 7

درجات اللامركزية والتي تتدرج من الحالة المركزية المطلقة إلى اللامركزية في الحكم المحلي



المصدر : أحمد العجارمة، دليلك المبسط إلى اللامركزية في الاردن، (مركز العالم العربي وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية ومكتب مركز هانز زايدل الالمانية بعمان، أوت 2016) ص12.

ثالثا : هناك قناعة وبالإتفاق على نطاق واسع في دوائر الأوساط الأكاديمية وقطاع الأعمال والحكومات المحلية التركية على أن التصدي لمشاكل التهيئة الحضرية، بما في ذلك الإسكان والبيئة والنقل والتنمية الاقتصادية والتكامل المجتمعي والفقر، يتطلب تغييرا شاملا في الطريقة التي تتبناها الحكومات المحلية.

رابعا: الإصلاحات السياسية ، تركيا بلد في طُور التحول من أسلوب أبوي من أعلى هرم السلطة إلى أسفله إلى شكل من أشكال الشفافية والحوكمة الفعالة التي تستجيب لمطالب المواطنين وقد تمخض عن هذا التحول العديد من التغييرات الدستورية المؤسسية التي عالجت العديد من الإشكالات تتعلق بالإطار

الدستوري والقانوني لتسيير الاقليم والبلدية وإدارتهما محليا ، في مواجهة مباشرة والمركزية الشديدة التي يعرف بها النظام السياسي التركي منذ إنشائه ، فتركيا كدولة موحدة لا يوجد بها سوى مركز سلطة واحد لذا فإن الحوكمة المحلية تتحدى الاطار الدستوري القائم بتحويله عمليا إلى مراكز متعددة تشبه تلك التي توجد الديمقراطيات المتطورة، أي أعلى المستويات المحلية والإقليمية والوطنية وبالتالي إيجاد السبل لتعزيز تفاعل مستمر بين هذه المستويات والهيئات، مما أدى إلى تقسيم جديد للمهام والمسؤوليات والموارد من منظور يبحث عن زيادة مشاركة القطاعين الخاص والطوعي في تقديم الخدمات واتخاذ القرارات الاستراتيجية ومن تم فإن تركيا في حاجة إلى اعادة النظر في تقسيم جديد للعمل الاجتماعي ؛ (المؤسسات والهيكل الرسمية وغير الرسمية على السواء) إلى جانب المؤسسات التقليدية؛ وتطبيق التكنولوجيات والأساليب الجديدة فضلا عن أشكال جديدة من التعاون والمساءلة.

خامسا : الأهمية السياسية للمدن الكبرى ، أثناء نفوذ الإمبراطورية العثمانية لم يعتمد أي تقليد فيما يخص إستقلالية البلديات، ولم تكن المقترحات الرامية إلى إنشاء نظام إداري لا مركزي تستند إلى نموذج شبه اتحادي مقبولة بسبب الحفاظ على السلامة الإقليمية والتي استمرت في تركيا المعاصرة أيضا.¹

لكن في أعقاب الحرب العالمية الثانية، خضع النظام السياسي التركي لتغييرات كبيرة، مثل التحول من نظام إستبدادي أحادي الحزب إلى سياسة تنافسية ونظام متعدد الأحزاب. وفترة التصنيع التي ترعاها الدولة والميكنة النسبية للزراعة ما نتج عنه تنامي عملية النزوح من الريف إلى المدينة في الفترة ما بين عامي 1950 - 1980، وكانت النتيجة أن تضاعف عدد السكان في المدن الرئيسية الكبرى بثلاثة أضعاف، ما شكل ضغطا على الهياكل الأساسية والخدمات والقدرات الإدارية ذات المردود المتواضع.

¹ - Korel Göymen and Begüm Özkaynak,op.cit.,p.5.

الجدول رقم : 16 التطورات العددية لنسبة سكان الحضر في تركيا (مستوطنات)

السنة	1945	1980	2002	2004	2014
نسب الزيادة	%18.3	%52.2	%65	%76	%91.8

المصدر : إنجاز الطالبة بتصريف عن معهد الإحصاء التركي. Türkiye İstatistik Kurumu عدد السكان تم الإطلاع عليه بتاريخ : 15 /10/ 2016 على الموقع : <http://www.tuik.gov.tr/PreHaberBultenleri.do?id=18616>

حسب الجدول وبناء على إحصاءات المعهد التركي للإحصاء الذي سجل إرتفاع في تعداد السكان ،فإن عدد سكان المناطق الحضرية في تركية نتيجة النزوح الريفي قد عرف تضاعفا عدديا وصل إلى ثلاثة أضعاف ما بين أوائل سنوات النزوح (18.3 % عام 1945 م) إلى 65 % مع بداية القرن الحالي.

تعود أسبابه إلى تحسن مستوى المعيشي بالمقارنة مع الريف مع زيادة لفرص العمل حيث بلغت نسبة السكان في بلدية إسطنبول الذين يعيشون في مراكز المقاطعات والمقاطعات (91.8 % عام 2014) في حين بلغت نفس هذه النسبة عام 2013 م وصل إلى 91.3 %، اي بفارق نسبة 0.5 % في بالمقارنة مع العام الذي يليه وقد أدى هذا المعدل السريع للنمو داخل المدن الحضرية إلى :

- خلق أوجه قصور شديدة في البنية التحتية والخدمات؛
- ظهور مساكن غير مخطط لها وغير نظامية وغير قانونية (تسمى بالتركية gecekondu غيكوندو) والتي طوقت تقريبا جميع المدن التركية التي أوجدت مقارنة بالأجزاء المخططة من المدن؛
- إزدواجية ليس فقط من حيث كمية ونوعية البنية التحتية والخدمات بل أيضا إزدواجية إجتماعية بسبب عدم إدماج المهاجرين الحضريين في هذه الموثل الجديد؛
- إنتشار لمظاهر الفقر في المناطق الحضرية يمثل مشكلة رئيسية في معظم المدن التركية، بما فيها إسطنبول كما جاء في تقرير المعهد التركي للإحصاء (2005)¹؛

¹ Türkiye İstatistik Kurumu, İstanbul'da Nüfus Uyuşmazlıklarında Yoksulluk Raporu

(المعهد التركي للإحصاء ،تقرير عن الفقر في المستوطنات السكانية بإسطنبول (2005)،ص.3).

- إنسداد النظام الإداري المركزي للغاية المنتهج في تركيا، أمام تزايد التعداد السكاني الهائل الذي أدى إلى ضعف الخدمات المحلية، خصوصا ما تعلق بالبنى التحتية كالتعليم والصحة وحتى الخدمات العمومية كصرف القمامة وغيرها من المشاكل حيث عرفت إسطنبول بعاصمة القمامة بعد إنعدام الخدمات صرف القمامة وضعف الصرف الصحي فيها، أين وصل الأمر إلى الحكم على تركيا إلا من خلال أنقرة العاصمة الإدارية لتركيا ؛
- ضعف التنمية المحلية ذاتية الاقتصاد .
- إنتشار الفساد المالي والإداري كالرشوة والمحسوبية في التوظيف ومختلف التعاملات، أدى إلى إنهيار القيم الإنسانية داخل المجتمع المحلي، وإنحصار رؤية فيما يحققه الفرد من مصالح دون التفكير في العواقب.

الفرع الثاني : الأسباب الغير المباشرة للأخذ بنظام الحوكمة المحلية

أولا: النزعة العالمية نحو اللامركزية

شكل تفويض السلطة محليا الذي يظهر بقوة في الإتحاد الأوروبي، قوة دافعة وقوية لتركيا لقيامها بإصلاح الحكم المحلي، حيث قدم كلٌّ من الإتحاد الأوروبي و"البرنامج الوطني" في تركيا "خارطة الطريق" وهذا من أجل التوفيق بين تشريعات الإتحاد الأوروبي ومعايير ومؤسساته، وبين القوانين التركية بعد الإصلاحات من أجل أن تؤسس لمبادئ الحوكمة المحلية مع تشديد على الحاجة إلى الأداء الفعال للدولة.

أشار بيان ديوان المحاسبة في الإتحاد الأوروبي * Office Européen de Lutte OLAF - Anti-Fraude إلى أن العديد من المجالات والمؤسسات التي هي بحاجة إلى الإصلاح منها الإدارة العامة عموما والحكومة المحلية على وجه الخصوص.

كما خصص الإتحاد الأوروبي لتركيا موارد مالية بقيمة 4.48 مليار يورو، ما بين سنتي 2007-2013، حيث تم دفع 2.19 مليار يورو منها. ولفت البيان أن الإتحاد الأوروبي خصص منذ عام 2014 م، موارد مالية إضافية بقيمة 1.65 لصالح تركيا، وذلك في إطار المساعدات المقدمة خلال مرحلة ما قبل الانضمام إليه.

*- ديوان المحاسبة في الإتحاد الأوروبي: المؤسسة المختصة بمراقبة جميع الإيرادات والمصروفات، ومتابعة ضمان امتثال الإجراءات للقانون، والتأكد من إدارة الموارد المالية بشكل صحيح.

لقد كان الغرض من المساعدات المقدمة خلال هذه المرحلة ، هو دعم عملية الإصلاح للإنضمام للإتحاد الأوروبي من خلال التأكد من مبادئه والتي تدخل في إطار سيادة القانون ومراجعة الحسابات المالية، والحقوق الأساسية ، والديمقراطية ، والحكم الرشيد ، والتعليم ، والسياسات الإجتماعية ، وسيرها بشكل جيد وفعال.¹

ثانيا : تردي الوضع العام في تركيا

أمام هذه الظروف الصعبة التي عاشتها تركيا نهاية القرن الماضي ومطلع القرن الحالي، تنامي إدراك بضرورة تغيير مركزية النظام الإداري الذي لا يمكن أن يتصدى للمشاكل والتحديات التي تواجهها تركيا على المستوى المحلي والوطني، والمطالبة بدور اكبر للجماعات المحلية في عملية صنع السياسات العامة المحلية على مختلف المستويات وبناء ديمقراطية ناضجة. والتي أدت إلى مايلي:

- تطور صلة ديناميكية التي أظهرها القطاع الخاص الذي يتنامى بسرعة (على الصعيدين الوطني والمحلي) وقد أدت التغييرات الهيكلية في الاقتصاد، والانتقال من الاقتصاد الذاتي أو والاقتصاد المغلق إلى اقتصاد مفتوح موجه نحو السوق إلى المنافسة الدولية إلى خلق و / أو تعزيز موقف الجهات الفاعلة الجديدة؛
- ظهور مجتمع مدني محدود ولكن صوتي، يطمح إلى أن يكون له دور أكبر في إدارة المحلية وحتى الوطنية ؛
- لم يكن بالإمكان نشر جميع هذه التغييرات وتداولها على نحو كاف دون وجود وسائل إعلام فعالة وواسعة النطاق، في هذا الاطار انشئت في تركيا :

✓ أكثر من ثلاثمائة شبكات التلفزيون الإقليمية ؛

✓ وأكثر من خمسمائة محطة إذاعية وطنية وإقليمية ومحلية تعمل معظمها بإستخدام أحدث التقنيات ؛

✓ مطبوعات صحافية مكثفة، تمثل مختلف المنابر السياسية والآراء المتباينة .

- إن وجود تكنولوجيات الاعلام والاتصال لخدمة المصلحة العامة يسهل مناقشة واسعة النطاق لمختلف الإشكالات نشر المعلومات. وبهذا من الإنصاف القول أن معظم وسائل الإعلام هذه عادة ما تكون لصالح التحولات في الحكم والمجتمع .

¹ - EUROPEAN COURT OF AUDITORS :Guardians of the EU finances, EU Auditors examine aid to Turkey, 06/06/2017, <https://www.eca.europa.eu/en/Pages/NewsItem.aspx?nid=8466>. See 15/08/2017.

وبهذا اكتمل نصاب عناصر تكوين الحكم الرشيد محليا، بعد تقسيم جديد للعمل المجتمعي بين الدولة والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، أصغر حجما ولكن أكثر فعالية الدولة وعلى مستويات متعددة لتصل حتى اصغر مستوى؛ مع تأكيد لسيادة القانون وحقوق الإنسان الموسعة. ولم تقتصر هذه المطالب على تعزيز ديناميات الحوكمة المحلية على المستوى الوطني، فحسب بشكل عام ولكن أيضا تقديم الدعم لهيئات الحكم المحلي التي تشمل جميع الاطراف السياسية الراغبين في أن يتم تحريرهم من وصية الحكومة المركزية.

وفي الواقع، إن خطة التنمية التاسعة التي نشرتها المنظمة SPO في أوائل عام 2006م تعكس الأهمية المتزايدة التي تعلق على المنظور الإقليمي في السياق الإنمائي.¹ والتي دعتها خطة التنمية العاشرة 2014-2018 والتي تأسس لحكومة محلية تقوم على تنمية الإدارة الالكترونية تطبيقات وخدمات الحكومة الإلكترونية مع إيلاء أولوية عالية للمعلومات الاستراتيجية للمجتمع وهذا في إطار تدعيم خطة العمل التاسعة المطورة اعلاه ، حيث تم وضع بوابة الكترونية للممارسة العملية جمعت أكثر من 14 مليون مستخدم وقدمت أكثر من 600 خدمة منها (نظام تسجيل المعلومات ، المشتريات العامة الإلكترونية مخططات السجل المركزي ، بطاقة الهوية وأنشطة النشر وغيرها) فيما أطلق مشاريع تخص قطاعات التعليم والعدالة والصحة والضمان الإجتماعي والشرطة والمالية.²

عرف النظام السياسي التركي فترة حكم حزب العدالة والتنمية العديد الإصلاحات التي أخذت أبعاد مختلفة في إطار عملية إعادة هيكلة نظام الإدارة العامة وإعادة ترتيب آليات تقاسم السلطة المالية والسياسية خصوصا ما تعلق بتطوير مشاريع القوانين الخاصة بالإدارة العامة ونظام الحكم المحلي كإصلاح القوانين البلديات والإدارات الحضرية والإدارات الخاصة بالمقاطعات والتي وضعت موضع التنفيذ. وهي قوانين تتفق مع تشريعات الإتحاد الأوروبي وتشجع تطوير الهيكل الإداري بشفافية أكثر ومستندة إلى حقوق الإنسان وتحدد آفاقا جديدة للحكم المحلي في تركيا وهذا ما أقرته المفوضية الأوروبية حول تركيا لعام 2004م.

¹ - Country Listing(Turkey Table of Contents), Turkey Development Planning, Data as of January 1995,by site: <http://www.country-data.com/cgi-bin/query/r-13963.html> : see in 1/3/2017.

² - The Tenth Development Plan (2014-2018), Decision on the approval of the Tenth Development Plan (2014-2018) Decision No: 1041 Date: 2 July 2013, Decision No: 1041, Date: 2 July 2013, law n° 360 .p 52

المطلب الثاني: الحوكمة المتروبوليتانية : تطبيق أدوات الحوكمة المحلية في تركيا

عهدت تركيا العديد من الحقبات التاريخية لإصلاح الحكم المحلي ، بل يعتبر البحث عن حكم جيد وفعال تقليد مرت به تركيا إلى حد الآن. لذلك وضعت العديد من الأدوات الإجرائية كوسيلة لتطبيق الحوكمة المحلية خصوصا تلك التي تساهم في المشاركة السياسية التي يعتبرها المحللون السياسيون الأتراك على أنها "الإجراء القانوني الإلزامي" ، لكننا في هذا مستوى من البحث سوف نلتزم بالأدوات التي إنتهجتها الحكومات المحلية لحكومتها.

الفرع الأول : طرق تنفيذ الحكم في الحكومات المحلية

عموما، إن العمليات التي تقوم بها السلطات المحلية في تنفيذ إجراءاتها هي معقدة وتحتاج إلى العديد من الحلقات للوصول إلى نتائجها ، إلا ان في تركيا وفي رؤيا مغايرة نحو تطبيق مبادئ الحوكمة المحلية وتنفيذ الحكم في الحكومات المحلية وفقد وضعت ثلاثة مبادئ أساسية وهي:¹

- مبدأ تغيير في مركز التوازن بين الحكومة المركزية والسلطات المحلية لصالح الحكومات المحلية؛
- مبدأ الخصخصة من أجل توفير تراكم رأس المال المحلي؛
- مبدأ الابتكار من أجل إستغلال كل طاقات المجتمع المادية والبشرية.

إعتمد تطبيق هذه المبادئ من أجل إعطاء نفس جديد للحكومات المحلية، وتقديم حوافز جديدة لتطويرها وتعزيز استقلالها المالي والذاتي، وقد ساهم تطبيق هذه المبادئ خلال أكثر من ثلاثة عقود من الزمن إلى تغيير الخدمات الكلاسيكية التي كانت تقدمها البلدية التي كانت توصف بالمحدودية، كجمع القمامة ، وتوفير مياه الشرب، وتوفير الخدمات الإدارية وهنا لا يمكن للإدارات العامة إظهار الأداء المتوقع منها في تحقيق التمنية، فقد ذهبت الحكومات المحلية مطلع القرن الحالي إلى تحقيق ما أبعد من ذلك من خلال تجديد وظائفها ومهامها فأصبحنا نتحدث عن الخدمات الحضرية التي تركز على الإنسان ورفاهية الناس والسعادة في كل شيء تقريبا من شأنه أن يزيد من سلطة ومسؤولية البلديات والتنمية المحلية .

¹ -- Arzu Y1, "Applicability Local Governance in Turkey and a Study on the Example of Local Agenda21", ANEMON Mus Alparslan University Journal of Social Sciences, Volume: 2 Issue: 1 June: 2014.p.74.

فالوظيفة الجديدة للبلدية أنها أصبحت إحدى المدن التي تتنافس في المجالين الإقتصادي والإجتماعي يمكنها تقديم الكثير من الحوافز من أجل تنميتها وتطورها. وتعد مؤسسات البلدية مهمة للديمقراطية الحكومات المحلية. لأنها من بين السمات الهامة للحكومات المحلية الإدارة الذاتية والمستقلة للمؤسسات وهي تعبير مجازي عن تركيبة للعناصر الرئيسية للديمقراطية حيث يشارك الناس في الإدارة وإخضاع الإدارة إلى مبدأ التشاور والمساءلة مما يعطي للديمقراطية المحلية طعمها الحقيقي .¹

يفترض تقسيم الحكومات المحلية في تركيا نطاق يتوسع افقيا مع كل دائرة من الدوائر الادارية بدءا من الحي والمدن الكبرى والإقليمية فالوطنية إلى التعاون الدولي وهذه العملية تتطلب تنسيق المصالح الخاصة والعامه في استحواد العملية السياسية في كل نطاق من هذه النطاقات.

إن مبادئ التي تعتمد عليها الحكومات المحلية، تسعى إلى الحفاظ على وحدة وكيان كل حكومة من الحكومات المحلية، فنظام الخوصصة المحلي يكسب الإدارة المحلية زيادة في مواردها المالية الخاصة التي تؤهلها لتنمية اقتصادها المحلي وتنمية قدراتها المالية والحفاظ على استقلالية قراراتها، بالإضافة إلى زيادة في فعالية المجتمع المحلية من أجل تحقيق التنمية .

كما يعتبر مبدأ الإبتكار أحد الأساليب الحديثة في تسيير الحكومات المحلية، حيث يعتمد هذا المبدأ في إدارة الحكومات المحلية في تركيا على الاستغلال الامثل لمختلف موارد المجتمع المادية والمعنوية بل والأكثر من ذلك محاولة إكتشاف موارد جديدة وإستغلالها وهذا يحتم استخدام الطاقات المتميزة بالكفاءة وتقديم الخدمات العالية الجودة ، وهذا لا ينعكس فقط على الواقع المحلي بل يكون ذرعا في مواجهة متغيرات العولمة التي تحتم المؤسسات العامة إستخدام الأساليب التي تعتمد على الجودة والفعالية في خدمة مجتمعها.

لقد كان لتطبيق الحكم المحلي وجدول الأعمال المحلي 21 في تركيا التأثير المباشر على تطوير مستوى تقنيات إدارة. ويعتمد جدول الاعمال المحلي 21 على اعداد وثيقة تتضمن الخطة الاستراتيجية وفقا لما جاء في القانون 5393 المتعلق بالبلدية ، أين يتعين على رئيس البلدية اعداد خطة

¹ - Arzu Yi, Loc Cit

استراتيجية بعيدة الامد في غضون 6 اشهر من الانتخابات المحلية. فعلى الرغم من أنها عملية فنية ، إلا أنها تتضمن تطبيقات ديمقراطية.

وفقا للمادة 41 من القانون : إذا كان هناك خطة إستراتيجية ، فإن الجامعات والدوائر المهنية مع وجهات نظر المنظمات غير الحكومية معنيون بإعداد وثيقة تحدد استراتيجيات مستقبل البلدية من خلال إدراج العناصر الفاعلة الرئيسية. وهذا يعبر عن مضمون إيجابي من حيث إصلاح الحكم المحلي

الفرع الثاني : أدوات الحوكمة المترابولية

تتضمن الحوكمة المترابولية الأجهزة المحلية التالية

أولا : المجالس الشعبية

تعتبر المجال الشعبية أهم حلقات تطبيق الحوكمة المحلية ، وهو آلية فعالة التي تضم الجماعات الاجتماعية ذات الآراء المتعارضة ، داخل الوعي الحضري ، ووفقا للتجربة التركية فان أولى خطوات تطوير الإدارة المحلية يأتي بانتخاب السلطات المحلية وتكوين برلمان محلي يكون مسؤولا عن تطبيق برنامجه ويعمل بأسلوب الفريق وتكمن أهمية هذا المجلس في تطبيق اللامركزية في الإدارة المحلية حيث يوفر لكل مواطن ممثل له في المجالس المحلية ، بالإضافة إلى الإستماع المستمر لمطالب الشعب والشفافية وأن يكون هناك نظاما واضحا للمحاسبة سواء بالسلب أو بالإيجاب يتم البث فيها عن طريق مداورات ، وتعتمد فكرة إنشاء المجالس الشعبية على إطلاع الجمهور على الخدمات المحلية والمشاركة . وقد تم إيلاء الاهتمام لمشاركة الافراد وإنشغالهم خلال عقد الجلسات ، ومن تمّ فالمجالس الشعبية المحلية هي أداة شعبية وفرصة لنقل الطلبات والرغبات المحلية.

ثانيا : الأيام المفتوحة

تشارك بلديات تركيا منذ التعديلات الأخيرة إلى تسخير أيام مفتوحة مع الجمهور أطلق عليها إسم "أيام الناس" وتنظم لغرض عقد إجتماعات وإستعراض الأعمال المنجزة ، كما تعتبر فرصة الجمهور المحلي للقاء مع رؤساء البلديات وعقد لقاءات مباشرة مع مسؤولي المدينة ، على وجه الخصوص لتفحص المشاكل والمطالب والتوقعات مباشرة للرئيس وقد سمحت هذه الأداة إلى تذليل الصعوبات وتحديد

المواعيد وحل مشكل التواصل من أجل وضع حلول للمشاكل العامة بسهولة وراحة أكبر خلال العطلات الرسمية ، وبالتالي فإن الخدمات المقدمة أكثر فعالية وكفاءة وينعكس في المواطنين.¹

ثالثا : المجالس الإستشارية للمنطقة

أفضل الممارسات للمشاركة الديمقراطية في الحكومات المحلية هي مجالس المقاطعات، حيث تتم معالجة القضايا المتعلقة بالمواطنين عن طريق تطبيقات ترسل مباشرة إلى البلدية . وتعتبر التطبيق الشخصي على التنظيم المحلي للمجتمع أداة فعالة في تحديد الشكاوى والطلبات من زاوية الإستجابة والإلتزام بالخدمات ، وتتطلب هذه التطبيقات الحصول على المعلومات اللأزمة من أجل إتخاذ التدابير التنظيمية لتحقيق هذا الغرض للإشارة فإنها تخضع لآلية التطبيق الشخصي للمديرين لوضع آرائهم الخاصة ويمكن اعتبارها إحدى طرق ضمان تدفق المعلومات . وقد تسبب هذا التطبيق الحديث إلى إنسحاب المواطنين من المؤسسات العامة ويكتفي الطالب إستيفاء التوقع الالكتروني على تطبيقه الشخصي.

رابعا: المختار

هو أهم المساعدين للبلديات ، فيما يتعلق بتقديم الخدمات لأنه يبحث مباشرة عن الحلول معا ويعتبر حلقة وصل بين مطالب المجتمع المحلي والسلطات المحلية.

خامسا : عريضة الإلتماس

وهي مصدر مهم من مصادر القانونية للمعلومات والتي توفر حماية لمصالح الأفراد المحليين ومعرفة مطالبهم .

سادسا : إستطلاع الرأي العام

تستخدم إستطلاعات الرأي العام في المجتمع المحلي التركي، لتحديد ما تفكر فيه السلطة المحلية ويعتبر من المواضيع الحديثة والمهمة لمعرفة إتجاهات الرأي العام المحلي حول مختلف القضايا التي تمس حياة الأفراد المحليين ، وتقوم على تحديد عينة من الأفراد من خلال إجراء مقابلة أو الاجابة على إستبيان حول الموضوع ما يهم المجتمع المحلي ومن تم إجراء بحث حول الرأي العام لهذا الموضوع وتحديد سلوكياتهم ومواقفهم حوله.

¹ - Arzu Yi, Op Cit ,pp83-86.

سابعا: الإستفتاء

هو آلية مهمة وفرصة تطبيق المواطنة من خلال التصويت في الإنتخابات العامة ، حيث يفتح الإستفتاء مساحة جديدة للاختيار للمواطنين .

ثامنا : البلدية الإلكترونية

تهدف الحوكمة المحلية إلى تعظيم التواصل بين المواطنين والحكومات المحلية ، تحقق بعض مواقع الويب الخاصة بالبلدية التركية توازنا كبيرا من حيث الإستخدام الإلكتروني للبلديات ، فغالبا ما تضع البلدية مشاريعها الجارية ومبالغ الإستثمار المقدمة ، من الممكن العثور على المعلومات والخدمات مثل مراكز شكاوى المستهلكين .

كما أن هناك الكثير من قنوات الاتصال على الموقع للحصول على ردود الفعل من البلدية الإلكترونية كما يمكن للناس القيام بجميع العمليات البلدية دون المجيء إلى البلدية ، تسديد المدفوعات ، وإصدار إعلانات وإخطارات ، والمشاركة في إستطلاعات البلدية مع إمكانية المساهمة في قرارات الإدارة.

تاسعا : جدول الأعمال المحلي¹

أهم نموذج للتواصل بين السكان المحليين والبلدية المحلية وهو النموذج برنامج جدول الأعمال المحلي 21 ، يتكون من ثلاث مراحل ويهدف إلى وضع خطة استراتيجية بعيدة الأمد للحكومات المحلية لمشاكل التنمية المستدامة المستعصية على المستوى المحلي . ويعتبر هذا البرنامج الأكثر شفافية في المؤسسات العامة والحكومات المحلية والمنظمات غير الحكومية الذي يمكن من خلق عمليات صنع القرار على المستوى المحلي والحكم المحلي الجديد في تركيا.

المطلب الثالث : معايير تطبيق الحوكمة المحلية : دراسة في المؤشرات

تعتمد المؤسسات الدولية في مسحها الكلي على أنشطة الدول لقياس مدى تطبيقها لمبادئ الحوكمة وهذا من خلال دراسة تطور بعض المؤشرات . ضمن هذا الإطار إعتد البنك الدولي ثلاثة معايير أساسية ساهمت في ترتيب دول العالم من حيث شفافيتها وتقييم مدى إنتشار الفساد في أنظمتها وسنحاول ضمن هذا المطلب دراسة حالة تركيا من حيث تطبيق هذه المعايير عليها ومدى استجابتها لتحسين وضعيتها ترتيبها عبر محطات زمنية مختلفة.

¹- جدول الأعمال المحلي 21 : وضعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي T.C والاتحاد الدولي للسلطات المحلية وشرق البحر الأبيض المتوسط والمنظمة الإقليمية للشرق الأوسط، بداتطبيقه في تركيا بعد استفتاء الوزارة في 19/03/1998

الفرع الأول : معيار إختيار الحكومات ومراقبتها

تعتمد صحة هذا المعيار على مؤشرين أساسيين وهما مؤشري المساءلة ومؤشر الاستقرار السياسي ضمن هذا الاطار سيتم دراسة بعض عناصر هذان المؤشرين الخاصين بهذا المعيار :

أولا : مؤشري المساءلة والشفافية

سنحاول ضمن هذين المؤشرين دراسة ما وضعه البنك الدولي من عناصر للدراسة أهمها : الانتخابات وحرية الصحافة والحريات المدنية ودور العسكر في الحياة المدنية والشفافية والقوانين والسياسات. ضمن هذا السياق ، فقد تميز النظام السياسي التركي بمحدودية مؤشر المساءلة والشفافية ويرجع ذلك إلى ما يلي:

- مؤشر المساءلة : لا يوجد نظام دقيق لتوفير المساءلة في تركيا حيث يقوم الإشراف على الإشراف البيروقراطي والإداري الهيكل الإداري المركزي ، وتستخدم لهذا الغرض أداتين :
- 1- المشرف والوصاية من الادارة العامة على الادارة المحلية ، وقد تتسبب هذه الوصاية إلى إختلال إستقلالية الحكومات المحلية وهذا بسبب سيطرة الإدارة المركزية عليها ؛
- 2- خضوع قرارات الحاكم المحلي إلى الإدارة المركزية بسبب سيطرة هذه الأخيرة على الوضع المالي من خلال نظام التمويل والموافقة على الميزانية السنوية؛

وفقا لهذا النظام، فلا يمكننا الحديث عن المساءلة، لأنه ببساطة لا يوفر المساءلة الحقيقية وقد كان السبب في إنتشار مظاهر الفساد في تركيا خصوصا ما تعلق بالرشوة والمحسوبية وفقدان شرعية للسياسي والسلطات العامة.

ضمن النظام المطبق حاليا في تركيا، هناك بعض الأدوات القانونية لتوفير المساءلة ، ذلك فإنه ينظر إليها على أنها قضية قانونية فقط وليس كمبدأ من مبادئ الحوكمة المحلية، لذل سوف نستعرض ما تم توفيره من الآليات القانونية لذلك كما يلي:

أ- المساءلة في المجالس المنتخبة :

تمارس المساءلة من خلال المؤسسات الديمقراطية الواضحة في الإنتخابات العامة ، أين تلتقي الأطياف السياسية ذات الإختلاف الفكري والإيديولوجي وتتشارك كلها في تشكيل مجالس الحكومة والحكومات المحلية ، وهذا ما يعطي للمساءلة شكلا حيويا وفاعلا في الحياة السياسية التركية .

ومن هنا فإن المساءلة تؤهلها في أن تؤثر على القرارات السياسية وكذلك من خلال توجيه ردود الأفعال وانتقادات وتقييمات وتأكيدات الناخبين والمنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام أيضًا، حيث تضم تركيا أكثر من 1500 منظمة غير حكومية تضم 3 ملايين عضو ، وهذا يعزز المساءلة السياسية والإدارية والمالية.

ب- المساءلة في المؤسسات العامة والقضائية :

ضمن هذا السياق ، أنشئ مجلس الدولة للرقابة بغرض تنفيذ وتعزيز الإدارة المنتظمة والفعالة للإدارة ومراعاة القانون بعد صدور قانون 5018 الخاص بإدارة ومراقبة المالية العامة والقانون رقم 6085

المتعلق بمحكمة الحسابات وقانون رقم 6328 المتعلق هيئة مراجعي الحسابات العامة و قانون رقم 5227 المتعلق بالمبادئ الأساسية للإدارة العامة وإعادة الهيكلة وقانون رقم 5176 والقانون رقم 1360¹ المتعلقة بالمؤسسات واللجنة الاخلاقية لموظفين العموميين.

بالإضافة إلى هذه الأدوات ، فقد وضعت هذه الترسانة قانونية متعلقة بالإدارة العامة والحكومات المحلية توفر الإطار والأدوات اللازمة لتحقيق المساءلة كمبدأ للحكم الرشيد من خلال السعي لجعل المؤسسات والمنظمات العامة إلى اتباع نهج "الجودة الشاملة " لتحسين جودة الخدمات.

حاليا ، حصلت بعض المستشفيات التي تديرها وزارة الصحة ، ومؤسسة الضمان الاجتماعي والجامعات على شهادات الجودة "ISO 9001" و "ISO 9002".

أما في ما يتعلق بالمساءلة القانونية في نظام مراجعة قضائي دستوري وتشريعي، فإن للمواطن التركي الحق في مراجعة الاحكام التي تصدر عن المحاكم الادارية في المحاكم العليا مثل المحكمة الدستورية ومحكمة الاستئناف العليا ومجلس الدولة.

¹ – Official Gazette of the Republic of Turkey issued on 26/06/2012, Law N° 2838of 26/06/2012

1- مؤشر الشفافية Transparency

وتتميز تركيا بظاهر عادة ما تكون تميل إلى الإحتفاظ بالمعلومات وعدم التصريح بها وهذا في جميع القضايا والأمور المتعلقة بالحياة العامة وتتميز الشفافية بمميزات التالية :

- 3- إعتبار المعلومات سر من أسرار الدولة خصوصا تلك التي تتعلق بالأمن أو الدين على إعتبار أن تركيا دولة علمانية وهذا يعتبر في حد ذاته أي الدين سر من أسرار الدولة؛
- 4- حتى وقت قريب ، لم يكن هناك إلتزام من قبل القوانين أو اللوائح التركية لنشر المعلومات ، الدولة غير ملزمة بأي تصريح لإنارة الرأي العام التركي؛
- 5- تعثر المسار الديمقراطي، خصوصا ما طرحه المعارضة في البرلمان حول تزويدها بالمعلومات عبر القنوات الرّسمية، ونفس الشيء بالنسبة للإعلام، حيث يستند كليهما لما يتسرب من معلومات عبر القنوات غير الرسمية.

ولتحسين صورتها داخليا، وفي محاولة لإستمالة المعارضة وإحتواء الرّأي العام من جهة ولتطبيق شروط الإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي، سعت تركيا إلى إتخاذ بعض الخطوات السريعة للتقليل من هذه الإختلالات وذلك من خلال إجراء مجموعة من الاصلاحات السياسية وتمثلت في ما يلي :

1- تعيين متحدث رسمي لإيداع التصريحات الرسمية ؛

1

2- تعديل وإعداد مجموعة من القوانين تهتم بالسبل لكفيلة بجعل الحكومات أكثر نزاهة وشفافية منها:

- قانون تنظيم رئاسة الوزراء الذي يتطلب تشاور الوزارات مع مختلف المؤسسات والمنظمات ذات الصلة خلال إعداد التشريعات جديدة قبل عرض مشروع القانون أمام رئاسة الوزراء؛
- تم تعديل القانون المدني بصياغة تشاركية وتشاورية بين مختلف الأطراف بما فيها المنظمات النسوية الغير حكومية وهذا لصياغة تشريعات تقديم ضمانات المساواة بين الرجل والمرأة ؛
- قانون حق الحصول على المعلومات، حيث قدمت مجموعة من اللوائح الخاصة بالشفافية والمساءلة والكفاءة . وهذا يحتم على الإدارة العامة والمحلية ، أن تكون شفافة وخاضعة للمساءلة .

¹ - The Turkish Ministry of Interior , <https://www.tbmm.gov.tr/develop/owa/kanunlar>

و تعتبره تركيا مبدأً أساسياً بالتوازي مع ديمقراطية الحكومة والحكومات المحلية وتتمثل هذه اللوائح

¹
القانونية في

✓ القانون رقم 4982 المتعلق بالمعلومات ؛ ²

✓ تأسيس قانون بلدية الميتروبوليتان رقم 6360 .

✓ بالإضافة إلى ما يقارب 30 تعديلاً على بعض القوانين الخاصة بالبلدية.

• الجلسات العامة للجمعية الوطنية التركية الكبرى تقدم على الهواء مباشرة سواء عن طريق الراديو أو تلفزيون تركيا.

• مبادرة الحكومة الإلكترونية:

في إطار مشروع التحول الإلكتروني في تركيا ، وهذا من خلال العمل على مشروع الشراكة بين القطاعين العام والخاص والذي يهدف إلى تسريع معاملات المواطنين مع الحكومة ، من حيث تقديم الخدمات بالتوازي مع التطورات في تكنولوجيا المعلومات ، وهذا ضماناً للشفافية والسرعة. كما تم تأسيس مجلس استشاري مهمته توجيه ومراقبة التوقيع الإلكتروني الذي دخل حيز التنفيذ منذ يوليو 2004، حيث تمكن من الوصول إلى المعلومات ويلزم كل مؤسسة عامة سواء وزارات أو وكالات في الحكومة المركزية لتوفير صفحات الويب الخاصة بها مع إمكانية تقديم معلومات ووثائق وهذا من شأنه تحسين بيئة الحكم الإلكتروني في تركيا.

3- مؤشر التداول على السلطة المحلية

تلخص مقولة الأترك المشهورة "İstanbul'da kim kazanırsa Türkiye'yi kazanır" وتعني "من يفوز بإسطنبول يفوز بتركيا"، تعتبر الانتخابات المحلية هي مفتاح كل الانتخابات في تركيا فالفوز بالمحليات يعني ضمان المحافظة على مقاعد في البرلمان، وتستند هذه الانتخابات على منافسة شديدة بين مختلف الأحزاب السياسية الفاعلة في المجتمع التركي ، فالأحزاب السياسية التركية كما سبق وأن أشرنا إليها في الفصل السابق .

¹- Site of the Turkish Ministry of Interior , <https://www.tbmm.gov.tr/develop/owa/kanunlar>

²-Official Gazette of the Republic of Turkey issued on 24/10/2003, Law N°4982 of 24/10/2003.

الفصل الثالث:.. الحكومات المحلية في تركيا بين تحديات الإصلاح السياسي ورهانات بناء الحوكمة المحلية

يوفر دستور التركي قاعدة أساسية لإنتخاب سلطات القرار في الإدارات المحلية ، تجرى الانتخابات كل خمس سنوات في إطار الإختصاص القضائية وفقا لمبادئ الحرية ، والمساواة ، والسرية والصف الواحد والتصويت العام ، والفرز والصب المفتوح في الانتخابات التي أجريت للجمعية العامة وأعضاء المجلس البلدي ، هناك نظام التمثيل النسبي مع التمثيل النسبي ونظام الأغلبية في إنتخاب المجالس البلدية والمستشارين البلديين .

كما يمكن تحليل هذا الطرح من خلال المقارنة بين مختلف المناسبات الإنتخابية المحلية منذ عام 1963م وحتى آخر إنتخابات محلية لعام 2014 ، وهذا كما هو موضح في الجدول الموالي حيث ان نسب المشاركة في الانتخابات المحلية تعرف كثافة لا يستهان بها حسب المحطات التاريخية المذكورة فيه حيث عرفت الطفرة من حيث المشاركة التي بلغت 89 و 90 بالمائة سنتي 2014 و 1994 ويمكن ملاحظة الارقام من خلال الجدول الموالي :

الجدول رقم : 17 تطور المشاركة في الانتخابات المحلية

نسبة المئوية للمشاركة في الإنتخابات المحلية في تركيا				سنة
إختيار المقاطعة	إختيار مجلس البلدية	إختيار بلدية العاصمة	إختيار رئيس البلدية	الإنتخابات المحلية
77.64	66.71	66.71	67.52	1963
65.75	55.23	55.23	57.02	1968
61.72	51.39	51.39	52.30	1973
61.88	50.13	50.13	50.33	1977
90.87	88.46	85.36	88.64	1984
81.47	77.76	72.46	78.10	1989
91.79	90.53	89.30	90.62	1994
86.37	85.22	84.20	85.37	1999
76.23	73.76	70.71	73.79	2004
84.03	83.17	83.17	84.06	2009
89.31	89.31	89.31	89.20	2014

المصدر: بتصريف عن الموقع الرسمي للانتخابات المحلية بتركيا : <https://www.yerelnet.org.tr>

سنة 1963م وحتى آخر إنتخابات محلية، فنتيجة البحث في نتائج الانتخابات المحلية التي جرت في تركيا، فنسبة المشاركة في الانتخابات 77.03 في المائة في المتوسط 11 انتخاب محلي. ويمكن تقسيم النتائج قبل وبعد اصلاحات السياسية لعام 2004:

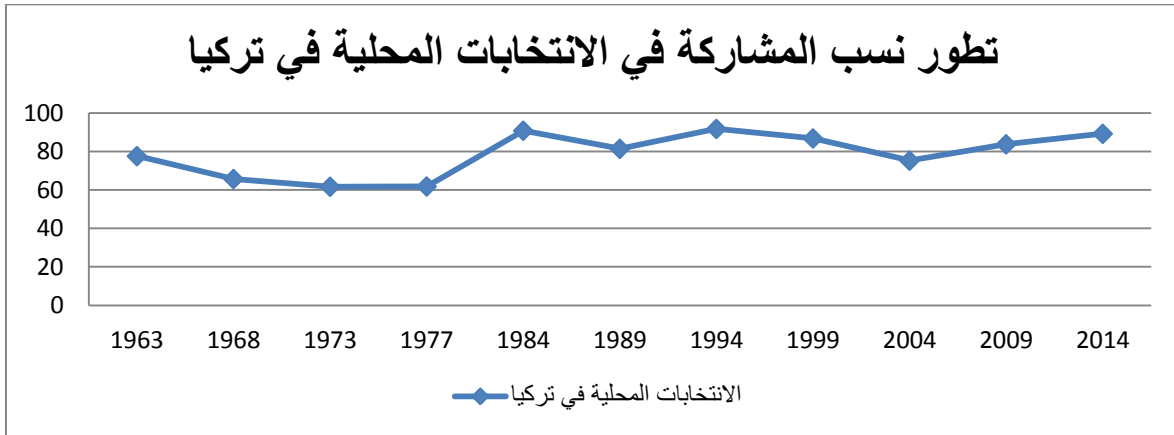
- سجل أدنى معدل للمشاركة في الانتخابات البرلمانية الإقليمية في الانتخابات المحلية لعام 1973 و 1977 بنسبة 61.72 في المائة لتكون أعلى نسبة في الإنتخابات المحلية في عام 1994 إنتخابات مجالس المحافظات العامة وبلغت نسبة الاقتراع بالانتخابات في 91.79 في المائة. لكن الطفرة حدثت بعد أول إنتخابات محلية بعد الإنقلاب العسكري عام 1980 ، كان معدل المشاركة عاليا جدا وقريبا جدا من معدل المشاركة في إنتخابات 1994.

- في المقابل من ذلك، الملاحظ أن هناك زيادة سريعة جدا في الانتخابات المحلية، لوحظ أن نسبة المشاركة بعد التدخل العسكري في عام 1980 في الإنتخابات المحلية الأخيرة (إنتخابات 1977 المحلية) ثلاث سنوات قبل الانقلاب ، كان الإهتمام بالإنتخابات منخفضًا للغاية وكان معدل المشاركة 61.88 بالمائة. في الانتخابات المحلية الأولى بعد الانقلاب ، كانت نسبة الإقبال عالية للغاية. في تعبير آخر، إرتفع معدل المشاركة في الإنتخابات إلى 90.87 في المائة مع زيادة قدرها حوالي 50 في المائة. ما شكل أعلى نسبة مشاركة الانتخابات المحلية في تركيا.

- تعد الانتخابات المحلية لعام 2004 أيضًا واحدة من أكثر الانتخابات ربحًا في الحياة السياسية والاجتماعية التركية. لقد حقق التقليد السياسي الصحيح أعظم النجاحات خلال الأربعين سنة الماضية في هذه الإنتخابات على أساس الإنتخابات المحلية.

ففي الانتخابات البلدية، ورغم الإنخفاض بالمقارنة بالسنوات التي قبله والتي تليه، إلا أن المحليين يعتبرونها الناجحة لأنها حققت نجاحا ساحقا لحزب العدالة والتنمية الذي وصل إلى الحكم خلال الانتخابات البرلمانية التي سبقت هذه الانتخابات المحلية لعام 2002م وهذا ما أثبتته نتائج الانتخابات المحلية لسنوات الموالية 2009 و 2014 والتي طبقت فيها لأول مرة إصلاحات على المستوى المحلي تجسد في قانون البلدية لعام 2012. ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الشكل الموالي.

الشكل رقم : 8 تطور نسب المشاركة في الانتخابات



المصدر: من إعداد الطالبة

ثانيا: مؤشر الاستقرار السياسي

يتضمن هذا المؤشر دراسة صراع داخلي في تركيا ونسب الإصلاحات الدستورية بالإضافة إلى الانقلابات العسكرية وتهديدات الإرهابية والتوترات الإثنية.

يعتبر الإستقرار السياسي عامل مهم وأساسي للنمو الاقتصادي ، حيث تعتمد تصنيفات الإستقرار السياسي والديناميكيات الإجتماعية والأمن، أين صنفت تركيا في المرتبة 47 من بين مائة دولة وهذا بعد خسارتها لخمسة نقاط من التصنيفها لعام 2014م، أين احتلت المرتبة 51، وقد أعطيت الديناميات الاجتماعية المرتبة 50 والصف الأمن المرتبة 51. وقد أرجع المختصون أسباب حركية مؤشر الإستقرار السياسي إلى العوامل السلبية ما يلي:¹

- التحول نحو حكومة الأغلبية للحزب الواحد دون الحكومات الائتلافية تضم الأقليات ؛
- صراعات تطبيق معايير الاتحاد الأوروبي؛
- التطورات الناتجة عن السياسات الدفاعية ؛
- الهجومات الارهابية المتفرقة ؛
- صراع القوميات خصوصا حزب العمل الكردستاني؛
- الانقلابات العسكرية آخرها الانقلاب العسكري عام 2016.

¹ - Emel BADUR/ Gamze TURAN BAŞARA, "A New Annotation on Power of Disposition as Regulated with the AntiTerrorism Law", union of Turkish Bar Associations Review, 128, janury 2017 , year 29 , pp.274-275.

الفرع الثاني: معيار قدرة الحكومة على وضع سياسات قاعدية فعالة

تعتمد صحة هذا المعيار على مؤشرين أساسيين وهما مؤشر فعالية الحكومة (جودة الخدمات العمومية وإستغلال الإدارة) ويتعلق بنوعية الجهاز البيروقراطي ونوعية الرعاية الصحية العامة ومؤشر البيئة الإجرائية الذي وضع سياسات جيدة ضمن هذا الإطار سيتم دراسة بعض عناصر هذان المؤشرين الخاصين بهذا المعيار :

من خلال قياس درجة إشراك المواطنين في صنع السياسات العامة المحلية مما يسمح للحكومات للاستفادة من مصادر جديدة للأفكار والمعلومات والموارد عند صنعها قرارات الإجراءات الإدارية يحدد مشروع القانون الإجراءات القياسية في الإدارة أفعال . كما يستلزم على الوكالات العامة يجب أن تأخذ في الاعتبار وجهات نظر الأشخاص الذين من المحتمل أن يتأثروا بالإجراءات الإدارية وهذا لتعزيز آليات التشاور والشفافية التنظيمية في تركيا.

وتعتمد تركيا لتدعيم هذا المؤشر على إنشاء وحدات تطوير الإستراتيجية في الوزارات من خلال كونها : عملية تشاركية وتعتمد على مرونة النهج الإداري وتوفير الرؤى المستقبلية وتطوير استراتيجيات للوصول إلى هذه الأهداف. سوف يقومون أيضا بمراقبة وتقييمهم الأداء عن طريق معايير قابلة للقياس.

الفرع الثالث : معيار مدى إحترام الهيئات المسيرة للمواطنين والدولة معا

تعتمد صحة هذا المعيار على مؤشرين أساسيين وهما مؤشر سيادة القانون (الحياد القانوني وتتضمن تقيد المواطنين بالقانون) ومؤشر مراقبة الفساد درجة إدراك الفساد الموجود في أوساط المسؤولين العاملين والسياسيين فساد القطاع العام وإستغلال الوظيفة العامة من أجل الكسب الشخصي والفساد لدى الحكومات المحلية والوطنية وليس لدى الشركات المحلية والأجنبية الناشطة في هذه الدول) الذي وضع سياسات جيدة ضمن هذا الاطار سيتم دراسة بعض عناصر هذان المؤشرين الخاصين بهذا المعيار .

أولا : مؤشر مراقبة الفساد يعتبر مؤشر مراقبة الفساد فقد شهدت تركيا العديد من تصنيفات لهذا المؤشر ، فعلى على صعيد مؤشر حرية الرأي وحرية التعبير فإن تقرير منظمة مراسلون بلا حدود* فقد

* - منظمة مراسلون بلا حدود ، مقرها باريس تهتم بتصنيف دول العالم بناء على تقييم المنظمة لسجلات الحريات الصحفية من خلال استبيان منظمات شريكة (14 جمعية في 5 دول) بالإضافة لـ 130 مراسل معتمد لدى المنظمة حول

وضعت تركيا في المركز 154 عام 2013 م ليرتفع سنة 2017 إلى 155 من بين 180 دولة¹. وعلى صعيد المساواة بين الرجل والمرأة جاءت تركيا في المركز 126 بين 135 دولة، أما الاعتداءات التي تستهدف حرية الرأي والعقيدة في تركيا وتلك التي تتعلق بسلامة الصحفيين والإعلاميين وحتى مناضلي الأحزاب الإسلامية التي تصل إلى حد التهديد بالمقاضاة ومنعهم حتى من ممارسة عملهم الصحفي ومختلف أساليب القمع والاعتقال والسجن التي يتعرض إليها الصحفيون كل يوم، وحتى عدم التحقيق في الجرائم المرتكبة في حقهم وعدم مقاضاة المسؤولين عن هذه الجرائم، وبالتالي وبمقارنة حرية الصحافة والتعبير منذ 2002 وحتى 2017 نجدها تتلاشى يوماً بعد يوم وبشكل ملحوظ حيث أعتبر النظام التركي الأكثر قمعاً للصحافة وحرية التعبير، حيث قام النظام التركي بمصادرة صحف وقنوات تلفزيونية، واعتقال عدد كبير من الصحفيين وإغلاق موقع «تويتر» للتواصل الاجتماعي، حيث تكثف حملات ضد وسائل الإعلام والصحافة منذ محاولة الانقلاب العسكري سنة 2016م.

فحسب وكالة "رويترز" للأخبار²: " أن الحكومة التركية أمرت بإغلاق 102 من وسائل الإعلام بما في ذلك 45 صحيفة و 16 قناة تلفزيونية و 3 وكالات أنباء و 23 محطة إذاعية و 15 مجلة و 29 دار نشر. كما أصدرت مذكرات اعتقال لأكثر من 100 من الصحفيين بالإضافة إلى اعتقال 48 صحفي منذ بدء التحقيق في محاولة الانقلاب العسكري الفاشلة ضد الرئيس التركي "رجب طيب أردوغان". وأن 2308 من الإعلاميين والصحفيين فقدوا وظائفهم وألغيت مئات من شهادات الإعتماد الصحفية التي تصدرها الحكومة وإلغاء عدد كبير من جوازات السفر للصحفيين ولم يتم ذكر عددهم ومنعهم من السفر."

الجدول الموالي يلخص ما جاء من تقييم مؤشرات الحوكمة الصادرة عن البنك الدولي خلال 12 سنة (2004-2016) من خلال تحديد الرتبة المئوية مع 148 دولة تصنمت مقاييس حول : حرية التعبير ومساءلة ، درجة الاستقرار السياسي و غياب العنف / الإرهاب ، فاعلية الحكومة ، الجودة

العالم(صحافيون وباحثون ومحامون ونشطاء حقوق الإنسان).المسح يطرح أسئلة عن الهجمات التي يتعرض لها الصحفيين والإعلام بالإضافة للضغوط الغير مباشرة على حرية الصحافة .والمنظمة حريصة على التنويه بأن المقياس هو مقياس لحرية الصحافة وليس مقياس لمدى جودة ومهنية الصحافة في ذلك البلد .ونظراً لأن طبيعة المسح تعتمد أساساً على الملاحظات الفردية، لذلك كثيراً ما يكون هناك اختلاف في التصنيف من سنة إلى أخرى.

¹ -world press freedom index/RSF- Reprters sans frontiere -2017 disponible in : <https://rsf.org/en/ranking>

² -جوناثان بيرتش، " منظمة : تركيا" أكبر سجن للصحفيين في العالم"، رويترز، تم تصفح في 16 /10/ 2015 الموقع : <https://ara.reuters.com/article/entertainmentNews>

الفصل الثالث: .. الحكومات المحلية في تركيا بين تحديات الإصلاح السياسي ورهانات بناء الحوكمة المحلية

التنظيمية ، مؤشر سيادة القانون ، مكافحة الفساد. وهي مؤشرات تضع تركيا في خامة الدول التي تحاول ان تستجيب لمتطلبات الحوكمة.

الجدول رقم: 18 تقييم مؤشرات الحوكمة - تركيا (2004-2016)

خطأ تقليدي	الرتبة المئوية	تصنيف (القيم العليا أفضل) (2.5-) و (+2.5)	عدد المصادر	السنوات	مؤشرات الحوكمة
0.15	49.52	0.01	12	2004	حرية التعبير ومساءلة
0.12	45.67	-0.06	15	2006	
0.11	44.13	-0.14	17	2011	
0.12	29.56	-0.63	13	2016	
57.64	20.87	-0.83	7	2004	الاستقرار السياسي و غياب العنف / الإرهاب
0.25	27.05	-0.59	8	2006	
0.24	18.48	-0.96	9	2011	
0.21	5.71	-2.00	9	2016	
0.28	57.64	0.01	9	2004	فاعلية الحكومة
0.18	59.02	0.12	11	2006	
0.19	65.40	0.35	11	2011	
0.19	59.81	0.05	10	2016	
0.18	56.65	0.06	10	2004	الجودة التنظيمية
0.18	59.31	0.29	11	2006	
0.15	62.09	0.37	13	2011	
0.17	61.06	0.20	12	2016	
0.16	58.37	0.13	14	2004	مؤشر سيادة القانون
0.15	59.31	0.05	16	2006	
0.13	62.09	0.07	18	2011	
0.15	61.06	-0.16	13	2016	
0.15	51.71	-0.18	12	2004	مكافحة الفساد
0.14	58.05	0.03	14	2006	
0.14	58.29	0.04	16	2011	
0.14	50.48	-0.20	13	2016	

المصدر بتصريف: البنك الدولي على الموقع: <http://info.worldbank.org/governance/wgi>

المطلب الرابع : دور الفواعل الإجتماعية في تجسيد الحوكمة المحلية

تتميز الحكومات المحلية بتفاعلات عديدة تتداخل وتتعاون بينها وبين الإدارة العامة، وبينها وبين القطاع الخاص والمجتمع المدني ووفقا لمتطلبات الديمقراطية التشاركية. إن الحديث عن الجهات الفاعلة في لتفعيل الشراكة المحلية تقودنا إلى الحديث عن المنظمات الغير الحكومية والقطاع الخاص ، من خلال إعطاء المزيد من الأدوار والإهتمام خاصة في ما يتعلق بالحوكمة المحلية، حيث سبق وأن أشرنا في الفصل الأول كيف تتداخل الأطراف (الحكومات المحلية + القطاع الخاص + المجتمع المحلي) وتتفاعل فيما بينها من أجل إكتساب دور حيوي فاعل داخل ذلك الحيز الجغرافي سواء على المستوى البلدية العاصمة أو بلدية المنطقة أو بلدية الحي.

ويهدف هذا الجزء من البحث إلى أبرز أهمية تضافر جهود تلك الاطراف في تركيا ، حيث أن التفاعل فيما بينها يحدث :

- ✓ المزيد من الادوار في عمليات التنمية
- ✓ المزيد من العمل على حل المشاكل الادارية القائمة، بما فيها حل المشال المتعلقة بإعادة النظر باللوائح القانونية والتنظيمية التي تعيق مسارات التنمية في سياق احداث نظامي ديمقراطي تشاركي شفاف مسؤول وفعال.

يندمج في الحكم المحلي في تركيا جهات فاعلة تعمل جنبا إلى جنب مع الحكومات المحلية في هياكل منظمة أفقيا. وتختلف هذه الجهات من حيث الوظيفة التي تؤديها والتي تريد إدارتها، فعلى سبيل المثال هناك :

- **الجهات الرّسمية** : تمثلها الدولة وتمثلها السلطات المحلية أو المؤسسات الإدارية والإقليمية .
- **الجهات المجتمعية** : مهمتها طوعية وغير ربحية وخدماتية ، يكون دورها الأساسي تنمية المجتمعية وكل ما يتعلق بالمواطن المحلي وتختلف وظيفتها على حسب توجهها : فهناك منظمات عمالية وإتحادات حرفية وتجارية وأخرى تثقيفية وتعليمية وتوعوية إلى غير ذلك من إختصاصات المجتمع المدني.

الفصل الثالث:.. الحكومات المحلية في تركيا بين تحديات الإصلاح السياسي ورهانات بناء الحوكمة المحلية

- القطاع الخاص : يمثل مختلف المؤسسات الاقتصادية التي تعمل على تنمية الاقتصاد المحلي وزيادة حيويته واستقطاب الاستثمارات التي من شأنها تعزيز البنى التحتية والاقتصادية للبلديات .

الشكل رقم 9 : تفاعلات فواعل الحوكمة المحلية



المصدر : عزة شاوش، تكريس الحوكمة من خلال دسترة مبادئ الشفافية والمشاركة ، عبر الموقع :

<https://tounesaf.org/?p=1267>

الفرع الأول : تفاعلات المجتمع المدني داخل الحكومات المحلية

صاحب تطور الديمقراطية المحلية في تركيا، تطور مؤسسات المجتمع المدني ، فلا مجال للحديث عن الديمقراطية إذا لم نتحدث عن المشاركة ، فقد زاد نشاط المجتمع المدني التركي وتفاعله في

خضمت تلك التطورات حيث أصبحت الحكومات المحلية تعتمد بشكل مباشر في صياغتها لقراراتها على رأي ومشاركة هذا الطرف.

ما يميز المجتمع المدني التركي هو تنوعه وثرأه إختصاصاته. فمنظمات المجتمع المدني في تركيا متنوعة جدا وهذا ما زاد في ثقلها السياسي المحلي، فوجودها ملازم لأي مجال يدخل في إهتمام أفراد المجتمع خصوصا مع تضخم الهياكل الإدارية للمدن الحضرية ، وهذا ما حتم تدخل المجتمع المدني لتأطير الحياة المحلية داخل المجتمع التركي، حيث أصبحت هناك ضرورة حصر مهام كل أطراف المجتمع في إختصاص معين حيث ذكر الباحث التركي "إكرام أوكتاي: " أن مشاركة المجتمع المدني تعد أحد المبادئ الأساسية للحكومة المحلية الديمقراطية حيث يكون عنصر التحكم في إدارة مطالب المجتمع وآراءه وهذا من أجل جعل إشراف على الأفراد إشرافا فعالا لا بد من :

- التوعية عن طريق المنظمة ؛

- إنشاء مجموعات الضغط؛

- على الحكومات المحلية والتي تُعرف على شكل هيكل منظم ومُعترف به في تركيا وفي العالم

لضمان السير الحسن للمنظم والشفاف من أجل أن يصبح قوة فعالة ؛

وقد أعطيت لهذه القوة درجة تُثبت بعد التشريعات والتنفيذ والقضاء ووسائل الإعلام تعرف "القوة

الخامسة" أو "القطاع الثالث" بعد القطاعين العام والخاص¹.

هنا وبعد كل ما تقدم، فما دور المجتمع المدني التركي في إدارة الحكومات المحلية ؟ وما مدى

تغلغله في المجتمع التركي؟

الإجابة تعتمد على معرفة هذه العلاقة، حيث ينبغي التطرق إلى جذور المجتمع المدني التركي

الذي كان في وقت سابق تقليدا مدني قوي تغذيه العلاقات الانسانية المتغذي من الفضيلة الاسلامية

والتضامن الاجتماعي خصوصا في العهد العثماني، حيث قدم نموذجا قويا للتفاعل الاجتماعي

والثقافي، قبل إنتشار منظمات المجتمع المدني التي تقوم على فحوى المفهوم الغربي لها ، حيث تعددت

تخصصات فيما يتعلق بإحتواء المطالب المجتمعية المحلية ، وهذا شكل " جوهر الصراع مع الدولة"

خصوصا بعد تطبيق مبدأ علمانية الدولة والتي لعبت دورا أساسيا في محاربة جميع مظاهر التدين

¹ -Ercan Oktay & Şerife Pekküçükşen , "Civil Society Organizations as an Instrument of Democratization of Local Governments - A Brief Evaluation for Turkey" , KMU İİBF revue ,16 Year:11,2009,p183.

خصوصا في منظمات المجتمع المدني وهذا ما أخذ على النظام السياسي التركي في عدم تقبله للأقليات أو الحريات الدينية.

من جانب تطبيق عناصر الديمقراطية ، فبعد الإصلاحات السياسية في الثمانينات من القرن الماضي ، تطورت الرغبة في تحقيق التضامن الإجتماعي الذي وفر عنصر الثقة بين المجتمع والدولة تطبيقا للمقولة الشهيرة: " الدول التي لديها المزيد من المجتمع المدني لديها ثقة أكبر في جلب الإستقرار الاقتصادي والسياسي معا".¹ ويمكن ترجمة دور المجتمع المدني التركي في التنمية المحلية من خلال دفع آلية المشاركة ودفع الجهات الفاعلة في لعب الأدوار المؤثرة داخل الحكومات المحلية.

وقد دفع تقرير الذي أعده البنك الدولي لإفريقيا لسنة 1989، تركيا إلى إعادة النظر في طريقة النظر إلى طريقة إدارتها للحكومات المحلية، بعد أن أقرح مفهوم " إدارة متعددة الأطراف " وتضمنت المهام الجديدة المنوط بها في المجتمع:

✓ ضمان المساءلة والشفافية

✓ وساطة بين الدولة والمجتمع تنشيط و تأطير المشاركة السياسية من خلال التوعية والأخطار والاهتمام والرعاية.

ويمكن هذا الإطار إيجاد وظيفتان رئيسيتان في إطار الحكومات المحلية ، فمن ناحية يمكن أن تكون وظائف الإدارة المحلية أكثر فعالية ووفاء لآدائها ، من جهة أخرى ، إعطاء السياسة المحلية ديموقراطية . إن تدخل المنظمات المحلية في التنمية المحلية مرهون بمدى قدرتها على التدخل في الحكومات المحلية ، خصوصا إذا كان تدخل الأفراد المحليين غير كاف وغير مرضي.

في هذا الصدد ، فإن فعالية المنظمات الغير الحكومية تتوقف على المهام الموكلة اليها في جدول الأعمال الحكومات المحلية ضمن إستراتيجية التنمية المستدامة المحلية ، من خلال طرح المشاكل المجتمعية وإعطاءها الصبغة الرسمية في معالجتها ، في حين يكمن دور الحكومات المحلية في تلبية هذه المطالب ضمن خدماتها المحلية في هيكل قائم على المشاركة والتعاون مع الطرفين .

¹ - Ibid,p 184.

في هذا السياق ، الإدارات المحلية معنية في التعاون مع المنظمات المهنية المختلفة ، النقابات العمالية ، الجمعيات التعاونية والجمعيات والمنظمات الطوعية الأخرى في مختلف المجالات . وتشمل أيضا هذه الخدمات حماية البيئة وتقييم الأثر البيئي الدراسات ، وإعداد برامج الكمبيوتر ، توسيع نطاق الاستشارات الجماهيرية في المشاريع ،... إلخ. ونشر المتطوعين المحليين ضمن أعمال ناجحة مع موظفي الإدارة . فضلا عن مساهمة موظفي الحكومة المحلية التي تعتبر المتطوعين والمنظمات بمثابة شراكة لإنشاء عمل تعاوني.

تجدر الإشارة هنا إلى الأهمية التي أولاها جدول أعمال الحكومات المحلية رقم 21 في هذا الصدد ، ففعالية المنظمات غير الحكومية المنظمة حيث أصبح السلطات المحلية تنظر إليها بعد فهم أن المشاكل التي يعاني منها لا يمكن حلها دون مشاركة محلية¹ ، لهذا السبب ، في السنوات الأخيرة وإثراء لتطبيق الحوكمة المحلية أصبح موضوع المشاركة في تقديم الخدمات المحلية قد بلغ مجمع التنفيذ حيث خصصت السلطات المحلية الدعم المالي والمعنوي للمنظمات غير الحكومية . في حين أن الحكومات المحلية تلبي الخدمات المحلية بصفة مستقلة وديمقراطية وفي الهيكل السياسي القائم على المشاركة ، يتم تنفيذ مهام التنمية في إطار التعاون مع المنظمات غير الحكومية.

الفرع الثاني: القطاع الخاص

حتى بداية القرن الحالي، لم يكن للقطاع الخاص دور يكاد يذكر في دعم الاقتصاد التركي، حيث وصف الوضع الاقتصادي في تلك المرحلة بالاقتصاد البائس، بعد إنهيار الميزان التجاري والمالي وارتفاع معدل التضخم لم يكن أمام هذا الوضع المتأزم من خيار إلا القيام بإصلاحات تركز على مشاركة القطاع الخاص للنهوض بالاقتصاد التركي بعد عقود طويلة من فضائح الفساد المالي والإداري التي عانى منها المجتمع التركي.

يرجع المحللون السياسيون، تدخل القطاع الخاص كقوة ضاغطة على الحكومة التركية ، إلى حقبة الخمسينيات من القرن الماضي، وبالموازاة وظهور الطبقة البرجوازية في تركيا، طالب الفلاحون والعمال وأصحاب المهن الحرة من الاتراك الذين تضرروا من اثار الحرب العالمية الثانية، برفع سيطرة الدولة على الاقتصاد، حيث كان النظام السياسي يمارس دوراً أبويّاً (يفكر عن الشعب ويختار ما

¹ - Ercan Oktay & Şerife Pekküçükşen, Ibid, p 186.

ينفعه)، من هنا برز الدور السياسي للقطاع الخاص في تركيا ومن تم التدخل في رسم الحياة السياسية ويبرز ذلك من خلال مساهمته في فوز الحزب الديمقراطي الذي كان يرأسه "عدنان مندريس" من كبار ملاك الأراضي في تركيا الذي اسهم في تطوير استفاة ملاك الأراضي من سياساته الداخلية، وأكد على ضرورة أن يصبح الاقتصاد السياسي عاملا مسار الإنتخابات وتشكيل الحكومات التركية.¹ وبذلك فتح المجال لفوز الأحزاب اليمينية التي تمثل أصحاب الطبقات الإقتصادية المعينة أو الشركات أو القطاعات الإقتصادية النافذة . بينما كانت الأحزاب اليسارية تدعو إلى نوع من إشراف الدولة على العملية الاقتصادية.

على صعيد آخر، كان الاقتصاد السياسي أحد المداخل الأساسية للحركة الإسلامية ، فقد أولى "نجم الدين أريكان" من قبل، والذي أعتبر الشخصية الأبرز في الاقتصاد التركي لبناء إقتصادٍ وطني قوي ومستقل. حيث قال: " لا يمكن التقدم من خلال السياحة والزراعة. من يقول ذلك غافلا عن الحقيقة، إن ما يلزمنا هو ثورة صناعية لتطوير الصناعات الثقيلة. فإن لم نصنع نحن محركاتنا ولم نصنع مصانعنا فلن نتمكن من مقارنة الغرب."²

إبتداء من عام 1999، باشر النظام السياسي التركي مجموعة من الإصلاحات السياسية تصب في خامة الإقتصاد، برعاية من صندوق النقد الدولي، الغرض منها إحداث نقلة نوعية يتعدى نطاقها إصلاح الاقتصاد إلى اصلاح الحكم وترشيده. فمن الواضح أيضا أن إشراك فواعل أخرى للقيام بهذه المهمة هو من بين المرامي التي يسعى إلى تحقيقها؛ فلم يكن من السهل على النظام السياسي التركي مباشرة اصلاحات عميقة في الاقتصاد خصوصا وأنها ترافقت بشكل متواز مع وجود مشاكل أدت إلى اضعاف الاقتصاد وإدخاله في أزمة عميقة سنة 2001، كان أهم مظاهرها : إنخفاض معدل النمو ، وتضخم معدلات الصرف وبالتالي عجز تام في ميزانية الدولة التي لم تعد باستطاعتها تسيير قطاعاتها الاقتصادية وتحمل تبعات تلك التغيرات.

أمام هذا الوضع الاقتصادي المتردي، كان لا بدّ من إدراج سلسلة أخرى من الإصلاحات إعتمادا على مدخلات البيئة الداخلية لتركيا وليس فقط على الإصلاحات المشروطة من طرف صندوق النقد

¹ - محمد زاهد جول، التجربة النهضوية التركية : كيف قاد حزب العدالة والتنمية تركيا الى التقدم؟(بيروت-لبنان: مركز نما للبحوث والدراسات، ط1، 2013)ص63.

² - المرجع نفسه،ص65

الدولي حيث تم تغيير قسم كبير من الإقتراضات والمبادئ الأساسية التي إعتمدها، ومنها نظام الصرف الثابت عوضا من نظام الصرف المرن، وقد تم التزود بإحتياطي خارجي بلغ ما يقارب 25 مليار دولار من أجل ضمان نجاح البرنامج، ومن هنا بدأت موجة الإصلاح تجتاح القطاعات المالية والإدارية ، وقد سبق وان تناولنا تلك الإصلاحا في فصل سابق .

المبحث الثالث : تطور السلطة المحلية في تركيا: دراسة حوكمة الميتروبوليتان:

إسطنبول أنموذجا

سنتطرق في هذا المبحث إلى دراسة نموذج اسطنبول ، وإختيار هذا النموذج لم يكن صدفة بل نظرا لخصائصه ومميزاته لاسيما المادية المختلفة عن جميع بلديات العالم . حيث تعادل من حيث عدد السكان دول بأكملها والسؤال هنا : ماهي خصائص هذه البلدية ؟

المطلب الأول : التاريخ التنظيمي لبلدية اسطنبول

لقد أدى التطور الحضاري، إلى جعل إسطنبول أهم وأكبر مدينة في تركيا ، تتمتع بموقع إستراتيجي متميز وجذاب وعامل جذب حضاري وعالمي، تقع في شمال غرب تركيا و تمتد مساحة المقدره بـ 5196 كيلومتر مربع من البحر الأسود إلى بحر مرمرة ، من شواطئ خليج إزميت إلى المناطق الداخلية من تراقيا. سكانها في تزايد مستمر ما يزيد عن 13,255,685 نسمة سنة 2008م ليصبح 15 مليوناً و 29 ألفاً و 231 نسمة عام 2017م ، وتعتبر مدينة إسطنبول هي عاصمة المحافظة أو الحكومة المحلية منذ 2004.

الفرع الأول : التاريخ التنظيمي لبلدية إسطنبول

مرت محافظة إسطنبول بالعديد من المحطات الاصلاحية لهيكلها الاداري وقد إتخذ شكله النهائي والمعروف حاليا عام 2008 بموجب القانون 5747 الصادر بتاريخ 2008/03/22 عن البرلمان التركي والجريدة الرسمية، والذي أصبحت بموجبه تتضمن 39 مقاطعة (25 منها في الجانب الأوروبي و 14 منها في الجانب الأناضولي) تضم 782 حيا و 152 قرية .

تم إنشاء أول منظمة بلدية في عام 1855 في إسطنبول ، على الطراز الغربي حيث تم إنشاء العديد من المنشآت كميناء عسكري ، إعادة النظر في تحسين أوضاع البنى التحتية في المناطق الحضرية مثل : خطوط التلغراف والطرق ، وبناء المستشفيات العسكرية ، وتجنيد رجال الاطفاء وضباط الشرطة من الحلفاء الغربيين. وقد كان ذلك بناء على ضغوطات الحلفاء .

يستخدم مصطلح " şehremini " للدلالة على البلدية، يرأسها عمدة وقد كان أول فهم للبلدية بالمعنى الحديث في العصر العثماني ؛ والتي إستلهمها الحلفاء خلال حرب القرم بعد صدور مرسوم التنظيم. خلال الفترة العثمانية . في عام 1877م حيث قسمت اسطنبول إلى 20 منطقة مختلفة بالمعنى البلدي ، من خلال القوانين التي تم سنها فيما يتعلق بالبلديات وأنشئت جمعية Şehremini كمؤسسة تعمل تحت قيادة "الجمهورية". تألف هذا البرلمان من 7 أعضاء ، من بينهم 6 أعضاء يتم تعيينهم من قبل السلطان.¹

ما يميز Şehremaneti كمؤسسة بيروقراطية عادية هو وجود هيئة تشريعية ، مجلس الجمهورية (Ehremaneti Meclisi) يرأسها عمدة وتتألف من اثني عشر عضوا اختارهم الباب العالي ويعينهم السلطان من بين كبار التجار والبيروقراطيين ، ومن بين صلاحياته التداول في الشؤون الحضرية واتخاذ القرارات. ومع ذلك ، فإن عدم وجود الحكم الذاتي والمهارات الحضرية الحقيقية يمنعه من النظر في Şehremaneti كما مثال للبلدية الحديثة.² بعد انشاء الجمهورية التركية ، كانت إسطنبول تتكون فقط من بعض المناطق على الجانب الأوروبي ذات مساحة صغيرة بالمقارنة بالمساحة الحالية Üsküdar ، في عام 1926 تم إلغاء هذا النظام وجميع الحوادث المتصلة بأسكودار ، Adalar و Üsküdar إسطنبول كانت متصلة بالمنطقة بعد ذلك بعامين ، في عام 1928 ، تم تقسيم الحي المركزي في إسطنبول إلى قسمين بإسم "إمينونو" و "الفتاح".

في الخمسينيات من القرن الماضي ، أصبح عدد مقاطعات إسطنبول إلى 16 مقاطعة في جزأين من إسطنبول : " إمينونو ، فاتح ، بيوغلو ، بشيكتاش ، أيوب ، ساربير ، بيكوز ، عمرانیه كاديكويو جزر كاتالكا ، سيليفري ، سيل ، النسور و يالوفا : إمينونو ، فاتح ، باكيركوي ، بيغلو ، بشيكتاش ، أيوب سايبير بيكوز ، عمرانیه ، كاديكويو جزر كاتالكا ، سيليفري ، سيل ، النسور و يالوفا .

¹ - İstanbul Büyükşehir Belediyesi (The Istanbul Metropolitan Municipality) [https://tr.wikipedia.org/wiki.see in](https://tr.wikipedia.org/wiki.see_in) 16/01/2017

² - Ulaş BAYRAKTAR& Élise MASSICARD, ibid,p12.

تجدر الإشارة إلى أن مجموع الإصلاحات التي شملت زيادة عدد المقاطعات سببا في صدور قوانين خاصة ببلدية اسطنبول وتتمثل هذه لقوانين كما يلي:¹

- 1- **قانون السلطة الحضرية رقم 3030** وسمي بقانون إدارة البلدية الكبرى ، التي تعرف بأنها المدن مع مناطق متعددة داخل نفس حدود البلدية واعتبرت حدود البلديات المضافة لمناطق المدن الكبرى الحدود الإقليمية للبلدية . كما تم تحديد حدود بلدية إسطنبول قبل سن القانون 3030 كحدود بلدية إسطنبول.
- 2- **قانون السلطة الحضرية رقم 5216**² إعتد إعادة تنظيم إختصاص البلدية العاصمة وفقا للمادة رقم 5 المتضمنة إعادة رسم حدود البلدية، اعتبارا من تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ توسعت حدود محافظة اسطنبول لتصبح 5460.85 كيلو متر مربع ، كما إرتفع عدد المقاطعات في الولاية القضائية الحضرية من 27 إلى 32.
- 3- **قانون السلطة الحضرية رقم 5747**³ المعد لبعض القوانين الخاصة بإنشاء البلديات وحدودها ووفقا لهذا القانون تم إلغاء الكيان القانوني للبلدية من الدرجة الأولى في إسطنبول، وقد ارفق هذا بقائمة مرفقة حيث انضمت بلدية الفاتح ايمينونو جنبا إلى جنب مع حي عن طريق إزالة الكيان القانوني للبلدية وفتح، شقة، اسن يورت، غرينر، Cekmekoy، اسن يورت، تم إنشاء Sancaktepe، وأسماء Sultangazi والمناطق الجديدة. ليصبح عدد المقاطعات اسطنبول 39 مقاطعة.
- 4- **قانون بلدية المتروبوليتان رقم 6360**⁴ مضمون هذا القانون الذي صادق عليه مجلس الأمة الكبير في 2012/10/08 ، أحدث تغييرات واسعة النطاق في نظام بلدية المتروبوليتان :
- فمن الناحية الاقتصادية مكن هذا القانون من انشاء إقتصادات خاصة بالمنطقة المتروبوليتانية؛
- تقديم الخدمات يكون عبر مركز واحد هو الأكبر مع استخدام مقاييس الجودة الأكثر جودة ومثالية ، هذا اجراء جديد عبر الإجراء التقليدي المتعدد المراكز من شأنه أن يقلل من تكاليف الخدماتية؛
- توفير مراكز إقتصادية فاعلة ومؤهلة للخدمة المحلية.

1 - Istanbul Büyükşehir Belediyesi Belediyesi (The Istanbul Metropolitan Municipality), <http://www.ibb.gov.tr/tr-TR/kurumsal/YetkiAlani/Pages/AnaSayfa.aspx> see in 16/01/2017

2. Official Gazette of the Republic of Turkey issued on 23/07/2004, Law No. 5216 of 10/07/2004.

3 -Official Gazette of the Republic of Turkey issued on 22/03/2008, Law No. 5747 of 06/03/2008.

4 -Official Gazette of the Republic of Turkey issued on 12/11/2012, Law No. 6360 of 12/11/2012.

الفصل الثالث: .. الحكومات المحلية في تركيا بين تحديات الإصلاح السياسي ورهانات بناء الحوكمة المحلية

من الناحية الإجرائية والإدارية :

- تحسين النزاهة والفعالية في الخدمات المقدمة ، حددت المادة 4 من هذا القانون حدود بلدية العاصمة على النحو التالي:

* إنه الكيان القانوني يقوم على الحدود الإدارية للمقاطعات وينسق بين البلديات داخل حدودها؛
* مهمته الخدمة العمومية ، يفي بالواجبات والمسؤوليات ؛
* يمارس السلطة المعينة بموجب القانون الذي أعطاه حق الاستقلال الإداري والمالي ؛
* يقوم على شرعية انتخاب هيئته التشريعية من قبل الناخبين.

- أعطى هذا القانون معايير أوضح من القوانين السابقة رقم 3030 و 5216 لإنشاء وتعيين حدود بلديات داخل الميتروبوليتان .

من الناحية التطبيقية : تصب مواد هذا القانون في اتجاه نحو حكم صالح سواء من ناحية تعزيز الديمقراطية أو من خلال اشراك فواعل المجتمع التركي المدنية أو الاقتصادية في صناعة القرار محليا .

الجدول رقم : 19 بلديات اسطنبول حسب سنوات تأسيسها

عام	البلديات المؤسسة
1926	Adalar ،Bakırköy ،Beyoğlu ،Çatalca ،Merkez (Istanbul) ،Silivri ،Şile ،Üsküdar
1928	Eminönü ، الفاتح ، النسر
1929	يالوفا
1930	Beşiktaş ،Beykoz ،Kadıköy ،Sarıyer
1936	Eyüpsultan
1954	سيسلي
1957	تكافج
1963	أيوب
1987	Büyükdere ،Kağıthane ،Küçükçekmece ،Kocak ،Pendik ،Ümraniye
1990	بيرم باشا
1992	Avcılar ،Bağcılar ،Bahçelievler ،Güngören ،Maltepe ،Sultanbeyli ،Tuzla
1993	Esenler
2008	Arnavutköy ،Ataşehir ،Başakşehir ،Beylikdüzü ،Çekmeköy ،Esenyurt ،Sancaktepe ،Sultangazi

المصدر : بتصرف 30-33 p. Ulaş BAYRAKTAR & Elise MASSICARD

الفرع الثاني : تحديات بلدية إسطنبول ميتروبوليتان

تقوم حزمة الإصلاحات المحلية من خلال قانون رقم 6360، على ثلاث مبادئ أساسية وهي : "الاقتصاد"، إدارة "الكفاءة" و "الفعالية" من خلال نهج الإدارة العامة الجديد والانتقال إلى "المواطن" "المساءلة"، "المشاركة" و "الشفافية" المحلية، ضمن هذا الإطار ووفقاً لتحديات واقع بلدية إسطنبول الذي يستدعي دراسة معمقة في معطيات التي يفرضها واقع هذه المدينة .

تعد إسطنبول أكبر تجمع سكاني في تركيا، بلغ عدد سكانها حسب بيانات صادرة عن هيئة الإحصاء التركية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، إلى أن عدد سكان مدينة إسطنبول بلغ 15 مليوناً و 29 ألفاً و 231 نسمة، عام 2017، ويشكلون بذلك 18.6% من إجمالي عدد سكان تركيا، الذي بلغ 80 مليوناً و 810 آلاف و 525 نسمة خلال نفس السنة¹.

أمام هذا العدد الذي يساوي عدد سكان دولة بأكملها، أصبحت بلدية إسطنبول مسؤولة عن المقاطعة الأكبر حكماً وتحدياً في تركيا، كان لا بدّ من إتخاذ تدابير على مستويات متعددة، تأخذ بعين الاعتبار حجم أعباء دولة بأكملها، وقد إتخذت السلطات التركية أهم إجراء وهو اللامركزية في التسيير والمالية، وسنحاول من خلال هذا المطلب دراسة مختلف الميادين التي تسعى السلطات المحلية في إسطنبول ميتروبوليتان إلى تطويرها وتنميتها والأطراف الفاعلة فيها.

المطلب الثاني : مشروع إسطنبول_ميتروبوليتان(البلدية الذكية) : الإنتقال من إدارة

المدينة إلى الإدارة الإلكترونية

بدأت عمليات الإصلاح السياسي على المستوى المحلي تتضاعف بعد أن تم تخفيف العلاقة بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية، حيث لم تطبق هذه الإصلاحات على مدينة إسطنبول من قبيل الصدفة، بل كانت مؤسسة وقائمة على مشروع أكبر لإرساء النظام وحل مشاكل البنية التحتية العاجلة بعد التدفق الهائل للهجرة الحضرية.

الفرع الأول : مدخل للحكومة الالكترونية

تعد الحكومة الالكترونية مدخلاً جديداً لإصلاح الإدارة المحلية لهذا سوف نحاول التقرب من هذا المفهوم من خلال ما يلي :

أولاً : مفهوم الحكومة الالكترونية :

¹ - إسطنبول تتخطى 129 دولة من حيث عدد السكان، مقال منشور على موقع : <http://alkhaleejonline.net/articles/1517486546482212200>

ساهم تطور الكبير للمعلوماتية إلى تطوير أداء المؤسسات العامة التابعة للدولة ومنها البلدية حيث سمح هذا التطور الكبير بان يفتح ابوابا جديدة تحمل أفق يخدم مصالح المجتمع بكل شفافية وسهولة ووضوح وهذا تماشيا والاتجاهات الجديدة للحكومات المحلية التي تعمل على توفير خدماتها في الوسط الالكتروني من خلال إستخدام البلدية الالكترونية على مختلف مستوياتها الأول أو الأدنى، حيث تضع قيد التشغيل الأسس والمبادئ المبنية على خدمة المجتمع وتشكيل مدينة إلكترونية تتخذ من تكنولوجيا المعلومات أسلوبا في ادارتها على اساس قاعدة بيانات مركزية وتشكل التطبيقات حلقة وصل بين عرض المعلومة أو الخدمة والمواطن.

ويمكن تعريف الحكومة المحلية الالكترونية على أنها :

✓ "الحكومة الإلكترونية" ، هي استخدام لتكنولوجيا المعلومات للخدمات العامة والمواطنين والموظفين والشركاء التجاريين للمنظمة التي تمكنهم من الوصول إليها والاستفادة منها. "

✓ مجموع المنظمات العامة التي تدعمها أنظمة الكمبيوتر والبرمجيات ، تعمل 24 ساعة في اليوم ، 7 أيام في الأسبوع ، 365 يوما في السنة." مع المهام والخدمات التي تلتزم الدولة بأداءها خدمة للمواطنين حيث تنظيم تنفيذ واجبات المواطنين وخدماتهم بشكل متبادل بطريقة غير منقطعة وأمنة في بيئات الاتصال والتجهيز الإلكترونية.

✓ يتم التعبير عن الحكومة الإلكترونية كطريقة جديدة للحياة تتطلب مراقبة ومراقبة مستمرة. ولذلك ، فإن الحكومة الإلكترونية ليست حالة إفتراضية كما هو مفترض ، بل هي إعادة بناء لحياة حقيقية وفقا لمتطلبات العصر بإستخدام إمكانات التكنولوجيا.

من خلال التعاريف السابقة يمكننا أن نستنتج بأن مفهوم الحكومة الإلكترونية نتيجة نهائية لنشاط الزرع الإلكتروني للخدمة العامة مع سرعة في الاستجابة وتشكل الحكومة الإلكترونية بهذا المعنى مفهوما يعتبر اعمق كونها تهدف لإنشاء هيكل تشابكي تفاعلي يمكن الحكومة من معالجة قضاياها والاستجابة بسرعة ودقة وفعالية¹ ، حيث توفر بيئة افتراضية تفاعلية بين المواطن أو أي هيئة يمكنها أن تتفاعل معها من أجل الاطلاع والتدقيق، الانتقاد والمساهمة في صنع القرار.

¹ - H.Burçin HENDEN & Dr. Rifki HENDEN, CHANGE OF LOCAL ADMINISTRATIVE SERVICES AND E-municipality e, *Journal of Electronic Social Sciences* www.e-sosder.com.p53

ثانيا : الأطراف الفاعلة في الحكومة الالكترونية

تتعدد الأطراف الفاعلة وتتداخل في إدارة الحكومة الالكترونية ، والهدف منها الخروج بنموذج قوي لإدارة أكثر شفافية وفعالية ، وتعد بلدية اسطنبول من بين البلديات التي أظهرت تفاعلا متميزا مع محيطها الخارجي من خلال إتباع سياسة إصلاحات ترمي إلى مزيد من النزاهة والشفافية والسرعة في تسيير شؤونها المحلية، فمعظم الحكومات المحلية في العالم تنتهج أسلوب الادارة الالكترونية كسبيل لحوكمتها من خلال إنتاج خدمات افضل أكثر مصداقية وواقعية حيث تتفاعل مع واقعها الخارجي من خلال أربعة عناصر أساسية :

1- الحكومة المحلية إلى الحكومة المركزية؛

2- الحكومة المحلية إلى الاعمال (شركاءها الاقتصاديين)؛

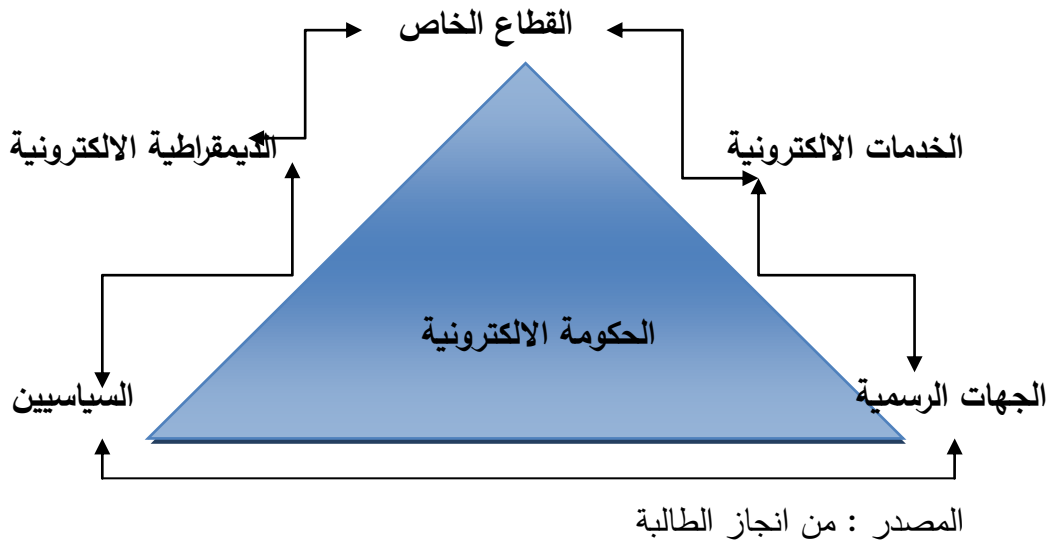
3- الحكومة إلى المواطن؛

4- المواطن إلى المواطن.

ويرجع المختصون في تسيير الإداري الالكتروني ، أن يكون هذا التفاعل مبني على إرادة سياسية مبنية على الإستخدام الأمثل لتكنولوجيا المعلومات والاتصال من جهة وفتح بوابة تفاعلية كواجهة شفافة لما تجريه من أعمال وإعطاء صورة ناجحة لمظاهر الحوكمة المحلية المطبقة على مستوى مصالحها ومتعاملاتها وشركائها الإجماعيين والمواطنين من خلال زيادة في شفافيتها والإنتفاع على عالمها والمشاركة في إعطاء قيمة مضافة إلى عناصر الديمقراطية التشاركية، حيث تسهم في سرعة وسهولة التواصل والوصول إلى المساءلة بتكاليف اقل وسرعة أكبر في تقديم خدمة أفضل.

تعد الحكومة الإلكترونية من إفرزات ثورة المعلومات التي طغت على جميع ميادين الحياة الإجتماعية والإقتصادية وحتى السياسية ، فقد حتمت التحديات التي فرضتها مظاهر التحضر في بلدية إسطنبول والتزايد المستمر لمعدل سكانها بسبب الثورة الصناعية التي صاحبت الإصلاحات السياسية مطلع القرن الحالي إلى صعود ركب الدول المتقدمة خصوصا في أوروبا ، بعد المحاولات العديدة والمتعددة في الانضمام إلى الإتحاد الأوروبي من خلال تطبيق معايير الجودة على كافة المستويات الوطنية والمحلية وصولا إلى حوكمة رشيدة . وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال الشكل الموالي.

الشكل رقم 10 الفاعلون في الخدمة الإلكترونية



الفرع الثاني: أهداف تطبيق الحكومة الإلكترونية في تركيا

يعبر تطبيق الحكومة الإلكترونية عن وجود تفاعل نمطي بين الدولة والمواطن، فالعلاقة لا تعبر فقط عن استخدام مكونات الاعلام والاتصال بل تعبر أداة للقيادة المحلية تبسط بها سلطتها على محيطها الخارجي لتعلن عن رعايتها لمواطنيها وخدمتهم مقابل التفاعل معها، فهي أيضا أداة للمساءلة والشفافية والمساءلة الديمقراطية والمشاركة المجتمعية. وقد وضع الباحث التركي H.Burçin HENDEN مجموعة من الأهداف التي تسعى الحكومة المحلية الإلكترونية إلى تحقيقها وهي:

- 1- ضمان التغيير الجذري في المنظمات من خلال التفاعل مع المواطنين وإعادة تنظيم المنظمات لمجموعة من الخدمات ؛ المشاركة مع السلطات المحلية في الحريات المحلية وصنع القرار في الإدارة ؛ باستخدام تقنية جديدة لتغيير شكل الخدمات ؛
- 2- جعل الخدمات المحلية أفضل وأكثر فعالية من حيث التكلفة وأيسر منالا ؛
- 3- تطوير الديمقراطية المحلية عن طريق إحداث التفاعل في العلاقة بين الإنترنت والديمقراطية على نطاق واسع في الأنشطة الإدارية للحكومات المحلية.
- 4- تعتبر الحكومة المحلية في حد ذاتها تطبيق للتنمية المحلية وتعزيز لهياكلها المؤسسية، حيث تعتبر الطريقة التي توحد المصالح الوطنية والمحلية ، حيث أكدت لجنة التخصيص التركية

التابعة للإدارات المحلية على أنه : "يجري إنشاء شبكة فعالة من المعلومات بين الحكومات المحلية وبين المؤسسات الحكومية المحلية والمركزية"

5- الإستخدام الأمثل للانترنت سيزيد من تحقيق المشاركة العامة والديمقراطية في الإتصالات على المستوى المحلي.¹

6- تتزايد الأهمية المعطاة للحكومة المحلية الإلكترونية في تركيا لذلك سطرت أهداف إستراتيجي من أجل توسيع الإستعمال الإلكتروني من الأترك ، من خلال الشراكة مع القطاع الخاص ساهمت في نشر التطبيقات الخاصة بها وتشمل هذه التكبيقات :

✓ توسياد (جمعية الصناعيين تركيا رجال الأعمال)

✓ TBV (مؤسسة تركيا المعلوماتية)

كما خصصت جوائز خاصة بعد نجاح تطبيقات في تحسين نوعية الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وزيادة الكفاءة والقدرة على المنافسة :

- "جوائز ووتش" eTR "في عام 2003 ؛
- إنشاء إدارة عامة شفافة وفعالة والتفكير في أنها مهمة المساهمة كمنظمة غير حكومية من أجل تحقيق التحول إلى مجتمع المعلومات؛

7- مشاركة القطاع الخاص ودعمه وإعطاءه الفرص الابتكارين في تنفيذ التطبيقات المبتكرة والنموذجية التي تسهل على المؤسسات العامة تطبيق الحكومة الإلكترونية بسرعة مع السعي لإعلام أفراد من المجتمع المتأثر بشكل مباشر بهذا التحول لضمان إدراكهم للتحول بشكل صحيح.

الفرع الثالث : كيف تعمل الحكومة الإلكترونية في تركيا ؟

ما يمكن ملاحظة من خلال سير عمل الحكومة المحلية ما يلي:

أولاً : إنشاء البوابة الإلكترونية للبلدية

قدمت تركيا مع بداية القرن الحالي حزمة من الإصلاحات السياسية تهدف إلى عصرنتها وإدخالها في مصف الدول الكبرى، وكان نظام الحكومة الإلكترونية من بين أكبر المبادرات التي عملت على

¹ - H.Burçin HENDEN & Dr. Rıfki HENDEN, Ibid,p 58

تطبيقها وتفعيلها على المستوى الوطني والمحلي، وبالموازاة من ذلك فإن الهدف منها هو تحقيق جودة الخدمة وزيادة مظاهر الديمقراطية فيها.

في هذا السياق ، جاءت مبادرة استخدام الحكومة المحلية الإلكترونية كمشروع المعلومات المحلي للخدمة المحلية حيث قامت وزارة الداخلية التركية أعد معهد وزارة الداخلية لتركيا والإدارة العامة في الشرق الأوسط بناء على اقتراح (TODAIE)، مركز التدريب (YYAEI) من خلال "مشروع قاعدة المعلومات الحكومية المحلية" البحوث الحكم المحلي و (YERELBİLG projesi) مشروع والبروتوكول الموقع بين المؤسستين، 4 أبريل اعتبارا من عام 2001 ، دخلت حيز التنفيذ حيث تقوم على إدارة الخدمات المتعلقة بالبلدية بالإضافة إلى إدارة الأموال مع الشركات التابعة لها والمشاركة فيها مع القطاع الخاص ، لذلك حددت وزارة الداخلية في مديريات الحكومة المحلية التابعة لها تقديمها للجمهور على الموقع : www.mahalli-idareler.gov.tr

نهاية عام 2000م ، أنشئت شبكة الانترنت YereNet ، وسيرت من طرف شركة YAAE I - TODAIE ، وقد سمح هذا إلى استخدام هذه الشبكة بظهور موقع للحكومة الإلكترونية المحلية www.yerelnet.org.tr ، بالإضافة إلى المعلومات التي يقدمها المركز LocalNet ، وقد سمح هذا بظهور تفاعل مباشر بين المواطنين والبلديات، ثم عم استعمال هذه التطبيقات عبر انشاء مواقع لكل بلديات تركيا ، وهذا ما مكن تركيا من إنشاء بنية تحتية تقنية تشارك في كل المعاملات الخدمائية أو التجارية أو التفاعلية.¹

ثانيا : تطبيقات الحكومة المحلية الإلكترونية

الحكومة الإلكترونية هي نظام حديث النشأة تبنته الحكومات المحلية التركية لتسيير شؤونها باستخدام الشبكة العنكبوتية العالمية الأنترنت في ربط مؤسساتها ببعض البعض. وربط مختلف خدماتها بالمؤسسات الخاصة والجمهور عموما، ووضع المعلومة في متناول الأفراد وذلك لخلق علاقة شفافة تتصف بالسرعة والدقة وتهدف للارتقاء بجودة الاداء.فتحت الحكومة التركية بوابة خاصة بالخدمات الإلكترونية على الموقع : (<https://www.turkiye.gov.tr>)

¹ - H.Burçin HENDEN & Dr. Rıfki HENDEN, Ibid,p.60.

قدمت فيها مختلف الوظائف الأساسية التي تقوم بها إتجاه الحكومات المحلية والمؤسسات الخدمائية والشركات وكذا المجالات التي تقوم برعايتها من خلال مجموعة مصنفة من التطبيقات وتتضمن هذه التطبيقات ما يلي:¹

1- خدمات استفسارية

2- التفاعل مع الحكومات المحلية والبلديات والخدمات التي تقدمها

3- المؤسسات الرسمية

4- الشركات الخاصة كخدمة الفوترة وغيرها

5- الحل السريع من خلال اسلوب الدردشة المباشرة من خلال إستيعاب إنشغالات المواطنين

والإستماع إلى مشاكلهم وطلباتهم

كما يمكن تحديد مجالات الخدمات الإلكترونية من خلال : إستخدام البنية التحتية لبوابة الحكومة

الإلكترونية، من خلال الاستفادة المؤمنة لآلاف الخدمات الخاصة بالمؤسسات الخدمائية ، بأقل تكلفة

وسرعة في الوصول إلى المعلومة أو إستخدام الملفات والمستندات أو نموذج الطلب المطلوب.

5- عدالة؛

6- البيئة والزراعة وتربية الحيوان؛

7- الدولة والتشريع؛

8- معلومات عامة؛

9- أمن؛

10- الأعمال والمهن؛

11- معلومات شخصية؛

12- الصحة؛

13- الضمان الاجتماعي والتأمين؛

14- الشكاوي والمعلومات؛

15- الاتصالات؛

16- حركة المرور والنقل؛

17- الضرائب والرسوم والعقوبات.

¹ - İstanbul Büyükşehir Belediyesi (The Istanbul Metropolitan Municipality), <http://ibb.gov.tr/tr-TR/kurumsal/YetkiAlani/Pages/AnaSayfa.aspx> . see in 12/02/2017

تتنوع الخدمات الإلكترونية، فبعضها يعكس سيادة الدولة مثل خدمات الضرائب والتوثيق وإستخدام التراخيص والمستندات، والبعض الآخر يمثل البنية الأساسية الاجتماعية وتشمل الخدمات التي تقدمها الدولة لجمهور المواطنين لإشباع حاجاتهم الأساسية مثل التعليم والصحة وتحقيق التنمية الشاملة للمجتمع والبعض الآخر يقدم لرجال الاعمال والمستثمرين ومجالات كثيرة ومتنوعة في كافة المجالات، من أجل ذلك كان من الضروري إعطاء صفة لكل هاتف محمول مستورد يستخدم لهذه الخدمات من خلال التحقق من الرقم التسلسلي IMEI لجهاز هاتف المستغل والمسجل في تركيا.

الفرع الرابع : البوابة الإلكترونية لبلدية اسطنبول

نظرا للأهمية الإستراتيجية للحكومة المحلية الإلكترونية ، وضعت الدولة التركية بوابة مع 64 محافظات من بين 260 من الدوائر والمؤسسات الحكومية : وتقع بوابة إسطنبول كحكومة محلية مستقلة على الموقع : (<https://www.turkiye.gov.tr/istanbul-belediyeleri>) يعتمد هذا الموقع إلى تقديم الخدمات التي يمكن للبلديات الميتربوليتان تقديمها بالضغط على إما على موقعها من الخريطة أم من خلال الضغط على الزر الخاص بها حيث ينقلك إلى نافذة للخدمات الخاصة ببلديات المتروبوليتان تقدم فيها العديد من الخدمات الممنوحة، في حالة بلدية إسطنبول هناك 7 خدمات أساسية التي تمد المواطنين بالخدمات الإلكترونية من خدمات مواقع الحكومة على شبكة الإنترنت لتلبية حاجاتهم الشخصية كالحصول على وثائق عامة أو خاصة وتعلق بـ:

- الخدمات الخاصة: وهي التي تتطلب التحقق من شخصية المستخدم الطالب لها و تمكن هذه الخدمات الإلكترونية من الحصول على وثائق ذات طبيعة خاصة : شهادة الميلاد – الوفاة – الزواج – الطلاق اي وثائق الحالة المدنية وشهادات التعليم بمختلف أطواره ومراحله.
- الاستعلام عن معلومات الكشف من البلدية : معلومات عن اعلانات بلدية إسطنبول ؛
- إستجواب المعلومات على أساس الاستحقاق؛
- جميع المعلومات؛
- الخدمات الخاصة: وهي التي تتطلب التحقق من شخصية المستخدم الطالب لها مرفق بالوثيقة متابعة عمليات المستندات التي يتم التعامل معها ببلدية إسطنبول؛

- نموذج الإستفسار كالحصول على خدمة سعر الصرف؛
- الإستفسار عن موقع من المتوفي؛
- إستقصاء معلومات الوفاة.

كما يمكن تصفح معلومات عن أسماء الشركات التي تملكها أو تتعامل معها كشركة إسطنبول لتوزيع الغاز و شركة إدارة المياه والصرف الصحي بالإضافة إلى قائمة لأسماء البلديات التي ينتمي إليها كل زر من القوائم المسجلة في تلك الصفحة . كما يمكن أن ينقلك إلى نافذة للمعلومات الخاصة بها .

تجدر الإشارة إلى أن كل بلدية ميتروبوليتان تحمل لوجه خاص ما يميزها عن باقي البلديات والمحافظات. أما صفحة الويب الخاصة بجميع العمليات التي تقوم بها بلدية إسطنبول فيمكن تصفحها عبر الموقع : (HTTP://www.ibb.gov.t) .

إن تطبيق هذا الموقع الخاص بالحكومة المحلية لبلدية إسطنبول سيقودنا إلى الوصول إلى كل المعلومات التي يوفرها الموقع عن طريق التسجيل في الموقع أو أن تكون في حالة زائر .

الفرع الخامس : مظاهر الحوكمة الإلكترونية ببلدية اسطنبول

تقدم بوابة إسطنبول كبلدية ميتروبوليتانية مجموعة من الخدمات الإلكترونية ، وتقوم بنفس الدور الذي يفعله الطالب في حالة تقدمه المباشر إلى مصالح البلدية لكن الفرق هنا واضح، سرعة ، كفاءة شفافية ، وجوده عالية في الخدمات وتقدم حكومة إسطنبول خدماتها على مستويات متعددة¹:

1- مستوى خدماتها مع الحكومة المركزية: ويكون عبر تقديم تقارير عامة حول الميزانية العامة للبلدية

أو عن طريق تقديم تقييم عن ما تم إنجازه من مشاريع خلال فترة زمنية محددة

2- مستوى الخدمات مع البلديات: ويكون عبر تقديم البرامج التي يجب الوفاء بها وتقارير حول وضعيتها وغيرها

3- مستوى مع المواطن ويكون من خلال تقديم معلومات خاصة بالخدمة المطلوبة من المواطن

والتفاعل معه من خلال توفير الخدمات الإلكترونية

يمكن دراسة تطبيقاتها للحكومة المحلية في هذه البلدية العريقة من خلال المؤشرات التالية:

¹ - H.Burçin HENDEN & Dr. Rifki HENDEN, Idem

أولا : المساءلة

تعتبر البوابات الإلكترونية للبلديات المترابليتان مسؤولية توليها الحكومة لها لغرض الوفاء بها، خاصة وأن المطلوب من البلديات هو توفير المعلومات اللازمة للمواطنين والسهر على الوفاء بها وإشراكه في عملية صنع القرار المحلي.

في هذا السياق ، إمكانية الوصول إلى المواقع البلدية يكتسب الكثير من الأهمية لإختبار إمكانية الوصول إلى موقع الويب يجب أن ننظر إلى بدائل الوصول التي يوفرها الموقع في توافقها مع الأدوات التكنولوجية المتوفرة والمختلفة .

إن العناصر التي ينبغي يتم تحليلها فيما يتعلق بإمكانية الوصول للبلدية مواقع الويب هي: الوصول إلى البيانات الإلكترونية (النصوص والصوت والفيديو، الأدوات التي توفر هذا الوصول (الكمبيوتر، الإنترنت ، التلفزيون والبنية التحتية لنقل البيانات). هنا يمكن أن نطرح التساؤل التالي : ما الذي وفرته بلدية إسطنبول لهذا الغرض؟

في مقاييس الجودة العالمية للمواقع الويب الرسمية : يجب أن تتوفر أربعة عوامل أساسية :

1- الموقع : يعتبر الموقع أهم شيء يمكن أن يحكم مدى جديته حيث تستخدم المواقع الرسمية إختصار لإسم دولتها ليعتبر الموقع رسميا.

2- المحتوى : يجب أن يتضمن المحتوى كل الدلالات الخدماتية التي يمكن أن توفرها البلدية

3- الخدمة الإلكترونية : وتحقق مدى مصداقية الموقع وإستجابات لطلبات المواطنين على بساطتها.

4- الأمن : أهم ميزة يجب أن يوفرها الموقع الرسمي لأي مؤسسة تابعة للدولة، وهذا لإعتبارها توفر قاعدة بيانات تحص البنى التحتية للمعلومات للدولة وعليه فإن توفير الأمن ضرورة من أجل الحفاظ على استقرار وامن الدولة.

بالنظر إلى أهميتها الاستراتيجية ، فإن إستخدام المقاييس العالمية سيُسفر المزيد التحدي لدى بلدية مثل بلدية إسطنبول التي تحوي على قاعدة بيانات هي الأكبر على مستوى الدولة، وبالتالي لا يمكن في أي حال من الاحوال التضحية بأمن هذه البيانات ووضعها في أيدي العابثين.

تشمل الخدمات التي يتضمنها موضوع المساءلة هوي فحوى تلك الخدمات المقدمة مثل: وصف الخدمات ، التنظيم المؤسسي ، الأخبار والمشاريع والاستثمارات والأدلة والنشرات وغيرها.

ثانيا: الشفافية وحرية تدفق المعلومات ،

حسب التقارير الرسمية لموقع IMM موقع اسطنبول ميتروبوليتان مينيسيپاليتي، حققت نتيجة الدخول إلى الموقع 4.5 مليون مشاهدة شهريا، وهذا يعني أنها من بين المواقع التي يتم تداولها يوميا من طرف المواطنين، بالإضافة إلى ذلك حقق الموقع المرتبة 256 من بين جميع المواقع الالكترونية التركية . وتعود اهمية الموقع من المعلومات التي يوفرها خصوصا إذا ما حاولنا معرفة اهم الفروع المشاهدة نجد موقع حركة المرور بنسبة مشاهدة بلغت 40.77 % ، دليل المدينة 16.29 % الروابط الاخرى 32.76 % ، أما الرابط الاهم بالنسبة للأجانب وهو رابط السياحة والذي بلغت نسبة مشاهدته 1.36 % وقد أحرز هذا الموقع (www.ibb.gov.tr) الجائزة الأولى Golden Spider بالنسبة للمواقع فئة القطاع العمومي لعام 2007 .¹

من أهم مظاهر الشفافية ، هي الحصول على الثقة، وهذا ما أثبتته عدد زيارات الموقع الخاص ببلدية اسطنبول فبمجرد الولوج إليه يمكن للباحث عن المعلومة الوصول إليها من خلال التبويبات التي يوفرها الموقع والتي تعتبر كافية وشاملة حيث يوفر المعلومات الاتية:

- 18- التنظيم الهيكلي للمؤسسة ؛
- 19- تقارير حول المسؤوليات ووصف الخدمات؛
- 20- تقارير عن الميزانية والمشاريع والاستثمارات؛
- 21- أخبار عامة حول اعضاء مجلس المدينة والعمدة (جدول الاعمال ، النشاطات اليومية وحدود مسؤولياتهم)؛
- 22- كما يمكن الحصول على معلومات عامة حول رئيس البلدية سيرته الذاتية وكل أعضاء مجلس المدينة؛
- 23- إجتماعات مجلس المدينة؛
- 24- الخطط الإستراتيجية البعيدة المدى: مدى تقدم المشاريع والاستثمارات؛
- 25- خطة ميزانية البلدية ؛

¹ - İstanbul Büyükşehir Belediyesi (The Istanbul Metropolitan Municipality) ,<http://ibb.gov.tr/tr-TR/kurumsal/YetkiAlani/Pages/AnaSayfa.aspx>

- 26- تخصيص مواقع خاصة بالسمعي البصري عبر مواقع النت كالبث التلفزيوني الحي والمباشر المتخصص بنشاطات البلدية، موقع ibbtube كاميرات مباشرة، كاميرات خاصة بالسياحة والتي تطلق الأخبار عن أهم المناطق السياحية لمدينة إسطنبول باللغة التركية والإنجليزية والتي يمكن تحميلها ومشاهدتها في أي وقت؛
- 27- كما يستخدم الموقع لإستطلاع للرأي العام لمختلف القضايا المطروحة للنقاش؛
- 28- كما يضع تطبيق خاص بذوي الاحتياجات الخاصة.

ثالثا : الخدمات العامة والخاصة

تختلف الخدمات التي يمكن أن يقدمها الموقع الإلكتروني لبوابة الحكومة المحلية لإسطنبول لجمهورها :

- 1- الخدمات التجارية : والتي يوفرها الموقع عمليات الدفع الخاصة بمختلف الفواتير التي تسييرها البلدية كمؤسسة ترامواي إسطنبول ، حيث توفر شبكات الدفع عبر محطات مختلفة الدفع المباشر لحسابها أو عن طريق النت باستخدام بطاقة الدفع الإلكتروني؛ كدفع رسوم التسجيل عبر الإنترنت IMM . تقدم خدمات عبر الإنترنت للتسجيل الإلكتروني والدفع الإلكتروني e-sorgulama ، e-ödeme ، e-beyanname . حيث يمكن تسجيل الأشخاص (رجال الأعمال) ، الدفع الضرائب وتعلم ديونهم للبلدية.
- 2- الخدمات المعلوماتية : والتي يمكن تصنيفها كخدمات توفرها بوابة موقع الحكومة الإلكترونية لبلدية إسطنبول من خلال تطبيقات خاصة تشمل
 - الاطلاع bilgi edinme : بتثبيت تطبيق الاطلاع للحصول على المعلومات أو وثائق عن طريق ملء إستمارة الطلب عبر الإنترنت و تحديد نوع المعلومات التي يريدونها وتقديمها لهم معلومات الاتصال.
 - مكتب أبيض beyaz mas : تطبيق مكتب الأبيض هو أوسع برنامج يتضمن خدمات مثل: الحصول على المعلومات ، تقديم الشكاوي والطلبات والمقترحات في مختلف المجالات.
 - المخطط الحضاري الرئيسي e-imar : مخصص للتعليم
 - دليل المدينة (şehir rehberi) : يتكون من خريطة إسطنبول منطقة العاصمة حيث يمكن للمستخدمين عرض مختلفة طبقات (خريطة ، صورة قمر صناعي ، مقياس 1: 100.000 بيئيتجدد الإشارة إلى أن الخدمات شاملة لكل سكان إسطنبول على انه يوجد خدمات أخرى أكثر تخصصا تقي بها البلديات ذات المستوى الثاني عبر بوابتها الإلكترونية المتوفرة عبر موقع الحكومة الإلكتروني أو موقع بوابة إسطنبول كبلدية ميتوبوليتانية.

المطلب الثالث : تقييم قدرات حوكمة الحكومة المحلية لبلدية اسطنبول

تعتبر مرحلة تقييم ما قدمته الحوكمة المحلية للحكومات الإلكترونية بمثابة الثورة على الرقمنة والانتقال من اسلوب التعامل التقليدي إلى أسلوب أكثر تقدما بل قطع أشواطاً كبيرة في زيادة في المداخل وإختصار للمال والجهد ، لكن هل كان كافياً تطبيق آليات تكنولوجيا الاعلام والاتصال للوصول إلى حوكمة الحكومة المحلية ؟

للإجابة على هذه الطرح يمكن تقييم إجاباتنا إلى قسمين:

✓ الأول : يعنى بالإيجابيات التي حققتها الثورة المعلوماتي في تطبيقاتها على القطاع الخدماتي للحكومة المحلية.

✓ والثانية : أهم التحديات التي تواجه الحوكمة المحلية من خلال تطبيق تطبيقات الحكومة الإلكترونية.

الفرع الأول : إيجابيات تطبيقات الحكومة المحلية الإلكترونية

أوجد تطبيق الحكومة المحلية الإلكترونية الكثير من الجوانب الايجابية سواء على الصعيد المحلي أو تقديرات الجانب الخارجي، تعتبر إستعمالات الإنترنت في خدمة الجمهور المحلي من أهم إيجابيات التي يمكن أن تحققها أي حكومة محلية ناجحة ، نظرا لما يصدر من هذا التطبيق من إستحسان المواطن المحلي، خصوصا وأنها توفر له المال والجهد والوقت، هذا الثلاثي الذي أثقل كاهل المواطنين في الحكومات المحلية التقليدية ، أين تظل معاملاتهم بين مدّ وجزر بين مختلف مصالحها دون أن يؤخذ بعين الاعتبار مال وجهد ووقت الطالب.

إن الوظيفة الأساسية للحكومة الإلكترونية بإعتبارها جزءا هاما وأساسيا من إدارة البلدية الحديثة والبلديات التابعة لها ، تنتظر لها من أي زاوية تقريبا على أنها توفر : (الخدمات، ونهج الإدارة، وتوفير فرص عمل جديدة، وما إلى ذلك) أي على أنها مشروع شامل من شأنه أن يزيد من مساهمتها في التنمية المحلية والوطنية كتحصيل حاصل. لا سيما أننا أصبحنا نتحدث عن عالم رقمي لا يمكننا أن نتجاهل فيه التطورات التكنولوجية المتسارعة خصوصا إذا تعلق الأمر بموضوع الخدمة المحلية.

يمكن القول بأن طريقة العمل والتواصل بين الفرد ودولته وفق هذا المنهج قد تغيرت ، فيكفي أن يكون هناك وسيط إلكتروني حتى يتم التواصل وتبادل الخدمات والمنافع ، والبلدية كوسيط إجتماعي وسياسي ، هي أقرب إلى الأفراد لذا فإن إستخدام هذا النهج قد غير وحسن هذه العلاقة. وفي الوقت ذاته

توصل إلى أسلوب أكثر نجاعة في تحقيق آليات الحوكمة المحلية كالشفافية في الحصول على المعلومات في أي وقت وعلى أي مستوى، النزاهة في التسيير وحسن المعاملة، توفير المساءلة وتيسيرها، والمشاركة في الرأي والاستجابة على مدار الوقت. فالحكومة الإلكترونية يمكن أن توفر ما يلي:

- 29- الخدمة المستمرة ن 7/ 7 أيام وعلى مدار 24 ساعة؛
- 30- شمولية وتكامل في العلاقة ، حيث انه يمكن لاي مستخدم الولوج إلى الموقع وأخذ نظرة شاملة على عمل البلدية ووظائفها، وبالتالي إنفتاح البلدية على العالم إفتراضيا؛
- 31- الحد من آثار البيروقراطية الهرمية التي تعطل سير المعاملات وبالتالي ، فهي قللت من كثافة الموظفين من جهة، وحسنت ظروف حصولهم على الخدمة بسرعة وجهد أقل؛
- 32- تعزيز الثقة بين المواطنين وبلديتهم؛
- 33- الرقابة على الأعمال؛
- 34- الحصول على الإحصاءات وجمع المعلومات بكل سهولة وكفاءة عن الادارة من جهة أو عن طريق استطلاع للرأي العام؛
- 35- الكفاءة والفعالية والإدارة والتي من شأنها أن توفر بيئة صحية.
- 36- القدرة على تعلم توقعات ومطالب وشكاوى الناس بسهولة أكبر بفضل الإتيانات التي يتم إجراؤها على الإنترنت.

البلدية الإلكترونية في تركيا أصبحت أكثر ضرورة ، فقد أثبتت نجاعتها منذ بداية تطبيقها وقطعت أشواطاً كبيرة فاقت حدود ما يمكن أن نتصوره عن دولة كانت تعاني من أبشع صور الفقر والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية حتى مطلع القرن الواحد والعشرين، فنظراً لتفاعل المجتمع ومواكبة التطورات السريعة وفرت الحكومة الإلكترونية الكثير لفائدة تنميتها المحلية فعلى سبيل المثال ، أصبحت مشاكل المرور والازدحام تعالج الكترونياً عن طريق تطبيقات تنظم حركة المرور في الطرق العادية والسريعة وتوجيه الطرق؛ أما من ناحية إدارة الأعمال فقد أصبحت البلدية الإلكترونية تتكفل بمعاملات الإشتراك والدفوعات بشكل آلي ومباشر، من ناحية إدارة الكوارث فقد حققت سرعة وفعالية في التقليل من مخاطرها.

من جانب آخر ، وفرت تطبيقات الحكومة المحلية إنفتاح إدارتها مع محيطها الخارجي من خلال مختلف التفاعلات التي تحدث بينهما ، حيث يمكن للطالب كان شخصاً طبيعياً أو معنوياً التدخل

والتفاعل مع جميع المعطيات المتاحة من طرف البلدية، مما يفتح أسلوب الحوار والمشاركة مع مختلف مصالحها ضمن أولويات اهتماماته ، وهذا النوع من التفاعل يوفر مزيدا من النشاط والإهتمام خصوصا إذا ما أسفرت تعاوننا بين الإدارة و مختلف المتعاملين في مجال من المجالات بغية زيادة في الإستثمارات وهذا يصب في صالح زيادة إيرادات البلدية.

تقدم الحكومات الإلكترونية المزيد من فرص والإمكانات في عروض الحوكمة الإلكترونية من خلال تحقيق المزيد من الشفافية والمساءلة والتواصل التفاعلي وسهولة الوصول إلى المساءلة والتقليل من تكاليف الجهد والوقت والمال، حيث ذكرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2003) على حقيقة ذلك "إن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تزيد من كفاءة الحكومات بتوفيرها معالجة البيانات مزيد من توزيع المعلومات للجمهور."¹

توفر الحكومة المحلية الإلكترونية أفضل تقديم للخدمات وزيادة في المشاركة العامة ، كما أنها توفر بيئة داخلية متعددة الاختصاصات والهيكل الخارجي يوفر إدارة أسهل للدخول ؛ المعاملات والمدفوعات .كما أن الحكم الإلكتروني أكثر كفاءة في معالجته للقضايا الإدارية. زيادة إلى خفض تكاليف الجهد ،الوقت والمال الذي ينفق في عملية معينة.

بالنظر إلى أهمية إستخدام تسيير الحكومة الإلكترونية المحلية نجد أن القطاع الحكومي يسعى إلى التسيير الأمثل لمصالحه وجودة مخرجاته، والقطاع الخاص يسعى للحصول على الدعم المعنوي والمالي ليدعم الابتكار والعملي على تحقيق التحول ، في حين نجد أن الطرف الثالث وهو المواطن فهو يختار بين البدائل المتاحة بين إدراك مقاصد التحول والسعي إلى استغلالها من أجل كسب المزيد من الحقوق وإدراكها بالشكل الصحيح. فهناك العديد من البلديات الناجحة في تطبيقات البلدية الإلكترونية في بلدنا. ومع ذلك ، في هذا الفرع المنافسة خدمات الإدارة المحلية ؛²

- Ankara Altındağ Municipality
- Bursa Osmangazi Municipality
- Istanbul Bahçeşehir Municipality
- Istanbul Metropolitan Municipality

الفرع الثاني : مشاكل وتحديات تطبيق الحكم المحلي الإلكتروني

¹ - OECD, *Overview The Sources of Economic Growth*, see in 1/03/2018 , at : www.oecd-ilibrary.org/docserver

² - H.Burçin HENDEN & Dr. Rıfki HENDEN, Op.Cit., p62

لكل تجربة ناجحة تحديات ومشاكل تتطلب إعادة النظر فيها ، فالمطلوب من الحكومة الالكترونية أن توفر جوانب متعددة تبين قدرا من شفافتها وتقديم أفضل لخدماتها وصورة أوضح لمشاركتها مع الاطراف الاخرى والتواصل التفاعلي مع المواطنين وكسب الثقة المستمدة من شرعية انتخاب رؤساء البلدية وأعضاء الحكومة المحلية، مع مزيد من الامكانية لمساءلتهم وطرح انشغالات المواطنين لهم.

إن تطبيق الحكومة الإلكترونية على بلدية إسطنبول بكل معطياتها السكانية الهائلة وتدفعاتها السياحية جعل أمر تقييمها فيه شيء من التعقيد، غير أنه يمكن تحليله في ثلاث جهات رئيسية: حصة المعلومات وتقديم الخدمات الإلكترونية ؛ والمشاركة العامة في صنع القرار.

أولا : حصة المعلومات المتاحة

ذلك أن أهم عائق هو الوصول إلى البنية التحتية للمعلومات قاصر وغير فعال، حيث يعتبر الخبراء أن تطبيق الحكومة المحلية على مستوى بلديات التركيبة عامة وبلدية إسطنبول موضوع دراستنا يعتبر أسلوبا هجينا في حوكمة الإلكترونية للمعلومات وبالتالي يقيم نجاحها بين قوصين لعدم توفر شفافية أكبر وأوفر للمعلومات.

في هذا السياق ، إن البلدية رغم توفرها على كفاءة عالية في توفير المعلومات حول المنظمة البلدية والمسؤوليات وأوصاف الخدمة ، الأخبار والمشاريع والخطط والاستثمارات والميزانية ، غير أنه لا يمكن الوصول إلى معلومات دقيقة ومتخصصة حول ما يدور في العلبه السوداء للحكومة المحلية على الرغم مما حققت من تأثيرات إيجابية كزيادة معدل الشفافية للمؤسسة والوعي العام.

ثانيا : حصة الخدمات المقدمة

ما يمكن ملاحظته أن وجود قصور في تطبيق المعاملات الخدماتي من قبل المواطنين الأتراك الذين لا يزالون يفضلون الطرق التقليدية في إستخراج وثائقهم الإدارية ، على الرغم من ذلك ، فإن إستخدام البوابة الالكترونية قد أحدث الطفرة في تعاملات الخدماتي من حيث الارتفاع المتزايد للمشاركة العامة فيه.

في هذا السياق ، تعد الخدمات المقدمة من المكتب الأبيض الخدمات الأكثر إستخداما، إلا أن خدماتها لا تزال تقليدية من طرف المستخدمين الذين يفضلون المشاركة عبر الهاتف.

ثالثا : المشاركة في صنع القرار

على الرغم من فعالية البوابة ونشاطها إلا أنها تقتصر إلى المشاركة الفعلية والفعالة للمواطنين وهذا لا يمكن إدراكه في تطبيقات السنوات الأولى من الحكومة الإلكترونية، بل لا بد أن تمتد جذورها إلى كل أطراف المجتمع من خلال التواصل وإستدراك النقائص الموجهة إلى الطرفين.

الفرع الثالث : تأثير الحكومة المحلية الإلكترونية على البيروقراطية

أصبح أمراً حتمياً تأثير الحكومة الإلكترونية على البيروقراطية في عالم أصبحت التكنولوجيا جزء لا يتجزأ من حياة الشعوب المعاصرة، مما أحدث تغييراً في عقلية الدولة بشكل عام، من خلال إستخدام مختلف التكنولوجيات الحديثة في الإدارات العمومية لضمان سهولة الوصول للمواطنين والدولة ، الأمر الذي أحدث تذبذبا في حركية البيروقراطية التقليدية.

أولا : علاقة الحكومة الإلكترونية بالبيروقراطية

تقوم الحكومة الإلكترونية على أساس علاقات إفتراضية بين المواطنين والدولة ، حيث يتمكن الفرد من الإستفادة من الخدمات المقدمة على الموقع الخاص بالإدارة الإلكترونية ، إختصار للجهد والوقت ، ومن تم يتغير منطق العلاقة بين المواطنين والحكومات المحلية ، فبينما يكون المواطن عميلا لدى الموظفين العموميين يحكم منطق القطاع الخاص، في حين ينتظر من الدولة تقديم خدمات ذات جودة أفضل، وهذا المنطق لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال الإدارة الإلكترونية ضمانا لتسهيل وصول المواطنين والدولة، أخذا بعين الإعتبار لتفضيلات المواطنين من جهة، وتحديد الدولة كمؤسسة قابلة للتخصيص". فقد جلب الحكومة الإلكترونية فهماً جديداً للإدارة العامة والبيروقراطية.

حسب الجدول الموالي ، يوضح علاقة مقارنة بين علاقة المواطن بالدور الخدماتي الجديد

للإدارة

الجدول رقم: 20 علاقة المواطن بالادارة العامة بين الحكومة التقليدية والحكومة الإلكترونية

طرق تقديم الخدمات في الحكومة الإلكترونية	طرق تقديم الخدمات في الحكومية التقليدية
المواطن نشط	المواطن سلبي

الفصل الثالث: .. الحكومات المحلية في تركيا بين تحديات الإصلاح السياسي ورهانات بناء الحوكمة المحلية

الاتصالات القائمة على الورق	الاتصالات الإلكترونية
الهيكل العمودي/ الهرمي	تكوين الشبكة الأفقية / المنسقة
تحميل البيانات الإدارية	تحميل بيانات المواطن
استجابة الموظف العمومية	الرد التلقائي للبريد الإلكتروني مركز الاتصال... إلخ.
مساعدة الموظف العمومي	الاعتماد على الذات/ مساعدة الخبراء
السيطرة تقنية	السيطرة الإلكترونية مع تحديث البيانات تلقائياً
التدفق النقدي / الشيك	التحقق من تحويل الأموال الإلكتروني
خدمات متباينة	خدمة موحدة شخصية
تكاليف المعاملات المرتفعة	منخفضة تكاليف المعاملات
الدولة مغلقة	علاقة تشاركية مع الدولة

المصدر

Abdullah METİN, E-Government Application in Turkey and Effect of E-Government on Bureaucracy, *Dicle Üniversitesi Sosyal Bilimler Enstitüsü Dergisi (DÜSBED)*,4,2012 ,p 103.

بالنظر على هذه المقارنة بين الحكومة الإلكترونية والحكومة التقليدية نجد ان الأولى تبدو أكثر فاعلية، خدمات مستمرة طوال الوقت بالإضافة إلى أنها تفعل علاقة تشاركية بين الدولة والمواطن، في حين نجد أن الحكومة التقليدية متباينة من حيث تقديم الخدمات من مجتمع لأخر حسب كفاءة المستخدمين الحكوميين وقدرتهم على الإنجاز.

في نفس الإطار المقارن كيف يمكن الحديث عن الإدارة الإلكترونية دون المرور إلى الإطار البروقراطي الذي يعتبر ممرا لا بد منه للولوج في العالم الافتراضي للحكومة، على إعتبار ان عصرنة الإدارة العامة تتطلب رقمنة الإدارة من خلال إحداث قواعد بيانية تعالج كل الأنشطة التي يمكن أن تنجزها الإدارة.

ثانيا : الإنتقال إلى بيروقراطية الحكومة الإلكترونية

تعتبر عملية الانتقال من النظام البيروقراطي الى النظام الإدارة الإلكترونية مؤشر جهود الدولة التركية في تحسين مستوى الخدمات من جهة وقدرتها على تنفيذ الخطط التتماوية في إطار تحسين الخدمة العمومية بشكل عام. حيث أن عمل الحكومات المحلية يتم بالتأكيد بشكل حازم على خطط وتقارير SPO.

في مواجهتها لتعقيدات البيروقراطية والتشريعات المسيرة لهيكل هذا النظام والتي شكلت أكبر العقبات أمام التنفيذ الدولة الإلكترونية وعلى كافة مستوياتها، سعت تركيا إلى تطوير قاعدتها إنشاء بنى تحتية :

1- بنية تحتية للاتصالات خاصة بالشبكات ، البرامج والأجهزة الخاصة بالاتصالات؛

2- البنية التحتية القانونية والبنى التحتية المعرفية

تعتبر الحكومة الإلكترونية في تركيا جزء من مشروع التحول الإلكتروني للحكومة الـ 58 ضمن خطة عمل عاجلة (3 يناير 2003) وبرنامج الحكومة الـ 59 (19 مارس 2003) لمشروع التحول الإلكتروني الميداني ضمن استراتيجية مجتمع المعلومات الإلكترونية (2006-2010) . بدأ العمل به في عام 2006 بعد نشره في الجريدة الرسمية، حيث جاء مشروع بوابة الحكومة الإلكترونية للحكومة الستون ،وبدأ العمل به في 18 ديسمبر 2008 ، بالتعاون مع TÜRKSAT.

قدمت بوابة الحكومة الإلكترونية 22 خدمة، في عام 2009 فيما ارتفع عدد الخدمات إلى 139 في حين زاد عدد الخدمات إلى 246 في عام 2010. وقد تطور بهذا عدد المستخدمين المسجلين: 10.000 مسجل في عام 2008 ، في حين أن هناك مستخدمين 1.950.000 مستخدم في منتصف عام 2010 في شهر مايو 2011 وصلت إلى 7.140.000 مستخدم.

ما ترتب عن تطبيق الحكومة الإلكترونية هو التخلص تدريجيا من مساوئ البيروقراطية التقليدية والانتقال إلى البيروقراطية الإلكترونية أكثر فعالية، والتي من مزاياها:

37- التقليل من الإستخدام المفرط للموارد من هيكله البيروقراطية ، المادية والبشرية ، حيث أنه تحقق الإدخار في مجال إستخدام الورق في المؤسسات العامة والمؤسسات الخاصة على حد سواء حيث إكتفي إستخدامه في التواصل مع المواطنين أو في حفظ بعض الوثائق.

38- بيروقراطية الحكومة الإلكترونية ستمنع سلبيات البيروقراطية كالنفائيات المادية والبطالة وعبئ العمل المتراكم ، طوابير طويلة ، الرّشوة ، الفساد .

39- توحيد الخدمة العامة، بالإضافة إلى توفير للجهد والمال، وفقا لدراسة أجرتها وزارة العدل الشبكة القضائية الوطنية مشروع (UYAP) ، تم توفير 1.6 مليار ليرة تركية. في ما بلغ استثمار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المؤسسات الحكومية في تركيا إعتقاد مبلغ قدره 9.6 مليار ليرة تركية مخصص للفترة 2002-2011 .

40- ووفقا للتقرير الأمم المتحدة (2003 ، 2004) ، فإن تركيا أون لاین حققت ترتيب مؤشر خدمة 62 والمرتبة 55 في البنية التحتية للاتصالات و 55 في مؤشر المشاركة الإلكترونية أما مؤشر رأس المال البشري فهو 108.

لكن الوضع تطور مع الزمن عندما ننظر إلى تطوير هذه المؤشرات في تقاريرها لعام 2010 ، إرتفع إلى المركز 69 وأحرز تقدماً إيجابياً للحكومة الإلكترونية بحصوله على

المركز 62 لمؤشر البنية التحتية عدد مستخدمي الإنترنت والمشاركين في الخدمة الثابتة والمتنقلة.¹

وبهذا يمكن تقديم تأثير الإدارة الإلكترونية على البيروقراطية، حيث تقدم الحكومة الإلكترونية بيئة متميزة من حيث تقديم نفس الخدمات التي تقدمها الإدارة البيروقراطية والتي يكون هيكلها مطابق للحكومة الإلكترونية ويتم تقديم الجمهور في بيئة إلكترونية موثوقة ومن نقطة عمل واحدة مع التركيز على إحتياجات المواطنين ، ومن هنا يكون للدولة دور قائم على المشاركة الجمهور ويتسم بالشفافية وتخضع للمساءلة ، ومن هنا تحقق الإدارة الإلكترونية ما يلي:²

1. الاستخدام الاستراتيجي لتكنولوجيا المعلومات.
2. التواصل مع المواطنين والمؤسسات العامة في البيئة الإلكترونية.
3. ضمان الكفاءة، الشفافية والتنمية.

خلاصة الفصل

إن ما حققته الثورة المعلوماتية على مستوى بلديات تركيا لا يمكن تجاهله، على الرغم من النقائص التي يمكن معالجتها من خلال تطوير التطبيقات حسب الحاجات المتزايدة للأفراد ، غير انه يبقى عامل وحيد وأساسي ، هو أن البلدية ليست الممثل والوحيد للحكومة الالكترونية بل تتدخل وتتداخل

¹ - Abdullah METİN, op cit, p p.101-102

² - Ibid,, p .98.

الحكومة المركزية في إدارة بعض السلطات خصوصا الاقتصادية والاجتماعية، لذلك فإن حوكمة الحكومة المحلية مرتبط بمدى إستقلالية الحكومات المحلية في استخدامها للبنى التحتية للبيانات المعلوماتية كلها وهذا لتوفير مصداقية أكثر لشفافيتها.

إن وجود تكنولوجيات الإعلام والاتصال لخدمة المصلحة العامة يسهل مناقشة واسعة النطاق لمختلف الاشكالات نشر المعلومات. وبهذا من الإنصاف القول إن معظم وسائل الإعلام هذه عادة ما تكون لصالح التحولات في الحكم والمجتمع . وبهذا إكتمل نصاب عناصر تكوين الحكم الرشيد محليا، بعد تقسيم جديد للعمل المجتمعي بين الدولة والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، أصغر حجما ولكن أكثر فعالية الدولة وعلى مستويات متعددة لتصل حتى أضعف مستوى؛ مع تأكيد لسيادة القانون وحقوق الإنسان الموسعة. ولم تقتصر هذه المطالب على تعزيز ديناميات الحوكمة المحلية على المستوى الوطني فحسب بشكل عام، ولكن أيضا تقديم الدعم لهيئات الحكم المحلي التي تشمل جميع الاطراف السياسية الراغبين في أن يتم تحريرهم من وصية الحكومة المركزية.

وفي الواقع، إن خطة التنمية التاسعة التي نشرتها المنظمة SPO في أوائل عام 2006، والتي سبق ذكرها في الفصل السابق، تعكس الأهمية المتزايدة التي تعلق على المنظور الإقليمي في السياق الإنمائي،¹ استدعتها الخطة التنموية العاشرة (2014 - 2018) والتي تأسس لحوكمة محلية تقوم على تنمية الإدارة الالكترونية من حيث التطبيقات والخدمات الحكومة الإلكترونية مع إيلاء أولوية عالية للمعلومات الاستراتيجية للمجتمع .

أما في إطار تدعيم خطة العمل التاسعة المطورة أعلاه، حيث تم وضع بوابة الكترونية للممارسة العملية جمعت أكثر من 14 مليون مستخدم وقدمت أكثر من 600 خدمة منها (نظام تسجيل المعلومات، المشتريات العامة الإلكترونية ، مخططات السجل المركزي ، بطاقة الهوية وأنشطة النشر وغيرها) فيما أطلق مشاريع تخص قطاعات التعليم والعدالة والصحة والضمان الإجتماعي والشرطة والمالية.²

¹ - Country Listing, Turkey Table of Contents , Loc.Cit.

² - The Tenth Development Plan (2014-2018), Loc.Cit.

الفصل الرابع

الفصل الرابع : مستقبل الحوكمة في ضوء الإصلاحات السياسية في تركيا

كان الإصلاح السياسي ولا يزال مطلباً أساسياً للنظام السياسي التركي ، منذ قيامها كجمهورية سنة 1923، إستمرت الإصلاحات السياسية على نحو تراكمي ساهم في تغيير وجه تركيا على نحو متباين، شهدت خلاله مسيرة الديمقراطية إنفراجاً نسبياً مطلع القرن الحالي، حيث شملت تلك الإصلاحات مجالات متعددة منها ما يتعلق بالحياة السياسية والحزبية وبالانتخابات ومنها ما يتعلق بالحريات العامة والحقوق خاصة ما يرتبط بالأقليات ومنها ما تعلق بمكافحة الفساد الذي يعتبر من أهم المظاهر التي عانت منها خلال عقود من الزمن.

سنحاول من خلال هذا المطلب دراسة ظاهرة الفساد في تركيا وما لها من انعكاسات على المجتمع التركي، بالإضافة الى دراسة لأبعاد الإصلاح السياسي على تحقيق الحوكمة المحلية، فيما سنعرض مستقبل الإصلاح السياسي والحوكمة المحلية آفاق سنة 2023.

المبحث الأول : معيقات الحوكمة المحلية في تركيا

يعتبر الفساد من بين الظواهر المتعددة الالوجه لذا فإن آثاره تتعدى المجال الواحد ، لذا تسعى الدول على اختلاف اتجاهاتها وأديانها التصدي لهذه الظاهر العابرة للحدود والمجالات، والتي تنعكس آثارها سلباً على المجتمع بالدرجة الأولى وعلى الدولة ككل.

قبل ثلاثة عقود من الآن، كانت تركيا دولة غارقة في الفساد ، إنتشرت فيها مظاهر المحسوبية والرشوة والتي وصلت تداعياتها إلى حد أصبحت فيها الدولة على شفا الإنهيار ، وهذا ما كلف الطبقات المتوسطة والفقيرة المزيد من التدهور بسبب التضخم المالي من جهة وانتشار البطالة والمديونية والركود الاقتصادي من جهة ثانية ، أمام المحاولات المتعثرة للحكومات المتوالية السقوط في معالجة هذا الوضع.

المطلب الأول : واقع الفساد في تركيا

قبل ثلاثة عقود من الآن، كانت تركيا دولة غارقة في الفساد ، إنتشرت فيها مظاهر المحسوبية والرشوة والتي وصلت تداعياتها إلى حد أصبحت فيها الدولة على شفا الإنهيار ، وهذا ما كلف الطبقات المتوسطة والفقيرة المزيد من التدهور بسبب التضخم المالي من جهة وانتشار البطالة والمديونية والركود الاقتصادي من جهة ثانية ، أمام المحاولات المتعثرة للحكومات المتوالية السقوط في معالجة هذا الوضع.

الفصل الرابع : مستقبل الحوكمة في ضوء الإصلاحات السياسية في تركيا

لقد أعطى وضع تركيا المتردي مطلع القرن الحالي لحزب العدالة والتنمية الحق في تشكيل الحكومة منفرداً ، بعد فوزه في الإنتخابات المحلية لعام 2002، فكان هذا فرصة لإتخاذ العديد من الشعارات البناءة منها المحفزة على مكافحة الفساد وأشكاله، حيث أكد رجب سيد أردوغان الرجل الأول في الحزب (PK)، في إحدى خطابه معلقاً على نجاح تجربته في تحقيق النجاح سواء في الوضع الاقتصادي والسياسي قائلاً " نجحنا لأننا لا نسرق ، مع ترسيخ لدور الحكومة هو خدمة الشعب لا حكمه."

الفرع الأول : أسباب الفساد في تركيا وتأثيراته

الفساد في تركيا متعدد الواجه ، ويحتاج كل مظهر من مظاهره أسلوباً معيناً لمعالجته ويمكن رصد أنواع الفساد في ما يلي:

أولاً : الرشوة والمحسوبية

الرشوة هي أحد أهم أشكال الفساد وقد لا تكون بالمال بل بتقديم خدمة مقابل خدمة ليست من حق الطرف الأول، وقد تكون بين أفراد أو جماعات ، كأن تدفع مؤسسة مالا لمؤسسة أخرى للحصول على حق ليس لها بالأصل، أو للحصول على معلومات تضر الطرف الآخر،¹ كما قد تكون بمعناها البسيط الحصول على خدمة مقابل مال يعطى لكل شخص ذي سلطة أو مركز مسؤول لكي يوافق على أمر غير قانوني أو غير شرعي.

أما المحسوبية أو المحاباة أو الوساطة nepotism تعني تفضيل الأقارب أو الأصدقاء الشخصيين بسبب لصفة القرابة وليس للكفاءة . والكلمة تستخدم للدلالة على الازدراء . فمثلاً إذا قام أحد المدراء بتوظيف أو ترقية أحد أقاربه الموظفين بسبب علاقة القرى بدلاً من موظف آخر أكفأ ولكن لا تربطه علاقة بالمدير فيكون المدير حينها متهماً بالمحاباة.²

وهذا ما أكدته أيضاً تقرير صدر عن مؤسسة الدراسات الاقتصادية والإجتماعية التركية "Setav سيتا"³ لسنة 2013، ووفقاً لهذه المعطيات نجد أن استفحال هاتين الظاهرتين على المجتمع التركي تعود

¹ - سليمان دله ، إبراهيم علي الهندي، "الفساد الإداري وأثره على الجهاز الحكومي" (المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، الرياض، 2003)، ص. 3.

² - United States International, Development Agency, www.usaid.gov/democracy/anticorruption/index.html

³ - مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية "سيتا setav". تأسس مركز سيتا عام 2005 يهتم هذا المركز بدراسة السياسة الخارجية ليس بمنظار سياسي فقط بل بمنظار سياسي واقتصادي وثقافي واجتماعي وفكري أيضاً، كما ينتج

الفصل الرابع : مستقبل الحوكمة في ضوء الاصلاحات السياسية في تركيا

إلى أسباب متعددة ما أكده الفيلسوف والأكاديمي الماليزي "محمد العطاس" في بحثه "عجلة الفساد والرشوة" في بلده ماليزيا و أندونيسيا والهند والباكستان، فقد تناول في نفس السياق أسباب استفحال الفساد في تركيا مرجعا ذلك إلى أسباب وعوامل مماثلة في بلده من خلال دراسته لحوادث الإنتقال من المجتمعات التقليدية إلى المجتمعات المتحضرة ، منوها في نفس الوقت إلى أن هذا لا يعني أن الدول الغنية إقتصاديا ليس بها فساد، إذ أن هناك ديناميكيات مختلفة للفساد في تلك البلدان، كما أن العقوبات الإجتماعية والقانونية تفرض بشكل مختلف وردعي.¹ إضافة إلى ذلك فإن من أول أسباب إعلاء الفرد لمصلحته وطموحاته الشخصية على مصلحة الدولة والوطن هو:

✓ صراعات النخب الحاكمة على السلطة؛

✓ انتشار الرشوة والمحسوبية ؛

✓ عدم وجود الكفاءات والخبرات المطلوبة لإدارة الدولة والإتيان بكفاءات وخبرات ضعيفة

بالواسطة والمحسوبية والرشاوى للقيام بأعمال فى منتهى الخطورة بالنسبة للوطن

والمواطن ؛

✓ فضلاً عن ذلك انتشار التسبب والإهمال واللامبالاة بين موظفي الدولة.²

كل هذه الأسباب يبقى الوعي بخطورة الرشوة والمحسوبية على حد سواء واجب على كل المجتمع لانعكاساتها السلبية على اوضاعه المجتمعية وبالتالي وجب تفضيل مصلحة الوطن على المصلحة الشخصية. لذا فإن حلقة الاصلاحات السياسية التي شهدتها تركيا وتحولها إلى النظام الرئاسي هو حلقة هامة فى سبيل التغيير الجذري من أجل رفعة ونهضة وبناء تركيا .

ثانيا: قمع حريات العامة : حرية الرأي والعقيدة وحرية الصحافة

1- حرية الرأي وحرية التعبير:

المركز أبحاثاً متعلقة بالسياسة الداخلية لتركيا ويحاول إيجاد نقاط التفاعل بين السياسة الخارجية والسياسة الداخلية للمزيد أنظر : <https://www.setav.org> .

¹-علي بولاج، الفرق بين السرقة والفساد، جريدة الخبر اليومية، المؤرخة (2015/01/1)، تم تصفحها يوم 2016/09/07 على موقعها الالكتروني : <http://www.elkhabar.com/press/article/119>

²-بتصرف، أحمد جلال ، "أرطغرل.. السلطان عبد الحميد الثاني.. من الفتن الداخلية إلى الفتن الممولة من الخارج"

جريدة ترك برس (نشر 2017/3/27) تم تصفحها يوم 2016/09/07 على موقعها الالكتروني : <http://www.turkpress.co/node/32495>

الفصل الرابع : مستقبل الحوكمة في ضوء الاصلاحات السياسية في تركيا

نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة 19 على أن "لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل، وإستقاء الأنباء والأفكار، وتلقيها وإذاعتها بأي وسيلة كانت، دون تقييد بالحدود والجغرافية".

وجاء في المعهد الأممي للحقوق المدنية والسياسية الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1966 في مادته 19 : "أن لكل إنسان الحق في اعتناق ما يشاء دون مضايقة ، ولكل إنسان الحق في حرية التعبير ، ويشمل هذا الحق حريته في التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين في أي قالب وبأي وسيلة يختارها، ودون اعتبار للحدود."¹

لهذا فإن مسألة حماية الحريات العامة من المسائل المهمة والتي تعد ضرورية لتأسيس مجتمع تسوده الرشادة ، بالتالي فإن مسألة شفافية المعلومات وسهولة الوصول اليها من المسائل الجوهرية كما ان ممارسة الحريات العامة من معتقدات وتوجهات لا بد ان تحترم ولا تقمع ، كحرية العقيدة التي تعد من أبعديات الحياة العامة التي لا تستوجب الإكراه لا في الإلتباع أو المنع، والمجتمع تركيا من المجتمعات التي عانت الكثير من ويلات القمع بسبب حرية ممارسة العقيد ، منذ نشأة الدولة الحديثة على يد مصطفى كامل اتاتورك، الذي مارس مختلف أساليب القمع الديني خصوصا ما تعلق بممارسات الشعائر الإسلامية ومحاربتها، لإرتباطها الوثيق بالدولة العثمانية، حيث عمل على إغلاق المساجد وتغيير الكتابة من اللُّغة العربية إلى اللغة اللاتينية بالإضافة إلى حظر الاذان ، بغية تحقيق الانجذاب نحو الغرب والابتعاد عن كل مظاهر التي تربط تركيا بماضيها المجيد مع الشرق، وأسس بذلك دولة علمانية مبنية على مجتمع يدين اكثر من 90% بالإسلام.


¹- الاعلان العالمي لحقوق الانسان على الموقع : www.un.org/ar/universal-declaration-human-rights/index.html

الفصل الرابع : مستقبل الحوكمة في ضوء الاصلاحات السياسية في تركيا

أما على صعيد مؤشر حرية الرأي وحرية التعبير فإن تقرير منظمة مراسلون بلا حدود¹ فقد وضعت تركيا في المركز 154 كان هذا عام 2013 م ليرتفع سنة 2017 إلى 155 من بين 180 دولة².

أما الاعتداءات التي تستهدف حرية الرأي والتعبير في تركيا وتلك التي تتعلق بسلامة الصحفيين والإعلاميين وحتى مناضلي الأحزاب الاسلامية التي تصل إلى حد التهديد بالمقاضاة ومنعهم حتى من ممارسة عملهم الصحفي ومختلف اساليب القمع والاعتقال والسجن التي يتعرض اليها الصحفيون كل يوم، وحتى عدم التحقيق في الجرائم المرتكبة في حقهم وعدم مقاضاة المسؤولين عن هذه الجرائم، وبالتالي وبمقارنة حرية الصحافة والتعبير منذ 2002 وحتى 2017 نجدها تتلاشى يوماً بعد يوم وبشكل ملحوظ حيث اعتبر النظام التركي الأكثر قمعاً للصحافة وحرية التعبير، حيث قام النظام التركي بمصادرة صحف وقنوات تلفزيونية واعتقال عدد كبير من الصحفيين و إغلاق موقع «تويتتر» للتواصل الاجتماعي حيث تكثف حملات ضد وسائل الاعلام والصحافة منذ محاولة الانقلاب العسكري سنة 2016 .

جدول رقم : 21 تطور مراتب تصنيف حرية التعبير والصحافة في تركيا (2002-2017)

السنة	2017	2016	2013	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2002
 تركيا	(155)	(151)	(154)	(148)	(138)	(122)	(102)	(101)	(098)	(098)	(099)
	52.98	50.76	46.56	70.00	49.25	38.25	22.75	31.25	25.00	25.00	33.5

المصدر : بتصريف من موقع مراسلون بلا حدود <http://rsf.org/ar>

¹ - منظمة مراسلون بلا حدود ، مقرها باريس تهتم بتصنيف دول العالم بناء على تقييم المنظمة لسجلات الحريات الصحفية من خلال استبيان منظمات شريكة (14 جمعية في 5 دول) بالإضافة لـ 130 مراسل معتمد لدى المنظمة حول العالم (صحافيون وباحثون ومحامون ونشطاء حقوق الإنسان). المسح يطرح أسئلة عن الهجمات التي يتعرض لها الصحفيين والإعلام بالإضافة للضغوط الغير مباشرة على حرية الصحافة .والمنظمة حريصة على التتويه بأن المقياس هو مقياس لحرية الصحافة وليس مقياس لمدى جودة ومهنية الصحافة في ذلك البلد .ونظراً لأن طبيعة المسح تعتمد أساساً على الملاحظات الفردية، لذلك كثيراً ما يكون هناك اختلاف في التصنيف من سنة إلى أخرى.

² - world press freedom index/RSF- Reprters sans frontiere -2017 disponible in: <https://rsf.org/en/ranking>

2- حرية المعتقد:

استمر قمع كل ما يتعلق بالدين الاسلامي منذ قيام جمهورية تركيا وحتى وقتنا الحاضر خصوصا ما تعلق بالأحزاب ذات الطابع الاسلامي التي تلاقي شعبية كبيرة داخل المجتمع التركي ، حيث توالت اسقاط الحكومات لدعوى انتمائها الاسلامي كحكومة "منداريس" التي لم يكتفي الجيش بإطاحتها بل وبإعدام رئيسها. واستمر هذا الحال حتى نهاية القرن الماضي بإسقاط حكومة نجم الدين "أركان" لنفس السبب، على الرغم من أن كل تلك الممارسات تتناقض وتتنافى مع القوانين الدولية حيث نص التقرير الخاص للأمم المتحدة حول حرية الرأي والتعبير لسنة 1993: "إن حرية التعبير تتضمن الوصول إلى المعلومات التي تحتفظ بها الدولة، وتلقى التزامات إيجابية على الدول لضمان الوصول إلى المعلومات¹."

في نفس الإطار فإن صمود حزب العدالة والتنمية أمام هذه الظروف المحيطة هو استيعابه للدروس السابقة، ومحاولته إمساك العصى من المنتصف حين أعلن نفسه حزباً ديمقراطياً، علمانياً محافظاً، ثقافياً وسياسياً واقتصادياً رغم الشكوك التي تحيط به على أنه ليس سوى حزب إسلامي سياسي، تقوده مجموعة أكثر ذكاءً من أركان رئيس "حزب الرفاه" المنحل بعد فوزه في انتخابات 1996 م تعمل على تحويل تركيا إلى جمهورية إسلامية²، فمنذ توليه السلطة مطلع القرن الحالي سنة 2002 م

حاول إدخال العديد من الإصلاحات التي تصب في قالب الحريات العامة، حيث اعتمد التدريس باللُّغة العربية في الجامعات والمدارس مع إنهاء حظر الحجاب في الأماكن العمومية ، وإعادة فتح بعض الدير والكنائس التي أغلقت في ما مضى هذا من جهة، من جهة أخرى يبقى الاضطهاد الطائفي للأقليات الكردية السمة الأساسية في مؤشر الحريات العامة في تركيا أو النقطة الأكثر سوادا فيها، ذلك بمنع وقمع كل الممارسات السياسية أو الطائفية لهذه الأقلية، لذا فإن مثل هذه الممارسات ورغم الجهود الدولية في تحسين وضعية الحريات بغية قبول الاتحاد الاوروبي بانضمامها إليه .

1 -Yunnus Akbaba, Turkey's Corruption Crisis: a Political Probe, consulted in 12/02/2017. Site : <https://www.setav.org/en/turkeys-corruption-crisis-a-political-probe>

²بشير موسى نافع، " تركيا قضية فساد أو دولة داخل دولة؟"، جريدة نون بوست (صفحة مقال على موقعها الالكتروني بتاريخ 2014/1/9)، على الموقع: <http://www.noonpost.org/content/1491>

الفصل الرابع : مستقبل الحوكمة في ضوء الاصلاحات السياسية في تركيا

المطلب الثاني : انعكاسات الفساد على المجتمع التركي وآليات مكافحته

تعتبر ظاهرة الفساد مادة دسمة لتوجيه الانتقاد للدول مهما بلغت درجة تقدمها ونموها، بسبب ارتفاع مؤشرات الفساد التي تحصيلها منظمات دولية مختصة كمنظمة الشفافية الدولية CIP التي تهتم بترتيب الدول العالم وفق درجة مدى وجود ملاحظات الفساد في الموظفين والسياسيين. حيث جاء ترتيب تركيا سنة 2016 ضمن تقييم مؤشر مدركات الفساد في المرتبة 68 من اصل 168 دولة حيث بلغ 41 درجة بعدما بلغ هذا المؤشر الدرجة 50 سنة 2013 وهذا يعني انخفاضه بنسبة 9 درجات¹ لتراجع تركيا في التصنيف الدولي للشفافية 11 مركزا. حيث كشف التحليل المقارن للبيانات المتعلقة بالديمقراطية في العالم عن وجود علاقة بين الفساد ومستوى الديمقراطية. حيث حصلت الديمقراطيات الكاملة على معدل 75 درجة في مؤشر مدركات الفساد؛ في حين سجلت الديمقراطيات المعيبة معدل 49 درجة.

الجدول رقم : 22 المتضمن مدركات الفساد في تركيا 2015-2018

السنوات				الناحية	الدولة	الترتيب
2018	2017	2016	2015			
42	41	40	41	شرق اوروبا ووسط آسيا	تركيا	78

المصدر : www.transparency.org/cpi2018.

يوضح هذا الجدول ترتيب تركيا من حيث مدركات الفساد ، حيث أن تراجع تصنيف تركيا من "دولة شبه حرة" إلى "دولة غير حرة"، ويعكس هذا التقييم تردي الأوضاع على مستوى سيادة القانون والمؤسسات الديمقراطية، كما تكشف عن تقادم التضييق على المجتمع المدني والإعلام المستقل في هذه الدول.²

¹ تقرير منظمة الشفافية الدولية عن الفساد العالمي لعام 2016 [CPI 2015 table](http://www.transparency.org/cpi2018).

International. اطلع عليه بتاريخ 2016/02/14.

2 – CORRUPTION PERCEPTIONS INDEX 2018 , by site www.transparency.org/cpi2018.

الفصل الرابع : مستقبل الحوكمة في ضوء الإصلاحات السياسية في تركيا

الفرع الأول: انعكاسات الفساد على المستوى الداخلي

أكبر متضرر من الفساد هو المواطن مهما بلغت درجة فقره أو غناه، لأن إنعكاساته تعود على الكل، دون استثناء ، كلما زاد الفساد زادت معه أسباب التخلف وعدم الاستقرار ومنها ارتفاع لمؤشر المخاطر الاقتصادية الذي قد يعيد البلاد إلى نقطة الصفر، يمكن تلخص أهم سمات الفساد في تركيا في ما يلي:

- 1- تورط مسؤولين حكوميين في قضايا الفساد : تعد مسألة تورط مسؤولين حكوميين اثناء ممارستهم لمهامهم ضربة موجعة للنظام السياسي التركي، ذلك لاعتبارين اولهما اعتبار جريمة الفساد اقوى من الخيانة في القانون التركي، والثانية كونها تضر بمصالح المباشرة للدولة .
- 2- زيادة في مؤشر المخاطر الاقتصادية : تسبب قضايا الفساد والرشوة إلى ارتفاع مؤشر المخاطر التي تهدد الاستثمارات الأجنبية في الاقتصاد التركي إلى 209 نقطة سنة 2014 بعد ان كان 172 نقطة نهاية 2013 أي بزيادة تقدر بـ37 نقطة، الأمر الذي انعكس بالسلب على المؤشر المعروف باسم RE المتخصص في تقييم الاقتصاديات العالمية ويهتم بالاستثمارات الأجنبية.
- 3- إنتشار الرشوة : صدر في تقرير مؤسسة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية التركية "سيتا" في الفترة الأخيرة ، أكد أن نحو 20 مليون تركي يتقاضون الرشوة سنويًا، وأن 53% من أفراد شرطة مرور يتقاضون الرشوة، و49% من العاملين في مجال الجمارك يرتشون أيضا، وكذلك 33% من أفراد الشرطة العامة، و11% من العاملين في السلك القضائي، و59% من العاملين في شركات الكهرباء العامة وأضاف التقرير أن هيئات ومصالح الجمارك بتركيا احتلت المرتبة الأولى في إجمالي حجم المبالغ المتقاضاة سنويا على سبيل الرشوة، بنحو 634 مليون دولار سنويا يليها المديریات والبلديات العامة بنحو 380 مليون دولار سنويا، ثم السلك القضائي بنحو 350 مليون دولار سنويا، ثم الهيئات الضريبية بنحو 137 مليون دولار سنويا¹.
- 4- زيادة في نسب جرائم الفساد في آخر ثلاث سنوات سجلت الجرائم المالية والتزوير والنصب والاحتيال والرشوة والتهريب وغيرها من جرائم الفساد.

¹تقرير مؤسسة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية التركية- <https://www.setav.org>

الفصل الرابع : مستقبل الحوكمة في ضوء الإصلاحات السياسية في تركيا

الفرع الثاني : انعكاساتها على الصعيد الخارجي

لم تقتصر انعكاسات الفساد في تركيا على الوضع الداخلي بل تعدى ذلك إلى مسائل أخرى تعد مصيرية بالنسبة للنظام السياسي التركي كإضمامه إلى الاتحاد الأوروبي ، فملف الفساد افسد نظرة هذا الأخير لانجازات تركيا المحققة فيما يتعلق بشروط انضمامها اليه على مر عقود من الزمن بعد صدور تقارير هيئات دولية حول تفاقم مظاهر الفساد خصوصا ما تعلق بالرشوة والمحسوبية وتبييض الاموال إلى محاصرة للقضاء والصحافة وحرية التعبير وحتى حق التظاهر في تركيا خصوصا مع بداية العقد الثاني من القرن الحالي ، جعل مهمة الانضمام إلى الاتحاد الاوربي صعبة بعد قراره بإعادة النظر في هذه المسألة واصداره لبيانات خاصة تحت فيها النظام التركي بالالتزام بالشفافية لمكافحة الفساد حيث وجه وزير الدولة الالمانى مايكل روث رسالة لرئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان قائلا: "إن دولة القانون ومكافحة الفساد من شروط الانضمام إلى الاتحاد الاوربي"، مضيفا: "من مصلحة تركيا أن تظهر الآن أنها ديمقراطية، وأنها تؤمن تماما بقيمتنا المشتركة".

كما دعا المفوض الاوروبي لشؤون توسيع الاتحاد الأوروبي ستيفان فولي السلطات التركية إلى التعامل "بشفافية وحياد" وأعلن في بيان نشرته ممثلية الاتحاد الاوروبي في انقرة "احث تركيا كبلد مرشح (للانضمام إلى الاتحاد الاوروبي) ملتزم باحترام المعايير السياسية للانضمام، إلى اتخاذ كل الاجراءات اللازمة لكي يتم التعامل مع ادعاءات الفساد من دون تمييز ولا محاباة وبكل شفافية وحياد"¹.

فهل ستنجح تركيا في إقناع الاتحاد الاوروبي ، من خلال تقيدها بمعاييره وتطبيقها لما وعدت به من إصلاحات مع إقتراب الذكرى المئوية لتأسيس الجمهورية في 2023 ؟

¹ -ثروت منصور، "رصد أهم تطورات الاحداث في تركيا 2013-12-29"،بوابة فيتو في مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية لندن، ملفات المركز على الموقع: <http://www.asharqalarabi.org.uk>

المطلب الثالث : الاقتصاد في تركيا حقيقة النمو ورهانات مكافحة الفساد

تتقدم تركيا على الكثير من الدول وحتى الأوروبية منها من تحقيق النمو سواء خصوصا على المستوى الاقتصادي ، لذا سوف نتطرق في هذا المطلب إلى مدى قدرة النظام الاقتصادي المتبع في تركيا في تحقيق الرهان الأصعب وهو القضاء على الفساد.

الفرع الأول : رهان النمو الاقتصادي ومكافحة الفساد في تركيا

ذكر المؤرخ "وليام هيل William Hale" حين ناقش في كتابه "التطور السياسي والإقتصادي لتركيا الحديثة: " أن التخطيط الاقتصادي الذي تبنته الدولة التركية والذي بدأته مبكرة مقارنة ببلدان أخرى قد أفضى بنجاح كبير إلى تحقيق التنمية الاقتصادية، إذ قال : إذ قام المخططون بإعتماد توقعات حقيقية ومعقولة لخططهم، ومتى إلتزم السياسيون بالأهداف والمبادئ التي تنطوي عليها الخطط، فإن تخصيصا أكثر عقلانية للموارد سيتحقق".¹ من هذا المنطلق فإنه يمكن إستخلاص مجموعة من الإستنتاجات حول عوائق الفساد للنمو الاقتصادي في تركيا:

1- **التخطيط الاقتصادي** ، بالرجوع إلى خمسينيات القرن الماضي ، نجد أن لم يكن تخطيطا غرضه سياسي بحث، حيث وصف "وليام هيل" قادة الحزب الديمقراطي الذين كانوا في السلطة فترة ما بين عامي (1950-1960)، وصفهم بأنهم يناصبون عداوة مرضيا لكل لمبدأ التخطيط الشامل، إلا أنهم يستخدموا صناعة القطاع العام لشراء الأصوات وللحفاظ على مظهر النمو الاقتصادي بمعنى أنهم يضعون خططا ، إلا أن تخطيطهم كان سياسيا وليس إقتصاديًا، وهي نقطة تسجل في عمليات التحديث. مردفا أن أصعب المشكلات تركيا الإقتصادية هي المشكلة السياسية وليست اقتصادية، على عكس العديد من الدول ومنها العربية التي تعد أصعب مشكلاتها هي المشكلة الاقتصادية لإعتمادها على الريع بدلا من التصنيع.²

¹ -William M Hale , The Political and Economic Development of Modern Turkey, (London :Croom helm,1981), pp. 78-115.

² -William M Hale , Op Cit.

الفصل الرابع : مستقبل الحوكمة في ضوء الاصلاحات السياسية في تركيا

لكن هذا لا يمنع القول بأن المشكلة السياسية للاقتصاد التركي تبقى في فساد الطبقة السياسية التي تبحث عن تحقيق مصالحها دون البحث عن سبل تطوير وتنمية الاقتصاد النامي لبلدها.

2- إشكالية غسل الاموال في تركيا، يعود سبب وجود هذا النوع من الفساد إلى سببين رئيسيين:

✓ اولهما : أن موقع تركيا بين ثلاث قرات اوروبا وآسيا وأفريقيا ما كان إلا ليؤهلها لتتفوق على الكثير من الدول في العديد من المجالات حتى الغير قانونية منها، حيث كانت ولا تزال موقعا يجذب المنظمات الإجرامية الأجنبية لتهريب المهاجرين والإرهاب والمخدرات، كما كانت محطة للعديد من شركات ألواح النحاس في الماضي وضعت لغرض وضع طبقات وتكامل عمليات غسل الأموال في التسعينيات .

✓ أما السبب الثاني والأهم فيعود إلى الإتجار المنهجي بالمخدرات وغسل الأموال إلى الستينيات أثناء الهجرة التركية إلى ألمانيا. وبين سنوات الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، بسبب الزيادة في الإنتاج غير المشروع واقتصاد الظل وعدم وجود مؤسسات مالية منظمة وقوانين فعالة كان الربا امرا شائعا ويُشكل نوعا من الأعمال التجارية التقليدية وكوسيلة لغسل الأموال .

لهذه الأسباب وضعت "مجموعة العمل المالي لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب"

AML/CFT التي شكلتها مجموعة البلدان الصناعية السبعة لتطبيق معايير عالمية في مكافحة التمويل غير المشروع ، تركيا في خانة القائمة الرمادية للدول التي ترى المجموعة أن جهودها عاجزة عن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وأبدت قلقها البالغ من أدوات تركيا الهزيلة في كشف الأرصدة الإرهابية وتجميدها.¹

وأشارت المجموعة على سبيل المثال إلى أن تركيا ليس لديها تعريف قانوني محدد لما يُشكل "أرصدة إرهابية"، وهي لا تجرم مثل هذه الأرصدة تجريمًا كاملاً. ودعت مجموعة العمل المالي المستثمرين إلى التفكير مرتين قبل تشغيل رؤوس أموالهم في تركيا . هذا من جهة، من جهة ثانية أشار تقرير منظمة النزاهة المالية العالمية إلى أن عام 2014، أن حجم رؤوس الأموال غير القانونية المتدفقة

¹-Safak Herdem , TURKEY : Money Laundering report of Turkey_Mondaq, by site : <http://www.mondaq.com>

الفصل الرابع : مستقبل الحوكمة في ضوء الاصلاحات السياسية في تركيا

من تركيا بلغ 1-3 في المائة من إجمالي حركة التجارة، في حين يُتوقع أن حجم رؤوس الأموال غير القانونية المتدفقة إلى تركيا بلغ نحو 6-13 في المائة من إجمالي حركة التجارة، ففي العام نفسه بلغ إجمالي التعاملات التجارية في تركيا نحو 399 مليار و 787 مليون دولار على الأقل وتدفق منها 63 مليار و 966 مليون دولار بطرق غير شرعية ، مفيدا أنه تم غسل 125 مليار دولار داخل تركيا خلال عشر سنوات وخلال الفترة بين عامي 2004 و 2015. دولار و 462 مليون دولار بإخراجهم من تركيا بطرق غير قانونية وخلال الفترة نفسها استقبلت تركيا 439 مليار و 116 مليون دولار بطرق غير قانونية.¹

الجدول : 23 يتضمن أرقام التدفقات المالية الغير قانونية إلى تركيا (2013/2004)

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
العدد بملايين الدولارات الأمريكية	9,677	12,393	11,050	17,237	18,435	11,341	13,365	16,900	17,524	24,487	15,450

Source : Dev Kar and Joseph Spanjers ,Illicit Financial Flows from Developing Countries: 2004-2013, Global Financial Integrity , December 2015,pp.31-34

أمام هذه الأرقام المخيفة، التي تتطلب ترسانة قانونية قوية تسمح لها بالنهوض الصحيح بالاقتصاد.

الفرع الثاني: أهم القوانين الرادعة للفساد المالي

تركيا مركز مالي إقليمي هام، لا سيما بالنسبة لآسيا الوسطى والقوقاز، فضلا عن الشرق الاوسط واوروبا الشرقية، حيث تعد من بين الاقتصادات التي نمت بسرعة وتضاعف ناتجها المحلي اربعة اضعاف منذ عام 2011 م. و قد وافق هذا النمو القرب الجغرافي من المناطق الغير المستقرة التي تشهد نزاعات كسوريا والعراق، مما عرضها لمخاطر تبييض الاموال ومخاطر تمويل الارهاب ، كما انها لا تزال تمثل طريق عبور رئيسي للمركبات الأفيونية في جنوب غرب آسيا إلى اوروبا. وبالإضافة إلى الاتجار بالمخدرات ، تشمل المصادر الأخرى للأموال المغسولة للتهريب ، والاحتيايل على الفاتورة والتهريب

¹ Christine Clough, New Study: Illicit Financial Flows Hit US\$1.1 Trillion in 2013 , see in 8/12/2015, at : <http://www.gfintegrity.org/press-release>

الفصل الرابع : مستقبل الحوكمة في ضوء الاصلاحات السياسية في تركيا

الضريبي ، وبدرجة اقل السلع المقلدة ، التزوير ، سرقة الطرق السريعة والاختطاف ويتواجد تمويل الارهاب اضافة إلى الاتجار بالبشر وتهريب النفط من المنطقة إلى اوروبا. حيث كشفت الشرطة الوطنية التركية عن 180 وسيلة لغسل الأموال في عام 2004.

ولهذا الأسباب الغرض سنت تركيا أول لائحة لها، وهي القانون رقم 4802 في عام 1996. وحتى وإن كانت لا تزال تعرف بأنها ولاية قضائية عالية المخاطر في عام 2011 م ، فإنها قطعت شوطا بعيدا لمنع أعمال غسل الأموال. وبصفة خاصة بعد عام 1988 م ، إلا أنه وبالنظر إلى الأرقام المخيفة والتي سبق ذكرها ، يبقى للإطار التشريعي والتنظيمي الخاص بمعالجة غسيل الأموال الاجتهاد لتحسينه لإفتقاره إلى العديد من الأدوات والخبرات اللازمة للتصدي بفعالية لهذا التهديدات من خلال نهج شامل ؛ فقد شمل المخطط التاسع للتنمية العديد من المقترحات لمكافحة الفساد على أشكاله والوقاية من منها:¹

- 1) تدريب جميع شرائح المجتمع وجميع المسؤولين الحكوميين على مكافحة الفساد؛
- 2) إنشاء البنية التحتية القانونية اللازمة لمكافحة جميع أشكال الفساد. العقوبات على الفاسدين على أن تكون رادعا واقيا منه؛
- 3) التعريف مقدما بالعمليات المتعلقة بالخدمات العامة (الكم والوقت للخدمات المطلوبة)؛
- 4) توسيع تطبيقات الحكومة الإلكترونية لضمان مكافحة الفساد بفعالية؛
- 5) الإعلان عن تقارير نشاط المؤسسات والمنظمات العامة للجمهور عما قاموا به في تلك السنة؛
- 6) من أجل منع الفساد في الإدارة العامة ، يجب التأكد من أن السياسة بعيدة عن الفساد؛
- 7) ينبغي إعادة تنظيم نظام الموظفين العموميين؛
- 8) ينبغي أن تتحول الإدارة العامة إلى منظمة تتحدث ، وينبغي رفع الحظر المفروض على التحدث إلى الموظفين العموميين؛

¹ - Reports of Specialized Commission, Ninth Development Plan Report on Good Governance in Public Sector Specialization Commission, (Ankara,2007) , consulted in : 12/10/2016,site : <http://ekutup.dpt.gov.tr/kamuyone/%F6ik674.pdf>

الفصل الرابع : مستقبل الحوكمة في ضوء الاصلاحات السياسية في تركيا

9) إلغاء التوزيع غير المتكافئ للظلم في الأجور والأجور بين المؤسسات العامة والقطاع العام وبين القطاع الخاص والقطاع العام ؛

10) من أجل ضمان عمل مجالس التفتيش بشكل أكثر فعالية ، يجب أن تكون هذه المجالس مستقلة ومستبعدة عن التدخل السياسي؛

11) ينبغي توفير معيار للتفتيش على لوحات التفتيش؛

13) فيما يتعلق بالإخطار بالبضائع ، ينبغي إعادة ترتيب النظام وضرورة إزالة شرط الخصوصية في هذا المجال؛

14) إزالة جميع أنواع المحسوبية (المحسوبية ، والتزوير ، والمرونة) في إدخال الواجبات العامة وفي المنصب؛

15) ينبغي إنشاء قاعدة بيانات تستخدم بشكل مشترك من قبل جميع المؤسسات والمنظمات؛

16) يجب قبول ثقافة الأخلاق التي يتقاسمها جميع العناصر الفاعلة في المجتمع في الخدمات العامة. ينبغي توفير التدريب الأخلاقي للموظفين العموميين في سياق التدريب أثناء الخدمة؛

17) ضمان إدارة دائمة وفعالة تعمل على الحد من تضارب المصالح في المنظمات العامة؛

18) ضمان إضفاء الطابع الرسمي على الاتفاقيات الأخلاقية التي وقعها الموظفون العموميون ، وينبغي الإعلان بوضوح عن الجزاءات وحالات عدم اتباعها.

على المستوى الخارجي ، سعت تركيا إلى الانضمام إلى منظمات عالمية تعنى بمكافحة الفساد على أشكاله

الفصل الرابع : مستقبل الحوكمة في ضوء الإصلاحات السياسية في تركيا

1-انضمام تركيا إلى فرقة العمل للإجراءات المالية المعنية بغسل الأموال* منذ عام 1991 كأول خطوة لمكافحة هذه الجريمة ، وهي أيضا مراقب لدى المجموعة الاقتصادية الأوروبية. وقد أصدرت فرقة العمل تقريرا تقييميا مشتركا في 2007 وبيان عام بشأن الامتثال لتركيا في 2011.¹

2-أنشأت مجلس تنسيق مكافحة الجرائم المالية بتكليف هيئة التحقيق في الجرائم المالية (ماساك)، وهي وحدة الاستخبارات المالية تركبة، خصصا مهامها لتنسيق تقييم المخاطر الإقتصاد الوطني، ولتحقيق هذه الغاية، حدد مركز " ماساك " نقاط اتصال مع المؤسسات ذات الصلة، من أجل التواصل والمشاورات والدراسات المشتركة بين الوكالات من أجل صياغة وثيقة تقييم مع بدء نفاذ اللائحة المتعلقة بالمبادئ والإجراءات الخاصة بالإخطار الإلكتروني، مع إصدار منشور توجيهي بعنوان "توجيهات حول الإبلاغ عن الصفقات المشبوهة لشركات التعامل والتأجير"، مما حسن من قدرتها على الرقابة. من خلال هذه التجربة، حسنت ماساك قدرتها على جمع وتحليل المعلومات المالية من خلال الاستثمار في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات ورأس المال البشري. مع زيادة الجهود التعليمية للمؤسسات المالية. وبدأ رسميا في مارس 2015 مشروع جديد لمكافحة الكفاءة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بمساعدة من المانحين.

3-كما نظمت تركيا مناطقها للتجارة الحرة ولوائح مكاتب الاتصال في عام 2012 لمنع غسل الأموال من خلال منظمات الأعمال التجارية في مجال التجارة العابرة.² وقد رفعت اللوائح الجديدة فعالية عمليات التفتيش من جانب السلطات الحكومية المركزية والمحلية. حيث تم الإبلاغ عن هذه المعاملات من قبل البنوك والمؤسسات المالية في الغالب بشبهة الوضع المالي غير المتوازن

* - تعد فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية هيئة حكومية دولية أسستها مجموعة السبعة في عام 1989. وقد وضعت فرقة العمل المعنية بغسل الأموال لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وتحدد فرقة العمل ما مجموعه 40 توصية وتوسع توصيات خاصة من أجل أن تمتثل البلدان المتوافقة لنمو غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

¹ - آراءات بوست، "منظمة النزاهة المالية العالمية: تركيا أصبحت مركزاً لغسيل الأموال"، تاريخ النشر 2017/5/11،

على الموقع: <http://araratpost.com>

² - BUREAU OF INTERNATIONAL NARCOTICS AND LAW ENFORCEMENT AFFAIRS, *Jurisdictions of Primary Concern – Turkey*, Countries, 2016 International Narcotics Control Strategy Report (INCSR) , US.DEPARTMENT OF STATES, <https://www.state.gov/j/inl/rls/nrcrpt/2016/vol2/253435.htm> , see 10/3/2017.

الفصل الرابع : مستقبل الحوكمة في ضوء الاصلاحات السياسية في تركيا

وحجم الصفقة 22% ، والمعاملات غير المعقولة 20,6% والتدفقات النقدية المشبوهة 14,5%¹.

رغم فعالية هذه القوانين في مكافحة غسل الاموال، إلا أنه وكما ورد في تقرير الولايات المتحدة الأمريكية لعام 2016 للإستراتيجية الدولية لمكافحة المخدرات لدولة تركيا ، إلا أنه يبقى هناك قصور في مدى تطبيقها خصوصا مع نقص تغطية الكاملة للمحاسبين لأكثر من 70000 مؤسسة، بالإضافة إلى وجود نفاذ ضعف أخرى في نظام مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب في تركيا التي ينبغي معالجتها. وهي تشمل:

- توفير الأمان للأشخاص العاملين في مكافحة غسل الاموال ؛
- ضمان تسجيل التحويلات البنكية عبر الحدود والتحويلات النقدية وفقا للمعايير الدولية؛
- ضمان التدقيق في الأعمال والمهن غير المالية المحددة وتخضع لمتطلبات الإبلاغ؛
- الاستمرار في زيادة قدرة ماساك على الانخراط في جمع البيانات وتحليلها بشكل أكبر؛
- تحسين التعاون بين الوكالات لضمان التنفيذ الشامل للقوانين واللوائح القائمة؛
- استثمار الموارد اضافية لتحسين اوجه القصور في إطارها المتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتنفيذها.
- تطوير نظام احصائي خاص بالملاحقات القضائية والادانات : منذ عام 2009 ، فإن سجل التحقيقات الرسمية والملاحقات القضائية والإدانات في تركيا غير واضح. ولم تتوافر بيانات عن عام 2014. وفي عام 2015، أشار ماساك إلى المدعين العامين اعتقال 387 فردا على أساس الاشتباه في غسل الأموال و 61 شخصا على أساس الاشتباه في الإرهاب؛
- ضرورة اقرار إجراءات مصادرة الأصول المدنية، وإجراءاتها وممارساتها الجنائية بدائية.

كما ينبغي للحكومة التركية أن توفر الموارد والقدرات اللازمة للإشراف على قطاعها الذي لا يستهدف الربح. وينبغي للحكومة أن تضع المزيد من الشفافية والمساءلة في نظامها لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب عن طريق استئناف الإحتفاظ بالإحصاءات المتعلقة بالمحاكمات والإدانات والإبلاغ عنها. كما ينبغي أن تواصل تركيا اتخاذ خطوات لتنفيذ إطارها القانوني لتحديد وتجميد الأصول

¹ - آراءات بوست، المرجع نفسه.

الفصل الرابع : مستقبل الحوكمة في ضوء الاصلاحات السياسية في تركيا

الإرهابية بموجب قراري مجلس الأمن 1267 و 1373 لمنع الجماعات الإرهابية في العراق وسوريا من الاستفادة من التجارة في النفط والآثار والرهائن ومن تلقي التبرعات بموجب قرار مجلس الأمن 2199.

المبحث الثاني : تحديات الإصلاح في تجسيد الحوكمة المحلية في تركيا

إن صعود تركيا إلى مصف الدول الكبرى لم يكن بالأمر الهين خصوصا وأن الأمر تعدى الكثير من المراحل الاصلاحية بعد انهيار الدولة العثمانية التي سادت العالم لأزيد من أربعة قرون من الزمن لا تزال تبحث عن موقع لها في مصاف الدول العظمى، لتحقيق ذلك وجب عليها صعود تحديات داخلية من خلال تطبيق المعايير الدولية لترشيد حكمها وإدخال الاصلاحات اللازمة لتحقيق ذلك، لكن لكل نجاح تحدياته وتحدي تركيا يشمل مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى تحدي الاستقرار السياسي.

منذ صدور دستور عام 1982، تعيش تركيا حالة تأهب قصوى لتدارك اخطاء النظام وإصلاحها لذلك صاحب صدور هذا الدستور العديد من الاصلاحات الجوهرية التي مست مختلف مصالح الإدارة العامة والحكم المحلي على وجه الخصوص ، فقد وضعت العديد من الاصلاحات السياسية الغاية منها تحسين وضع الحكم المحلي على مختلف مستوياته وقد كانت اهم إفرزاته تحسين نظام الحكومات المحلية من أجل تطبيق آليات الحوكمة المحلية فيها.

يمكن تحليل طبيعة وخصائص هذا الاصلاح من خلال دراسة اهم التحديات التي واجهت تركيا على خلفية هذه الاصلاحات والتي يمكن شرحها من خلال الديناميكيات الداخلية وأخرى خارجية.

المطلب الأول : الديناميكيات الداخلية لإصلاح السياسي والحوكمة المحلية

إن ضرورة الاصلاح السياسي لم تكن وليدة الصدفة أو لأنها فقط فرضت من أطراف خارجية، إنما فرضتها أيضا عوامل التحدي التي يمكن تسميتها ديناميكيات لكونها من العناصر المتغيرة والغير ثابتة لذلك. هنا ، يمكننا طرح التساؤل التالي : كيف أثر الاصلاح السياسي على الحوكمة المحلية ؟

الفصل الرابع : مستقبل الحوكمة في ضوء الاصلاحات السياسية في تركيا

سوف نحاول أن نصرف إجابة هذا الاخير إلى ما يلي :

أولا : تحدي التوجه نحو اللامركزية :

تركيا بلد في طور التحول من أسلوب النظام الأبوي من أعلى هرم السلطة إلى أسفله إلى شكل من أسلوب مغاير يعتمد على معالجة أشكال المركزية الشديدة نحو حوكمة فاعلة قائمة على الشفافية والاستجابة لمطالب المواطنين وقد تمخض عن هذا التحول العديد من التغيرات الدستورية المؤسسية التي عالجت العديد من الاشكالات تتعلق بالإطار الدستوري والقانوني لتسيير الأقاليم والبلدية وإدارتهما محليا في مواجهة مباشرة والمركزية الشديدة التي يعرف بها النظام السياسي التركي منذ إنشائه .

فتركيا كدولة موحدة لا يوجد بها سوى مركز سلطة واحد لذا فإن الحوكمة المحلية تتحدى الاطار الدستوري القائم بتحويله عمليا إلى مراكز متعددة تشبه تلك التي توجد الديمقراطيات المتطورة أي على المستويات المحلية والإقليمية والوطنية وبالتالي إيجاد سبل لتعزيز تفاعل مستمر بين هذه المستويات والهيئات تؤدي إلى تقسيم جديد للمهام والمسؤوليات والموارد من منظور يبحث عن زيادة مشاركة القطاعين الخاص والطوعي في تقديم الخدمات واتخاذ القرارات الاستراتيجية ومن تم فإن تركيا في حاجة إلى اعادة النظر في تقسيم جديد للعمل الاجتماعي ؛ (المؤسسات والهيكل الرسمية وغير الرسمية على السواء) إلى جانب المؤسسات التقليدية؛ وتطبيق التكنولوجيات والأساليب الجديدة ؛ فضلا عن أشكال جديدة من التعاون والمساءلة.

كما شكل تفويض السلطة محليا والذي يظهر بقوة في الاتحاد الاوروبي، قوة دافعة وقوية لتركيا لقيامها بإصلاح الحكم المحلي، حيث قدم كل من الاتحاد الاوروبي و"البرنامج الوطني" في تركيا " خارطة الطريق" وهذا من أجل التوفيق بين تشريعات الاتحاد الاوروبي ومعايير ومؤسساته، وبين القوانين التركية بعد الاصلاحات من أجل أن تؤسس لمبادئ الحوكمة المحلية مع تشديد على الحاجة إلى الأداء الفعال للدولة.

الفصل الرابع : مستقبل الحوكمة في ضوء الإصلاحات السياسية في تركيا

أشار بيان ديوان المحاسبة في الاتحاد الأوروبي¹ إلى أن العديد من المجالات والمؤسسات التي هي بحاجة إلى الإصلاح منها الإدارة العامة عموماً والحكومة المحلية على وجه الخصوص.

كما خصص الاتحاد الأوروبي لتركيا موارد مالية بقيمة 4.48 مليار يورو ما بين 2007-2013، تم دفع 2.19 مليار يورو منها. ولفت البيان أن الاتحاد الأوروبي خصص منذ عام 2014 م ، موارد مالية إضافية بقيمة 1.65 لصالح تركيا، وذلك في إطار المساعدات المقدمة خلال مرحلة ما قبل الانضمام.

لقد كان الغرض من المساعدات المقدمة خلال هذه المرحلة ، هو دعم عملية الإصلاح للانضمام للاتحاد الأوروبي من خلال التأكد من مبادئه والتي تدخل في إطار سيادة القانون ومراجعة الحسابات المالية، والحقوق الأساسية ، والديمقراطية ، والحكم الرشيد ، والتعليم ، والسياسات الاجتماعية، وسيرها بشكل جيد وفعال.² وقد واجه تطبيق تحدي اللامركزية واستقلالية الحكم المحلي العراقي التالية :

1- **الدستور التركي** : طبق المشرع التركي مبدأ المركزية كانت احد الاسباب الاساسية فيها، فالحفاظ على وحدة تركيا هي الاله في نظر سلطاتها والتي لا تتحقق إلا بالتمسك الشديد بالنظام المركزي ، لكن آثار الازمات السياسية والاقتصادية التي مرت بها تركيا ، جعلها تعيد التفكير في مسألة الحكم الذاتي وتفويض صلاحيات المؤسسات الحكومية المركزية على مستوى المقاطعات والبنية والتقاليد من إدارة عامة شديدة المركزية .

2- **المسألة الكردية** : كانت ولا تزال المسألة الكردية على رأس اولويات الأجندة السياسية لجميع الحكومات التركية المتعاقبة منذ العام 1984. ويمكن تلخيصها في الرغبة الانفصالية لأكراد عن تركيا واتجاه العديد من الجماعات الكردية نحو النزاع المسلح ضد السلطة التركية بغية تأسيس دولة كردية مستقلة، أو الحصول على حكم ذاتي، فضلاً عن المزيد من الحقوق السياسية والثقافية للأكراد داخل الجمهورية التركية. ويعد حزب العمال الكردستاني، الراعي الرسمي لهذا التوجه والمنفذ للعديد من الهجمات مختلفة في عدة مناطق في تركيا، إلا أن النشاط الأساسي للأكراد هو في الجانب

¹- ديوان المحاسبة في الاتحاد الأوروبي: هيو المؤسسة المختصة بمراقبة جميع الإيرادات والمصروفات، ومتابعة ضمان امتثال الإجراءات للقانون، والتأكد من إدارة الموارد المالية بشكل صحيح.

² - EUROPEAN COURT OF AUDITORS :Guardians of the EU finances, EU Auditors examine aid to Turkey, 06/06/2017, <https://www.eca.europa.eu/en/Pages/NewsItem.aspx?nid=8466>. See 15/08/2017.

الفصل الرابع : مستقبل الحوكمة في ضوء الإصلاحات السياسية في تركيا

الجنوبي الشرقي من البلاد. لكل هذه العوامل تبقى مسألة اللامركزية واستقلالية الحكومات المحلية متحفظ عليها حتى تتم التسوية لهذه الوضعية من قبل السلطات التركية.

3- الهجرة الحضرية أو التحضر السريع : خضع النظام السياسي التركي لتغييرات كبيرة، مثل التحول من نظام استبدادي أحادي الحزب إلى سياسة تنافسية ونظام متعدد الأحزاب. وفترة التصنيع التي ترعاها الدولة والميكنة النسبية للزراعة ما نتج عنه تنامي عملية النزوح من الريف إلى المدينة في الفترة ما بين عامي 1950 - 1980، وكانت النتيجة أن تضاعف عدد السكان في المدن الرئيسية الكبرى بثلاثة أضعاف، ما شكل ضغطا على الهياكل الأساسية والخدمات والقدرات الإدارية ذات المردود المتواضع. وبذلك صاحبت التغييرات في السياسات الاقتصادية لتركيا تغيرا في التوزيع السكاني، والجدول ادناه يبين نسبة السكان في الريف ونسب السكان في المدينة ومقارنة نسبهما المؤوية مع العدد الاجمالي لسكان تركيا منذ عام 1970 إلى غاية 2008 .

الجدول رقم: 24 مقارنة سكان الحضر وسكان الريف بالعدد الجمالي لسكان تركيا

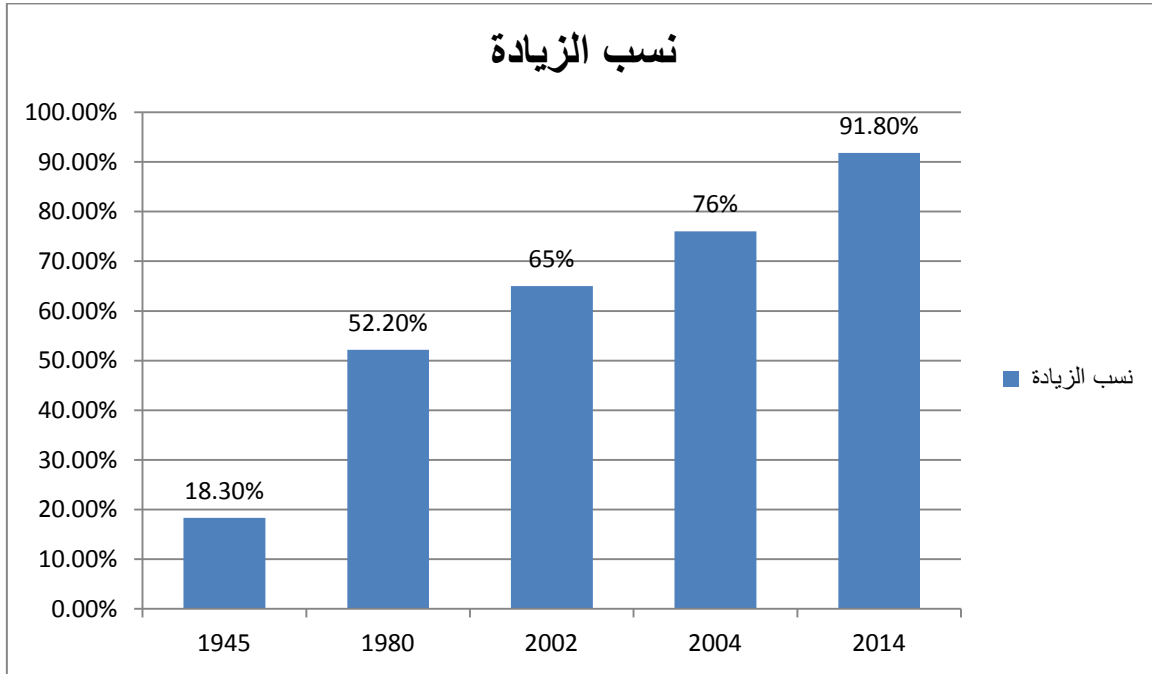
سكان الحضر والريف في إجمالي السكان			
السنة	عدد السكان	نسبة السكان الحضريين(%)	(%) نسبة السكان الريفيين
1970	605.176.35	28.8	71.3
1975	40.347.719	32.9	67.1
1980	44.736.957	35.9	64.1
1985	50.664.458	45,9	54,1
1990	56.473.035	51,3	48,7
2000	67.420.000	57,3	42,7
2004	71.332.000	60,3	39,7
2008	71.517.100	75,0	25,0

Reference : FIKRET TOKSÖZ & others, LOCAL ADMINISTRATION SYSTEMS(TURKEY AND,France,SPAIN, ITALY,POLAND,CZECH REPUBLIC) TESEV YAYINLARI, (İstanbul, Copyright © Ağustos 2009),p.11.

الفصل الرابع : مستقبل الحوكمة في ضوء الاصلاحات السياسية في تركيا

بالموازات بما هو مصرح به في هذا الجدول فإن نسب السكان الحضر في تطور مطرد خلال ما يقارب الاربعين عاما حيث تتسارع زيادة نسبة السكان الحضر إلى ما يقارب اكثر من الضعف 28.8% في عام 1970 إلى 75% عام 2008 ، يضع الحكومات المحلية أمام مأزق حقيقي في زيادات تحمل أعباء جديدة وفي مختلف القطاعات وبشكل سريع ومتزايد. مما حفز على اصلاحات سياسية لمواجهة الزيادات المتسارعة للسكان الحضر من خلال تنفيذ قانون متروبوليتان المعززة للاستثمارات لتلبية احتياجات البنية التحتية الأساسية.

الشكل رقم 11 التطورات العددية لنسبة سكان الحضر في تركيا



المصدر: من انجاز الطالبة بتصرف عن معهد الإحصاء التركي. Türkiye İstatistik Kurumu عدد السكان بـم الإطلاع عليه بتاريخ : 2016/10/ 15 على الموقع : <http://www.tuik.gov.tr/PreHaberBultenleri.do?id=18616>

بناء على احصاءات المعهد التركي للإحصاء الذي سجل ارتفاع في تعداد السكان ، أن عدد سكان المناطق الحضرية في تركية نتيجة النزوح الريفي الذي عرف تضاعفا عدديا وصل إلى ثلاثة اضعاف ما بين اوائل سنوات النزوح 18.3 % عام 1945 م إلى 65 % مع بداية القرن الحالي وتعود أسبابه إلى تحسن مستوى المعيشي بالمقارنة مع الريف مع زيادة لفرص العمل ، حيث بلغت نسبة السكان في بلدية اسطنبول الذين يعيشون في مراكز المقاطعات والمقاطعات 91.8 % عام

الفصل الرابع : مستقبل الحوكمة في ضوء الاصلاحات السياسية في تركيا

2014 ، في حين بلغت نفس هذه النسبة عام 2013 م ووصل إلى 91.3 %، اي بفارق نسبة 0.5% في بالمقارنة مع العام الذي يليه وقد أدى هذا المعدل السريع للنمو داخل المدن الحضرية إلى :

- 4- خلق اوجه قصور شديدة في البنية التحتية والخدمات؛
- 5- ظهور مساكن غير مخطط لها وغير نظامية وغير قانونية (تسمى بالتركية gecekondu غيكوندو) والتي طوقت تقريبا جميع المدن التركية التي اوجدت مقارنة بالأجزاء المخططة من المدن؛ ازدواجية ليس فقط من حيث كمية ونوعية البنية التحتية والخدمات بل أيضا ازدواجية اجتماعية بسبب عدم إدماج المهاجرين الحضريين في هذه الموائل الجديد؛
- 6- انتشار لمظاهر الفقر في المناطق الحضرية يمثل مشكلة رئيسية في معظم المدن التركية، بما فيها اسطنبول كما جاء في تقرير المعهد التركي للإحصاء (2005)¹؛
- 7- انسداد النظام الاداري المركزي للغاية المنتهج في تركيا، امام تزايد التعداد السكاني الهائل الذي ادى إلى ضعف الخدمات المحلية، خصوصا ما تعلق بالبنى التحتية كالتعليم والصحة وحتى الخدمات العمومية كصرف القمامة وغير من المشاكل حيث عرفت اسطنبول بعاصمة القمامة بعد انعدام الخدمات صرف القمامة وضعف الصرف الصحي فيها، اين وصل الامر إلى الحكم على تركيا الا من خلال انقرة العاصمة الادارية لتركيا؛
- 8- ضعف التنمية المحلية ذاتية الاقتصاد
- 9- انتشار الفساد المالي والاداري كالرشوة والمحسوبية في التوظيف ومختلف التعاملات، ادى إلى انهيار القيم الانسانية داخل المجتمع المحلي، وانحصار رؤية فيما يحققه الفرد من مصالح دون التفكير في العواقب؛

ثانيا : تحدي الواقع العلماني وسياسة الحماية بالانقلابات العسكرية

تعد العلمانية احد المبادئ الدستورية التي قامت عليها الجمهورية التركية والتي لا يمكن المساس بها في اي حال من الأحوال، فعلى الرغم من كونها دولة تدين بالإسلام بإمتياز إلا أن العلمانية طالما ارهقت المجتمع التركي وقهرت توجهاته الدينية بكل اشكالها.

¹ Turkey Statistics Institute, Population Poverty Report in Conflict in Istanbul, (2005), p.3.

الفصل الرابع : مستقبل الحوكمة في ضوء الإصلاحات السياسية في تركيا

لذلك نجد هيمنة المؤسسة العسكرية على الحياة السياسية منذ تأسيسها حيث كان للمؤسسة العسكرية الدور الفاعل في الانقلاب على نظام الخلافة العثمانية وتأسيس الجمهورية التركية سنة 1923 لذلك وضع مصطفى كمال أتاتورك المؤسسة العسكرية التركية كقوة حارسة على مبادئ تركيا الكمالية خاصة مبدأ العلمانية¹، هذا الدور الذي اخذ طابع الاستمرارية في ممارسته عبر عقود متباينة ابتداء من انقلاب 1908 إلى سلسلة التدخلات العسكرية المباشرة في الحكم عبر سياسية الانقلابات العسكرية المتعاقبة.

قبل وبعد قيام الجمهورية التركية غير أنه يمكننا القول أن بات في ذمة التاريخ رغم أن تدخل الجيش حق كفه له دستور 1982م الحالي والحامي لمبادئ الجمهورية، وهذا بسبب الإصلاحات التي سنتها تركيا بداية القرن الحالي تنفيذا لمعايير التي وضعها الاتحاد الاوروبي لتحضير تركيا للانضمام اليه على الرغم من ذلك وقع انقلاب فاشل في جويلية 2016م ، ويرجع الخبراء السبب هو اقتراح الدستور الجديد لتركيا الذي ينو إلى وضع المؤسسة العسكرية في مكانها الدستوري الصحيح وفق معايير النظم الديمقراطية الحقيقية.²

ثالثا : تحدي صراعات الأحزاب السياسية التركية :

تمثل الصراعات الحادة بين الأحزاب التركية الفاعلة وصعوبة التوفيق بينها أحد أبرز التحديات الداخلية التي تواجهه تركيا، وهو ما عكسه الفشل في إمكانية التوصل إلى تشكيل حكومة ائتلافية، إذ أن الأحزاب الثلاثة التي فازت في الانتخابات الأخيرة رفضت، من منطلقات مختلفة، الاشتراك مع حزب العدالة والتنمية في حكومة ائتلافية، ويجزم الكثير من المحللين والمتابعين للشأن التركي، أن أيّ انتخابات برلمانية مبكرة لن تغيّر التوازنات القائمة حاليا، الأمر الذي يؤكد أن تركيا مرشحة لفوضى سياسية عارمة وعجز الطبقة الحاكمة عن ممارسة الحكم ، في ظلّ تصاعد المواجهة مع الأكراد ، وتعاضم خطر الإرهاب وتأثر العلاقات مع الغرب ، حيث يقود كل ذلك إلى نشوء وضع غير مسبوق في تاريخ تركيا.³

¹ - وصال نجيب العزاوي، مرجع سبق ذكره، ص.20.

² - طارق عبد الجليل، مرجع سبق ذكره، ص.83.

³ - أماني عبد الغني، 5 تحديات تواجه تركيا وتسيطر على استفتاء «النظام الرئاسي» ، الجريدة المصري اليوم ، تصفح

يوم: الأحد 16-04-2017 ، على الموقع : <http://www.almasryalyoum.com/news/details/1119138>

الفصل الرابع : مستقبل الحوكمة في ضوء الاصلاحات السياسية في تركيا

رابعا : تحدي الاستقرار السياسي

يعد الاستقرار السياسي غاية لكل دولة تسعى للحصول على مكانة وثقل سياسي، لانه بكل بساطة يعكس الوضع الداخلي للبلاد ومدى قدرتها على الحفاظ على الامن والاستقرار على المستوى السياسي أو الاقتصادي وحتى الاجتماعي، وتعد تركيا من بين الدول التي تسعى إلى تحقيق هذا التحدي الضخم بالنسبة لها خصوصا وأنه يتضمن بالنسبة اليها ثلاث جوانب أساسية:

1- الجانب السياسي : يمثل الجانب السياسي أحد المظاهر التي يعاني منها الاستقرار السياسي في تركيا ويمكن دراسته كما يلي:

أ- القصور الأمني تعد الهجمات الارهابية على تركيا ، إحدى مظاهر الاختلال التي يعاني منها النظام السوري، خصوصا وأن الهجمات خلفت في وقت سابق العديد من الضحايا، فعلى الرغم من تجندها التام لهذه لمكافحته والتخلص من آثاره ، فقد عانت تركيا عام 2016م لوحدها من 16 عملية ارهابية ، ارتكبت في مناطق متفرقة من تركيا وأسفرت عن العشرات من الضحايا لم يسلم منها حتى المجلس التركي الكبير ، رمز السيادة الوطنية. والجدول الموالي يمثل حصيلة النشاطات الإرهابية المطبقة في تركيا خلال سنة 2016 .

الفصل الرابع : مستقبل الحوكمة في ضوء الاصلاحات السياسية في تركيا

الجدول رقم: 24 الهجمات الارهابية على تركيا خلال سنة 2016

تفاصيل الهجوم	موقع الهجوم	تاريخ الهجوم	ضحايا الهجوم	الجهة منفذة العملة
تفجير إسطنبول يناير 2016: هو إنفجار وقع بميدان السلطان أحمد وسط إسطنبول، أغلب الضحايا من الألمان	ميدان السلطان أحمد	12 يناير	10 قتلى و 15 جريحا	 تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)
تفجير سيارة مفخخة في مقر لشرطة	سينار	14 يناير	عشرات القتلى والجرحى	لم تتبنى أية جهة العملية
تفجيرات أنقرة هو تفجير بالقرب من مقر القوات المسلحة والبرلمان ومبان حكومية في قلب العاصمة أنقرة	البرلمان التركي	17 فبراير	قتل 28 شخصا وأصيب 61 بجروح	جماعة صقور حرية كردستان  حزب العمال الكردستاني حزب الاتحاد الديمقراطي وحدات حماية الشعب 
تفجير ديار بكر فبراير (2016): إنتحاري	ديار بكر	18 فبراير	جنديين وضابط شرطة	حزب الاتحاد الديمقراطي 
هجوم في حي بيرم باشا:	3 مارس	بيرم باشا	لا يوجد	جبهة التحرير الشعبية الثورية اليسارية
تفجير أنقرة مارس 2016 : تفجير سيارة مفخخة وسط أنقرة،	13 مارس	أنقرة	الوفيات 34 الإصابات 125	حزب العمال الكردستاني 
تفجير إسطنبول (مارس 2016)	19 مارس	إسطنبول	الوفيات 1 و 13 إصابات غير القاتلة	صقور حرية كردستان
تفجير ديار بكر مارس 2016:	31 مارس	ديار بكر	الوفيات 7 و 27 إصابات غير القاتلة	حزب الاتحاد الديمقراطي 
تفجير بورصة 2016	27 أبريل	بورصة	الوفيات 5 و 36 إصابات غير القاتلة	 تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)
تفجير غازي عنتاب 2016: إنفجرت سيارة مفخخة	1 مايو	غازي عنتاب	الوفيات 3 و 22 إصابات غير القاتلة	 تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)
تفجير ديار بكر مايو 2016: إنفجرت سيارة مفخخة	10 مايو	ديار بكر	الوفيات 3 و 15 إصابات غير القاتلة	حزب العمال الكردستاني 
تفجير إسطنبول يونيو 2016: انفجار عبوة ناسفة عن طريق جهاز للتحكم عن بعد،	7 يونيو	إسطنبول	الوفيات 11 و 36 إصابات غير القاتلة	 تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)
تفجير سيارة مديات يونيو 2016: إنفجرت سيارة مفخخة	8 يونيو	مديات	الوفيات 5 و 30 إصابات غير القاتلة	حزب العمال الكردستاني 

Source : <https://ar.wikipedia.org/wiki/>

الفصل الرابع : مستقبل الحوكمة في ضوء الاصلاحات السياسية في تركيا

ب- الصراع مع بي كا كا B K K : تركيا تعاني مجموعة من الأزمات ملازمة لكل الحكومات التركية وتتمثل في القضية الكردية، وتعد إحدى الأزمات الداخلية بين الحكومة والكيان الموازي لها التابع المعارضة الكردية بقيادة محمد فتح الله غولن زعيم حزب العمال الكردستاني "بي كا كا" منذ تأسيسه سرا عام هدف إلى إقامة دولة كردية مستقلة، تقطع من أراضي المناطق التي بها تواجد للأغلبية الكردية خصوصا بعد الازمات السياسية الدموية التي تعاني منها سوريا والعراق وهي دول لها مناطق تواجد أغلبية كردية محاادية لحدود الاراضي التركية ذات الاغلبية الكردية . ولقد خاض هذا الحزب نزاعا مسلحا دمويا مع تركيا، اودى بحياة أكثر من 45 ألف شخص منذ ثمانينات القرن الماضي، مطالباً بالانفصال عن تركيا وتكوين الدولة الكردية ، لكنه تراجع في السنوات الاخيرة ليصبح مطلبه الحصول على المزيد من الحقوق للأكراد، وحكم ذاتي جنوب شرق تركيا.

ج- مشكلة اللاجئين السوريين والعراقيين : يتزايد تعداد اللاجئين السوريين والعراقيين بسبب المأساة الحرب الداخلية السورية وتآزم الاوضاع في العراق بعد حرب الخليج ، ويصف التلفزيون التركي هذا التدفق الهائل للاجئين الذي فاقت نسبته ربع سكان المدينة ، استقبلت تركيا أكثر من 300 ألف لاجئ عراقي، في حين وصل عدد اللاجئين السوريين المقيمين في المدن والولايات التركية المختلفة إلى 3 ملايين و 506 ألف و 532 لاجئاً اي ما يعادل نسبة 4،29 مجموع سكان تركيا الكلي حيث شكل السوريون نسبة 23 بالمئة من تعداد سكان اورفا و 17 بالمئة من غازي عنتاب و 11 بالمئة من سكان ماردين . وقدم مراسل الأناضول معطيات لإدارة الطوارئ والكوارث الطبيعية التركية تتمثل فيما يلي:¹

- عدد اللاجئين السوريين المقيمين في مخيمات اللجوء 227 ألفاً و 894 لاجئاً، وتتواجد هذه المخيمات في المحافظات التالية: هطاي وغازي عنتاب وقهرمان مرعش وشانلي اورفة وكليس وماردين وعثمانية وأديمان وأضنة؛

- يعيش 3 ملايين و 272 ألف و 150 لاجئاً سورياً خارج مخيمات اللجوء، منتشرين في معظم المدن والولايات التركية. تقدم السلطات التركية للاجئين السوريين، شتى أنواع الخدمات الصحية والتعليمية والسكنية ووصل عدد طلاب اللاجئين السوريين الذين يواصلون مسيرتهم التعليمية في

¹ - هيئة الاذاعة والتلفزيون التركية TRT العربية، "عدد اللاجئين السوريين في تركيا يتجاوز 3.5 مليون"، الاخبار (بث مباشر)، يوم

الفصل الرابع : مستقبل الحوكمة في ضوء الاصلاحات السياسية في تركيا

المدارس التركية، إلى 612 ألف طالب. كما تقدّم المستشفيات والمراكز الصحية التركية خدماتها الصحية للاجئين السوريين، حيث عاينت تلك المراكز، 31 مليون و 449 ألف و 800 حالة مرضية وفيما يخص نفقات تركيا للاجئين السوريين، اوضحت معطيات إدارة الطوارئ والكوارث التركية، أن حجم الإنفاق خلال السنوات الـ 7 الأخيرة، بلغ 30 مليار و 285 مليون و 573 ألف دولار¹.

د- **تراجع الاداء الاقتصادي:** مما لا شك فيه ، هناك ارتباط وثيق بين الاستقرار السياسي والانتعاش الاقتصادي فمع تردي الاوضاع الامنية من الداخل وعلى الحدود ، تصاعدت معه حدة الازمات الاقتصادية خصوصا بعد الازمة السياسية بين تركيا وروسيا بعد تداعيات اسقاط الطائرة الحربية الروسية التي اخترقت المجال الجوي التركي على حدود التركية السورية فوق محافظة هاتاي في 3 أكتوبر 2015، الامر الذي هدد الاقتصاد التركي بعد فرض روسيا لعقوبات اقتصادية على تركيا التي تكبد خسائر فادحة. فوفقا لدائرة الجمارك الاتحادية الروسية انخفض حجم التبادل التجاري بين روسيا وتركيا في العام الجاري بأكثر من 18 مليار دولار مقارنة بالعام 2015، حين بلغ 23,4 مليار دولار، وخلال الأشهر الأربعة الأولى من 2016، لم تتجاوز التبادل التجاري مبلغ 4.8 مليار دولار، إذ انخفضت نسبة الصادرات الروسية إلى تركيا بمعدل 43٪، والواردات من تركيا بمعدل أكثر بمرتين.

في وقت نفسه، كانت تركيا واحدة من الوجهات الأكثر شعبية للسياحة الروس (وفقا لوكالة السياحة الاتحادية، خلال العام 2015، زار 3.5 مليون روسي تركيا، والوجهة الوحيدة الأكثر شعبية من تركيا، كانت أبخازيا (3.8 مليون سائح روسي)².

خامسا : الثقافة السياسية وأزمة الهوية

عاشت تركيا بعد الحرب الباردة، مجموعة من التناقضات حول الهوية السياسية والثقافية والمؤسسية والمشروعية، وامتدت هذا الجدل حتى إلى الهوية الثقافية والعرقية إلى طبيعة المواطنة

¹- المرجع نفسه.

²- هادي درابيه، الخلاف الروسي التركي وتداعياته، مركز أبحاث كاتيون، تصفح يوم: 28/06/2016، على موقع:

[/http://katehon.com](http://katehon.com)

الفصل الرابع : مستقبل الحوكمة في ضوء الاصلاحات السياسية في تركيا

الدستورية ، وهذا من خلال الجدل القائم حول التغيير الدستوري، بعد الاستفتاء الذي أدى إلى تغيير التدرجي إلى النظام الرئاسي ابتداء من تاريخ 2023م ، ويبرز هذا الجدل الصورة الفوضوية في حالات التارجح بين الصعود والهبوط السياسي ، سيما المجتمعات التي تسعى إلى التحول الجدي وطويل المدى كتركيا.¹ وقد اجتمعت حسب احمد داود اغلو ، ثلاث أسباب لازمة الهوية للثقافة السياسية التركية. تمتلك تركيا موروثا تاريخيا وبنية تحتية للثقافة السياسية تميز الاتراك عن غيرهم من الشعوب وتشكل عاملا تاريخيا خاصا بالإمبراطورية العثمانية التي قامت ببناء نظام سياسي خاص عاش طويلا، حمل داخله نقاط تقاطع بين الحضارات الاخرى وقد اثر ذلك على البنية السياسية لتركيا مع مرور الزمن وأثرت على البنية التحتية الاجتماعية_السيكولوجية التي تشكل الثقافة السياسية. لكن القطيعة التاريخية الراديكالية التي مارستها ايدولوجية النظام السياسي الجديد أحدثت نوعا من تغريب المجتمع عن واقعه الجيو_ثقافي وعن أصالته وتاريخه المجيد وعن دينه. بغية تحقيق التكامل مع المجتمع الاوروبي.وقد احدث هذا التعقيد تراكما لتجربتين مختلفتين فرضت أنتاج موروث ثقافي جديد يحمل في كياته فكريا استراتيجي فعال يحفز على روح الانتماء للمجتمع على اسس تاريخية واجتماعية وثقافية متينة مشع بالحرية الفكرية ومشعب بروح الانتماء.²

¹-احمد داود أغلو (ترجمة محمد جابر الثلجي وطارق عبد الجليل)، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الحياة الساحة الدولية، (الدوحة-قطر مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم ناشرون، ط3،2014)،ص. 101.

²- المرجع نفسه، ص ص102-117.

المطلب الثاني : الديناميكيات الخارجية لإصلاح السياسي والحوكمة المحلية

تتطلب العملية السياسية وجود العديد من التحديات ، و تركيا من بين الدول التي واجهت تحديات فرضها مؤثرات خارجية لإحداث إصلاحات سياسية لتعزيز حوكمتها المحلية، ضمن هذا الاطار سوف نحاول حصر بعض التحديات .

الفرع الأول : تحدي العولمة

لعبت العولمة من خلال قدرتها المؤسسية دوراً إيجابياً في تشكيل عملية التحول الديمقراطي في تركيا التي يمر خلالها البلد بمرحلة انتقالية من الحكم الاستبدادي وخلق انفتاح سياسي جديد. وقد ادى تدهور الاوضاع الاقتصادية والسياسية للبلاد بعد سلسلة الاخفاقات الحكومية تارة والانقلابات العسكرية تارة اخرى إلى تبني إصلاح التدابير الموضوعية المطلوبة إذا ما تم تضيق العجز الديمقراطي في تركيا.

في الاطار نفسه ، لا يمكن أن تقتصر حدود العولمة على السلع والأفراد ورأس المال فحسب ، بل حتى عولمة الأفكار كونها تنتقل بسهولة وتؤثر بكثافة لتبلغ المستوى العالمي، وأهم الامثلة على ذلك حقوق الانسان والديمقراطية ، والمساواة بين الجنسين، قوة المرأة في العمل السياسي والاجتماعي، معدلات المشاركة في الحياة كما ونوعا وغيرها من المسائل الحساسة لدى الانظمة السياسية والاجتماعية على المستوى العالمي.

بالنظر إلى قيمتها التأثيرية ، فقد وضعت لها مؤسسات دولية وعالمية عناية خاصة لتوصيل أفكارها ونشرها عبر العالم ، ليس لأن الأفكار التي تطرحها جميعها مناسبة لكل البلدان وإنما فرضها غاية لتحقيق عولمة الانسانية حسب منظور ليبرالي مهيم على الاوضاع السياسية والاقتصادية العالمية. ومن بين أهم المؤسسات والاتحادات العالمية الداعمة لهذا المشروع: الأمم المتحدة ، الاتحاد الاوروبي ، البنك الدولي ، صندوق النقد الدولي ، منظمة التجارة العالمية، مجموعة الدول السبع ومحكمة اوروبا الاوروبية لحقوق الإنسان ، ومؤسسات مثل محكمة لاهاي الجنائية الدولية وغيرها .

الفصل الرابع : مستقبل الحوكمة في ضوء الإصلاحات السياسية في تركيا

من بين البرامج الالفيه الثانية التي طرحتها لإدراج إصلاحات سياسية على مستوى دول العالم لتبني أفكار قد لا تتناسب بعض المجتمعات منها الاسلامية حقوق الانسان طرح موضوع حقوق الانسان بقوة، لكن ليس لحماية حقوقه فحسب وإنما لطرح أفكار جديدة مثل:

1- **الجندر** : من خلال توفير المساواة بين الجنسين وتحقيق في مشاركة المرأة في الحياة كما وكيفا بنفس معدل الرجال، من قياس معدلات قوة العمل للمرأة في الحياة الاجتماعية والسياسية. وقد تدعمها الطرح بعد صدور وثيقة الامم المتحدة التي عقدت في بكين عام 1995م " مؤتمر المرأة الرابع"، "إعلان بيجين للأمم المتحدة". والذي وقعت تركيا عليه الخاص "بمشاركة المرأة في اتخاذ القرارات والعمليات ، بما في ذلك للوصول إلى السلطة والمساواة مع الرجال بالإضافة إلى تكافؤ الفرص في الحصول على الحقوق والفرص والموارد و بالمساواة بين النساء والرجال في تقاسم المسؤوليات الأسرية ؛ الاعتراف الصريح والموافقة على حقوق النساء في السيطرة على جميع جوانب صحتهم ، وخاصة خصوبتهن ."

في هذا السياق ، فإن مناقشة هذه الأفكار تتم بمتابعة الاتفاقيات الجديدة والعقوبات القانونية الدولية جنب إلى جنب مع عملية عولمة الافكار بمتابعة مسؤولة من طرف الدولة لوحدها تحت تأثير قوة هذه الاتفاقيات.

2- **المجتمع المدني كقطاع أساسي في الحكم المحلي**: تم الاعتراف بحركة المجتمع المدني كممثل شرعي ومؤثر على السياسة العالمية. وقد كانت قمة ريو دي جانيرو عام 1992م الفضل في ذلك بإعتماد منظمات المجتمع المدني الدولية كشريك ثان من قبل الدول . وقد كان الهدف من هذا المؤتمر هو حماية العالم من الكارثة البيئية المحتملة بعد ارتفاع نسبة التلوث، بالإضافة إلى ملف التنمية المستدامة ، حيث قررت القمة اشراك المجتمع المدني في عملية صنع القرار المحلي، أي العمل في إطار عمل تشاركي مع الحكومات المحلية.

الفصل الرابع : مستقبل الحوكمة في ضوء الاصلاحات السياسية في تركيا

كما تم اتخاذ قرار اعتماد الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، المنظمات الدولية والحكومات والحكومات المحلية، من خلال مؤتمر الرأي العام العالمي التي تم خلال اعلان اسطنبول بالاضافة إلى المواضيع المدرجة في هذه المؤتمرات ، حقوق الانسان والتغيرات المناخية والديمقراطية، تمت دراسة موضوع الشبكات الاتصالية التي اصبحت وسيلة مهمة للاتصال ونقل المعلومات وتزايد الاطراف الفاعلة وأصحاب المصلحة على نطاق عالمي.

3- جدول أعمال القرن 21 : تم وضع برنامج جدول أعمال القرن 21 المحلي (LA-21) من قبل برنامج التنمية. المتضمن إنشاء جداول أعمال محلية من خلال LA-21 في ضوء وثيقة جدول أعمال القرن 21. تم وضعه ضمن جدول اعمال قمة ري ودي جانيرو عام 1992م لافتتاح خطة القرن للتنمية المستدامة

يعتبر جدول أعمال النهج الأساسي 21، وتحديد كل سياسة تمويل برنامج للمنطقة، وخلق موارد جديدة، والعلاقات الفنية وتحديد الأدوات الاقتصادية المطبقة المركزية والمحلية للحكومة تعزيز "اللامركزية" وروح المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في تطوير التعاون و توفير المشاركة العامة الفعالة. يتكون جدول أعمال القرن 21 من ثلاثة أجزاء رئيسية وجزء مكمل ويحتوي على إجمالي 40 جزءًا. يبدو أن النهج التشاركي ينعكس في خطة العمل العالمية هذه.

الفرع الثاني :تطبيقات جدول أعمال المحلي 21 على الحكومات المحلية في تركيا

لقد تم وضع جدول اعمال المحلي 21 لتقليص الفجوة بين الحاكم والمحكوم في بيئات متباينة وفي هياكل متعدد الفواعل، فالمشاركة في عملية صنع القرار والخدمات العامة هي وسيلة فعالة وكفؤة وشفافة لمفهوم الحكم المحلي، وعملية جديدة في إدارة موارد البلاد الفوقية. ومقابل نموذج الحوكمة الذي يجد التطبيق على المستويات العالمية والوطنية والمحلية¹.

¹ - Kemal GÖRMEZ & Mustafa ÖKMEN, "Local Agenda 21 and Local Governance Practices in Turkey ", (Istanbul : Beta Publications,2009), p.p.109- 128 .

الفصل الرابع : مستقبل الحوكمة في ضوء الاصلاحات السياسية في تركيا

أولا : تطبيق جدول الأعمال المحلي 21 (LA-21)

بدأت تطبيقات جدول الأعمال المحلي 21 (LA-21) في العالم في عام 1992، لكن تأخر تطبيقه تركيا حتى " إعلان اسطنبول " خلال مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية المتضمن تمكين السلطات المحلية عام 1996¹، حيث بدأ تطبيقات LA-21 في تركيا في نهاية عام 1997م برعاية من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ البداية - بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، -IULA EMME - والاتحاد الدولي للسلطات المحلية في إطار التنسيق المستمر للمنظمة الإقليمية لشرق المتوسط والشرق الاوسط.

واقعا ، بدأت تركيا بمرحلة جديدة من اصلاح الحكم المحلي بإدراج تغييرات على قوانينها وتغيير هيكله بلدياتها وقف معايير الحوكمة المحلية التي يتضمنها تطبيق جدول الأعمال 21 للحكم المحلي، حيث أنشئت هياكل جديدة كبداية للمجلس البلدي (مثل برلمان المدينة ، مجلس المدينة ، مجلس المدينة) في مستوطنات ذات أحجام مختلفة. تهدف هذه الهياكل إلى خلق نوع من المسؤولية الجماعية من منظور الإحساس بالشراكة من أجل المستقبل المشترك وزيادة الشفافية ، وخلق شعور بالانتماء نحو الحكومات المحلية.

بالنظر إلى تصاميم التطبيقات لجدول الأعمال 21 التركي ، فهو في غاية الأهمية ، فالأهداف الاستراتيجية البعيدة المدى تعطي تصورا لمستقبل براق للحكومات المحلية ، لكن الواقع التركي يعطي نضرة يعتليها قصور هذه الهياكل الجديدة في تنفيذ هذا المشروع لأسباب تتعدد بعضها لتباين الأوضاع الاقتصادية للبلديات وأخرى تتعلق بعدم تمتعها الكامل بسلطة القرار ، وهذا لا تتجاوز جهودها "الاستشارات والعلاقات العامة" خصوصا مع عدم مبالاة القطاع الخاص.

¹- تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، اسطنبول 3 - 14 يونيو 1996 (A/CONF.165/14) (مطبوع

الأمم المتحدة، رقم المبيع E.97.IV.6)، الفصل الاول، القرار 1، المرفق الاول

الفصل الرابع : مستقبل الحوكمة في ضوء الاصلاحات السياسية في تركيا

ويمكن تلخيص اهم اهداف و منجزات التي حققتها تطبيقات جدول الاعمال 21 للحكم المحلي

في تركيا ما يلي:¹

- مشروع الديمقراطية في إطار الحكم المحلي في تركيا : أي أن كل شخص يتأثر بمشروع معين سيشارك في المشروع في كل جانب وخطوة ، ليس فقط كمطلب ، بل كصانع قرار واقعي والهدف الرئيسي من مشروع الديمقراطية هو توفير معلومات حول المدن الكبرى ، وخاصة المشاريع الكبرى للحصول على اهتمام نشط بها في البداية ثم المشاركة بنشاط في المشاريع .
- أنشطة ومسؤوليات نموذج الحكم المحلي في تركيا "LA-21" لعب الدور الهام في تحقيق الديمقراطية التشاركية في الحكومات المحلية ومنظمات المجتمع المدني من اجل تنمية مستدامة التنمية المستدامة .
- الهدف الرئيسي للبرنامج هو تعزيز الحكم المحلي من خلال مشاركة المجتمع المدني في عمليات صنع القرار والتأثير على الاستثمارات المحلية. وتمثل المدينة الواقعة على ellinian نهجًا تعاونيًا داخليًا وخارجيًا تم تطويره بواسطة شركاء متساوين بعد وضع آليات صنع القرار والتنفيذ الرئيسية ومعظمها في شكل مجالس المدن ، ويدعم جماعات المصالح المحلية وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة في شراكة عمل.
- يضع صنع القرار على المستوى المحلي في المثلث تشكيل الحكومات المحلية والمنظمات غير الحكومية، والشراكة مع القطاع الخاص. والتي تدخل في ممارسات البورصة لمدن أنطاليا وإزمير وإزميت عاصمة البلديات، وأدى إلى إنشاء مجالس المدن. من المتوقع أن تشجع مجالس المدن على المشاركة ؛

ثانيا : الفريق العامل جدول أعمال القرن 21 المحلية

يتشكل من المؤسسات المختلفة والمساهمات حماسية من المتطوعين من الصناعة، يعتمد عدد مجموعات العمل والأعضاء المشاركين في كل مجموعة على حجم واولويات المدن. كما أن العاملين في نطاق الحي، تظم متطوعين لخدمة المنازل أول الاحياء متعددة تخدم مراكز "مجالس الحي" مثل الهياكل، والعملية التشاركية للتعبير عن الحياة اليومية للشعب ؛

¹ - Kemal GÖRMEZ & Mustafa ÖKMEN , ibid ,, p p.109- 128.

- الجمعية المحلية جدول أعمال القرن 21 للمرأة: تضم نماذج متعددة الأغراض كالمراكز النسائية ، المرأة في عملية صنع القرار لتشجيع المشاركة الفعالة والوعي وجهات نظر النساء بشأن القضايا ذات الأولوية مثل ينعكس في جميع السياسات والاستراتيجيات التي تساعد في زيادة. من أجل تعزيز المعرفة وتبادل الخبرات بين جدول أعمال القرن 21 جمعيات النسائية المحلية، حيث عقد مهرجان الأنشطة النسائية المحلية" في أكتوبر 2002 في أزمير، والثاني في سبتمبر 2003 في مدينة بورصة، والثالث في سبتمبر 2004.¹

- تطوير قدرات الشباب و جعلها ضمانة للمشاركة في صنع القرار في جميع مجالات الشباب.

إن تطبيق مشروع جدول الاعمال 21، سيرفع من مؤشرات تطبيق الحوكمة المحلية خصوصا ما تعلق بإشراك جميع فواعل المجتمع ، إذ يولي رعاية خاصة لجميع أفراد المجتمع على اختلاف مستوياتهم ومؤهلاتهم العلمية والجسدية، والمساواة بين الجنسين في الحقوق والواجبات ، لكن قد تمر تطبيقات LA-21 في تركيا ببعض التعقيدات الخاصة بعدم كفاية الموارد المتاحة أو الدعم المقدم من الحكومة المركزية ولامبالاة القطاع الخاص في خدمة مجتمعه بالإضافة إلى صعوبة ايجاد مشاريع قد تكون مفتاح الذي يؤهلها لتجاوز هذه المصاعب المادية.

من ناحية أخرى، تعاني الديمقراطية في تركيا بعض المشاكل المتعلقة بالاعتقالات العشوائية والتي سمحت بإنعدام الثقة بالإدارة العامة وهذه نقطة اخرى يجب على تركيا اعادة النظر فيها.

¹ - Kemal GÖRMEZ & Mustafa ÖKMEN , idem , , p p.109- 128.

المبحث الثالث :

غايات الاصلاح السياسي و الحوكمة المحلية في تركيا :آفاق مستقبلية لعام 2023

عرفت تركيا بداية هذا القرن نمو مضطربا ساهم في إبرازها كقوة اقتصادية خلال بضع سنوات وقد ساهمت الاصلاحات السياسية في تغيير وجه تركيا الداخلي والخارجي وقد كان الهدف منها تحسين المستوى المعيشي للمجتمع التركي الذي يمتلك من المقومات الحضارية ما يجعل منه جوهر التنمية . سيتم تقديم الأهداف الإنمائية للألفية من خلال نظرة مستقبلية على جدول أعمال 21 الحكومات المحلية إلى غاية العام 2023 م مئوية الاصلاح السياسي نحو ترشيد الحكم المحلي في تركيا.

المطلب الأول : أبعاد الإصلاح السياسي والحوكمة المحلية

خلال ما يقارب العقدين من الزمن ، أظهرت تركيا تحسنا شاملا أوجده تطبيق المنظور الإنمائي في أواسط ممارسي السياسة مما إنعكس ذلك على الحياة الاجتماعية والسياسية ، كتحسين الوضعيات الإجتماعية معقدة حيث اسهمت في القضاء على الفقر المدقع والحد من وفيات الاطفال وتحسين مرافق المياه والصرف الصحي. للاقترب أكثر من وضعية الاهداف الانمائية لتركيا من خلال جدول أعمال 21 للحكم المحلي سنقسم هذا المطلب إلى ثلاث أبعاد أساسية : سياسية وإجتماعية واقتصادية وفقا للإصلاحات السياسية المطبقة حتى العام 2017.

الفرع الأول : الأبعاد السياسية

قدمت تركيا العديد من الاصلاحات السياسية في مجال الإدارة العامة، وقد أحرزت بذلك تقدما مهما على مستوى الحكومة الكترونية ، وهذا ما ميز أداء تركيا عن غيرها من العديد من البلدان النامية انها تمتلك نظاما متماسكا لصنع السياسة والتنسيق بين سياسات الحكومة المركزية والمحلية، خصوصا وأن عملية الانضمام إلى الاتحاد الاوروبي هي المحرك وراء ذلك الأداء الجيد . هناك تآزر بين تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والانضمام إلى الاتحاد الاوروبي. تتضمن الأهداف الإنمائية للألفية تحسين ظروف حياة البشر مباشرة. لذلك ستساعد عملية الانضمام إلى الاتحاد الاوروبي تركيا على الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية.

الفصل الرابع : مستقبل الحوكمة في ضوء الإصلاحات السياسية في تركيا

ومن هنا يمكن تقسيم الأبعاد الإصلاحات السياسية في تركيا على مستويين أساسيين شكلا أهدافا إستراتيجية داخلية وخارجية ؛

✓ على المستوى الداخلي : يهدف المعيار الأول إلى إرساء قواعد الحوكمة المحلية.

✓ أما المستوى الخارجي ، فهدف القديم المتجدد للمعيار الثاني، يتمثل في تطبيق شروط الاتحاد الاوروبي لمنح تركيا العضوية الكاملة .

أولا : المعطيات الداخلية :

وتعتمد على المعطيات الداخلية تشتمل إصلاح الإدارة العامة على مختلف مستوياتها و يتمثل في :

- إرساء أسس الديمقراطية على المستوى المحلي بإشراك فواعل المجتمع؛
- بناء دولة القانون، وتفكيك قواعد الاستبداد؛
- احترام حقوق الإنسان وإلغاء التشريعات المنافية لها؛
- احترام حقوق الأقليات ومنحها حرية الممارسة الثقافية وحق التعبير عن هويتها داخل إطار الدولة.

كما أنها تحفز على الإنفتاح الإقتصادي وتتمثل أهم مؤشراتته في :

- وجود نظام اقتصادي فعال يعتمد على نظام السوق؛
- إصلاح النظام المصرفي والمالي ليتكيف مع النظم المعمول بها في دول الاتحاد؛
- إصلاح المؤسسات والمرافق العامة بما يتفق مع المقاييس الموجودة في الاتحاد؛
- بناء أسواق محلية قادرة تتحمل تبعات الانفتاح على السوق الداخلية الاوروبية؛
- مكافحة الفساد والرشوة في جهاز الدول.

الفصل الرابع : مستقبل الحوكمة في ضوء الاصلاحات السياسية في تركيا

ثانيا : المعطيات الخارجية

وتشمل تطبيق شروط الاتحاد الاوروبي لمنح تركيا العضوية فيه وتتعلق بمعايير الحوكمة المحلية فحسب الباحث في الشأن التركي "إبراهيم البيومي غانم" فإنه على الرغم من جدلية الاستيعاب /الاستبعاد المطبقة على تركيا من طرف الاتحاد الأوروبي.¹

إلا أنه يحرص على الحفاظ على علاقاته مع تركيا في مستوى دون أن يمنحها أية ضمانات تتعلق بالعضوية الكاملة، حيث وضع لها شروط تتوافق مع مقاييس حوكمة محلية في إطار التنمية المحلية المستدامة لتأهيل تركيا للانضمام اليه، ضمن هذا الاطار سنحاول دراسة مختلف الشروط التي وضعها الاتحاد الاوروبي من أجل معرفة مستقبل هذه العلاقة ؛ فشروط مقاييس التكامل الاوروبي تتبني مجموعة من المبادئ بعد اتفاق ماستريخت عام 1992 م الذي نظم منطقة اليورو بناء على معطيات مجلس أوروبا عام 1988 الذي إعتد "الميثاق الأوروبي للحكم الذاتي المحلي" لدول الاتحاد الأوروبي والذي ينص على ضرورة إجراء اصلاحات في الادارة المحلية والحكم المحلي للبلدان التي تقبل الحكم الذاتي لمجلس أوروبا .

في نفس الإطار، يقوم مجموع من الخبراء الدوليين بمراقبة التطورات عن كثب وإعداد تقارير لتقييم تنفيذ هذه الاصلاحات ورصد النقائص ومراقبة كيفية تأثير هذا النص الدولي على تقوية الحكومات المحلية ، والهدف الاساسي من هذه الاصلاحات هو ضمان نطاق محاولات الاتحاد الاوروبي ليصبح قوة إقليمية فعالة. وتمثل الاشكال في فرض هذه الاصلاحات للانضمام إلى الاتحاد هو أنه من حيث المبدأ فإن دول المُشكلة للاتحاد الرئيسية للمنطقة الاوروبية لديها قدرة تنافسية عالية ورأسمال واستثمارات في حين هناك تباين بين الدول الأخرى خصوصا المنظمة حديثا كاليونان ودول شرق أوربا ، مما شكل إختلالات تنموية بين الدول الاعضاء في الإتحاد الأوروبي.

الفرع الثاني : الأبعاد الاقتصادية

إعتمدت غايات الأبعاد الاقتصادية لغايات الحوكمة المحلية على لغة الارقام والمعلومات والحقائق للحالة التركية حيث ، يرجع المختصون لى أن الفساد هو السبب الرئيس الذي منع تركيا للحصول على مكانتها بين الدول لعقود من الزمن، وأن نجاح الاصلاحات السياسية بداية القرن الحالي

¹جودريس درهمان، "الحكم الذاتي خيار اوروبي بالقانون مرة اخرى"، الحوار المتمدن، 2010/01/08 ، تصفح يوم

http://m.ahewar.org: متوفر على موقع 2018/07/17:

الفصل الرابع : مستقبل الحوكمة في ضوء الاصلاحات السياسية في تركيا

سببا في تجاوز عقبات الفساد بعد تطبيق معايير الحوكمة المحلية التي تبنتها الاصلاحات الاقتصادية على مختلف مستوياتها الوطنية . لهذه الأسباب وجدت الاصلاحات السياسية في الآليات تقوية الاقتصاد التركي السبيل لتحقيق التوازنات السياسية والاجتماعية من خلال ما يلي:

- الاستثمار في العامل البشري من خلال تعبئة الموارد الإنسانية والطبيعية المهمة؛
- تخفيض معدل البطالة، وردم الهوة في توزيع الدخل بما يزيد من مستوى الرفاه؛
- اتباع سياسات تهدف إلى تحقيق الكفاءة والفاعلية في الإدارة العامة، واشراك المواطنين والمنظمات المدنية في عملية صنع القرار؛
- تحقيق الشفافية الكاملة والمحاسبة في كل جانب من جوانب الحياة العام؛
- ترك العمل بنظام الصرف الثابت والانتقال للأخذ بنظام الصرف المرن، والاعتماد على استثمارات القطاع الخاص الذي اهتمت به الحكومة وعملت على حل الكثير من مشكلاته ؛
- انتهاج اسلوب النشف لخفض النفقات ؛
- جذب رؤوس الأموال الخارجية بشكل مباشر ، حيث اتخذت تركيا عدة خطوات بهدف جذب الاستثمارات الأجنبية ومنها تحديث النظام الضريبي، وتشجيع الشركات الأجنبية على بدء مشروعات في المناطق الأقل نمواً، خاصة في قطاعات الطاقة، والتأمين البنكي، والخدمات المالية، وكذلك صناعة السيارات.
- تأمين الطاقة وضمانها بأسعار اقتصادية على المستوى البعيد؛
- إصلاح التعليم المهني وحل مشكلة نقص الأيدي الماهرة، وتحسين بيئة العمل؛
- المساءلة والتحقيق مع المسؤولين المتورطين في قضايا الفساد، خاصة الذين شغلوا مناصب رفيعة المستوى في الدولة كرؤساء الوزراء السابقين : كتانسو تشيلير ومسعود يلماظ.

الفرع الثالث : الأبعاد الاجتماعية

في تركيا ، لم يعد هناك أحد يعيش بأقل من دولار واحد في اليوم منذ عام 2006. وهذا الوضع إيجابي وهو نتيجة لسياسات الاقتصاد الكلي في العديد من المجالات مثل التضخم والضرائب والاجتماعية الأمن والمساعدات ، مما ساعد على تحسين ظروف الفقراء بالإضافة إلى ذلك ، بمساعدة برامج المساعدات الاجتماعية المباشرة والتدريب ، تم تمكين جزء المحرومة من المجتمع لتمديد بعض. في نهاية كل هذه الجهود ، انخفضت نسبة عدد السكان عند 4.30 دولار

الفصل الرابع : مستقبل الحوكمة في ضوء الاصلاحات السياسية في تركيا

في اليوم أو أقل من 13.3 في المائة في عام 2006 إلى 2.8 في المائة في عام 2011. ولكن الفقر الريفي يحافظ على أهميته مع الحد من المطلق الفقر إلى مستويات لا تذكر ، وهناك حاجة للتركيز أكثر على مكافحة النسبية الفقر.

على الرغم من أن الجوع ليس مشكلة حاسمة في تركيا ، فإن سوء التغذية ، خاصة بين الناس الأطفال ، نتائج البحث تظهر أن بلغت نسبة الأطفال ناقصي الوزن الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات 8.3 في المائة في عام 1998 لكنها انخفضت إلى 2.8 % في عام 2008 "فقر الغذاء" ، كأداة هامة لقياس الانتشار من سوء التغذية يقاس من خلال المسوحات الجزئية في تركيا. لعام 2009 ، نسبة فقر الغذاء في تركيا حسبت 0.48%.

. تشير مسوحات الموازنة المنزلية إلى أن الطعام النفقات لديها أعلى حصة في ميزانيات الأسر ذات الدخل المنخفض ، ولكن كان لها نسبة تم تخفيضها منذ عام 1994 من 51% إلى 30% في عام 2014.

خلال العقدين الماضيين ، تغلبت تركيا على المشاكل الحرجة في مجالات التنمية البشرية والبيئية

في المجتمع التركي:

- تخفيض نسبة الأشخاص الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم إلى النصف؛
- تحقيق التعليم الابتدائي الشامل مع ضمان أن جميع الفتيان والفتيات يكملون دورة كاملة من التعليم الابتدائي حيث قدر معدل الالتحاق الإجمالي في التعليم الابتدائي زاد إلى 98.8% ؛
- تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛
- القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي ويفضل أن يكون ذلك بحلول عام 2005 وعلى جميع المستويات بحلول عام 2015
- خفض معدل وفيات الأطفال وتخفيض معدل الوفيات بنسبة الثلثين بين الأطفال دون سن الخامسة؛

- ضمان الاستدامة البيئية
- دمج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج القطرية ؛ خسارة عكسية للموارد البيئية
- تحقيق تحسن كبير في حياة ما لا يقل عن 100 مليون من سكان الأحياء الفقيرة بحلول عام 2020

الفصل الرابع : مستقبل الحوكمة في ضوء الإصلاحات السياسية في تركيا

- بالتعاون مع القطاع الخاص ، إتاحة فوائد التكنولوجيات الجديدة - خاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

الفرع الرابع : مخرجات الإصلاح السياسي والحوكمة المحلية

مست الإصلاحات السياسية العديد من المجالات سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي والتي يمكن رصدها من خلال ما يلي:

- إرتفاع معدل دخل الفرد السنوي إلى خمسة أضعاف حيث كان 3492 دولار عام 2002م وأصبح وفقاً للإحصاءات التي نشرت في البرنامج الاقتصادي التركي لعام 2015م، ما يعادل 18092 دولار أمريكي.¹ هذا يعني بأن الاقتصاد يدار بشكل جيد للغاية أي أنه زاد أكثر من 3 مرات في 6 سنوات ، يمكن أن يكون ثلاثة أضعاف خلال 12 سنة بمعنى أنه عام 2023 سيكون نصيب الفرد من الدخل المستهدف 25 ألف دولار أمراً واقعياً.

- إستمرار إرتفاع صادرات تركيا : وصلت 140 ملياراً في نهاية العام 2013م. وتتوقع تركيا أن تبلغ قيمة صادراتها 500 مليار دولار في العام 2023م عندما تحتفل بالذكرى المئوية لإنشاء الجمهورية التركية.

- مساهمة قطاع الخدمات الذي لعب دوراً محركاً ورئيسياً في الاقتصاد التركي، حيث بلغت مساهمته في الناتج القومي 70 بالمائة مقابل 25 بالمائة النسبة التي حققها القطاع الصناعي.²

- الارتفاع المتزايد لعدد الشركات الأجنبية المشاركة في الاقتصاد التركي بعد إصلاحات التي مست قطاع الاستثمار وشروطه حيث ، قدرت بـ37.373 ألف شركة أجنبية تعمل في تركيا 2014م منها 22.370 ألف شركة في إسطنبول، فيما تضم أنقرة 2362 شركة، بينما تعمل

¹ - Turkey Statistical Institute (TÜİK), Enlarge but Turkey Economy Per Capita Income Down, see in 18/02/2017, at : <https://bianet.org/bianet/siyaset/173496-turkiye-ekonomisi-buyudu-ama-kisi-basina-milli-gelir-dustu>

² - طارق عبد الجليل، مرجع سبق ذكره، ص.50.

الفصل الرابع : مستقبل الحوكمة في ضوء الاصلاحات السياسية في تركيا

4116 شركة أجنبية في أنطاليا. وبلغ حجم الاستثمار الأجنبي في تركيا، خلال العام 2013 نحو 12 مليار دولار أمريكي.

- تسديد ديون صندوق النقد الدولي بشكل نهائي عام 2013م وهذا من عوامل زيادة الحفاظ على صحة مقومات النظام السياسي التركي خصوصا اذا تعلق الامر بمسألة السيادة الوطنية ؛
- تحتل مدينة اسطنبول المرتبة 27 من ناحية المدن الأكثر تأثيرا إقتصاديا على مستوى العالمي. ومن الملفت ، أن هذه النتائج الاقتصادية تحققت في دولة غير منتجة للنفط، بل يشكل عليها عبئا كبيرا عليها حيث يبلغ حجم وارداتها النفطية حوالي 20 مليار دولار سنوياً. وهو ما يوازي حجم عائداتها السنوية من السياحة¹ وهنا نستنتج أن الإرادة السياسية الرشيدة تستطيع أن تحقق ما لم تستطيع مليارات الدولارات كعائدات للنفط والغاز الطبيعي فليس مهما أن تمتلك المال بل المهم أن تتعلم كيف تديره.

وحسب الخبير الاقتصادي التركي والمحلل السياسي الدكتور يوسف "كاتب اغلو"، فإن تركيا حققت بفضل تطبيق الاصلاحات السياسية ، انجازات مهمة بعدما كانت معظم البلديات والإدارات المحلية تتعلق بالبنى التحتية وتخبط في الكثير من الاشكالات مشاريع تنفذ ولا تنتهي ولا يتم افتتاحها بالإضافة إلى الفساد ، وقد نجحت آليات التي وضعتها البلديات في مجال الحوكمة المحلية في تحقيق التنمية محليا بعد تشخيص المشاكل الاساسية التي كانت تعاني منها البلديات التركية التي كانت توصف بالمتخلفة خصوصا ما تعلق مشاكل الماء الهواء السكن نقص شديد في الخدمات خصوصا ما تعلق في بإدارة القمامة وفي كل ما يلزم اي مدينة لتكون مدينة حضارية على المقاييس الدولية².

¹ د.معمر فيصل خولي ، "الاقتصاد التركي في ظل حزب العدالة والتنمية : من الانهيار إلى الانتعاش"، مركز الروابط

للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2014/11/05، على الموقع: <http://rawabetcenter.com>

² حوار مع د.يوسف كاتب اغلو (رجل الأعمال التركي والمحلل السياسي)، قناة الراي الكويتية ، برنامج وياكم الحلقة 7 ، حول تجربة إصلاح ونهضة بعد فساد دكتاتورية العسكر العلماني، ليوم 2017/06/02.

المطلب الثاني : سيناريوهات مستقبل الإصلاح السياسي والحوكمة المحلية

إن الرعاية الدولية للإصلاح السياسي في تركيا على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية وحتى الثقافة المجتمعية التي سبق تناولها في المباحث السابقة سواء ما تعلق بتطبيق مشروع جدول الأعمال 21 أو تلك التي دعمها الإتحاد الأوروبي .

لذلك تستدعي دراسة هذا المطلب الاحاطة بآفاق تلك الإصلاحات وما تتطلبه تطبيقات الحوكمة المحلية وفق غايات النظام السياسي، فما هي السيناريوهات المحتملة لظاهرة ؟ تستدعي الاجابة على هذا الطرح ، تقديم دراسة مستقبلية لمسار مخرجات الإصلاح السياسي المحتملة ، سواء على صعيد تحقيق الحوكمة المحلية من خلال تطبيق معايير المفروضة من الإتحاد الأوروبي أم من خلال تطبيق مشروع الالفية الثالثة (مشروع جدول الأعمال 21)، وهذا من خلال رصد للتغيرات وتحديد الاحتمالات المتوقعة حتى آفاق 2023، خاصة وأن الإصلاح السياسي تجاوز مراحل الإصلاحات الهيكلية خصوصا بعد ظهور الحكومات الإلكترونية التي أفرزتها العولمة والتي من نتائجها إدراج حكومات إفتراضية إلكترونية تعتمد على إنشاء قواعد معلوماتية تخص كل القطاعات بما فيها الخدمات التي تقدمها الحكومات المحلية.

ضمن نفس السياق، سنحاول رصد سيناريوهين محتملين ، الأول يتعلق لمخرجات الإصلاح السياسي وتطبيق الحوكمة المحلية، من خلال دراسة احتمال النمو المنخفض لها أو بقاء الوضع على ما هو عليه.

أما السيناريو الثاني، فهو سيناريو النمو المرتفع ، يتضمن ضرورة إستمرارية الإصلاحات لضمان الصعود التركي وضمان المكانة الدولية التي تطمح لها تركيا خصوصا ما تعلق بانضمامها بالإتحاد الأوروبي، وهذا يتطلب إنعكاس واقعها الداخلي والمحلي الجيد على واجهتها الخارجية.

الفرع الأول : السيناريو التشاؤمي لمسار الإصلاح السياسي والحوكمة المحلية

تطلب تطبيق نهج الحوكمة المحلية سلسلة من القرارات السياسية ، إستلزمت إعادة النظر في علاقات الدولة والمواطن والمجتمع المدني وحتى القطاع الخاص ؛ فبالإضافة إلى ضرورة إضفاء الطابع المدنية على السياسة ، ونهج جديد للعلمانية والهوية الوطنية التركية .

الفصل الرابع : مستقبل الحوكمة في ضوء الإصلاحات السياسية في تركيا

لقد سعت تركيا إلى تحقيق نهج متوازن يفضي إلى الحصول على مؤشرات تناسب طموحاتها المستقبلية نحو تحقيق مسار عملية الإصلاحات السياسية ترمي إلى المزيد من التكامل من حيث الأقاليم من جهة ، وتحقيق توازن في عمل الحكومات المحلية خصوصا مع تزايد متطلبات الحاجيات المحلية. لذلك فإن تطبيق نظام الحكومات المحلية الإلكترونية يأتي في خضم عملية التحديث، حيث ينظر إلى الحكومة الإلكترونية كأداة لحكومة أفضل بمعنى واسع ، وثانيا ، عملية التعاون والتنسيق في على الصعيدين الإقليمي الوطني والدولي فضلا عن المجالات السياسية والاجتماعية.

أولا : العيوب الديمقراطية على اللامركزية

لعب القانون البلدية لعام 1930 لمدة ثلاثة أرباع قرن دورا كبيرا في تقادي التطور الديمقراطي للحكومة المحلية التركية من خلال:

✓ جعلها تعتمد على الموارد والقرارات المركزية وفي ظل الوصاية الإدارية الصارمة للحكومة المركزية ،

✓ التقييد الوظيفي والمالي مع تقديم الخدمات العامة الأساسية

✓ كان الحكم الذاتي المحلي للبلديات هو البند الرئيسي للمناقشة حول الديمقراطية المحلية التركية

في حين خضعت الإصلاحات السياسية في الثمانينات إلى النية الفعلية للنظام والتي لم يكن غرضها تحسين نوعية الديمقراطية المحلية، لكنها في النهاية عززت البلديات التركية مالياً وإدارياً ، رغم انها ساهمت بالشكل الكافي في ارساء قواعد الديمقراطية في السياسة المحلية، مع أن الشفافية والمساءلة العامة لم تكن من بين القضايا الرئيسية للتعديلات القانونية في الثمانينات.

أما إصلاحات قوانين البلدية لما بعد الثمانينات فقد تم إنشاء ضوابط وتوازنات محلية كافية لتحل محل الوصاية الإدارية ، لكن يجتذبها إشكالات مرتبطة بالأراضي الحضرية و / أو الخدمات التي تسيطر عليها الحكومات المحلية ، بدأت البلديات بتمثيل موارد غنية جدا من الإثراء السريع والسهل للمستثمرين ورجال الأعمال ، حينها وجد رؤساء البلديات أنفسهم في قلب علاقات المصالح الخاصة وغير العادلة مما شكل حيزا لتنامي مظاهر الفساد. من خلال ما

الفصل الرابع : مستقبل الحوكمة في ضوء الإصلاحات السياسية في تركيا

سبق يمكن ابراز ثلاثة أبعاد مختلفة للسياسة المحلية مع الإشارة المباشرة إلى ثلاثة مبادئ أساسية للديمقراطية ، وهي فصل السلطة ؛ التمثيل والمشاركة¹ .

1- إشكالية علاقات السلطة : رؤساء البلديات والمجالس المحلية

تشبه الحكومات المحلية التركية النظام الرئاسي ، فرئيس بلدية يتمتع بنفوذ قوي وسط النظام البلدي ، خصوصا بعد تمكنه من سلطة مالية وإدارية كبيرة ، فضلا عن مركز أعلى مقابل المجالس البلدية.

فالسنياريو التشاؤمي هنا يرجح إختلال في توازن الديمقراطية المحلية التشاركية الواضح بين القوى السياسية والإدارية بين رئيس البلدية المنتخب والمجالس البلدية بحكم الموافقة على مسائل بالغة الأهمية مثل الميزانية ، والتقرير المالي السنوي ، وخطط الأنشطة البلدية ، وتغييرات الخطة الحضرية ، والديون واستخدام الممتلكات البلدية لتبدو المجالس البلدية أضعف أمام رؤساء البلديات لسببين:

- أن رؤساء البلديات هم أيضا رؤساء المجلس الذي يمنعنا من الحديث عن الفصل الحقيقي للسلطات على المستوى المحلي، فرئيس البلدية هو الذي يحدد جدول أعمال المجلس ويشرف على جلسات الاجتماع، علاوة على ذلك ، في حالة التعادل في القرار ، يكون تفضيل العمدة هو المهم وعلى أي حال ، فإن العمدة يتصرف بحق الفيتو في قرارات المجلس بشأن الذرائع القانونية ، يبدو أن الهيئة الحاسمة للبلديات التركية لا حول لها ولا قوة حيال العمدة.
- الآلية المراقبة التي تتصرف بها المجالس البلدية هي الموافقة على تقرير النشاط السنوي للعمدة. إذا تم رفض التقرير من قبل ثلاثة أرباع المجلس ، يعتبر رئيس البلدية غير مؤهل لتسيير شؤون البلدية يتم فصل العمدة من مهامه بموافقة مجلس الدولة ، واقعيا، بقيت الآلية القانونية للمراقبة لا تكاد تستخدم ، ولم يكن هناك أي مثال تقريبا على إقالة رئيس البلدية عن طريق تصويت المجلس .

¹ - Olas Bairaktar , «Turkish Municipalities: Revisiting Local Democracy Beyond Administrative Independence», European Journal of Turkish Studies ,2007, social science contemporary Turkey, consulted : 26/03/ 2018 site :<http://journals.openedition.org>

الفصل الرابع : مستقبل الحوكمة في ضوء الاصلاحات السياسية في تركيا

2- إشكالية التمثيل في المجالس البلدية

تكن مشكلة التمثيل هذه في أن المجالس كانت تهيمن عليها تقليدياً مجموعات اجتماعية واقتصادية و أو إثنية محددة ويمكن تحديد عوامل إضعاف تمثيل المجالس المنتخبة إلى العوامل التالية:

- التمثيل المفرط لبعض المجموعات المهنية؛

- العصبية القبلية ضمن التركيبة السكانية للمدن الكبرى ، بعد حصولها على التأثير الساحق لأهالي القرى الشبكات القائمة على مشاعر الانتماء إلى منطقة محددة أو ثقافة معينة .تم تطويرها بشكل غير رسمي بهدف تسهيل التعاون والتضامن بين المهاجرين من نفس المنطقة ، لعبت هذه الشبكات دوراً رئيسياً خلال تسوية السكان الجدد في المدن الكبيرة .على الرغم من أن هذه الشبكات ظهرت لأول مرة كمجموعات سلبية في أعقاب النخبة السياسية الحضرية التقليدية ، فقد بدأت بتوظيف النخبة السياسية الخاصة بها بمجرد حلها لاحتياجاتها المناطق الحضرية المباشرة مثل السكن والتوظيف ؛

- النظام الانتخابي القائم على طريقة هوندت التي سبق شرحها في مباحث سابقة.

3- المشاركة السياسية :

ظلت مشاركة المواطنين في عمليات صنع القرار البلدي محدودة للغاية في غياب لأجهزة أو ممارسات مناسبة ، حرم المواطنون من الوسائل الديمقراطية للمشاركة النشطة في السياسة المحلية .بدلاً من ذلك ، تطورت شبكات المحسوبية الهرمية كصلة أساسية للسياسة المحلية والوطنية، وهذا يرجع إلى ما يلي:

- التحالفات الحزبية والتحالفات القائمة على القرابة ، مهدت البنية الاجتماعية التركية الطريق لتنمية علاقات المحسوبية التي تعمل من خلال الشبكات الرأسية ؛ وهذا يجعل من أدوات المشاركة النشطة في السياسة المحلية تتأثر بالثقافة السياسية التقليدية القائمة على شبكات المحسوبية الواسعة الإنتشار، رغم إرتفاع نسب المشاركة في الانتخابات المحلية إلى أنها ظلت محسورة ومقتصرة على المساعي الشخصية (حل المشاكل الشخصية من خلال إنشاء شبكات المحسوبية الهرمية).¹

¹ - idem

الفصل الرابع : مستقبل الحوكمة في ضوء الاصلاحات السياسية في تركيا

- تعمل قنوات المشاركة السياسية جميعها على أساس علاقات السلطة الهرمية بدلاً من احترام المبادئ الديمقراطية . وبالتالي ، فإن فرصة المواطن للتأثير على الشؤون السياسية تعتمد على رأس ماله الاجتماعي أكثر من طبيعة مطالبه أو حاجاته.

من هنا فإن السيناريو المحتمل في هذه الحالة ، يجعل من أهم آليات الحوكمة المحلية في تركيا تقع تحت طائلة شكل من أشكال الفساد ألا وهي المحسوبية المتجذرة في أوساط المجتمع التركي، والتي لا يمكن التخلص منها في مثل هذه الحالات بسهولة ، لذلك تمثل هذه السمة المميزة للسياسة المحلية التركية عيب آخر للديمقراطية المحلية تم إهماله من خلال القراءة التقليدية للفكرة في منظور محدود للاستقلال المحلي .

لذلك ، يجب فحص جودة ونطاق المشاركة المدنية في السياسة المحلية وعمليات صنع القرار بعناية من أجل إعادة تعريف الديمقراطية المحلية من الناحية السياسية.

ثانيا : مخاطر التحديث الإلكتروني

ضمن نفس السياق ، إن تكثيف تحديث المؤسسات العمومية ومساعدتها على تحدي تقديم كميات كبيرة ومنتزعة من منتجات وخدمات موحدة وبطريقة فعالة ، يطرح العديد من الإشكالات للسيناريو التشاركي فأشكالية القدرة على إرضاء تزايد مطالب الجمهور ستكون مفتوحة وشفافة؟ وهل ستكون مرنة بما فيه الكفاية للرد على التغيرات في العالم من حولهم؟

تترافق هذه التساؤلات توقعات جهود تحديد طبيعة العالم الجديد. لقد اضحى مشروع الإنترنت لمركز بيو للأبحاث Pew Research Centre دراسة توقعات الرقمنة في 2025، وتوقع الخبراء أن "تصبح الإنترنت" مثل الكهرباء "كما اشارت أطروحاتها الخمس عشر لتلك الدراسة حول المستقبل الرقمي إلى أن تكون تغييرات مدمرة "نحو الاتصال في كل مكان ، الأمر الذي سيغير بشكل أكبر كيف وأين يربط الناس المعلومات ويجمعونها ويشاركونهم ويستهلكون وسائل الإعلام . وسائل الإعلام الاجتماعية ليست وحدها في هذه المرحلة: "سيتم ربط الواقع المعزز ، والجوال ، والحوسبة القابلة للارتداء والمدمجة ببعضها البعض في إنترنت ، مما يسمح للناس والمناطق المحيطة بهم بالاستفادة من المصطنعة" في البحث على الإنترنت.¹

¹ - GÖKHAN YÜCEL, Is Turkey's digital future compatible with the 2023 targets?, daily sabah, consulted in 18/03/2018, site : <https://www.dailysabah.com/opinion>

الفصل الرابع : مستقبل الحوكمة في ضوء الإصلاحات السياسية في تركيا

حسب خبراء المركز "إريك شميدت وجاريد كوهين" "ric Schmidt and Jared Cohen" فإن "العصر الرقمي الجديد" تعكس مخاوف وفرصًا مشابهة في إعادة تشكيل مستقبل الناس والأمم والأعمال وهم أيضا ، يؤكدون على مجموعة جديدة من المعضلات على ما يبدو اعتمادا على تقدم الاتصال والخصوصية والأمن في كلماتهم الخاصة ، "إن الطرق التي يتعايش بها العالم المادي والافتراضي تتصادم وتستكمل بعضها البعض تؤثر بشكل كبير على سلوك المواطنين والدول في العقود القادمة." ¹ في خضم هذه سيناريو توقعات "العصر الرقمي الجديد" ، يعكس مستقبلا غير مستقر في علاقاتها بالمجتمع وأكبر دليل على ذلك، اختبار ازمة الانقلاب العسكري لسنة 2016، حيث أثار إحضر استخدام التويتر الويوتيوب في تركيا العديد من الأسئلة حول حجم استعدادها لهذا النظام العالمي الإلكتروني الجديد .

يرتكز النظام السياسي التركي على مبادئ أساسية كالقومية والعلمانية ، وهما عاملان ساهما في إحداث فجوة بين النظام السياسي والشعب خلال العديد من المناسبات التي سبق ذكرها في الفصول السابقة، خصوصا ما تعلق بالدين، فإستعمال العالم الافتراضي سمح للأتراك التعبير عن آرائهم وطموحاتهم ، بعد أن فرض الانترنت تعايشًا تكامليًا وسلميًا بين العالمين المادي والافتراضي من خلال طرق بديلة للمشاركة والسفر والتواصل والتجارة والدبلوماسية والتعليم في بيئة غير هرمية ، وسائل الاعلام بلا حدود و خالية من البروتوكول.

وهنا نتضح معضلات تركيا الرقمية بين العالمين المادي والافتراضي في مشهد إعلامي إجتماعي سياسي وعقائدي ، غالباً ما تكون الحالة السياسية متوترة ، وعندما يهيمن الاستقطاب أيضاً على الفضاء السيبراني *cyber-security** وهذا يضع المجتمع والدولة تقبع في مفارقات لم يسبق لها مثيل مما يزيد من صعوبة ممارسة التوازن بين الخصوصية ، الأمن والحريات.

¹ - GÖKHAN YÜCEL, Idem

*- الأمن السيبراني يتعلّق بحماية السايبر سواءً تعلّق الأمر بالمعلومات ام لم يتعلّق . كلمة سايبر إلى أي شيء آخر تعطيه معنى الإلكترونية مثل *cyber-security* والتي تعني الأمن الإلكتروني و *cyber-attack* والتي تعني الهجمات الإلكترونية أما عندما تطرق آذانك كلمة سايبر فاعلم انها تستخدم بمعنى "الفضاء الإلكتروني".

الفصل الرابع : مستقبل الحوكمة في ضوء الإصلاحات السياسية في تركيا

يمكن تفسير المعضلة الرقمية في تركيا على أفضل وجه بمفارقات الخصوصية والأمن والترابط :

✓ إذا فرضنا أن تحقيق أهداف تركيا عام 2023 ، يكون دون بناء ثقافة رقمية وفهم متين للنظام "الانترالي" الجديد ، فإن إسقاط أطروحات مركز Pew الـ 15 حول للمستقبل الرقمي على تركيا ، سيكون غير أكيد ذلك أن تركيا لديها كل ما قد تحتاجه أي دولة ضمن هذا السياق (نصف سكان تركيا يقل عمرهم عن 30 سنة، أي أنهم من جيل يتحدث باللغة الرقمية لأجهزة الكمبيوتر ، ألعاب الفيديو ، وسائل الإعلام الاجتماعية والإنترنت). كما أن هناك ما يقرب من 34 مليون مشترك في النطاق الترددي ، و 33 مليون فيسبوك و 12 مليون مستخدم للتويتر و 22 مليون لاعب في ألعاب الفيديو في البلاد ، والاهم من ذلك ارتفاع سوق الإعلانات الرقمية إلى مليار دولار، وصلت نسبة إنتشار التويتر في تركيا إلى أكثر من 31.1 بالمائة، بشكل عام ، 79% من مستخدمي الإنترنت لديهم حسابات على شبكات الاجتماعية.

✓ أما في ما يخص مدى قوة حرية التعبير مقابل الإستبداد ؟ ماذا عن مخاوف الأمن السبيراني في تركيا والولاية القضائية الوطنية؟ هنا ، تتجسد المفارقة ، والتي أشار إليها بيار أميديار Pierre Omidyar ، مؤسس موقع eBay ، في مقال نشر في هافينغتون بوست Huffington Post بعنوان "وسائل الإعلام الاجتماعية: عدو الدولة أو السلطة للشعب" . يتم دعم المناقشات من خلال معالجة أهمية النظم الإيكولوجية للابتكار وريادة الأعمال وكذلك دمج تركيا ضمن هذه الدوائر العالمية في سياق أهداف عام 2023 .

✓ إن استخدام وسائل الإعلام الاجتماعية وإساءة إستخدامها إلى جانب الإغلاق بعض المواقع ، فهذا لن يؤدي فقط إلى التحايل على سمعة تركيا على الصعيد العالمي ، بل سيمنع أيضا من فرصا لا نهاية لها لتحقيق الترابط العالمي من خلال تبادل المعلومات. ✓ إن تحسين هذا التوازن لصالح الإتصال من خلال عدم تعريض الأمن والخصوصية للخطر يعتمد على رغبة أردوغان في إنشاء مستقبل رقمي لتركيا. إنه مستقبل رقمي يمهد الطريق لأهداف 2023.

✓ يتعين على تركيا إظهار المزيد من الرغبة في الابتكار في القطاعين العام والخاص.

الفصل الرابع : مستقبل الحوكمة في ضوء الإصلاحات السياسية في تركيا

✓ تتمتع تركيا بإستراتيجية الأمن السيبراني الجيدة المقبولة ، لكن المقاربات الأمنية الأولى لم تعد كافية. كما أن هناك حاجة ماسة إلى استراتيجية دبلوماسية رقمية لعقلية التفاعل والابتكار الدولي لكل مكتب حكومي واحد. يجب على الحكومة أيضًا أن تبدأ التفكير في كل سيناريو وحلاً محتملين لتحقيق أهداف تركيا لعام 2023 في وقت تصبح فيه الإنترنت مثل الكهرباء بحلول عام 2025.¹

بهذه المعطيات فإن بناء حكومة إلكترونية قوية يحتاج من تركيا المزيد من الإصلاحات التي تصب في قالب ترشيد الحكم وإعتماد أساليب جديدة لبناء مدن ذكية عصرية تعمها الشفافية وحسن التعايش.

الفرع الثاني : السيناريو التفاوضي لمسار الإصلاح السياسي والحوكمة المحلية

يعتمد السيناريو التفاوضي على النمو المرتفع ، يتضمن ضرورة إستمرارية الإصلاحات لضمان الصعود التركي وضمان المكانة الدولية التي تطمح لها تركيا خصوصا ما تعلق بمسألة إنضمامها للإتحاد الأوروبي، وهذا يتطلب إنعكاس واقعها الداخلي والمحلي الجيد على واجهتها الخارجية. عام 2023 ، هو تاريخ مئوية قيام جمهورية تركيا ، بالنسبة لمعظم الأتراك يعتبر موعدا لمواصلة "الرؤية الاستراتيجية لتركيا 2023" التي ترمي إلى حماية السلطات المحلية ، المنظمات غير الحكومية الجامعات ، لذلك فإن مستقبل تطوير عمليات تعاون فعالة بمشاركة الإدارة العليا ووسائل الإعلام والقطاع الخاص .

قد بدأت مناقشة هذه الرؤية ستة محاور رئيسية الرؤية الاستراتيجية لتركيا 2023، التي تعتبر قطاعات القاطرة الاستراتيجية الرئيسية التي يجب أن تركز في نطاق المشروع :

- الزراعة والأغذية والثروة الحيوانية ،
- الأمن ، صناعة الدفاع والدفاع،
- السياسات الاجتماعية والمجتمع المدني التعليم المهني،

- الصناعة التكنولوجية العالية وعالية الدقة،

¹ - eGovernment of Tomorrow Future Scenarios for 2020, consulted : 15/10/2017, available at <https://www.vinnova.se/contentassets/7f4d1601e60b40729899008cc01bc883/vr-09-28.pdf>

الفصل الرابع : مستقبل الحوكمة في ضوء الإصلاحات السياسية في تركيا

- المالية والبنوك والتنمية البشرية في الإدارة ورعاية الابتكارات،
- "الطاقة والتكنولوجيا النووية،
- الابتكار والتنمية البشرية في الإدارة،
- "السياحة والبيئة والتعمير والسيارات .

ويحدد السيناريو التفاوضي أن تركيا عام 2023، هي واحدة من القوى الصاعدة في العالم وعلى العديد من الأصعدة الاقتصادية والسياسية . فإيجاد مكان لها في عالم الرقمنة الجديد للحكومات والمؤسسات أصبح ضروريا لكونه معيار تقاس به مكانة الأمم.

لقد كان نهج إنضمام تركيا للإتحاد الأوروبي يتطلب سلسلة من القرارات السياسية ، التي تستلزم إعادة النظر في علاقاتها بالدولة والمواطن والمجتمع المدني وحتى القطاع الخاص، بالإضافة إلى ضرورة إضفاء الطابع المدنية على السياسة ، ونهج جديد للعلمانية والهوية الوطنية.

ضمن نفس السياق ، وضمن ما إستطاعت تركيا تحقيقه في إطار سعيها في الحصول على هذه العضوية : فبينما كانت تتخذ خطوات نحو التقارب مع معايير كوبنهاغن ، وكان الدافع الفوري لهذا التحول هو قرار الاتحاد الأوروبي في عام 1999 بقبول الترشح التركي للعضوية مع النص على أنه سيتعين على تركيا إجراء العديد من الإصلاحات السياسية للدخول في نهاية المطاف إلى المنظمة.

فقد أعطى الاحتمال الواقعي المتزايد لعضوية الاتحاد الأوروبي تركيا رؤية سياسية ، في حين أصبحت معايير كوبنهاغن المقياس الذي تم قياس أي خطوات إصلاحية ضده، وهذا يعني الالتزام المتزايد للحكومة التركية بعملية انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي أنها كانت راغبة في اتخاذ تدابير إصلاح جريئة لتحقيق هذا الهدف.¹

في ديسمبر 2004 ، وافق الاتحاد الأوروبي (EU) على فتح محادثات الانضمام مع تركيا بالنسبة لتركيا ، كان هذا تأكيدا طال إنتظاره لدراسة تركيا الأوروبية ، وهو مشروع يرجع تاريخه إلى بداية الجمهورية التركية. بعد أن أوفت تركيا بالجوانب السياسية لمعايير كوبنهاغن للعضوية.

فمن سيناريوهات المحتملة :

¹ -eGovernment of Tomorrow Future Scenarios for 2020, consulted : 15/10/2017, available at <https://www.vinnova.se/contentassets/7f4d1601e60b40729899008cc01bc883/vr-09-28.pdf>

الفصل الرابع : مستقبل الحوكمة في ضوء الاصلاحات السياسية في تركيا

أولا : عضوية الاتحاد الأوروبي بعد هيكله وتطوير الحكومات المحلية

تركيا تحاول مواكبة الأنظمة المعمول بها في مجلس الإتحاد الأوروبي التي وردت للحكومات المحلية في أوروبا والتي كان تطبيقها من بين معايير لمنحها العضوية في الإتحاد الأوروبي منها :

- ميثاق للحكم الذاتي الإقليمي : 2002؛
- اتفاقية المشهد الأوروبي 2004/03/01 ؛
- الاتفاقية الإطارية لحماية الأقليات القومية : 1998/01/02 ؛
- الميثاق الحضري الاوروبي 1992/03/19 ؛
- الميثاق الأوروبي للحكم الذاتي المحلي : 1988/09/01 ؛
- اتفاقية المخطط الأوروبية للتعاون بين الجماعات والسلطات الإقليمية : 1981/12/22 ؛

تسعى تركيا ، في نفس هذا الإتجاه إلى إرساء قاعدة لعملية الاصلاح السياسي التي تصب في هذا الهدف ، لذلك عملت على تحديد الحكومات المحلية واختيار للخدمات وفقاً لمواردها المالية ووسائلها وعند تحديد اتجاه السياسة المحلية لأن قرارات الناخبين فقط غير كافية.

لذلك وضمن نفس الإطار وضعت تركيا أهداف لعملية إعداد خطة التنمية الوطنية وفق رؤيا مستقبلية تطمح لبلوغ أهداف الاصلاح السياسي من خلال بناء لحوكمة محلية تعتمد على :

- 1- الارتقاء لمفهوم البلدية الحديث : عن طريق استخدام اسلوب التفاوض والتعاون من أجل خدمة ديمقراطية المجتمع .
- 2- تنمية الثقة المجتمعية : التي ستوفر تماسكا إجتماعيا ضمن معايير جودة الحياة ،
- 3- أن تكون المشاريع والهيكل الإدارية الواسعة النطاق التي تضمن الاستدامة والتنمية،
- 4- لمدينة حديثة التي تمكن العيش باستدامة وباستخدام آليات المشاركة ، الأمن ، رأس المال الاجتماعي ، جنبا إلى جنب مع المؤشرات البارزة مثل المدينة التجارية مثل القدرة التنافسية
- 5- تنشيط الاتفاقيات الدولية في النهج الأساسي المتمثل في تحقيق الخدمات البلدية أو المحلية بالشراكة والتضامن ووفقا لفلسفة الديمقراطية.

الفصل الرابع : مستقبل الحوكمة في ضوء الإصلاحات السياسية في تركيا

فالسيناريو المحتمل وفق هذا النهج هو إحداث ديمقراطية متوقعة في الحكومات المحلية بعد تغيير مفهوم النشاط التنظيمي للإدارة الذي كشف عنه وتطويره من قبل السياسة والإدارة، خاليًا من التدخل السياسي الحزبي، قد أصبح معيارًا استرشاديًا للبلديات الحديثة الأمر المستحدث أنها تمثل التنافس والعقلانية والحياد والتخطيط وهو أهم سمة التي يمكن أن تكون أهم تطور في السنوات الأخيرة لهياكل الحكومة المحلية التي هي من مالكي إدارة المدينة.

وعندما تعلن عن تطورات لا أحد يستطيع المرور دون يمر على خطة التنمية الوطنية معروفة ولم يتم تتقاسم اللجنة الخاصة للحكومات المحلية في التغييرات الإدارية والهياكل المترولوجية في هذا المناخ السياسي، والذي من المعروف أنه بدأ بشكل أكثر تكرارًا في عام 2016 مما كان عليه في عام 2010، فإن سؤالك لا يكون ذا مغزى إلا فيما يتعلق باحترام الدراسات العلمية . في الواقع، بالنسبة لي، فإن جميع التغييرات التشريعية التي جاءت وفق الإصلاحات السياسية المدرجة في إطار الحوكمة المحلية في تركيا التي اعدت مسبقًا، ويتم الآن وضعها تدريجيًا. نتيجة لما سبق، فإن تطبيق معايير الحوكمة المحلية المتوافقة ومتطلبات ميثاق للحكم الذاتي الإقليمي التي تعتمد على ضمان نتائج تقارير الاتحاد الأوروبي لضمان العضوية فيه.

ثانيا : سيناريو صعود تركيا ضمن القوى الاقتصادية الكبرى

قدم مركز PwC Turkey دراسة مستقبلية للإقتصاد التركي، والذي تنبأ فيه لتركيا مكانًا مختلفًا تمامًا في عام 2041.¹

فسيناريو المحتمل حسب توقعات هذه الدراسة، أن تركيا في عام 2023 - مناسبة بلوغ السنة 100، الذكرى السنوية لجمهورية لتأسيس تركيا، والتي تمثل بداية التحول التركي نحو التقدم في مصف الدول المتقدمة، واستمرارا لمجدها القديم كقوة عالمية طيلة أكثر من ثلاثة قرون من الزمن، يوضح نموذج توقعات النمو على المدى الطويل ذلك ان تركيا لديها القدرة على النمو بقوة على المدى المتوسط ومع اقتصادات مثل اسبانيا و تباطؤ كندا من حيث الناتج المحلي الإجمالي من حيث تعادل القوة الشرائية، وهذا ما يمهد لتركيا في وضع جيد يمكنها اللحاق بها.

¹ - PwC Turkey ,Turkey in 2041 Looking to the future, available at : <https://www.pwc.com.tr/publications/arastirmalar/pdf/turkey-in-2041-eng.pdf>

الفصل الرابع : مستقبل الحوكمة في ضوء الإصلاحات السياسية في تركيا

على مدى السنوات العشر القادمة ، من المتوقع أن تصبح الأكثر ثراء ، حيث من المتوقع بلوغ الناتج المحلي الإجمالي للفرد حوالي 20000 دولار أمريكي مقارنة بـ 14000 دولار أمريكي في عام 2010.

وستتطور العديد من الصناعات لديها ، كما ستخطو خطوات نحو إنشاء مراكز للتميز بحلول عام 2023. خصوصا في مجالات تصنيع الأغذية وصناعة السيارات والتنمية السياحية التي يتوقع لها سرعة نسبية في النمو .

بحلول عام 2023 ، تعدر مراكز الامتياز المحتملة في القطاعات البحث العلمي ، أين سيتكثف عمليات التطوير في التكنولوجيا الزراعية ومن المرجح تكثيف الجهود لتطوير مجال الطاقة البديلة فمن المحتمل أن تستغرق وقتاً أطول لإنشاء عمليات كبيرة في هذه المجال.

في تقرير أعده المصرف الإنجليزي HSBC تحت عنوان "العالم في عام 2005"، تطرق في مضمونه إلى دراسة إستشرافية حول سيناريو الصعود التركي الى المستوى الإقتصادات العالمية ، وهذا بفضل الإصلاحات السياسية المنهجية من قبل النظام السياسي، وإنصرف التقرير إلى القول بأن السبب يعود الى :

- نسبة استخدام العاملين
- نسبة التعداد السكاني
- حجم القوى العاملة
- معدل الشيخوخة

ويرجع التقرير اسباب صعود تركيا إلى هذه المرتبة العالية في قائمة أكبر الإقتصادات العالمية إلى الأسباب المذكورة أعلاه، بالإضافة الى ارتفاع معدل الدخل القومي والتي شكلت 4% ما بين عامي 2010-2020. وستبلغ 3.9% ما بين عامي 2020-2030.

وختم التقرير بالقول أن تركيا: "نحن نؤمن بأنّ لتركيا حكاية نجاح قوية جداً على المدى البعيد، ونعتمد بأنّ تركيا كدولة قائمة على أسس سليمة وتمتلك ديموغرافية ممتازة، تستطيع أن تحقق النمو الذي يستحق التقدير والإعجاب في المستقبل القريب¹."

¹- تركيا ستنافس عمالقة الإقتصاد في العالم ، متوفر على الموقع :-<https://www.imtilak.net/news/turkey-compete-giants-economy-2050>

خلاصة الفصل

خلاصة لما سبق في هذا الفصل، يمكن القول بأن تركيا وقعت بين مفترق طرق مطلع هذا القرن أين كانت في وضع الإنهيار، بعد انهيار الإقتصادي والسياسي بعد سقوط الحكومات الائتلافية ، لكن وبفضل الإرادة السياسية، المجسدة في البرنامج الإصلاحي للحكومة المنتخبة عام 2002، إستطاعت تركيا وضع تحديات تمثلت مواصلة العملية الإصلاحي السياسي على كافة الأصعدة السياسية والإقتصادية وعلى المستويين الوطني والمحلي ، حيث أفرزت هذه الإصلاحات ما يلي:

1- تغيير النظام السياسي من النظام البرلماني الى النظام الرئاسي وهذا لتجاوز بعض التحديات المتعلقة بتعديل وضعيات قديمة متأصلة في الدستور التركي ، خصوصا بعد ما تعلق بإنهاء لهيمنة المؤسسة العسكرية على الحياة السياسية خصوصا بعد إفشاله انقلابا عسكريا وما صاحبه عملية التطهير الواسعة في دواليب الادارة والجيش والمخابرات ومختلف أجهزة الأمن التركية ، بالإضافة إلى معالجة بعض القضايا المتعلقة بالأقليات الدينية والعرقية والتي طالما انتقدت بسببها، بالإضافة إلى وضع ميكانيزمات متعلقة بمكافحة الفساد.

2- إن تطبيق تركيا لتدابير دولية لتنمية منظومتها المحلية ، والتي تخص الحكومات المحلية وضعت إصلاحات جدية لهذا الغرض وفق تصاميم التطبيقات جدول الأعمال 21 ، حيث سطرت لهذا الغرض أهداف استراتيجية البعيدة المدى تعطي تصورا لمستقبل براق للحكومات المحلية ، لكن الواقع التركي يعطي نضرة يععليها قصور هذه الهياكل الجديدة في تنفيذ هذا المشروع لأسباب تتعدد بعضها لتباين الاوضاع الاقتصادية للبلديات وأخرى تتعلق بعدم تمتعها الكامل بسلطة القرار ، وهذا لا تتجاوز جهودها في مجال الاستشارات والعلاقات العامة بالتعاون مع القطاع الخاص.

3- وضعت تركيا من خلال محاولاتها لبناء حوكمة محلية إلى تحقيق نهج متوازن يفضي إلى الحصول على مؤشرات تناسب طموحاتها المستقبلية نحو تحقيق مسار عملية الإصلاحات السياسية . والتي ترمي إلى المزيد من التكامل من حيث الأقاليم من جهة ، وتحقيق توازن في عمل الحكومات المحلية خصوصا مع تزايد متطلبات الحاجيات المحلية. لذلك فإن تطبيق نظام الحكومات المحلية الإلكترونية يأتي في مقدمة عملية التحديث، حيث ينظر إلى

الفصل الرابع : مستقبل الحوكمة في ضوء الاصلاحات السياسية في تركيا

الحكومة الإلكترونية كأداة لحكومات محلية أفضل بمعنى واسع تعمل وضع المزيد من الشفافية والعدالة والمساواة وتطمح لفعالية أكبر لمشاركة جميع أطراف وفواعل المجتمع من أجل التنمية بصفة آلية وفعالة.

4- كما أن الاصلاحات السياسية الممنهجة في اطار بناء حوكمة محلية فعالة، تأتي في خضم أهدافها الاستراتيجية من خلال تطبيقها لبرامج الاتحاد الاوروبي في مجال تطوير البلديات وهذا يأتي في إطار حلمها المنشود حصولها على العضوية في الإتحاد الأوروبي.

خاتمة

تُدار الإدارة المحلية من خلال العمليات السياسية والمؤسسية التي يتم من خلالها أخذ القرارات وتطبيقها. وتكون الإدارة فاعلة عندما تُدار هذه العمليات من خلال المشاركة، المسؤولية، الشفافية الفعالية، شاملة وتحترم قواعد القانون. الإدارة الجيدة مهمة بشكل أساسي على المستوى المحلي ، حيث تتعامل الإدارات بشكل مباشر مع المواطنين و المجتمعات بشكل يومي.

تعتمد دراسة الحوكمة المحلية في أي بلد ما على ضرورة إيجاد آليات الحكم الراشد ففي ظل فشل السياسات العامة المتبعة التي تجعل من المواطن خارج الدائرة التنموية فإن ترشيد الحكم المحلي ضروري لإدارة شؤون الدولة والمجتمع وتوجيهها نحو الاتجاه التنموي الداعي للاستقرار السياسي .

تركيا اتخذت منهاجا سياسيا مختلف نوعا ما عن ما سبق في تاريخها حيث عمدت على نقطة هامة في اجندتها السياسية مفادها ايجاد نقطة وصل بين مختلف الدوائر السياسية عن طريق الاصلاح السياسي ،هذا الاخير يندرج ضمن الحوكمة المحلية بكافة ابعادها وخصائصها المتنوعة .

إعتمدت تركيا أساسا على نمط مميز للتسيير يقوم على التقسيم الاداري الاكثر عقلانية ضف إلى ذلك العصرية من خلال تطبيقات الحكومات الالكترونية وبالتالي استطاعت تركيا ان تثبت وجودها كقوة نموذجية في التسيير الحضري للبلديات ،فنالت عدة ألقاب دولية في هذا الميدان ، كما انعكست هذه الرشادة في التسيير على الواقع الاقتصادي من خلال تحقيق التنمية المحلية والربط بين فواعل الحوكمة المحلية الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني .

نجحت تركيا في إدراج مجموعة من الإصلاحات السياسية وقد حققت مجموعة من الأهداف منها خصوصا في مجال الحوكمة المحلية . فمن بين أهم الاصلاحات التي أحدثت تفاعلا جيدا بين فواعل المجتمع كالقطاع الخاص والمجتمع المدني اللذان ساهما في إدارة التنمية المحلية ، سواء ما تعلق بالتنمية المجتمعية او السياسية وحتى الإقتصادية ،خصوصا بعد إقحام القطاع الخاص في صناعة القرار المحلي بإشراك المجتمع المدني .

ويمكن إدراج أهم النتائج التي حققها تركيا في هذا المجال من خلال :

- 1- استطاعت تفعيل المشاركة السياسية عن طريق تشجيع التنافس الحزبي حيث وصلت نسبة المشاركة السياسية إلى أعلى مستوياتها .
- 2- شهدت خلال السنوات الماضية تميزا في مجال السلطة المحلية واللامركزية والتي استطاعت أن تقدم نموذجا تنمويا رائدا على المستوى الإقليمي والعالمي؛
- 3- هناك حيوية قوية في الحياة السياسية، من حيث الحضور القوي للحزب السياسية في الحياة السياسية خصوصا على المستوى المحلي ، فمثلا نجاح حزب العدالة والتنمية لم يكن صنيع المناسبات الانتخابية كما هو الحال للحزب السياسية في الجزائر وإنما نتيجة لنجاح التعبئة الجماهيرية والاحتكاك مع المواطنين على اختلاف طبقاتهم الاجتماعية، وهذا ما يعكس الالتفاف الجماهير واستعابه لبرامج هذا الحزب.
- 4- استطاعت تركيا تأكيد قدراتها على تطبيق معايير الحوكمة المحلية منها الشفافية والمساءلة والمشاركة في صنع القرار المحلية خصوصا بعد ان اصبحت البلدية شريك اساسي للقطاع الخاص والمجتمع المدني ، وهذا ما لمسناه من شراكة البلدية مع مؤسسة خاصة لإدارة مؤسسة مترو اسطنبول ، الذي ساهم بشكل كبير وواسع في تسهيل حركة النقل في كل مدينة اسطنبول.
- 5- تمتلك تركيا اليوم أكبر خمس شركات تطوير في أعمال البلديات على مستوى أوروبا وتعمل في أكثر من 10 دول في مشاريع تطوير أعمال البلديات
- 6- لنجاح لم يكن صنيع لحظة، بل جاء نتيجة مراجعات فكرية ومنهجية و جهود حثيثة باتت تركيا اليوم معها المصدر الرئيسي لنماذج عمل البلديات في محاور كثيرة لعدد من الدول الأوروبية.
- 7- استطاعت تركيا بناء بنية تحتية للقواعد المعلوماتية ، واستطاعت تطوير قواعد معلوماتي تخصص إدارة الحكومات الإلكترونية، وهذا مؤشر قوي تضعه الأمم المتحدة كل عامين ، حيث أن تركيا انتقلت خلال عامين (2016-2017) من الترتيب الـ 68 في المؤشر، إلى الترتيب الـ 53، لتصبح بين الدول المتقدمة في تطبيق خدمات الحكومة الإلكترونية.
- 8- إن نجاح تطبيق المدينة الذكية سمح لتركيا ان تخطو خطى واسعة لتكون في مصف الدول المتقدمة من حيث تطبيقات الالكترونية التسييرية العامة.

وفي الأخير يمكن أن نخرج بجملته من التوصيات أهمها:

✓ تعد التجربة التركية في ادارة الحوكمة المحلية من التجارب الرائدة، حيث قدمت نموذجا راقيا من الاصلاحات السياسية التي يمكن محاكاتها لإصلاح منظومتنا المحلية، فالمؤسسات السياسية المحلية ذات الكيان المستقل سمحت بالاستغلال الامثل لكل القدرات المحلية، فقانون البلدية أو الولاية في الجزائر وحده لا يكفي ، يجب إعداد ترسانة قانونية تعمل على منح المنتخبين المحليين السلطات اللازمة لإدارة التنمية المحلية بالتعاون مع القطاع الخاص الذي سيوفر الكثير من فرص الاستثمار والسيولة المالية والخبرة الاقتصادية لتحريك عجلة التنمية محليا ووطنيا، بالإضافة الى المنظمات المجتمع المدني ، الذي يعمل على سد الثغرات في المجتمع والتنمية المجتمعية.

✓ بالنظر إلى نتائج التجربة التركية في إدارة الحوكمة المحلية وما يتبعها من إصلاحات سياسية على المستوى المحلي، فإن تحسين نوعية الحوكمة المحلية في الجزائر يتطلب الكثير من الجهود خصوصا ما تعلق بالتقسيم الاداري الغير منصف والمجحف بالنسبة للعديد من البلديات عبر الوطن، فوجود 48 ولاية تختلف من حيث الجغرافيا والامكانات تتطلب الكثير من الحكمة لادارتها، فالتفاوت من حيث عدد السكان والامكانات المادية تعتبر نقطة محورية لاعادة النظر فيها ، الولايات الجنوبية مثلا تتميز بمساحات واسعة وتنوع وغنى بالثروات الطبيعية ، إلا أن هذا لم يمنعها لتكون افقر الولايات من حيث التنمية، انتشار البطالة بشكل كبير وواسع بالإضافة الى نقص كبير في المرافق العمومية خصوصا الصحية والثقافية والترفيهية؛ التنوع البيئي والجغرافي لا يجب أن يكون حاجزا لتجسيد التنمية خصوصا اذا ما توفرت الامكانات.

✓ ضرورة توعية المواطنين بأهمية تكنولوجيا الاعلام والاتصال لاسيما أن اغلب المواطنين يستبعدون الادارة الالكترونية ويفضلون الطرق التقليدية

✓ العمل على القيام بدورات تكوينية للمواطنين على تقنيات الادارة الالكترونية

✓ ترقية وتحسين الأداء كل من الموظفين والمواطنين

✓ العمل اكثر على الاندماج في الاتحاد الاوروبي هذا الاخير سينعكس ايجابا على أداء الادارات المحلية ؛

✓ العمل على تقريب الادارة من المواطن من خلال تسهيل الاجراءات والحصول على المعلومات

✓ ضرورة ترقية اللغات الأخرى والخروج من دائرة الانغلاق لاسيما انها تمثل نقطة جذب للعديد من الدول.

✓ ضرورة الحفاظ على العلاقات الخارجية والحفاظ على الاستقرار السياسي في ظل الأوضاع السياسية الراهنة .

✓ يعتبر الهدف الأساسي للحكومة المحلية هو دعم اللامركزية والإدارة الذاتية المحلية ، فبهدف المساهمة في إدارة حكومة محلية جيدو وعلى جميع الأقاليم ، فإنه من بالغ الأهمية تحقيق الأهداف التالية:

- 1- تطوير قدرات الإدارات الذاتية المحلية لتقوية الديمقراطية، اللامركزية والإدارة الذاتية المحلية ؛
- 2- إقامة منتديات حوارية ؛
- 3- متابعة و تحليل المبادرات الحالية ؛
- 4- تقوية التأثير السياسي؛
- 5- رعاية الأبحاث في مجال اللامركزية و الإدارة الذاتية المحلية.

قائمة الجداول

1- قائمة الجداول

رقم الجدول	الموضوع	الصفحة
1	مهام الأحزاب في عملية الإصلاح السياسي	41
2	أهم المبادرات الداعية لتطبيق الحوكمة	56-57
3	أهم المصطلحات الدالة على أصل مفهوم الحوكمة	59
4	نموذج هيكل الحوكمة على مستوى الدولة من أجل التنمية	67
5	المتضمن معايير البنك الدولي قياس الحوكمة في بلد ما	78
6	مؤشرات عدد السكان حتى سنة 2016	118
7	أهم الشركات المساهمة في الاقتصاد التركي	129
8	التعديلات الدستورية في تركيا	136
9	مخططات التنمية الإدارية	193-195
10	عدد الهيئات المحلية في تركيا	209
11	مستويات البلديات متروبوليتان	211
12	تقسيم البلديات المتروبوليتان وفقا للقوانين الجديدة التي تنشئ وتنظم البلديات	217-218
13	اللوائح القانونية المصاحبة لعملية اصلاح الحكومات المحلية	219
14	بلدية ميتربوليتان بعد الإصلاح في تركيا	224
15	معدلات التغيير بعد تطبيق قانون 6360 المتعلق ببلديات ميتربوليتان	227
16	التطورات العددية لنسبة سكان الحضر في تركيا (مستوطنات)	232
17	تطور المشاركة في الانتخابات المحلية	245
18	تقييم مؤشرات الحوكمة - تركيا	250
19	بلديات اسطنبول حسب سنوات تأسيسها	260
20	علاقة المواطن بالإدارة العامة بين الحكومة التقليدية والحكومة الإلكترونية	278
21	تطور مراتب تصنيف حرية التعبير والصحافة في تركيا (2002-2017)	289
22	المتضمن مدركات الفساد في تركيا 2015-2018	291
23	يتضمن أرقام التدفقات المالية الغير قانونية إلى تركيا (2004/2013)	295
24	مقارنة سكان الحضر وسكان الريف بالعدد الاجمالي لسكان تركيا	303
25	الهجومات الارهابية على تركيا خلال سنة 2016	320

2- جدول الأشكال :

الصفحة	الموضوع	رقم الشكل
39	مجالات الإصلاح السياسي	1
73	نظام الحكم المحلي من منظور الحوكمة المحلية	2
83	الاطراف الفاعلة في الحوكمة (مكونات الحوكمة)	3
140	كيان الدولة للجمهورية التركية	4
213	مركزية السلطة في تركيا	5
225	خريطة بلديات ميتروبوليتان في تركيا	6
230	درجات اللامركزية والتي تتدرج من الحالة المركزية المطلقة الى اللامركزية في الحكم المحلي	7
247	تطور نسب المشاركة في الانتخابات	8
252	تفاعلات فواعل الحوكمة المحلية	9
264	الفاعلون في الخدمة الالكترونية	10
304	التطورات العددية لنسبة سكان الحضر في تركيا	11

3- جدول الإختصارات :

الإختصار	التسمية
TGNA	الجمعية الوطنية التركية الكبرى
UNDP	United Nations Development Programme
SPO	State Planning Organization
IMM	Istanbul Metropolitan Municipality
PK	حزب العدالة والتنمية Adalet ve Kalkınma Partisi
OECD	The Organisation for Economic Co-operation and Development
OLAF	Office Européen de Lutte Anti-Fraude
AML/CFT	مجموعة العمل المالي لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب
LA-21	جدول الأعمال المحلي 21

قائمة المراجع

المصادر

- 1 القرآن الكريم.
- 2 جمهورية تركيا ، الدستور (مترجم باللغة العربية بكافة تعديلاته حتى سنة 2011).
- 3- The Constitution of The Republic of Turkey , Law No: 2709 Accepted: 7.11.1982-

القوانين

- 4 Constitutional Development , www.globalsecurity.org/military/world/europe/tu-government-constitution.htm.
- 5 Official Gazette of the Republic of Turkey issued on 22/03/2008, Law No. 5747 of 06/03/2008.
- 6 Official Gazette of the Republic of Turkey issued on 12/11/2012, Law No. 6360 of 12/11/2012
- 7 Official Gazette of the Republic of Turkey issued on 26/06/2012, Law N° 2838 of 26/06/2012.
- 8 Official Gazette of the Republic of Turkey issued on 23/07/2004, Law No. 5216 of 10/07/2004
- 9 Official Gazette of the Republic of Turkey issued on 24/10/2003, Law N°4982 of 24/10/2003.
- 10 Official Gazette of the Republic of Turkey issued on 23/7/2004 Issue: 25531 Law Number: 5216, (MUNICIPALITY OF METROPOLITAN MUNICIPALITY).
- 11 Official Gazette of the Republic of Turkey, Law No. 3030 of 27/06/1984. (For municipal administration), available at: http://www.hkmo.org.tr/mevzuat/mevzuat_detay.php
- 12 Official Gazette of the Republic of Turkey, N°. 25874, dated 13.07.2005, Law 5393 dated in 03/jul./2005, article n° 17-18.
- 13 Official Gazette of the Republic of Turkey , issued on 23/2/1985, Law Number: 3152, Date of Acceptance: 14/2/1985, Issue: 18675, Published by: Honor: 5 Vol: 24.
- 14 Official Gazette of the Republic of Turkey , issued on :23/7/2004, Law : 5216, article 4 (MUNICIPALITY OF THE METROPOLITAN MUNICIPALITY).
- 15 Official Gazette of the Republic of Turkey, N 25531, dated 23.07.2004, Law 5216 dated in 03/jul./2005 , article n°17
- 16 Official Gazette of the Republic of Turkey, Law N°. 25874, dated 13.07.2005, Law 5393 dated in 03/jul./2005, article n°03
- 17 Official Gazette of the Republic of Turkey, N 25531, dated 23.07.2004, Law 5216 dated 03/jul./2005, article n°7.
- 19 Official Gazette of the Republic of Turkey, Law No 25874, dated 13.07.2005, Law 5393 dated 03/jul./2005, article n° 35
- 20 Official Gazette of the Republic of Turkey, N°. 25874, dated 13.07.2005, Law 5393 dated in 03/jul./2005, article n° 17-18.

الكتب

21. احمد داود أغلو، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الحياة الساحة الدولية، ترجمة محمد جابر الثلجي وطارق عبد الجليل، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم ناشرون، ط3 2014.
22. احمد سليم البرصان، الاسلام السياسي والديمقراطية في تركيا: كيف استطاع الاسلام السياسي الوصول للحكم، الاردن دار زهران للنشر، ط1، 2013.
23. احمد صقر عاشور، الادارة العامة: مدخل بيئي مقارن، بيروت دار النهضة العربية للنشر، 1979.
24. احمد، عبد الله نعم، مترجما، التحول الديمقراطي في تركيا، (القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، ط1، 2012).
25. أحمد العجارمة، دليلك المبسط إلى اللامركزية في الاردن، (مركز العالم العربي وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية ومكتب مركز هانز زايدل الالمانية بعمان، أوت 2016)
26. ادريس بووانو وآخرون، تركيا.. صراع الهوية (من القطيعة الايديولوجية إلى تقارب الديمقراطية)، الدوحة، الجزيرة نت للبحوث والدراسات- ملفات خاصة، 2006.
27. أردل تورك قان وآخرون ترجمة، أحمد عبد الله نجم "Türkiye'de Demokratikleşme Süreci" الديمقراطية في تركيا ، القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، 2012.
28. إسماعيل صبري ومحمد محمود ربيع ، موسوعة العلوم السياسية ، مطبوعات جامعة الكويت، 1994 .
29. أمين مشاقبة والمعتصم بالله علوي، الاصلاح السياسي والحكم الراشد، عمان، الاردن: دار ومكتبة حامد للنشر والتوزيع ط1، 2012.
30. إنصاف الربضي، جميل، التحولات السياسية والاقتصادية في دول أوروبا الشرقية، عمان: دار الفكر للنشر و التوزيع، ط1 1995 .
31. أيمن عقيل وآخرون، المجالس الشعبية المحلية الواقع... المشكلة... الحل ، مصر: ماعت للدراسات الحقوقية والدستورية، 2009.
32. بيار كالام ترجمة شوقي الدويهي ، تفتت الديمقراطية من أجل ثورة الحاكمية، بيروت: دار الفرابي، ط1، 2004
33. الجابري محمد عبد وآخرون ، إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي "في" المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت: سلسلة كتب مستقبل العرب، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2000.
34. العلواني، حسن ، اللامركزية في الدول النامية من منظور أسلوب الحكم المحلي الرشيد ، القاهرة: مركز دراسات و بحوث الدول النامية، 2006.

35. الجابري محمد عابد ، في نقد الحاجة إلى الإصلاح، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، 2005.
36. جمال الدين بن منظور، لسان العرب، بيروت ،المجلد الثالث، دار الكتب العلمية، 2003.
37. حسين، عادل ، الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 1997 .
38. "الحكم المحلي في النظام الديمقراطي"، آفاق برلمانية، 4، المجلد 7، مواطن ،المؤسسة الفلسطينية للدراسات الديمقراطية 2013/12/30 .
39. الخشاب، مصطفى المدخل إلى علم الاجتماع، القاهرة :مكتبة الأنجلو المصرية، ، 1999
40. الخولي سناء التغيير الاجتماعي والتحديث الاسكندرية :دار المعرفة الجامعية، ، 2003.
41. راكان نواف القاضي، أثر العوامل والاساليب المستخدمة في فعالية قرارات الحكام الإداريين من وجهة نظر موظفي وزارة الداخلية، عمان: دار الخليج -صناع التغيير، ط1، 2015.
42. راوية توفيق، الحكم الرشيد والتنمية في افريقيا: دراسة تحليلية لمبادرة النيباد ، مصر: معهد البحوث والدراسات الإفريقية 2005.
43. رفيق عبد السلام بوشلاكة، الجزور الحداثية الاستبدادية ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2005 ط 1.
44. الخماش، النظام السياسي التركي في عهد حزب العدالة والتنمية 2002-2014، بيروت : مركز الدراسات الوحدة العربية، 2016.
45. رياض بوريش، الديمقراطية والحكم الرشيد، الجزائر: منشورات الوطن، 2017.
46. زهير عبد الكريم الكايد ، الحكمانية: قضايا و تطبيقات، مصر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، 2003
47. سعد الدين إبراهيم ، الجمع والدولة في الوطن العربي ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1988 ط1.
48. الشميري، عبد الغني نصر علي ، سياسة الاصلاحات الأمريكية في المنطقة العربية: بين القيم والمصالح، بيروت : منتدى المعارف، ط1، 2014.
49. شهيوه مالك عبيد و خلف محمود محمد ، مترجمان ، صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي، ليبيا: دار الجماهيرية للنشر ، الطبعة الأولى، 1999.
50. شيماء بهاء الدين، خرائط القوى الداخلية في الجمهورية التركية: خرائط القوى السياسية التركية، مصر : المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2016.
51. صموئيل هنتجتون ، ترجمة سمية فلو عبود ، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة ، بيروت لبنان : دار الساقى، ط1 1993.
52. عارف نصر محمد ، نظرية التنمية في مرحلة ما بعد الحداثة، المحرر ريتشارد هيجوت ترجمة، حمدي عبد الرحمان ومحمد عبد الحميد ، نظرية التنمية السياسية، عمان، الأردن : المركز العلمي للدراسات السياسية، ط1، 2001

53. عبد الإله بلقزيز، أسئلة الفكر العربي المعاصر، الدار البيضاء، المغرب: مطبعة النجاح الأيوبية، 1998.
54. المنجد في اللغة، بيروت: دار المشرق، ط.41، 2005
55. عبد القادر رزيق المخادمي، مشروع الشرق الأوسط الكبير: الحقائق، الأهداف، التداعيات، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005 .
56. عبد الله سعد محمد الغامدي، " دور النزاهة والشفافية في محاربة الفساد "، الملتقى العلمي الجرائم المستحدثة في ظل المتغيرات والتحوالت الإقليمية والدولية يومي 2 - 3/9/2013م عمان-الأردن.
57. عبد المنان زيتون وضاح، المعجم السياسي، عمان، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع
58. عبد حسن مسعودي، الديمقراطية: أسئلة و أجوبة، الجزائر: دار ميريت، دون تاريخ نشر.
59. عبده محمد فاضل الربيعي، الخصخصة و أثارها على التنمية بالدول النامية، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2004.
60. عيو سمية فلو، مترجمة، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، بيروت، لبنان: دار الساقى، ط 1 1993.
61. على حسين باكير، محمد عبد العاطي: محررا، تركيا: الدولة والمجتمع.. المقومات الجيو- سياسية - استراتيجية، في تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، بيروت: مطابع الدار العربية للعلوم، 2010.
62. علي، مفاد وعبد الحق سعد، مترجمان، الاحزاب السياسية، دار النهار، بيروت، 1980.
63. احمد نوري النعيمي، النظام السياسي في تركيا، عمان، دار زهران للنشر والتوزيع، 2011.
64. عمرو الشوبكي وآخرون، الاسلامية التركية من الرفاه إلى العدالة والتنمية، في عودة العثمانيين الاسلامية التركية، مركز المسبار للدراسات والبحوث الطبعة 4، 2012.
65. عواد مشاقبة أمين والمعتصم بالله داود علوي الإصلاح السياسي والحكم الراشد، عمان، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012.
66. مجمع اللغة العربية، المعجم الوجيز، القاهرة: طبعة الهيئة العامة لشؤون المطابع الاميرية، 2006.
67. فيروز أحمد، سلمان داود الواسطي وحمدي الدوري مترجما، صنع في تركيا الحديثة، بغداد، بيت الحكمة، 2000.
68. قارني جان بيير، عولمة الثقافة، ترجمة: الأزدي عبد الجليل، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ط1، 2003.
69. الكايد زهير، الحكمانية قضايا وتطبيقات، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.
70. الكيالي عبد الوهاب وآخرون، الموسوعة السياسية، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج1، ط2 1985.
71. الكيالي، عبد الوهاب، موسوعة السياسة، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الجزء الثاني، ط1، 1981.

72. ليكا جان ، التحرك نحو الديمقراطية في الوطن العربي: ما يعتره من عدم اليقين والتعرض للأخطار وما يعتره من شرعية - محاولة تجريبية في تحديد المفاهيم وفرضيات أخرى، المحرر: جون ووتربوري Fondyione Eni Enrico Mattei في : ديمقراطية من دون ديمقراطيين، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ط2 ، 2000.
73. مايكل جونستون ترجمة نايف الباسين ، " متلازمات الفساد: الثروة، السلطة والديمقراطية"، المملكة العربية السعودية: الطبعة العربية للكعبان (بالتعاقد مع جامعة كامبريدج مملكة المتحدة)، ط1، 2008.
74. محمد، جمال عثمان جبريل، التجربة الدستورية التركية، القاهرة : دار النهضة العربية، ط1، 1998.
75. محمد زاهد جول، التجربة النهضوية التركية : كيف قاد حزب العدالة والتنمية تركيا إلى التقدم؟، بيروت-لبنان مركز نماء للبحوث والدراسات، ط2013، 1.
76. محمد عزيز ابراهيم ، اشكالية الاصلاح السياسي في الشرق الاوسط، السليمانية : مطبعة الرون، ط1، 2010.
77. محمد فريد بك المحامي، تاريخ الدولة العلية العثمانية، بيروت: دار النفائس، ط1، 1981.
78. محمد محمود الطعمانة وسمير محمد عبد الوهاب، الحكم المحلي في الوطن العربي وإتجاهات التطوير، الأردن: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، بحوث ودراسات، 2005.
79. مصطفى كامل السيد و آخرون ، الفساد والتنمية: الشروط السياسية للتنمية الاقتصادية، القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، 1999 .
80. معمر الغولي، الاصلاح الداخلي في تركيا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، معهد الدوحة، 2011.
81. المغربي ، محمد ، الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي ، طرابلس، ليبيا: المركز العالمي للدراسات، 2005 .
82. مولود زايد الطبيب، دور التنشئة السياسية في تنمية المجتمع، عمان: المؤسسة العربية الدولية للتوزيع، ط 1 2001.
83. نرمين أبو العطا، حوكمة الشركات .. سبيل التقدم مع إلقاء الضوء على التجربة المصرية، واشنطن : إصدارات مركز المشروعات الدولية الخاصة، غرفة التجارة الأمريكية، 2003.
84. هنتجتون صموئيل ، الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة : علوب عبد الوهاب، الكويت: دار سعاد الصباح، 1993.
85. ولد اباه، السيد ، عالم ما بعد 11 سبتمبر: الإشكالات الفكرية الإستراتيجية، بيروت: الدار العربية للعلوم 2004.
86. أحمد العجارمة، دليلك المبسط إلى اللامركزية في الاردن، (مركز العالم العربي وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية ومكتب مركز هانز زايدل الالمانية بعمان، أوت 2016)

المجلات	
أمين، حسين أحمد "نحو رؤيا إستراتيجية لتحديث المجتمع العربي" ، <u>مجلة شؤون عربية</u> ، 115 ، 2003، القاهرة : الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.	86
أمين، حسين أحمد "نحو رؤيا إستراتيجية لتحديث المجتمع العربي" ، <u>مجلة شؤون عربية</u> ، 115 ، 2003، القاهرة : الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.	87
بلقزيز عبد الاله ، "الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي :العوائق والممكنات، في المسألة الديمقراطية في الوطن العربي" <u>المستقبل العربي</u> ، 219، بيروت، 1997.	88
بوزيد سايح، "سبل تعزيز المساءلة والشفافية لمكافحة الفساد وتمكين الحكم الراشد في الدول العربية"، <u>مجلة الباحث</u> ، 10.	89
جلال عبد الله معوض و محمد وفاء حجازي وآخرون "عملية صنع القرار في تركيا والعلاقات العربية - التركية " حلقة نقاشية "، <u>مجلة المستقبل العربي</u> ، 1227، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت 1998	90
جميل عودة ابراهيم، "انتهاكات حرية الصحافة ، تركيا انموذجا" ، مقال منشور في شبكة نبا المعلوماتية، حريات.	91
حسن ، ثناء فتحي و العفيفي فتحي ، " الإصلاح السياسي ... خبرات عربية (دراسة حالة مصر)"، <u>المجلة العربية للعلوم السياسية</u> ، 12 ، خريف 2006	92
سونر كاجابتاي، "شيخ اتاتورك 7سنوات من حكم حزب العدالة والتنمية"، <u>مجلة العرب الدولية</u> ، 2009، 1534.	93
شيماء مبارك، "إستراتيجية الخوصصة في المؤسسات الجزائرية"، <u>مجلة العلم الانسانية والاجتماعية</u> ، 26، سبتمبر 2016.	94
عبد الرزاق مقري ،"الحكم الصالح وآليات مكافحة الفساد"، <u>مجلة البصيرة</u> ، 10 ،الجزائر: الدار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2005.	95
عزي ،غانم جلطي،"قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد"، <u>الدراسات الإستراتيجية</u> ، 12،الجزائر، مركز البصيرة،جانفي، 2006.	96
مازن ،ليلو راضي ، "نظام الامبودسمان ضمانة لحقوق الافراد وحررياتهم" ، <u>مجلة القادسية</u> ، مجلد 3 عدد2 1998.	97

- 98 محمد عبد الفضيل، " مفهوم الفساد ومعاييرهِ"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، 309، 2004.
- 99 مهدي، كاظم علي "التنمية السياسية وأزمات النظام السياسي في العراق بعد عام 2003"، دراسات دولية، 56، 2005.
- 100 وصال نجيب العزاوي " بنية النظام السياسي وصنع القرارات في تركيا"، قضايا سياسية، 65، المجلد 2، 2004.
- الملتقيات العلمية**
- 101 بشير، مصطفى، " الآداء المتميز للحكومات من خلال الحكم الصالح والادارة الرشيدة، ورقة مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي : الاداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، الجزائر، مارس 2005.
- 102 بن عبد العزيز خيرة، " الحكم الراشد بين الفكر الغربي والفكر الاسلامي: دراسة مقارنة" ، رسالة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2014
- 103 بيشره، علي محمد الامين، آليات الحكم الراشد في ادارة التنوع الثقافي، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة السليمانية، العراق، 2014
- 104 جدو سامية: " طرق و أساليب خوصصة المؤسسات العمومية الاقتصادية"، ورقة مقدمة ضمن ملتقى دولي " اقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة" جامعة فرحات عباس، سطيف، 2004.
- 105 خليل جبارة، " مكافحة الفساد في لبنان من منظور برلماني بين النظرية والتطبيق"، ضمن دراسات بحثية وورشات عمل حول بناء قدرات المؤسسات البرلمانية وتعزيز مشاركة المواطنين في الدول العربية.
- 106 سليمان دله، إبراهيم علي الهندي، " الفساد الإداري وأثره على الجهاز الحكومي"، المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، الرياض، 2003 .
- 107 سمية حوادسي، " العلاقات التركية – الاسرائلية في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية" ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2015/2014.
- 108 عبد الكريم قندوز، بومدين نورين، الشفافية والمساءلة كمدخلين للحكم الراشد للحد من ظاهرة الفساد، مداخلة مقدمة في فعاليات الملتقى الوطني الثالث حول : سبل تطبيق الحكم الراشد بالمؤسسات الاقتصادية الوطنية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، يومي 04 و 05/12/2017.

- 109 محمد خليفة: "إشكالية التنمية و الحكم الراشد في الجزائر" ،مداخلة في ملتقى التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات، جامعة الشلف، ديسمبر 2008.
- 110 مليكة فريمش، " دور الدولة في التنمية" ، رسالة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية، جامعة قسنطينة . كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2012

الوثائق الرسمية لمنظمات العالمية

- 111 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ،"تقرير إدارة الحكم في الدول العربية: www.undp.org
- 112 وثيقة المفوضية الأوروبية، http://ec.europa.eu/governance/docs/doc5_fr.pdf
- 113 تقرير منظمة الشفافية الدولية عن الفساد العالمي لعام 2016 CPI 2015 table. Transparency International.
- 114 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ،"تقرير إدارة الحكم في الدول العربية ، تم تصفح الموقع بتاريخ www.undp.org:2015/02/18
- 115 تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، اسطنبول 3 - 14 يونيو 1996 (A/CONF.165/14) (مطبوع الأمم المتحدة، رقم المبيع E.97.IV.6)، الفصل الاول، القرار 1، المرفق الاول
- 116 الاعلان العالمي لحقوق الانسان على الموقع : www.un.org/ar/universal-declaration-human-rights/index.html
- 117 برنامج الامم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية العربية لعام 2002 على الموقع www.arab-hdr.org/publications
- 118 الأمم المتحدة، الحكم السليم :تحسين الإدارة الكلية في منطقة اسكوا، 2003.
- 119 UNDP برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الحكم من أجل التنمية البشرية المستدامة ،وثيقة سياسات عامة من اعداد برنامج الامم المتحدة الإنمائي نيويورك، 1997.
- 120 برنامج الامم المتحدة الانمائي، الفساد والحكم الرشيد،ورقة مناقشة رقم 3، لسنة 1997
- 121 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إدماج الفساد في التنمية، نيويورك، (ديسمبر 2008)
- 122 برنامج الامم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية العربية لعام 2002 على الموقع www.arab-hdr.org/publications
- 123 برنامج الامم المتحدة الانمائي، الفساد والحكم الرشيد(ورقة مناقشة رقم 3، لسنة 1997) <http://www.pogar.org/publications/finances/anticor/fightingcorruption97a.pdf>
- 124 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إدماج الفساد في التنمية، نيويورك، (ديسمبر 2008) www.pogar.org/publications/finances/anticor/Corruption-and-Development-Primer-08a.pdf

مراجع إلكترونية

- 125 أردوغان خلافة ثلاثية الفساد"، الأهرام المسائي، العدد 8598، السنة 24 ، علي الموقع
<http://massai.ahram.org.eg/NewsQ/177/154421.aspx>
- 126 المشاقبة أمين ، "الإصلاح السياسي «المعنى والمفهوم»"، جريدة الدستور الأردنية الالكترونية ، 011
<http://www.addustour.com/16022/BB.html>
- 127 العتيبي محمد الفاتح عبد الوهاب ، " منظمات المجتمع المدني النشأة الآليات وأدوات العمل وتحقيق
 الأهداف"، الحوار المتمدن، 2724 - 2009 / 7 / 31، على الموقع :
<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=179782>
- 128 الأخضر عزي وغانم جلطي، " قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد"، مجلة العلوم الإنسانية ،
<http://www.ulum.nl/a34.htm>
- 129 أكرم سالم، " حقائق ومعايير عن الادارة المحلية او الحكم المحلي"، الحوار المتمدن، 2258،
 (2008) على الموقع: <http://www.ahewar.org>
- 130 المشاقبة أمين ، "الإصلاح السياسي «المعنى والمفهوم»"، جريدة الدستور الأردنية الالكترونية
 2011 ، تم تصفح الموقع يوم : 2014/10/14
<http://www.addustour.com/16022/BB.html>¹
- 131 إبتسام محمد العامري ، ظاهرة الفساد السياسي .. أسبابها وتأثيراتها وسبل معالجتها (الصين أنموذجا)
 مجلة الكوفة، 7، ص. 89 تصفح الموقع في 2015/06/12 :
<http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=61502>
- 132 المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ، دستور تركيا الصادر عام 1982 شاملا تعديلاته لغاية
 عام 2011، على الموقع : constituteproject.org .
- 133 المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ، دستور تركيا الصادر عام 1982 شاملا تعديلاته لغاية
 عام 2011، على الموقع : constituteproject.org
- 134 إسطنبول تتخطى 129 دولة من حيث عدد السكان، مقال منشور على موقع :
<http://alkhaleejonline.net/articles>
- 135 الجزيرة نت، كيف صنع حزب العدالة والتنمية تجربة نجاحه خلال 16 عاما؟، على الموقع:
www.ajazeera.net/الموسوعة/
- 136 الكسندر شكولنيكوف وجون د. سوليفان، شروط الاقراض الدولي: بدائل برامج الاقراض الحالية
 لصندوق النقد الدولي(واشنطن) (غرفة التجارة الدولية) CIPE ،مركز المشروعات الدولية الخاصة)
 على الموقع: <http://www.mafhoum.com/press5/144E13.htm>

- 137 أحمد جلال ، "أرطغرل.. السلطان عبد الحميد الثاني.. من الفتن الداخلية إلى الفتن الممولة من الخارج" جريدة ترك برس (نشر 2017/3/27) موقع الالكتروني :
http://www.turkpress.co/node/32495
- 138 المصطفى الاسماعيللي، تركيا تتصدر دول اوروريا في الرشوة، على موقع :
http://ahdath.info/17503
- 139 آارات بوست، "منظمة النزاهة المالية العالمية: تركيا أصبحت مركزاً لغسيل الأموال"، تاريخ النشر 2017/5/11، على الموقع: http://araratpost.com.
- 140 أماني عبد الغني، 5 تحديات تواجه تركيا وتسيطر على استفتاء «النظام الرئاسي» ، الجريدة المصري اليوم ، تصفح يوم: الأحد 2017-04-16 ، على الموقع :
http://www.almasryalyoum.com/news/details/1119138
- 141 بشير موسى نافع، الحركة الاسلامية في تركيا، ازمة العلمانية الشاملة، على موقع الجزيرة نت:
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/84246fe0-4496-4ef7-82f6-d46c7eaa3110
- 142 بكر محمد البدور ، قراءة في مشروع الدستور التركي الجديد، ترك برس، تم التصفح بتاريخ:
www.turkpress.co/node/29925: على الموقع
- 143 بشير موسى نافع ، " تركيا قضية فساد أو دولة داخل دولة؟" ، جريدة نون بوست (صفحة مقال على موقعها الالكتروني بتاريخ 2014/1/9)، على الموقع:
http://www.noonpost.org/content/1491
- 144 بودريس درهمان، "الحكم الذاتي خيار اوروبي بالقانون مرة اخرى"، الحوار المتمدن، 2010/01/08 متوفر على موقع :
http://m.ahewar.org
- 145 ثروت منصور، "رصد أهم تطورات الاحداث في تركيا 2013-12-29"، بوابة فيتو في مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية لندن، ملفات المركز على الموقع:
http://www.asharqalarabi.org.uk
- 146 جوناثان بيرتش، " منظمة : تركيا" أكبر سجن للصحفيين في العالم"، رويترز، تم تصفح في
https://ara.reuters.com/article/entertainmentNews : الموقع 2015/10/16
- 147 جلال سلمي، القائد التركي عصمت اينونو وعصر الزعامة القومية، خاص بترك برس، على الموقع
http://www.turkpress.com.tr/node/12248:
- 148 جميل عودة ابراهيم، "انتهاكات حرية الصحافة ، تركيا انموذجا" ، (مقال منشور في شبكة نبا المعلوماتية، حريات، بتاريخ 2017/01/15)، عبر الموقع:
http://annabaa.org/arabic/freedoms/9469

- 149 داوود خير الله، الفساد ومعوقات التطور في العالم العربي، تصفح مقال في 2015/05/16 على الموقع:
<https://arabhumansecuritynetwork.files.wordpress.com/2014/05/8b1.pdf>
- 150 رشيد البرجس، "اشكال الفساد" جريدة الرياض ، 17126 - 15 مايو 2015 م متوفرة على الموقع :
<http://www.alriyadh.com/1048374>
- 151 رويتز، "القضاء التركي يحقق في قضية فساد تطاول «نوفارتيس» للأدوية"، جريدة الحياة ، نشر بتاريخ : ابريل 2016 على الموقع :
<http://www.alhayat.com/Articles/14814238>
- 152 شفيق شقير، النظام التركي، الجزيرة نت، تاريخ الاطلاع 2016/05/10: عبر الموقع
<http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/>
- 153 صالح باتل، "المهمة الجديدة في وصف الوظيفة للحكومات المحلية في تركيا: استصلاح الثقافة الحضرية والتحضر" مجلة الاقتصاد وعلم الاجتماع والسياسة PARADOKS ، 11 (ديسمبر 2016) ، إصدار خاص ، متوفر على الموقع :
<http://dergipark.ulakbim.gov.tr/paradoks/>
- 154 عزي الأخضر وغالم جلطي، تقرير حول، "التنمية البشرية للحكم الراشد"، تم تصفح الموقع الإلكتروني: 2013/04/15
www.freemediawatch.org
- 155 عامر عادل، "الإصلاحات الاقتصادية وأثرها على الاستقرار السياسي في تركيا"، صحيفة المثقف، 3870، 2017/04/10، مؤسسة المثقف العربي ، متوفر على الموقع
<http://ns1.almothaqaf.com/qadaya2015/889921.html>:
- 156 علي بولاج، الفرق بين السرقة والفساد، جريدة الخبر اليومية، المؤرخة (2015/01/1)، موقع الإلكتروني: 119
<http://www.elkhabar.com/press/article/119>
- 157 عامر عادل، "الإصلاحات الاقتصادية وأثرها على الاستقرار السياسي في تركيا"، صحيفة المثقف، 3870، 2017/04/10، مؤسسة المثقف العربي ، على الموقع
<http://ns1.almothaqaf.com/qadaya2015/889921.html>:
- 158 غولان، الحكم الرشيد Good Governance ،ترجمة : عبد الرحمان الباشا ،على الموقع الإلكتروني: 2
<http://www.gulan-media.com/arabic/details.php?section=3&id=2>
- 159 محيسن تيسير ، محاولة أولية للتأصيل في مفهوم الإصلاح ، تم تصفح الموقع يوم 2014/10/16:
<http://www.sis.gov.ps/arabic/roya/29/page5.html>
- 160 محمد مرابط، مفهوم الحكامة المحلية وعلاقتها بالتنمية، مقال منشور بتاريخ 2015/01/27 على موقع جريدة تطوان نيوز :
<http://tetouanews.ma/archive>

- 161 محيسن تيسير ، محاولة أولية للتأصيل في مفهوم الإصلاح ، تم تصفح الموقع يوم
2014/10/16: <http://www.sis.gov.ps/arabic/roya/29/page5.html>
- 162 موسوعة الجزيرة، حزب الشعوب الديمقراطي ، تم تصفح الموقع في 2016/06/18
www.aljazeera.net/encyclopedia/movementsandparties:
- 163 مركز سورية للبحوث والدراسات، النظام السياسي في تركيا (نظام الحكم والمؤسسات)، على موقع
اصدارات المركز/ <http://www.syriasc.net/>
- 164 محمد ياس خصير، خرائط القوى الداخلية في الجمهورية التركية:الجزء الثالث خرائط السياسة
الخارجية،المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، الملفات الاقليمية/2016/07/23 على
الموقع: <http://www.eipss-eg.org/uploads>
- 165 مركز سورية للبحوث والدراسات، النظام السياسي في تركيا (نظام الحكم والمؤسسات)، على موقع
اصدارات المركز/ <http://www.syriasc.net/>
- 166 م.م محمد غسان الشبوط، تركيا بين الماضي والحاضر،المركز الديمقراطي العربي على الموقع :
<https://democraticac.de>
- 167 محمود علي، "تقرير الشفافية الدولية يكشف فساد في حكومة "اردوغان ،جريدة البديل الالكترونية ،
صفحة عربي ودولي:2014/12: <https://elbadil.com/>
- 168 معمر فيصل خولي ، "الاقتصاد التركي في ظل حزب العدالة والتنمية : من الانهيار إلى الانتعاش"،
مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2014/11/05، على الموقع :
<http://rawabetcenter.com>
- 169 نوزات صواش،قصة الحكومات التركية،على موقع الجزيرة نت:
<http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/9E54EACB>
- 170 هادي درابيه، الخلاف الروسي التركي وتداعياته، مركز أبحاث كاتيخون، على موقع :
[/http://katehon.com](http://katehon.com)
- 171 ويكيبيديا، حزب العدالة والتنمية (تركيا)، على الموقع: <https://ar.m.wikipedia.org>

محادثات وحصص تلفزيونية

- 172 حوار مع د.يوسف كاتب أغلو (رجل الأعمال التركي والمحلل السياسي)، قناة الراي الكويتية ،
برنامج وياكم الحلقة 7 ، حول تجربة إصلاح ونهضة بعد فساد دكتاتورية العسكر العلماني، ليوم
2017/06/02

- 173 محادثة الكترونية مع الاستاذ الدكتور Irbai Erkabuga بتاريخ 7 فيفري 2016 كلية العلوم السياسية، قسم الإدارات المحلية والحكم الذاتي المحلي.
- 174 هيئة الإذاعة والتلفزيون التركية ، نظام الانتخابات في تركيا.. الظاهر والمجهول، على الموقع : <http://www.trtarabic.tv>
- 175 هيئة الإذاعة والتلفزيون التركية TRT العربية، "عدد اللاجئين السوريين في تركيا يتجاوز 3.5 مليون"، الاخبار (بث مباشر)، يوم 2018/02/18

مراجع باللغة اجنبية

1- الكتب

176. Abdullah METİN, E-Government Application in Turkey and Effect of E-Government on Bureaucracy, Dicle Üniversitesi Sosyal Bilimler Enstitüsü Dergis (DÜSBED)
177. ANNAN Koffi, Gouvernance for sustainable Grwth and Equity, Report on International Confernece, United Nations, United Nations, N.Y,1997.
178. Bairaktar Olas , «Turkish Municipalities: Revisiting Local Democracy Beyond Administrative Independence», European Journal of Turkish Studies ,2007, social science contemporary Turkey, consulted : 26/03/ 2018 site :[http://journals .openedition.org](http://journals.openedition.org)
179. BAYRAKTAR& Ulaş Élise MASSICARD: La décentralisation en Turquie, La Fertoise, France, 2011.
180. Cheema, G. Shabbir, Demoratic Governance: Theory and Practice in Developing Countries, Available at: http://www.nyu.edu/gsas/dept/politics/grad/syllabi/G53.1731_cheema_f05.pdf
181. Claudia Padovani, Global Governance Analysis and Democracy: From Output to Outcome, a Theoretical Approach to WSIS , Available at : <https://pdfs.semanticscholar.org/682c>.

182. Clough Christine , New Study: Illicit Financial Flows Hit US\$1.1 Trillion in 2013 , <http://www.gfintegrity.org/press-release>
183. Defarges, Philippe Moreau, La Gouvernance , Paris : Presses Universitaires de France, Que sais-je ?, 2éme édition, 2003.
184. Dev Kar and Joseph Spanjers , Illicit Financial Flows from Developing Countries: 2004-2013, Global Financial Integrity , December 2015.
185. eGovernment of Tomorrow Future Scenarios for 2020, Available at :
186. <https://www.vinnova.se/contentassets/7f4d1601e60b40729899008cc01bc883/vr-09-28.pdf>
187. FİKRET TOKSÖZ & others, LOCAL ADMINISTRATION SYSTEMS(TURKEY AND,France,SPAIN, ITALY,POLAND,CZECH REPUBLIC) TESEV YAYINLARI, (İstanbul, Copyright © Ağustos 2009)
188. Godet Michel , Comment Traiter les Citoyen aussi Bien que les Actionnaires,Améliorer la Gouvernance pour Resourdre la Crise de Gouvernabilité,France : cousevatoire national des arts et métiers , 1999.
189. GÖRMEZ Kemal & Mustafa ÖKMEN," Local Agenda 21 and Local Governance Practices in Turkey ", Istanbul : Beta Publications,2009.
190. Göymen Korel and Begüm Özkaynak, Recent Developments in Local Governance in Turkey: Experiences and Lessons from Pendik, p2. By site :[http:// research.sabanciuniv.edu/5233/1/Local_Governance-Pendik_v11.doc](http://research.sabanciuniv.edu/5233/1/Local_Governance-Pendik_v11.doc).
191. Graham John & Bruce Amos & Tim Plumptre , " Principles for Good Governance in the 21 st Century"1 Policy Brief No. 15 - Institute On Governance, Ottawa, Canada.
192. Guillermo O'Donnell & Philippe C. Schmitter, Transitions from Authoritarian Rule: Tentative Conclusions about Uncertain Democracies (Baltimore, MA; London: Johns Hopkins University Press, 1986
193. Gül, Emre, The first modern municipality in Istanbul: 6th apartment, consulte site : <http://www.dunyabulteni.net/tarihten-olaylar/293603/istanbulda-ilk-modern-belediye-6-daire-i-belediye>
194. GÜLER, B.-A. Local Governments: Critical approach to liberal explanation Ankara TODAIE ,1998.

195. Hale William M , The Political and Economic Development of Modern Turkey, London :Croom helm,1981.
196. Halman Talat Sait,Turkey : problems and prospects, the meddle east : Oil Conflit and Hope , Lexington Books : 1976.
197. Herdem Safak , TURKEY : Money Laundering report of Turkey,
Mondaq Available at : <http://www.mondaq.com>
198. Huntington, Samuel, The third wave :Democratization in the laste twentieth century ,Oklahoma : University of Oklahoma Press , 1992.
199. Kartal Nazım, Gökhan Tuncel, Oguzhan Göktolga "Local Governments and Government of Cities in Turkey", Journal of Public Administration and Governance, Vol. 5, No. 12015.
200. Kaya Özlem , On the Way to a New Constitution in Turkey Constitutional : History, Political Parties and Civil Platforms, Friedrich Ebert_ Stiftung & on On the Way to a New Constitution, october 2011.
Available at :
201. <https://www.library.fes.de/pdf-files/bueros/tuerkei/12220.pdf>
202. Kemal GÖRMEZ & Mustafa ÖKMEN," Local Agenda 21 and Local Governance Practices in Turkey ", Istanbul : Beta Publications,2009
203. Kemal GÖRMEZ & Mustafa ÖKMEN," Local Agenda 21 and Local Governance Practices in Turkey ", (Istanbul : Beta Publications,2009)
204. KnudsenK Bertil Videt,The Role of the Military in Turkish Politics, by site : <https://www.academia.edu/11607254/>.
205. M.Tınaz Titiz, Evaluation of Reforms and the State Audit Success, Copyright © TESEV, to read more at :
206. <http://tesev.org.tr/tr/yayin/turkiyede-devlet-denetiminde-reformlar-ve-basarilarin-degerlendirilmesi/>
207. Maatouk Frederic, Dictionry of Sociology : English- French- Arabic•Beirout ,1993.
208. ÖVGÜN Barış, JUSTICE AND DEVELOPMENT PARTY (AKP) REFORM THOUGHT, <http://www.yyusbedergisi.com/dergi>
209. oxford word power Dictionary, 2012. Available at :
210. <http://www.pogar.org/publications/finances/anticor/fightingcorruption97a.pdf>
211. Plumpter Tim & Graham John,"Governance and Good Governance" :International & Ab original Perspectives, 1999.
212. Presvost Gerared , "Introduction a L'étude du Concept de Gouvernance"

- ,Revue IDARA ,N°21 ,Alger : ENA ,2001.
213. Pritchelt Lant et Daniel Kaufman, "liberté publique et démocratie et réussite des investissements publics", finance et développement, (mars 1998) .
214. PwC Turkey ,Turkey in 2041 Looking to the future, available at : <https://www.pwc.com.tr/tr/publications/arastirmalar/pdf/turkey-in-2041-eng.pdf>
215. Robert Joumard, " Le concept de la gouvernance", Rapport n° 0910, Inrets-LTE, 2009.
216. Shtayyeh Mohammad, Asamah Habas , Municipalities and Local Government, Publisher: PECDAR, siteM :<http://www.pecdar.ps/article/80>
217. Sturges, Paul, What is this absence called transparency?(Delivered at an ICIE Conference, Pretoria, February, 2007.
218. TÜRK, Hikmet Sami ‘ "ELECTORAL SYSTEMS AND TURKISH EXPERIENC "(article is the text of the lecture delivered by the author during the "Seminar on Fundamentals of Election" from 28 to 31 May 1993 in Bishkek, Kyrgystan, organized by National Democratic Institute for International Affairs (NDI), Washington, DC, USA)
219. Weiss,Thomas G . Governanace,Good Governance and Global Governance : Conceptual and Actual Challenges,Third World Quarterly,5 ,vol 21, october2000 .
220. Weiss,Thomas G . « Gouvernance ,Good Governance and Global Gouvernance : Conceptual and actual chalenges »Third World Quarterly, Vol 21, No 5, 2000 .
221. YÜCEL,GÖKHAN, "Is Turkey's digital future compatible with the 2023 targets?", daily sabah,site : <https://www.dailysabah.com/opinion>

المقالات والملتقيات العلمية

232. Ulaş BAYRAKTAR& Élise MASSICARD :La décentralisation en Turquie, La Fertoise, France, 2011.
233. Ahmed Ben bitour , "La Bonne Gouvernance; pourquoi s'inquiéter de la corruption?« (Séminaire scientifique internationale sur la bonne gouvernance et sa rôle dans le développement durable ,Alger: association nationale des économistes algériens, 09-10décembre2006.)

234. AKILLI Hüsniye , " Digital Transformation Results in Local Management System in TURKEY: The Case of ANTALYA", Turkey Administration Journal , Issue 469 , 2010
235. Amy Hawthorne, Political Reform in the Arab World: A New Ferment? Washington, DC, Carnegie, Endowment for International Peace, 2004.
236. Arzu Y1, "Applicability Local Governance in Turkey and a Study on the Example of Local Agenda21", ANEMON Mus Alparslan University Journal of Social Sciences, Volume: 2 Issue: 1 June: 2014.
174. Bouriche Riadh, « l'Etat et la gouvernance », le quotidien d'oran, N2919, 29 Juillet 2004.
175. Bouriche Riadh, « l'Etat et la gouvernance », le quotidien d'oran, N2919, 29 Juillet 2004
176. CANET, Raphaël, "Qu'est-ce que la gouvernance" ,conférence prononcée dans le cadre du Séminaire : les nouveaux modes de gouvernance et la place de la société civile, organisé par le service aux collectivités de l'UQAM,-Montréal, Ecomusée de fier monde- 16 mars 2004.
237. CCG ,Our Global Neighborhood, Oxford University Press,1997..
238. Emel BADUR/ Gamze TURAN BAŞARA, "A New Annotation on Power of Disposition as Regulated with the AntiTerrorism Law",union of Turkish Bar Associations Review,128, janury 2017 , year 29 .
239. Ercan Oktay & Şerife Pekküçükşen , "Civil Society Organizations as an Instrument of Democratization of Local Governments - A Brief Evaluation for Turkey" , KMU İİBF revue ,16 Year:11,2009.
240. European Commission "GENERAL SECRETARIAT", POLITICAL REFORMS IN TURKEY, Compliance Packages and Recent Developments, Ankara : Dumat Offset Printing House, 2007
241. François CASTAING , "La Gouvernance : Défis d'une approche non Normative", Revue IDARA(n° spécial),actes du colloque international sur la gouvernance, Alger20-21 Novembre 2005, Vol 15,N° 2,2005
242. Frederic Maatouk , Dictionry of Sociology : English- French-Arabic•Beirout ,1993 .
243. G. Shabbir Cheema, Demoratic Governance: Theory and Practice in Developing Countries, Available at: http://www.nyu.edu/gsas/dept/politics/grad/syllabi/G53.1731_cheema_f05.pd
244. Gabriel.A. Almond, Sidney Verba, The civic cultures : political attitudes and

- democracy in five nations, SAGE PUBLICATION(Newbery Park London New Delhi :the publishers of professional Social Science),
<https://books.google.dz/books>, 1963 .
245. Gerared Presvost ,"Introduction a L'étude du Concept de Gouvernance"
,Revue IDARA ,N°21 ,Alger : ENA ,2001.
246. Guillermo O'Donnell & Philippe C. Schmitter, Transitions from
 Authoritarian Rule: Tentative Conclusions about Uncertain Democracies
 Baltimore, MA; London: Johns Hopkins University Press, 1986..
247. GÜLER, B.-A. Local Governments: Critical approach to liberal explanations,
 Ankara TODAIE ,1998.
248. Hikmet Sami TÜRK, "ELECTORAL SYSTEMS AND TURKISH
 EXPERIENC "(article is the text of the lecture delivered by the author during the
 "Seminar on Fundamentals of Election" from 28 to 31 May 1993 in Bishkek, Kyrgystan,
 organized by National Democratic Institute for International Affairs (NDI), Washington,
 DC, USA.)
174. Humtington Samuel, New haren and london : yale University Press, Print 15
 1979.
- 175.
177. CASTAING François , "La Gouvernance : Défis d'une approche non
 Normative", Revue IDARA(n° spécial),actes du colloque international sur la
 gouvernance, Alger20-21 Novembre 2005, Vol 15,N° 2,2005.
176. ÇİÇEK Yeter, " Past and at Present of Local Governments in TURKEY "
KSÜ Journal des sciences sociales, 1,Volume: 11, avril 2014
177. HENDEN H.Burçin & Dr. Rıfki HENDEN, CHANGE OF LOCAL
 ADMINISTRATIVE SERVICES AND E-municipality e, Journal of Electronic
 Social Sciences ,Available at : www.e-sosder.com
178. Humtington Samuel, New haren and london : yale University Press, Print 15
 1979.
179. Huntington Samuel ," How Countries Democratize?" ,Political Science
 Quarterly ,N°4 Vol06 ,Winter 1991.
249. Hüsniye AKILLI , "Digital Transformation Results in Local Management
 System in TURKEY: The Case of ANTALYA" , Turkey Administration Journal , Issue
 469 , 2010.
250. IMF and World Bank , Strengthening IMF-World Bank Collaboration on
 Country Programs and Conditionality,August 23, 2001.

251. Ipek Özkal Sayan and BarÖúÖvgün,"The Autonomy of the Local Governmentsin TURKEY: a Contiuous and Current Discussion ", Humanities and Social Sciences Review, Ankara University, Turkey.
252. John Graham & Bruce Amos &Tim Plumptre ," Principles for Good Governance in the 21 st Century"1 Policy BriefNo. 15 - Institute On Governance, Ottawa, Canada
253. Kemal GÖRMEZ & Mustafa ÖKMEN, "Local Agenda 21 and Local Governance Practices in Turkey ", (Istanbul : Beta Publications,2009)
254. Koffi ANNAN, Gouvernance for sustainable Grwth and Equity, Report on International Confernece, United Nations, United Nations, N.Y,1997.
255. Lant Pritchelt et Daniel Kaufman, "liberté publique et démocratie et réussite des investissements publiques", finance et développement, (mars 1998).
256. Lipset, S. "Some Social Requisites of Democracy: Economic Development and Political Legitimacy" , American Political Science Review, 53,1959.
257. Michel Godet , Comment Traiter les Citoyen aussi Bien que les Actionnaires,Améliorer la Gouvernance pour Resourdre la Crise de Gouvernabilité,France : couservatoire national des arts et métiers , 1999.
258. Mohammad Shtayyeh, Asamah Habas , Municipalities and Local Government, Publisher: PECDAR, siteM :<http://www.pecdar.ps/article/80>
259. Nazım Kartal, Gökhan Tuncel, Oguzhan Göktolga "Local Governments and Government of Cities in Turkey", Journal of Public Administration and Governance, Vol. 5, No. 12015.
260. OCDE ,Governance In Transition : The New Agenda ,Paris: Public Management Reforms in OCDE Countries 1995.
261. Özkal Ipek Sayan and BarÖúÖvgün,"The Autonomy of the Local Governmentsin TURKEY: a Contiuous and Current Discussion " , Humanities and Social Sciences Review, Ankara University, Turkey
262. Özlem Kaya , On the Way to a New Constitution in Turkey Constitutional : History, Political Parties and Civil Platforms, Friedrich Ebert_ Stiftung & on On the Way to a New Constitution, october 2011.
263. P.H.Collin, Dictionary of Politics and Government ‘London: Bloomsbury, 2004.
264. Padovani Claudia, Global Governance Analysis and Democracy: From Output to Outcome, a Theoretical Approach to WSIS , Available at : <https://pdfs.semanticscholar.org/682c>

265. Participatory Development and Good Governance", Development Co-operation Guidelines Series – Organization for Economic Cooperation and Development, Paris, 1995.
266. Philippe Moreau Defarges, La Gouvernance , Paris : Presses Universitaires de France, Que sais-je ?, 2ème édition, 2003.
267. Plumptre Tim & Graham John, "Governance and Good Governance" :International & Ab original Perspectives, 1999
268. R.E.Allen, The Concise Oxford Dictionary Current English, London, Edition, clarendon press, oxford, 1990.
269. Raphaël CANET, "Qu'est-ce que la gouvernance" ,conférence prononcée dans le cadre du Séminaire : les nouveaux modes de gouvernance et la place de la société civile, organisé par le service aux collectivités de l'UQAM, -Montréal, Ecomusée de fier monde- 16 mars 2004.
270. Riadh Bouriche, « l'Etat a l'épreuve de la bonne gouvernance : la question de l'action publique», le quotidien d'oran, N 3108, 03 Février 2005.
271. Riadh Bouriche, « l'Etat et la gouvernance », le quotidien d'oran, N2919, 29 Juillet 2004.
272. Robert Joumard, " Le concept de la gouvernance", Rapport n° 0910, Inrets-LTE, 2009.
273. Samuel Huntington :, (New haren and london : yale University Press, Print 15) 1979.
274. Samuel Huntington , "How Countries Democratize?" ,Political Science Quarterly ,N°4 Vol06 ,Winter 1991.
275. Samuel Huntington, The third wave :Democratization in the laste twentieth century ,Oklahoma : University of Oklahoma Press , 1992.
276. Talat Sait Halman,Turkey : problems and prospects, the meddle east : Oil Conflit and Hope , Lexington Books : 1976..
277. The Tenth Development Plan (2014-2018), Decision on the approval of the Tenth Development Plan (2014-2018) Decision No: 1041 Date: 2 July 2013, Decision No: 1041, Date: 2 July 2013, law n° 360.
278. Ulaş BAYRAKTAR& Élise MASSICARD :La décentralisation en Turquie, La Fertoise, France, 2011.
279. UNDP , Priorities In Support of Good Governance: UNDP Governance Policy Paper .site : <http://www.magnet.undp.org/policy/chapter2.htm>
280. UNDP, Governance for Sustainable Human Development , 1997.

281. United Nations Development program. Human development Report , New York : Oxford : Oxford University Press 1997.
282. Weiss,Thomas G . Governanace,Good Governance and Global Governance : Conceptual and Actual Challenges,Third World Quarterly,5 ,vol 21, october2000
283. Weiss,Thomas G . « Gouvernance ,Good Gouvernance and Global Gouvernance : Conceptual and actual chalenges » Third World Quarterly, Vol 21, No 5, 2000 .
284. william M Hale , The Political and Economic Development of Modern Turkey, London :Croom helm,1981.
285. World Bank , "Governance & Development("Washington : World Bank , 1992
286. Yasmin Ghrawi and Peter Sass , The Political Rreforme Debat in Middle East and North Africa, arabic news papers and journals june 2004 february 2005) , SWP(Stifrung Wissonschaft and Politik German institute for Iternational and Security Affaire), FG 6 ,2005
287. Yeter ÇIÇEK, "Past and at Present of Local Governments in TURKEY " , KSÜ Journal des sciences sociales, 1,Volume: 11, avril 2014.
288. Y1,Arzu , "Applicability Local Governance in Turkey and a Study on the Example of Local Agenda21" , ANEMON Mus Alparslan University Journal of Social Sciences, Volume: 2 Issue: 1 June: 2014.

مراجع الكترونية

289. (DISTRICT IN THE MUNICIPALITY OF METROPOLITAN MUNICIPALITY AND LAW ON CHANGES IN SOME LAW). (For municipal administration), available at:
http://www.hkmo.org.tr/mevzuat/mevzuat_detay.php
290. : <http://www.country-data.com/cgi-bin/query/r-13963.html>.
291. Akbaba Yunnus, Turkey's Corruption Crisis: a Political Probe, Available at : : <https://www.setav.org/en/turkeys-corruption-crisis-a-political-probe>
292. Available at : <https://www.library.fes.de/pdf-files/bueros/tuerkei/12220.pdf>
293. Barış ÖVGÜN, JUSTICE AND DEVELOPMENT PARTY (AKP) REFORM THOUGHT, <http://www.yyusbedergisi.com/dergi>

294. Bertil Videt KnudsenK, The Role of the Military in Turkish Politics, by site : <https://www.academia.edu/11607254/>.
295. BUREAU OF INTERNATIONAL NARCOTICS AND LAW ENFORCEMENT AFFAIRS, Jurisdictions of Primary Concern – Turkey, Countries, 2016 International Narcotics Control Strategy Report (INCSR) , US.DEPARTMENT OF STATES, <https://www.state.gov/j/inl/rls/nrcrpt/2016/vol2/253435.htm>
296. Christine Clough, New Study: Illicit Financial Flows Hit US\$1.1 Trillion in 2013 , <http://www.gfintegrity.org/press-release>
297. corruption noun, dishonest or immoral behaviour or activities : there were accusations of corruption among senior police officers , New York: university press ,oxford word power Dictionary, 2012. Available at : <http://www.pogar.org/publications/finances/anticor/fightingcorruption97a.pdf>
298. Corruption scandals the sons of officials from Erdogan to Yildirim, ahval turkie, <https://ahvalnews.com>
299. Country Listing(Turkey Table of Contents), Turkey Development Planning, Data as of January 1995, Available at :
300. eGovernment of Tomorrow Future Scenarios for 2020, Available at : <https://www.vinnova.se/contentassets/7f4d1601e60b40729899008cc01bc883/vr-09-28.pdf>.
301. Emre Gül, The first modern municipality in Istanbul: 6th apartment, consulte site : <http://www.dunyabulteni.net/tarihten-olaylar/293603/istanbulda-ilk-modern-belediye-6-daire-i-belediye>
302. EUROPEAN COURT OF AUDITORS :Guardians of the EU finances, EU Auditors examine aid to Turkey. <https://www.eca.europa.eu/en/Pages/NewsItem.aspx?nid=8466>.
303. EUROPEAN COURT OF AUDITORS :Guardians of the EU finances, EU Auditors examine aid to Turkey, Available at : <https://www.eca.europa.eu/en/Pages/NewsItem.aspx?nid=8466>. See 15/08/2017.
304. GÖKHAN YÜCEL, Is Turkey's digital future compatible with the 2023 targets?, daily sabah,site : <https://www.dailysabah.com/opinion>
305. H.Burçin HENDEN & Dr. Rıfki HENDEN, CHANGE OF LOCAL ADMINISTRATIVE SERVICES AND E-municipality e, Journal of Electronic Social Sciences ,Available at : www.e-sosder.com.
306. <http://tese.org.tr/tr/yayin/turkiyede-devlet-denetiminde-reformlar-ve-basarilarin-degerlendirilmesi/>

307. İstanbul Büyükşehir Belediyesi (The Istanbul Metropolitan Municipality), <http://ibb.gov.tr/tr-TR/kurumsal/YetkiAlani/Pages/AnaSayfa.aspx>
308. İstanbul Büyükşehir Belediyesi (The Istanbul Metropolitan Municipality) ,<http://ibb.gov.tr/tr-TR/kurumsal/YetkiAlani/Pages/AnaSayfa.aspx>
309. Istanbul Population,: <http://worldpopulationreview.com/world-cities/istanbul-population>.
310. Kemal GÖRMEZ & Mustafa ÖKMEN, "Local Agenda 21 and Local Governance Practices in Turkey ", Istanbul : Beta Publications,2009.
311. *Korel Göymen and Begüm Özkaynak*, Recent Developments in Local Governance in Turkey: Experiences and Lessons from Pendik, p2. By site :[http:// research.sabanciuniv.edu/5233/1/Local_Governance-Pendik_v11.doc](http://research.sabanciuniv.edu/5233/1/Local_Governance-Pendik_v11.doc)
312. M.Tınaz Titiz, Evaluation of Reforms and the State Audit Success, Copyright © TESEV, to read more at :
313. Olas Bairaktar , «Turkish Municipalities: Revisiting Local Democracy Beyond Administrative Independence», European Journal of Turkish Studies ,2007, social science contemporary Turkey, consulted : 26/03/ 2018 site :[http:// journals .openedition.org](http://journals.openedition.org)
314. PwC Turkey ,Turkey in 2041 Looking to the future, availble at : <https://www.pwc.com.tr/tr/publications/arastirmalar/pdf/turkey-in-2041-eng.pdf>
315. Reports of Specialized Commission, Ninth Development Plan Report on Good Governance in Public Sector Specialization Commission, (Ankara,2007) , consulted in : 12/10/2016,site : <http://ekutup.dpt.gov.tr/kamuyone/%F6ik674.pdf>
316. Safak Herdem , TURKEY : Money Laundering report of Turkey, Mondaq Available at : <http://www.mondaq.com>
317. Site of the Turkish Ministry of Interior , <https://www.tbmm.gov.tr/develop/owa/kanunlar>
318. The Turkish Ministry of Interior , <https://www.tbmm.gov.tr/develop/owa/kanunlar>
319. Turkey Statistical Institute (TÜİK), Enlarge but Turkey Economy Per Capita Income Down,see in 18/02/2017, at : <https://bianet.org/bianet/siyaset/173496-turkiye-ekonomisi-buyudu-ama-kisi-basina-milli-gelir-dustu>.

320. world press freedom index/RSF- Reprters sans frontiere -2017 disponible in :
<https://rsf.org/en/ranking>
321. Yunnus Akbaba, Turkey's Corruption Crisis: a Political Probe, Available
 at : : <https://www.setav.org/en/turkeys-corruption-crisis-a-political-probe>

وثائق رسمية لمنظمات عالمية باللغة أجنبية

322. CCG ,Our Global Neighborhood, Oxford University Press,1997.
323. Country Listing(Turkey Table of Contents), Turkey Development
 Planning, Data as of January 1995, Available at :
324. : <http://www.country-data.com/cgi-bin/query/r-13963.html>
325. European Commission "GENERAL SECRETARIAT", POLITICAL
 REFORMS IN TURKEY ,Compliance Packages and Recent Developments,
 Ankara : Dumat Offset Printing House, 2007 .
326. İstanbul Büyükşehir Belediyesi (The Istanbul Metropolitan
 Municipality) ,<http://ibb.gov.tr/tr-TR/kurumsal/YetkiAlani/Pages/AnaSayfa.aspx>
327. İstanbul Büyükşehir Belediyesi (The Istanbul Metropolitan
 Municipality),<http://ibb.gov.tr/tr-TR/kurumsal/YetkiAlani/Pages/AnaSayfa.aspx>
328. Istanbul Population,,: <http://worldpopulationreview.com/world-cities/istanbul-population>
329. Kemal GÖRMEZ & Mustafa ÖKMEN," Local Agenda 21 and
 Local Governance Practices in Turkey ", (Istanbul : Beta Publications,2009),
330. OCDE ,Governance In Transition : The New Agenda ,Paris: Public
 Management Reforms in OCDE Countries 1995
331. OECD, Overview The Sources of Economic Growth, Available at :
332. www.oecd-ilibrary.org/docserver
333. Participatory Development and Good Gouvernance", Development
 Co-orperation Guidelines Series – Organization for Economie Cooperation and
 Developement,Paris,1995.
334. TC High Election Board, Available at : <http://www.ysk.gov.tr/>
335. Turkey Statistical Institute (TÜİK), Enlarge but Turkey Economy Per
 Capita Income Down,see in 18/02/2017, at :
<https://bianet.org/bianet/siyaset/173496-turkiye-ekonomisi-buyudu-ama-kisi-basina-milli-gelir-dustu>

336. UNDP , Priorities In Support of Good Governance: UNDP Governance Policy Paper .site :
<http://www.magnet.undp.org/policy/chapter2.htm>
337. UNDP, Governance for Sustainable Human Development , 1997.
338. United Nations Devalopment program. Human development Report , New York : Oxford : Oxford University Press 1997.
339. United States International, Development Agency availble at :,
www.usaid.gov/democracy/anticorruption/index.html
340. United States International, Development Agency, Available at :
341. www.usaid.gov/democracy/anticorruption/index.html
342. wood, Angela, Comments on the IMF Staff's Review of Conditionality, April 2001. Available at :référance ;
<http://freedomhouse.org/report/freedom-world/2002/turkey>
343. World Bank , " Governance & Development" (Washington : World Bank , 1992 .
344. World Bank Group, Accountability in Governance , Available at :
345. <https://siteresources.worldbank.org>
346. world press freedom index/RSF- Reprters sans frontiere -2017
 disponible in: <https://rsf.org/en/ranking>
347. world press freedom index/RSF- Reprters sans frontiere -2017 disponib
<https://rsf.org/en/ranking>

فہرست

الإهداء

الشكر

أ مقدمة

12 الفصل الأول : الإطار النظري والمفاهيمي للحكومة المحلية والإصلاح السياسي....

12 المبحث الأول : الإصلاح السياسي مدخل نظري ومفاهيمي.....

12 المطلب الأول : دراسة في المفهوم الإصلاح

17 المطلب الثاني: الإصلاح السياسي مقارنة في المفهوم والمصطلحات

17 الفرع الأول: مفهوم الإصلاح.....

23 الفرع الثاني: مفهوم الاصلاح السياسي.....

27 المطلب الثالث: المنظورات المفسرة للإصلاح السياسي.....

29 المطلب الرابع: المفاهيم المقارنة للإصلاح السياسي.....

30 الفرع الأول: الإصلاح السياسي والتغير السياسي

31 الفرع الثاني : الإصلاح السياسي والتنمية السياسية.....

33 الفرع الثالث: الإصلاح السياسي والتحديث السياسي.....

34 الفرع الرابع : الإصلاح السياسي والتحول السياسي.....

36 المطلب الخامس : مجالات الإصلاح السياسي والعوامل المؤثرة فيه.....

36 الفرع الأول : مجالات الإصلاح السياسي.....

39 الفرع الثاني : الفواعل والعوامل المؤثرة في الإصلاح السياسي

46 المبحث الثاني :الحكومة المحلية مقارنة نظرية.....

46 المطلب الأول : الحكومة المحلية : دراسة في المفهوم.....

46 الفرع الأول : تطور مفهوم الحكومة المحلية.....

49 الفرع الثاني : أسباب ودواعي الاهتمام بالحكومة.....

57 الفرع الثالث: إشكالية تعريف الحكومة المحلية.....

61 المطلب الثاني : تعريف الحكومة المحلية والمقاربات المفسرة لها.....

62.....	الفرع الأول : الحوكمة والحوكمة المحلية.....
66	الفرع الثاني : مستويات الحوكمة.....
68.....	الفرع الثالث: المقاربات المفسرة للحوكمة المحلية
72.....	المطلب الثالث: خصائص ومعايير قياس الحوكمة المحلية.....
72.....	الفرع الأول : خصائص الحوكمة المحلية
76.....	الفرع الثاني :معايير قياس الحوكمة المحلية.....
79	المطلب الرابع : فواعل وأبعاد الحوكمة المحلية.....
79.....	الفرع الأول : فواعل الحوكمة المحلية.....
84.....	الفرع الثاني : أبعاد الحوكمة المحلية.....
87.....	المطلب الخامس: الحوكمة المحلية والحكم المحلي بين جدلية المفهوم والعلاقة.....
87.....	الفرع الأول : مفهوم الحكم المحلي.....
91.....	الفرع الثاني :مبررات وأهمية قيام الحكم المحلي.....
94.....	الفرع الثالث : مكانة الحكم المحلي من الديمقراطية ومن الحوكمة المحلية.....
97.....	المبحث الثالث :مقاربة الفساد للإصلاح السياسي والحوكمة المحلية.....
97.....	المطلب الأول :الفساد مقاربة مفاهيمية.....
98.....	الفرع الأول : مفهوم الفساد.....
100.....	الفرع الثاني : أشكال الفساد.....
101.....	الفرع الثالث:أسباب الفساد.....
103.....	المطلب الثاني :الحكم السيء والإصلاح السياسي :معادلة لا بدَّ منها.....
104.....	الفرع الأول : علاقة الحكم السيئ بالفساد.....
105.....	الفرع الثاني : إصلاح الحكم السيئ.....
106.....	المطلب الثالث : العلاقة المتعددة للإصلاح السياسي وآليات الحوكمة المحلية والفساد.....
107.....	الفرع الأول :آليات الحد من الفساد.....
110.....	الفرع الثاني :الإصلاح السياسي والفساد.....
111.....	خلاصة الفصل
	الفصل الثاني : واقع الإصلاح السياسي في جمهورية تركيا: دراسة في المكونات
113	والمحددات.....

113.....	المبحث الأول : بيئة النظام السياسي التركي
113.....	المطلب الأول : المسار التاريخي لبناء الدولة التركية الحديثة
113.....	الفرع الأول : المشهد السياسي لتركيا خلال القرن الماضي
117.....	المطلب الثاني : المقومات الوطنية للجمهورية التركية
117.....	الفرع الأول : جغرافية تركيا
120.....	المطلب الثالث : الفواعل المؤثرة في النظام السياسي التركي
121	الفرع الأول : الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني
127	الفرع الثاني : القطاع الخاص
130.....	الفرع الثالث : المؤسسة العسكرية
137	المبحث الثاني : تركيبة ومكونات النظام السياسي التركي
137.....	المطلب الأول : المؤسسات السياسية والدستورية في النظام السياسي التركي
138.....	الفرع الأول : مميزات الدساتير التركية
146.....	المطلب الثاني : طبيعة النظام الحكم في تركيا (الدستور والمبادئ الأتاتورية)
146.....	الفرع الأول : بنية وتركيب النظام السياسي التركي
152.....	المطلب الثالث : اللامركزية والحكم المحلي في تركيا
152.....	الفرع الأول : مستويات اللامركزية في تركيا
153.....	الفرع الثاني : التسيير الهيكلي للحكم المحلي في تركيا
163.....	المطلب الرابع : النظام الانتخابي وأثره على الحياة السياسية في تركيا
164.....	الفرع الأول : الانتخابات البرلمانية في تركيا
166.....	الفرع الثاني : الانتخابات الرئاسية
167.....	الفرع الثالث : الانتخابات المحلية
168.....	المبحث الثالث : المسار التاريخي للإصلاحات السياسية وبناء الدولة التركية الحديثة
169.....	المطلب الأول : عوامل وظروف التحول نحو الحوكمة المحلية
169.....	الفرع الأول : عوامل الإصلاح السياسي
178.....	المطلب الثاني : مسار الإصلاحات السياسية قبل فترة حكم حزب العدالة والتنمية
179.....	الفرع الأول : إصلاحات فترة حكم مصطفى كمال أتاتورك* والحادية الحزبية
182.....	الفرع الثاني : التعديلات الدستورية

المطلب الثالث : الإصلاحات السياسية ما بعد 2002: التوجه نحو الحوكمة المحلية.....	187
الفرع الأول : البعد السياسي.....	187
الفرع الثاني :البعد الاقتصادي.....	189
الفرع الثالث : البعد الاداري.....	192
خلاصة الفصل.....	197

الفصل الثالث: الحكومات المحلية في تركيا بين تحديات الإصلاح السياسي ورهانات بناء

الحوكمة المحلية	199
-----------------------	-----

المبحث الأول :واقع إصلاح وتطوير إدارة البلديات في تركيا.....

المطلب الأول :نشأة الإطار التشريعي للسلطات المحلية في تركيا.....

الفرع الأول : إنشاء الحكومات البلدية والهرمية الإقليمية في العهد العثماني.....

الفرع الثاني : الحكومة المحلية في نظام الجمهورية التركية.....

المطلب الثاني :الحكومات المحلية كمدخل لإصلاح الحكم المحلي في تركيا..

الفرع الأول : مفهوم الحكومات المحلية.....

الفرع الثاني : التقسيم الإداري في تركيا.....

الفرع الثالث : العلاقة بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية.....

المطلب الثالث : تنظيم الحكومات المحلية في تركيا في ضوء الإصلاحات السياسية.....

الفرع الأول : هيكلية التوزيع الإقليمي للسلطة المحلية.....

الفرع الثاني : الإطار التنظيمي للحكومات المحلية:.....

المبحث الثاني : الحوكمة الميتروبوليتانية كمدخل جديد لإصلاح الحكومات المحلية.....

المطلب الأول : عوامل إصلاح المحلي لنظام إدارة وتسيير البلديات الجديد (ميتروبوليتان).....

الفرع الأول : العوامل المباشرة للأخذ بنظام الحوكمة المحلية.....

الفرع الثاني : السباب الغير مباشرة للأخذ بنظام الحوكمة المحلية.....

المطلب الثاني :الحوكمة الميتروبوليتانية : تطبيق أدوات الحوكمة المحلية في تركيا.....

الفرع الأول : طرق تنفيذ الحكم في الحكومات المحلية.....

الفرع الثاني : أدوات الحوكمة الميتروبوليتانية.....

المطلب الثالث : معايير تطبيق الحوكمة المحلية : دراسة في المؤشرات.....

- الفرع الأول : معيار إختيار الحكومات ومرا قبتها..... 241.....
- الفرع الثاني :معيار قدرة الحكومة على وضع سياسات قاعدية فعالة.....248.....
- الفرع الثالث : معيار مدى إحترام الهيئات المسيرة للمواطنين والدولة معا.....248.....
- المطلب الرابع : دور الفواعل الإجتماعية في تجسيد الحوكمة المحلية.....251.....**
- الفرع الأول : تفاعلات المجتمع المدني داخل الحكومات المحلية.....252.....
- الفرع الثاني :القطاع الخاص.....255.....

المبحث الثالث : تطور السلطة المحلية في تركيا :دراسة حوكمة الميتروبوليتان إسطنبول

257.....أنموذجا.....

257.....المطلب الأول : التاريخ التنظيمي لبلدية اسطنبول.....

الفرع الأول : التاريخ التنظيمي لبلدية إسطنبول.....257.....

الفرع الثاني : تحديات بلدية إسطنبول ميتروبوليتان.....261.....

المطلب الثاني : مشروع إسطنبول_ميتروبوليتان البلدية الذكية الانتقال من إدارة المدينة إلى الإدارة

الإلكترونية.....261.....

الفرع الأول : مدخل للحكومة الالكترونية.....261.....

الفرع الثاني :أهداف تطبيق الحكومة الإلكترونية في تركيا.....264.....

الفرع الثالث : كيف تعمل الحكومة الالكترونية في تركيا ؟.....266.....

الفرع الرابع : البوابة الإلكترونية لبلدية اسطنبول.....268.....

الفرع الخامس : مظاهر الحوكمة الإلكترونية ببلدية اسطنبول.....269.....

المطلب الثالث : تقييم قدرات حوكمة الحكومة المحلية لبلدية اسطنبول.....273.....

الفرع الأول : إيجابيات تطبيقات الحكومة المحلية الإلكترونية.....273.....

الفرع الثاني : مشاكل وتحديات تطبيق الحكم المحلي الإلكتروني.....276.....

الفرع الثالث : تأثير الحكومة المحلية الإلكترونية على البيروقراطية.....277.....

281-282.....خلاصة الفصل.....

284.....الفصل الرابع : مستقبل الحوكمة في ضوء الاصلاحات السياسية في تركيا.....

284.....المبحث الأول : معوقات الحوكمة المحلية في تركيا: الفساد بين الواقع وسبل.....

المكافحة

284.....	المطلب الأول : واقع الفساد في تركيا
285.....	الفرع الأول : أسباب الفساد في تركيا وتأثيراته.....
290.....	المطلب الثاني : انعكاسات الفساد على المجتمع التركي وآليات مكافحته.....
291.....	الفرع الأول : انعكاسات الفساد على المستوى الداخلي
292.....	الفرع الثاني : انعكاساتها على الصعيد الخارجي.....
293	المطلب الثالث : الاقتصاد في تركيا حقيقة النمو ورهانات مكافحة الفساد.....
293.....	الفرع الأول : رهان النمو الاقتصادي والفساد في تركيا.....
295.....	الفرع الثاني: أهم القوانين الرادعة للفساد المالي.....
300.....	المبحث الثاني : تحديات الإصلاح في تجسيد الحوكمة المحلية في تركيا.....
300.....	المطلب الأول : الديناميكيات الداخلية لإصلاح السياسي والحوكمة المحلية.....
312.....	المطلب الثاني : الديناميكيات الخارجية لإصلاح السياسي والحوكمة المحلية.....
312	الفرع الأول : تحدي العولمة.....
314.....	الفرع الثاني :تطبيقات جدول اعمال المحلي 21 على الحكومات المحلية في تركيا.....
	المبحث الثالث : غايات الاصلاح السياسي و الحوكمة المحلية في تركيا آفاق مستقبلية
318.....	لعام 2023.....
318.....	المطلب الأول : أبعاد الإصلاح السياسي والحوكمة المحلية.....
318.....	الفرع الأول : الأبعاد السياسية
320.....	الفرع الثاني : الأبعاد الاقتصادية
321	الفرع الثالث الأبعاد الاجتماعية.....
323.....	الفرع الرابع : مخرجات الاصلاح السياسي والحوكمة المحلية.....
325.....	المطلب الثاني : سيناريوهات مستقبل الاصلاح السياسي والحوكمة المحلية
325.....	الفرع الأول : السيناريو التشاؤمي لمسار الإصلاح السياسي والحوكمة المحلية.....
332.....	الفرع الثاني : السيناريو التفاؤلي لمسار الإصلاح السياسي والحوكمة المحلية.....
337	خلاصة الفصل :
340	خاتمة
346.....	المراجع

371.....	قائمة الجداول
372.....	الفهرس
	ملخص

ملخص الأطروحة :

ملخص

لأزم الإصلاح السياسي كمفهوم النظم السياسية الساعية لترشيد أسلوب حكمها ضمن عملية مستمرة تتطلب الإشارة إلى الوثائق القانونية للمؤسسات وفحصٍ لإنعكاسات تطبيق مبادئ الحوكمة المحلية على الحكم فيها ، كالثغافية والمساءلة والمشاركة وهي معايير تُغذي عناصر الديمقراطية التشاركية.

في نفس السياق ، تم فحص لما شهده النظام السياسي التركي من عمليات الإصلاح السياسي منذ تأسيسه حتى الآن، من خلال رصدٍ للممارسات الإصلاحية وعمليات إعادة الهيكلة المحلية والإقليمية والوطنية، حيث تم تحليل الحوكمة المحلية كطريقة جديدة لإدارة الحكومات المحلية وفقاً لمتطلبات معايير الجودة في الخدمة العمومية التي تتطلبها شروط إنضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي. ويمكن الهدف من ذلك ، ربط المواطنين (أفراد، مجتمع مدني أم قطاع خاص) بالدولة من خلال خلق قنوات تواصل تلبي الحاجيات والمتطلبات السياسية والإقتصادية وتأسيساً لبناء المواطنة المرتبطة بالولاء للنظام والانتماء للدولة . كما قدمنا فحصاً لدراسة إشكالات عجز مركزية النظام على إستيعاب مشاكل النمو الحضري المتزايد فأصبح لا بدّ من وضع أُسسٍ متطورة تراعي تلك الحاجيات المتزايدة وبالتالي ضرورة تطبيق نظام الحكومات الإلكترونية كواجهة إفتراضية للحكومات المحلية تراهن على تلبية الخدمات العامة بجودة وسرعة وفعالية أكبر .

ABSTRACT

Political reform is needed as a concept of political systems seeking to rationalize governance in an ongoing process that requires a reference to the institutions' legal documents and examining the implications of applying the principles of local governance to governance, such as the transparency and questioning and participation are criteria that serve to strengthen the elements of participatory democracy.

In the same context, a review of the Turkish political system since the political reform since its inception so far through the monitoring of reform practice and restructuring processes local, regional and national local governance has been analyzed as a new way of to manage local governments in accordance with the public service quality requirements required by the conditions of Turkey's accession to the European Union. The goal is to connect citizens - individuals from civil society or the private sector - to the state by creating channels of communication that respond to the political and economic needs and demands of building citizenship associated with system loyalty and belonging to the state. in the state we also examined the problems related to central

.....

system deficits in order to take into account the problems of urban growth. There is a growing need to develop a sophisticated and responsive base for these growing needs and thus to apply the e-government system as a virtual front to local governments that are betting on the response to public services with quality and speed and a more high efficiency.

Résumé

Le réforme politique est nécessaire en tant que concept de systèmes politiques cherchant à rationaliser sa gouvernance dans un processus continu qui nécessite une référence aux documents juridiques des institutions et examinant les implications de l'application des principes de gouvernance locale à la gouvernance, tels que la transparence et le questionnement et la participation sont des critères qui servent à renforcer les éléments de la démocratie participative

Dans le même contexte, une révision du système politique turc depuis la réforme politique depuis sa création jusqu'à présent à travers la surveillance du pratique de réforme et processus de restructuration locaux, régionaux et nationaux la gouvernance locale a été analysée comme une nouvelle façon de gérer les gouvernements locaux conformément aux exigences de qualité du service public requises par les conditions d'adhésion de la Turquie à l'Union européenne. L'objectif est de relier les citoyens - individus de la société civile ou du secteur privé - à l'État en créant des canaux de communication qui répondent aux besoins et exigences politiques et économiques pour construire la citoyenneté associée à la fidélité au système et appartenant à l'état nous avons également examiné les problèmes liés aux déficits du système central afin de prendre en compte les problèmes de croissance urbaine. Il est de plus en plus nécessaire de développer une base sophistiquée et sensible à ces besoins croissants et donc d'appliquer le système de gouvernement électronique comme un front virtuel aux gouvernements locaux qui misent sur la réponse aux services publics avec qualité et rapidité et une plus grande efficacité.